كتاب
الدرة فيما يجب اعتقاده

للإمام الفاضل

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

٣٨٤ - ٤٥٦ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق

الدكتور
أحمد بن ناصر بن محمد الحمد
دكتوراه في العقيدة

الدكتور
سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي
دكتوراه في الحديث وعلومه

توزيع مكتبة التراث
مكة المكرمة ت ٥٥٨١٥٩٤

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

رقم الإيداع ٤٤٢٥ / ٨٨

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول : الدراسة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين :

وبعـــــد :

فلقد منَّ الله تعالى على العرب إذ بعث فيهم خاتم أنبيائه ورسله ، وصفوته من خلقه . محمدًا صلوات الله وسلامه عليه . بدعوة عامة لهم وللناس جميعًا كما قال تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلّا كافةً للناس بشيرًا ونذيرًا ﴾ (١) وكان العالم قبل مبعثه فى جاهلية جهلاء ، وضلالة عمياء ، فأزال الله به الجهل ، وهدى به الخلق إلى سواء السبيل . فربّى عليه الصلاة والسلام جيلًا عَمَر الإيمانُ قلوبهم ، وصفى نفوسهم ، فدانت لهم الأمم ، بقوة ذلك الإيمان ، وصفاء تلك النفوس . فكان قول الله – تعالى – وقول رسوله – ﷺ – قلوتهم ومنطلقهم ، لم يخامر الشك قلوبهم . ولم تساور الأوهام نفوسهم ، فكانوا كما أخبر الله عنهم بقوله : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ﴾ (٢) هكذا كانوا ومَنْ تبعهم إلى أن اتسعت رقعة البلاد الإسلامية ، ودخل فى الإسلام بعض أرباب الديانات الأخرى ممن لم

---

(١) سورة سبأ : آية ٢٨ .

(٢) سورة الفتح : آية ٢٩ .

يدخل الإيمان في قلوبهم ، فبدأوا عملهم فى أوساط الأمة الإسلامية بالتشكيك فى بعض العقائد . وإلقاء الشبه على من ضعف إيمانهم ، وعلى من لم يبلغوا مبلغاً من العلم ، يمكنهم من مجابهة أولئك المشككين ، فَدَبَّ الخلاف بين تلك الطبقات ، ووجدوا آذاناً صاغية ، ونفوساً مريضة من بين تلك الطبقات من أفراد تلك الأمم حديثة العهد بالإسلام ، فبدأ الصراع بين الحق والباطل يقصر مده عن أطراف الخلافة الإسلامية ، وينحسر فى الداخل . وقد هيأ الله – تعالى – لهذا الدين فى كل زمان ، وفى كل قطر من يحمل رايته ، ويدافع عن الحق ، ويأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر .

وقد بدأ التأليف فى أصول الدين مبكراً ، لبيان الحق الواجب الاتباع ، وللابتعاد عن الباطل الواجب الترك ، وغرس العقيدة الصحيحة فى النفوس لتقوى ، وتجابه الباطل ، وقد كان طابع تلك المؤلفات جمع الأدلة من الكتاب والسنة ، وتصنيفها تحت المسائل بحسب موضوعاتها .

وهذا المنهج الذي اتخذه أولئك اقتضاه الوضع الذي كانت أكثر الأمة تعيشه من الإذعان لما قاله الله – تعالى – ، وما قاله رسوله – ﷺ – من غير أن يجدوا في أنفسهم حرجاً ، كما أن هذا المنهج الذي اتبعه كثير من علماء السلف السابقين ، يصور حال مؤلفه من الإيمان بالله ، تعالى ، والتصديق برسوله ، ﷺ ، الأمر الذى يستبعد معه أولئك أن لا يكون قول الله – تعالى – وقول رسوله ، ﷺ ، هما العلاج الناجع لكل عَيٍّ .

لكن سوء أحوال الناس ، واختلاطهم بالمفسدين الحاقدين على هذا الدين جعل أساليب العلماء تتغير فى التأليف بعد ذلك ، وقد بدأ ذلك بأسلوب الرد على المخالفين لمنهج سلف المؤمنين ، ولئن كان الاختلاف فى العقائد قد بدأ مبكرًا لكنه لم يستفحل ، ولم يأخذ شكلًا منظراً ، له علماؤه وطلابه إلا بعد فترة من الزمن . فكان غير أهل السنة ؛ الخوارج ، والشيعة ،

والمعتزلة ، والجهمية ، والأشاعرة ، والماتريدية ، وغيرهم . ولكل من هؤلاء آراء ومذاهب مختلفة ، وكثيراً ما يكون الاختلاف أيضا بداخل الفرقة نفسها ، ولسنا بصدد التاريخ لهذه الفرق ، وذكر افتراقها وعقائدها . لكننا نريد أن نستطلع الظاهرية - التى ينتسب إليها الإمام على بن أحمد بن سعيد ابن حزم الظاهري الأندلسي ، والمنسوبة إلى الإمام داود بن على بن خلف الأصفهاني ، الملقب بالظاهري ؛ لأخذه بظواهر النصوص ، وإعراضه عن التأويل ، والرأي ، والقياس - إلى أي الفرق تنتمي . ومن أيها تعدُّ . ولم يشتهر عن إمام هذا المذهب داود مخالفة لأهل السنة فى العقائد جملة (١) .

لكن الإمام ابن حزم - عفا الله عنه - مع انتسابه إلى هذا المذهب لم يكن ملتزماً بظواهر النصوص القرآنية ، والأحاديث النبوية ، التى تفرضها : عليه ظاهريته المزعومة ، بل كان إلى المتكلمين الذين أوَّلوا كثيراً من مسائل العقيدة أقرب ، وعن ظاهرية النصوص أبعد . ثم إن كتاب « الدرة فيما يلزم الإنسان اعتقاده .. » للإمام ابن حزم الظاهري يُعتَبرُ صورةً معبرةً عن معتقده بشكل مختصر ، يذكر فيه ما يراه ، ويشير إلى ما يدل على ذلك أحياناً بذكر طرف الدليل ، وأحياناً يكتفي بقوله : إن الكتاب والسنة دلَّا على ذلك ، ويعتبر هذا الكتاب ليس مما كتب الإمام ابن حزم متقدماً ، فهو مما ألفه فى الربع الأخير من حياته تقريباً .

وقد حظي بعض مؤلفات ابن حزم بعناية كبيرة ، لم يكن هذا المختصر واحداً منها ، مع أن المختصرات عامة ، وفى أصول الدين خاصة تحظى دائماً بالعناية أكثر من المطولات ، لصغر حجمها من ناحية ، ولسهولة الحصول على البغية منها من ناحية أخرى ، لكن لعل مرد عدم انتشار هذا المختصر فى العقيدة هو مخالفة الإمام ابن حزم لجمهور أهل

---

(١) أنظر شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص ٧٧ .

السنة فى كثير من مسائل العقيدة ، ومع أن هذا سبب قوي ووجيه في عدم انتشاره ؛ إلا أننا لم نره فى هذا الوقت مانعاً من تحقيقه ، لأننا رأينا كتب الإمام ابن حزم ورسائله الموجودة بدأت تخرج محققة من قبل بعض المهتمين بالإمام ابن حزم وبفكره ، ومثل هذا الكتاب لا يحسن انتشاره ، وإخراجه بالصفة التى خرجت بها كتب ابن حزم ورسائله ، لكونه يجمع مسائل الاعتقاد بصورة مختصرة ، ومن ليس من ذوى المعرفة الدقيقة يخفى عليه الحق فى معظم تلك الأمور ، كما أن هناك أموراً أخرى داعية إلى إخراجه منها :-

١ - المكانة العلمية التى يحتلها الإمام ابن حزم .

٢ - كثرة الدراسات الحديثة حول هذا العالم الطلعة .

٣ - كثرة المعجبين بالإمام ابن حزم فى العصر الحاضر ، الأمر الذي قد يوقع عن قصد ، أو عن غير قصد بأخذ آرائه جملة ، وهذا مكمن الخطر .

٤ - يقيننا بأن هذا الكتاب لن يبقى زمنًا طويلًا طي الكتمان . لهذه الأمور مجتمعة كانت الرغبة فى تحقيق هذا الكتاب مع التعليق عليه ، وسبق ذلك بدراسة مفصلة تشتمل الحديث عن عصر مؤلفه ، وحياته ، ثم التعريف بالكتاب بإعطاء وصف مفصل عن محتوياته ، ثم التعريف به . وبيان منهجنا فى التحقيق ، وفى التعليق ، وهو منصب على المسائل التي خالف فيها الجمهور ، ودورنا هنا بيان الرأي الصحيح ، مدللًا ، ومعللًا فى الهامش . حرصاً منا على بيان الحق ، وأنه لا يعرف بالرجال . لذا فسيظهر هذا الكتاب بحجم كبير بالنسبة لما كتبه مؤلفه .

ولقد اشتركنا فى تحقيق هذا الكتاب بعد أن عقد كل منا عزمه على

تحقيقه على نسخة واحدة ، كان يمتلك صورة منها ، ولا يعلم كل منا أن هناك نسخة أخرى . فكانت لدى الدكتور سعيد بن عبد الرحمن القزقي صورة عن مخطوطة مكتبة القدس . وصورة عن مخطوطة مكتبة شهيد علي بتركيا لدى الدكتور أحمد بن ناصر الحمد ؛ فكان – من توفيق الله – تعالى – لقاؤنا قبل تنفيذ كل منا عزمه ؛ لأن في كلتا نسختى المخطوط افتقاراً إلى الأخرى ، كما أن فى اختلاف تخصص كل منا مانتمنى معه أن يكون أعطى قيمة لهذا العمل ، بحسب إسهام كل بما يؤمل أن يعطي إثراء لمباحث هذا الكتاب بقدر المستطاع . والله المستعان ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وقد اتبعنا في العمل في هذه الكتاب الخطة التالية ، وقد جعلناها في قسمين :

القسم الأول : الدراسة

القسم الثاني : التحقيق

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على بابين وخاتمة

الباب الأول : في ابن حزم : عصره ، وحياته . وفيه فصلان :

الفصل الأول : في عصر ابن حزم . وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في الحالة السياسية .

المبحث الثاني : في الحالة الاجتماعية .

المبحث الثالث : في الحالة العلمية .

المبحث الرابع : في الحالة الدينية .

الفصل الثاني : في حياة ابن حزم . وفيه تمهيد وعشرة مباحث :

التمهيد : في ذكر الدراسات حول هذه الشخصية .
المبحث الأول : في أصله وأسرته .
المبحث الثاني : في مولده ونشأته .
المبحث الثالث : في طلبه العلم .
المبحث الرابع : في شيوخه .
المبحث الخامس : في أقرانه .
المبحث السادس : في مذهبه .
المبحث السابع : في صفاته .
المبحث الثامن : في تلاميذه .
المبحث التاسع : في مصنفاته .
المبحث العاشر : في وفاته .

الباب الثاني : في دراسة كتاب « الدرة » . وفيه فصول :

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب – وفيه سبعة مباحث :
المبحث الأول : في تحقيق اسم الكتاب .
المبحث الثاني : في موضوع الكتاب . وسبب تأليفه والفائدة منه .
المبحث الثالث : في نسبة الكتاب إلى مؤلفه .
المبحث الرابع : في تاريخ تأليفه .
المبحث الخامس : في عرض مادة الكتاب بإيجاز .
المبحث السادس : في منهجه في الكتاب .
المبحث السابع : في تصنيف مذهب ابن حزم في مادة الكتاب .

الفصل الثاني

في التعريف بالمخطوط : وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : في عدد النسخ ووصفها .

المبحث الثاني : في الاختلاف بين نسختي المخطوط.

المبحث الثالث : في منهج التحقيق .

الخاتمة : في النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث .

القسم الثاني : التحقيق ، ويشتمل على النص المحقق والتعليق .



الباب الأول

فى ابن حزم ؛ عصره ، وحياته

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في عصر ابن حزم

الفصل الثاني : في حياة ابن حزم



الفصل الأول

في عصر ابن حزم

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: في الحالة السياسية .

» الثاني : في الحالة الاجتماعية .

» الثالث: في الحالة العلمية .

» الرابع: في الحالة الدينية .



الفصل الأول

في عصر الإمام ابن حزم

قبل الكلام عن حياة ابن حزم لابد من إلقاء الضوء على البيئة التى عاش فيها ، لما لها من أثر قوي فى حياته ؛ فالإنسان مخلوق حساس ، واجتماعي بطبعه ، ليس باستطاعته أن يعيش منعزلًا – إلا فى حالات شاذة – وهو صورة لمجتمعه الذي يعيش فيه مع الفروق بين الأفراد بحسبها ؛ فالبعض يعطي صورة واضحة عن مجتمعه ، ليس فيها ما يشوبها ، وهذه حال من ينظر فيصف ، ويسمع فيبلغ ، كالمؤرخين الأمناء ، فهؤلاء مع عظيم فائدتهم – ليسوا أكثر من رواة – وآخرون – وهم قلة – وإن تأثروا فهم مؤثرون ، وإن أخذوا فهم أهل عطاء ؛ لأنهم أهل فكر ونظر ، وذوو همم وعزم ، وسيكشف لنا الحديث من أي الصنفين ابن حزم ، وسنقدم – إن شاء الله – تعالى – وصفاً لتلك البيئة التى عاش فيها الإمام ابن حزم ، من عدة نواحي – السياسية ، والاجتماعية . والعلمية ، والدينية ، وسنقتصر فى الحديث على ما يخص الفترة التى عاشها الإمام أي ما بين ٣٨٤ – ٤٥٦ هـ . باختصار وبيان بحول الله وقوته .

المبحث الأول : في الحالة السياسية

إن الفترة التى عاشها الإمام ابن حزم هى نهاية القرن الرابع والنصف الأول من القرن الخامس الهجري – وتعتبر هذه الفترة فى أولها قمة فى العز والرخاء ، والقوة والمنعة ، للدولة الإسلامية فى الأندلس – من حيث هى ، لا من حيث الخلافة ، ومنعة الحكم ، لأن تلك الفترة كانت فترة الوصاية على الحكم ، وقد بدأت النكسة كوضع طبعي للحالة الموجودة ، فى نهاية القرن الرابع الهجري ، وهذه الفترة مهمة بالنسبة لحياة ابن حزم ، وصورة ذلك :

أن الحكم بن عبد الرحمن – المستنصر بالله – توفي سنة ٣٦٦ هـ ، فكانت الخلافة بعده لابنه هشام – المؤيد – وكان حين وفاة أبيه دون البلوغ ، وضعيف العقل ، محدود الذكاء ، فقامت على رعايته أمه « صبح » ، وقد نجح « محمد بن أبى عامر » – المنصور – باستمالتها إليه ، فتولى الوصاية على الخليفة الصغير ، وقد ضبط الأمور بقوة شخصيته ، ودهائه ، وحنكته ، فاستطاع أن يخوض بحور الفتن التى كانت سائدة آنذاك ، وأن يخرج إلى بر الأمان غانماً ، وقد استطاع أن يقضي على الخصوم ، ويسيطر على الحكم . وكل ذلك كان عن هشام وخطه وتوقيعه ، وتسمى « الحاجب » ، وأجبر الأندلسيين على الخضوع لهذه الحكومة العسكرية ، وقد اعتمد فى تكوينها على عناصر من غير العرب ، واتخذ لنفسه الوزراء – وكان من وزرائه أحمد بن سعيد ، والد الإمام – ونفذت المخاطبات والأوامر باسمه ، وأمر بالدعاء له

عقب الدعاء للخليفة ، واستولى على جميع شئون الخلافة ، ولم يبق لهشام - المؤيد - إلا الدعاء له على المنبر ، وكتب اسمه فى السكة . ومع ذلك فقد كان المنصور بن أبى عامر متصفاً بصفات الحاكم الفذ ، فحمى الثغور ، وساد الأمن جميع بلاد الأندلس ، وكان يجهز الجيوش ، ويغزو بنفسه حتى إنه غزا أكثر من خمسين غزوة طوال مدة حكمه - لم تنكس له راية ، ولا فل له جيش ، وما أصيب له بعث ، وما هلكت له سرية ، فوصل إلى معاقل جمة امتنعت على من كان قبله ، وملأ الأندلس بالغنائم والسبي » . [(١)] ولم يكن عسكرياً فحسب ؛ فقد وصفه الحميدى بقوله : « .. وكان محباً للعلم ، مؤثراً للأدب ، مفرطاً في إكرام من ينسب إليهما ، ويفد إليه متوسلاً بهما بحسب حظه منهما ، وطلبه لهما ، ومشاركته فيهما ، وكان له مجلس معروف في الأسبوع ، يجتمع فيه أهل العلوم للكلام فيها بحضرته ما كان مقيماً بقرطبة » [(٢)] . وقد حفظ للدولة كيانها ، وللأمة عزتها طوال حياته - بالرغم مما وقع فيه من الأخطاء التى لم تظهر آثارها إلا بعده ، بمدة ليست طويلة ، حيث اتخذ البربر ، والصقالبة ، وأقصى العرب ، وذوي السيادة .

وقد توفي سنة ٣٩٢ هـ ، وقد دامت أيامه وصياً ما يقارب سبعاً وعشرين عاماً ، وقد ولد ابن حزم فى ثلثها الأخير ، فى أيام وزارة أبيه . وقد خلف المنصور ابنه عبد الملك وتلقب بـ « المظفر » ، وسار سيرة أبيه فى السياسة ، وكانت أيامه أعياداً ، دامت سبع سنين إلى أن توفي سنة ٣٩٨ هـ [(٣)] .

---

(١) أنظر : جذوة المقتبس للحميدى ص ٧٨ ، ٧٩ . ونفح الطيب للمقري ٣٧٤/١ ، ٣٧٨ ، ٤٠٠ .

(٢) جذوة المقتبس ص ٧٨ .

(٣) أنظر : نفح الطيب ٤٠٠/١ .

وخلفه على الحجابة أخوه عبد الرحمن ، وتلقب « الناصر » ، ولكنه لم يكن كأبيه وأخيه إلا فى الحجر على الخليفة ، ثم لم يقنع بذلك ، فأراد أن يستأثر بما بقي من رسوم الخلافة ، فحمل الخليفة المستضعف على العهد له بالخلافة بعده ؛ فثارت ثائرة الأمويين ، والمضريين ، وعم السخط البلاد ، وأدى إلى الإسراع بوقوع الفتنة بعد أربعة أشهر من توليه الحجابة ، فقامت فتنة خلع فيها هشام « المؤيد » وسجن ، وبويع محمد بن هشام بن عبد الجبار بن أمير المؤمنين « الناصر لدين الله » من أعقاب الخلفاء ، ولقبوه « المهدي بالله » ، وكان عبد الرحمن « الناصر » في إحدى غزواته ، فلما علم عاد لتلافي الأمر ، فوجد أنصاره قد انصرفوا عنه ، وثار به جنده ، فقتلوه سنة ٣٩٩ هـ ، وانتهى أمر الدولة العامرية بمقتله [١] .

بعد هذا بدأ الخليفة الجديد « المهدي » بتغيير السياسة التى تبعتها الدولة العامرية ، فأقام مدينة قرطبة ، وهدم الزاهرة — ولا تسأل عمّا حدث فى أثناء ذلك لأهل هذه المدينة ، ولأولادهم ، وممتلكاتهم — ونابذ البربر ، وعاداهم ؛ لأن الأمويين يعدون عليهم مظاهرتهم العامريين ، وينسبون تغلبهم إليهم ، فبدأ باضطهادهم ، ومنع رؤساءهم من الدخول عليه ، ومنعهم من الركوب ، والتسلح ، فثاروا عليه ، وخلعوه . وبايعوا سليمان بن الحكم بن الناصر الذي تلقب « المستعين » سنة ٤٠٠ هـ ، فهرب « المهدي » إلى ملك قسطيلة الأسباني ، فاستعان به ، واسترد ملكه ، وخرج « المستعين » من قرطبة ووقعت موقعة أخرى بين البربر ، ومعهم « المستعين » ، و « المهدي » ومعه النصارى ، فانهزم « المهدى » وقتل ، فأخرجوا هشاماً « المؤيد » ، وأعادوا الأمر له مرة ثانية سنة ٤٠٣ هـ ، وبدأت المهازل تترى بين أهل البلاد يستعين كل منهم بعدوه ، وعدو دينه على

---

(١) أنظر جذوة المقتبس ص ٧٨ ، ٧٩ . ونفح الطيب ٤٠٢/١ .

أخيه ، وابن عمه ، واستمرت الأحوال بعد ذلك فى تقلب ، فقتل هشام « المؤيد » ، وأعيد « المستعين » ، ثم كاتب خيران العامري الأدارسة ، وحرض الناس على خلع « المستعين » .

جاء على بن حمود العلوي من الأدارسة ، وفتح قرطبة سنة ٤٠٧ هـ ، وقتل « المستعين » ، وتلقب « الناصر » ، وبدأت دولة العلويين ، ثم خاف خيران من ابن حمود ، فسعى لإعادة الأمر إلى بني أمية – وقد سعى قبل ذلك لخروجه منهم – فظهر عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك ببلنسية سنة ٤٠٨ هـ ، فبايعه أكثر أهل الأندلس ، وتلقب « المرتضي » وخرج « المرتضي » ، لقتال بني حمود بجيش يضم خيران العامري ، وصاحبه المنذر بن يحيى ، فتوجه إلى قرطبة لهذا الغرض ، فاعترضتهم جيوش غرناطة ، وعليها ذلك الوقت شيخ البربر زاوي ابن زيري الصنهاجي ، فنشبت الحرب بين الفريقين ، وانتهت بهزيمة المرتضي ، لخيانة وقعت من خيران وصاحبه ، ونجا « المرتضي » بنفسه ، ثم قتل غيلة بعد ذلك فى حدود سنة ٤٠٩ هـ . وبقيت قرطبة فى يد بني حمود ؛ على بن حمود ، ثم القاسم ابن حمود ، ثم يحيى بن على ، ثم القاسم ابن حمود مرة أخرى ، إلى أن ثار أهل قرطبة بالبربره ، وأعلنوا خلع القاسم سنة ٤١٤ هـ . وأرغموه على مغادرة القصر ، وأجمعوا على رد الأمر لبني أمية .

بايع أهل قرطبة عبد الرحمن بن هشام « المستظهر » من بين ثلاثة اختاروهم فى رمضان سنة ٤١٤ هـ ، وكان لَبقاً ذكيّا ، وأديبًا لوذعيًا كما وصفه ابن حيان (١) . ولكن مدته لم تدم أكثر من شهرين ، حيث ثار عليه محمد بن عبد الرحمن الملقب « المستكفي » ، وقتله فى آخر سنة ٤١٤ هـ ، واستقل بأمر قرطبة لمدة ستة عشر شهراً وأياماً ، ثم خلع ، ورجع الأمر إلى

---

(١) أنظر : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام القسم الأول – الجزء الأول ص ٤٨ .

يحيى بن على بن الحسين سنة ٤١٦ هـ ، وهرب « المستكفي » ، وكان معه عبد الرحمن بن محمد بن السليم ، فكره التمادي معه ، فوضع له سماً فمات .

ثم بدا لأهل قرطبة فخلعوا « المعتلي » بن حمود سنة ٤١٧ هـ ، وبايعوا هشام بن محمد أخا « المرتضي » ، وذلك سنة ٤١٨ هـ ، وتلقب « المعتد بالله » وكان بالثغر ، ولم ينزل دار الخلافة إلا فى آخر سنة ٤٢٠ هـ ، واستمرت خلافته إلى سنة ٤٢٢ هـ ، حيث خلعه الجند ، ونادوا بأن لا يبقى فى قرطبة أحد من بني أمية [١] .

واستولى على قرطبة بعد ذلك أبو الحزم جهور بن محمد بن جهور رئيس الجماعة بقرطبة ، وكان من وزراء الدولة العامرية ، قديم الرياسة ، صاحب دهاء وعقل ، وكان يتصاون عن الفتن ، وأخلاق الجور ، فلما أمكنته الفرصة ، وثب عليها ، وتولى مقاليد الأمور ، ولم ينتقل إلى رتبة الإمارة ظاهراً ، بل دبرها تدبيراً لم يسبق إليه ، وجعل نفسه ممسكاً للموضع إلى أن يجيء مستحق يتفق عليه فيسلمه إليه – كما يزعم – ، ورتب الأمور ترتيباً عجيباً يطول شرحه – هذه بداية ملوك الطوائف فى الأندلس ؛ ابن جهور هذا بقرطبة ، وابن عباد بأشبيلية – واستمر إلى أن مات فى صفر سنة ٤٣٥ هـ . ثم تولى الأمر بعده ابنه أبو الوليد محمد بن جهور على نفس هذا التدبير إلى أن مات ، ثم غلب عليها صاحب أشبيلية ابن عباد ، واستمرت الحال فى بلاد الأندلس فى اضطراب وزعازع تعمها الفوضى ، ويسيطر عليها الفزع [٢] .

---

(١) أنظر : جذوة المقتبس ص ١٨ – ٢٨ . والذخيرة ١ ، ١ / ٤٥٣ . وابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ١٢ – ١٦ .

(٢) أنظر : جذوة المقتبس ٢٨ ، ٢٩ . وابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي للدكتور عبد الحليم عويس ص ٢٤ – ٢٧ .

وهذه الحال – بلا شك – بداية انهيار الوجود الإسلامي فى شبه الجزيرة الأندلسية ، ولن نستمر فى سرد الحوادث التى تعاقبت على بلاد الأندلس ، وما جرى لها من الويلات والمحن التى تتابعت إلى أن فقدها المسلمون ، وفقدت هى عزتها وسؤددها ؛ لأن عالمنا الذى نمهد للحديث عن حياته فى تلك الحقبة وما للأحوال السياسية فى حياته من أثر في تكوين شخصيته ، قد انتهت بانتهاء خلافة الأمويين ؛ لأنه أحد الداعين إليها ، والمتحمسين لها ، وقد أصبح ينظر إلى أمراء دولته فى وضعهم الأخير نظرة المؤمن الصادق ، وهم يستعدون بأعدائهم النصارى على إخوانهم المسلمين ، ويمدون أيديهم إليهم بالولاء والطاعة حتى لا ينابذوهم العداء ، فمن الطبعي أن لا يكون موالياً لهم ، وأن ينابذوه العداء ، وهذا ما حصل له من أولئك الأمراء ، وممن يواليهم من العلماء ، فجفته الديار ، فآوى إلى ضيعته التى ورثها من آبائه ، وأقام فيها إلى أن توفاه الله [١] .

* * *

(١) أنظر : ابن حزم الأندلسي لأبي زهرة ص ١٠٠ .

المبحث الثاني : في الحالة الاجتماعية

إن حياة الأمم الاجتماعية صورة من حياتها السياسية ، لا من حيث الغنى والفقر ، لكن فيما هو أبلغ من ذلك ، وقد ذكرنا حالة الأندلس السياسية فى عصر ابن حزم ، عهد احتضار الدولة الأموية ، وقيام الفوضى والاضطراب الذي أوجزناه فى الحالة السياسية . وإن شخصية مثل الإمام ابن حزم لتعتبر مصدراً موثوقاً فى التعبير عن هذا المجتمع ، لما تتمتع به من صفات تمكنها من الوصف الدقيق ، والتعبير الصادق ، حيث قد عاشت لذة الرخاء ، ونعيم الأمن ، وقاست مرارة القسوة ، وعذاب الخوف ، وقد صور ابن حزم هذه الحياة فى بعض ما كتب تصويراً صادقاً ، كما فى كتاب « طوق الحمامة » ، « ورسالة الأخلاق والسير فى مداواة النفوس » ؛ و « رسالة التلخيص لوجوه التخليص » ، وقد أوضح الأسباب ، والمسببات التى تموج بها بلاد الأندلس ، ولا نشك بأن آثار ذلك المجتمع أثارت كوامن الفكرة ، وأرهفت الإحساس لدى ابن حزم ، وآخرين ممن عاشوا فى ظل تلك الظروف .

كان المجتمع الأندلسي يموج بعناصر مختلفة جمعها المكان ؛ فكان فيهم العرب الخلص وهم الذين كان لثقافتهم وللغتهم السلطان الكامل ، فامتازت الأندلس بمظهر فكري واحد ، وحدته تلك اللغة السامية لغة القرآن الكريم [١] . وكان فيهم البربر ، وكانوا غالبية الجيش حين الفتح الإسلامي لقرب الأندلس من بلادهم ، وقد استمروا فى التزايد فى هذه البلاد المفتوحة لقربها منهم ، وطباعهم ليست كطباع العرب ؛ فهم أكثر

---

(١) أنظر : ابن حزم الأندلسي لأبي زهرة ص ١٠٦ .

حدة ، وأشد نفرة ، فكانوا وقود الفتن وموقديها [١] .

وكان فى ذلك المجتمع الصقالبة ، ومن اعتنق الإسلام من سكان البلاد الأصليين ، ومن بقي على ديانته ذمياً ، له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، وكان فيهم السود ، وهم أقل الأجناس تقريباً ، وقد اتخذ منهم الخلفاء حرسهم الخاص ، فتزايدوا فى البلاد ، وقد أكثر منهم المنصور بن أبى عامر لاشتهارهم بالقوة والاحتمال ، وفى قرطبة شارع يحمل اسمهم « زقاق السود » ، ولا يزال حتى الآن [٢] .

كما أن اليهود قد سكنوا بلاد الأندلس قبل مجيء المسلمين ، وقد اعتنق الإسلام بعضهم ، وظلت غالبيتهم على دينها ، كما جاء يهود آخرون إلى الأندلس بعد الفتح الإسلامي من أقطار أخرى لينعموا بظله ، وكانوا أحراراً فى ممارستهم لدينهم ، وفى عملهم ، فلهم مجلس شورى ، ولهم رئيس هو الصلة بينهم وبين الدولة [٣] .

أصبحت بلاد الأندلس تموج بتلك العناصر المتباينة فى طباعها ، وفي عاداتها ، وفى تقاليدها ، حتى أصبحت عاصمة الأندلس تضاهى كبريات عواصم العالم في ذلك الوقت ، فقد قدر سكانها بما يقارب مليون نسمة ، واتسع عمرانها نتيجة لذلك ، فبلغت فى أيام بني أمية ثمانية فراسخ طولًا ، فى فرسخين عرضا [٤] .

---

(١) أنظر نفح الطيب ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، ٢٧/٢ . وطوق الحمامة ص ٢٦١ وابن حزم الأندلسي لأبى زهرة ص ١٠٦ .

(٢) أنظر دراسات عن ابن حزم للدكتور الطاهر مكي ص ١٥ ، ١٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٠ ، ٢١ .

(٤) أنظر ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخي ص ٤٣ ، ٤٧ .

اجتمعت تلك العناصر بهذه البلاد التى خصها الله - تعالى - بخصائص كثيرة ، ميزتها عن كثير من بلاد العالم ، بغدق السقيا ، وكثرة المياه ، وصحة الهواء ، ولذاذة القوت ، ودرور الفواكه ، وتبحر العمران ، وفنون الصنائع ، وإحكام التمدن ، والاعتمار بما حُرِمَهُ الكثيرون من الأقطار مما سواها . كما امتاز أهلها بابيضاض ألوانهم ، ونبل أذهانهم ، وشهامة طباعهم ، ونفوذ إدراكهم ، وجودة لباسهم ، وشرف آنيتهم ، وكثرة سلاحهم (١) .

لاشك بأن هذه العناصر المختلفة التى ضمتها بلاد الأندلس تسببت فى ازدهار حضارتها بتنوع الثقافات ، وتعدد المشارب والرغبات ، فأوجدت أمة يتكامل بناؤها بتوافر طاقات أبنائها . وإن كان ذلك سببا رئيسًا فى ضعف سياستها ، لصعوبة اتحاد تلك العناصر ، وانضوائها تحت لواء واحد إذا ما خفت وطأة الحكم .

ذكر المقري وصف أهل هذه البلاد ، فقال : « إنهم عرب فى الأنساب ، والعز ، والأنفة ، وعلو الهمم ، وفصاحة الألسن ، وطيب النفوس ، وإباء الضيم ، وقلة احتمال الذل ، والسماحة بما فى أيديهم ، والنزاهة عن الخضوع ، وإتيان الدنية ، هنديون فى فرط عنايتهم بالعلوم ، وحبهم فيها ، وضبطهم لها ، وروايتهم ، بغداديون فى نظافتهم ، وظرفهم ، ورقة أخلاقهم ، ونباهتهم ، وذكائهم ، وحسن نظرهم ، وجودة قرائحهم ، ولطافة أذهانهم ، وحدة أفكارهم ، ونفوذ خواطرهم ، يونانيون فى استنباطهم للماء ، ومعاناتهم لضروب الغراسات ، واختيارهم لأجناس الفواكه ، وتدبيرهم لتركيب الشجر ، وتحسينهم للبساتين بأنواع الخضر ، وصنوف الزهر ؛ فهم أحكم الناس لأسباب الفلاحة ... وهم أصبر الناس على

---

(١) أنظر : نفح الطيب للمقري ١/١٢٤ ، ١٢٥ .

مطاولة التعب فى تجويد الأعمال ، ومقاسات النصب فى تحسين الصنائع ، أحذق الناس بالفروسية ، وأبصرهم بالطعن والضرب » (١).

إن تلك الصفات التى توافرت فى أهل الأندلس صفات لا تتهيأ لأمة عريقة تعيش فى بلادها ، يتوارث أبناؤها صفاتهم ، وينشأون على تقاليدهم فى زمان كزمانهم ، لما فيه من صعوبة الاتصال ، والتنقل بين الأقطار ، لكن اجتماع تلك العناصر المختلفة والمتباينة فى تلك البلاد ، مع ما هيأه الله - تعالى - لها من الأمن والأمان ، والعدل والإحسان فى بادىء أمرها ؛ جعلها تنضوي تحت راية الإسلام لما وجدت فيه ما يكفل لها السعادة والرخاء ، وتقبل على لغته برغبة صادقة ، حتى من غير معتنقي هذا الدين ممن يعيشون تحت رايته ، وقد وصف أبو على القالي اللغة العربية فى بلاد الأندلس - قد وفد إليها فى خلافة عبد الرحمن « الناصر » - بقوله : « لما وصلت القيروان وأنا أعتبر مَنْ أمرّ به من أهل الأمصار ، فأجدهم درجات فى الغباوة ، وقلة الفهم بحسب تفاوتهم فى مواضعهم منها بالقرب والبعد ، حتى كأن منازلهم من الطريق هى منازلهم من العلم محاصّة ، ومقايسة . قال أبو علي : فقلت : إن نقص أهل الأندلس عن مقادير من رأيت في أفهاهم ، بقدر نقصان هؤلاء عمن قبلهم ، فسأحتاج إلى ترجمان بهذه الأوطان .

قال ابن بسام : فبلغنى أنه كان يصل كلامه هذا بالتعجب من أهل هذا الأفق فى ذكائهم ، ويتغطى عنهم عند المباحثة والمفاتشة ، ويقول لهم : إن علمى علم رواية ، وليس بعلم دراية ، فخذوا عني ما نقلت ، فلم آل لكم أن صححت . هذا مع إقرار الجميع له يومئذٍ بسعة العلم وكثرة الروايات » (٢) . ولم تكن جودة اللغة الموصوفة فى الأندلس مقتصرة على

---

(١) نفح الطيب ١٤٦/٤ ، ١٤٧ .

(٢) الذخيرة في محاسن أهل الجزيره ١ - ١ / ١٤ ، ١٥ .

الرجال بل كانت بلاد الأندلس على خلاف البلاد الإسلامية ، تكثر فيها الأديبات ، والشاعرات ، من النساء من الحرائر والجواري ، ووجد منهن من يجدن العلوم [١] .

وبالرغم مما ذكر فى اندماج تلك العناصر تحت مظلة الخلافة ، واتحاد اللسان ، فالطبقية الاجتماعية ظلت قائمة بين طبقات السكان بحسب أجناسهم ، ومراتبهم الوظيفية [٢]، فالتَّميُّز موجود ؛ فى السكن ، والمعيشة ، وفى التعامل الرسمي بجميع أنواعه [٣] .

وقد كان لكثرة الغزوات التى غزاها المسلمون إلى جنوب فرنسا وغيرها . وعودتهم بالسبايا التى من بينها الجواري الحسان أثر فى تغيير الحياة الاجتماعية التى يعيشها أفراد الشعب من الأثرياء ، وذوي الحظوة لدى الدولة بما يحصلون عليه من تلك الجواري التى ثقفت ثقافة عالية زيادة على ما تتمتع به من الجمال ، وإن كتاب الإمام ابن حزم « طوق الحمامة » ليعطي وصفاً دقيقاً لما هو واقع فى قرطبة مما يغير حياة كثير من الناس ممن قصرت تربيتهم الدينية [٤] .

هكذا كان أهل الأندلس مزيجاً ، تلاقحت أفكاره ، فبنى حضارة لايشك ذو نظر ثاقب أنها كانت أسساً متينة لتقدم العالم اليوم ، وأن أهلها بلغوا فى جوانب عظيمة منها ما لم يدركه من جاء بعدهم إلى اليوم .

---

(١) أنظر ابن حزم الأندلسي لأبي زهرة ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) لاشك أن هذه الطبقية التى يذكرها المؤرخون . تنافي تعليمات الدين الإسلامي ، الذى ينظر إلى أفراد المجتمع على أنهم سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمى . ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى .

(٣) أنظر دراسات عن ابن حزم للدكتور الطاهر مكى ص ٢١ – ٢٤ .

(٤) أنظر طوق الحمامة ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

المبحث الثالث : في الحالة العلمية

إن قيام دولة على العلم لا يحصل بين عشية وضحاها ، وكذا انتهاؤها . وقد كانت بلاد الأندلس – منذ الفتح الإسلامي – تتطلع إلى حاضرة العالم الإسلامي فى المشرق ، وتحاول محاكاتها ، وكانت عاصمة الخلافة بغداد تزخر بالعلماء ، وطلاب العلم ؛ وتنتشر فيها المدارس ، ويقصدها الناس للطلب من أقاصى البلاد الإسلامية . ولما دخل بنو أمية الأندلس ، اهتموا بالعلم ونشره ، وكانوا فى جملتهم من أهله ، والناس على دين ملوكهم ، فأقبل أهل هذه البلاد على العلم والتحصيل ، فانتشر التعليم ، وكثرت المكتبات ، واهتم بها الخاصة والعامة ، وشغفوا بأنواع العلوم ، وكان شأنهم التحقيق والإنصاف . والعالم عندهم معظّم من الخاصة والعامة يشار إليه ، ويحال عليه ، وينبه قدره ، وذكره عند الناس ، ويكرم فى جوار ، وابتياع حاجة ، وما أشبه ذلك .وللفقه عندهم رونق ووجاهة ، والمنتشر عندهم مذهب الإمام مالك ، ويقرأون القرآن بالسبع ، وكانوا يعنون برواية الحديث ، ويتحرون فيها الدقة . وعلم الأصول عندهم متوسط الحال . والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة . وللشعر عندهم حظ عظيم ، وللشعر من ملوكهم وجاهة (١) .

وهذه الأحوال صاحبت الحالة السياسية التى نعمت بها الأندلس فى القرن الرابع الهجرى ، حيث رفع الخليفة عبد الرحمن « الناصر » للعلم صرحاً باذخاً ، فأغدق العطايا على العلماء ، وأوسع لهم مجالسه ، وشجعهم على دراسة سائر العلوم الدينية ؛ وغيرها ؛ كالرياضيات . والفلك . كما أشرك بعضاً

---

(١) أنظر نفح الطيب ١/٢٠٥ – ٢٠٧ .

من علماء اليهود فى الثقافة الأندلسية ؛ فبدأت فى عهده دراسة التوراة ، والتلمود ، وتكونت فى قصر الخليفة مكتبة عظيمة ، كانت هى الدليل الواضح على المكانة العلمية التى بلغتها الأندلس فى تلك الفترة (١) .

ثم خلفه ابنه الحكم ، وهو أعلم الأمويين ، وأحكمهم على الإطلاق . وبيقين سينعكس هذا على حالة الأمة من الناحية العلمية ، حين يرون اهتمام خلفائهم بهذا الشأن . وقد كلف « الحكم » بعض أتباعه استنساخ كل الكتب القيمة ؛ قديمة كانت أو حديثة فى سائر مدن الشرق ، كما سطر هذا ابن حزم بقوله عنه : « .. وكان رفيقاً بالرعية ، محباً فى العلم ؛ ملأ الأندلس بجميع كتب العلوم وأخبرني – تليد الفتى ، وكان على خزانة العلوم بقصر بني مروان بالأندلس – أن عدد الفهارس التى كانت فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة ، فى كل فهرسة خمسون ورقة ، ليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين فقط » (٢) .

ويقول ابن خلدون : « وكان يبعث فى شراء الكتب إلى الأقطار رجالًا من التجار ، ويرسل إليهم الأموال لشرائها ، حتى جلب منها إلى الأندلس ما لم يعهدوه ، وبعث فى كتاب « الأغاني » إلى مصنفه أبى الفرج الأصفهاني ، وكان نسبه فى بني أمية ، وأرسل إليه فيه بألف دينار من الذهب العين ، فبعث إليه بنسخة منه قبل أن يخرج إلى العراق ، وكذلك فعل مع القاضي أبى بكر الأبهري (٣) المالكي فى شرحه لمختصر

---

(١) أنظر ابن حزم الأندلسي لزكريا إبراهيم ص ١٤ ، وابن حزم الأندلسى لسعيد الأفغاني ص ١٠ .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ١٠٠ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهرى – أبو بكر . من فقهاء المالكية . له مصنفات كثيرة ت ٣٧٥ هـ . أنظر : شذرات الذهب ٨٥/٣ ، ٨٦ ، والأعلام ٢٢٥/٦ .

ابن عبد الحكم [١] ، وأمثال ذلك ، وجمع فى داره الحذاق فى صناعة النسخ ، والمهرة فى الضبط ، والإجادة فى التجليد ، فأوعى من ذلك كله ، واجتمعت بالأندلس خزائن من الكتب لم تكن لأحد من قبله ، ولا من بعده » [٢] . ويقدر مجموع ما فى هذه المكتبة بأربعمائة ألف مجلد ، وأنهم لما نقلوها أقاموا ستة أشهر [٣] .

ولا يمكن أن يذهب هذا التراث العلمي الوفير بمجرد انتهاء حلافة الحكم ، لا سيما أن الأحوال قد بقيت على ما هى عليه بالنسبة لحال الأمة فى الاستقرار والرخاء ، إلى نهاية القرن الرابع ، مما أدى إلى استمرار الإقبال على العلم ، وتنشيط الحركة الفكرية فى البلاد ؛ إلا أن نطاقها ضاق قليلًا ، حيث إن المنصور بن أبى عامر قد أمر بإحراق كتب الفلسفة والفلك ، وغيرها من العلوم مما كان موجوداً فى مكتبة القصر ، استرضاء لجمهور الفقهاء [٤] . لكن المكتبات لم تكن مقصورة على الخلفاء وقصورهم ، بل هناك مكتبات أخرى ، كمكتبة قاضي الجماعة بقرطبة [٥] ، فأهل قرطبة أهل عناية بالمكتبات ، يقول المقرى فى ذكر محاسنها : « .. التفاخر .. بالعلم وهى أكثر بلاد الأندلس كتباً ، وأهلها أشد الناس اعتناء بخزائن الكتب » [٦] . فهذه الحصيلة الفكرية المنتشرة فى البلاد هى مصدر إثراء

---

(١) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع – أبو محمد – له مصنفات كثيرة منها المختصر الكبير ، والأوسط ، والصغير . توفى بمصر ٢١٤ هـ . أنظر : وفيات الأعيان ٣٤/٣ ، ٣٥ ، وهدية العارفين ٤٣٩/١ ، والأعلام ٩٥/٤ .

(٢) العبر ١٤٦/٤ . وانظر : نفح الطيب ٣٦٢/١ .

(٣) أنظر : نفح الطيب ٣٧١/١ .

(٤) أنظر : نفح الطيب ٢٠٥/١ .

(٥) أنظر : دراسات عن ابن حزم للدكتور الطاهر مكي ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٦) نفح الطيب ١١/١ .

فكري مستمر لراغبيه ، ولمن تسنح لهم الفرص بالتعلم حتى بعد تغير أحوال الشعب العامة ، والذى يتسبب فى غالب الأحوال بتضييق نطاق التعليم على المستوى العام .

ولما تغيرت الأحوال فى الأندلس ، واضطربت الأحوال فيها فى نهاية القرن الرابع الهجري انتثرت مكتبات ، وتوزعت ، يقول ابن خلدون عن مكتبة « المستنصر » : « ولم تزل هذه الكتب بقصر قرطبة إلى أن بيع أكثرها في حصار البربر ، وأمر بإخراجها ، وبيعها الحاجب « واضح » من موالى المنصور بن أبى عامر ، ونهب ما بقي منها عند دخول البربر قرطبة ، واقتحامهم إياها عنوة » (١) . لكن العلم وأسبابه ، ليس كغيره مما يأتي بلحظة ، ويذهب بأخرى ، فأسبابه وإن تغيرت ، وطرقه وإن توعرت ، تبقى آثاره مدة طويلة ، وقد يكون فى صعوبة أسبابه مصلحة للعلم ذاته حتى لا يأتيه إلا من هو أهله ، ولا يقف على رُباه ، إلا من تحمله قواه ، فليس فى تفرق الكتب من المكتبات العامة فى الأندلس ذهاب العلم ، وليس فى هدم المدن قضاء على العلماء ؛ فقد يكون ذلك من أسباب انتشار العلم ، ووصول أهله إليه ، وخلاصة الأمر أن ما حل فى بلاد الأندلس من الاضطراب والفتن ، لم يكن عاملًا في ذهاب العلم ، وقلة العلماء ؛ فقد شهدت بلاد الأندلس نهضة علمية ، نتيجة للتنافس الشديد بين الدويلات القائمة فى مضمار العلوم والآداب ، فما كان أعظم مباهاتهم إلا قول العالم الفلاني عند الملك الفلاني ، والشاعر الفلاني مختص بالملك الفلاني (٢) . فكثرت فى هذا الأثناء المؤلفات فى شتى الفنون فكان من ذلك أن كتب الإمام ابن حزم فى تاريخ الأديان ، وفى شتى العلوم ، وكتب أبو مروان ،

---

(١) نفح الطيب ٣٦٢/١ ، ٣٦٣ .

(٢) أنظر : نفح الطيب ١٧٩/٤ ، ١٨٠ .

والحميدي فى تاريخ الأندلس ، وقد بين ابن حزم فى رسالته . « علماء الأندلس » أنهم ليسوا أقل من العلماء الموجودين فى المشرق ، حيث لا يوجد عالم يعد من مفاخر الشرق ، إلا كان له نظير من مفاخر الأندلس (١) . ومما لا شك فيه أن لاحتكاك المسلمين بالنصارى فى الأندلس ، ولاحتكاك العناصر المختلفة ، والسلالات المتباينة ، والصراع بين أصحاب الفرق ، والمذاهب المختلفة ، أثراً فى تنشيط الحركة الفكرية فى بلاد الأندلس فى شتى أنواعها ، كما أن حرية ممارسة أصحاب الأديان من اليهود ، والنصارى لأديانهم فى هذه البلاد ، وانتشار معابدهم فى أرجائها من عوامل إقبال المسلمين على دراسة تلك الأديان ، ونقدها ، وبيان تناقضها ، وثبوت التحريف فيها ، وهذا ما نجده واضحاً فى كثير من كتب الإمام ابن حزم .

* * *

---

(١) أنظر : نفح الطيب ٤ / ١٥٤ - ١٧١ . وابن حزم الأندلسي لزكريا إبراهيم ص ٢٦ .

المبحث الرابع : في الحالة الدينية

لن نتناول بالحديث هنا تاريخ المذاهب الفقهية فى بلاد الأندلس ، كما لن نتعرض للفرق والمذاهب الكلامية . بل ما سنعرضه هنا هو عبارة عن وصف الحالة الدينية السائدة فى أهل البلاد فى عصر الإمام ابن حزم من حيث الالتزام الديني وعدمه ، وهذا ما يوحي به العنوان « الحالة الدينية » وإن فى بعض مؤلفات الإمام ابن حزم ما يصور هذه الحالة ، تصويراً دقيقاً ، وبخاصة ما يتعلق بالولاة ، والناس على دين ملوكهم ، وحيثما تكونوا يولى عليكم – ومن تلك الكتب ؛ « الرد على ابن النغريلة اليهودى » ، و « رسالة التلخيص لوجوه التخليص » ، كما لم يخل « طوق الحمامة » من شيء من ذلك – لا يمكن أن يظهر أهل الأندلس فى أيام الخلافة ، واستقرار الحكم الإسلامي بمظهر غير ديني ، لأن حصول مثل هذا يُعد خروجاً على الخلافة ، وقد تمثل هذا فى عاصمة الخلافة قرطبة ، يقول المقري عنها : « ومن محاسنها .. » تظاهر بالدين ، والمواظبة على الصلاة ، وتعظيم أهلها لجامعها الأعظم ، وكسر أوانى الخمر حينما تقع عين أحد من أهلها عليها ، والتستر بأنواع المنكرات » [(١)] . ويقول الطاهر مكي عنها : « وظلت قرطبة بمنأى فى المجال الديني عن الحركات المتطرفة من إلحاد وزندقة ، ومن الدعاوى غير السنية من خوارج وشيعة ، وليس من الممكن القول : إن الدين كان يحتل مكانة هامة ، لأن الدين كان الحياة نفسها ، عنه تصدر ، وبه ترتبط كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، ويلتزم القرطبي بما يلتزم به أى مسلم ، فى أي مكان .. وليس من الممكن أن نتحدث عن إسلام قرطبي أو أندلسي ، وربما تميزت قرطبة عن غيرها بأن حماستها للإسلام وحرصها عليه كان عفوياً ،

---

(١) نفح الطيب ١٠/١ .

وشديداً ، ومستمرا ... ولم تكن « الحسبة » فى أى بلد بأكثر احتراماً وهيبة ، كما كانت عليه فى قرطبة ، وكانت حرية الأديان مطلقة ، ومحترمة ، ويتم اعتناق الإسلام أمام القاضي ، ويسجل فى وثائقه ، ويقر فيها المرء بأنه اعتنق الإسلام بإرادته وحريته ، وبإيمان مطلق منه ، ودون ضغط أو تدخل من أحد ، وأنه يلتزم بقواعده ، ولكن عقوبة التحيف على الإسلام صارمة ، وكان الاتهام بها يخفي وراءه أحياناً أهدافاً سياسية أو شخصية » (١) ، هذا وصف الحالة العامة ، وما عليه السواد الأعظم ، ولابد من وجود ما يخالف ذلك . شأن كل عصر وكل أمة ، وقد ذكر المقري عن أحوال قرطبة أيضا ما يشعر بحالة الجانب الآخر من وجود اللهو الماجن فى متنزهاتها ، وغيرها من مدن الأندلس ، وأنّ القول العابث فيها مُستزادٌ ومذهب (٢) ، لاسيما أن عوامل مثل هذا متوفرة ، ودواعيه منتشرة . حيث إن هذا المجتمع يعج بفئات مختلفة فى أجناسها ، ومتباينة فى طباعها ، ووجود كثرة من الشاعرات ، والأديبات ، والمغنيات من الحرائر والرقيقات ، وظهورهن فى المجتمعات ، مما يوحي بأن النساء كانت ترى فى الطرقات ، والتساهل فيما هو من الدين أمر يجر وراءه ، ماهو أعظم من ذلك ، كما أن وجوده ، مع دواعي عدمه تهيئة لتوفره وانتشاره وإعلانه عند زوال المانع ؛ كضعف السلطة ، أو قلة الحسبة ، أو تهاون العلماء ، أو نحو ذلك ، وقد كان ذلك بعد ضعف الخلافة ، ووجود الطوائف ، وقد وردت نصوص كثيرة فى مؤلفات الإمام ابن حزم وغيره تشعر بذلك ؛ منها قوله فى الشكوى من حال الحكام : « اللهم نشكو إليك من تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا بدنياهم عن إقامة دينهم ، وبعمارة قصور يتركونها عما قريب ، عن عمارة شريعتهم ، اللازمة لهم فى معادهم ، ودار قرارهم ، وبجمع أموال ربما كانت سببا فى انقراض

---

(١) دراسات عن ابن حزم ص ٥٧

(٢) أنظر نفح الطيب ١/١٥٤ .

أعمارهم ، وعونًا لأعدائهم عليهم عن حياطة ملتهم التى بها عزو فى عاجلتهم ، وبها يرجون الفوز فى آجلتهم حتى استشرف لذلك القلة والذمة .. »[(١)] كما أن كل الكتاب المتضمن لهذا النص رد على ابن النغريلة اليهودي ، كما رد عليه آخرون كأبى إسحاق إبراهيم بن مسعود ، ولا شك أن إظهار أهل الكتاب معارضتهم للإسلام فى تلك البلاد ، دليل واضح ، وصورة صادقة عن حال أولئك الأمراء من قلة الالتزام الديني ، كما أنه دليل على وضع المجتمع أيضا ، لأن المجتمع المتمسك بتعليمات دينه ، الغيور على حرماته ، لا يجرؤ أمراؤه على التظاهر بما يغضب رعاياهم ، مسايرة لهم ، وليس المقصود أن المجتمع الأندلسي خال من الملتزمين الغيورين على الدين فهو يجمع بين هؤلاء وهؤلاء ، لكن الكثرة والسواد الأعظم - والله أعلم - هم من تعبر عنهم الأمراء ، وتعلو أصواتهم فى المجتمع .

وأصحاب الدين من العلماء والعامة حين رأوا مارأوا من سوء الأحوال ، وتذبذب الأمور ، والسعي فى الأرض بالفساد قاموا فى بادىء الأمر بجهودهم ، وناضلوا فلما غلبوا على أمرهم ، وحصل التمزق فى البلاد ، وكثر الأمراء ، وكل يدعي الخلافة لنفسه ، ولم يروا فى مناصرة أحد منهم فائدة تركوا جميعهم ، وابتعدوا عنهم ، فارين بدينهم من الفتن ، ومن موقديها ، تجمعهم بيوت الله - تعالى - لأداء العبادات ، وطلب العلم ، بعيدين عن السياسة وأهلها . متمسكين بما هم عليه من الدين ، لم يتغيروا بتغير الأحوال السياسية ، ولم يستجيبوا لدعاة الضلال إبان ظهور أصواتهم ، ولا أدل على ذلك من أقوالهم التى سطروها فى مؤلفاتهم ، ومن أقوال مؤرخي عصرهم ومن بعدهم ، ممن رصدوا تلك الأحداث ؛ مما يدل دلالة أكيدة على انتشار العلم بعامة ، والعلم الإسلامي بخاصة ، وظهور العلماء فى تلك الفترة ممن يعدون أفذاذاً ، كابن حزم ، وابن حيان ، والباجى وغيرهم كثيرين ممن تزخر المكتبات بمؤلفاتهم إلى اليوم .

---

(١) مجموعة رسائل ابن حزم الجزء الثالث . الرد على ابن النغريلة ص ٤١ .

الفصل الثـــاني : في حياة ابن حزم

تمهيد (في ذكر الدراسات حول هذه الشخصية)

المبحث الأول : في أصله وأسرته .
« الثاني : في مولده ونشأته .
« الثالث : في طلبه العلم .
« الرابع : في شيوخه .
« الخامس : في أقرانه .
« السادس : في مذهبه .
« السابع : في صفاته .
« الثامن : في تلاميذه .
« التاسع : في مصنفاته .
« العاشر : في وفاته .

الفصل الثاني

تمهيـــد :

في تلك الفترة الزمنية التى صورناها ، من النواحي السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والدينية ، عاش الإمام ابن حزم ، ذاق السعادة والنعيم ، وتجرع مرارة الشقاوة والألم ، رأى قوة الحق وقمع الباطل ، كما شاهد مظاهر التساهل والاتكال ، رأى مكانة العلماء وتقديرهم ، وقاسى إهانتهم وتشريدهم . تلك الأحوال التى بمجموعها تضم المتناقضات ، هى البيئة التى حوت تلك الشخصية الفذة ، فكان لها أثرها الواضح فى تكوينها . يقول الشيخ أبو زهرة فى هذا المعنى : « وفى الحق أن كل شيء فى الأندلس كان يتجه إلى تكوين عالم جليل ، وإمام كالإمام ابن حزم ، إن توافرت المواهب ، التى تكون كمواهبه ، والمنزع القوى الذي يكون كمنزعه ، وقد توافرت تلك العناصر ، فكان إمام الأندلس ، وفقيهها ، ومحي الكتاب والسنة فيها ، وإذا كان صوته قد خفت بعد وفاته فترة من الزمان ، فقد قوي واشتد بعد موته بنحو قرنين ، ولا زال يدوى فى أرجاء الأرض الإسلامية » (١) .

وبحق إن شخصية كابن حزم جديرة بالاهتمام والدراسة ، فهو من الأئمة الأعلام ، لم يبالغ من وصفه بأنه مفكر موسوعي (٢) ، وقد تناولت هذه الشخصية دراسات كثيرة ، ومتنوعة بحسب تخصصات أصحابها . لكن موضوعها كما قال ابن بسام : « البحر لا تكف غواربه ، ولا يروى شاربه » (٣) . فمجالات البحث فى جوانب الفكر عنده كثيرة . وميادينها

---

(١) ابن حزم : حياته وعصره ، آراؤه وفقهه ص ١١٥ .

(٢) ابن حزم الأندلسي . لزكريا إبراهيم ص ١ . صفحة العنوان .

(٣) الذخيرة ١ - ١ / ١٦٧ .

رحبة ، فهو الحافظ والمفسر ، والأصولي الفقيه ، والمتكلم الجدلي ، واللغوي الأديب ، والمؤرخ الناقد . وله مؤلفات في فنون كثيرة غير هذه ، وسنذكر هنا – إن شاء الله تعالى – سرداً لما بلغنا من الدراسات التى تناولت هذا العَلَمَ فى أي جانبٍ من جوانب المعرفة ، سواء أكانت رسائل علمية ، أو مؤلفات عامة ، أو بحوث ، أو مقالات فى إحدى المجلات :

١ – ابن حزم والقيمة العلمية لنقده لليهودية والنصرانية . للدكتور إبراهيم محمد إبراهيم خريبة .

٢ – دراسة نقد ابن حزم للرواة فى المحلى – للدكتور إبراهيم بن محمد الصبيحي .

٣ – الفكر الفقهي لابن حزم الظاهري للدكتور إبراهيم محمد عبد الرحيم .

٤ – ابن حزم دافع عن كروية الأرض بالعقل والدين – للدكتور إحسان عباس (مقال بمجلة العربي عدد ٢٨ مارس ١٩٦١ م الكويت) .

٥ – ابن حزم وموقفه من الإلٰهيات عرض ونقد – للدكتور أحمد بن ناصر الحمد .

٦ – الإمام علي بن حزم وأثره فى الفقه الإسلامي لرأفت أبو سماحة .

٧ – ابن حزم الأندلسي للدكتور زكريا إبراهيم .

٨ – الإمام ابن حزم ، ومنهجه فى إثبات نبوة محمد – ﷺ – لسالم بن محمد القرني .

٩ – ابن حزم ومنطق أرسطو – للدكتور سالم يفوت (مقال فى مجلة دراسات عربية فبراير ١٩٨٣ م) .

١٠ – تصنيف العلوم لدى ابن حزم للدكتور سالم يفوت (مقال فى مجلة دراسات عربية مارس ١٩٨٣ م) .
١١ – ابن حزم قمة أسبانية للمستشرق سانتشث البرنس (ترجمة الدكتور الطاهر مكى) .
١٢ – ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني (مطبوع مع تحقيق رسالة المفاضلة بين الصحابة) .
١٣ – نظرات فى اللغة عند ابن حزم – لسعيد الأفغاني .
١٤ – ابن حزم وآراؤه الفلسفية والكلامية ، للدكتورة سهير فضل الله أبو وافية .
١٥ – ابن حزم ومنهجه فى الحديث – لشمس القمر محمد موسى ضياء .
١٦ – تأثير طوق الحمامة فى الأدب العالمي للدكتور الطاهر مكي (مقال بمجلة آفاق عربية السنة الثانية عدد ١ سبتمبر ١٩٧٦ م بغداد) .
١٧ – دراسات عن ابن حزم – وكتابه طوق الحمامة – للدكتور الطاهر مكي .
١٨ – ابن حزم صورة أندلسية للدكتور طه الحاجري .
١٩ – ابن حزم الأندلسي مؤرخاً للدكتور عبد الحليم عبد الفتاح .
٢٠ – ابن حزم الأندلسي وجهوده فى البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس .
٢١ – ابن حزم الأندلسي لعبد الحميد سامي البيومي (مقال بمجلة الأزهر مجلد ١٢) .
٢٢ – ابن حزم الأندلسي حياته وأدبه لعبد الكريم خليفة .
٢٣ – ابن حزم رائد الفكر العربي لعبد اللطيف شرارة .
٢٤ – ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله بن عبد الله الزايد .

٢٥ – ابن حزم الكبير للدكتور عمر فروخ .
٢٦ – نظرية المعرفة عند ابن حزم للدكتور عمر فروخ . (بحث فى مجلة المجمع العلمي العربي دمشق مجلد ٢٣) .
٢٧ – ابن حزم القرطبي – للمستشرق فيجيل آسين بلاثيوس (تعريب الطاهر مكي) .
٢٨ – ابن حزم الظاهري الأندلسي ، ونشأة المذهب الظاهري . لمبروك العوادي (مقال بمجلة الأصالة الجزائرية السنة الرابعة عدد ٢٥ مايو ١٩٧٥ م) .
٢٩ – مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه . لمحمد إبراهيم الكتاني (مقال فى مجلة الثقافة المغربية الرباط . العدد الأول من السنة الأولى شوال وذو القعدة سنة ١٣٨٩ هـ) .
٣٠ – هل أثر ابن حزم فى الفكر المسيحى – لمحمد إبراهيم الكتاني (مقال فى مجلة البينة المغربية عدد ٣ ذى الحجة سنة ١٣٨١ هـ السنة الأولى) .
٣١ – ابن حزم : حياته ، وأدبه ، آراؤه ، وفقهه . لمحمد أبو زهرة .
٣٢ – مناسبة الذكرى المئوية التاسعة لوفاة العلامة الأندلسي (ابن حزم) الفقيه الذى عالج الحب فى رسالته الشهيرة « طوق الحمامة » لمحمد أبى زهرة (مقال بمجلة العربي أغسطس ١٩٦٣ م عدد ٥٧) .
٣٣ – ابن حزم الفيلسوف الأندلسي الذي أرخ لمجتمع الطوائف لمحمد عبد الله عنان (مقال بمجلة العربي عدد ٦٨ يوليو سنة ١٩٦٤ م) .
٣٤ – مهرجان ذكرى ابن حزم بمدينة قرطبة لمحمد عبد الله عنان (مقال بقافلة الزيت عدد ٧ مجلد ١١ رجب سنة ١٣٨٣ هـ) .

٣٥ – ابن حزم خلال ألف عام لمحمد بن عمر أبى عبد الرحمن بن عقيل .

٣٦ – مؤلفات ابن حزم المفقودة . لأبي عبد الرحمن بن عقيل (مقال بمجلة الفيصل عدد ٢٦ شعبان ١٣٩٩ هـ يوليو ١٩٧٩ م السنة الثالثة) .

٣٧ – معجم فقه ابن حزم الظاهري لمحمد منتصر الكتاني .

٣٨ – أسباب الإلحاد عند ابن حزم لمحمد هشام الأيوبي (مقال بمجلة الاعتصام المغربية العدد ٣ صفر ١٣٩٦ هـ) .

٣٩ – ابن حزم ومنهجه فى دراسة الأديان للدكتور محمود على حماية .

٤٠ – ابن حزم مفكراً وناقداً للدكتور نصر محمد نصر .

وهناك دراسات كثيرة اختصت بمؤلفات ابن حزم لم ندرجها ضمن هذه القائمة ، حيث ركزنا على دراسة الشخصية ذاتها . كما أن كثيراً من المحققين لكتب الإمام ابن حزم ورسائله قد قدموها بدراسات عنه ، وعن تلك المؤلفات المحققة . كما أن كتب التراجم تزخر بالحديث عن هذا العالم . لهذا فإننا لن نتوسع كثيراً فى الحديث عن جوانب حياة ابن حزم ، لوفرة المعلومات المدونة عنها ، ولسهولة الوصول إليها .

* * *

المبحث الأول : في أصله وأسرته

الإمام ابن حزم – هو أبو محمد ؛ على بن أحمد بن سعيد بن حزم ابن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي – مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي القرشي ، وهو المعروف بيزيد الخير أخو معاوية ، ونائب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – على دمشق .

وجد ابن حزم « يزيد » هو أول من أسلم من أجداده ، وأصله من فارس .

وجده « خلف » أول من دخل الأندلس من آبائه ، فى زمن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام « الداخل » سنة ١٣٨ هـ [١] ، وقيل بل قدمها فى جيش الفتح مع موسى بن نصير سنة ٩٣ هـ [٢] ، وسكن قرية « منت ليشم » [٣] من إقليم الزاوية من عمل « أونبه » [٤] على بعد نصف

---

(١) أنظر جذوة المقتبس ص ٣٠٨ ، وبغية الملتمس ص ٤١٥ ، ومعجم الأدباء ٢٣٧/١٢ ، ووفيات الأعيان ٣٢٥/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨ . وتذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ ، والبداية والنهاية ٩١/١٢ .

(٢) أنظر سير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ ، وابن حزم الأندلسي حياته وأدبه لعبد الكريم خليفة ص ١٧ ، نقلًا عن ابن عذاري ١٧/٢ .

(٣) « منت ليشم » بفتح الميم وسكون النون وفتح التاء المثناة من فوقها ، وكسر اللام وسكون الياء المثناة من تحتها وفتح الشين المعجمة وفى آخرها ميم ، وهى قرية من أعمال « لبلة » كانت ملك ابن حزم المذكور وكان يتردد عليها . أنظر وفيات الأعيان ٣٢٩/٣ ، ٣٣٠ .

(٤) « أونبه » بالفتح ثم السكون وفتح النون وباء موحدة وهاء . قرية فى غرب الأندلس على خليج البحر المحيط . معجم البلدان ٢٨٣/١ .

فرسخ منها ، وهى من كرة « لبلة » (١) من غرب الأندلس (٢) . وقد ولد بها والده « أحمد بن سعيد » (٣) ، وعلى هذا فوالده ؛ هو أول من سكن قرطبة من آل حزم ، وفيها ولد أبو محمد ، يقول صاعد فيما ذكره ابن بشكوال : « كتب إليَّ أبو محمد بن حزم يقول بخطه : ولدت بقرطبة فى الجانب الشرقي فى ربض منية المغيرة » (٤) ، وهذا ما يتفق عليه أكثر المؤرخين الذين ترجموا لأبى محمد بن حزم من أنه - رحمه الله - فارسي الأصل ، وأن جده الأقصى « يزيد » أول من أسلم من أجداده ، وأنه مولى « ليزيد بن أبى سفيان » وقد سطر هذا هو في إحدى قصائده مفتخرًا حيث يقول :

سما بي ساسان ودارا وبعدهم
قريش العلى أعياصها والعنابس
فما أخرت حرب مراتب سؤددي
ولا قعدت بي عن ذرى المجد فارس (٥)

وقد خالف هذا قليل من المؤرخين ، والدارسين لحياة ابن حزم قديماً وحديثاً وقد جاءت مناقشة هذه الآراء فى كتاب ابن حزم وموقفه من الإلٰهيات مناقشة مستفيضة (٦) .

---

(١) « لبلة » بفتح أوله ثم السكون ولام أخرى ؛ قصبة كورة بالأندلس كبيرة يتصل عملها بأكشونية ، وهى شرق من أكشونية ، وغرب من قرطبة على بعد أربعة وأربعين فرسخا . أنظر معجم البلدان ٥/١٠ .

(٢) أنظر وفيات الأعيان ٣/٣٢٨ .

(٣) أنظر نفح الطيب ٢/٢٨٨ .

(٤) الصلة ٢/٤١٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/٢١١ .

(٥) أنظر تاريخ الأدب الأندلسي - عصر سيادة قرطبة للدكتور إحسان عباس ص ٣٠٤ . أحالها على الملحق من ديوان ابن حزم . وانظر أيضا ابن حزم الأندلسي لعبد الكريم خليفه ص ١٤ ، وابن حزم الأندلسي وجهوده فى البحث التاريخي والحضارى للدكتور عبد الحليم عويس ص ٥٢ .

(٦) انظر ابن حزم وموقفه من الإلٰهيات للدكتور أحمد بن ناصر الحمد ص ١٨ - ٣١ .

المبحث الثانـــي : في مولده ونشأته

مولـــده :

ثبت بالرواية تاريخ ميلاد الإمام ابن حزم كأدق ما يكون ، وعلى نمط ما يوجد فى العصر الحاضر فى كبريات المدن ؛ وذلك أنه ولد فى بيت وزارة وجاه ، يقول صاعد بن أحمد فيما ذكره ابن بشكوال : « كتب إلَّى أبو محمد بن حزم بخطه » : « ولدت بقرطبة فى الجانب الشرقي فى ربض منية المغيرة ، قبل طلوع الشمس ، وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح ، آخر ليلة الأربعاء ، آخر يوم من شهر رمضان المعظم ، وهو اليوم السابع من نوفمبر سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، بطالع العقرب » [١] ، وتكاد تجمع المصادر على تعيين هذا التاريخ ، إذ لم يرد مايخالفه إلا عن ياقوت ذكر سنة « ثلاث وثمانين » [٢] مع الموافقة فى بقية الرواية ، وإسنادها إلى صاعد الذى أسندت إليه الرواية الأخرى ، وفي تحقيق ذلك ؛ بالنظر إلى تحديد عمره عند ياقوت يظهر أنه تحريف فى النسخ [٣] .

نشأته :

ولد أبو محمد فى بيت وزارة حيث كان والده وزيراً للمنصور بن أبي عامر ، حاجب الخليفة الأموي « هشام « المؤيد » فى عصر من أزهى عصور الأندلس بالنسبة للوضع الاجتماعي ، وفى حيٍّ من أعلى أحياء قرطبة ، يقول

---

(١) الصلة ٤١٧/٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢١١ .

(٢) معجم الأدباء ١٢ / ٢٣٧ .

(٣) أنظر ابن حزم لأبى زهرة ص ٢٢ ، ٢٣ ، وابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٢٠ .

ابن حزم عنه : « .. فى الشارع الآخذ من النهر الصغير على باب دارنا ، فى الجانب الشرقي بقرطبة ، إلى الدرب المتصل بقصر الزاهرة » [١] .

نشأ أبو محمد فى هذا البيت فى عز وجاه ، وقد حرص عليه والده ، فاهتم بتربيته وتعليمه ، يقول عن نفسه : « ولقد شاهدت النساء وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري ؛ لأني ربيت فى حجورهن ، ونشأت بين أيديهن ، ولم أعرف غيرهن ، ولا جالست الرجال إلا وأنا فى حدّ الشباب وحين **تفيل** وجهي ، وهن علمننى القرآن ، وروينني كثيرا من الأشعار ، ودربنني فى الخط ، ولم يكن وكدي ، وإعمال ذهني مذ أول فهمي – وأنا في سن الطفولة جدًا – إلا تعرف أسبابهن ، والبحث عن أخبارهن ، وتحصيل ذلك ، وأنا لا أنسى شيئا مما أراه منهن ، وأصل ذلك غيرة شديدة طبعت عليها ، وسوء ظن فى جهتهن فطرت به ، فأشرفت من أسبابهن على غير قليل » [٢] . عاش أبو محمد حياته الأولى فى ذلك القصر الرحب ، وبين تلك المربيات اللاتي أحاطه والده بهن ، وجعل منهن الرقيبات عليه ، فكان لذلك أثره الواضح فى حياته ، واستقامته ، ثم وجهه والده بعد ذلك لصحبة أناس اختارهم ، من ذوى العلم والفضل مما كان له الأثر القوي فى رسوخ تلك التربية ، وحب الاستقامة والعفة . قال فى بيان ذلك : « ..إني كنت وقت تأجج نار الصبا ، وشرّة الحداثة ، وتمكن غرارة الفتوة مقطوراً محظراً علَّى بين رقباء ، ورقائب ، فلما ملكت نفسي ، وعقلت صحبت أبا علي الحسين بن علي الفاسي فى مجلس أبى القاسم عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي شيخنا وأستاذي – رضي الله عنه – وكان أبو علي المذكور عاقلًا ، عاملًا ، عالما ممن تقدم فى الصلاح ، والنسك الصحيح فى الزهد فى الدنيا ،

(١) طوق الحمامة ص ١٨٦ ، وانظر ص ٢٤٩ .

(٢) طوق الحمامة ص ١٤٠ ، ١٤١ .

والاجتهاد للآخرة ، وأحسبه كان حصورًا ؛ لأنه لم تكن له امرأة قط ، وما رأيت مثله جملة علماً وعملًا ، وديناً وورعاً ، فنفعنى الله به كثيراً ، وعلمت موقع الإساءة ، وقبح المعاصى » (١) . تلك هى نشأة الإمام ابن حزم الأولى ، أمنٌ ورخاء . وعنايةٌ وبهاء ، لكن فى تقلب الليل والنهار ، تغير الأحوال ، فمنذ بلغ الإمام ابن حزم الخامسة عشرة من عمره دخلت بلاد الأندلس عصر الاضطراب والفتن ، وقد مرّ معنا فى عرض الحالة السياسية ، فى عصر ابن حزم ، ما حصل من الحاجب عبد الرحمن بن المنصور (٢) ، وهذا سينعكس بالدرجة الأولى على رجال دولته ، ومنهم أحمد بن سعيد الوزير ، وخير معبر عن هذه الحادثة التى جرت فى ذلك الأثناء على أصحاب السياسة هو من قاسى شدتها ، وتجرع مرارتها ؛ الإمام ابن حزم نفسه ، يقول : « ثم انتقل أبى – رحمه الله – من دورنا المحدثة بالجانب الشرقي من قرطبة فى ربض الزاهرة ، إلى دورنا القديمة فى الجانب الغربي من قرطبة ببلاط مغيث فى اليوم الثالث ، من قيام أمير المؤمنين محمد « المهدى » بالخلافة ، وانتقلت أنا بانتقاله ، وذلك فى جمادى الآخرة ، سنة تسع وتسعين وثلاثمائة » (٣) . وليت التحول بالنسبة لأسرة آل حزم سيقف عند تغير هذا الوضع الاجتماعى ، إذ لو كان فقط لهان الخطب ، لكنه ازداد بتغير الأحوال السياسية التى أصبحت فى تلك الفترة تتغير بين عشية وضحاها . يحدثنا ابن حزم بقوله : « ثم شغلنا بعد قيام أمير المؤمنين هشام « المؤيد » بالنكبات ، وباعتداء أرباب دولته ، وامتحنا بالاعتقال والترقيب ، وبالإغراء الفادح والاستتار ، وأرزمت الفتنة ، وألقت باعها وعمت الناس

---

(١) طوق الحمامة ص ٢٧٥ .
(٢) أنظر ص « ٢٠ » .
(٣) طوق الحمامة ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

وخصتنا » (١) . وفى تلك الأحوال المضطربة اجتاح قرطبة مرض الطاعون ، وفيه توفى أخو الإمام ابن حزم فى ذى القعدة سنة ٤٠١ هـ ، ثم تبعته زوجته بعده بسنة (٢) .

ثم توفي والده بنفس الشهر الذى ماتت فيه زوجة أخيه (٣) ، فهذه الأحوال عظيمة وفادحة ، انصبت على هذا الشاب الذى لم يعرف إلا حياة الدعة والراحة ، فكان الامتحان صعباً جداً ، ثم تبعه ما هو أخص وأدهى بالنسبة له ، قبل أن يبلغ العشرين من عمره . يقول عن ذلك : « وعنى أخبرك أني أحد من دهي بهذه الفادحة . وتعجلت له هذه المصيبة ، وذلك أني كنت أشدَّ الناس كلفاً ، وأعظمهم حباً بجارية لي ، كانت فيما خلا اسمها « نُعْم » وكانت أمنية المتمني ، وغاية الحسن خَلقاً وخُلقاً ، وموافقة لى ، وكنت أبا عذرها ، وكنا قد تكافأنا المودة ، ففجعتني بها الأقدار واخترمتها الليالى ، ومرّ النهار ، وصارت ثالثة التراب والأحجار . وسِنّي حين وفاتها دون العشرين سنة ، وكانت هى دوني فى السن ، فلقد أقمت بعدها سبعة أشهر لا أتجرد عن ثيابي ، ولا تفتر لي دمعة على جمود عيني ، وقلة إسعادها ، وعلى ذلك فوالله ما سلوت حتى الآن ، ولو قبل فداء لفديتها بكل ما أملك من تالد ، وطارف ، وببعض أعضاء جسمي العزيزة عليّ ، مسرعاً طائعاً ، وما طاب لى عيش بعدها ، ولا نسيت ذكرها ، ولا أنست بسواها ، ولقد عفّى حبى لها على كل ما قبله ، وحرم ما كان بعده » (٤) . تعاقبت تلك الأحداث على صاحبنا ، ولم تزل حيث انتهب جند البربر بعد

---

(١) طوق الحمامة ص ٢٥١ .
(٢) أنظر طوق الحمامة ص ٢٦٠ .
(٣) » » » ص ٢٥١ .
(٤) طوق الحمامة ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

ذلك منازلهم ، وأجلوهم منها ، فغادر ابن حزم قرطبة ، وسكن المرية [١] ، ثم اعتقله صاحبها هو وصاحبه محمد بن إسحاق ، حيث نقل إليه — من لم يتق الله — قيامهما بالسعي لدولة الأمويين ، ثم أُطلقا بعد أشهر ، وغربا إلى حصن القصر ، يقول ابن حزم : « فصرنا إلى حصن القصر ، ولقينا صاحبه أبو القاسم عبد الله بن هذيل النجيبي ، المعروف بابن المقفل ، فأقمنا عنده شهوراً ، فى خير دار إقامة ، وبين خير أهل وجيران ، وعند أجل الناس همةً ، وأكملهم معروفاً ، وأتمهم سيادةً ، ثم ركبنا البحر قاصدين بلنسية ، عند ظهور أمير المؤمنين « المرتضي » عبد الرحمن بن محمد ، وساكناه بها » [٢] . وأصبح أبو محمد وزيراً له [٣] ، وسار مع جيوشه إلى قرطبة ، وقابلتهم جيوش غرناطة ، فوقعت الحرب بينهما ، وهزم « المرتضى » ، ووقع أبو محمد فى الأسر ، ثم أطلق سراحه [٤] ، وكان هذا الحادث فى سنة ٤٠٩ هـ . وقد عاد الإمام ابن حزم إلى قرطبة في نفس السنة ، بعد أن سمع نداء واليها القاسم بن حمود بالأمان ، وابن حزم آنذاك فى السادسة والعشرين من العمر . وقد لاقّى فى سنينه العشر الأخيرة كثيراً من المصائب والمحن ، التى كان لقسوتها أثرٌ فى تكوين شخصيته ونضوجه ، فكان الإمام الطلعة الذى بلغ ذكره الآفاق . وبعد عودة الإمام ابن حزم إلى قرطبة — على الرغم مما حصل له — لم يبتعد عن خضم الحياة ، ومعترك السياسة ، حيث يرى أَحَقِّيَّةَ الأمويين بالخلافة ، فكان على صلة بجماعتهم [٥] ، فلما اتفق أهل

---

(١) أنظر طوق الحمامة ص ٢٥٢ — ٢٦١ .

(٢) طوق الحمامة ص ٢٦٢ .

(٣) أنظر ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٢٧ . وابن حزم الأندلسي للدكتور عبد الكريم خليفة ص ٦٣ .

(٤) أنظر ابن حزم الأندلسي للدكتور عبد الكريم خليفة ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) أنظر تذكرة الحفاظ ١١٥٢/٣ .

قرطبة على رد الأمر لبني أمية كما سبق بيان هذا [١] . كان ابن حزم أول المبادرين ، فلما بايعوا عبد الرحمن بن هشام « المستظهر » سنة ٤١٤ هـ أصبح أبو محمد وزيراً له ، لكن المدة لم تطل حيث قتل « المستظهر فى نفس العام » [٢] . ودخل ابن حزم السجن هو وابن عمه أبو المغيرة عبد الوهاب ، ولا ندري كم لبث فى السجن ، لكن ذلك لن يتجاوز عهد المستكفي ، الذى انتهى فى سنة ٤١٦ هـ ، وكانت قرطبة فى هذا الأثناء فى أشد حالات الفوضى ، والاضطراب [٣] . فخرج منها ، وسكن مدينة شاطبة ، وفيها ورد عليه كتابُ صديقه من مدينة المرية ، يطلب منه تصنيف رسالة فى الحب ، ومعانيه ، وأسبابه ، وأعراضه [٤] . وقد استجاب له فى تأليف كتابه : « طوق الحمامة » وانتهى من تأليفه وهو ما يزال خارج قرطبة ، كما سطر هذا فى آخره حيث يقول : « والكلام فى مثل هذا إنما هو مع خلاء الذرع ، وفراغ القلب ، وإن حفظ شيء ، وبقاء رسم ، وتذكر فائت لمثل خاطري لعجب على ما مضى ودهمني ، فأنت تعلم أن ذهنى متقلب ، وبالى مهصر بما نحن فيه من نبو الديار ، والخلاء عن الأوطان ، وتغير الزمان ، ونكبات السلطان ، وتغير الإخوان ، وفساد الأحوال ، وتبدل الأيام ، وذهاب الوفر ، والخروج عن الطارف والتالد ، واقتطاع مكاسب الآباء والأجداد . والغربة فى البلاد ، وذهاب المال والجاه ، والفكر في صيانة الأهل والولد ، واليأس عن الرجوع إلى موضع الأهل ، ومدافعة الدهر ، وانتظار الأقدار ،

---

(١) انظر ص « ٢١ » .

(٢) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٦ . ومعجم الأدباء ٢٣٧/١٢ ، وتاريخ الحكماء للقفطي اختصار الزوزنى ٢٣٢ . وتذكرة الحفاظ ١١٤٨/٣ .

(٣) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) أنظر طوق الحمامة ص ٥١ – ٥٣ ، ١٢٣ .

لا جعلنا الله من الشاكين إلا إليه ، وأعادنا إلى أفضل ما عودنا »[(١)] .

وتشير الأحداث إلى أن ابن حزم عاد إلى قرطبة بعد أن أعيد الأمر إلى هشام « المعتد بالله » ، وقد تولى ابن حزم الوزارة لدية[(٢)] . لكن مجرى حياة ابن حزم السياسي لم يتغير ، حيث أطيح بعهد هشام « المعتد بالله » فى ذى القعدة سنة ٤٢٢ هـ[(٣)] .

بعد هذا انقطعت تعلقات ابن حزم السياسية ، وانتهت علاقته بها بعد أن نودي فى قرطبة بأن لا يبقى بها أحد من بني أمية .

أدرك الإمام ابن حزم بعد تلك التجارب الطويلة ، والحياة القاسية ، المريرة أن فى الإعراض عن السياسة راحة لبدنه ، وسلامة لدينه ، حيث رأى الخيانات بين الناس تترى ، ورأى الأمراء يستعدى بعضهم على بعض بالنصارى ، فأعرض عن جميعهم ، ورأى أن فى الخلوص إلى العلم جهاداً فكرياً ، ينشر به الدين ، ويرد به على الملحدين ، فاتخذ من الكتاب صديقاً ، أنس غربته ، وأمن سريرته ، فنال فى هذا المضمار مالم ينله غيره ، فأصبح بحق عالم الأندلس وفقيهها .

* * *

---

(١) طوق الحمامة ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
(٢) أنظر معجم الأدباء ١٢ / ٢٣٧ .
(٣) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٨ .

المبحث الثالث : في طلبه العلم

تعلم ابن حزم بادئ الأمر ما يتعلم أمثاله من حفظ القرآن ، وبعض الأحاديث ، ورواية بعض الأشعار ، والتدرب على القراءة والخط ، لكن ذلك لم يكن فى الكتاب كأبناء عامة الناس ، بل كان على أيدي النساء اللاتي هيأهن له والده ، ثم بدأ يلازم الشيوخ ، ويرتاد مجالس العلماء ، كما سبق بيان ذلك (١) .

كان أول سماع ابن حزم من أبى عمر بن الجسور قبل الأربعمائة (٢) ، وقيل : إن أول سماعه فى سنة أربعمائة (٣) ، وعلى هذا فقد بدأ طلب الحديث ولمّا يَبْلغ السادسة عشرة ، ويخالف هذا ياقوت فيما يرويه عن أبى محمد بن العربي ، أنه بلغ السادسة والعشرين ، ولم يبتدئ تعلم الفقه كما يروى لنا سبب تعلمه :

ونص الرواية الأولى : « وأقام – أبو محمد – فى الوزارة من وقت بلوغه إلى انتهاء سِنِّهِ ستاً وعشرين سنة : وقال : إنني بلغت إلى هذا السن ، وأنا لا أدري كيف أجبر صلاة من الصلوات » (٤) .

ونص الرواية الثانية : « أخبرني الشيخ الإمام أبو محمد على بن أحمد ابن سعيد بن حزم أن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة لرجل كبير من

---

(١) أنظر ص « ٤٧ ، ٤٨ » .

(٢) أنظر جذوة المقتبس ص ١٠٧ ، والصلة ٢ / ٤١٦ ، وبغية الملتمس ص ١٥٥ .

(٣) أنظر سير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ ، وتذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ ، ولسان الميزان لابن حجر ١٩٨/٤ .

(٤) معجم الأدباء ٢٤٠/١٢ ، ٢٤١ .

إخوان أبيه ، فدخل المسجد قبل صلاة العصر ، والخلق فيه ، فجلس ، ولم يركع ، فقال له أستاذه – يعني الذى رباه – بإشارة : أن قم ، فصل تحية المسجد ، فلم يفهم ، فقال له بعض المجاورين له : أبلغت هذا السن ، ولا تعلم أن تحية المسجد واجبة ؟ وكان قد بلغ حينئذٍ ستة وعشرين عاماً ، قال : فقمت وركعت ، وفهمت إذاً إشارة الأستاذ لى بذلك . قال : فلما انصرفنا عن الصلاة على الجنازة إلى المسجد مشاركة للأحباء من أقرباء الميت ، دخلت المسجد فبادرت بالركوع ، فقيل لى : إجلس إجلس ليس ذا وقت صلاة ، فانصرفت عن الميت ، وقد خزيت ، ولحقنى ما هانت على به نفسي ، وقلت للأستاذ : دلنى على دار الشيخ الفقيه المشاور أبي عبد الله ابن دحون ، فدلني ، فقصدتُه من ذلك المشهد ، وأعلمته بما جرى فيه ، وسألت الابتداء بقراءة العلم ، واسترشدته ، فدلنى على كتاب الموطأ لمالك ابن أنس – رضي الله عنه – ، فبدأت به عليه قراءة من اليوم التالى لذلك اليوم ، ثم تتابعت قراءتي عليه ، وعلى غيره نحو ثلاثة أعوام ، وبدأت المناظرة » (١) .

وبإلقاء نظرة على ما يقال عن نشأة ابن حزم . وعلى هاتين الروايتين ، يتبين أمور توجب التساؤل ، إذ لو سلم جهله بجبر الصلاة ، على معنى سجود السهو لقلة وقوعه ؛ فما يروى عن أول سماعه ، وحضوره مجالس العلماء ، وهى فى المساجد – مما يوجب حضور الصلوات – ينفي جهله بتحية المسجد ويجبر الصلاة على معنى قضاء الفائت منها أو إتمامها ، ولما أحاطه به والده من الرعاية والاهتمام ، الأمر الذى يوجب تعليمه مثل هذه

---

(١) معجم الأدباء ٢٤١/١٢ ، ٢٤٢ . وانظر تذكرة الحفاظ ١١٥٠/٣ ، ١١٥١ .

الأمور ، وقد ناقش هذه الروايات الإمام أبو زهرة بقوله : « وإن الخبر فى ذاته يحمل دليل بطلان أن يكون ابن حزم فى هذه السن ، وذلك لأنه ذكر أن مربيه وأستاذه قد صحبه ، وأشار إليه بذلك ، ومن كان فى السادسة والعشرين ، وبلغ مرتبة الوزارة لا يذكر الناس من يشير إليه على أنه مربيه .

وإن المعقول ، أو القريب من المعقول أن يكون ذلك وهو فى السادسة عشرة من عمره ؛ وأن يكون فى الكلام تصحيف من الناسخ ، وقد كتبوا بدل العشر عشرين » (١) .

وليس ببعيد أن يجهل ابن السادسة عشرة مثل تلك الأمور ، لا سيما وأن ابن حزم لم يخرج إلى المجتمع ، ويبدأ بمقابلة الناس إلا قريباً من هذا السن ، كما عرفنا من تحديد أول سماعه . ويؤكد هذا ما روى عمر بن واجب قال : « بينما نحن عند أبي ببلنسية ، وهو يدرس المذهب ، إذ بأبى محمد بن حزم يسمعنا ويتعجب ، ثم سأل الحاضرين مسألة من الفقه ، جووب فيها ، فاعترض فى ذلك ، فقال له بعض الحضار : « هذا العلم ليس من منتحلاتك » فقام ، وقعد ، ودخل منزله ، فعكف ، ووكف منه وابل فما كف ، وما كان بعد أشهر قريبة حتى قصدنا إلى ذلك الموضع ، فناظر أحسن مناظرة ، وقال فيها : أنا أتبع الحق ، وأجتهد ، ولا أتقيد بمذهب » (١) .

وهذه الرواية تدل على أن الإمام ابن حزم فى هذه الفترة ناظر ، وقرر عدم التقليد لأحد ، وكانت الواقعة فى بلنسية وعمره آنذلك بين ثلاثة

---

(١) ابن حزم حياته وعصره ، آراؤه وفقهه ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/١٩١ ، وانظر تذكرة الحفاظ ٣/١١٤٨ ، ولسان الميزان ٤/١٩٩ .

وعشرين وخمسة وعشرين ، إذ أن بقاءه فى بلنسية عامين فقط (١) ، وقد عرف أنه درس الفقه المالكي بادىء الأمر ، وقد ابتدأ دراسة الموطأ على ابن دحون ، ثم تحول شافعياً ، فاشتهر بذلك ، قبل أن يذهب إلى مذهب أهل الظاهر (٢) . وتكاد تجمع المصادر على أنه كان شافعياً قبل ذهابه إلى مذهب أهل الظاهر ، ونفي القياس (٣) .

وعلى هذا فالراجح أن الإمام ابن حزم ابتدأ دراسة الفقه مبكرا ، وبدأ يجتهد رأيه كما يقول بعد تلك القصة ، ولما يبلغ السادسة والعشرين من عمره . والله أعلم .

* * *

---

(١) أنظر ابن حزم وجهوده فى البحث التاريخي للدكتور عبد الحليم عويس ص ٦٦ .
(٢) أنظر معجم الأدباء ٢٤٧/١٢ ، ولسان الميزان ١٩٨/٤ .
(٣) أنظر الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ١ - ١٦٧/١ ، ووفيات الأعيان ٣٢٥/٣ . وتذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٦/١٨ .

المبحث الرابع : فــي شيوخـــه

أتيح لابن حزم الأخذ عن كثير من المشايخ من ذوي الرأى ، والفضل من علماء عصره فى بلاد الأندلس فقط ، قال عن نفسه : « .. وكان المصعب (بن عبد الله الأزدي) لنا صديقاً ، وأخاً ، وأليفاً ، أيام طلبنا الحديث على والده ، وعلى سائر شيوخ المحدثين بقرطبة » (١) .

وسنذكر سرداً مرتبا على الحروف لأشهر من سمع منهم من العلماء ، ونحيل فى الهامش لمن صرح فى ذلك فنقول :

١ - أحمد بن عمر بن أنس العذري ابن الدلائي - أبو العباس - (٢) .

٢ - أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ البياني - أبو عمر - (٣)

٣ - أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الجسور - أبو عمر - (٤) .

٤ - أحمد بن محمد بن عبد الله المقرىء الطلمنكى - أبو عمر - (٥) .

---

(١) طوق الحمامة ص ٢٦٣ .

(٢) أنظر الصلة ٦٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

(٣) أنظر جذوة المقتبس ص ١٤٢ ، والصلة ٤٧/١ ، وبغية الملتمس ص ٢٠٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

(٤) أنظر جذوة المقتبس ص ١٠٧ ، والصلة ٤١٥/٢ ، ٤١٦ ، وبغية الملتمس ص ١٥٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ ، وتذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ . وانظر مما روى عنه من الأحاديث فى طوق الحمامة ص ١٥١ ، ٢٤٥ ، ٢٧٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ ، وفى حجة الوداع ص ٢٢٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ .

(٥) أنظر جذوة المقتبس ص ١١٤ ، وبغية الملتمس ص ١٦٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

٥ - حُمَام بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن أكدر الأطروش القاضي - أبو بكر - (١) .

٦ - عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي - أبو القاسم - تلقى عليه الحديث ، والنحو ، واللغة (٢) .

٧ - عبد الرحمن بن سلمة الكناني - أبو المطرف - (٣) .

٨ - عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني الوهراني المعروف بابن الجزار - - أبو القاسم - (٤) .

٩ - عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأصيلى - أبو محمد - (٥) .

١٠ - عبد الله بن ربيع بن عبد الله بن محمد بن ربيع التميمي - أبو محمد - (٦) .

١١ - عبد الله بن عبد الرحمن بن حجاف المعافري - أبو عبد الرحمن - (٧) .

---

(١) أنظر جذوة المقتبس ص ١٩٩ ، والصلة ٤١٥/٢ ، وبغية الملتمس ص ٢٧٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

(٢) أنظر طوق الحمامة ص ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٧٥ .

(٣) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٧٣ ، والصلة ٣١٩/١ ، وبغيه الملتمس ص ٣٦٤ .

(٤) أنظر طوق الحمامة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وحجة الوداع ص ٢٣١ ، ٢٤٣ ، وجذوة المقتبس ص ٢٧٥ ، وبغية الملتمس ص ٣٦٦ .

(٥) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٥٨ ، وبغية الملتمس ص ٣٤٠ .

(٦) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٦١ ، والصلة ٢٦٢/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

(٧) أنظر بعض ما روى عنه فى طوق الحمامة ص ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وفى حجة الوداع ص ٢٥٢ ، ٣١٧ ، ٣٥٩ ، وانظر الصلة ٢٦٣/١ ، وبغية الملتمس ص ٣٤٦ .

١٢ – عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن جهور [١] .

١٣ – عبد الله بن محمد بن عثمان [٢] .

١٤ – عبد الله بن محمد بن يوسف المعروف بابن الفرضي – القاضي – أبو الوليد [٣] .

١٥ – عبد الله بن يحيى بن أحمد بن دحون – أبو محمد – [٤] .

١٦ – عبد الله بن يوسف بن نامي – أبو محمد – [٥] .

١٧ – علي بن سعيد العبدري – أبو الحسن – [٦] .

١٨ – محمد بن إسحاق عبيد الله بن إدريس بن خالد – أبو عبد الله – [٧] .

١٩ – محمد بن الحسين المذجحي – المعروف بابن الكتاني – أبو عبد الله – [٨] .

٢٠ – محمد بن سعيد بن نبات – أبو عبد الله – [٩] .

---

(١) أنظر الصلة ٢٥٩/١ . بغية الملتمس ص ٣٣٤ .

(٢) أنظر سير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

(٣) أنظر بعض الروايات عنه فى طوق الحمامة ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
وانظر جذوة المقتبس ص ٢٥٥ ، والصلة ٢٥٤/١ ، وبغية الملتمس ص ٣٣٥ .

(٤) أنظر معجم الأدباء ٢٤١/١٢ ، وابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٣٣ ، ٣٥ .

(٥) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٦٨ ، وبغية الملتمس ص ٣٥٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .

(٦) أنظر الصلة ٤٢٢/٢ ، وابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٣٥ .

(٧) أنظر جذوة المقتبس ص ٤٤ ، وبغية الملتمس ص ٦٠ .

(٨) « « « ص ٤٩ ، ووفيات الأعيان ٣٢٦/٣ .

(٩) « « « ص ٦٠ ، والصلة ٥١٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨

٢١ – محمد بن عبد الله بن هاني بن هابيل اللخمي البزار – أبو عبد الله – [١] .

٢٢ – مسعود بن سليمان بن مفلت [٢] .

٢٣ – يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بن وجه الجنة – أبو بكر – صاحب قاسم بن أصبغ ، وهو أعلى شيخ عنده [٣] .

٢٤ – يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري – أبو عمر – [٤] .

٢٥ – يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي – أبو الوليد – [٥]

وبعد فلم تمنع الإمام ابن حزم مكانته الاجتماعية من كثرة السماع والتلقي ، ولم تَحُلْ دون عزيمته المحن والمصائب التى لاقاها فى مسيرة حياته ، بل كان أقوى من تلك الأحوال ، فواصل الطلب بعقل لا يكل ، ونفس لا تمل ، حتى أصبح إماماً ، لم تتمنَّ به الأندلس أن تكون كالعراق ؛ كما قال الفتح بن خاقان [٦] .

* * *

---

(١) أنظر الصلة ٥٠٢/٢ .
(٢) أنظر جذوة المقتبس ص ٣٥٠ . وبغية الملتمس ص ٤٦٧ ، وابن حزم الأندلسي للأفغاني ص ٣٥ .
(٣) أنظر جذوة المقتبس ص ٣٧٧ . وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .
(٤) أنظر سير أعلام النبلاء ١٥٥/١٨ ، ١٨٥ ، والبداية والنهاية ٩٢/١٢ .
(٥) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٥٢ ، ٣٨٥ ، والصلة ٤١٥/٢ ، ٦٨٥ .
وبغية الملتمس ص ٥١٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ .
(٦) أنظر نفح الطيب ٩٦/٥ .

المبحث الخامس : في أقرانـــه

عاش الإمام ابن حزم زمن بلوغ بلاد الأندلس القمة . حيث لم تبلغ أعلى من تلك المكانة التى أدركها ابن حزم فى أول حياته . وحركة العلم ونشاطه تبع للحياة العامة فى أحوالها . وتلك الفترة – القرن الرابع والخامس – بالنسبة لبلاد الأندلس تعد من الفترات التاريخية بالنسبة لكثرة العلماء المحققين فيها . وإن شخصاً كعلى بن أحمد ، وعالماً كأبى محمد ، وإماماً كابن حزم الظاهري ، فى وضع اجتماعي ليس كالعلماء – وزير وابن وزير فى زمن مضى – ، وعالمًا متقنًا فى علوم شتى ، وحامل لواء مذهب مخالف لجمهور أهل بلاده لحري أن يقف منه علماء وقته مواقف متباينة . ولن يعدم من أصدقاء أوفياء ، ولا ممن يظهر الحق ، ويعترف به ، وينقد ما يراه خطأ أياً كان صاحبه ، من غير تحامل على قائله ، كما أن السواد الأعظم – وغالباً ما يكونون . أتباعاً للمروجين – ممن لا يتحرون الدقة فى نقل الأخبار ، وفى فهمها . وهؤلاء هم من وقفوا من ابن حزم موقف العداء ، وهم بين شخصين :

إما حاسد ، وإما مخالف فى الرأي والمذهب . وعمل كل ما فى وسعه من إيذائه ، فحصل للإمام ابن حزم ما حصل من التشريد ، والتعذيب ، لكنه القوي الصلب ، الذى لم يستكن ، ولم يستسلم ، فهو يجابه من يقف أمامه معترضاً ، حتى وصف لسانه بأنه شقيق سيف الحجاج ، وسنذكر لكل صنف من أولئك مثالًا واحداً فقط .

الجانب الأول : جانب الصداقة ، وفيه تظهر صورة المودة ، والإخلاص ، والوفاء ، بعيداً عن الجدل الفكري ، والخلاف المذهبي ، وهؤلاء كثرة يأتي

ذكرهم دائماً فى سيرة ابن حزم ، ويذكر هو كثيراً منهم فى بعض كتبه ، وبخاصة كتابه « طوق الحمامة » ، حينما يكون له مع هؤلاء ذكريات ، تحمل معان يسطرها . ومن أشهر هؤلاء : أبو عامر أحمد بن عبد الملك بن أحمد بن عبد الملك بن عمر بن محمد بن عيسى بن شهيد من بني الوضاح من أشجع ، أحد علماء الأدب ، والبلاغة . وله حظ من ذلك بَسَقَ فيه ، ولم ير لنفسه فى البلاغة أحداً يجاريه ، وله من الكتب « حانوت عطار » وله ديوان مطبوع – جمعه المستشرق « شارل بلا » – وله كتاب « كشف الدك وإيضاح الشك » و « التوابع والزوابع » وغيرها ، وقد ولد بقرطبة سنة ٣٨٢ هـ ، وبها توفي سنة ٤٢٦ هـ ، وله مكاتبات مع ابن حزم ، ومساجلات آخرها ما رواه الحميدي عن ابن حزم قال : « كتب إلى أبو عامر بن شهيد فى علته بهذه الأبيات » :

ولما رأيت العيش لَوَّى برأسه
وأيقنت أن الموت لاشك لاحقي

تمنيت أني ساكن فى غيابة
بأعلى مهب الريح فى رأس شاهق

أرد سقيط الحب فى فضل عيبتى
وحيداً وأحسو الماء ثِنْيَ المفالق

خليل من ذاق المنية مرة
فقد ذقتها خمسين قولة صادق

كأني وقد حان ارتحالي لم أفز
قديماً من الدنيا بلمحة بارق

فمن مبلغ عنِّى ابن حزم ، وكان لى
يداً فى ملماتي وعند مضايقي

عليك سلامُ الله إني مفارق
وحسبك زاداً من حبيب مفارق
فلا تنس تأتيني إذا ما فقدتني
وتذكار أيامى وفضل خلائقي
وَحَرِّكْ له بالله من أهل فننا
إذا غيبوني كل شهم غرانق
عسى هامتى فى القبر تسمع بعضه
بترجيع سار أو بتطريب طارق
فلي فى ادّكاري بعد موتي راحة
فلا تمنعونيها علالـة زاهـق
وإني لأرجو الله فيما تقدمت
ذنوبي به مما درى من حقائق

فأجابه أبو محمـــــد :

أبا عامر ناديت خلّا مصافياً
يفدِّيك من دهم الخطوب الطوارق
وألمت قلباً مخلصاً لك ممحضا
بودك موصول العرى والعلائق
شدائد يجلوها الإلٰه بلطفه
فلا تأس إن الدهر جم المضايق
فمعقب سوء الحال حسنى وفرحة
وتالى رخاء العيش إحدى البوائق
ورب أسير فى يد الهول مطلق
ومنطلق والدهر أسوق سائق

سفينة نوح لم تضق بحلولها
وضاق بهم رحب الملا والسمالق
فإن تنج قلت الحمد لله مخلصا
فمن أعظم النعمى بقاء المصادق
وإن تكن الأخرى فأقرب بلاحق
تأخر منا من تقدم سابق
فقربك لى أنس وبعدك موحشى
ولقياك مسلاتي وفقدك شائقى [(١)]

وقد عد الإمام ابن حزم صاحبه هذا من فضائل الأندلس ، فقال : « ولنا من البلغاء أحمد بن عبد الملك صديقنا ، وصاحبنا ، وهو حى بعد » [(٢)] . وإن من لا يطلع من خبر الإمام ابن حزم إلا على هذا الجانب ، ليستبعد كل الاستبعاد ما يحصل منه ، لخصومه ، وما يكيله لهم من السباب ، فقد جمع الطرفين رحمه الله ، وعفا عنا وعنه .

وأما الصنف الثاني من أقران الإمام ابن حزم : فأبرز أمثلته الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي الفقيه ، الحافظ ، كثير السماع والشيوخ ، على أنه لم يخرج من الأندلس . وله تصانيف كثيرة نافعة فى شتى العلوم . وكان في أصول الدين على مذهب السلف ، لم يدخل فى علم الكلام المذموم ، وكان يميل فى الفقه إلى أقوال

---

(١) أنظر فيما تقدم من خبر ابن شهيد ؛ جذوة المقتبس ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، وبغية الملتمس ص ١٩٠ ، ووفيات الأعيان ١/١١٦ - ١١٨ ، والذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة القسم الأول المجلد الأول ص ١٩١ - ٣٣٦ .

(٢) رسالة فى فضل أهل الأندلس وذكر رجالها . ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ٢/١٧٩ . بتحقيق د / إحسان عباس .

الشافعي – رحمه الله – والمعروف أنه مالكي كما يقال : إنه كان فى أول زمانه ظاهري المذهب ، مدة طويلة ، ثم رجع إلى القول بالقياس ، ومن مصنفاته : « التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد » و « الاستيعاب » و « جامع بيان العلم وفضله » و « الدرر فى اختصار المغازي والسير » وغيرها كثير . قال عنه الباجي : لم يكن بالأندلس مثل أبى عمر بن عبد البر فى الحديث ، وروى عنه القول : بأنه أحفظ أهل المغرب ، وقد توفى سنة ٤٦٠ أو ٤٦٣ ، وكان مولده سنة ٣٦٢ أو ٣٦٨ من الهجرة (١) .

ومما يبرز الموقف الذي وضعنا ابن عبد البر فيه بالنسبة لابن حزم قول ابن حزم فى الثناء عليه ، والشهادة له بجودة التأليف : « .. كتاب التمهيد لصاحبنا أبى عمر يوسف بن عبد البر – وهو الآن بعد فى الحياة ، لم يبلغ سن الشيخوخة – وهو كتاب لا أعلم فى الكلام على فقه الحديث مثله أصلًا ، فكيف أحسن منه .. والاستيعاب فى أسماء المذكورين فى الروايات والسير والمصنفات من الصحابة ، رضي الله عنهم ، والتعريف بهم ، وتلخيص أحوالهم ، ومنازلهم ، وعيون أخبارهم ؛ على حروف المعجم ، إثنا عشر جزءًا ، ليس لأحد من المتقدمين مثله على كثرة ما صنفوا فى ذلك » (٢) ، فهو قد عد صاحبه ، وشيخه من العلماء الذين تفخر الأندلس بهم ، وبمصنفاتهم ، ولم نعرف عنه ما يخالف ما سبق من هجوم أو انتقاص .

ويروى أن أبا عمر ينبسط إلى أبى محمد بن حزم ويؤانسه ، وعنه أخذ الإمام ابن حزم فنّ الحديث (٣) .

---

(١) أنظر جذوة المقتبس ص ٣٦٧ – ٣٦٩ ، والصلة ٦٧٧/٢ – ٦٧٩ ، ووفيات الأعيان ٦٦/٧ – ٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨ – ١٦٣ ، وتذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣ – ١١٣٢ . وشذرات الذهب ٣١٤/٣ – ٣١٦ . وهدية العارفين ٥٥٥/٢ ، ٥٥١ .

(٢) رسالة فى فضل أهل الأندلس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ١٧٩/٢ ، ١٨٠ – بتصرف قليل . وانظر جذوة المقتبس ص ٣٦٨ .

(٣) أنظر سير أعلام النبلاء ١٦٠/١٨ .

ومع ذلك فابن عبد البر ، وهو العالم الذى لا تأخذه فى الله لومة لائم ، لم تمنعه الصحبة ، والمودة ، والإعجاب من مخالفة صاحبه فى كثير من آرائه ، فى الأصول والفروع . وتباين الآراء موجود فى مصنفاتهم ، وقد رد على ابن حزم رداً قوياً فى رأيه الذى يذهب فيه إلى أن تارك الصلاة عمداً حتى يخرج وقتها لاقضاء عليه فيما خرج من وقته (١) .

أما الصنف المعادى لابن حزم فهم مَنْ يمثلون الكثرة – كما قلنا – مِن لابسي ثياب العلماء ، والقلة من العلماء بحق ، ومَنْ يمكن تصنيف عداوته من هؤلاء بالحسد : الإمام حيان بن خلف بن حسين بن حيان بن محمد ابن حيان بن وهب بن حيان – أبو مروان – القرطبي ؛ مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان . المحدث ، النحوي ، الأديب . صاحب لواء التاريخ في بلاد الأندلس ، وصاحب التصانيف فى ذلك ، وغيره منها : « المقتبس فى تاريخ الأندلس » و « تراجم الصحابة » وحقق له الدكتور محمود على مكي كتابا بعنوان « المقتبس من أنباء أهل الأندلس » وتوفى ابن حيان سنة ٤٦٩ ، وكان مولده سنة ٣٧٧ هـ (٢) .

ولقد ذكر ابن حيان خبر ابن حزم فيما نقله ابن بسام (٣) ، فأنصفه فى جوانب كثيرة مما يتعلق فى بعض النواحي العلمية ، كقوله : « ويالبدائع هذا الحَبْر علي بن حزم وغَرَرِه ! ما أوضحها على كثرة الدافنين لها ، والطامسين لمحاسنها ! وعلى ذلك فليس ببدع فيما أُضيع منه ، فأزهد الناس

---

(١) أنظر الاستذكار لمذهب فقهاء الأمصار ص ١٠٢ .

(٢) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٠٠ ، والصلة ١٥٣/١ ، ١٥٤ ، والذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة القسم الثاني المجلد الأول ص ٥٧٣ – ٦١٤ . ووفيات الأعيان ٢١٨/٢ ، ٢١٩ ، وسير أعلام النبلاء ٣٧٠/١٨ – ٣٧٢ . والأعلام ٢٨٩/٢ .

(٣) أنظر الذخيرة . القسم الأول ، الجزء الأول ص ١٦٧ – ١٧٢ .

فى عالِمٍ أَهْلُهُ ، وقبله أَرْدَىٰ العلماءَ تبريزُهم على مَنْ يَقْصُر عنهم ، والحسد داء لا دواء له » (١) ، ولاشك أن هذا الحق الذى نطق به ابن حيان ، لم يسلم هو من مؤداه فيما يتعلق بابن حزم فى كثير من الأمور ، وبخاصة ما يتعلق بأمر نسبه ، ولن نشير هنا إلى شيء مما سطره ابن حيان - من مدح ، أو من ذم - فى النواحي العلمية ؛ لأن احتمال كون ذلك وجهة نظر وارد . لكن ما يتعلق بأمر النسب فالتحامل ظاهر ، وعبارة ابن حيان فيه تدل على أن ابن حزم بغيض عنده ، حيث يقول : « .. وكان مما يزيد فى شنآنه تشيعه لأمراء بني أمية ، ماضيهم ، وباقيهم . بالمشرق والأندلس ، واعتقاده لصحة إمامتهم ، وانحرافه عمن سواهم من قريش (٢) ، حتى نسب إلى النصب لغيرهم ، وقد كان من غرائبه انتماؤه فى فارس ، واتباع أهل بيته له فى ذلك ، بعد حقبة من الدهر تولى فيها أبوه الوزير المعقّل فى زمانه ، الراجح فى ميزانه ، أحمد بن سعيد بن حزم لبني أمية أولياء نعمة ، لا عن صحة ولاية لهم عليه ، فقد عهده الناس خامل الأبوة ، مولد الأرومة ، من عجم لبلة ، جده الأدنى حديث عهد بالإسلام ، لم يتقدم لسلفه نباهة ، فأبوه أحمد على الحقيقة هو الذى بنى بيت نفسه فى آخر الدهر برأس رابية ، وعمده بالخلال الفاضلة من الرجاحة والمعرفة والدهاء والرجولة ، والرأي ، فاغتدى جرثومة شرف لمن نماهم ، فأغنتهم عن الرسوخ فى أولى السابقة ، فما من شرف إلا مسبوق عن خارجية ، ولم يكن إلا كلا ولا ، حتى تخطى عليٌّ هذا رابية لبلة ، فارتقى قلعة اصطخر من أرض فارس . فالله أعلم كيف ترقاها .. » (٣) .

---

(١) الذخيرة . القسم الأول ، الجزء الأول ص ١٧٢ .

(٢) كلام ابن حيان ليس دقيقاً حيث يرى ابن حزم ، أن مروان خارج على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير . وهذا جارح لعدالة مروان . أنظر المحلى ٣١٩/١ .
كما ذكر فى الرسالة التى نقدم لتحقيقها أن ابن الزبير إمام حق أنظر نسخة أ/٧٨/أ . وب/١٣١أ .

(٣) الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ١ ، ١٦٩/١ ، ١٧٠ .

ومن أول عبارة فى هذا النص تظهر بوادر البغض ، وأن مما يزيد ذلك تشيعه لامراء بني أمية . ولماذا يكون التشيع لبني أمية بغيضاً – من ابن حزم وأمثاله فى الأندلس – وكل ما وصلت إليه الأندلس كان تحت ألوية أولئك الأمراء وهذا ، بلا شك ، يعد عقوقاً من ابن حيان تجاه بني أمية ، فهو مولاهم .

ثم إن قوله عن والد ابن حزم أحمد بن سعيد : « إنه تولى لبني أمية أولياء نعمة ، لا عن صحة ولاية » ليس دقيقاً ؛ فأحمد بن سعيد تولى الوزارة لدى الحاجب « المنصور بن أبى عامر » وهو صاحب الأمر ، وليس للخليفة حل ولا عقد ، فولايته لبني عامر لو كان الحال ما ذكر ابن حيان . ويمكن الرجوع فى مناقشة رأى ابن حيان فى نسب ابن حزم إلى كتاب ابن حزم وموقفه من الإلٰهيات [١] .

ونحمل ذلك الموقف من ابن حيان على أنه من الحسد الذي هو داء لا دواء له .

وأما ابن حزم فيروى الحميدى ثناءه على ابن حيان [٢] ، والله سبحانه وتعالى هو الحكم العدل ، الذى لا يظلم أحداً .

وأما من يمثل جانب العداء لابن حزم من جهة المخالفة فى الرأى فهم الكثرة الكاثرة من صغار فقهاء الأندلس من المالكية ، ممن لا يستطيعون مجابهة ابن حزم ، ولا يملكون القدرة على مناظرته ؛ لأنهم حفظة متون يرددونها ، لا يخرجون عنها ، وقد لا يبيحون لأنفسهم الخروج عنها ، ولا الأخذ بما سواها ، بها يعملون ، وإليها يدعون ، هم بطانة الأمراء ،

---

(١) من ص ٢٦ إلى ص ٣١ .
(٢) أنظر جذوة المقتبس ص ٢٠٠ .

وأتباعهم ، فاستعدوا بهم على ابن حزم ، فأقصوه ، وأبعدوه ، ثم تهيأ لفقهاء المالكية إمام عاد من رحلته إلى الحجاز والعراق هو : سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبى المالكي - أبو الوليد - الباجي الأندلسي ، أحد علماء الأندلس ، وحفاظها ، سكن شرق الأندلس ، ورحل إلى المشرق سنة ٤٢٦ هـ ، أو قريباً منها ، حج أربع حجج ، ثم رحل إلى بغداد ، وأقام بها ثلاثة أعوام يدرس الفقه على أبي جعفر السمناني ، وكان مقامه بالمشرق ثلاثة عشر عاماً . له مصنفات كثيرة منها : « المنتقى » و « إحكام الفصول فى أحكام الأصول » و « التعديل والتجريح فيمن روى عن البخارى فى الصحيح » وهو أحد الأئمة الكبار ، ولى القضاء بعد رجوعه من المشرق توفي سنة ٤٧٤ هـ بالمرية ، وكان مولده سنة ٤٠٣ هـ بمدينة بطليوس [1] .

استعدى فقهاء المالكية بهذا الإمام على ابن حزم ، فقدم إليه فى جزيرة ميورقة وجرى بينهما مناظرات طويلة [2] ، لم يدون ما جرى فيها ، ويرى الشيخ أبو زهرة أن ما يقوله المؤرخون من انتصار الباجي على ابن حزم لم يكن بالحجة ، فيقول : « وعندي أنه ما كان الانتصار بالحجة والبرهان ، بل كان بقوة السلطان ، فما أفلج عليه بحجة ، ولكن ذهب المناصر ، فتظاهر الفقهاء عليه ، وألبوا عليه السلطان ، وخرج من ميورقة لا مغلوباً فى حجاج ، ولكن قد فقد النصير المؤيد ، ولم يعد الانتصار للحجة ، بل صار

---

(١) أنظر الصلة ٢٠٠/١ - ٢٠٢ ، وبغية الملتمس ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، وفيات الأعيان ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ٥٣٥/١٨ - ٥٤٥ ، وتذكرة الحفاظ ١١٧٨/٣ - ١١٨٣ ، وشذرات الذهب ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥ ، وهدية العارفين ٣٩٧/١ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ٢٣٩/١٢ ، ٢٤٠ .

الانتصار لمن هو أكثر عدداً ، وأعز نفراً » [١] .

ولقد كان للإمام ابن حزم ثناء على الباجي ، روي قوله : لو لم يكن للمالكية بعد القاضي عبد الوهاب [٢] ، إلا الباجي لكفاهم [٣] .

هذه الصورة التى أبديناها عن الإمام ابن حزم بما يظهر عليها من صفاء ، وصدق ، وطمس ، وتعتيم ، تعد مثالًا لحياة كل صاحب دعوة ينهض بأعبائها ، وينافح عنها بقوة ، وعزيمة ، لا يخالطها ضعف ، أو تردد فى عصر مضطرب بالأحداث ، يجمع شتات الأمم فى سعة من السلطة ، يحمل كلٌّ ما يحلو له من أفكار ، ويعتقد ما يحلو له أن يعتقد ، ويجاهر كل بدعوته ومذهبه بحسب مقدرته ، واستطاعته .

* * *

---

(١) ابن حزم : حياته وعصره – آراؤه وفقهه ص ٤٨ – وانظر ابن حزم الأندلسي وجهوده فى البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس ص ٧٨ .

(٢) لعل المقصود – والله أعلم – عبد الوهاب بن على بن نصر الثعلبي البغدادي – أبو محمد – القاضي – الفقيه المالكي الذي ولد فى بغداد سنة ٣٦٢ هـ وانتقل إلى الشام وإلى مصر وبها بلغ مكانة عالية وبها توفي سنة ٤٢٢ هـ .

أنظر تبيين كذب المفتري ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٢٣/٣ ، ٢٢٤ ، والأعلام ١٨٤/٤ .

(٣) أنظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ٨٠٣/٤ .

المبحث السادس : في مذهبه

نشأ ابن حزم فى بيئة المالكية – بلاد الأندلس – وقد بدأ دراسة الفقه مبكراً على علماء عصره ، وقد سبق ذكر دراسته الفقه على ابن دحون الفقيه المالكي ، وتتابعت قراءته الفقه عليه ، وعلى غيره . حيث عدل عن مذهب الإمام مالك إلى مذهب الإمام الشافعي ، وناضل عنه ، فعيب بالشذوذ ، واستهدف بذلك لكثير من فقهاء عصره ، حيث يعد هذا خروجاً على أهل تلك البلاد ، ومخالفة لهم [(١)] ، ولم تسعفنا المصادر بسبب تحوله عن مذهب المالكية ، ولا على من تلقى المذهب الشافعي ، إذ أن مجتمعه ينبذهم ، كما يظهر من حال معتنقه أنه شاذ ومستهدف ، يقول أبو زهرة : « وإن من المؤكد أنه وجد فى الأندلس علماء من الشافعية ، وإن لم يكن المذهب مشهوراً معروفاً فيها ، ووجد علماء لهم اختيار فى الفقه من المذاهب الأربعة ، يسيطر عليهم مذهب منها ، وإن لم يعتقدوا به فى اختيارهم ، وعلى هؤلاء تلقى ابن حزم الفقه الشافعي أولًا ، ثم الفقه المقارن ثانيا ، ثم اتجه بعد ذلك إلى اختيار مذهب الكتاب والسنة ، والآثار فقط ؛ وأن تلقيه من هؤلاء كان من المؤكد بالقراءة لهم ، ويجوز أنه التقى ببعضهم ، واكتسب منه توجيهاً ، وإن لم يكتسب منه تعليماً ، فإنه كان فى سن قد علت على التعلم عند ذلك اللقاء » [(٢)] .

ويؤكد أبو زهرة هذا بأن ابن حزم سرد أسماء مؤلفات كثيرة لعلماء كثيرين من مختلف المذاهب ، ويعدهم (أبو زهرة) شيوخاً له ، تلقى عليهم

---

(١) أنظر الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١ ، ١/١٦٧ . وسير أعلام النبلاء ١٨/٢٠٠ .

(٢) ابن حزم حياته وعصره ص ٨٣ .

من بطون الكتب التى تركوها [١] . ولكن ابن حزم لم يلبث أن ترك المذهب الشافعي ، وقال بقول أهل الظاهر ، ولا غرابة فهو ممن كثر ارتياده مجالس علماء الحديث والرواية ، وهو من هو فى الحفظ والاستذكار ، مع قوة التفكير ، ودقة الملاحظة والاستنباط ، فلم تستكن تلك الصفات الموهوبة بعد أن غذيت بمادة النمو ، ولم يستسلم حاملها لتلقي آراء غير المعصومين ، حيث شرب مشربهم ، وكلفه الله – تعالى – كما كلفهم . فوقف بعد إحدى مناظراته أمام جموع طلاب العلم « ببلنسية » قائلا : أنا أتبع الحق ، وأجتهد ، ولا أتقيد بمذهب [٢] ، وهذه نتيجة حتمية لتلك المقدمات .

يقول ابن حيان – فيما ذكر ابن بسام –: « ومال به أولًا النظر فى الفقه إلى رأي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، وناضل عن مذهبه ، وانحرف عن مذهب غيره حتى وسم به ، ونسب إليه ، فاستهدف بذلك لكثير من الفقهاء ، وعيب بالشذوذ ، ثم عدل فى الآخر إلى قول أصحاب الظاهر ، مذهب داود بن علي [٣] ، ومن اتبعه من فقهاء الأمصار فنقحه ، ونهّجَه ، وجادل عنه . ووضع الكتب فى بسطة ، وثبت عليه ، إلى أن مضى لسبيله ، رحمه الله » [٤] ، ويقول ابن خلكان عن أبي محمد :

---

(١) أنظر ابن حزم حياته وعصره ، لأبي زهرة ص ٨٣ – ٨٦ . وانظر رسالة فى فضل أهل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموعة رسائل ابن حزم من ١٧١/٢ – ١٨٨ . تحقيق د / إحسان عباس .

(٢) أنظر سير أعلام النبلاء ١٩١/١٨ .

(٣) هو : أبو سليمان الظاهري داود بن على بن خلف الأصبهاني المتوفى سنة ٢٧٠ هـ أنظر تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ – ٣٧٥ . ووفيات الأعيان ٢٥٥/٢ – ٢٥٧ . والفهرست ٣٠٣ .

(٤) الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ١ ، ١٦٧/١ ، ١٦٨ .

« وكان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة بعد أن كان شافعيَّ المذهب ، فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر » [(١)] . وقال الذهبي : « قيل : إنه تفقه أولًا للشافعي ، ثم أدّاه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله ؛ جليه وخفيه ، والأخذ بظاهر النصوص ، وعموم الكتاب والحديث ، والقول بالبراءة الأصلية ، واستصحاب الحال ، وصنف فى ذلك كتباً كثيرة ، وناظر عليه ، وبسط لسانه وقلمه » [(٢)] .

ولا شك أن لكتب أبى الحكم منذر بن سعيد القاضي أثراً على الإمام ابن حزم ، فقد عده من مفاخر الأندلس ، ووصفه بالقوة بالانتصار لمذهبه الظاهري [(٣)] . ولمنذر مصنفات منها : « الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله » وكتاب « الإبانة عن حقائق أصول الديانة » وغيرها [(٤)] .

وأيضا فالإمام ابن حزم عاصر أحد معتنقى المذهب الظاهري فى الأندلس ؛ سليمان بن مفلت ، وأخذ عنه على ما يظهر القول بالظاهر حتى صار فيه إماماً [(٥)] .

هذا هو المشهور عن الإمام ابن حزم ظاهرية مطلقة ، لكنها إن صدقت فى الفروع تخلفت فى الأصول فى الكثير الغالب . يقول الإمام ابن تيمية : إن ابن حزم ، وأمثاله من متكلمة الظاهرية ، يقولون : « إن أسماءه

---

(١) وفيات الأعيان ٣٢٥/٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨٦/١٨ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ .

(٣) أنظر رسالة ابن حزم فى فضل أهل الأندلس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ١٧٩/٢ ، ١٨٧ .

(٤) أنظر حذوة المقتبس ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، وبغية الملتمس ص ٤٦٦ .

(٥) أنظر بغية الملتمس ص ٤٦٧ .

الحسنى كالحي والعليم والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التى لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة . وقال : ولا فرق بين الحي وبين العليم ، وبين القدير فى المعنى أصلا » (١) .

ويقول الذهبي عن ابن حزم : « وكان قد مهر أولًا فى الأدب ، والأخبار ، والشعر ، وفى المنطق ، وأجزاء الفلسفة ، فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك ، ولقد وقفت له على تأليف يحض فيه على الاعتناء بالمنطق ، ويقدمه على العلوم ، فتألمت له ، فإنه رأس فى علوم الإسلام ، متبحر فى النقل ، عديم النظير على يبس فيه ، وفرط ظاهرية فى الفروع لا الأصول » (٢) .

ويقول ابن كثير : « إن ابن حزم مع ظاهريته فى الفروع ، وعدم قوله بالقياس ، من أشد الناس تأويلا فى باب الأصول ، وآيات الصفات ، وأحاديث الصفات » (٣) ومجمل عقيدة الإمام ابن حزم فى الأسماء والصفات جمود فى إثبات ألفاظ الأسماء وبعض الصفات ، وتأويل فى بعضها ، كالصورة ، والأصابع ، والساق ، والاستواء ، والنزول ، ويوافق السلف فى كثير من مسائل الاعتقاد . وإن ما نقدمه إلى القراء من تعليقات على هذا الكتاب الذى نقدم لتحقيقه ، ليعطى صورة عن عقيدة الإمام ابن حزم – رحمه الله – وهناك كتب تولت دراسة بعض تلك الأمور (٤) . والله المرجو فى أن يتولانا وإياه وجميع المسلمين برحمته .

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٧٦ ، وانظر ص ٧٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٦ .

(٣) البداية والنهاية ١٢/٩٢ .

(٤) من تلك الكتب « ابن حزم وموقفه من الإلهيات » ، ص ١١٩ – ٤٧١ – تفصيلا . وإجمال ذلك فى الخاتمة ص ٤٧٣ – ٤٧٥ .

المبحث السابع : في صفاته

خلق الله – سبحانه وتعالى – البشر فى أحسن تقويم ، وخالف بين إدراكهم كمخالفته بين أشكالهم . فجملتهم مكتملو الحواس ، وحواسهم ليست على درجة واحدة ، ولا شك أن ذلك هو الحكمة ، المؤدية إلى الغاية التى خلق من أجلها الخلق ، كما أخبر عن ذلك بقوله : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ (١) ، وقال : ﴿ ليبلوكم أيكم أحسن عملًا ﴾ (٢) ، وليتحقق الهدف ، وتحصل عمارة الكون ، خالف – سبحانه وتعالى – بين قواهم وميولهم ، ولو اتحدت الرغبات ، والمواهب بينهم ، لتعطلت المصالح ، وفسدت الحياة .

لهذا فواجب الأمم مراعاة هذا الأمر ، وتوجيه الأفراد حسب ميولهم ، ورغباتهم ، المبنية على إدراكهم بعد تحديد ذلك فى سنوات الطلب الأولى ، حتى تؤتي العقول ثمارها فى مجالاتها المختلفة .

وإن ابن حزم الذى تعاهده والده من صغره ، وأحاطه بمن يتولى تعليمه ، وتثقيفه ، ثم لازم الشيوخ ، وارتاد مجالسهم ، رغبة منه فى هذا المسلك ، مع ماهو عليه من وضع اجتماعي غالباً مايكون من صوارف مثل هذا الاتجاه ، لهو عنوان همة عالية ، ونظرة صائبة ، حيث طمع فى أعالى الأمور حين أدرك أن الله – تبارك وتعالى – قد آتاه من الصفات ما يؤهله لتلك المنزلة العلمية ، التى بها كان إماماً .

وصفات الإمام ابن حزم تدرك من آثاره ، من غير أن يعبر هو عنها

---

(١) سورة الذاريات : آية « ٥٦ » .

(٢) « هود : آية « ٧ » ، وسورة الملك : آية « ٢ » .

نصاً ، ومن غير أن يسطرها المؤرخون ، بعد أن أثرى المكتبة الإسلامية بمؤلفاته الكثيرة .

وأظن أن الحديث عن حافظته ، وحضور بديهته ، وعمق تفكيره ، من الأمور التى تعد بدهية ، إذ لا تخفى إلا على من لا يستوعب ما يكتب عن ابن حزم ، وأمثاله من الأعلام .

من أجل هذا سنحاول هنا إبراز صفات - ليست دون تلك الصفات الخلقية ، إن لم تعل عليها - كانت من أسباب حصول تلك العلوم التى أوتيها ابن حزم ، ومن أسباب شهرته ، وبلوغه تلك المنزلة العلمية .

ومن أبرزهـــا :

أولا : العفة والاستقامة على الدين . قال عن نفسه أثناء كلامه على قبح المعاصي : « .. ومع هذا يعلم الله - وكفى به عليماً - أني برىء الساحة ، سليمُ الأديم ، صحيح البشرة ، نقي الحجرة ، وإني أقسم بالله أجل الأقسام أني ماحللت مئزري على فرج حرام قط ، ولا يحاسبني ربي بكبيرة الزنى مذ عقلت إلى يومي هذا ، والله المحمود على ذلك ، والمشكور فيما مضى ، والمستعصم فيما بقي » [1] . وقال بعد ذكر شعرٍ له فى ذم البكاء على الدِّمَن ، وفى الثناء على المثابرة على اللذات : « ومعاذ الله أن يكون نسيان ما درس لنا طبعاً ، ومعصية الله بشرب الراح لنا خلقاً ، وكساد الهمة لنا صفة ، ولكن حسبنا قول الله ، تعالى ، ومن أصدق من الله قيلًا فى الشعراء : ﴿ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون * وأنهم يقولون ما لا يفعلون ﴾ » [2] . فهذه شهادة الله العزيز الجبار لهم ، ولكن شذوذ القائل للشعر عن مرتبة

---

(١) طوق الحمامة ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٢) سورة الشعراء الآيتان « ٢٢٥ ، ٢٢٦ » .

الشعر خطأ . » (١) . هذا خبره عن نفسه ، وواجب تصديقه بعد يمينة ، وآثار ترك المعاصى ظاهرة فى سعة حفظه وبركة علمه .

ثانيا : الإخلاص فى طلب العلم . وهذا أمر يدركه المتتبع لسيرته ، وإن قوله المروي بعد مناظرته للباجي لما قال : « تعذرني فإن أكثر مطالعتي كانت على سراج الحراس . قال ابن حزم : وتعذرني أيضاً ؛ فإن أكثر مطالعتي كانت على منابر الذهب ، والفضة ، أراد أن الغنى أضيع لطلب العلم من الفقر » (٢) ، يعطي دليلًا على أنه طلب العلم لغير الدنيا ، حيث كان على تلك الحال الموصوفة ، وليس للشهرة ؛ لأنه كان يتحمس لنشر هذا العلم ، ولتبليغه مهما ناله فى سبيل ذلك من أذى ، وقد قال ابن حيان عنه – وحسبك بها شهادة من أبى مروان –: « .. وكان يحمل علمه هذا ، ويجادل من خالفه فيه ، على استرسال فى طباعه ، وبَذْلٍ بأسراره ، واستناد إلى العهد ، الذى أخذه الله على العلماء من عباده ، ليبيننه للناس ولا يكتمونه » (٣) . ومما يؤيد إخلاصه مباعدته بين نفسه وبين العجب ، ويرى أنه آفة تجب مداواتها ، يقول عن هذا : « وإن أعجبت بآرائك ، فتفكر فى سقطاتك ، واحفظها ولا تنسها ، وفى كل رأي قدرته صواباً فخرج بخلاف تقديرك ، وأصاب غيرك ، وأخطأت أنت ، فإنك إن فعلت ذلك ، فأقل أحوالك أن يوازن سقوط رأيك بصوابه ، فتخرج لالك ولا عليك ، والأغلب أن خطأك أكثر من صوابك ، وهكذا كل أحد من الناس بعد النبيين ، صلوات الله عليهم . وإن أعجبت بعملك ، فتفكر فى معاصيك ، وفى تقصيرك ، وفى معاشك ، ووجوهه ، فوالله لتجدن من ذلك

---

(١) طوق الحمامة ص ٢٥٥ .

(٢) معجم الأدباء ٢٣٩/١٢ ، ٢٤٠ .

(٣) الذخيره فى محاسن أهل الجزيرة ١ ، ١٦٨/١ .

ما يغلب على خيرك ، ويعفي على حسناتك ، فليطل همك حينئذٍ ، وأبدل من العجب تنقصاً لنفسك .

وإن أعجبت بعملك ، فاعلم أنه لا خصلة لك فيه ، وأنه موهبة من الله مجردة ، وهبك إياها ربك تعالى ، فلا تقابلها بما يسخطه ، فلعله ينسيك ذلك بعلة يمتحنك بها ، تولد عليك نسيان ما علمت وحفظت » (١) .

وله كلام طويل فى الإخلاص فى العمل . والابتعاد عن العجب فى كتابه « طوق الحمامة » وفى « الأخلاق والسير فى مداواة النفوس » .

ثالثاً : الصراحة فى الحق : وهذه الصفة يلمسها المتتبع لآثار الإمام ابن حزم ، فهو قليل المعين ، مخالف لأهل بلاده فى المذهب ، والجمهور على خلافه ، ومع هذا لم ينطوِ على نفسه ، كما لم يُسِرَّ بمذهبه ، بل رفع صوته بما اعتقده حقاً ، وناضل وجادل ، حيث اعتقد أن ماهو عليه الصواب ، ورأى هذا واجبه الديني ، فلم يُثْنِ عزمه قلةُ المعين ، وكثرةُ المخالف ، ولم يسأل عن رضا الناس ، وسخطهم ، ولم يصغ إلى ذمهم ، ما دام الحق يدفعه ، وقد أوضح هذا الواجب بقوله : « صدق من قال : إن العاقل معذب فى الدنيا . وصدق من قال : إنه فيها مستريح . فأما تعذيبه ، ففيما يرى من انتشار الباطل ، وغلبة دولته ، وبما يحال بينه وبينه مِن إظهار الحق ؛ وأما راحته ، فمن كل ما يهتم به سائر الناس من فضول الدنيا .

إياك وموافقة الجليس السيىء ومساعدة أهل زمانه فيما يضرك فى أخراك ، أو فى دنياك ، وإن قلَّ ، فإنك لا تستفيد بذلك إلا الندامة ، حيث لا ينفعك الندم ، ولن يحمدك من ساعدته ، بل يشمت بك ، وأقل مافى ذلك – وهو المضمون – أنه لا يبالي بسوء عاقبتك ، وفساد مغبتك ،

---

(١) الأخلاق والسير فى مداواة النفوس ص ٦٧ ، ٦٨ .

وإياك ومخالفة الجليس ، ومعارضة أهل زمانك فيما لا يضرك فى دنياك ، ولا فى أخراك ، وإن قلَّ ، فإنك تستفيد بذلك الأذى والمنافرة والعداوة ، وربما أدى ذلك إلى المطالبة والضرر العظيم ، دون منفعة أصلًا .

إن لم يكن بد من إغضاب الناس ، أو إغضاب الله – عز وجل – ولم يكن لك مندوحة عن منافرة الخلق ، أو منافرة الحق ، فأغضب الناس ونافرهم ، ولا تغضب ربك ، ولا تنافر الحق » [١] .

وقد كان الإمام ابن حزم – رحمه الله – مع علمه الواسع بأحوال النفوس ومداواتها قاسياً على مخالفيه ، وقد يكون لذلك أسباب كثيرة عضوية ، ونفسية ، واجتماعية ، لا يعذره من أجلها الخصوم ، كما لا يستسيغ الأصدقاء طريقته من أجلها ، لأن الهدف يُبلغ ، ويتحقق الغرض باللين أكثر من الشدة . وهذا ما صرح به هو ودعا إليه [٢] ، وهو أمر لا يخفى على أحد ، لكن الإنسان ليس هو المختار لطباعه ، كما لا يتحكم فى مقتضيات الأحوال من حوله والله – تعالى – هو المتفضل على من يشاء .

* * *

(١) الأخلاق والسير فى مداواة النفوس ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) أنظر مرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٤ .

المبحث الثامن : في تلاميـــذه

أحاطت بالإمام ابن حزم ظروف صعبة لقربه من السياسة ، وقد جرى لها فى زمنه ماجرى ، ثم كان للصفات التى اتصف بها صاحبنا أثر فى نظرة المجتمع إليه ، زيادة على اعتناقه مذهب الإمام الشافعي مخالفاً لأهل الأندلس ، ثم تحوله عنه واعتناقه مذهب أهل الظاهر ، وهو أثقل على نفوس الأندلسيين من سابقه ، فأسباب اقتراب جمهور الناس منه ، وإقبال وفود طلاب العلم عليه معدومة ، يقول ابن حيان : « وأكثر معايبه – زعموا – عند المنصف له جهله بسياسة العلم ، التى هى أَعْوَصُ من إيعابه وتخلفه عن ذلك على قوة سبحه فى غماره » [١] ، لهذا قل الآخذون عنه ، والمستفيدون منه ، فلم يكونوا إلا ممن لا يخافون الملامة بعد القناعة ، وأشهرهم :

١ – أحمد بن عمر بن أنس العذري ابن الدلانى – أبو العباس – [٢] .

٢ – صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد الثعلبي – أبو القاسم – [٣] .

٣ – عبد الله بن محمد بن العربي – أبو محمد – [٤] .

٤ – على بن سعيد العبدري – أبو الحسن – [٥] .

---

(١) الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ١ ، ١٦٩/١ .
(٢) الصلة ٦٧/١ .
(٣) أنظر الصلة ٢٣٧/١ .
(٤) أنظر معجم الأدباء ٢٤٢/١٢ ، ٢٤٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، وتذكرة الحفاظ ١١٥١/٣ .
(٥) أنظر الصلة ٤٢٢/٢ ، وابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٣٧ .

٥ – الفضل بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم – أبو رافع – [١] .

٦ – محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدى – أبو عبد الله – [٢] .

٧ – محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري – أبو بكر – [٣] .

وقد عد ابن بشكوال [٤] ، والضبي شريح [٥] بن محمد المقري ممن روى عن الإمام ابن حزم ، ويريان أنه آخر من روى عنه مروياته بالإجازة ، ويذكران روايات كثيرة جداً جداً بالسند رواية شريح عن أبي محمد [٦] ، وقد تبعهما كثير من المؤرخين ولم نر من تنبه إلى هذا إلا قريباً [٧] ، ووجه الإنكار أن شريحاً المذكور ولد سنة ٤٥١ هـ [٨] ، والإمام ابن حزم توفى بعد هذا التاريخ بخمس سنوات . ومن غير الممكن تمكنه فى هذا السن من الرواية وأخذ الإجازة .

---

(١) أنظر الصلة ٤٦٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ ، وتذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ .

(٢) أنظر الصلة ٥٦٠/٢ ، وبغية الملتمس ص ١٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٥/١٨ ، وتذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ .

(٣) أنظر ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٣٧ .

(٤) أنظر الصلة ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ .

(٥) أنظر بغية الملتمس ص ٣١٨ .

(٦) أنظر الصلة ٢٣٤/١ . وبغية الملتمس ص ٣١٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ .

(٧) أنظر ابن حزم وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد بن ناصر الحمد ص ٦٧ هامش .

(٨) أنظر الصلة ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ . بغية الملتمس ص ٣١٨ . وشذرات الذهب ١٢٢/٤ ، والأعلام للزركلى ١٦١/٣ ، ١٦٢ .

وبعد : فإن عدد ما وصل إلينا من ذكر تلاميذ الإمام ابن حزم لايتلاءم مع المنزلة العلمية التى بلغها ، ولا يقاربها للأسباب المشار إليها قبل .

ولعل لذلك أثراً إيجابياً فى انصراف الإمام إلى التأليف ، والإكثار منه ، عوضاً عن انصراف الناس عنه ، أو صرفهم عنه عنوة . والخير فيما يختاره الله .

* * *

المبحث التاســع : في مصنفاته

إن إيمان الإنسان بمبدئه ، وإخلاصه له من دواعي بقائه ، وقد وصف ابن حزم بعض من أرخوا له بأنه عامل بعلمه ، وهذه صفة مهمة جداً ، بل هي واجبة على العالم ، قال الحميدي عنه : « كان حافظاً عالماً بعلمه زاهداً فى الدنيا » (١) . وقال ابن حيان : « كان يحمل علمه ، ويجادل من خالفه فيه ، استناداً إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء من عباده ليبيننه للناس ولا يكتمونه ... يبث علمه فى من ينتابه بباديته .. من عامة المقتبسين منه ... ولا يدع المثابرة على العلم ، والمواظبة على التأليف ، والإكثار من التصنيف ، حتى كمل من مصنفاته فى فنون العلوم وقر بعير » (٢) .

وقد عبر عن أهدافه التى يتمنى تنفيذها بقصيدة قال فيها :

مُنَايَ من الدنيا علومٌ أَبُثُّها
وأَنْشُرُها فى كلِّ بادٍ وحَاضِرِ
دعاءٌ إلى القرآن والسنن التى
تَناسى رِجالٌ ذِكرَها فى المَحَاضِرِ
وأَلزمُ أطرافَ الثغورِ مجاهداً
إذا هَيْعَةٌ ثارت فأَوَّلُ نافرِ
لِأَلْقَيْ حِمامي مقبلًا غير مدبر
بِسُمْر العوالي والرِّقاق البَوَاتِرِ

---

(١) جذوة المقتبس ص ٣٠٨ ، وانظر الصلة ٢/٤١٦ .
(٢) الذخيرة لابن بسام ١ ، ١/١٦٨ ، ١٦٩ .

كِفاحاً مع الكفار فى حَوْمةِ الوَغَىٰ
وأكرمُ موتٍ للفتى قتُل كافرِ
فيارِبِّ لا تجعل حِمامى بغيرها
ولا تَجْعَلَنِّي من قَطين المقابرِ (١)

وقد تحقق للإمام ابن حزم بعض ما تمناه ، فكثرت مصنفاته فى شتى أنواع العلوم . روى عن صاعد بن أحمد قوله : « أخبرني ابنه الفضل المكنى أبا رافع أن مبلغ تواليفه فى الفقه ، والحديث ، والأصول ، والنحل والملل ، وغير ذلك من التاريخ ، والنسب ، وكتب الأدب ، والرد على المعارض نحو أربعمائة مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة ، وهذا شيء ما علمناه لأحدٍ ممن كان فى دولة الإسلام قبله إلا لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . فإنه أكثر أهل الإسلام تصنيفاً .. فقد حسبت أيام حياته ، وحسبت تصانيفه فكان لكل يوم أربع عشرة ورقة ، ثم قال : ولأبي محمد بن حزم بعد هذا نصيبٌ وافر من علم النحو واللغة ، وقسم صالح من قرض الشعر ، وصناعة الخطابة » (٢) . لكن هذا الكم الهائل من المصنفات لم يكتب لكثير منها البقاء ، لأسباب عديدة :

منها مخالفة صاحبها لأهل الأندلس في المذهب ، الأمر الذي يقل معه تداولها .

ومنها ما جبل عليه صاحبها من حدة اللسان المنفر عنه وعنها بسبب تطاوله على العلماء المخالفين لمذهبه .

ومنها ما تعرضت له من إحراق على يدي حاكم أشبيلية .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٨ .
(٢) معجم الأدباء ٢٣٨/١٢ ، ٢٣٩ . بتصرف قليل . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨٧/١٨ .

وقد حاول كثير من دارسي حياة الإمام ابن حزم حصر ما توصلوا إليه من أسماء مؤلفاته . وكثرت الكتابة فى ذلك اعتماداً علي ما ذكره المؤرخون لحياة ابن حزم كالحميدى ، وابن بسام ، والذهبي ، أو على ماذكره هو فى مصنفاته من إحالات إلى مصنفات له فى موضوع ما .

وقد قام بعض المهتمين بدارسة هذه الشخصية ببيان مؤلفاتها المفقودة . من هؤلاء : الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل [١] . والدكتور عبد الحليم عويس [٢] ، والدكتور إحسان عباس [٣] ، وغيرهم . وبلغ المفقود بمجموع ما ذكروه قرابة تسعين عنواناً ، ولن نذكر هنا ما حكموا عليه بالفقدان ، بل سنسرد ما نشر من مؤلفات الإمام ، وما لم يحكم عليه بالفقدان مرتبة على الحروف :

١ – إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد [٤] .

٢ – الإتصال [٥] .

٣ – الإجماع ومسائله على أبواب الفقه [٦] .

---

(١) مقال بعنوان « مؤلفات ابن حزم المفقودة » نشر فى مجلة الفيصل عدد ٢٦ شعبان سنة ١٣٩٩ هـ يوليو ١٩٧٩ م . السنة الثالثة .

(٢) ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخي والحضارى ص ١١١ – ١١٧ .

(٣) مجموعة رسائل ابن حزم ، مقدمة المجلد الأول ص ٨ – ١٥ . تحقيق د / إحسان عباس .

(٤) أنظر بروكلمان الذيل ٦٩٥/١ . وقد لخصه ابن حزم ونشر الملخص سعيد الأفغاني .

(٥) أنظر كشف الظنون ١٣٨٤/٢ .

(٦) أنظر ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٥٧ .

٤ - الإحكام فى أصول الأحكام [١] .

٥ - الأخلاق والسير ، فى مداواة النفوس ، أو رسالة فى مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق ، والزهد فى الرذائل [٢] .

٦ - الاستقصاء [٣] .

٧ - أسماء الخلفاء المهديين ، والأئمة أمراء المؤمنين ، وأسماء الولاة من قريش ، ومن بني هاشم أمور المسلمين ، وذكر مددهم إلى زماننا [٤].

٨ - أسماء الصحابة الرواة . وما لكل من العدد [٥] .

٩ - أسواق العرب [٦] .

١٠ - أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم فى كثرة الفتيا [٧] .

---

(١) أنظر المحلى ١/٧٥ ، وجذوة المقتبس ص ٣٠٩ ، ووفيات الأعيان ٣/٣٢٥ . ونشر بتحقيق الشيخ أحمد شاكر سنة ١٣٤٥ هـ ونشره زكريا على يوسف طبعة جديدة سنة ١٩٧٠ م - وكلا الطبعتين فى ثمانية أجزاء فى مجلدين .

(٢) نشر مرات عديدة مع اختلاف فى عنوانه ، نشره أحمد أفندي هاشم الكتبى وأحمد المحمصاني ، ونشرته مع ترجمة فرنسية ندتوميس ، ونشرته دار الآفاق الجديدة بيروت . وحققه د / إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ١/٣٢٣ - ٤١٥ .

(٣) أنظر ابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٥١ .

(٤) نشره د / إحسان عباس وناصر الدين الأسد فى ذيل جوامع السيرة من ص ٣٥٣ - ٣٨١ . كما هو فى مجموعة رسائل ابن حزم ٢/١٣٧ - ١٥٧ . تحقيق د / إحسان عباس .

(٥) يوجد مخطوط فى دار الكتب المصرية فى عشر ورقات . أنظر الفهرس ١/١٥٨ مصطلح الحديث . وبروكلمان الذيل ٢/٦٩٦ . ونشر في ذيل جوامع السيرة بتحقيق د / إحسان عباس ، وناصر الدين الأسد من ص ٢٧٥ - ٣١٥ .

(٦) أنظر بروكلمان الذيل ١/٦٩٥ .

(٧) نشر بتحقيق د / إحسان عباس ، وناصر الدين الأسد فى ذيل جوامع السيرة ص ٣١٩ - ٣٣٥ .

١١ - الأصول والفروع [١] .

١٢ - الاعتقاد [٢] .

١٣ - الإمامة [٣] .

١٤ - أمهات الخلفاء [٤] .

١٥ - الإيمان . فى الرد على عطاف بن دوناس القيرواني [٥] .

١٦ - البيان عن حقائق الإيمان [٦] .

١٧ - التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بألفاظ العامية ، والأمثلة الفقهية . قال الحميدى : « فإنه سلك في بيانه ، وإزالة سوء الظن عنه ، وتكذيب الممخرقين به طريقة لم يسلكها أحد قبله فيما

---

(١) يوجد ضمن رسائل لابن حزم - مخطوطة فى مكتبة شهيد على باستانبول رقم ٢٧٠٤ . وهى من ١ - ٩٠ - ونشر بتحقيق د / محمد عاطف العراقي والدكتورة / سهير فضل الله والدكتور . إبراهيم هلال سنة ١٩٧٨ م . ونشرته أخيرا دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٤ هـ .

(٢) أنظر تذكرة الحفاظ ١١٤٩/٣ . وفيه ذكر أن ابن العربى رد عليها .

(٣) نشره د / إحسان عباس ضمن المجموعة المحققة ٢٠٥/٣ - ٢١٦ من رسائل ابن حزم .

(٤) نشرها صلاح الدين المنجد فى مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد الأول « ٣٤ » ١٩٥٩ م ص ٢٩١ - ٢٩٩ . ثم طبعة مستقلة بدمشق فى ١٦ صفحة - أنظر معجم المخطوطات المطبوعة للمنجد ١٤/١ - وحققها د / إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ١١٩/٢ - ١٢٢ .

(٥) أنظر بروكلمان الذيل ٦٩٥/١ .

(٦) يوجد ضمن مجموعة رسائل ابن حزم المخطوطة بمكتبة شهيد على رقم ٢٧٠٤ وهو من ص ٩٠ - ٩٨ ، وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٦/١ . وقد طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ١٨٥/٣ - ٢٠٣ .

علمنا » [١] . ويذكر ابن حيان : أنه سقط فى المنطق ، وضل فى شكول المسالك ، وخالف أرسطاطا ليس واضعه مخالفة من لم يفهم غرضه [٢] .

١٨ – تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين فى الأصول [٣] .

١٩ – التلخيص لوجوه التخليص فى المسائل النظرية وفروعها التى لا نص عليها فى الكتاب ولا الحديث [٤] .

٢٠ – تنوير المقباس [٥] .

٢١ – التوقيف إلى شارع النجاة باختصار الطريق [٦] .

٢٢ – الجدل [٧] .

٢٣ – جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله – ﷺ – [٨] .

---

(١) جذوة المقتبس ص ٣٠٩ . وانظر وفيات الأعيان ٣٢٦/٣ . وتاريخ الحكماء للقفطى ص ٢٣٢ . وقد نشر بتحقيق الدكتور إحسان عباس . مستقلًا ، ثم ضمن مجموعة الرسائل بتحقيق المذكور ٩٣/٤ – ٣٥٦ .

(٢) أنظر الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ١ ، ١٦٧/١ . ومعجم الأدباء ٢٤٧/١٢ .

(٣) نشر بتحقيق د / إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ٤٠٩/٤ – ٤١٦ .

(٤) أنظر معجم الأدباء ٢٥٢/١٢ ، وبروكلمان الذيل ٦٩٧/١ . ونشرت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ١٤١/٣ – ١٨٤ .

(٥) أنظر بروكلمان الذيل ٦٩٧/١ . وابن حزم الأندلسي لسعيد الأفغاني ص ٥٤ .

(٦) توجد ضمن مخطوطة رسائل ابن حزم فى شهيد علي ص ١٤١ – ١٦٣ . وقد نشرت بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ١٢٩/٣ – ١٤٠ .

(٧) أنظر ابن حزم وجهوده فى البحث التاريخي ص ١١٩ .

(٨) نشر بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، وناصر الدين الأسد فى ذيل جوامع السيرة ص ٣٣٩ – ٣٥٠ – ونشر بتحقيق أبى عبد الرحمن بن عقيل ، وعبد الحليم عويس بعنوان جمل من التاريخ كما نشره الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة الرسائل ١٢٥/٢ – ١٣٣ .

٢٤ – جمهرة أنساب العرب [١] .

٢٥ – جوامع السيرة [٢] .

٢٦ – حجة الوداع [٣] .

٢٧ – حديثان أحدهما فى صحيح البخاري ، والآخر فى صحيح مسلم زعم أنهما موضوعان . رواية أبى عبد الله محمد بن نصر الحميدى [٤] .

٢٨ – حكم من قال إن أرواح أهل الشقا معذبة إلى يوم الدين [٥] .

٢٩ – الدرة فيما يلزم الإنسان اعتقاده ، والقول به فى الملة والنحلة باختصار وبيان [٦] .

٣٠ – ديوان شعره [٧] .

---

(١) نشر بتحقيق عبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٢ هـ .

(٢) نشر بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور ناصر الدين الأسد ومعه خمس رسائل أخرى وهو من ص ١ – ٢٦٦ . دار المعارف بمصر .

(٣) نشر بتحقيق وتقديم ممدوح حقي دمشق سنة ١٩٥٩ م ونشر ثانية سنة ١٩٦٦ م بيروت .

(٤) أنظر نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا جمعها الدكتور رمضان ششن ٧٤/١ .

(٥) أنظر بروكلمان الذيل ٦٩٦/١ . وهو ضمن مجموعة رسائل ابن حزم فى مكتبة شهيد علي رقم ٢٧٠٤ . من ص ٢٢٧ – ٢٣٢ . ونشر بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ٢١٧/٣ – ٢٣٠ .

(٦) أنظر المحلى ٧٥/١ ، وهى ضمن مخطوطة شهيد على من ص ١٠٠ – ١٤١ . وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٦/١ . وهى ما نقدم لتحقيقها .

(٧) أنظر مجلة معهد المخطوطات العربية « المجلد العشرون ١٨٧/١ – تقرير عن المخطوطات الليبية بقلم محمد مرسي الخولي . ويذكر أن الديوان موجود فى مكتبة الجامعة الليبية فى بنغازي . وانظر تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة هامش ص ٣٠٤ .

٣١ – الرد على ابن النغريلة [١] .
٣٢ – الرد على الهاتف من بعد [٢] .
٣٣ – الرد على الكندي الفيلسوف [٣] .
٣٤ – رسالتان أجاب فيهما على رسالتين سئل فيهما سؤال التعنيف [٤] .
٣٥ – السياسية [٥] .
٣٦ – السيرة النبوية [٦] .
٣٧ – طوق الحمامة فى الألفة والألّاف [٧] .
٣٨ – الغناء الملهي أمباحٌ هو أم محظور ؟ [٨] .

---

(١) نشر بتحقيق الدكتور إحسان عباس مع رسائل أخرى من ص ٤٥ – ٨١ . مطبعة المدني ونشره ثانية ضمن مجموعة الرسائل ٣٩/٣ – ٧٠ .

(٢) ضمن مخطوطة شهيد على ص ١٦٣ – ١٦٨ ، وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٦/١ . ونشر بتحقيق د / إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ١١٧/٣ – ١٢٨ .

(٣) نشره الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم ٣٦٣/٤ – ٤٠٥ .

(٤) ضمن مخطوطة شهيد على ص ١٧٢ – ٢٢٥ . ونشر بتحقيق الدكتور إحسان عباس مع رسائل أخرى ص ٨٣ – ١٣٥ . ثم نشره فى مجموعة الرسائل ٧١/٣ – ١١٦ . وذكره بروكلمان فى الذيل ٦٩٥/١ .

(٥) نشر منه شذرات محمد إبراهيم الكتاني فى مجلة التطور المغربي العدد الخامس سنة ١٩٦٠ م ص ٩٤ – ١٠٧ . أنظر معجم المخطوطات المطبوعة للمنجد ١٤/١ .

(٦) أنظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٤٧/٣ .

(٧) طبع منذ أكثر من سبعين عاما ، واشتهر وطبع طبعات كثيرة جدا ، وعمل حوله دارسات واسعة وهو ضمن مجموعة الرسائل التى حققها د / إحسان عباس ١٩٠/١ – ٣١٩ .

(٨) ضمن مخطوطة شهيد علي ص ٢٣٢ – ٢٣٥ . وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٥/١ .

ونشر بتحقيق د / إحسان عباس مجموعة الرسائل ٤١٩/١ – ٤٣٩ .

٣٩ – مجموعة فتاوى عبد الله بن عباس (١) .
٤٠ – الفصل فى الملل والأهواء والنحل (٢) .
٤١ – فضل الأندلس وذكر رجالها (٣) .
٤٢ – القراءات المشهورة فى الأمصار الآتية مجيء التواتر (٤) .
٤٣ – قصيدة فى الهجاء – رداً على قصيدة نقفور ، وقصيدة ميمية أخرى مطلعها :

لك الحمد يارب والشكر ثم   لك الحمد ما باح بالشكر فم (٥)

٤٤ – المحلى بالآثار شرح المجلى بالاختصار (٦) .
٤٥ – مراتب الإجماع (٧) .

---

(١) أنظر الوابل الصيب من الكلم الطيب لابن القيم ص ٥٢ .
(٢) أنظر جذوة المقتبس ص ٣٠٩ . ووفيات الأعيان ٣٢٦/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/١٨ . وغيرها وقد نشر فى خمسة أجزاء فى ثلاثة مجلدات ثم حققه د/ محمد إبراهيم نصر و د / عبد الرحمن عميرة وطبع فى خمسة مجلدات ، وقد اشتهر هذا الكتاب كثيرا وعملت عليه دراسات كثيرة .
(٣) أنظر فهرسة مارواه عن شيوخه ص ٢٢٦ . ونشر مع ثلاث رسائل أخرى جمعها ونشرها صلاح الدين المنجد – أنظر معجم المخطوطات المطبوعة للمنجد ١٩/٣ . وهو ضمن مجموعة الرسائل التى حققها د / إحسان عباس ١٧١/٢ – ١٨٨ .
(٤) نشر محققا فى ذيل جوامع السيرة . تحقيق د / إحسان عباس ، د / ناصر الدين الأسد من ص ٢٦٩ – ٢٧١ . ويرى د / إحسان عباس أن المنشور غير المشار إليه فى المحلى ٢٥٣/٣ ، ٣٦٦ . وأن ذاك مفقود أنظر مجموعة الرسائل ١٣/١ .
(٥) أنظر فهرسة ما رواه عن شيوخه ص ٤١٠ ، ٤١٧ .
(٦) أنظر سير أعلام النبلاء ١٩٤/١٨ . وهو المشهور المتداول طبع عدة طبعات واختصره محمد بن على ابن العربي ت ٥٤٦ هـ ، وأبو حيان محمد يوسف ت ٧٤٥ هـ وأبو عبد الله محمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ . أنظر كشف الظنون ١٦١٧/٢ .
(٧) أنظر بروكلمان الذيل ٦٩٥/١ . وقد نشر بمصر سنة ١٣٥٧ هـ ، كما نشرته دار الآفاق الجديدة فى بيروت سنة ١٩٧٨ م مع نقده لابن تيمية .

٤٦ – مراتب العلوم وكيفية طلبها وتعلق بعضها ببعض [١] .

٤٧ – مسائل أصول الفقه [٢] .

٤٨ – مسألة الكَلَب [٣] .

٤٩ – معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها [٤] .

٥٠ – المفاضلة بين الصحابة [٥] .

٥١ – ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل [٦] .

٥٢ – منتقى الإجماع وبيانه ، من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف [٧] .

---

(١) أنظر جذوة المقتبس ص ٣٠٩ ، ووفيات الأعيان ٣٢٦/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٦/١٨ ، وكشف الظنون ١٦٥٠/٢ . وبروكلمان الذيل ٦٩٧/١ . وهو ضمن مخطوطة شهيد على ص ٢٥٤ – ٢٦٥ . ونشره د / إحسان عباس ضمن مجموعة الرسائل التي يحققها ٦١/٤ – ٩٠ .

(٢) أنظر بروكلمان الذيل ٦٩٥/١ ، ونشر بتعليق ابن الأمير الصنعاني ، ويوجد ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ٧٧/١ – ٩٩ . وضمن المحلى ٦٥/١ – ٩٣ .

(٣) توجد ضمن مخطوطة شهيد على ص ١٦٨ – ١٧٢ . وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٥/١ .

(٤) توجد ضمن مخطوطة شهيد على ص ٩٨ – ١٠٠ – وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٧/١ . وقد نشرت بتحقيق د / إحسان عباس ضمن المجموعة ٤٤٣/١ – ٤٤٦ .

(٥) هى ضمن الفصل المنشور . بعنوان « الكلام فى وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة ١١١/٤ – ١٥٣ . ونشرت بتحقيق سعيد الأفغاني مع ترجمة لابن حزم دمشق ١٣٥٩ هـ ، وطبع طبعة ثانية سنة ١٣٨٩ هـ .

(٦) نشر بتحقيق سعيد الأفغاني سنة ١٣٧٩ هـ بدمشق .

(٧) أنظر معجم الأدباء ٢٥٢/١٢ ، وإيضاح المكنون ٥٦٩/١ .

٥٣ – النبذة الكافية فى أصول أحكام الدين [١] .
٥٤ – النصائح المنجية من الفضائح المخزية والقبائح المردية [٢] .
٥٥ – نقط العروس [٣] .
٥٦ – هل للموت آلام أم لا ؟ [٤] .

هذا العدد الذى سردناه جله موجود ، طبع الكثير منه ، وهو ثروة ضخمة ، تفصح عن مفكر فذ ، وعبقري نابه ، صقلته الأحداث ، فبدا صافيا ، لا تشوبه شائبة ، يقاوم كل العوالق التى يراها مخالفة للحق الذى يسعى إليه بحسب ما يعتقد ، وكل يؤخذ من قوله ويرد عليه ، إلا الهادي البشير عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

* * *

(١) توجد مخطوطة فى مكتبة أزمير بتركيا رقم ٧٦٤ . أنظر نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا جمعها الدكتور رمضان ششن ٧٤/١ . وهى أيضا ضمن مخطوطة ببرلين رقم « ٥٣٧٦ » أنظر دائرة المعارف الإسلامية ١٤١/١ ، وذكرها ابن حزم فى المحلى ٧٥/١ . ونشرت بتحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز فى طبعتها الأولى سنة ١٤٠٥ هـ . بيروت دار الكتب العلمية .

(٢) يوجد ضمن الفصل ١٧٨/٤ – ٢٢٧ . بعنوان « ذكر العظائم المخرجة إلى الكفر » ونص على إضافته إلى الفصل فى الفصل نفسه ١١٦/٢ .

(٣) أنظر إيضاح المكنون ٦٧٥/٢ . وكشف الظنون ١٩٧٥ . وقد نشر مع ترجمة إسبانية . أنظر دائرة المعارف الإسلامية ١٣٨/١ .

(٤) يوجد ضمن مخطوطة شهيد علي ص ٢٢٦ . وانظر بروكلمان الذيل ٦٩٧/١ وهو ضمن المجموعة التى حققها د / إحسان عباس ٣٥٩/٤ ، ٣٦٠ .

المبحث العاشر في وفاته

منذ أن بلغ ابن حزم استشعار المسئولية فى الحياة ، انهالت عليه النكبات من كل جانب ، ولم يكن لنعيم التربية ، ولا لرفاهية الحياة التى عاشهما أثر فى إضعاف قواه ، أو هز معنويته ، بل إنه كالطود الشامخ ، إن عطفت عليه السماء ، وأظله السحاب أعطى خضرة ، ونضرة ، وأزهر ، وفاحت منه الروائح العطرة ، وجرت منه العيون والأنهار ، وإن تسلطت عليه الشمس بأشعتها تغير لونه ، فأصبح مصدر دفءٍ لمجاوريه ، وسبباً فى نضوج الثمار من حوله . عبير الربيع ووهج الحرارة فى « الطوق » و « الفصل » . وفى كلتا الحالتين كان عطاء ابن حزم ، وبحسبهما كان العطاء ، حيث كثر فى الحالة الثانية ، واستمر إلى أن بلغ وقت الحصاد ، وهو فى بلده من بادية لبلة ، وقيل : « منت ليشم » وهى قرية ابن حزم التى لجأ إليها غير راغب بعد أن طوف فى مدن الأندلس وقراها . فتوفي فيما ذكره صاعد نقلًا من خط ابنه أبي رافع أن أباه : « توفي – رحمه الله – عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة ، فكان عمره – رحمه الله – إحدى وسبعين سنة وعشرة أشهر ، وتسعة وعشرين يوماً » (١) .

وهذا هو الراجح خلافاً لرواية أبى محمد ابن العربي : « بأنه توفي في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وأربعمائة » (٢) . فتعتبر شاذة لمخالفتها جمهور من أرخوا له . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) الصلة ٤١٧/٢ ، وانظر وفيات الأعيان ٣٢٨/٣ . ومعجم الأدباء ٢٣٦/١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢١١/١٨ . وتذكرة الحفاظ ١١٥٤/٣ ، والبداية والنهاية ٩٢/١٢ .

(٢) معجم الأدباء ٢٤٠/١٢ . وانظر تذكرة الحفاظ ١١٥٤/٣ .

البَابُ الثّانى

في دراسة كتاب « الدرة »

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في التعريف بالكتاب .

الفصل الثاني : في التعريف بالمخطوط .



الفصل الأول

في التعريف بالكتاب ، وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول : في تحقيق اسم الكتاب .
المبحث الثاني : في موضوع الكتاب وسبب تأليفه والفائدة منه .
المبحث الثالث : في نسبة الكتاب إلى مؤلفه .
المبحث الرابع : في تاريخ تأليفه .
المبحث الخامس: في عرض مادة الكتاب بإيجاز .
المبحث السادس: في منهج ابن حزم في الكتاب .
المبحث السابع : في تصنيف مذهب ابن حزم في مادة الكتاب .

المبحث الأول : فى تحقيق اسم الكتاب

ورد اسم الكتاب على نسختي المخطوطة ، نسخة مكتبة المسجد الأقصى ، ونسخة مكتبة شهيد علي بتركيا باختلاف يسير في اللفظ والمعنى واحد .

فجاء في نسخة المسجد الأقصى على / ق ٥٠ ب / : « كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده لمؤلفه » . وجاء فى نسخة شهيد علي ، على / ق ١٠٠ ب / : « كتاب فيه رسالة الدرة فى تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده والقول به فى الملة والنحلة باختصار وبيان ، تأليف الفقيه الإمام العالم القدوة المحقق ، فريد دهره ، ووحيد عصره أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الفارسي ، رضي الله عنه ، وأرضاه ، وجعل الجنة متقلبه ومثواه بمحمد [١] وآله أجمعين آمين ، والحمد لله رب العالمين » .

وعنوان نسخة شهيد علي مطول ، وعبارته توحي بأنه من فعل الناسخ ، حيث ورد في آخر « رسالة في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها » ضمن نفس المجموع الذى فيه الدرة / ق ١٠٠ أ / « يتلوه – إن شاء الله – تعالى – رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده والقول به فى الملة والنحلة باختصار وبيان ، وبالله التوفيق ، وبه المستعان ، والله أعلم » . وعليه فمن قوله فى عنوان نسخة شهيد علي : « .. تأليف الفقيه الإمام العالم ... الخ » . يكون زيادة عما ذكر آنفاً ، لكن النصان الواردان في / ق ١٠٠ أ / ، ق ١٠٠ ب / متفقان على ما يلي : « رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده ، والقول به في الملة والنحْلة باختصار وبيان » .

وسماه ابن حزم فى المحلى (١ / ٧٥) كتاب « الدرة » .

وقد ذكر الذهبي [٢] فى ترجمة الإمام ابن حزم عند ذكر مؤلفاته :

---

(١) أنظر ص ١٧٣ – تعليق رقم « ١ » .

(٢) سير أعلام النبلاء : ٨ : ١٩٥ ، ١٩٦ .

... ومماله في جزء أو كراس : « مراقبة أحوال الإمام » ... « الدرة فيما يلزم المسلم » جزآن .

ومما مضى نخلص إلى أن عنوان الدرة ورد بألفاظ مختلفة على النحو التالي :

« كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده لمؤلفه » و « رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده ، والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان » . و « كتاب الدره » ، و « الدرة في ما يلزم المسلم » . والمعنى واحد وإن اختلفت العبارات .

واخترنا لهذه المؤلف عنوان « كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده لمؤلفه » لاختصاره ، ولتحقيق المعنى المراد من عنوان النسخة الثانية (شهيد علي) ، وما ورد في المحلى . وسير أعلام النبلاء .

* * *

المبحث الثاني : في موضوع الكتاب ، وسبب تأليفه ، والفائدة منه

موضوعه : كتاب الدرة مختصر في مسائل من أصول الدين ، بيّن مؤلفه الإمام ابن حزم موضوعه والسبب الحامل على تأليفه في مقدمته حيث قال : « فإننا ذكرنا في غير موضع من كتبنا ما يلزم أهل التمييز اعتقاده ، والقول به ، والدعاء إليه مما مضى عليه خيرة الناس بعد النبيين ، عليهم السلام ، من الصحابة ، رضوان الله عليهم ، ثم التابعين لهم بإحسان ... وتقصينا البراهين على كل ذلك من القرآن ، والسنة الثابتة عن رسول الله ، ﷺ ، وإجماع الصحابة ، رضي الله عنهم ... الخ .

وفي بيان سبب تأليفه قال : « ثم رأينا أن نجمع هٰهنا جملًا كافية مختصرة اللفظ والبراهين ، يسهل فهمُها ، ويقرب حفظها بعون الله ، عز وجل ، على ذلك ، ولا حول ، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » . والنص ظاهر الدلالة في بيان السبب .

ثم إن فائدة هذا الكتاب تنحصر في أن القارىء يتمكن من الاطلاع على فكر ابن حزم ، ومذهبه في مسائل من أصول الدين ، دون الرجوع إلى المطولات من مصنفاته ، حيث إنه مختصر سهل اقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار – ليكون مأخذه سهلًا على الطالب والمبتدىء ، ودرجاً له إلى التبحر في الحجاج ، ومعرفة الاختلاف ، وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق ، مما تنازع الناس فيه على ما يرى .

المبحث الثالث : في نسبة الكتاب إلى مؤلفه

كتاب الدرة ثابت النسبة إلى مؤلفه الإمام ابن حزم بأدلة قطعية ، منها :

أولًا : تصريح ابن حزم نفسه أنه قد ألف الدرة عندما أحال القارئ عليها عند كلامه عن القياس ، وبيان مذهبه فيه ، ومناقشة أدلة الخصوم القائلين به ، حيث قال [١] : « وكل آية وحديث موهوا بإيراده هو مع ذلك حجة عليهم على ماقد بيّنّاه في كتاب « الإحكام في أصول الأحكام » ، وفي كتاب « النكت » ، وفي كتاب « الدرة » ، وفى كتاب « النبذة » اهـ .

ثانياً : من حيث الأسلوب في عرض القضايا ومناقشتها ، فإن هذه الكتاب لا يختلف في ذلك عن سائر مؤلفاته كالفصل ، والأصول والفروع ، وكذلك المحلى حيث ذكر فيه معظم مسائل كتاب الدرة من ص ٢ — ص ٦٥ .

ثالثاً : ورد فى نسخة « شهيد علي » أربعة نصوص ظاهرة الدلالة في إضافة القول في تقرير بعض المسائل إلى الإمام ابن حزم :

– النص الأول : في الفصل الثالث والعشرين [٢] . / ق ١١٠ ب / : « قال أبو محمد : فالنظر إلى القرآن مضاف إلى الوجه ... الخ » .

– والنص الثاني : في الفصل الثاني والثلاثين [٣] . / ق ١١٢ أ / : « قال أبو محمد : والبرهان على أن القول غير التكليم وغير الكلام هو أن التكليم فضيلة ، ومدح ، ورفعة ، ولابد ... الخ » .

---

(١) المحلى : ١ : ٧٥ .

(٢) » ص ٢٣٥ .

(٣) » ص ٢٦٠ .

– والنص الثالث : في الفصل الخامس والخمسين [١] / ق ١٢٢ ب / . « قال أبو محمد : ومن أين أمنتم أن يكون قد فعل ذلك ؟ ... الخ » .

– والنص الرابع : في الفصل الثانى والسبعين [٢] . / ق ١٣١ ب / « قال أبو محمد : فأما نحن ، فجوابنا في هذا أن الضرورة واقعة بأمان كل ذلك ، ولا مزيد .. الخ » . وأبو محمد هو الإمام ابن حزم .

رابعاً : ذكر الذهبي [٣] فى ترجمة الإمام ابن حزم عندما جاء على ذكر مؤلفاته :

« ... ومما له في جزء أو كراس : « مراقبة أحوال الإمام » ... « الدرة فيما يلزم المسلم » جزآن .. الخ كلامه عن مؤلفاته .

وقد نقل الذهبي [٤] أيضاً كلام أبي بكر بن العربي على أبي محمد في كتاب « القواصم والعواصم » وعلى الظاهرية ، فقال : هي أمة سخيفة ، تسورت على مرتبة ليست لها ... إلى أن قال : وجاءني آخر برسالة في الاعتقاد ، فنقضتها برسالة « الغرة » ، والأمر أفحش من أن ينقض .

يقولون : لا قول إلا ما قال الله ، ولا نتبع إلا رسول الله ، فإن الله لم يأمر بالاقتداء بأحد ، ولا بالاهتداء بهدي البشر ، فيجب أن يتحققوا أنهم ليس لهم دليل ، وإنما هي سخافة في تهويل ... الخ كلامه .

من هذين النصين ، ومما سبق من أدلة يتضح تماماً أن كتاب « الدرة » هو لمؤلفه الإمام ابن حزم الظاهري ، والله أعلم ، ولله الحمد والشكر .

---

(١) المحلي ص ٣٢٥ .
(٢) « ص ٣٨٠ .
(٣) سير أعلام النبلاء : ١٨ : ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٤) المصدر السابق : ١٨ : ١٨٨ – ١٩٠ .

المبحث الرابع : في تاريخ تأليفه

لم تذكر كتب التراجم تاريخ تأليف الإمام ابن حزم كتابه « الدرة » ، لكننا وقفنا على نصٍ فى الدرة نفسها يفيد ذلك لو سلم من الاختلاف في التاريخ بين النسختين ففي نسخة شهيد علي / ق ١٠٢ ب / قال أبو محمد : « ... فكلهم عجز عن ذلك في شرق البلاد وغربها وإلى اليوم ، فالأمر باق بحسبه ، قد حال الله ، عز وجل ، بين سكان الدنيا منذ أربعمائة عام ، وثلاثة وأربعين عاماً ، وبين أن يأتوا بمثله ، أو بمثل سورة منه .

وفي نسخة المسجد الأقصى / ق ٥٢ أ / جاء النص : « ... منذ أربعمائة ، عام وثلاثة وخمسين عاماً ... الخ » [١] فالفرق بين التاريخين عشر سنوات ، والاختلاف بيّن ، فلابد من توجيه الكلام بما يجمع بين التاريخين المذكورين ، أو الترجيح بينهما .

ويمكن الجمع بين التاريخين ، بأن ما ورد في نسخة شهيد علي هو تاريخ تأليف « كتاب الدرة » ، ثم عرض عليه ، مرة ثانية في سنة ألف وأربعمائة ، وثلاثة وخمسين هجرية ، فصحح التاريخ في النسخة التي عرضت عليه بما يناسب وقت قراءتها عليه . وقد أثبت كل ناسخ فى نسخته التاريخ الذي وجده في الأصل المنقول منه ، وهنا بدت لنا ملاحظة مهمة ، وهي أن كل نسخة منقولة عن أصلٍ يغاير الأصل التي نقلت عنه الأخرى .

وبهذا وفقنا بين التاريخين بوجه مقبول ، وهذا المنحى أولى من ترجيح نص نسخة على أخرى بلا دليل مرجح والله أعلم .

* * *

---

(١) ص ١٨٢ .

المبحث الخامس : في عرض مادة الكتاب بإيجاز

كتاب الدرة مختصر جامع فى أصول الدين للإمام ابن حزم ، تناول فيه مباحث فى أصول الدين ، في ثمانية وتسعين فصلاً . وقد مهَّد له بمقدمة بيّن فيها سبب تأليفه ، ومنهجه فيه ، ونوجز فيما يلي بنبذة مختصرة عن كل فصل :

ففي الفصل الأول [(١)] أورد الأدلة على وجود الخالق ، ووحدانيته ، وخلق ما سواه ، وسلك في الاستدلال على الخلق طريقة الفلاسفة ، والمتكلمين .

وفي الفصل الثاني [(٢)] . تكلم عن شهادة أن محمداً رسول الله ، وأنه خاتم النبيين ، ولا نبي بعده ، وعن نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان ، وأنه كان قبله ، ﷺ ، أنبياء ورسل . ثم أقام الدليل على الرسالة وصدقها بما يلي :

١ - بمعجزته ، ﷺ ، الباقية الخالدة على مر السنين ، القرآن الكريم ، لكنه سلك في توجيه الدليل مسلك القائلين بالصرفة من المعتزلة وغيرهم .

٢ - بآية انشقاق القمر .

٣ - بتحدي اليهود بأن يتمنوا الموت فلم يتمنوه لعلمهم عدم صدق دعواهم .

٤ - باستجابة الناس ، وإذعانهم له ، ﷺ ، ولما جاء به من أحكام شرعية على اختلاف طبقاتهم ، والدخول في دعوته من غير قوة ولا منعة ، ومفارقة ما كانوا عليه من الحرية والفخر والعزة .

---

(١) أنظر : ص ١٧٦ - ١٧٩ .
(٢) أنظر : ص ١٧٩ - ١٩٢ .

٥ – بمعجزاته ، ﷺ ، بتكثير الطعام ، والماء ، وبنبع الماء من بين أصابعه ، وبحنين الجذع ، ونقل ذلك عنه متواتراً .

ثم بيَّن بأنه لا نبي بعده ، وأنه أنذر بنزول عيسى عليه السلام بالخبر المتواتر الموجب للعلم الضروري الذي لا شك فيه .

ثم ذكر أن الله ، سبحانه وتعالى ، سمّىٰ جماعة من النبيين في القرآن ، ولم يُسم آخرين .

ثم خلص إلى نتيجة مسلم بها بعد ما أقام الدليل على صحة نبوته ، ﷺ ، وهي أنه فرض على كل أحد طاعته ، والوقوف عندما أخبر به ، وقبول ما أمر به .

وفي الفصل الثالث [١] أنكر أن يكون للسحر حقيقة ، وزعم أنه تخييل وتحيل ، إذ لو كان له حقيقة لكان من جنس أعلام النبوة التي هي شهادة الله ، عز وجل ، للأنبياء بحقهم وصدقهم .

ثم إنه أنكر وجود خارق لغير الأنبياء ، ويرى أن التحدي لا معنى له ، لأن الله – تعالى – لم يخبر باشتراطه ، ويرى أن كل ما أحال الطبيعة فهو معجزة قد يتحدى بها النبي ، ﷺ ، وقد لا يتحدى بها .

وفي الفصل الرابع [٢] بيّن أن عيسى – عليه السلام – عبد مخلوق كما خلق آدم عليه السلام ، ونبى كسائر الأنبياء ، ويرى أن الله توفاه ورفعه ، لم يقتل ولم يصلب ، ومن قال : إنه قتل ، أو صلب فقد كفر . وأنه سينزل ، وإذا نزل لم يبق نصراني إلا أسلم .

---

(١) أنظر : ص ١٩٢ – ١٩٨ .

(٢) أنظر : ص ١٩٨ – ٢٠٠ .

وفي الفصل الخامس (١) بيّن أن دين الإسلام فرض على كل من بلغه من جن وإنس .

وفي الفصل السادس (٢) بيَّن أن دين الإسلام لازم للكفار كلزومه للمسلمين ، وكل دين سواه باطل وحرام على كل أحد العمل به .

وفي الفصل السابع (٣) بيَّن خلود رسالة محمد ، ﷺ ، إلى اليوم ، وإلى الأبد ، وأن روحه ، ﷺ ، عند الله حيّة ، عالمة ، وكذلك سائر النبيين .

وفي الفصل الثامن (٤) بيّن أن من ادّعى إلٰهية إنسان ، أو نبوة أحد بعد رسول الله ، ﷺ ، – حاشى عيسى – عليه السلام – فهو كافر .

وفي الفصل التاسع (٥) تكلم عن الإيمان بالملائكة والجن .

وفي الفصل العاشر (٦) تكلم عن الإيمان بالبعث ، والحساب ، والجنة والنار . وفيه :

١ – أن البعث والحساب ، والجنة ، والنار حق .

٢ – أن الجنة والنار داران مخلوقتان مخلدتان ، هما ومَنْ فيهما ، إلا ما شاء ربك . وأورد أدلة ذلك .

٣ – وأن تفسيره للموتتين والحياتين كما يلي :

---

(١) أنظر : ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٢) أنظر : ص ٢٠٢ .
(٣) أنظر : ص ٢٠٢ – ٢٠٥ .
(٤) أنظر : ص ٢٠٥ – ٢٠٦ .
(٥) أنظر : ص ٢٠٦ .
(٦) أنظر : ص ٢٠٦ – ٢١٧ .

فالموتتان :

الموتة الأولى : وهي افتراق الأرواح عن الأجساد ، أول خلق الله ، عز وجل ، إذ أخذ العهد عليها .

الموتة الثانية : وهي بعد جمع الأرواح والأجساد في الدنيا .

والحياتان :

الحياة الأولى : وهي جمع الأرواح والأجساد في الدنيا .

الحياة الثانية : وهي جمع الأرواح والأجساد ثانية يوم القيامة ، ثم خلود لا موت فيه أبداً .

واستثنى من ذلك عيسى - عليه السلام - ومَنْ خصّه الله بِنص القرآن بحياة ثالثة ، وموتة ثالثة ، علامة لنبوة نبي ، أو آية .

٤ - ذهب إلى تكفير القائلين بالتناسخ ، وكذلك من أنكر إحياء العظام والأجساد يومَ القيامة .

وفي الفصل الحادي عشر [١] بيَّن أن الروح والنفس شيء واحد ، وأورد أدلة ذلك من السنة النبوية .

وفي الفصل الثاني عشر [٢] ذهب إلى أن يوم القيامة يوم يكون مقداره خمسين ألف سنة ، وساق أدلة ذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل الثالث عشر [٣] قرّر أن القرآن المقروء ، المكتوب في

---

(١) أنظر : ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) أنظر : ص ٢١٨ .

(٣) أنظر : ص ٢١٨ - ٢٢١ .

المصاحف حقٌّ ، نزل به جبريل على قلب محمد ، ﷺ ، وأنه كلام الله ، عز وجل ، حقاً ، لا مجازاً ، وهو علم الله ، محفوظ لم يُغَيَّرْ منه شيءٌ ، أو حرفٌ . وكفر من قال بأن المنزل ليس هو القرآن ، وإنما هو حكاية القرآن ، وغير القرآن ، أو أنه لم ينزل به جبريل على قلب محمد ، ﷺ ، أو أنه ليس كلام الله .

وفي الفصل الرابع عشر [١] بيّن أن كل ما في القرآن فعلى ظاهره ، ولا رمز في شيءٍ من ذلك ، ولا باطن ، ولا سر ، وكل ما فيه من أمور الجنة ، وعذاب النار ، فكله حق ، ولا شيء من ذلك على مثل ماهو في الدنيا ، ومن خالف ذلك فقد خرج عن الإسلام لخلافه القرآن والسنن والإجماع .

وفي الفصل الخامس عشر [٢] بيّن أن الدين قد تم ، ولا يحل لأحد أن يشرع شرعاً لم يشرعه رسول الله ، ﷺ ، وأورد أدلة ذلك من القرآن الكريم ، فمن أجاز شيئاً من ذلك ، أو أجاز إسقاط شيءٍ من الدين الذي جاء به محمد ، ﷺ ، فهو خارج عن الإسلام بإجماع الأمة ، وبدليل القرآن .

وفي الفصل السادس عشر [٣] ذهب إلى أنَّ الملائكة كلهم أفضل من كل خلق الله ، عزَّ وجل ، واستدل لذلك بالكتاب والسنة ، وحمل أحاديث عدم التفضيل على أنها منسوخة .

وفي الفصل السابع عشر [٤] ذهب إلى أن أفضل الخلق بعد الملائكة

---

(١) أنظر : ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
(٢) أنظر : ص ٢٢٢ .
(٣) أنظر : ص ٢٢٢ - ٢٢٧ .
(٤) أنظر : ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

الرسل ، ثم الأنبياء ، ثم أصحاب الأنبياء ، عليهم السلام ، ثم الصالحون من الإنس والجن ، واستدل لذلك من الكتاب والسنة ، وادعى الإجماع على ذلك .

وفي الفصل الثامن عشر [١] بيّن أن الملائكة لا تعصي .

وفي الفصل التاسع عشر [٢] بيَّن أن الأنبياء ، عليهم السلام ، لا يعصون الله ، تعالى ، لا بكبيرة ، ولا بصغيرة على سبيل العمد ، لأنهم معصومون .

وفي الفصل العشرين [٣] ذكر أن الله – تعالى – لا يشبهه شيء من خلقه ، وساق أدلة ذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل الحادي والعشرين [٤] بيّن أن الله – تعالى – ليس في مكان ، ولا في زمان .

وفي الفصل الثاني والعشرين [٥] بيَّن أن الله – تعالى – ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، وأن ذلك فعل يفعله عز وجل في ذلك الوقت لقبول الدعاء . وأنه – تعالى – يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام – ويجيء – وكل ذلك أفعال يفعلها عز وجل في الليل ؛ في ذلك اليوم كسائر أفعاله ، ليس شيء من ذلك نقلة ، ولا حركة .

وفي الفصل الثالث والعشرين [٦] بيَّن أن الله – تعالى – يراه المؤمنون

---

(١) أنظر : ص ٢٢٨ .
(٢) أنظر : ص ٢٢٩ .
(٣) أنظر : ص ٢٢٩ .
(٤) أنظر : ص ٢٢٩ – ٢٣٢ .
(٥) أنظر : ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .
(٦) أنظر : ص ٢٣٤ – ٢٣٧ .

خاصة يوم القيامة بخلاف الرؤية المعهودة لكن كما تُرى الشمس والقمر ، لانضام في رؤيته ، وذهب إلى أنها رؤية بجميع الوجه .

وفي الفصل الرابع والعشرين (١) بيَّن أن الله – تعالى – كلَّم موسى – عليه السلام – واتخذ إبراهيم ومحمداً ، صلى الله عليهما وسلم ، خليلين ، وذهب إلى أن الرؤية ، والسمع يُعلم بهما ما ليس لوناً ، ولا صوتاً ، ولا ملوناً ، ولا مصوتاً ، لكن كما شاء الله ، عز وجل .

وفي الفصل الخامس والعشرين (٢) بيَّن أن لله – تعالى – تسعة وتسعين اسمًا ، مائة غير واحد . وذهب إلى أنه ليس له أسماء غيرها ، وقد أورد أدلته من الكتاب والسنة . ثم خطأ من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى ، وقرر أن الاسم غير المسمى ، واستدل من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، واللغة .

وفي الفصل السادس والعشرين (٣) ذهب إلى أنه لا يجوز أن يسمى الله – تعالى – قديماً ، لأنه – تعالى – لم يُسم نفسه بذلك ، وهو أيضاً من صفات المخلوقين .

وفي الفصل السابع والعشرين (٤) بيّن أن لله – تعالى – علماً ، وكلاماً وقدرة ، وقوة ، وعزة ، وجلالًا ، وإكراماً ، ويداً ، ويدين ، وأيدي ، وعيناً ، وأعيناً ، ووجهاً ، وذاتاً ، ونفساً ، كل ذلك حقٌ ، لا مجازاً ، وكل ذلك قديم ، ليس هو غير الله تعالى ، ولا يرجع إلى شيءٍ آخر سوى الله ، وساق الأدلة من الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

ثم تكلم عن الذات ، وبيَّن أنها آنية الشيء ، وهويته سواء سواء .

---

(١) أنظر : ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٢) أنظر : ص ٢٣٩ – ٢٤٧ .
(٣) أنظر : ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٤) أنظر : ص ٢٤٨ – ٢٥٥ .

وفي الفصل الثامن والعشرين [١] بيّن أنّ القرآن كلام الله ، وهو علمه ، غير مخلوق ، ويعبر بالقرآن عن خمسة مسميات :

١ - علم الله .

٢ - المسموع في المحاريب .

٣ - المحفوظ في الصدور ، واستدل له ، بالقرآن الكريم .

٤ - المكتوب في المصحف ، واستدل له بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية .

٥ - المعاني المفهومة من التلاوة .

فالأربعة إذا أفردت ، وعبر عنها بالصوت ، والخط ، وعلمنا ، والمسميات - حاشى الله تعالى - فكل ذلك مخلوق ، وإذا عبر به عن علم الله ، أو أطلق جملة فهو غير مخلوق ، لأنه يُعبَّر به عن علم الله ، وأورد البراهين على ذلك من الكتاب العزيز .

وفي الفصل التاسع والعشرين [٢] ذكر أن حد تغاير الغيرين ما جاز أن يخبر عن أحدهما بما لا يخبر به عن الآخر ، وذهب إلى تخطئة من قال : إن حد الغيرين هو ما جاز انفراد أحدهما عن الآخر ، وأورد الدليل على ذلك من المعقول .

وفي الفصل الثلاثين [٣] ذكر أن الصوت والخط إذا لم يعبر عنهما باسم القرآن ، ولا باسم كلام الله ، عز وجل ، فهما مخلوقان بلا شك .

وفي الفصل الحادي والثلاثين [٤] ذهب إلى أنه لا يجوز أن يقال :

---

(١) أنظر : ص ٢٥٥ - ٢٥٧

(٢) أنظر : ص ٢٥٧ .

(٣) أنظر : ص ٢٥٨ .

(٤) أنظر : ص ٢٥٨ .

اللفظ بالقرآن ، لأن هذا يوهم أن اللفظ غير القرآن وهذا خطأ ، بل المسموع نفسه هو كلام الله ، عز وجل ، وهو القرآن نفسه ، وأورد الدليل على ذلك من المعقول .

وفي الفصل الثاني والثلاثين [١] بيَّن فيه أن القول غير الكلام ، ومعنى قول الله – تعالى – إنما هو أحد أربعة أشياء : إما التكليم ، وإما التكوين ، وإما الخطاب ، وإما الأمر .

وفي الفصل الثالث والثلاثين [٢] ذهب إلى أن إرادة الله هي خلقه .

وفي الفصل الرابع والثلاثين [٣] ذهب إلى أنه لا يجوز أن يقال : إن الله – تعالى – فرد ، ولا جواد ، لأنه لم يأت بهذا نص .

وفي الفصل الخامس والثلاثين [٤] ذهب إلى أنه لايجوز أن يُسَمَّىٰ شيء مما قدمنا من العلم والقرآن صفة ولا صفات ، لأن الله – تعالى – لم يخبر بأن له صفة ، ولا صفات ، ولا رسوله ، ﷺ ، لافي القرآن ، ولا في خبر يصح ، ولا يصح عن أحد من الصحابة – رضي الله عنهم ، وما كان هكذا فهو مبتدع .

ثم رد حديث « قل هو الله أحد صفة الرحمن » لتفرد سعيد بن أبي هلال به ، وعلق القول به على صحته . واستدل بالمعقول بأن الصفة في لغة العرب لا تقع ألبتة إلا على عرض مركب في جسم ، وهذا مبعد عن الله – تعالى .

---

(١) أنظر : ص ٢٥٩ – ٢٦١ .
(٢) أنظر : ص ٢٦١ .
(٣) أنظر : ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .
(٤) أنظر : ص ٢٦٢ ، ٢٦٥ .

وفي الفصل السادس والثلاثين [١] ذهب إلى أنه لايجوز أن يزاد فيما يخبر به عن الله – تعالى – شيء ألبتة مما لم يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحه ، وينفي دلالة الأسماء على المعنى .

وفي الفصل السابع والثلاثين [٢] ذهب إلى أن أسماء الله – تعالى – ليست مشتقة ، وأورد الأدلة على ذلك من المنقول ، والمعقول .

وفي الفصل الثامن والثلاثين [٣] بيَّن أن الأمر مخلوق ، وأورد أدلة ذلك من القرآن الكريم .

وفى الفصل التاسع والثلاثين [٤] ذهب إلى أن الرحمة مخلوقة ، وذكر أدلة ذلك من السنة النبوية الصحيحة .

وفي الفصل الأربعين [٥] ذهب إلى أن عذاب القبر حق ، تلقاه الروح بعد فراقها الجسد ، وهي المسؤولة المجيبة .

وفي الفصل الحادي والأربعين [٦] بيَّن أن الموازين حق ، نؤمن بها ، ولا ندرى كيف هي ؟ ولا نزيد ، إلا أننا نوقن أنها بخلاف موازين الدنيا التي لا يوزن بها إلا الأجسام ، وساق الأدلة من القرآن الكريم .

وفي الفصل الثاني والأربعين [٧] بيَّن أن الحفظة الكرام حق ، وأورد الأدلة لذلك من الكتاب والسنة .

---

(١) أنظر : ص ٢٦٥ – ٢٧٤ .
(٢) أنظر : ص ٢٧٤ – ٢٧٩ .
(٣) أنظر : ص ٢٧٩ – ٢٨١ .
(٤) أنظر : ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
(٥) أنظر : ص ٢٨٢ – ٢٨٧ .
(٦) أنظر : ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .
(٧) أنظر : ص ٢٨٨ .

وفي الفصل الثالث والأربعين [١] ذهب إلى أن إيتاء الكتب المنسوخ فيها الأعمال حق ، واستدل لذلك من المنقول ، والمعقول .

وفي الفصل الرابع والأربعين [٢] بيّن أن الحوض حق ، من شرب منه لم يظمأ أبداً ، وساق أدلة ذلك من السنة النبوية .

وفي الفصل الخامس والأربعين [٣] بيَّن أن الشفاعة حق ، يخرج الله بها من النار من فاضت سيئاته وكبائره على حسناته ، وهي مرتبة خص الله بها عبده محمداً ، ﷺ .

وفي الفصل السادس والأربعين [٤] بيّن أن القدر حق ، ما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ، وما أصابنا لم يكن ليخطئنا ، واستدل لذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل السابع والأربعين [٥] بيّن أن الآجال مؤقتة ، المقتول والميت حتف أنفه سواء في ذلك ، لا يتجاوز أحدٌ أجله ، واستدل لذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل الثامن والأربعين [٦] بيَّن أَنَّ أفعال العباد كلها من طاعة ومعصية ، من قول ، أو عمل ، أو عقد بالقلب فكلها خلق الله ، تعالى ، الحركة والسكون سواء . وساق الأدلة من الكتاب .

---

(١) أنظر : ص ٢٨٩ – ٢٩٢ .
(٢) أنظر : ص ٢٩٢
(٣) أنظر : ص ٢٩٤ – ٢٩٨ .
(٤) أنظر : ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
(٥) أنظر : ص ٢٩٩ .
(٦) أنظر : ص ٢٩٩ – ٣٠٥ .

وفي الفصل التاسع والأربعين [١] بيّن أن الفعل قسمان : فعل إبداع ، وفعل إضافة ، لا ثالث لهما .

ففعل الإبداع : هو الخلق والاختراع ، وليس إلا لله .

وفعل الإضافة : هو كل ما خلق الله في شيء من خلقه ؛ فابتداؤه في ذلك الشيء ، أوله ، أو منه ، أو أضيف إلى ما خلقه الله – تعالى – فيه ، أوله ، أو منه ، كملك الملك للشيء ، نقول : ملك فلان هذا الشيء ... الخ كلامه .

وفي الفصل الخمسين [٢] بيّن أنه لا يؤمن أحد إلا من خلق الله ، عز وجل ، فيه الإيمان ، ولا يكفر أحد إلا من خلق الله ، عز وجل ، فيه الكفر ، ولا يعصي أحدٌ إلّا من خلق الله ، عز وجل ، فيه المعصية ، وأورد الآيات القرآنية الدالة على ذلك .

وفى الفصل الحادي والخمسين [٣] ، وهو متمم للفصل السابق ، وفيه : أنه لا يقوم بشيء من هذا كله – أي الذي ذكر فى الفصل السابق – حجة لأحد على الله ، تعالى ، لا في إسقاط الملامة في الدنيا والآخرة ، ولا في إسقاط العقوبة فى الدنيا والآخرة . وأورد الأدلة على ذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل الثاني والخمسين [٤] بيّن أنّ كل ما فعله الله ، عز وجل ، فهو العدل والحكمة ، وأن كل ما لم يفعله فهو الجور والعبث . وهو

---

(١) أنظر : ص ٣٠٥ ، ٣٠٧ .
(٢) أنظر : ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٣) أنظر : ص ٣٠٩ .
(٤) أنظر : ص ٣٠٩ – ٣١٣ .

تعالى خالق الحكمة والعدل والعقل ، ومرتب كل شيء كما شاء ، وعرض ما يرد على ذلك من اعتراضات ، ورد عليها .

وفي الفصل الثالث والخمسين [١] بيَّن أن الاستطاعة قسمان :

قسم قبل الفعل : وهو صحة الجوارح ، مع ارتفاع الموانع فيما يتوهم كونه من العبد .

والقسم الثاني : التوفيق في الطاعة ، والخذلان في المعصية ، والعون فيما عداهما .

وفي الفصل الرابع والخمسين [٢] ذهب إلى أنّ الله – تعالى – لو عذّب الملائكة والأنبياء ، عليهم السلام ، وَنَعَّمَ الكفار لكان عدلًا من فعله ، ولكنه لا يفعل ذلك ألبتة ، إذ قد أخبرنا أنه لا يفعله ، واستدل بحديث « إن أحداً لن ينجيه عمله ... الخ »

وفي الفصل الخامس والخمسين [٣] ذهب إلى أن الله قادر على كل ما يسأل عنه السائلون من جور ، وكذب ، وظلم ، ومحال ، وغير ذلك ، وأورد أدلة ذلك من النقل .

وفي الفصل السادس والخمسين [٤] بيّن أن الإيمان عقد بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح ، ينقص بالمعصية ، ويزيد بالطاعة ، وأورد الأدلة لذلك ، وذكر مذاهب المخالفين ، وناقشها وأبطلها .

---

(١) أنظر : ص ٣١٣ ، ٣١٤ .
(٢) أنظر : ص ٣١٤ ، ٣١٥ .
(٣) أنظر : ص ٣١٧ – ٣٢٦ .
(٤) أنظر : ص ٣٢٦ – ٣٣٩ .

وفي الفصل السابع والخمسين [١] ذهب إلى أن التصديق بالقلب لا يتفاضل ألبتة ، لأنه متى قدح فيه شيء إلى الشك ، وبطل جملة ، لأن اليقين والشك في شيء واحد لا يجتمعان ، والشك في الدين كفر بلا خلاف .

وفي الفصل الثامن والخمسين [٢] بيَّن أن من لقي الله مسلماً ، فلابد له من الجنة يوماً ما . وقد أطال النفس في مناقشة مَن يقول : إن الكبيرة تخلد صاحبها في النار ، وأورد الأدلة لذلك من المنقول والمعقول على أنه لابد للمسلم من الجنة يوماً ما ، ثم قال : إن التوبة مقبولة من كل ذنب ، وفي نهاية الفصل عرّف الكبيرة واللمم ، ثم قال : والسيئات هي ما بين هذين ، وهي المغفورة باجتناب الكبائر .

وفي الفصل التاسع والخمسين [٣] ذكر أن المصرُّ هو من تقدمت له المعصية ، لا من لم تتقدم له ، وساق الدليل من النقل .

وفي الفصل الستين [٤] بيّن أن الكافر إذا عمل فى كفره خيراً أو شراً خفف الله من عذابه بالخير الذي عمل ، وجوزي بما عمل من الشر جزاءًا زائداً ، وساق أدلة ذلك من المنقول .

وفي الفصل الحادي والستين [٥] بيَّن أن الكافر إن أسلم كتب له في الإسلام أجر كل حسنة عملها في شركه ، فإن تاب عن سائر معاصيه ، كما

---

(١) أنظر : ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
(٢) أنظر : ص ٣٤٠ – ٣٥٣ .
(٣) أنظر : ص ٣٥٣ .
(٤) أنظر : ص ٣٥٣ – ٣٥٥ .
(٥) أنظر : ص ٣٥٥ – ٣٥٨ .

تاب عن كفره سقطت عنه ، وإلا فهي باقية عليه ، يجازى بها مع ما عمل في الإسلام من المعاصي . واستدل لذلك من المنقول .

وفي الفصل الثاني والستين (١) بيَّن أن آخر أهل الإسلام خروجاً من النار يُعطى في الجنّة مثل الدنيا كلها عشر مرات . وأقل أهل الكفر عذاباً أبو طالب . واستدل لذلك من السنة النبوية .

وفي الفصل الثالث والستين (٢) ذهب إلى أن الإيمان والإسلام لفظتان بمعنى واحد ، وساق الأدلة من الكتاب والسنة النبوية .

وفي الفصل الرابع والستين (٣) بيّن أن التوبة فرض على كل مذنب ، وساق الأدلة من الكتاب والسنة ، ثم ذكر شروطها .

وفي الفصل الخامس والستين (٤) ذهب إلى أن أفضل الناس بعد الملائكة الأنبياء ، عليهم السلام ، ثم أصحابهم ، وأفضل أصحابهم أصحاب محمدٍ ، ﷺ ، وساق الأدلة من الكتاب والسنة .

ثم أفضل الصحابة ، رضي الله عنهم ، أهل المشاهد الأول من المعذبين في الله ، ثم العقبيون من الأنصار ، ثم البدريون ، ثم الأحديون ، ثم الخندقيون ، ثم أهل الحديبية ومَن بعدهم إلى فتح مكة .

وأعلى أهل الجنةِ نساؤه ، ﷺ ، ثم أفضل الصحابة بعدهن أبو بكر ، ثم عمر .

---

(١) أنظر : ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٢) أنظر : ص ٣٥٩ – ٣٦٢ .

(٣) أنظر : ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٤) أنظر : ص ٣٦٣ – ٣٦٧ .

وفي الفصل السادس والستين [١] ذهب إلى أن جميع الصحابة ، رضي الله عنهم ، ممن صحبه ، ولو يوماً – من غير المنافقين – فهم كلهم في الجنة قطعاً ، لا يعذب منهم أحدٌ بالنار ، لأن الله – تعالى – ذكر من أسلم قبل الفتح منهم وبعد الفتح ، فقال تعالى : ﴿ وَكُلًّا وعد الله الحسنى ﴾ [٢] وغيرها من الآيات .

وفي الفصل السابع والستين [٣] بيَّن أنَّ من بعد الصحابة ، رضي الله عنهم ، لا نقطع لأحد منهم بنجاة ولا بفوز . وكل ما شجر بين الصحابة ، رضي الله عنهم ، فكل واحدٍ منهم مجتهدٌ مأجور .

وفي الفصل الثامن والستين [٤] بيَّن أن خلافة أبي بكر ، رضي الله عنه ، نصٌّ من رسول الله ، ﷺ ، واستدل لذلك بالحديث الصحيح ، وإجماع الأمة كلها على أن سمَّوْه خليفة رسول الله ، ﷺ .

ثم الخليفة بعده ، رضي الله عنه ، عمر ، ثم عثمان ، ثم عليّ ، ثم الحسن بن عليّ ، ثم معاوية ، رضي الله عنهم ، وابن الزبير إمام حق ، رضي الله عنهم أجمعين .

وفي الفصل التاسع والستين [٥] ذهب إلى أنه لا تجوز الخلافة إلا في الرجال العاقلين البالغين من قريش ، من ولد فهر بن مالك خاصة ، ولا تحل الخلافة لِامْرأةٍ ، ولا لمن لم يبلغ الحلم ، ولا لمجنون منهم . وساق الأدلة على ذلك من السنة الصحيحة .

---

(١) أنظر : ص ٣٦٧ – ٣٦٩ .
(٢) سورة النساء : آية « ٩٥ » .
(٣) أنظر : ص ٣٦٩ .
(٤) أنظر : ص ٣٧٠ – ٣٧١ .
(٥) أنظر : ص ٣٧١ – ٣٧٣ .

وفي الفصل السبعين [١] بيّن أنه لا يجوز أن يكون في الناس إمامان ألبتة ، ولا يحل أن يكون في شرق الأرض وغربها إلا إمام واحد . ولا يحل البقاء دون بيعة إمام ألبتة إلا ثلاثة أيام في اختيار الإمام . وذكر الأدلة من السنة والإجماع .

وفي الفصل الحادي والسبعين [٢] بيّن أن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فرضٌ على كل مسلم مطيق بيده ، فإن عجز فبلسانه ، فإن عجز فبقلبه ، وأورد الأدلة من الكتاب والسنة ، وإجماع الصحابة ممن شهدوا الوقائع العظيمة . ومن يخالف كتاب الله ، وسنة رسوله ، وما أجمعت الأمة عليه ، فهو منكر قل أو كثر ، ومن عجز وسعته التقية .

وفي الفصل الثاني والسبعين [٣] ذهب إلى أنه لا يجوز لأحد من الأنبياء ، عليهم السلام ، تعمد شيء من المعاصي ، لا كبيرة ، ولا صغيرةً ، لا سراً ، ولا جهراً .. وأورد الدليل من المعقول .

ثم فصّل القول في مسألة هل يجوز ذلك عليهم قبل النبوة ؟ وحشد الأدلة لذلك مع مناقشة دعوى الخصوم .

وفي الفصل الثالث والسبعين [٤] ذهب إلى أن معنى النبوة أن ينبىء الله ، عز وجل ، من يشاء من عباده بوحي يعلم به ما يكون قبل أن يكون . وتفسير الرسالة هو أن يرسل الله من يشاء من عباده بما شاء إلى من شاء من خلقه .

---

(١) أنظر : ص ٣٧٤ – ٣٧٥ .
(٢) أنظر : ص ٣٧٥ – ٣٧٧ .
(٣) أنظر : ص ٣٧٧ – ٣٨٠ .
(٤) أنظر : ص ٣٨٠ – ٣٨٢ .

وفي هذا الفصل ذهب ابن حزم أيضاً إلى إثبات نبوة النساء ، وصحتها دون أن يكون منهن رسل .

وفي الفصل الرابع والسبعين [١] ذهب إلى أنه يجوز أن نقول : لم يزل الخالق الرزاق ، ولا يجوز أن نقول : لم يزل خالقاً رزاقاً ، لأن خالقاً يقتضي خلقاً مع الخالق ، والخلق محدث ، وكذلك رزاقاً يقتضي رزقاً ، ومرزوقاً مع الرزاق ، والرزق والمرزوق مخلوقان .

وفي الفصل الخامس والسبعين [٢] ذهب إلى أن من قال : إن الله – تعالى – إنما استحق أن يعبد من أجل صفاته فقد ألحد في الخبر عن الله ، عز وجل ، وإنّما لزمتنا عبادة الله ، عز وجل ، إذْ أمرنا ، عز وجل ، بها . وأورد الأدلة لذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل السادس والسبعين [٣] بيّن أن حَدَّ العلم منا هو معرفة الشيء على ما هو به عن برهان . ثم تكلم بإسهاب عن العلم الضروري ، والعلم الظني ، مورداً الأدلة على ذلك من المنقول ، والمعقول .

وفي الفصل السابع والسبعين [٤] ذهب إلى أن كل من بيَّن له مبين من كتاب أو إنسان حجج الله ، تعالى ، عليه من كافر في ملة ، أو مبتدع في نحلة ، أو مخالف في مذهب ، ففهمها ، فهو موقن بقلبه صحة الإسلام ، وصحة ما قامت به الحجة عليه .

وفي الفصل الثامن والسبعين [٥] بيَّن أن الاستدلال في معرفة الله ،

---

(١) أنظر : ص ٣٨٢ – ٣٨٣ .
(٢) أنظر : ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(٣) أنظر : ص ٣٨٤ – ٣٩٠ .
(٤) أنظر : ص ٣٩٠ .
(٥) أنظر : ص ٣٩٠ – ٣٩٣ .

عز وجل ، ونبوة رسوله ، ﷺ ، فعل حسن ، وليس فرضاً ، لأن إجماع الأمم كلها ؛ كافرها ومؤمنها ، قد ثبت بأن رسول الله ، ﷺ ، دعا الناس إلى الإيمان بالله ، تعالى ، وبما جاء به ، عليه السلام ، أو السيف ، أو الجزية من أهل الكتاب خاصة ، ولم يكلفهم فرض نظر في ذلك ، ولا استدلال . وأورد دليله على ذلك من المعقول ، ثم نفى أن يكون قياساً ، وختم الفصل بذم التقليد ، وبوجوب اتباع الرسول ، ﷺ ، فمن اتبعه ، ﷺ ، بأي وجه فقد فعل ما أمره الله ، عز وجل ، ومن اتبع أحداً دونه فقد عصى الله ، عز وجل ، وخالف أمره .

وفي الفصل التاسع والسبعين [١] بيَّن أن الدلالة فعل الدال ، والدليل قد يكون المخبر بالحجة ، وهو الدال ، وقد يكون الحجة نفسها ، والمستدل هو طالب الدلالة ، وقد يكون الناطق بالدلالة . هذا هو حكم هذه الألفاظ في اللغة .

وفي الفصل الثمانين [٢] بيّن أن الموجود كله شيء ، وحق ، ومثبت ، ومعلوم ، وموجود . وساق الأدلة على ذلك من الكتاب والإجماع . وفيه أيضاً أن المعدوم ليس شيئاً ، وساق الأدلة على ذلك من الكتاب والمعقول . وقد أطال في إيراد اعتراضات الخصُوم ، والرَّد عليها .

وفي الفصل الحادي والثمانين [٣] بين أنه لا شيء إلا الخالق تعالى ، وخلقه فقط ، على ما قدمنا . والخلق ينقسم قسمين ، لا ثالث لهما : إمَّا حامل يقوم بنفسه ، ويحمل غيره ، وهو الجوهر نفسه ، وهو

---

(١) أنظر : ص ٣٩٣ .
(٢) أنظر : ص ٣٩٤ - ٤٠٢ .
(٣) أنظر : ص ٤٠٢ - ٤٠٤ .

الجسم نفسه .

وإما محمول لا يقوم بنفسه ، لكنه يحمله غيره ، وهو العرض ، وهي الصفات الجسدية والنفسية .

وفي الفصل الثاني والثمانين (١) أورد الرد على من يحتج بكون الأعراض لا تبقى وقتين بقول تعالى : ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾ (٢) فقول المحتج إما غاية في الجهل ، وإمّا محرّف لكلام الله ، تعالى ، متعمداً لذلك ، وساق الأدلة من كتاب الله ، عز وجل ، ومن المعقول .

وفي الفصل الثالث والثمانين (٣) بيَّن أن الدجال الأعور سيخرج ، وهو ممحوق ، يدعي الإلٰهية – وأن عيسى ابن مريم ، عليه السلام ، سينزل ، ويقتله ، وأورد أدلة ذلك من السنة النبوية المطهرة ، ثم بيَّن أن أشراط الساعة حق كما أنذر بها رسول الله ، ﷺ ، من طلوع الشمس من مغربها حقيقة ، لا مجازاً ، وغير ذلك من الأشراط المأثورة .

وفى الفصل الرابع والثمانين (٤) بيّن أن أول نعمة أنعمها اللهَ على الأحياء من خلقه أن رزقهم الحس والحركة الإرادية ، وهي الحياة ، ثم ما لا يمكن إحصاؤه من نعمه ، عز وجل ، وأورد الأدلة من القرآن الكريم . وذكر بعضها فذكر منها أول نعمه على الملائكة عصمته لهم من المعصية ، وأعظم نعمة على الجن والإنس أن وهب لهم التمييز ، وأرسل لهم الرسل . وأعظم نعمه على أهل الإيمان توفيقه مَنْ وفق منهم للخير .

وفي الفصل الخامس والثمانين (٥) ذهب إلى أن الدلائل لنا على

---

(١) أنظر : ص ٤٠٥ .

(٢) سورة الأحقاف : آية « ٢٤ » .

(٣) أنظر : ص ٤٠٦ – ٤١٠ .

(٤) أنظر : ص ٤١١ ، ٤١٢ .

(٥) أنظر : ص ٤١٢ .

مراده ، عز وجل ، منا ثلاثة ، لا رابع لها ، وهي : القرآن ، وما صحّ عن النبى ، ﷺ ، إما بنقل الكواف ، وإما بنقل الثقة عن الثقة ، والإجماع .

وفي الفصل السادس والثمانين (١) ذهب إلى أن الإجماع راجع إلى توقيف رسول الله ، ﷺ .

وفي الفصل السابع والثمانين (٢) بيَّن أنه لا يجوز أن يكفر أحد ، إلا من بلغه أمر عن رسول الله ، ﷺ ، وصحَّ عنده ، فاستجاز مخالفته ، أي شيء كان ، لا نحاشي شيئاً من عقد ، أو فتيا ، أو خبر . وأورد برهان ذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل الثامن والثمانين (٣) بين أنه لا يجوز أن يُفَسَّق أحد إلا من بلغه أمر عن رسول الله ، ﷺ ، وصَحَّ عنده ، ثم خالفه ، غير مستحل لخلافه ، لكن عالماً بقلبه بأنه عاصٍ ، معترفاً بلسانه بذلك فهو فاسق بلا خلاف .

ثم بيّن حكم من لم يبلغه أمر رسول الله ، ﷺ ، ومن أخطأ فيه بعد ما بلغه ، أو من اجتهد ، وعمل على خلافه ، أو خالف الإسلام إلى دين آخر ، أو مَن لم تبلغه الدعوة ، وذكر أدلة ذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل التاسع والثمانين (٤) بيّن أن كل ما صحّ عن النبيِّ ، ﷺ ، فهو عن الله ، عز وجل ، لأنه لا ينطق عن الهوى ، وأورد الأدلة من القرآن الكريم .

---

(١) أنظر : ص ٤١٢ ، ٤١٣ .
(٢) أنظر : ص ٤١٣ .
(٣) أنظر : ص ٤١٣ – ٤١٥ .
(٤) أنظر : ص ٤١٥ .

وفي الفصل التسعين [١] ذهب إلى أن القياس باطل ، لا يحل الحكم به في الدين ، لقول الله ، عز وجل : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ [٢] وقد أطال النفس ، وبالغ في إيراد حجج الخصوم ، والرد عليها .

وفي الفصل الحادي والتسعين [٣] تابع إيراد حججه في إبطال القياس ، فقال : إنه يكفي من إبطال احتجاجهم بكل ما شغبوا به من آية ، أو حديث . فيهما تشبيه شيء بشيء أن كل ما قاله الله ، عز وجل ، من ذلك ، ورسوله ، ﷺ ، فهو حق ، وبه نقول ، وكل شيء أرادوا أن يزيدوه في ذلك فهو باطل .

وفي الفصل الثاني والتسعين [٤] بين أن حجة العقول حق ، وليس في العقل تحريم ، ولا تحليل ، وإنّما فيه معرفة الأشياء على ما هي عليه .

وفي الفصل الثالث والتسعين [٥] بين أنه يلزم كل أحد أن يعرف من الدين ما يخصه ، وذكر أمثلة لذلك مع ذكر ما يلزمهم من المعرفة من الدين .

وفي الفصل الرابع والتسعين [٦] ذهب إلى أنه على كل أحد ما يطيق من الاجتهاد في الدين ، ولا يحل لأحد أن يُقلد أحداً ، لا حيًّا ، ولا ميتاً ،

---

(١) أنظر : ص ٤١٦ — ٤٢٥ .

(٢) سورة النحل : آية « ٧٨ » .

(٣) أنظر : ص ٤٢٦ .

(٤) أنظر : ص ٤٢٦ .

(٥) أنظر : ص ٤٢٧ .

(٦) أنظر : ص ٤٢٧ — ٤٣١ .

ولا أن يتبع أحداً دون رسول الله ، ﷺ ، لا قديماً ، ولا حديثاً . وأورد الأدلة على ذلك من المنقول والمعقول .

وفي الفصل الخامس والتسعين [١] بيّن أن الدين هو الجزاء في أصول اللغة ، تقول العرب : كما تدين تُدان ، وهو في الشرع واقع على الجزاء أيضاً ، وأورد الأدلة لذلك من القرآن الكريم .

وفي الفصل السادس والتسعين [٢] بيَّن أن العهد هو العقد نفسه ، وهو ما ألزمه المرء ، والتزمه ؛ فما كان عهداً لله ، وعقداً له فهو لازم ، وإن كان عهداً لم يأمر الله – تعالى – به فهو باطل ، ولا يلزم . واستدل بالمنقول .

وفي الفصل السابع والتسعين [٣] بيَّن أن الدين كله ثلاثة أقسام : فرض ، وحرام ، ومباح . والمباح ثلاثة أقسام : مندوب ، ومكروه ، ومباح .

وفي الفصل الثامن والتسعين [٤] بيَّن أنه يجب أن يُعرّفَ أهل الجهل على حسب طاقتهم بالعقود المفترضة في الإسلام . وأقام الدليل على ذلك من النقل .

ثم ختم الكتاب بنصح للمسلمين ، فقال : « فالزموا – رحمكم الله – القرآن ، كلام ربكم ، عز وجل ، وسنن نبيكم ، ﷺ ، وما مضى عليه الصحابة ، والتابعون ، والفقهاء السابقون ، وأصحاب الآثار والسنن » [٥] .

وحذَّر الأمَّة من الآراء المحدثة في الدين ، ومن البدع وأهلها ، وذكر

---

(١) أنظر : ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٢) أنظر : ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .
(٣) أنظر : ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ .
(٤) أنظر : ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ .
(٥) أنظر : ص ٤٣٥ .

منهم : القدرية ، والمرجئة ، والمرجئة الكرامية ، والخوارج ، والروافض الخارقين لإجماع الصحابة ، وأهل الكفر الذين يعجزون ربهم ، وأهل الكفر والضلالة القائلين بأنّ الله – تعالى – لا يفعل إلا لعلّة ، وأورد ما يبطل ذلك [١] ... الخ .

* * *

---

(١) أنظر : ص ٤٣٥ – ٤٤٢ .

المبحث السادس : في منهج ابن حزم في كتاب الدرة

قدمنا أن الدرة كتاب مختصر ، موجز في مسائل من أصول الدين ، وقد أوقفنا الإمام ابن حزم في مقدمته على الهدف من تأليفه .

وأما عن منهجه في تبويب مادة الكتاب وترتيبها فقد جعلها فى ثمانية وتسعين فصلًا ، وكان يصدر الكلام بكلمة « فصل » ، ثم بعد ذلك يطرح المسألة مقرراً مذهبه ، ثم يورد الأدلة ، ويقرر صواب ما ذهب إليه بقوله : « برهان ذلك » . ويسوق الأدلة من المنقول والمعقول ، ويناقش المخالفين له بأسلوبه المعهود ، الذي يغلب عليه طابع الحدة ، بل والعنف أحياناً ، وابن حزم يرى أن ما ذهب إليه هو الحق ، وما سواه باطل ، ومن هنا – والله أعلم – جاءت حدته في الرد على الخصوم ، ومناقشتهم .

أما عن الأدلة ، والاستدلال ، فقد بين الإمام ابن حزم منهجه في ذلك في مقدمة الكتاب ، قال : « ... وتقصينا البراهين على كل ذلك من القرآن ، والسنن الثابتة عن رسول الله ، ﷺ ، وإجماع الصحابة ، رضي الله عنهم ، الذي هو الإجماع الذي من خرج عنه فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، واتبع غير سبيل المؤمنين ، نعوذ بالله من ذلك ... » .

إذن فمنهجه في الأدلة والاستدلال ينحصر في :

أولًا : القرآن الكريم : يورد الآيات الدالة على المسألة ، مع بيان وجه الدلالة على مذهبه .

ثانياً : السنن الثابتة عن رسول الله ، ﷺ ، فابن حزم لم يحتج في هذا الكتاب إلا بخبر صحيح عنده ، مسند من رواية الثقات ، بل ، ولاحظنا من خلال تخريجنا للأحاديث بأن فيها الكثير الذي وصل إلى حد التواتر . وعبارته عند الاستدلال بالحديث : وجاء فى الحديث الثابت عن النبى ، ﷺ : « أستقدرك بقدرتك » (١) . وأحياناً يقرر المسألة ، ويستدل

---

(١) ص ٢٥٠ .

بما صح من الحديث ، كما ذكر في ص ٢٣٩ : « فصل : وأن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد . كما صح عن رسول الله ، ﷺ ، » . فاكتفى بالإشارة دون ذكر نص الحديث اكتفاء بدلالة ما قرر ، وأثبت في المسألة .

ولم يخالف إلا حديثاً ضعيفاً بيّن ضعفه ، وإن كان صحيحاً عند غيره .

ففي خبر صفة الرحمن ، قال : « فإن قيل : قد جاء الخبر بأن « قل هو الله أحد » صفة الرحمن .

قلنا – وبالله التوفيق : لو صحَّ هذا اللفظ ، ولم ينفرد به سعيد بن أبي هلال لقلنا به ، ولكان ذلك في « قل هو الله أحد » خاصة ، كما في ذلك الخبر ، لا يتعدى بها إلى غيرها » (١) اهـ .

إذن فابن حزم رد الخبر ، بينما الحديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم في صحيحيهما ، وسعيد بن أبي هلال صدوق . قال ابن حجر : « لم أرَ لابن حزم في تضعيفه سلفاً » (٢) اهـ .

ثالثاً : الإجماع ، وكثيراً ما يستند في أدلته على ذلك .

وابن حزم لا يستدل بالقياس . وعقد له فصلًا خاصاً في الرسالة ، وحشد أدلته الدالة – في نظره – على إبطال القياس وفساده ، وبالغ في مناقشة حجج الخصوم .

ويمكننا أن نخلص إلى أن منهج ابن حزم في هذا الكتاب الإيجاز والاختصار ، لا الإطالة والإطناب فهو يكتفي في الغالب بالإشارة إلى طرف الدليل دون ذكره ، لاسيما إذا كان من السنة ، لأنه قد طرح مادة الكتاب بالتفصيل في كتبه الأخرى ، التي تعتبر مصدراً لهذا الكتاب .

* * *

---

(١) ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٩٤/١ ، ٩٥ .

المبحث السابع : في تصنيف مذهب ابن حزم في مادة الكتاب

ابن حزم في هذا الكتاب ، بل وفي مباحث أصول الدين غريب الأطوار ؛ لا يستطيع الباحث أن يقف له على منهج واضح ، ومذهب ثابت كما هو الشأن في معظم الفروع .

إذ المعروف عنه في الفروع أنه ظاهري ، متمسك بظاهريته إلى حد الجمود . غير أنَّه فى الأصول قلَّ ما يتمسك بظاهريته ، بل يخالفها ، وربما يناقضها ، ويسلك مسلك المتكلمين في كثير من المسائل والقضايا ، ويخالف أهل السنة والجماعة في غالب الأحيان .

وسبب ذلك أنّه كان أولاً قد تضلع من علم المنطق . قال الذهبي [(١)] في ترجمته : « ... وعني بعلم المنطق ، وبرع فيه ، ثم أعرض عنه . قلت : ما أعرض عنه حتى زرع في باطنه أموراً ، وانحرافاً عن السنة » اهـ . وقال في تذكرة الحفاظ [(٢)] : « وخرج عن طريق المشبهة في ذات الله - تعالى - وصفاته ، فجاء فيه بطوام » اهـ .

وقال ابن كثير [(٣)] عنه : « إنه من أشد الناسِ تأويلًا في باب الأصول ، وآيات الصفات ، وأحاديث الصفات ، لأنه كان أولًا قد تضلع من علم المنطق ، أخذه عن محمد بن الحسن المذحجي الكتاني القرطبي ، ذكره ابن ماكولا ، وابن خلكان ، ففسد بذلك حاله في باب الصفات » . اهـ .

من هذه النصوص يستطيع الباحث أن يقف على سبب اختلاف منهجه في الأصول عن الفروع .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨ : ١٨٨ .
(٢) ٣ : ١١٤٩ .
(٣) البداية والنهاية : ١٢ : ٩٢ .

وسنتناول فيما يلي بعض المسائل التي خالف فيها ابن حزم أهل السنة والجماعة ووافق غيرهم ، أو خالف ظاهريته ، أو أطلق فيها والحق التقييد ، بإيجاز واختصار مع إحالة القارىء إليها في الكتاب ، مصنفين لها على النحو التالي :

١ – مسائل خالف فيها الجمهور ووافق المعتزلة .

٢ – مسائل خالف فيها الجمهور .

٣ – مسائل تمسك فيها بظاهريته ، وخالف فيها الجمهور ، وغيرهم .

٤ – مسائل خالف فيها ظاهريته .

٥ – مسائل أطلق فيها ابن حزم والحق التقييد .

٦ – مسألة انفرد بها ابن حزم وخالف فيها جمهور المفسرين .

أولًا – مسائل خالف فيها الجمهور ووافق المعتزلة :

إن القارىء لكتاب الدرة ليقف على مسائل كثيرة ، خالف فيها الإمام ابن حزم أهل السنة والجماعة ، ووافق المعتزلة ، ومن هذه المسائل :

١ – مسألة : في القول بالصرفة ، وذلك في قضيتين مهمتين هما :

(أ) في الاستدلال على أن لفظ القرآن معجز : قال : « قد حال الله ، عز وجل ، بين سكان الدنيا منذ أربعمائة عام ، وثلاثة وخمسين عاماً وبين أن يأتوا بمثله ، أو بمثل سورة منه » وقوله هذا هو قول القائلين بالصرفة . وعلى هذا يكون القرآن ليس معجزاً في ذاته ، وإنما المعجز هو المنع ، فليس في الكلام فضيلة على غيره ، وهذا رأي باطل .

(ب) منع اليهود من تمني الموت كان صرفة :

قال ابن حزم : « تحدى الرسول ، ﷺ ، اليهود . قال تعالى : ﴿ قل

إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين * ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم والله عليم بالظالمين ﴾ (١) .. الخ .

وقد وجّه ابن حزم الآية بقوله : « فحال عز وجل بينهم وبين تمنى الموت ، وكان هذا – لو أمكنهم – أسهل شئ عليهم في تكذيب نبوته لو قدروا عليه » اهـ . وهو مذهب خاطئ مخالف لمدلول الآية .

٢ – مسألة : في تفضيل الملائكة :

ذهب ابن حزم إلى أن الملائكة كلهم أفضل من كل خلق الله ، عز وجل ، بينما ذهب جمهور العلماء إلى أن صالح البشر والأنبياء أفضل .

٣ – مسألة : في دعوى عدم الخلاف في تفضيل الملائكة على كل خلق الله :

ذهب ابن حزم إلى أن أفضل الخلق بعد الملائكة الرسل ، ثم الأنبياء ، ثم أصحاب الأنبياء ، ثم الصالحون من الجِنِّ والإنس . ثم قال : « وهذا لا خلاف فيه » وقد وافق المعتزلة في ذلك .

والحق أن الخلاف موجود في تفضيل الملائكة على كل خلق الله ، عز وجل .

والجدير بالذكر أن ابن حزم قد تعرض لهذا الموضوع في ثلاثة فصُول : في الفصل السادس عشر ، والسابع عشر ، والخامس والستين .

٤ – مسألة : في صفات الله – تعالى –:

ينفي ابن حزم قيام الصفات بالذات خوفاً من تعدد القديم ، حيث قال : « وأن لله تعالى علماً ، وكلاماً ، وقدرةً ، وقوةً ، وعزةً ، وجلالًا ..

---

(١) سورة البقرة : آية ٩٤ .

إلى أن قال : كل ذلك حق لا مجازاً ، وكل ذلك لم يزل غير مخلوق ، وكل ذلك ليس هو غير الله - تعالى - ... الخ » .

وقوله هذا هو قول المعتزلة . وجمهور العلماء على خلاف ذلك ، يثبتونه الصفات لله ، تعالى ، وهي قديمة بقديم .

٥ - مسألة : في « الخالق وخالق ، والرزاق ورزاق » .

ذهب ابن حزم إلى جواز القول : « لم يزل الخالق الرزاق ، ولا يجوز أن نقول : « لم يزل خالقاً رزاقاً ، لأن خالقاً يقتضي خلقاً مع الخالق ، والخلق محدث ، وكذلك رزاقاً تقتضي رزقاً مع الرزاق ، والرزق والمرزوق مخلوقان » وقد حشد لمذهبه الأدلة من القرآن الكريم .

وهذه المسألة من المسائل الكبار التي طال فيها البحث والتحقيق ، حيث إن ابن حزم وافق المتكلمين في هذا الفصل . والجمهور على خلاف ذلك .

ثانياً : مسائل خالف فيها الجمهور :

١ - مسألة : في هل للسحر حقيقة أم أنه تخييل وتحيّل ؟ .

مذهب ابن حزم أن السحر تخييل وتحيّل ، لا حقيقة له ، ووافقه أبو جعفر الاستراباذي من الشافعية ، وأبو بكر الرازي من الحنفية ، وطائفة .

والصحيح أن له حقيقة ، وبه قطع الجمهور ، وعليه عامة العلماء .

٢ - مسألة : في رفع عيسى - عليه السلام - هل رفع حيًّا أم ميتًا ؟

مذهب ابن حزم أنه رفع ميتًا . حيث قال بعد أن ذكر تفسير الموتتين والحياتين : « ثم خلود لا موت فيه ، أبد الأبد بلا نهاية ، إلا عيسى ،

عليه السلام ، ... الخ كلامه » يعني : أنه عليه السلام قد رفع ميتًا ، ثم سينزل في آخر الزمان ، ثم يموت ، فيكون قد مات ثلاث مرات .

وجمهور العلماء على أن له حياتين ، وموتتين كسائر الخلق ، حيث إنه رفع حياً ، وسينزل – في آخر الزمان – بروحه ، وجسده .

٣ – مسألة : في رؤية المؤمنين ربهم – عز وجل – يوم القيامة :

مذهب ابن حزم أن الله يراه المؤمنون ، يوم القيامة ، بخلاف الرؤية المعهودة ، وأنّه مرئي بالعين ، وبجميع الوجه .

وهذا من الجمود الظاهري ، وقد خالف ظاهريته في الفصل الثاني والعشرين في مسألة نزول الله – تعالى – في كل ليلة إلى السماء . وقد كان له كلام جيد في الفِصَل ٣/٤ عند كلامه عن الرؤية ، حيث قال : « فإن قال قائل : إن ما أخبر الله – تعالى – بالرؤية عن الوجه » قيل – وبالله التوفيق – : « معروف في اللغة التي بها خوطبنا أن تنسب الرؤية إلى الوجه ، والمراد بها العين » اهـ . وهو الصواب الذي عليه جماهير العلماء المثبتين للرؤية . يقول أبو الحسن الأشعري : « إن النظر إذا ذكر مع الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه » اهـ .

٤ – مسألة : في إرادة الله – تعالى –:

خالف ابن حزم جمهور العلماء عندما ذهب إلى أن إرادة الله – تعالى – هي خلقه ، لأن في ذلك نفياً للصفة القائمة بالذات ، وهذا – بلا شك – خطأ .

٥ – مسألة : في هل يجوز أن نسمّي العلم والقرآن صفة ؟ .

مذهب ابن حزم عدم جواز تسمية العلم والقرآن صفة ، ولا صفات . والجمهور على خلاف ذلك .

٦ - مسألة : في إطلاق الصفة على الله ، عز وجل ، :

نفى ابن حزم وقوع الصفة على الله ، عز وجل ، فقال : « والصفة في لغة العرب لا تقع ألبتّة إلا على عرض مركب في جسم ، وهذا مبعد عن الله ، عز وجل » اهـ . ثم أورد أدلته ، وناقش المخالفين له ، وهم جمهور العلماء ، وأورد عليهم لوازم لا ترد .

والحق ما ذهب إليه الجمهور لثبوت النص بإطلاق الصفة .

٧ - مسألة : في عذاب القبر :

مذهب ابن حزم أن عذاب القبر تلقاه الروح بعد فراقها الجسد ، وهي المسؤولة المجيبة ، وفي هذا خالف اتفاق أهل السنة والجماعة على أن عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً ، تنعم النفس ، وتعذب مفردة عن البدن ، ومتصلة به .

٨ - مسألة : في التحسين والتقبيح :

خالف ابن حزم إجماع السلف ، والفقهاء في صفات الأفعال ، إذ الأفعال عنده جنس واحد ، ليس منها حسن ، ولا قبيح . وعليه فهو من نفاة الحسن والقبح العقليين ، فلا قبيح إلا ما قبَّح الله ، ولا حسن إلا ما حسّن الله ، تعالى ، ومذهب الحكماء ، وجمهور العلماء على خلاف ذلك .

٩ - مسألة : في عدم تأثير العمل في حصول الثواب :

هذه المسألة مرتبة على مذهب ابن حزم في نفى التحسين والتقبيح العقليين . الآنفة الذكر . وقد خالف ابن حزم السلف ، ووافق الجبرية حينما ذهب إلى أن الله - تعالى - لو عذب الملائكة لكان عدلًا من فعله ، لكنه

لا يفعل ذلك ألبتة ، إذ قد أخبرنا أنه – تعالى – لا يفعله ، واستدل بحديث رسول الله ، ﷺ ، : « إن أحداً لن ينجيه عمله .. الحديث » ، أي : أنه لا يكون للأعمال تأثير في حصول الثواب .

١٠ – مسألة : في تعلقات القدرة ، وفي تعلقات العلم :

خالف ابن حزم جمهور العلماء في عدم التفريق بين تعلقات القدرة ، وبين تعلقات العلم . فأثبت مطلق القدرة على كل ما يسأل عنه السائل من محال ، وغيره .

قال : « ومن ادعى أن الله ، عز وجل ، لا يوصف بالقدرة على المحال ، ولا على الظلم ، ولا على غير ما علم أنه يكون فقد ألحد » . وهذا الإطلاق من ابن حزم ناتج عن موقفه من العلم والقدرة ، فيقول : « إن علم الله – تعالى – وقدرته وقوته حق ، وليس العلم غير القدرة ، ولا القدرة غير العلم ، وليس ذلك غير الله ، ولا يقال : إنه الله » اهـ .

وهذا لا يستقيم مع ما ورد في الآيات القرآنية ، إذ فيها أن العلم له معنى يخالف معنى القدرة ، وتعلقات تخالف تعلقاتها .

وكذلك خالف الجمهور في الفصل الحادي والثمانين في القدرة .

١١ – مسألة : في أعلى أهل الجنة درجة :

يرى ابن حزم أن نساء النبيِّ ، ﷺ ، أعلى أهل الجنة درجة لكونهن مع الرسول ، ﷺ ، في سرره ، وقصوره ، وهذا يقتضي أن يَكُنَّ في درجة واحدة ، وكذلك في درجة الرسول ، ﷺ .

وهذا لا يصح ، فلا اعتبار للتفضيل من هذا الطريق ، وهو ملزم لقائله أن لا يفرق في الدرجات في الجنة بين الأزواج ، والحق أن الدرجات في الجنة بحسب الإيمان ، وهو متفاوت .

وقد شذ - أيضاً - ابن حزم في مذهبه هذا حيث جعل نساء النبيّ ، ﷺ ، أفضل من العشرة المبشرين بالجنة ، ولم يسبقه إلى هذا أحد ، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء ، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا .

١٢ - مسألة : في تعذيب الصحابة - رضي الله عنهم :

جزم ابن حزم بأن جميع الصحابة ، رضي الله عنهم ، ممن صحبه ولو يوماً واحداً ، من غير المنافقين في الجنة قطعاً ، ولا يعذب أحد منهم بالنار . ويرد هذا الجزم ما ورد من نصوص صحيحة عن الرسول ، ﷺ ، في ذلك .

والحق الذي عليه جمهور العلماء أن الشهادة بالجنة لا تكون لمعين ، إلا لمن شهد لهم الرسول ، ﷺ .

١٣ - مسألة : في التقية :

مذهب ابن حزم : أنَّ الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، فرض على كل مسلم مطيق ، ومن عجز وسعته التقية . وقوله هذا لا يسلم له ، لأن العجز يحصل في الإنكار باليد واللسان ، أما القلب فغير داخل ، لأنه لا مانع من الإنكار إلا الرضى بالمنكر ، ولا معنى للتقية هنا ، لأن المقصود بها أن يظهر الإنسان الكفر في حالة الإكراه ، وقلبه مطمئن بالإيمان .

١٤ - مسألة : في عصمة الأنبياء :

مذهب ابن حزم : أنه لا يجوز لأحد من الأنبياء ، عليهم السلام ، تعمد شيء من المعاصي ، لا كبيرة ولا صغيرة ، لا سراً ولا جهراً ، لأننا مأمورون بالائتمار لهم ، والائتساء بأفعالهم ، فلو جاز منهم شيء من ذلك لكنا مندوبين إلى فعل المعاصي ، وهذا كذب على الله ، تعالى ، وافتراء عليه ، وإلحاد في الدين .

وجمهور العلماء على أن مذهبه غير مسلم به على إطلاقه ، لأن الله تبارك وتعالى ، قصَّ علينا قصصَ كثير من الأنبياء ، وأخبرنا بما كان منهم من بعض الأمور التي عاتبهم عليها في القرآن ، وكذلك حديث الشفاعة الطويل في اعتذار آدم ونوح وإبراهيم ، وموسى ، عليهم السلام ، عن الشفاعة ، لأمور حصلت منهم .

١٥ - مسألة : في نبوة النساء :

ذهب ابن حزم إلى جواز نبوة النساء ، وصحتها ، غير أنه لم يجوز أن يكون منهن رسل ، وقد عقد فصلاً فى كتاب الفِصَل [١] بعنوان : « نبوة النساء » . وجمهور العلماء يخالفونه في ذلك ، وينفون جواز نبوة النساء ، بل ادعى بعضهم الإجماع على ذلك ، لكن لا إجماع مع هذا الخلاف .

١٦ - مسألة في خبر الآحاد :

(أ) خالف ابن حزم جمهور العلماء وذهب إلى أن علمنا بكل ما صحَّ عن النبيِّ ، ﷺ ، علم ضروري . والحق أن في ذلك تفصيلًا :

فالخبر إما متواتر ، وهذا لاخلاف بين جمهور العلماء من السلف والخلف وبين ابن حزم ، ومن تبعه في أن علمنا به ضروري ، وأنّ من أنكره أو جحده كافر .

وإمَّا آحاد ، وهو الذي لم يبلغ رواته حد التواتر ، فهذا لا يقتضي العلم الضروري ، بل يفيد غلبة الظن ، ويوجب العمل لعدم توقفه على اليقين بيقين ، وهو قول جماهير العلماء من السلف والخلف - كما ذكرنا - خلافاً لما ذهب إليه ابن حزم ومن تبعه .

(ب) مذهب ابن حزم أن خبر الآحاد يوجب العلم مع العمل ، ومذهب الجمهور أنه يوجب العمل دون العلم .

---

(١) ٥ : ١٧ - ١٩ .

١٧ - مسألة : في أصول الدلائل على مراد الله ، عز وجل :

مذهب ابن حزم : أن الدلائل لنا على مراد الله ، عز وجل ، : ثلاثة أصول : الكتاب ، والسنة ، والإجماع . فاقتصر على هذه الثلاثة ، ولم يعتبر القياس أصلًا من الأصول . وقد أفرد القياس في فصل مستقل ، وحشد الأدلة على بطلانه .

ومذهبه ضعيف ، خالف به جماهير العلماء . فأدلة الفقه المتفق عليها عندهم أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

١٨ - مسألة : في القياس :

ذهب ابن حزم : إلى بطلان القياس ، وأنه لا يحل الحكم به في الدين ، وقد استدل بالكتاب ، والسنة ، والمعقول ، وبالغ في ذلك ، وقد رد أدلة الخصوم ، ووجهها توجيهاً يتناسب مع مذهبه .

ومذهب الجمهور أن القياس أصل من أصول التشريع ، ومصدر من مصادره ، ولهم أدلتهم المقنعة .

١٩ - مسألة : في الاجتهاد والتقليد :

مذهب ابن حزم : أنه على كلٍ أحد مقدار ما يطيق من الاجتهاد في الدين ، ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً ، لا حياً ، ولا ميتاً ، ولا أن يتبع أحداً ، دون رسول الله ، ﷺ ، .. الخ كلامه .

ومذهبه هذا فيه نظر ، فالذي عليه جماهير الأمة ، أن الاجتهاد جائز في الجملة ، والتقليد جائز ، في الجملة .

ثالثاً : مسائل تمسك فيها بظاهريته وخالف فيها الجمهور ، وغيرهم :

١ - مسألة : في أسماء الله - تعالى - :

تمسك ابن حزم بظاهر النص في قوله ، ﷺ : « إن لله تسعة

وتسعين اسماً ، مائة غير واحد » . ونفى أن يكون له أسماء غيرها .

وقد خالف في ذلك جماهير العلماء الذين اتفقوا على أن الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه ، وتعالى ، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة .

٢ - مسألة : في هل يجوز أن يسمى الله - تعالى - قديماً ؟

مذهب ابن حزم : أنه لا يجوز أن يُسمى الله - تعالى - قديماً ، لأنه لم يُسَمِّ نفسه بذلك ، وخالف في ذلك بعض السلف ، والمتكلمين حيث يرون جوازه ، لأن معناه حق .

٣ - مسألة : في الاشتقاق من أسماء الله - تعالى - وعدمه :

ذهب ابن حزم : إلى أنَّ أسماء الله - تعالى - كلها ليست مشتقة ، التزاماً بظاهريته المزعومة في الأسماء والصفات .

ومسألة الاشتقاق من أسماء الله - تعالى - أو عدمه مرتبطة بإثبات الصفات ونفيها ، فمن لا يرى الاشتقاق من أسماء الله - تعالى - ينفي الصفات ، وابن حزم على هذا الرأي ، والجمهور على خلاف ذلك حيث يرون الاشتقاق من أسماء الله - تعالى - ، فيثبتون له - سبحانه وتعالى - الصفات .

رابعاً : مسائل خالف فيها ظاهريته :

١ - مسألة : في نزول الله تعالى كل ليلة إلى السماء :

ذهب ابن حزم : إلى أن الله - تعالى - ينزل كل ليلة إلى السماء ، وأنه - تعالى - يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام - ويجيء . وكل ذلك أفعال يفعلها الله ، عز وجل ، في الليل ، وفي ذلك اليوم كسائر أفعاله ، ليس شيء من ذلك نقلة ، ولا حركة . وهذا مسلك خالف فيه ظاهريته المعروفة ، حيث إنه

جعل النزول ، والإتيان ، والمجيء ليس على معناه المفهوم بحسب الموصوف . وذهب إلى تأويل يخالف الظاهر ، والمتبادر من اللفظ . ويخالف – أيضاً – مذهب السلف الذين يثبتون لله – تعالى – ما أثبته لنفسه ، وأثبته له رسوله – ﷺ – من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، ويقرون بأن ما وصف الله به نفسه حق ، يعرفون معناه ، فلا يشبهونه بما يعلمون من مخلوقاته ، لعلمهم أنه ليس كمثله شيء .

٢ – مسألة : في معنى الرؤية والسمع :

ناقض ابن حزم ظاهريته في معنى الرؤية والسمع ، حيث قال : « وتلك رؤية وسمع يعلم بهما ما ليس لوناً ، ولا صوتاً ، ولا ملوناً ، ولا مصوتاً ، لكن كما شاء ، عز وجل » . والأخذ بالظاهر يقتضي إثبات ما يدل عليه اللفظ ، وما ذكره ابن حزم تأويل للنص .

٣ – مسألة : في هل الاسم هو المسمّى أم لا ؟

ذهب ابن حزم إلى أن الاسم غير المسمَّى ، وخطأ من قال : إن الاسم هو المسمّى . ومذهبه هذا موافق في ظاهره مذهب القائلين بأن أسماء الله – تعالى – مخلوقة ، وإذا كانت مخلوقة فهي غيره ، وهم الجهمية ، والمعتزلة ، ومن تبعهم من الأشاعرة ، غير أنه لا يقول : إن أسماء الله – تعالى – مخلوقة ، بل التزم في الاسم والمسمّى ، القسمة العقلية .

وهو في تقريره الاسم والمسمّى غفل عن ظاهريته التي توجب الوقوف مع النص .

٤ – مسألة : في صفات الله – تعالى – :

ينفي ابن حزم قيام الصفات بالذات خوفاً من تعدد القديم . وفي هذا ناقض ظاهريته ، فهو في الاسم والمسمي ذهب إلى أن الاسم غير

المسمّى ، والاسم مثل : قادر ، وعليم ، وعالم ... الخ وهنا قال عن العلم ، والقدرة ، والقوة ، والعزة ، والجلال ... الخ أنّها ليست غير الله – تعالى . بينما ظاهريته تقتضي الوقوف مع النص ، وعدم التفسير بالغيرية ، أو عدمها .

٥ – مسألة : في زيادة الإيمان ونقصانه :

مذهب ابن حزم : أن التصديق بالقلب لا يتفاضل ألبتة ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأصحابه ، ومن تبعهم من المتكلمين ، بينما صحت الأخبار بخلاف ذلك . ويلزم ابن حزم أن يأخذ بها تمشياً مع ظاهريته ، لكنه خالف ظاهر النصوص وكذلك خالف مذهب السلف القائلين بأن الإيمان يتفاضل .

٦ – مسألة : في تأويل النصوص :

خالف ابن حزم ظاهريته في قوله ، سبحانه وتعالى : ﴿ وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون ﴾ (١) حيث قدّر محذوفاً ، فقال : بمعنى : أوحيت إلى نبيٍّ أخبرهم بذلك » . وهذا – كما تلاحظ – يتنافى مع ظاهريته المزعومة التي تأخذ بظاهر النصوص دون تقدير ، أو تأويل .

خامساً : مسائل أطلق فيها ابن حزم والحق التقييد :

١ – مسألة : في هل يجوز أن يقال : إن الله – تعالى – فرد وجواد ؟ .

ذهب ابن حزم : إلى أنه لا يجوز أن يقال : إن الله – تعالى – فرد ، ولا جواد لأنه لم يأت بهذا نصٌّ أصلًا ، ثم أورد حجج الخصوم ، ورد عليها .

غير أننا نقول : قول ابن حزم هنا ليس على عمومه .

---

(١) سورة المائدة آية : ١١١ .

٢ - مسألة : في أن الرحمة مخلوقة :

ذهب ابن حزم : إلى أن الرحمة مخلوقة ، مستدلًا بالحديث الصحيح عن رسول الله ، ﷺ : « إن الله خلق مائة رحمة ... الحديث » . لكن كلام ابن حزم هذا ليس على إطلاقه ، إذ الرحمة رحمتان : رحمة صفة الذات ، وهي لا تتعدد ، وليست هي المشار إليها في الحديث . ورحمة من صفات الفعل ، وهي المشار إليها في الحديث .

٣ - مسألة : في المعدوم أيَكون شيئاً ؟ .

نفى ابن حزم : أن يكون المعدوم شيئاً ، فقال : « والمعدوم ليس شيئاً » .

وجمهور العلماء ليسوا مع ابن حزم في إطلاقه . إذ المعدوم الممكن ليس شيئاً في الخارج ، لا من حيث هو - بخلاف المحال لذاته فليس شيئاً باتفاق العقلاء . لكن فيما يتعلق به من علم الله ، تعالى ، وكتابته ، وتكوينه ، وإيجاده في وقته فهو شيء في العلم ، والذكر ، والكتابة ، لا في الخارج .

وذهب ابن حزم - أيضاً - : إلى أن المعدوم لا يجوز أن يكون له صفة ألبتة ، لأن الصفة محمولة في الموصوف بها ، ومن المحال أن يكون المعلوم الذي ليس هو شيئاً حاملًا لصفة ... الخ كلامه من المغالطات ، ومن فرض الإلزامات التي لا تلزم . والجمهور لا يوافقون ابن حزم على هذا ، لأن صفة الجنس متصورة ذهناً ، وبهذا يظهر خلاف ما ذهب إليه ابن حزم .

سادساً : مسألة انفرد بها ابن حزم ، وخالف فيها جمهور المفسرين :

انفرد ابن حزم بتصنيف الخلق ، يوم القيامة ، في إعطاء الكتب إلى ثلاث مراتب :

- من أوتي كتابه باليمين ، وهي للفائزين دون عذاب .

– ومن أوتي كتابه بالشمال ، وهي للكفار .

– ومن أوتي كتابه وراء ظهره ، وجعلها لأهل الإيمان المعذبين بذنوبهم .

وجمهور المفسرين على خلاف ذلك ، فذهبوا إلى تفسير إعطاء الكتاب من وراء الظهر إلى غير ما فسره ابن حزم .

* * *

الفصل الثاني

في التعريف بالمخطوط ، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : في عدد النسخ ووصفها .
المبحث الثاني : في الاختلاف بين نسختي المخطوط .
المبحث الثالث: في منهج التحقيق .

المبحث الأول : في عدد النسخ ووصفها

قد استطعنا - بعون الله - أن نحصل على نسختين من كتاب الدرة .

النسخة الأولى : من مكتبة الأقصى بالقدس ، وهي ضمن مجموع رقم « ٣ » ورقم المخطوط : (٤) . وعدد أوراقه : ١٧١ ورقة ، وعدد سطوره مختلف ، وقياساته : ١٧ سم × ١٤ سم . وهامش ١٥ ملم ، وتاريخ نسخه غير معلوم بخط علي بن أيوب المقدسي ، غير أنه قد جاء فى أول المخطوط ما نصّه : « امتلكت هذا الكتاب بالشراء الشرعي من تركة المرحوم الشيخ شهاب الدين العمري فى أوائل شهر ربيع الثاني سنة ٩٦٤ هـ وفق سنة ١٥٣٩ م . أنظر الصورة رقم (١) .

وترتيب كتاب الدرة فى هذا المجموع الرابع ، ويقع في ٣٨ ورقة ، تبدأ من / ق ٥٠ ب / وتنتهي في / ق ٨٧ ب / ، وفي كل صفحة ثمانية عشر أو تسعة عشر سطراً ، وفى كل سطر ١٠ - ١٣ كلمة ، والنسخة بخط نسخ عادي ، حسن ، مقروء ، كاملة ، غير مخرومة .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف « أ » ، وقد كتب في أول صفحة / ٥٠ ب / ما يلى :

« كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده لمؤلفه » . أنظر الصورة رقم (٢) .

وكتب في آخر النسخة / ق ٨٧ ب / : « وصلى الله على محمدٍ رسوله ، وآله ، وصحبه ، وسلم تسليماً . آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين . كتبه علي بن أيوب المقدسي عفا الله عنه .

أنظر الصورة رقم (٣) .

هذا ولم نقف على ترجمة الناسخ في الكتب التي بين أيدينا .

٢ـ مسائل الاعتقاد ومسائل الاصول

المؤلف :ابن حزم الاندلسي ، ابو محمد على بن احمد بن سعيد
الموضوع :وهو مقتطفات من كتاب المحلى في شرح كتاب المجلى .
اولها : « الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد »
عدد اوراقها : ٦ ــ ٤٢
ولادة المؤلف ووفاته : ٣٨٤ ــ ٤٥٦ هـ /٩٤٤ ــ ١٠٦٣ م

٣ـ مسائل مختارة من كتاب المحلى

المؤلف :ابن حزم الاندلسي ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد
الموضوع :مقتطفات من كتاب المحلى في الخلاف العالي في فروع الشافعية
اولها : « مسئلة من المحلى لابن حزم قال : وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف ... »
عدد اوراقها : ٤٣ ــ ٤٩

٤ـ الدرة في الاعتقاد

المؤلف :ابن حزم الاندلسي ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد
الموضوع :يبحث في اتباع القرآن والسنن الثابتة عن رسول الله واجماع الصحابة .
اولها : « الحمد لله رب العالمين حمدا يرضيه عنا ويقربنا من عفوه ... »
عدد اوراقها : ٥٠ ــ ٨٧

غلاف المجموع من عمل المفهرس « نسخة » « أ »

كتاب الدرة في ما يجب اعتقاده لمؤلفه

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الفقيه الامام ابو محمد علي
بن احمد بن سعيد بن حزم الفارسي الاندلسي الاشبيلي رحمه الله
الحمد لله رب العالمين حمدا يرضيه عنا ويقربنا من عفوه
وصلى الله على خاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
رسول الله وخليله افضل صلاة صلاها على احد من خلقه
اللهم اجمع روحه الزكي لديك المقرب عندك منا اطيب السلام
فاجزه لدينا اللهم في زمرته والحقنا بجملته وحي بنا اللهم
من عمره يوم تدعو كل اناس بامامهم اللهم انه امامنا لا امام
لنا في شرع الدين غيره لا نعدل عنه فلا تخالف بنا وادخلنا مدخله تفوز
فوزا عظيما امين امين رب العالمين . اما بعد عصمنا الله واياكم
من بدع الدنيا ومهالك الاخرة وسلم لنا اديانا فان الاعظم السائل منا
سالنا ذكرا في عقائد وضع مركبنا ما يلزم اهل التمييز اعتقاده
والقول به ... ما مضى عليه خيرة الناس بعد النبيين
عليهم السلام الصحابة رضوان الله عليهم ثم التابعين لهم باحسان
الذين هم سلفنا الطيبون وخيارنا الافضلون قبل حدوث البدع
المردية والاهواء المضلة مجموعا ومفرقا وتقتضينا البراهين على
كل ذلك من القرآن والسنن الثابتة عن رسول الله صلعم والاجماع

الورقة الأولى من نسخة « أ »

٨٧

... عنهم القائلين بأن الصحابة ارتدوا بعد موت رسول الله صلعم وتبدلوا
القرآن، وكل من ابتدع من أهل الإسلام بدعة فإنه لا يكفر ولا يفسق
ما لم تقم عليه الحجة بخلافه للإجماع والقرآن والسنة بل هو معذور
مأجور، فإذا قامت عليه الحجة بذلك وتبينت له وعند فهو في خلافه
الإجماع المتيقن كافر وفي خلافه الحق مما لا إجماع فيه فاسق، وأما
من كان من غير أهل الإسلام من نصراني أو يهودي أو مجوسي أو سائر الملل
أو الباطنية القائلين بإلهية إنسان من الناس أو بنبوة أحد من الناس
بعد رسول الله صلعم فلا يعذرون بتأويل أصلا بل هم كفار مشركون
على كل حال وبالله تعالى التوفيق. نسأل الله تعالى أن يجعلنا وإياكم
من رعاة الدين [illegible] بعده والقائمين بحقه والمتبعين لنبيه
وعهده [illegible] وأن يعيذنا وإياكم من الشك والريب والعجمة والجحد
والنفاق ومن كل معصية في الدنيا ومن عذاب النار وهول المطلع في
الآخرة وأن يثبتنا على الإسلام والسنة آمين
وصلى الله على محمد رسوله وآله وصحبه وسلم تسليما
آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين كتبه علي بن ايوب المقدسي عفا الله عنه

الورقة الأخيرة من نسخة « أ »

والنسخة الثانية : من مكتبة شهيد علي بتركيا ، وهي ضمن مجموع تحت رقم (٢٧٠٤) يرجع نسخه إلى القرن العاشر الهجري – كما ستقف على ذلك من خلال ترجمة ناسخه – ويقع في ٢٦٥ ورقة ، يشتمل على ست عشرة رسالة ، وردت على الترتيب التالي :

١ – الأصول والفروع . (أو كتاب يشتمل على أصول وفروع شتى) من ١ – ٩٠ أ .

٢ – رسالة البيان عن حقيقة الإيمان من / ٩٠ ب – ٩٨ ب / .

٣ – رسالة في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها من / ٩٩ أ– ١٠٠ أ / .

٤ – رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده : من / ١٠٠ ب – ١٤١ ب .

٥ – رسالة التوقف على شارع النجاة : من / ١٤٢ أ – ١٤٥ ب / .

٦ – رسالة في الرد على ابن النغريلة اليهودي : من ١٤٧ ب – ١٦٣ ب / .

٧ – رسالة في الرد على الهاتف من بعد : من / ١٦٣ ب – ١٦٧ ب / .

٨ – رسالة في مسألة الكَلَب : من / ١٦٨ أ – ١٧١ ب / .

٩ – رسالة في الجواب عما سئل عنه سؤال تعنيف : من / ١٧٢ أ – ١٩٥ ب / .

١٠ – رسالة في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق من / ١٩٦ أ – ٢٢١ أ / .

١١ - رسالة في الإمامة : من / ٢٢١ ب - ٢٢٥ ب / .

١٢ - رسالة فى ألم الموت : من / ٢٢٦ أ ٢٢٦ ب / .

١٣ - رسالة في أرواح الأشقياء : من / ٢٢٧ أ - ٢٣٢ أ / .

١٤ - رسالة في الغناء الملهي : من / ٢٣٢ ب - ٢٣٥ أ / .

١٥ - رسالة التلخيص لوجوه التخليص : من / ٢٢٥ ب - ٢٥٣ ب / .

١٦ - رسالة في مراتب العلوم : من / ٢٥٤ أ - ٢٦٥ أ / .

وقد قام بنشرها الدكتور / إحسان عباس عدا رقم (٤) - وهي الرسالة التي قمنا ، والحمد لله ، بتحقيقها ، والتعليق عليها - ورقم ١ (٨) ، ورقم (١١) ، ورقم (١٣) .

- أنظر الصورة رقم (١) .

تقع رسالة الدرة في اثنتين وأربعين ورقة ، تبدأ من / ق ١٠٠ ب - ق ١٤١ ب / وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر ١٠ - ١٤ كلمة ، بخط نسخ عادي حسن ، مقروء ، والنسخة كاملة ، غير مخرومة ، إلا أنّ فيها تحريفات ، وأخطاء كثيرة ، وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف « ب » .

وقد كتب في آخر / ق ١٠٠ أ / ما يلي : « يتلوه - إن شاء الله - تعالى - رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده ، والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان ، وبالله التوفيق ، وبه المستعان ، والله أعلم » . أنظر الصورة رقم (٢) .

وجاء في صفحة العنوان : / ق ١٠٠ ب / ما يلي : « كتاب فيه رسالة

الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان ، تأليف الإمام العالم القدوة المحقق ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الفارسي ، رضي الله عنه ، وأرضاه ، وجعل الجنة ، متقلبه ومثواه ، بمحمد (١) ، وآله أجمعين ، آمين ، والحمد لله رب العالمين » اهـ . أنظر الصورة رقم (٢) .

وجاء في آخر النسخة ما يلي : « تمت الرسالة المسمّاة بالدرة ، والحمد لله رب العالمين كثيراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً . / ق ١٤١ أ / يتلوه – إن شاء الله – تعالى – رسالة التوقيف على شارع النجاة ، والحمد لله على إحسانه ، وأشكره على جزيل إنعامه ، وإفضاله ، وبالله التوفيق ، وحسبنا الله ونعم الوكيل / ق ١٤١ ب / .

وكتب على هامش / ق ١٤١ أ / من جهة اليمين ما يلي : « الحمد لله ، وبعد : فقد قرأ كاتبه : محمد بن علي الحموي الفلوجي الشافعي الواعظ هذه الرسالة في علم الكلام المسمّاة « الدرة » من تأليف ابن حزم ، قراءة بحث وتحقيق ، على الشيخ العلامة شهاب الدين الميلي المالكي (٢) ، وقرأت عليه

---

(١) هذا القول – كما يبدو لنا – من الناسخ ، فلا يمكن أن يكون هذا من دعاء ابن حزم ، فهو دعاء غير جائز ، وقد عدل عنه أصحاب رسول الله ، ﷺ ، إلى طلب الدعاء من العباس ، وغيره ، ومما يؤكد أيضاً ما قلناه من أن هذا القول من الناسخ أن نسخة « ب » قد تفردت به دون نسخة « أ » .

(٢) لم نقف على ترجمة خاصة بالشيخ شهاب الدين الميلي المالكي فيما بين أيدينا من كتب ، والذي وقفنا عليه ذكر الشيخ في ترجمة أحمد بن البيطار المغربي المالكي نزيل دمشق . قال الغزي في ترجمته : قدم دمشق يوم الاثنين ، ثاني المحرم سنة ٩٤٤ هـ ، وسلم عليه الشيخ شهاب الدين الميلي . [الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ٢/: ١٢٠] . وقال في ترجمة أحمد الفلوجي : أخذ عن الميلي الدمشقي ، وتوفي الفلوجي سنة ٩٨١ هـ . [الكواكب السائرة : ٣ : ١٢٢] وأحمد الفلوجي هو أخ محمد الفلوجي .

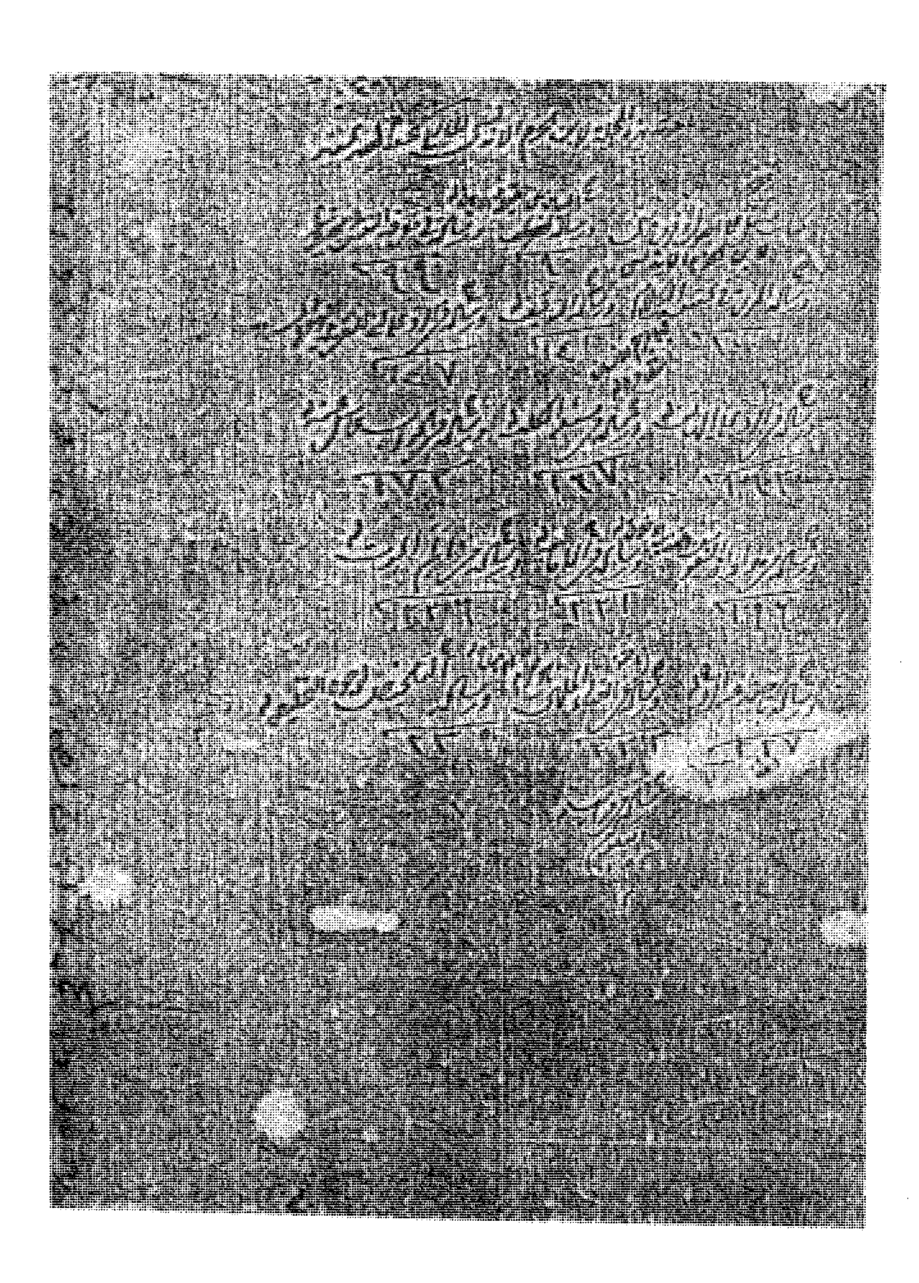
قبل ذلك كتباً كثيرة ، وسألته – فسح الله في أجله – أن يجيزني بإقرائها ، وإقراء غيرها من كتب الأصول والفروع ، والعربية ، والتفسير ، والحديث ، فأجازني بجميع ذلك ، وبكل ما يجوز له وعنه روايته ، والله أعلم » اهـ .

ناسخ الدرة : هو محمد بن علي بن الفلوجي الدمشقي الشافعي الواعظ المقرئ (١) . أخذ عن البدري الغزي ، والسعد الذهبي ، وغيرهما ، مكث في القاهرة سنين ، ثم قدم دمشق يوم السبت ، ثاني عشر رمضان ، سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ، وكان شاباً ذكيًا ، يفتى ، ويدرس ، وأَمَّ بمقصورة الأموي شريكاً للشهاب الطيبي ، توفي بدمشق ليلة السبت ، سادس عشر رمضان من سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة ، ودفن بباب صغير .

* * *

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب لابن العماد : ٨ : ٢٩٤ ، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي : ٢ : ٤٨ ، ٤٩ .



صورة غلاف المجموع الذي بضمنه « الدرة » من نسخة « ب »



كتاب فيه رسالة الدرة في تحقيق الكلام
فيما يلزم الانسان
اعتقاده والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان
تاليف الفقيه الامام العالم القدوة المحقق فريد دهره ووحيد
عصره ابى محمد على بن احمد ابن حزم الاندلسي الفارسي رضي الله عنه
وارضاه وجعل الجنة متقلبه ومثواه بمحمد واله اجمعين امين
والحمد لله رب العالمين

الورقة الأولى من نسخة « ب »

بأن الله تعالى لا يفعل إلا لعلة وهذا باطل من وجهين ضروريين
أحدهما أنه لو كان ذلك لكانت تلك العلة لا تخلو من أن تكون
لم تزل مع الله تعالى وإنه تعالى خلقها فإن قيل لم تزل مع الله
تعالى فهذا شرك مجرد وأيضا فإنه لو لم يقتضي أن الخلق لم يزل
لأن علته لم تزل وهذا كفر مجرد وإن كانت محدثة فلا تخلو
أن يكون تعالى أحدث تلك العلة لعلة وهكذا أبدا وهو
إيجاب وجود أشياء لا نهاية لها وهذا كفر محض أو يكون تعالى
أحدثها لغير علة فما الذي جعل تلك العلة أولى بأن تكون
تعالى أحدثها لغير علة من سائر المخلوقات والبرهان الثاني
أنه لو كان ذلك لم تخل تلك العلة من أن تكون لمنفعته تعالى
أو لمنفعة خلقه أو لمنفعة بعض خلقه فإن قالوا لمنفعته
تعالى فهو كفر وإيجاب للنقص عليه تعالى وإن قالوا لمنفعة
خلقه ظهر كذبهم لأن الضر ظاهر فيهم فإن قالوا لمنفعة
بعضهم فما الذي جعل ذلك البعض أولى بمراعاة نفعه من
سائرهم بغير نص وارد في ذلك نسأل الله أن يجعلنا وإياكم
من الدعاة إلى دينه وأنصار شريعته والقائمين بحقه والمتبعين
لنبيه وعبده محمد صلى الله عليه وسلم وأن يعيذنا وإياكم
من الشك والرياء والعجب والجحد والنفاق ومن المعصية
في الدنيا ومن عذاب النار وهو المطلع في الآخرة وأن يميتنا على
الإسلام والسنة آمين آمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله
ونعم الوكيل تمت الرسالة المسماة بالدرة والحمد لله رب العالمين
كثيرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

يتلوه إن شاء الله تعالى رسالة التوقيف على شارع النجاة والله
والحمد لله على إحسانه وأشكره على جزيل إنعامه وأوصانا له وبه التوفيق

وحسبنا الله ونعم الوكيل

الورقة الأخيرة من نسخة « ب »

المبحث الثاني : في الاختلاف بين نسختي المخطوط

لقد وجدنا – من خلال عملنا في هذا الكتاب – اختلافاً بين النسختين كما هو مفصل فيما يلي :

أولًا : نثبت بادئ ذي بدء ملاحظة مهمة ، قد لاحظناها في نسخة مكتبة المسجد الأقصى (أ) جديرة بالاهتمام والتنبيه ، وهي أن الناسخ كتب « ﷺ » هكذا (صلعم) ، وهذا أمرٌ لا نقره عليه ، بل لا نرتضيه ، لأن الأدب مع رسول الله ، ﷺ ، وكذلك طلب المثوبة من عند الله ، عز وجل ، يقتضيان كتابتها كاملة ؛ لأن من يكتبها يتلفظ بها ، فيكون مصلياً على الحبيب المصطفى ، ﷺ ، وممتثلًا لأمر الله – تعالى – فى كتابه العزيز : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبيّ يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾ (١) .

ونائلًا البشارة التى وعد بها رسول الله ، ﷺ ، لمن صلى عليه :

أمَّا كتابتها مختصرة فليست صلاة عليه ، فليتنبه الباحثون إلى ذلك .

ثانياً : لم تخل كل نسخة من نقص أو زيادة بالنسبة لما في النسخة الثانية . وسنذكر – فيما يلي – زيادات كل نسخة مع التوثيق في الكتاب محققة ومخطوطة :

---

(١) سورة الأحزاب : آية ٥٦ .

أ – زيادات نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا ، المرموز لها بحرف « ب » :

١ – ص ١٧٧ ، ١٧٨ : من قوله : (وأيضاً فإنّ اللغات لا يمكن ... إلى قوله : والحمد لله رب العالمين) / ب ١٠١ ب / ب ١٠٢ أ /

٢ – ص ١٩٤ ، ١٩٥ : من قوله : (فإن قيل : إن المعجزة إذا ظهرت من رجل فاضل ... إلى قوله : محقق بها دعواه في النبوة فقط) / ب ١٠٤ أ /

٣ – ص ٢٤٠ : قوله : (هو الله الذي لا إلٰه إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم) / ب ١١٠ أ /

٤ – ص ٢٤٤ – ٢٤٧ : من قوله : (وقال قوم : إن الاسم هو المسمى ... إلى قوله : وإليه المرجع والمآل) . / ب ١١٠ أ ، ب / .

٥ – ص ٢٦٦ : من قوله : (وكذلك نقول : إنه حكيم قوي ... إلى قوله : ولا منتبه) / ب ١١٣ ب /

٦ – ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ : من قوله : (وبيَّنه أيضاً قوله عز وجل ... إلى قوله : خلقناه بقدر) / ب ١١٨ ب /

٧ – ص ٣٠٥ – ٣٠٧ : زيادة فصل كامل ، وهو الفصل التاسع والأربعون . من قوله : (فصل : والفعل قسمان ... إلى قوله : ولا حي ، ولا عالم) / ب ١١٨ ب / ب ١١٩ أ /

٨ – ص ٣١٣: من قوله : (ولا يختلف أحد في أن سالم الجوارح ... إلى قوله : لا محيد عنها) / ب ١٢٠ ب /

٩ – ص ٣٢١ ، ٣٢٢ : من قوله : (وقال الله تعالى : (وهو على كل شيء قدير ... إلى قوله : وبالله تعالى التوفيق) / ب ١٢١ ب / ب ١٢٢ أ / .

١٠ – ص ٣٢٢ ، ٣٢٤ : من قوله : (لأنه تعالى ابتدأ خلق العقل ... إلى قوله : وهذا خلاف النص والعقل) / ب ١٢٢ أ ب /

١١ – ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ : من قوله : (وما لمن صنع من هذا حجة إلا أن قالوا : لو قدر الله على الجور ... إلى قوله : وبالله – تعالى – التوفيق) / ب ١٢٣ أ /

١٢ – ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ : من قوله : (برهان آخر ؛ وهو أن كل كافر في الدنيا ... إلى قوله : واتخاذ ذلك المسجد) / ب ١٢٤ ب /

١٣ – ص ٣٤١ : من قوله : (قد أيقنا أن من أخبر الله – تعالى – بأن يدخله النار ... إلى قوله : بلا شك) / ب ١٢٦ أ /

١٤ – ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ : من قوله : (ويقال لمن قال : إن هٰهنا كفراً ليس شركاً ... إلى قوله : وهذا خلاف الإجماع) . / ب ١٢٦ ب /

١٥ – ص ٣٤٦ : من قوله : (وكذلك ، ألا يلزمهم ألا يقبلوا من كافر ... إلى قوله : ولابد) / ب ١٢٧ أ /

١٦ – ص ٣٥٠ ، ٣٥١ : من قوله : (أو سمّاه تعالى فاحشة ... إلى قوله : أو كافر) / ب ١٢٧ ب /

١٧ – ص ٣٥٣ : من قوله : (وصح عنه عليه السلام ، قال : إن الله عز وجل تجاوز ... إلى قوله : أو تكلم به) . / ب ١٢٧ ب /

١٨ – ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ من قوله : (فإن قيل : كيف هذا ؟ ... إلى قوله : وبالله – تعالى – التوفيق) / ب ١٢٨ أ ، ١٢٨ ب /

١٩ – ص ٣٧٧ ، ٣٨٠ : زيادة الفصل الثاني والسبعين كاملًا : (فصل : ولا يجوز لأحد من الأنبياء ، عليهم السلام .. إلى قوله : ولابد ، وبالله – تعالى – التوفيق) / ب ١٣٠ ب / ب ١٣١ أ /

٢٠ – ص ٣٨٣ : من قوله : (ويجمع هذا كله أن كل اسم أخبر الله تعالى ... إلى قوله : بالألف واللام فقط) / ب ١٣٢ أ /

٢١ - ص ٣٨٤ - ٣٨٥ : من قوله : (باستدلال ، أو اتفاق ... إلى قوله : فهو علم صحيح) . / ب ١٣٢ أ /

٢٢ - ص ٤٠١ ، ٤٠٢ : من قوله : (بل العلم يقع على الموجود ... إلى قوله : وكفر المؤمن) / ب ١٣٥ أ / ، ١٣٥ ب /

٢٣ - ص ٤١٣ - ٤١٥ : زيادة فصلين متتاليين ، وهما السادس والثمانون ، والسابع والثمانون : فالفصل السادس والثمانون من قوله : (فصل : ولا يجوز أن يكفر أحد إلا من بلغه أمرٌ عن رسول الله ، ﷺ .. الخ الفصل) .
والفصل السابع والثمانون ، من قوله : (فصل : لا يجوز أن يفسق أحد إلا من بلغه أمرٌ عن رسول الله ، ﷺ ... إلى قوله : لا لمن دونه) / ب ١٣٦ ب / ب ١٣٧ أ ، ب /

٢٤ - ص ٤٢٩ : من قوله : (فإن كان الذي أخبره به عن رسول الله ، ﷺ ، صحيحاً ... إلى قوله : فلا إثم عليه) / ب ١٣٩ أ /

٢٥ - ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ : من قوله : (وإن إبليس لم يعرف إذ عصى ربه تعالى ... إلى قوله : إن الله - تعالى - حق) / ب ١٤٠ ب /

٢٦ - ص ٤٣٧ - ٤٤٠ : من قوله : (وإياكم ، وأهل الكفر الذين يعجزون ربهم ... إلى قوله : بغير نص وارد في ذلك) / ب ١٤٠ ب / ب ١٤١ أ /

ب - زيادات نسخة مكتبة المسجد الأقصى ، المرموز لها « أ » :

١ - ص ٢٩٠ : من قوله : وقال تعالى : ﴿ وأما من أوتي كتابه ... إلى قوله : على طعام المسكين ﴾ / أ ٦٦ أ /

٢ - ص ٢٩١ : من قوله : (إنما هي للفائزين ... إلى قوله : اجترحوا السيئات) / أ ٦٦ أ /

٣ - ص ٢٩١ : من قوله : (فهي لهم ، بلا شك ... إلى قوله : وليس وراء الظهر) / أ ٦٦ أ /

٤ - ص ٣٠٠ : قوله : (وقال تعالى : ﴿ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ﴾) / أ ٦٧ أ /

٥ - ص ٣٠٨ : من قوله : (وقال تعالى : ﴿ وما كنا لنهتدي ﴾ ... إلى قوله : ولا يسمى شيء من) / أ ٦٨ أ /

٦ - ص ٣٣٦ : قوله : (﴿ فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ فالآيات) / أ ٧٣ أ /

٧ - ص ٣٣٨ : من قوله : (فإن قالوا في قول الله تعالى : ﴿ فزادتهم إيماناً ﴾ ... إلى قوله : والعمل بما فيها فقط) / أ ٧٣ أ / أ ٧٣ ب /

٨ - ص ٣٥٧ : قوله : (قول الله ، عز وجل : ﴿ قل للذين كفروا ﴾) أ ٧٥ ب /

٩ - ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ : من قوله : (روى مسلم ، قال : ثنا زهير بن حرب ... إلى قوله : وذكر باقي الحديث مثله) / أ ٧٦ أ /

١٠ - ص ٣٦٢ : من قوله : (وقال تعالى : ﴿ وتوبوا إلى الله ... ﴾ إلى قوله : ﴿ مغفرة من ربكم ﴾ . / أ ٧٦ ب /

١١ - ص ٣٦٦ : من قوله : (وأفضل الصحابة بعدهن أبو بكر ، ثم عمر ، لأن رسول الله ، ﷺ) . / أ ٧٧ ب /

١٢ - ص ٣٧١ : من قوله : (الخلافة إلا في الرجال ... إلى قوله : ولا تحل) . / أ ٧٨ أ /

١٣ - ص ٣٧٢ : قوله : (وقال رسول الله ، ﷺ) / أ ٧٨ أ /

١٤ - ص ٣٨٣ : قوله : (كما جاء في القرآن : ﴿ وكان الله سميعاً بصيراً ﴾ / أ ٧٩ أ /

١٥ – ص ٤٠١ : قوله : (قلنا : معاذ الله من أن ننفي أن يكون الباري تعالى) . / أ ٨٢ ب /

١٦ – ص ٤٠١ : قوله : (لم يعلم كائناً إلا إذا كان ، فإن قالوا : نقول : إنَّه) / أ ٨٢ ب /

١٧ – ص ٤٤٠ ، ٤٤١ : من قوله : (وكل من ابتدع من أهل الإسلام بدعة ... إلى قوله : وبالله – تعالى – التوفيق) . / أ ٨٧ ب /

ثالثاً : الاختلاف بين النسختين في الفصول :

أ – لاحظنا من خلال ما ذكرنا من زيادات نسخة شهيد علي بتركيا أنها اشتملت على فصول كاملة ، زائدة عمّا في نسخة مكتبة المسجد الأقصى ، وهي :

الفصل التاسع والأربعون : (فصل : والفعل قسمان : ... إلى قوله : ولا حي ، ولا عالم) . / ص ٣٠٥ – ٣٠٧

– الفصل الثاني والسبعون : (فصل : ولا يجوز لأحدٍ من الأنبياء ، عليهم السلام ، تعمد شيءٍ من المعاصي .. إلى قوله : ولابد ، وبالله – تعالى – التوفيق) . ص ٣٧٧ – ٣٨٠ .

– الفصل السادس والثمانون : (فصل : ولا يجوز أن يكفر أحد إلا من بلغه أمرٌ عن رسول الله ، ﷺ .. الخ الفصل) . ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

– الفصل السابع والثمانون : (فصل : ولا يجوز أن يفسق أحد إلا من بلغه أمرٌ عن رسولِ الله ، ﷺ ... إلى قوله : إلا لمن دونه) . ص ٤١٣ .

أما الفصل الحادي والسبعون (ص ٣٧٥ – ٣٧٧) ففي نسخة شهيد علي جعل فصلًا مستقلًا ، وفصل بينه وبين سابقه بكلمة « فصل » وهو على النحو التالي : « فصل : والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فرض

على كل مسلم مطيق ... الخ ، وفي نسخة مكتبة الأقصى حذفت كلمة « فصل » واكتفى بوضع نقطة بعد نهاية الكلام في الفصل السابق ، واستأنف الكلام بقوله : (والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ... الخ » ، وعليه فيكون في نسخة مكتبة المسجد الأقصى من تتمة الفصْل السابق ، وليس فصلًا مستقلًا كما هو الشأن في نسخة شهيد علي .

ب – لاحظنا أن نسخة مكتبة المسجد الأقصى (أ) لم تنفرد بأي فصل كامل عن نسخة شهيد علي (ب) .

وقد جاءت الفصول : الثلاثون ، والحادي والثلاثون ، والثاني والثلاثون في نسخة (أ) مستقلة عن الفصل التاسع والعشرين (ص ٢٥٧ ، ٢٥٨) ، ومميزة عنه بكلمة « فصل » كما هو موضح فيما يلي :

– الفصل الثلاثون : (ص ٢٥٨) (فصل : وأما الصوت والخط ... الخ)

– الفصل الحادي والثلاثون : (ص ٢٥٨) (فصل : ولا يجوز أن يقال ... الخ)

– الفصل الثاني والثلاثون (ص ٢٥٩ – ٢٦٨) : (فصل : وأما القول فهو غير الكلام ... الخ)

بينما جعل كل ذلك في نسخة « ب » متمماً للفصل التاسع العشرين ، ولم يميز بينها بكلمة « فصل » كما هو الشأن في نسخة « أ » .

رابعاً : التزم ابن حزم في هذا الكتاب عند الاستدلال بالحديث أن يشير إليه بقوله : بما صح عن رسول الله ، ﷺ ، أو فى الحديث : كيت وكيت . وكأن له ذلك فى نسخة « ب » .

بينما انفردت نسخة / أ ٧٦ أ / (ص ٣٥٧ ، ٣٥٨) بإيراد حديثين للإمام مسلم ساقهما الإمام ابن حزم بسند مسلم . فقال : (روى مسلم : ثنا إسحاق بن راهويه ... الحديث .

خامساً : لاحظنا أن هنالك اختلافاً بين نسخة « أ » ، وبين نسخة « ب » في ذكر الآيات القرآنية ، ففي نسخة « أ » يسوق الآيات التي يحتج بها كاملة ، ولا يحيل ، بينما في نسخة « ب » يكتفي أحياناً بالإحالة إلى الآيات ، أو بقية الآية المتعلقة بموضوع واحد . ونذكر فيما يلي مثالين على ذلك :

– ففي ص ٢٩١ : وقال تعالى : ﴿ وأما من أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبوراً ﴾ .. إلى قوله : .. ﴿ أن لن يحور ﴾ – فاكتفى في نسخة / ب ١١٧ أ / بالإحالة كما ترى ، بينما في نسخة / أ ٦٦ أ / ساق الآيات بنصها كاملة .

– وفي ص ٣٢٧ : قول الله ، عز وجل : ﴿ إذا جاءك المنافقون ، قالوا نشهد إنك لرسول الله . والله يعلم إنك لرسوله ... إلى قوله : ... فهم لا يفقهون ﴾ فاكتفى في نسخة / ب ١٢٣ أ / بالإحالة ، بينما ساقها في نسخة / أ ٧١ أ / كاملة .

* * *

المبحث الثالث : في منهج التحقيق

بعد أن يسر الله ، سبحانه وتعالى ، الحصول على نسختى المخطوط ، المشار إليهما في المبحث الأول بادرنا بالعمل على تحقيق الكتاب ، وكان منهجنا على النحو التالي :

١ – فرغنا نسخة مكتبة المسجد الأقصى التي رمزنا لها بالحرف : أ ، ثم قابلناها مع نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا التي رمزنا لها بالحرف : ب بكل دقة وإتقان .

٢ – بعد المقابلة فرغنا المخطوط ، مرة ثانية ، متبعين طريقة النص المختار ، بعد إعمال الفكر في الفروق والاختلاف بين النسخ لاختيار النص المناسب للسياق والمعنى ، لنضع أمام القارىء النص السليم ليتحقق مقصوده من الكتاب بيسر وسهولة .

٣ – ضبطنا نص الكتاب ضبطاً تاماً .

٤ – وضعنا ما اخترناه من نسخة « أ » أو نسخة « ب » بين قوسين هكذا (   ) وأشرنا إلى اللفظ أو النص المخالف في أيّ من النسختين في الهامش .

٥ – عند وجود تحريف ، أو تصحيف ، أو خطأ في نص النسختين ، بحيث لا يستقيم المعنى إلا بتصويبه ، صوبنا ذلك بالرجوع إلى كتب المؤلف ، أو إلى غيرها ، ووضعنا ذلك بين حاصرتين هكذا [   ] ، وأشرنا إلى ذلك في الهامش .

٦ – إذا وجدنا أخطاء لغوية فى النسختين معاً صوبناها ، ووضعنا ذلك بين حاصرتين هكذا [   ] وأشرنا إلى ذلك في الهامش .

٧ – علقنا على المسائل التي خالف فيها ابن حزم جمهور العلماء ،

ووافق فيها المعتزلة ، أو غيرهم ، أو خالف فيها ظاهريته ، أو كان متناقضاً فيها مع ظاهريته ، وبيّنّا وجه الحق فيها في الهامش .

٨ – عزونا الآيات القرآنية إلى السور ، ووضعناها بين قوسين هكذا ﴿ ﴾ .

٩ – خرجنا الأحاديث النبوية الشريفة تخريجاً علمياً .

١٠ – شرحنا الألفاظ اللغوية الصعبة .

١١ – ترجمنا للأعلام الواردة في الكتاب .

١٢ – عرفنا بالفرق والمذاهب الواردة في الكتاب .

١٣ – عرفنا بالأماكن والبلدان الواردة فى الكتاب .

١٤ – رمزنا للوجه الأول من الورقة بحرف (أ) وللوجه الثاني بحرف (ب) .

١٥ – عند انتهاء الكلام في الورقة وجه (أ) أو وجه (ب) وضعنا إشارة بعد الكلام هكذا : / وأثبتنا رمز النسخة ثم رقم الورقة مع بيان الوجه « أ » أو « ب » علي هامش متن الكتاب هكذا / أ ١٥ أ / . / ب ١٥ ب / .

١٦ – عملنا فهارس علمية لما يلي :

أ – فهارس الآيات القرآنية .

ب– فهارس الأحاديث النبوية . وقد راعينا أول لفظ الحديث إن كان قولياً ، وإلا فأول الموضوع الذي يتعلق به الحديث .

جـ – فهارس الفرق والمذاهب .

د – فهارس الأعلام .

هـ – فهارس الأماكن والبلدان .

و – فهارس المصادر والمراجع .

ز – فهارس الموضوعات .

الخاتمـــة

لقد منَّ الله علينا بالإيمان ، وصحة الأبدان – وأعان على إتمام هذا الكتاب الذي أخذ منا جهداً كبيراً ، ووقتاً كثيراً ، في أكثر من عامين جامعيين . وقبل أن نضع أقلامنا نسجل في نهاية المطاف بعض النتائج التي توصلنا إليها ، ووقفنا عليها من خلال عملنا .

أولًا : العمل في تحقيق المخطوطات شاق ومتعب ، يحتاج إلى وقت وصبر ، وأناة .

ثانياً : تحقيق نص المخطوط وضبطه ، وإخراجه إلى القارىء بصورة حسنة ، قريبة إلى حدٍّ ما لنص المؤلف يحتاج إلى تأمل في النص ، ومقابلة نسخة ، ومعاودة النظر مع إعمال الفكر ، والرجوع إلى المصادر التي هي مظان المسألة . وهذا – في الواقع – يجعل الباحث والمحقق مقيداً غير طليق للتصرف كما هو الشأن في البحوث التي يرسم خطتها الباحث ، ويحدد هدفها . فالمحقق أمام نص – لا يملك التصرف فيه – ربما يقف أياماً في البحث . ومعاودة النظر كي يصل – باجتهاده – إلى النص الصحيح .

ثالثاً : لقد عانينا الكثير في مقابلة النسختين لاختيار النص المختار منهما مضبوطاً ، وذلك لوجود الاختلاف بينهما من زيادة ونقص ، ولكثرة التحريفات ، والأخطاء في نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا .

رابعاً : من فضل الله علينا أن يسر لنا تحقيق هذا الكتاب في أصول الدين ، فأفدنا – والحمد لله – من الرجوع إلى مصادر كثيرة في العقيدة ، وكتب السنة ، والتاريخ ، واللغة ، وأصول الفقه ، وغيرها من الكتب النافعة المفيدة التي أرشدنا إليها المخطوط . وهذا لا يتحقق لباحث يكتب موضوعاً معيناً ، مرسوم الخطة ، محدد الهدف .

خامساً : وقفنا من خلال عملنا على شخصية الإمام ابن حزم ، العالم ، النحرير ، الفذ ، الذي يتميز بأصالة التربية ، واستقلالية الفكر ، وصفاء المشرب ، والثبات على ما يراه حقاً ، والدفاع عنه بقوة ، وشجاعة ، وحماس ، لا يقيم للمخالف وزناً ، ولا يأبه به ؛ لأنه يرى نفسه على الحق .

سادساً : تحققنا من أن مذهب ابن حزم في أصول الدين خلاف مذهبه في الفروع ، فهو في الفروع ظاهري ، متمسك بظاهر النصوص ، بل يصل الأمر به إلى حد الجمود ، بينما مذهبه في أصول الدين على خلاف ذلك حيث يوافق المتكلمين في الغالب ، وأحياناً يخالف ظاهريته .

سابعاً : أن الذكاء والفطنة وسعة العلم وحدها ليست مانعة من الزلل .

ثامناً : أن التعالي مدعاة للوقوع في الزلل .

تاسعاً : أن ضراوة الخصوم ، وتكالبهم لا تغمر أصحاب الهمم العالمية .

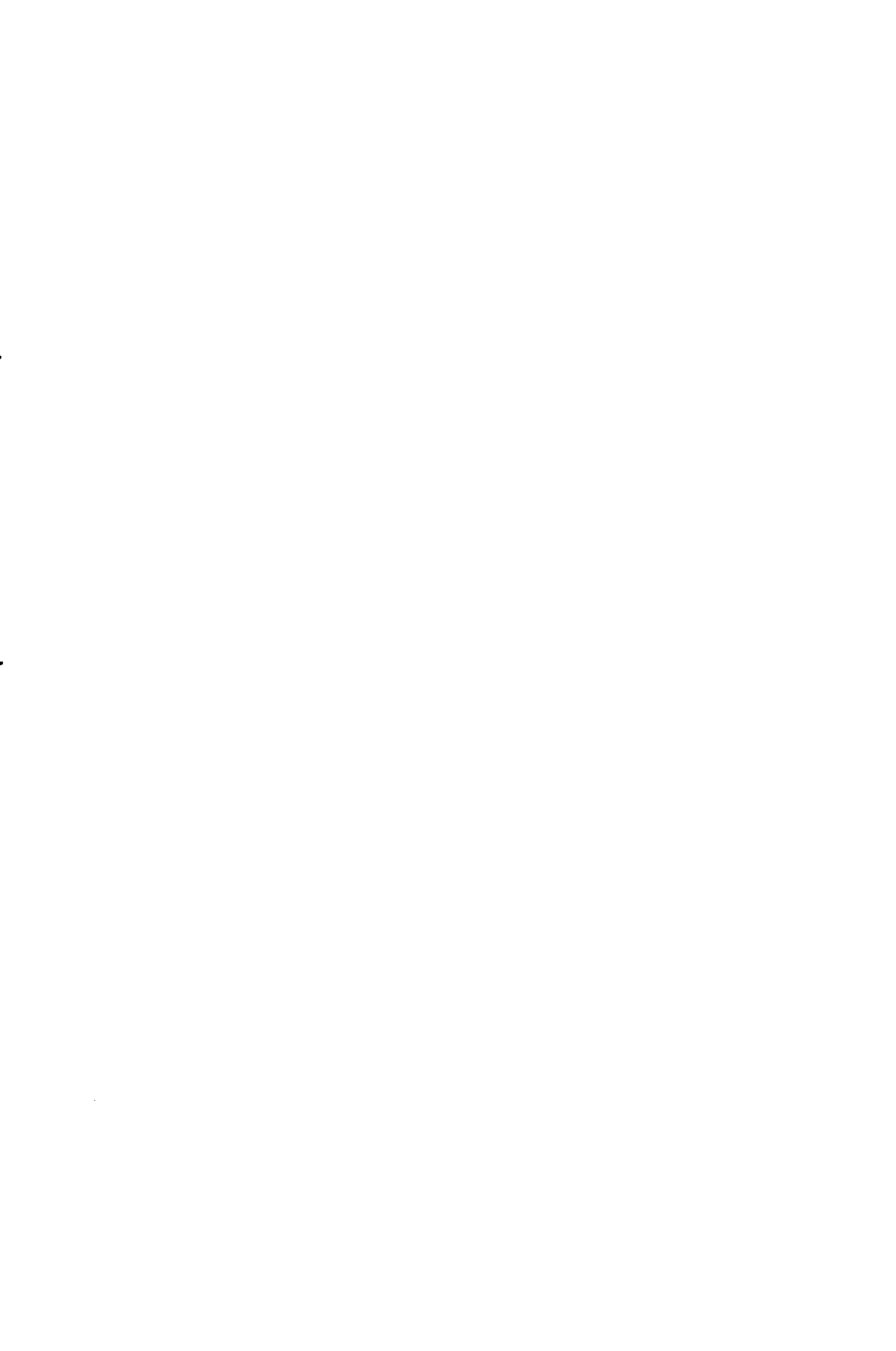
وختاماً ، فإننا لا ندعي الكمال في عملنا هذا ، بل هو جهد المقل ، فإن كان صواباً فمن توفيق الله ، عز وجل ، وله الحمد والشكر على ما أنعم به ، وتفضل – وإن كان غير ذلك – لا سمح الله – فهو منا ، ونستغفر الله من ذلك ، وحسبنا أننا بذلنا قصارى جهدنا ، وأفرغنا ما فى وسعنا طيلة مدة العمل في هذا الكتاب .

الله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبله منا بقبول حسن ، وأن يتجاوز عنا فيما زلَّ به قلمنا ، أو جنح به فكرنا ، أو قصرت عنه عبارتنا ، إن سميع قريب مجيب دعوة الداعي إذا دعاه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

القسم الثانى : التحقيق

النصّ المحقق ، والتعليق



كتاب

الدُّرَّة فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادُه

للإمام الفاضل

أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم

٣٨٤ - ٤٥٦ هـ



(كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده لمؤلفه) [١]

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً) [٢]

قال الشيخُ (الفقيه) [٣] الإمام (الفاضل) [٤] أبو محمدٍ عليُّ بنُ أحمدَ (بنِ سعيدٍ) [٥] بنِ حزمٍ (الفارسي الأندلسي الإشبيلي) [٦] (رحمه الله) [٧] :

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، حمداً يُرضيه عنَّا ، ويقربنا من عَفْوِهِ – وصلى الله على [٨] خاتَم النبيين ، والمرسلين ، محمد بن عبدِ الله بنِ

---

(١) من أ وفي ب : رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان ؛ تأليف الإمام العالم القدوة ، المحقق ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الفارسي ، رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة متقلبه ، ومثواه ، بمحمد وآله أجمعين آمين ، والحمد لله رب العالمين . (غلاف) . وهذا كما يبدو من الناسخ ، فلا يمكن أن يكون هذا من دعاء ابن حزم ، فهو دعاء غير جائز ، وقد عدَل عنه أصحاب رسول الله ﷺ ، إلى طلب الدعاء . من العباس وغيره .

(٢) مابين القوسين من ب .

(٣) حذفت من نسخة « ب » .

(٤) من نسخة « ب » .

(٥) ما بين القوسين حذف من نسخة « ب » .

(٦) ما بين القوسين حذف من نسخة « ب » .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة « ب » : « رضي الله عنه ، وأرضاه ، أما بعد » .

(٨) زاد في نسخة « ب » ههنا . « محمد » ولا داعى لها هنا .

عبدِ المطلبِ ، رسولِ الله ، وخليلِه أفضلَ صلاةٍ صلّاها على أَحَدٍ من خَلْقِهِ .

اللهم بلِّغْ رُوحَهُ الزكيَّ لديك ، المقرَّبَ عندك منا أطيبَ السلام وأجزلَهُ ، واحشرنا اللهم في (زُمْرَتِه) [١] ، وأَلْحِقْنَا بِجُمْلَتِهِ ، وَجِيءْ (بنا اللهم) [٢] مدعوِّين معه يوم تدعو كُلَّ أُناسٍ بإمامهم . اللهم إنه إمامُنا ، لا إمامَ لنا في شرع الدين عنك أحدٌ غيرُهُ ، فلا تُخالِفْ بنا (عنه) [٣] ، وأَدْخِلْنا مُدْخَلَهُ فنفوزَ فوزاً عظيماً ، آمين ، آمين (آمين يا) [٤] رب العالمين ، (ورضي الله عن الصحابة أجمعين) [٥] .

أما بعدُ : عَصَمنا الله وإياكم من بلاءِ الدنيا ، وبلاءِ الآخرة ، وسلَّم لنا أديانَنا ، فذلك أعظمُ السلامة .

(فإننا) [٦] ذكرنا في غير موضع من كتبنا ما يلزمُ أهلَ التمييزِ اعتقادُه ، والقولُ به ، والدعاءُ إليه ، مما مضى عليه (خِيْرَةُ) [٧] الناسِ بعد النبيين – عليهم السلامُ – مِنَ الصحابةِ – رضوان الله عليهم – ثم التابعين لهم بإحسان ، الذين هم سلفُنا الطيّبون ، وخيارُنا الأفضلون ، قبلَ حدوثِ البدعِ المُرْدِيَةِ ، والأهواءِ المُضِلَّةِ ، مجموعاً ومفرقاً ، وتَقَصَّيْنا البراهينَ على كلِّ ذَلك من القرآنِ ، والسننِ الثابتةِ عن رسول الله ، ﷺ ، وإجماعِ /[٨] الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، الذي هو الإجماعُ الذي مَنْ   ٥أ.ب

---

(١) في نسخة ب « في زمرة نبينا محمد » .
(٢) في ب : « اللهم بنا » بتقديم اللهم .
(٣) زيادة من نسخة ب .
(٥،٤) ما بين القوسين زيادة من نسخة ب .
(٦) في نسخة ب : « فا » فقط .
(٧) سقطت من « ب » .
(٨) الإجماع في اللغة هو العزم ، يقال : أجمع فلانٌ على كذا : إذا عزم عليه ، ومنه قوله تعالى إخباراً : ﴿ فَأَجْمِعُوا أمرَكُم ﴾ [يونس : ٧١] أي : اعزموا عليه ، وقوله عليه السلام : « لا صيام لمن لم يُجْمِع الصيام من الليل » أي : لم يعزم .

خرجَ عنه فقد شَاقَّ الرسولَ من بعد ما تبيَّنَ له الهُدَي ، واتبع غير سَبيلِ المؤمنين ، نعوذُ / بالله من ذلك [١] ، بعد أن أحكمنا المبادىء بحجج العُقول المؤدية إلى وجوبِ اتباعِ القرآنِ (والسنةِ) [٢] ، ثم رأينا أن نجمعَ هٰهنا جُمَلًا كافيةً ، مختصرةَ اللفظِ والبراهين ، يَسْهُلُ فهمُها ، ويَقْرُبُ حِفْظُها ، بعون الله – عز وجل – على ذلك ، ولا حول (لنا) [٣] ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ب ١٠١ أ

= والاتفاق أيضاً . ومنه قولهم : أجمع القومُ على كذا ، أي : اتفقوا عليه . والفرقُ بين المعنيين أن الإجماعَ الأول متصورٌ من واحد ، وبالمعنى الثاني لا يتصور إلا من الاثنين فما فوقهما . وفي الشريعة : عبارة عن اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر من الأمور . واتفق جمهور العلماء ، ومنهم أهل الظاهر أن الإجماع من علماء أهل الإسلام حجةٌ وحقٌّ مقطوع به في دين الله عز وجل . أنظر : كشف الأسرار للبزدوي ٣ : ٢٢٦ . الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ : ١٤٧ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١ : ١٤٧ . وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٧١ . والوسيط في أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص ١٩٩ .

(١) هذا هو مذهب ابن حزم في الإجماع كما ترى ، وقد سبقه إلى ذلك داود الظاهري ، وقال به أيضًا ابنُ حِبّان وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه . واحتجوا في ذلك بأن الصحابة شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ ، وكانوا جميعَ المؤمنين . ومَنْ هذه صفته فإجماعهم هو إجماع المؤمنين ، وهو الإجماع المقطوع به ، وأما كل عصر بعدهم فإنما بعضُ المؤمنين ، لا كلهم ، وليس إجماع بعض المؤمنين إجماعاً ، إنما الإجماع إجماع جميعهم ، وأيضاً فإنهم كانوا عدداً محصوراً يمكن أن يُحاط بهم ، وتعرف أقوالهم ، وليس مَنْ بعدهم كذلك . الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/٢٣٣ .

وقد خالفهم جمهور العلماء وذهبوا إلى أن الإجماع المحتج به غير مختص بإجماع الصحابة ، بل إجماع أهل كل عصر حجة ، وردوا على دليل المخالف بأن التوقيف – وإن كان الصحابة هم الذين شاهدوه – فإنه ينقل إلى مَنْ بعدهم ، فيكونون في حكم من شاهدوه .

ورأي الجمهور هو المختار لأن الأدلة الدالة على كونِ الإجماع حُجَّةً من الكتاب والسنة والعقل لا تفرق بين عصر وعصر ، فالتابعون إذا أجمعوا فهو إجماع من جميع الأمة ، ومن خالفهم فهو سالك غيرَ سبيل المؤمنين . أنظر : المراجع السابقة .

(٢) في ب : والسنن .

(٣) حذفت من نسخة « ب » .

« فصلٌ » : فأوَلُ ذلك أن يعلمَ المرءُ بقلبه ، ويُقِرَّ بلسانه أَنْ لا إلٰه إلا الله ، خالقُ كلِّ شيءٍ غيرِه ، وأنَّه واحدٌ لم يَزَلْ ، ولا يزالُ .

بُرهانُ ذلك : أَنَّ العالَمَ كُلَّهُ ذو زمانٍ ومساحةٍ . والزمانُ يزيدُ بما يأتي منه ، وكُلُّ ما زادَ عَدَدُهُ فله ابتداءٌ (بلا) [١] شكٌ ، ولولا ذلك ما زادت الأيام الآتيةُ في عدد الأزمان الماضيةِ .

فالزمانُ إذاً – بلا شكٍّ – ذو ابتداءٍ ، وإذَا كان الزمان ذا ابتداءٍ ، فجميعُ العالَمِ الذي لم يَنْفَكَّ قطُّ مِنَ الزمان ذو ابتداء ، إذْ ما لم يكن موجوداً قَبْلَ مالَه ابتداء فله أيضاً ابتداء بلا شك .

وكذلك مساحةُ الفلك بما فيه معلومةٌ بالعيان ، فكُلُّ ما كان [٢] ذا مساحةٍ محدودةٍ ، فهو ذو نهاياتٍ من جميع أطرافه بلا شك .

وإذاً العالَمُ بكل ما فيه مبتدأٌ ، وهو ذو أجزاءٍ ؛ فله بلا شكٍّ مُبْتَدِىءٌ ابتدأه – لأَنَّ الابتداءَ يقتضي مبتدِئاً ضرورةً – ومُبتَدَأٌ ولابُدَّ ، فصحّ يقيناً (ضرورة) [٣] أَنَّ العالَمَ مبتدَأٌ بابتداءِ المبتدىء ابتدأه [٤] ، هذا مع ما في العالَمِ كُلِّهِ من أَثَرِ الصَّنعةِ الظاهرةِ في تركيب أفلاكه ، ودورانِ (كواكبه) [٥] – بعضُ الأفلاك من شرقٍ إلى غربٍ ، وبعضُها من غرب

---

(١) من ب وفي أ : « ولا » .

(٢) زاد في ب : « فيه » ولا حاجة لها .

(٣) زيادة من « ب » وحذفت من « أ » .

(٤) دليل ابن حزم على تناهي العالم كدليل الكندي في تناهي الكميات . أنظر كتاب الكندي إلى المعتصم فى الفلسفة الأولى ص ٩٠ – ١٠٠ ، والإبانة له ص ٢ (مخطوط) . وهذه كطريقة المتكلمين في بيان الاحتياج في الإمكان مع الحدوث . أنظر : شرح المواقف في علم الكلام – الموقف الخامس ص ٥ .

(٥) من « أ » وفي «ب» : كواكب .

إلى شرقٍ ، وبعضُها (مُقَاطِعٌ) [١] / لبعضٍ في خطوطِ أدوارِها — أ٥١أ
(وتراكيبِ) [٢] الحيوانِ ، وتداخُلِ (أعضائها وعظامها) [٣] ، وألوانِ سائر النبات ، وانتساج كُلٍّ ذلك بعضِه ببعضٍ ، صِنعةً ظاهرةً تقتضي صانعاً (ضرورة) [٤] ولابُدَّ .

(وأيضاً فإنَّ اللغاتِ لا يُمكنُ وجودُها إلا بتعليم .

« برهان ذلك » : أن كُلَّ مالِم يسمعِ الكلامَ قطُّ فإنَّهُ لايكون / ب١٠١ب إلا أبكم [٥] ضرورةً ، وأن التعايشَ لا يكون إلا بتفاهم ولابُدَّ ضرورةً . والتفاهمُ لا يكونُ إلَّا من عاقلٍ مميِّزٍ ، ولا سبيلَ إلى أن يبلغَ أحدٌ تلك السِنَّ إلا بتربيةٍ ، ولا تتم التربيةُ وعيشُ متوليها إلا بتفاهم ؛ فصحَّ أنَّ الكلامَ والتفاهمَ [والتعليمَ] [٦] لا يكون إلا بتعليم ولابُدَّ . وكذلك جميعُ الصناعات من آلاتِ الحربِ ، والعملِ بها ، وآلاتِ الطحنِ ، والعملِ بها ، وآلاتِ النسج ، والعملِ بها ، والطبِّ ، وسائرِ العلوم والصناعات . ولا سبيل البتةَ إلى أن يكونَ شيءٌ من ذلك من عملِ الطبيعةِ . إذْ لو كان ذلك لاتصل وجودُه ، لأن الطبيعةَ واحدةٌ فيمن سلف ، وخلف من النوعِ كلِّه .

---

(١) من « أ » وفي «ب» : قاطع .
(٢) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : وتركيب .
(٣) مابين القوسين من « أ » وفي «ب» : « أعظائها وأعظائها » .
(٤) من « أ » وسقطت من « ب » .
(٥) البكم : الخرس مع عَيٍّ وَبَلَه . وقيل : هو الخرس ما كان . وقيل : البكم أن يولدَ الإنسانُ لا ينطق ولا يسمع ولا يبصر . قال الأزهري : بَيْنَ الأخرس والأبكم فرقٌ في كلام العرب ؛ فالأخرس الذي خلق ، ولا نطق له . والأبكم : الذي للسانه نطق وهو لا يعقل الجواب ، ولا يحسن وجهَ الكلام . لسان العرب لابن منظور ١٤ : ٣١٩ .
(٦) ما بين معقوفتين في المخطوطة مذكور بعد : « لا يكون » . ونظراً لعدم استقامة المعنى قدمناها مع إضافة حرف العطف « و » فاستقام المعنى . وأصل العبارة : « فصح أن الكلام والتفاهم لا يكون التعليم إلا بتعليم » .

وأيضاً ، فإنَّ البلادَ التي ليس فيها شيءٌ من هذه العلوم ، ولا من هذه الصناعات ، لا سبيل ألبَتَّةَ إلى وجودِ أَحَدٍ يعرف شيئاً من ذلك في تلك البلاد أصلًا على مرور الدهور إلى اليوم ، وإلى ما بعد اليوم . فصحَّ أن كلَّ ذلك لا يكون إلَّا بتعليمٍ مُبتَدَإٍ . فإذاً لابُدَّ من هذا ، ولا سبيلَ إلى وجود العالَم دون ذلك ؛ فقد وجب بذلك حدوثُ العالَمِ ، وأنَّ له مُدَبّراً مُحْدِثاً مُعَلِّماً ، وأنَّهُ علَّم ذلك واحداً من النَّاسِ ، أو أكثرَ من واحدٍ ؛ ولابُدَّ من قِبَلِ ذلك المُعَلَّم تَعَلُّمُ كُلِّ ذلك من علمه [١] . فصحَّ بهذا وجودُ الحدوثِ في العالَم ، وصَحَّ أَنَّ له محدِثاً مُبْتَدِئاً ، وصَحَّ بذلك وجودُ النبوةِ يقيناً ، لاشك فيه ، ببرهان حِسِّيٍّ مشاهَدٍ ، بأوَّلِ البديهةِ ، وضرورةِ العقلِ ، والحمد لله رب العالمين) [٢] .

وبُرهانُ [٣] أن الصانعَ المبتدِئ واحدٌ لا أكثرَ هو أنَّ كُلَّ ما في العالَمِ المبتدإِ (ليس واحداً) [٤] ألبتَّةَ ، بل يكثر (بالانقسام) [٥] المحتملِ فيه ، فَليس في العالم واحدٌ ألبتّةَ ، (ولابُد من واحدٍ ، إذ لولا الواحدُ لم يوجَدْ عَدَدٌ ولا معدودٌ) [٦] ، فوجب ضرورةً وجودُ الواحدِ من غيرِ العالَمِ ، وليس في الوجودِ إلَّا العالَمُ ومبتدِئُهُ . (فمبتَدِئُهُ) [٧] هو الواحدُ ولابُدَّ بلا شك .

---

(١) أي من علم المعلم أي – الله سبحانه وتعالى – وحياً .
(٢) ما بين القوسين من قوله « وأيضاً فإن اللغات .. إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» ، ومذكورة في الفصل ١ : ٧١ – ٧٣ .
(٣) في نسخة «ب» زيادة لفظة : « ذلك » ولا معنى لها .
(٤) من نسخة « أ » . وفي «ب» : « أليس واحد » .
(٥) من « أ » وفي «ب» : الانقسام .
(٦) ما بين القوسين من « أ » وسقط من «ب» .
(٧) من « أ » وسقطت من «ب» .

وبرهانُ (١) أنَّ هذا الخالقَ الواحدَ أوّلٌ لم يَزَلْ / هو أنه لو كان له ب١٠٢أ مَبْدَأ لاقتضى مُبْتَدِئاً – ولابُدَّ على ما ذكرنا – (ولكانَ) (٢) بذلك من جملة العالَمِ الذي هو خلقُهُ ، وهو ليس من خَلْقِهِ ، فهو لم يزل ، والخلقُ كلُّهُ لم يكن ، ثم كوَّنه مبتدِئُهُ الخالقُ الحقُّ الأوَّلُ الواحدُ اللهُ – عز وجل .

« فصلٌ » : وأنَّ محمداً رسولُ الله (٣) ، (و) (٤) خاتَمُ أنبيائه (٥) ، (و) (٦) لانبيَّ بعده (٧) ، إلَّا أن عيسى – عليه السلام – سينزل

---

(١) زاد في نسخة «ب» لفظة « كله » . ولا معنى لها .

(٢) من « أ » وفي «ب» : « ولو كان » .

(٣) كما هو صريح في القرآن الكريم في سورة آل عمران : آية ١٤٤ . والأعراف آية ١٥٨ ، والتوبة : آية ١٢٨ والأحزاب آية ٢٩ ، ٤٠ ، ٥١ . والفتح آية ٢٩ .

(٤) من « أ » وسقطت من «ب» .

(٥) كما في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في صحيحه في باب خاتم النبيين من كتاب المناقب بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إنَّ مَثلي ومثل الأنبياءِ مِنْ قبلي كمثل رجلٍ بنى بيتاً فأحسنه ، وأجمله ، إلا موضع لبنَةٍ من زاويةٍ ، فجعل الناسُ يطوفون به ، ويعجبون له ، ويقولون : هَلَّا وُضِعت هذه اللبنةُ ؟ قال : فأنا اللبنةُ ، وأنا خاتَمُ النبيين » . وأخرجه أيضاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما . وأخرجه مسلمٌ في صحيحه ٤/١٧٩١ في كتاب الفضائل من طرق عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وجابر بن عبد الله ، رضي الله عنهم . وانظر رواية الترمذي في تخريج الحديث الآتي أخرجه من حديث ثوبان ، رضي الله عنه

(٦) من « أ » وسقطت من «ب» .

(٧) كما في الحديث الذى أخرجه البخارى في صحيحه فى باب ما ذكر عن بنى إسرائيل من كتاب حديث الأنبياء بسنده عن أبي حازم ، قال : قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسَمعته يحدث عن النبي ﷺ ، قال : « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خَلَفَهُ نبي ، وإنه لا نبي بعدي ، وسيكون خلفاء فيكثرون ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : فُوا ببيعة الأول فالأول . أعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم » .

وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه ٣/١٤٧١ ، ١٤٧٢ في كتاب الإمارة . وأحمد في المسند ٢/٢٩٧ . =

قبلَ يوم القيامة [١] ، وأنه قد كان قبلَ محمدٍ ، رَسُولِ الله ، ﷺ ،

= ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه البخاري في صحيحه في باب من سمّى بأسماء الأنبياء من كتاب الأدب بسنده عن إسماعيل ، قال : قلت لابن أبي أوفى : « رأيتَ إبراهيمَ بنَ النبيِّ ﷺ ؟ قال : مات صغيراً ، ولو قُضِي أن يكون بعد محمد ﷺ نبيٌّ عاش ابنه ، ولكن لا نبي بعده » . وأخرجه أيضا ابن ماجه في سننه ١ / ٤٨٤ في باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله ﷺ من كتاب الجنائز .

ومن حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه مسلم في صحيحه ٤/١٨٧٠ ، ١٨٧١ من طرقٍ عنه بلفظ « أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي » والإمام أحمد في مسنده ١/٨٢ وفي رواية لمسلم « إلا أنه لا نبوة بعدي » .

ومن حديثِ جابر أخرجه الترمذي في سننه ٥/٦٤٠ ، ٦٤١ في كتاب المناقب بلفظ مسلم . وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

ومن حديثِ أبي سعيد الخدري أخرجه ، الإمام أحمد في المسند ٣/٣٢ بلفظ مسلم .

ومن حديث ثوبان : أخرجه الترمذي في سننه ٤/٤٩٩ في باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون . من كتاب الفتن بلفظ « لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتى بالمشركين ، وحتى يعبدوا الأوثان ، وإنه سيكون في أمتى ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين ، ولا نبي بعدي » . وقال : هذا حديثٍ حسن صحيح وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه ٤/٥٧ في كتاب الفتن . والإمام أحمد في المسند ٥/٢٧٨ وزادا فيه « ولا تزال طائفة من أمتي على الحق ... الخ الحديث » .

ومن حديث أنس بن مالك أخرجه أحمد في المسند ٢/١٧٢، ٢١٢ بلفظ « خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً كالمودع ، فقال : « أنا محمدٌ النبي الأمي » قاله ثلاث مرات ، ولا نبي بعدي ... الحديث » . والحديث متواتر . أنظر النظم المتناثر : ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ،

(١) كما في الحديثِ الذي أخرجه البخاري في صحيحه في باب قتل الخنزير من كتاب البيوع بسنده عن ابن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابنُ مريم حكماً مُقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتي لا يقبله أحد » . وأخرجه أيضاً في باب نزول عيسى – عليه السلام – من كتاب أحاديثِ الأنبياء من طرق عن أبي هريرة وزاد في آخره : ثم يقول أبو هريرة : واقرءوا إن شئتم : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنَن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً ﴾ . وفي باب كسر الصليب وقتل الخنزير من كتاب المظالم . وأخرجه مسلم في صحيحه ١/٣٥ في باب نزول عيسى – عليه السلام – من كتاب الإيمان من طرق عن أبي هريرة مطولًا ومختصراً . والترمذي في سننه في باب ما جاء في نزول عيسى عليه السلام من أبواب الفتن ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . والإمام أحمد من طرق =

أنبياءٌ ورسلٌ على جميعهم – الصلاةُ والسلامُ – (١) .

« وبرهان ذلك » : هو أن الله – عز وجل – خلق الخلق كلَّهُ – (كما) (٢) ذكرنا آنفاً – على ماهو عليه ، ورتَّب طبائِعَهُ جارِيةً على نَسَقٍ واحدٍ على حسب اختلاف أنواعِهِ ، كما يُشَاهِدُ كلُّ ذي حسٍّ سليم ، فإذا وجدنا المُخْبِرَ لنا عن الله – عز وجل – بأنه مُرْسَلٌ ، بَعَثَه إلينا مُعَلِّماً ، وآمِراً ، ونَاهِياً ، فَسُئِلَ عن برهانٍ على صحةِ دعواه ، فأَتى بأمرٍ / مُعْجِزٍ ، مُمْتَنِعٍ ، خارجٍ عن الطبيعة ، أيْقَنَّا أن اللهَ – عز وجل – ، خالق العالَمِ ، الذي لا خالقَ غيرُه ، قد شهِدَ له بصدقِ قولِهِ ، ومكَّنه من أن يُحدِثَ له (تعالى) (٣) في العالَم مايَضْطَرُّ العقولَ إلى تَصديقهِ ، فوجدنا محمدَ بنَ عبدِ الله بنِ عبد المطلب ، ﷺ ، قد أَتي بهذا القرآن ، وأخبرَ الناسَ إعلاناً ، أَنه لا يَقْدِرُ أحدٌ على أن يأْتِي بمثلِ نَظْمِهِ (٤) ، ولا بمثل سورةٍ منه (٥) ، (و) (٦) كان ذلك منه خطاباً لِأَهل الفصاحةِ

أ٥١ب

= عنه في المسند (٢/٥٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٣٩٤ ، ٤١١ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤) باختلاف يسير في بعض الألفاظ . وابن مندة في كتاب الإيمان له ٢/٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ . من طرق عنه حديث رقم (٤٠٨ ، ٤١٢) والأحاديث في ذلك متواترة . أنظر النظم المتناثرة ص ١٤٧ .

(١) قد وردت أحاديث كثيرة بهذا المعنى ، وانظر الأحاديث ص ١٧٩ حاشية (٥) ، ص ١٧٩ حاشية (٧) .

(٢) من «ب» وفي « أ » : « على ما » .

(٣) من « أ » وسقطت من «ب» .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ أَمْ يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سُوَرٍ مثلِهِ مُفْتَرياتٍ وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾ . [سورة هود : ١٣]

وفي قولِه تعالي : ﴿ قل لئن اجتمعتِ الإنسُ والجِنُ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيراً ﴾ [سورة الإسراء : ٨٨] .

(٥) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم في ريب مما نَزّلنا على عبدنا فأتوا بسورةٍ من مثله وادعوا شهداءكم من دونِ الله إن كنتم صادقين * فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودُها الناسُ والحِجارة أُعِدَّتْ للكافرين ﴾ . [سورة البقرة : ٢٣ ، ٢٤]

(٦) من « أ » وسقطت من «ب» .

والبلاغةِ ، فكلُّهم عَجَزَ عن ذلك في شرقِ البلاد وغربها وإلى اليوم ، فالأمرُ باقٍ بحسبه ، قد حال [١] اللهُ – عزَّ وجل – بين سكان الدنيا مذ أربعمائة عام وثلاثة (وخمسين) [٢] عاماً ، وبين أن يأتوا بمثله ، أو (بمثل) [٣] سورة منه .

ووجدناه – عليه السلام – قد طلبوا منه آيةً ، فشقَّ لهم القمرَ . وهذا مذكورٌ في القرآن ، قال (الله) [٤] عز وجل : ﴿ اقتربتِ السَّاعةُ وٱنْشَقَّ

---

(١) قول الإمام ابن حزم : « قد حال الله ، عز وجل ... الخ هو قول القائلين بالصرفة . والقول بالصرفة هو من المسائل التي انفرد بها النظام عن أصحابه المعتزلة ، وذهب إلى ذلك إمام الحرمين الجويني ، وعلى هذا لا يكون القرآن معجزاً في ذاته ، وإنما المعجز هو المنع ، فليس في الكلام فضيلة على غيره ، وهذا رأي باطل :

١ – لأن القرآن لو لم يكن معجزاً في بلاغته إلى حد النهاية المعجزة عن الإتيان بمثله – وإنما كان المانع من الإتيان بمثله هو الصرف – لكان مهما حطّ من مرتبة البلاغة فيه ، أبلغ في الدلالة على صدق الرسالة إذا صرفوا عن الإتيان بمثله ، ومنعوا من معارضته ، وعدلت دواعيهم عنه ، فكان يستغنى عن إنزاله على النظم البديع ، وإخراجه في المعرض الفصيح العجيب .

٢ – ولأن أهل الجاهلية لم يكونوا مصروفين عمّا كان يعدل به في الفصاحة والبلاغة ، وحسن النظم ، وعجيب الرصف ، فلما لم يوجد في كلامهم مثله علم أن القول بالصرفة ظاهر البطلان .

أنظر : الملل والنحل للشهرستاني : ١ : ٥٦ ، ٥٧ ، والعقيدة النظامية ص ٧٤ وإعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) من « أ » وفي «ب» : وأربعين . وما ذكره المؤلف بالنسبة إلى عصره الذي عاش فيه حيث ولد سنة ٣٨٤ هـ وتوفي سنة ٤٥٦ هـ وفق سنة ٩٤٤ – ١٠٦٢ م ، وقد تبين من قوله هذا بأنه قد ألف كتابه هذا في آخر حياته .

(٣) من « أ » وفي «ب» : مثل .

(٤) من «ب» وحذفت من « أ » .

القَمَرُ * وإنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضوا (ويقولوا) (١) سِحْرٌ مَستَمِرٌّ * وكذَّبوا واتَّبعُوا أهواءَهم وكُلُّ أمْرٍ مُستَقِرٌّ ﴾(٢) .

ووجدناه – عليه السلام – / قد قال لليهود تمنَّوْا الموتَ إن كنتم ب١٠٢ب صادقين (٣) ، فلم يتمنوه ، ثم بكَّتهم (٤) بما (أخبره) (٥) الله – تعالى – به عنهم من قوله : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبداً بما قدَّمَتْ أيديهم ﴾ (٦) . فحال – عز وجلَّ – بينهم وبين تمنّي الموت (٧) ، وكانَ هذا – لو أمكنهم – أسهلَ شيءٍ في تكذيب نبوته لو قدَرُوا عليه . وهذا نصٌّ في القرآن في سورة تُقْرأُ من أقصى السند (٨) إلى أقصى الأَنْدلس ، في (كل يوم) (٩) جمعة عند

---

(١) في «ب» : « ويقولون » . وهو خطأ .

(٢) سورة القمر : الآيات ١ – ٣ .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قل إن كانت لكم الدارُ الآخرةُ عند الله خالصة من دون الناس فتَمَنَّوُا الموتَ إن كنتم صادقين ﴾ [سورة البقرة : ٩٤] .
وقوله تعالى : ﴿ قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياءُ لله من دون الناس فَتَمَنَّوُا الموتَ إن كنتم صادقين * ولا يتمنونه أبداً بما قدمت أيديهم والله عليم بالظالمين ﴾ .
[سورة الجمعة : ٦ ، ٧]

(٤) الضمير عائد إلى الرسول ﷺ : والتبكيت كالتقريع والتعنيف . ويقال : بكَّته تبكيتاً إذا قرَّعه بالعَذْلِ تقريعاً ، وهو التوبيخ . وبكَّته بالحجة أي : غلبه . وبَكَتَهُ يَبكُتُهُ بكْتاً وبكّته كلاهما استقبله بما يكره اهـ . اللسان ٣١٥/٢ وانظر مختار الصحاح ص ٦١ .

(٥) من « أ » . وفى «ب» : « أخبر » .

(٦) سورة البقرة : ٩٥ .

(٧) ما أشار إليه ابن حزم من عدم تمنى اليهود الموت لكنهم مصروفين عن ذلك ليس هو ما تدل عليه الآيات وإنما عدم التمني لعلمهم عدم صدق دعواهم .

(٨) السِّنْد بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وآخره دال مهملة – بلاد بين بلاد الهند وكرمان وسجستان . قالوا : السِّنْد والهند كانا أخوين من ولد بوقير بن يقطن بن حام بن نوح . يقال للواحد من أهل بلادها : سِندي ، والجمع سِنْد ، مثل : زنجي وزنج . أنظر معجم البلدان : ٢٦٧/٣ .

(٩) من «ب» وفى « أ » : « يوم كل » ويشير بهذا إلى سورة الجمعة بينما الآية التي استشهد بها هي من سورة البقرة . وانظر الآيات فى الحاشية رقم (٣) .

اجتماع الناس جهراً (١) ، فما قَدَرَ أحدٌ قطُّ على إنكار ذلك .

---

(١) أخرج مسلم في صحيحه : ٢ : ٥٩٧ . كتاب الجمعة (٧) باب ما يقرأ في صلاة الجمعة (١٦) حديث رقم (٦١) عن ابن أبي رافع ، قال : استخلف مروان أبا هريرة على المدينة ، وخرج إلى مكة ، فصلى لنا أبو هريرة الجمعة ، فقرأ بعد سورة الجمعة فى الركعة الآخرة ﴿ إذا جاءك المنافقون ﴾ قال : فأدركت أبا هريرة حين انصرف ، فقلت له : إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة ، فقال أبو هريرة : إني سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقرأ بهما يوم الجمعة ، وفي رواية ثانية عن ابن أبي رافع ، قال : استخلف مروان أبا هريرة بمثله غير أنه في رواية حاتم : فقرأ بسورة الجمعة في السجدة الأولي ، وفي الآخرة : « إذا جاءك المنافقون » .

وأخرجه أبو داود في سننه : ١ : ٢٩٣ في كتاب الصلاة / باب ما يقرأ به فى الجمعة حديث رقم (١١٢٤) . والترمذي في كتاب الجمعة باب (٢٢) حديث رقم (٥١٨) . وابن ماجه في سننه ١ : ٣٥٥ كتاب إقامة الصلاة . باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة حديث رقم (١١١٨) . وابن خزيمة في صحيحه : ٣ : ١٧٠ : ١٧١ حديث رقم ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ . والإمام أحمد في مسنده ٢ : ٤٣٠ ، ٤٦٧ ، ٤٩٠ مختصراً . وابن أبي شيبة في مصنفه : ٢ : ١٤٢ كلهم من طريق ابن أبي رافع نحو حديث مسلم .

قال النووي في شرح مسلم : ٦ / ٣١٦ : فيه استحباب قراءتهما بكمالهما فيهما ، وهو مذهبنا ومذهب اخرين ، قال العلماء : والحكمة في قراءة الجمعة اشتمالها على وجوب الجمعة ، وغير ذلك من أحكامها ، وغير ذلك مما فيها من القواعد ، والحث على التوكل ، والذكر وغير ذلك . وقراءة سورة المنافقين لتوبيخ حاضرتها منهم ، وتنبيههم على التوبة وغير ذلك مما فيها من القواعد ، لأنهم ما كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها » اهـ .

وفي رواية لمسلم : ٢ : ٥٩٨ في كتاب الجمعة / باب ما يقرأ في صلاة الجمعة . حديث رقم (٦٣) عن عبيد الله بن عبد الله . قال : كتب الضحاك بن قيس إلى النعمان بن بشير يسأله : أي شيء قرأ رسول الله ، ﷺ ، يوم الجمعة ، سوى سورة الجمعة ؟ فقال : كان يقرأ « هل أتاك » .

وأخرج أيضاً أبو داود في سننه ١ : ٢٩٣ في كتاب الصلاة / باب ما يقرأ في الجمعة حديث رقم (١١٢٥) . وابن ماجه في سننه : ١ : ٣٥٥ في كتاب إقامة الصلاة ... باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة . حديث رقم (١١١٩) مثل رواية مسلم . وانظر تخريج الحديث في نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر العسقلاني ١ : ٤٩٠ ، ٤٩١ .

ووجدناه – عليه السلام – أتى – وهو فقير ، قد أسلمه قومُه ، لا منعةَ عنده ، ولا أتباعَ له – فدعا العربَ ، وملوكَها إلى النزولِ من (العِزِّ) [(١)] والحُرِّية / والملك والراحِة ، وانطلاقِ الأيدي ، والفخرِ ، إلى التواضع ، ومساواةِ العامة ، والتزامِ الشرائع من الصلوات ، وأخذِ الزكاةِ ، وغُرمِها من أموالهم ، والصيامِ الكثير في الحرِّ الشديدِ والبردِ ، وإلى تحريمِ الخمرِ والظلمِ والزنا ، وإلى أخذِ القِصاصِ في النفسِ فما دونها منهم لِأَدنى الناس ، وإلى الخضوع لجَرْيِ الأَحكامِ عليهم ، فأجابوه طَوْعاً ، وانْحَطَّ له الملوكُ عن مِلْكِهم ، وآمَنوا به بلا قتالٍ ، ولا إعطاءِ مالٍ ، ولا خوفِ غزوٍ ، كبادَام الفارسيَ [(٢)] ، وابْنه شهر بنِ بادام [(٣)] ، (ملكى) [(٤)] صنعاء في أقصى اليمن ، لا يرجوان منه دنيا ، ولا يخافانه على ما (بأيديهما) [(٥)] ، لكن لِمَا

٥٢أ

---

(١) من « أ » وفي «ب» : « الغزو » وهو خطأ .

(٢) قال ابن حزم : ويقال باذان ، وباذام من ولد جاماسِب بن فيروز بن يزدجرد آخر ملوك الفرس اهـ . جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٥١١ ، ٥١٢ .

وقال الحافظ ابن حجر : باذان آخره نون ، ويقال ميم ، من الأبناء الذين بعثهم كسرى إلى اليمن ، وكان ملك اليمن في زمانه ، وأسلم باذان لما هلك كسرى ، وبعث بإسلامه إلى النبي ، ﷺ ، فاستعمله على بلاده ، ثم مات فاستعمل ابنه شهر . وهو أول من أسلم من ملوك العجم ، وأول من أُمِّرَ في الإسلام على اليمن » اهـ . الإصابة ١ ::١٧٠ وانظر ٢ : ١٦٨ وفتح الباري ١٣ : ٢٤١ ، وعبارته : « وأمر على صنعاء وسائر جبال اليمن باذان ، ثم ابنه شهر ... الخ » اهـ .

(٣) وهو شهر بن باذام الفارسي استعمله النبي – ﷺ – على صنعاء بعد موت أبيه . روى ذلك سيف بسنده . وقال الطبري : لما غلب الأسود الكذاب على صنعاء ، وقتل شهر ابن بادام تزوج زوجته ، فكانت هي التي أعانت على قتل الأسود بقصاصة . أنظر الإصابة ١٦٨/٢ . وفتح الباري : ١٣ : ٢٤١

(٤) من «ب» وفي « أ » : « وملكي » .

(٥) فى « أ » « بأيديهم » .

(بهرهما) (١) من معجزاته ، وكذِي الكلاع (٢) ، وذي ظَلِيم (٣) ، وذي [رود] (٤) ، وذي مُرَّان (٥) ، وبني عبد كلال (٦) ، ملوك مخاليف

---

(١) من « ب » وفي « أ » : « بهرهم » .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : اسمه أَسْمَيْفَع - بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الميم - ويقال : سَمَيْفَع بفتحتين ، ويقال : أَيْفع بن باكورة - وقال ابن حزم : سُميفع بن ناكور - وقيل : ابن حوشب بن عمرو بن يعفر بن يزيد بن النعمان الحميري ، وكان يُكنى أبا شرحبيل ، ويقال : أبا شراحيل بعث الرسول ﷺ جرير بن عبد الله ، فأسلم وأعتق لذلك أربعة آلاف ، ثم قدم المدينة ومعه أربعة آلاف أيضاً . فسأله عمر في بيعهم ، فأصبح وقد أعتقهم ، فسأله عمر عن ذلك ، فقال : إني أذنبت ذنباً عظيماً فعسى أن يكون ذلك كفارة .

وقال : وذلك أني تواريت مرةً ، ثم أشرفتُ ، فسجد لي مائة ألف . قال أبو عمر : لا أعلم له صحبة ، إلا أنه أسلم ، واتبع في حياة النبي ، ﷺ ، وقدم في زمن عمر فروى عنه ، وشهد صفين مع معاوية ، وقُتل بها .

الإصابة : ١ : ٤٩٢ ، ٤٩٣ . وانظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٣٤ ، ٤٧٨ .

(٣) قال ابن حزم : هو حوشب ذو ظليم بن عمر بن شرحبيل بن عبيد بن عمرو ابن حوشب بن حمير . وقال الحافظ ابن حجر : حوشب ذو ظليم هو ابن طخبة ، أو طخمة ، ويقال : ابن الساعي بن غسان بن ظليم بن ذي شار ، ويقال غير ذلك في نسبه . بعث إليه الرسول ﷺ جرير بن عبد الله وإلى ذي الكلاع . وهاجر حوشب بعد النبي ﷺ وشهد اليرموك ، ونزل الشام ، وشهد صفين ، وقُتل فيها .

أنظر : جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ . والإصابة ١ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٤) التصويب من الإصابة : ٢ : ١١٢ ، وفي المخطوطة نسخة « أ » : « زوذ » . وفي نسخة «ب» : « روذ » . قال الحافظ ابن حجر : هو سعيد بن العافر ذو رود ، أحد الخمسة الذين كتب إليهم أبو بكر الصديق ، بمعاونة فيروز على الأسود العَنسِي ، ومظاهرته اهـ .

(٥) قال ابن حزم : هو عميرة بن أفلح بن شراحيل بن ناعط . جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٣ وقال الحافظ ابن حجر : عمير ذو مران بن أفلح بن شراحيل بن ربيعة ، وهو ناعط ابن مرثد الهمدانيُّ الناعطيُّ جَدُّ مجالد بن سعيد المحدث المشهور . كان مسلماً في عهد النبي ﷺ ، وكاتبه . اهـ . الإصابة : ٣ : ١٢١ .

(٦) وهما الحارث بن عبد كلال بن نصر بن سهل بن عُريب بن عبد كلال بن عبيد ابن فهد بن زيد الحميري وشرحبيل أخوه ، وهما من أقيال اليمن . كتب النبي ﷺ إلى=

اليمن ، والمنذر بن ساوِى [١] ملك البحرين ، [وعَبَّادْ] [٢] وجَيْفر ابني الجُلَنْدَى [٢] ملكي عُمان وغيرهم ، وسائر القبائل الحرة المرة طوعاً ، بلا إكراهٍ ، ولا مخافَةٍ ، ولا طَمَع ، ولا عصبيةٍ لقرابةٍ ، وأسقطوا العداواتِ ، وطلبَ الثَّأْرِ ، وفارقوا ما كانوا عليه من الحرية والفخر والعزة (والانهماك) [٣] ، وصادق العَدُوُّ منهم عدوَّة ، وقاتِلَ أبيه وأخيه ، وهم / ب١٠٣أ آلافُ الآلاف ، إذعانًا منهم له – عليه السلام – بلا مُلْكٍ ، ولا مالٍ ، وما أُخَذَ بالغَلَبةِ إلا خيبَرَ ، ومكة فقط . هذا برهانٌ لايقدرُ منصفٌ ، ولا معانِدٌ ، ولا كافِرٌ ، ولا مؤمنٌ على إنكاره .

ووجدناه – عليه السلام – قد أطعم النَّفَرَ الكثير من الطعام اليسير مراراً

= الحارث وأخيه ، وأمر رسولَه أن يقرأ عليهما « لم يكن » – البيّنة – ، ووفد الحارث على الرسول ﷺ ، فأسلم فاعتنقه ، وأفرشه رداءه ، وقال قبل أن يدخل عليه : « يدخل عليكم من هذا الفج رجلٌ كريم الجدين ، صبيح الخدين » ، أما شرحبيل فلم يفد إلى الرسول ﷺ . أنظر : جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، والإصابة : ١ : ٢٨٣ ، ٢ : ١٦٦ والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام / دكتور جواد على ٢ : ٥٨٣ ، ٥٨٤ .

(١) هو المنذر بن ساوِي بن الأخنس بن بيان بن عمرو بن عبد الله بن زيد بن عبد الله بن دارم ، وينسب إلى قرية بهجر هي الأسبذ . اختلف في وفادته إلى النبي ﷺ ، فقيل : إنه مع الوفد الذي وفد إلى الرسول ﷺ . وقيل : إنما كتب معهم بإسلامه ، وكان عاملَ البحرين . كتب النبي ﷺ إلى المنذر : « مَنْ صلّى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فذلكم المسلم ، له ذمة الله ورسوله » . وكتب إليه أيضاً : « أن افرض على كل رجل ليس له أرض أربعة دراهم وعباءة » . وقد مات بالقرب من وفاة النبي ﷺ ، وحضره عمرو بن العاص . الإصابة ٣ : ٤٦٠ وانظر جمهرة أنساب العرب ابن حزم ص ٢٣٢ .

(٢) التصويب من جمهرة أنساب العرب ص ٣٨٤ ، والإصابة ٨٦/٣ ، ٩٩ . وفى نسخة « أ » « عياذ » وفى نسخة : « ب » : « عياد » . عَبَّاد وجَيْفَر ابنا الجُلَنْدَى ... بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون النون ، وفتح الدال بن كركر بن المستكبر بن مسعود بن الجُراز ابن عبد العزى بن مَعْوَلَة بن شمس ملكا عُمان على عهد رسول الله ﷺ . كتب إليهما رسول الله ﷺ فأسلما . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣٨٤ ، والإصابة ٣ : ٨٦ وفيها : عباد بن الجلندى . وقال : يأتي في عبد وفي ٣ : ٩٩ : عبد بن الجلندى .

(٣) من « أ » وفي «ب» : الانهمال .

٥٢أب جَمَّةً (١) ، وسقى الجيشَ الكبيرَ من قَدَح صغيرٍ ، ضاقَ عن بسط / كفه

---

(١) وردت أحاديث كثيرة في تكثير الطعام القليل ببركة الرسول الله ﷺ :

– منها ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب غزوة الخندق وهي الأحزاب (٢٩) من كتاب المغازي (٦٤) من حديث جابر ، رضي الله عنه (٤١٠١) وفيه : « ... فقلت لامرأتي : رأيتَ بالنَّبي ، ﷺ ، شيئاً ما كان في ذلك صبرٌ ، فعندك شيءٌ ؟ فقالت : عندي شعيرٌ ، وعَناق ، فذبحت العناقَ ، وطحنت الشعير ، حتى جعلنا اللحم بالبرمة ، ثم جئت النبي ، ﷺ ، والعجين قد انكسر ، والبرمة بين الأثافي ، قد كادت أن تنضج ، فقلت : طُعَيِّمٌ لي ، فقم أنت يارسول الله ورجلٌ ، أو رجلان . قال : « كم هو ؟ » فذكرت له ، فقال : « كثيرٌ طيب » . قال : « قل لها لا تنزع البرمة ، ولا الخبز من التنور حتى آتي » . فقال : « قوموا ، فقام المهاجرون والأنصار ، فلما دخل على امرأته ، قال : ويحك ، جاء النبي ، ﷺ ، بالمهاجرين ، والأنصار ، ومَنْ معهم . قالت : هل سألك ؟ قلت : نعم ، فقال : « ادخلوا ولا تضاغَطُوا ، فجعل يكسر الخبز ، ويجعل عليه اللحم ، ويخمر البرمة والتنور إذا أُخذ منه ، ويقرب إلى أصحابه ، ثم ينزع ، فلم يزل يكسر الخبز ، ويغرف حتى شبعوا ، وبقي بقية ، قال : « كلي هذا وأهدي ، فإنَّ الناسَ أصابهم مجاعة » اهـ .

والعناق : الأنثي من المعز التي لم يتم لها سنة ، ويخمِر البرمة : أي : يغطيها ، والبرمة : القدر . أنظر الفتح ٣/٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

وأخرجه الدارمي في سننه ١/١٩ المقدمة / باب ما أكرم به النبي ﷺ في بركة طعامه من حديث جابر .

– ومنها ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ، رضي الله عنهما ، قال : كنّا مع النبيِّ ، ﷺ ، ثلاثين ومائة ، فقال النبي ، ﷺ : « هل مع أحد منكم طعامٌ ؟ » فإذا مع رجل صاعٌ من طعام ، أو نحوُه ، فعُجن ، ثم جاء رجل مشرك مشعانٌ طويلٌ ، بغنم يسوقها ، فقال النبي ، ﷺ : « بيعًا أم عطية ؟ » أو قال : « أم هِبَة » ؟ قال : لا ، بل بيعٌ ، فاشترى منه شاة فصنِعت وأمر النبي ﷺ ، بسواد البطن أن يُشوى . وأيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حَزَّ النبيّ ، ﷺ ، حُزَّةً من سواد بطنها ، إن كان شاهداً أعطاها إياه ، وإن كان غائباً خبأ له ، فجعل منها قصعتين ، فأكلوا أجمعون ، وشبعنا ، فَفَضَلَتِ القصعتان فحملناه على البعير » .

مشعان : بأنه الطويل جداً فوق الطول .. وسواد البطن : هو الكبد ، أو كل مافي البطن من كبد وغيره . أنظر الفتح ٥/٢٣٠ . وأخرجه أيضاً في باب من أكل حتى شبع من كتاب الأطعمة . وقد ذكر أحاديث تكثير الطعام الكتاني في نظم المتناثر ص ١٣٦ ، رقم (٢٦٧) فارجع إليها .

فيه [١] ، وحَنَّ إلى الجذع [٢] حتى سمعَ (جميعُ) [٣] أهل المسجد

(١) كما في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في صحيحه في بابِ علامات النبوة في الإسلام من كتاب المناقب عن أنس رضي الله عنه قال : « حضرت الصلاة ، فقام من كان قريبَ الدار من المسجد يتوضأ ، وبقي قومٌ ، فأُتي النبيُّ ﷺ بمخضب من حجارة فيه ماءٌ فوضع كفَّه ، فصَغُرَ المخضبُ أن يبسط فيه كفه ، فضم أصابعه فوضعها في المخضب ، فتوضأ القومُ كلُّهم جميعاً ، قلت : كم كانوا ؟ قال : ثمانون رجلًا » . وأخرجه الإمام أحمد بهذا اللفظ في المسند ١٠٦/٣ . والترمذي في سننه ، في باب ما جاء في الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة

وأخرجه البخاري أيضاً في باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة من كتاب الوضوء . بدون لفظ « فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه » . وفي باب علامات النبوة في الإسلام من كتاب المناقب ، وفيه « فأتي بقدح رَحْراح » . وكذلك مسلم في صحيحه ١٧٨٣/٤ في كتاب الفضائل . والإمام مالك في الموطأ ٣٢/١ في باب جامع الوضوء من كتاب الطهارة والإمام أحمد فى المسند ١٣٢/١ .

وفي رواية للبخاري في باب علامات النبوة « قال قتادة : قلت لأنس : كم كنتم ؟ قال : ثلاثمائة أو زُهاء ثلاثمائة » . وكذلك في روايتين لمسلم في صحيحه ١٧٨٣/٤ في كتاب الفضائل والإمام أحمد في مسنده ١٧٠/٣ ، ٢١٥ .

ومن حديث جابر أخرجه البخاري في صحيحه في باب علامات النبوة في الإسلام من كتاب المناقب من طريقين وفيها : « قلت : كم كنتم ؟ قال : **لوكنا مائة ألف لكفانا ، كنا خمس عشرة مائة** » . وفي باب غزوة الحديبية من كتاب المغازي من طريقين في إحداها : « كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة » . وأخرجه أيضاً الدارمي في سننه ١٣/١ ، ١٤ في باب ما أكرم الله النبي ﷺ من المقدمة من طرق عن جابر باختلاف يسير في بعض الألفاظ ومقدار العدد .

ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الدارمي في سننه ١٤/١ .

قال الحافظ ابن حجر : وظهر لي من مجموع الروايات أنهما قصتان في موطنين للتغاير في عدد من حضر ، وهي مغايرة واضحة ، يبعد الجمع فيها ، وكذلك تعين المكان الذي وقع ذلك فيه ، لأن ظاهر رواية الحسن أن ذلك كان فى سفر بخلاف رواية قتادة ، فإنها ظاهرة فى أنها كانت بالمدينة ، وسيأتي في غير حديثِ أنس أنها كانت في مواطن أخر .

قال عياض : هذه القصة رواها الثقات عن العدد الكثير عن الجم الغفير عن الكافة متصلة بالصحابة ، وكان ذلك في مواطن اجتماع الكثير منهم في المحافل ومجمع العساكر ، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك ، فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته . وقال القرطبي : ففيه نبع الماء بين أصابعه ، ﷺ ، تكررت منه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة ، ووردت من طرق كثيرة يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي . اهـ فتح الباري ٥٨٤/٦١ ، ٥٨٥ والحديث ذكره الكتاني في نظم المتناثر ص ١٣٦ رقم (٢٦٧) .

(٢) حديث حنين الجذع رواه عدد من الصحابة : =

....

= فمن حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما ، أخرجه البخاري في صحيحه : في باب الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة بلفظ : « كان جذع يقوم إليه النبي ، ﷺ ، فلما وُضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار حتى نزل النبى ، ﷺ ، فوضع يده عليه ، والعشار بكسر المهملة بعدها معجمة . قال الجوهري : العشار جمع عُشَراء – بالضم ، ثم الفتح – وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر ، ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد . وقال الخطابي : العشار الحوامل من الإبل التي قاربت الولادة . ويقال : اللواتي أتى على حملهن عشرة أشهر . يقال : ناقة عشراء ، ونوق عشار على غير قياس . اهـ . فتح الباري ٢ : ٤٠٠ .

وأخرجه أيضاً في باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب من طريقين . وأخرجه النسائي في سننه ٣ : ١٠٢ في باب مقام الإمام في الجمعة من كتاب الجمعة . والدارمي في سننه ١ : ١٥ في باب ما أكرم النبي ، ﷺ ، بحنين الجذع ، من المقدمة ، من طرق عنه . وفي باب مقام الإمام إذا خطب من كتاب الصلاة : ١ : ٢٠٢ . وابن ماجه في سننه ١ : ٤٥٤ . وفي الزوائد : إسناده صحيح ، وابن أبي عدي ثقة . وقال : أخرجه النسائي عن جابر بسند آخر . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند ٣ : ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٤ .

ومن حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما : أخرجه البخاري في صحيحه : في باب علامات النبوة ، من كتاب المناقب . والترمذي في سننه : في باب ما جاء في الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة . وقال : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح غريب . ومعاذ بن العلاء هو أخو عمرو بن العلاء . وأخرجه الدارمي في سننه ١/١٥ في المقدمة .

ومن حديث أنس رضي الله عنه : أخرجه الترمذي في سننه : في باب ما جاء في الخطبة على المنبر من كتاب الجمعة . وابن ماجه في سننه ١ : ٤٥٤ في باب ماجاء في بدء شأن المنبر . من كتاب إقامة الصلاة . وفي الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات . والدارمي في سننه ١ : ١٩ في المقدمة . وفي باب مقام الإمام إذا خطب من كتاب الصلاة ١ : ٣٦٧ .

والإمام أحمد في المسند ١ : ٢٦٧ . وعنه أيضاً وعن ابن عباس ، رضي الله عنهم ، في المسند ١/٢٦٧ ، ٣٦٣ ومن حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما : أخرجه الدارمي في سننه : ١ : ١٨ ، ١٩ في المقدمة . وفي باب مقام الإمام إذا خطب من كتاب الصلاة ١ : ٣٧٢ ، والإمام أحمد في المسند : ١ : ٢٤٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٣ .

ومن حديث أبي سعيد ؛ أخرجه الدارمي في سننه : ١ : ١٨ في المقدمة .

ومن حديث بريدة أيضاً : ١ : ١٦ .

ومن حديث أبي بن كعب ؛ أخرجه ابن ماجه في سننه ١ : ٤٥٤ في باب ما جاء في بدء شأن المنبر من كتاب إقامة الصلاة . والدارمي في سننه ١ : ١٧ ، ١٨ في المقدمة .

ومن حديث سهل بن سعد ؛ أخرجه الدارمي في سننه : ١ : ١٩ في المقدمة . وفي باب مقام الإمام إذا خطب من كتاب الصلاة ١ : ٣٩٧ . والإمام أحمد في المسند ٥ : ٣٣٧ ، ٣٣٩ .

والحديث متواتر أورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة في كتاب المناقب حديث رقم (٣) . والكتاني في نظم المتناثر ص ١٣٤ حديث رقم (٢٦٣) .

(٣) من نسخة « أ » ، وسقطت من نسخة «ب» .

حنينه ، إلى براهينَ عظيمةٍ سوى هذه ، قد تقصَّيْناها في غَيْرِ هذا المكان (١) . ونقل الجمهورُ كلَّ هذه الآيات عنه ، ﷺ ، جيلًا بعد جيلٍ على اختلاف مذاهبهم . وتباينِ (هممهم) (٢) ، وبُعْدِ أقطارهم ، وتَعادِي أخلافِهم ، واختلافِ أنسابِهم ، نقلًا يوجبُ العلمَ الضروريّ (٣) ، وكان هذا النقلُ أقوى من نقلِ الناقلين لِأَعلامِ موسى ، وعيسى ، عليهما السلام ، . فالمفرقُ بين ذلك (ظَاهرُ) (٤) الخطإِ ، بادي الضَّلالةِ ، فإذْ قد صَحَّ ذلك بيقين ، وعَلِمنا ضرورةً أنه مُرْسَلٌ من عندِ الله - عز وجل - عِلْماً لا مجالَ للشكِ فيه ، بل كَعِلْمِنا أنّ الكلَّ أكثرُ من الجُزءِ ، ففرضٌ على كُلِّ أَحَدٍ أن يُسْلِمَ لما جاء به ، وأنْ يسمعَ ، ويُطيعَ لكلِّ ما أمرِ به ، ونهى (عنه) (٥) ، لِأنه عن الله - تعالى - يُخبر ، وبِعُهودِه يُذَكِّرُ .

وقد نَقَل الجمهورُ عنه ، عليه السلام ، نقلًا يوجبُ العلمَ الضروريِ أنه لانبيَّ بعده (٦) ، إلا أنَّه - عليه السلام - أنذر بنزول عيسى ابن مريمَ ، عليه السلام (٧) ، وسمَّى الله (عز وجل) (٨) جماعةً من النبيين في القرآن ،

---

(١) لعله في كتابه : « الترشيد في الرد على كتاب الفريد لابن الراوندي في اعتراضه على النبوات » . أنظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٩٥ . وقد أشار ابن حزم إلى المعجزات في كتابه الفِصَل ١/١٤٢ - ١٤٧ .

(٢) من « أ » وفي «ب» : « همهم » وهو خطأ .

(٣) يقصد بذلك الحديث المتواتر الذي رواه جمع عن جمع تحيلُ العادة تواطُأهم على الكذب من مبتداه إلى منتهاه وأن يكون مستند انتهائهم الحِسَّ أي الأمر المشاهد أو المسموع ، وهو المفيد للعلم اليقيني والموجب للعلم الضروري ، أي : الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه . انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٥ ، ص ٦ .

(٤) من «أ» وفي «ب» : ظاهراً . وهو خطأ .

(٥) زيادة من «ب» .

(٦) أنظر تخريج الحديث ص (١٧٩) حاشية رقم (٧) .

(٧) انظر تخريج الحديث ص (١٨٠) حاشية رقم (١) .

(٨) من « أ » وفي «ب» : تعالى .

ولم يُسَمِّ آخرين . (قال) (١) – عز وجل –: ﴿ ورُسُلًا قد قصصناهم عليك ، من قَبْلُ ورُسُلًا لم تقصصهم عليك ﴾ (٢) . فكلٌّ ذلك حقٌّ .

فإذْ قد ثَبَتَ ببراهين العقل أَنَّ العالَمَ كُلَّهُ مُبْتَدَأٌ ، مخلوقٌ ، مُحْدَثٌ ، وأنَّ له خالقاً واحداً ، (أَوَّلا) (٣) لم يَزَلْ ، وأنَّ محمداً رسولُه إلينا ، ففرضٌ على كُلِّ أَحَدٍ طاعتُهُ ، والوقوفُ عندما أخبر به ، وقَبُولُ ما أمر به .

« فَصلٌ » : وَأَنَّ السحرَ (٤) تَخْييلٌ وتَحَيُّلٌ ، لا حقيقةٌ

---

(١) في «ب» : وقال .

(٢) سورة النساء : الآية ١٦٤ .

(٣) من « أ » وسقطت من «ب» .

(٤) السحر يطلق ويرادبه معانٍ :

منها أنه مالطف ودق .

ومنها ما يقع بخداع وتخييلات ، لا حقيقة لها ، نحو ما يفعله المشعوذ بصرف الأبصار عمّا يفعله بخفة يد . وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ سَحَروا أعينَ النَّاسِ وآسْتَرْهَبُوهم ﴾ [الأعراف : ١١٦] وقوله تعالى : « يُخَيَّلُ إليه من سِحْرهم أَنَّها تَسْعَىٰ » . [طه : ٦٦]

ومنها استجلاب معاونة الشيطان بضرب من التقرب إليه كقوله تعالى : ﴿ هل أنبئكم على من تَنَزَّلُ الشياطينُ * تَنَزَّلُ على كُلِّ أَفَّاك أَثيمٍ ﴾ [الشعراءَ : ٢٢١ ، ٢٢٢] وقوله تعالى : ﴿ ولكنَّ الشياطين كفروا يُعَلِّمون النَّاسّ السحر ﴾ . [البقرة : ١٠٢] .

ومنها ما يذهب إليه الأغتام – وهو اسم الفعل – يزعمون أنه من قوَّته يغيِّر الصورة والطبائع ، فيحيل الإنسان حماراً ، ولا حقيقة لذلك عند المحصلين . أنظر : المفردات في غريب القرآن للراغب ص ٢٢٦ . فتح الباري ٢٢٢/١٠ .

ثم السحر يطلق ويراد به الآلة التي يسحر بها ، ويطلق ويراد به فعل الساحر . والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرقي ، والنفث في العقد ، وتارة تكون بالمحسوسات ، كتصوير الصورة على صورة المسحور . وتارة بجمع الأمرين الحسي والمعنوي ، وهو أبلغ اهـ . فتح الباري ٢٢٢/١٠ .

له [١] ، ولا يقلبُ / عيناً ، ولا يُحيلُ / طبيعة [٢] . ب١٠٣ب أ٥٣أ

---

(١) وقد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن حزم أبو جعفر الاستَرْباذي من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وطائفة .

قال النووي : والصحيح أن له حقيقةً . وبه قطع الجمهور ، وعليه عامة العلماء ، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة ، انتهى . فتح الباري ٢٢٢/١٠ .

– فمن القرآن آيات كثيره ؛ منها قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قل أعوذ برب الفلق * من شر ما خلق * ومن شر غاسق إذا وقب * ومن شر النفاثات في العقد * ومن شر حاسدٍ إذا حسد ﴾ [سورة الفلق : ١ – ٥]

فالأمر بالاستعاذة من « النفاثات » أي : السواحر ، دليل على أن له حقيقة .

– ومن السنة ما أخرجه البخارى بسنده عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « سُحر النبي – ﷺ – حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله ، حتى كان ذات يومٍ دعا ، ودعا ، ثم قال : أشعرتِ أن الله أفتاني فيما فيه شفائي ؛ أتاني رجلان فقعد أحدهما عند رأسي ، والآخر عند « رجلي » ، فقال أحدهما للآخر ما وجع الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : ومَنْ طَبَّه ؟ قال : لبيد بن الأعصم . قال : في ماذا ؟ قال : في مشط ومشاقة ، وفي جُف طلعة ذكر ، قال : فأين هو ؟ قال : في بئر ذروان ، فخرج النبي – ﷺ – ثم رجع ، فقال لعائشة حين رجع : « نخلها كأنها رؤوس الشياطين » ، فقلت : استخرجته ؟ فقال : « لا . أما أنا فقد شفاني الله ، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شراً ، ثم دفنت البئر » .

أخرجه البخاري في مواضع في صحيحه : في باب صفة إبليس وجنوده من كتاب بدء الخلق وفي باب « إن الله يأمر بالعدل والإحسان » من كتاب الدعوات ، وفي باب تكرير الدعاء من كتاب الأدب ، وفي باب السحر من كتاب الطب . وأحمد في المسند ٥٠/٦ ، ٩٦ . وانظر فتح الباري : ٢٢١/١٠ ، ٢٢٢ وتيسير العزيز الحميد ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر بعد أن رجح أن للسحر حقيقة : « ولكن محل النزاع ، هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا ؟ فمن قال : إنه تخييل فقط منع ذلك . ومن قال : إن له حقيقة . اختلفوا : هل له تأثير فقط ، بحيث يغير المزاج ، فيكون نوعاً من الأمراض ؟ ، أو ينتهى إلى الإحالة بحيث يصير الجماد حيواناً مثلًا وعكسه ؟! فالذي عليه الجمهور هو الأول . وذهبت طائفة قليلة إلى الثاني . فإن كان بالنظر إلى القدرة الإلٰهية فمسلم ، وإن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف ، فإن كثيراً ممن يدعي ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه » . اهـ . فتح الباري ٢٢٢/١٠ . نقول : وفى هذا نظر .

برهانُ ذلك قولُ الله عز وجل : ﴿ إنما صنعوا كيْدُ ساحر ولا يُفلحُ الساحِرُ حيثُ أَتَىٰ ﴾ (١) . وقولُه عز وجل : ﴿ يُخَيَّلُ إليهِ مِن سِحرهم أَنَّها تسعى ﴾ (٢) .

ولو كان السحرُ يُحيلُ طبيعةً لكانَ مِن جنسِ أعلام النبوة ، التي هي شهادة الله عز وجل للأنبياءِ بحقهم (و) (٣) صدقهم . وهذا خروجٌ عن الإسلام (ممن) (٤) ساوى بين الأمرين ، وخروجٌ عن المعقول أيضاً ، ومكابرةٌ للضرورة . ولا يجوز ألبتةَ وجودُ معجزةٍ ، وإحالةُ طبيعةٍ لغير نبيٍّ أصلًا ، ولو كان ذلك لما كان بين النبيِّ وغير النبيِّ فرقٌ ، والتحدي لا معنى له ، لأنَّ الله – تعالى – لم يخبر باشتراطه ، ولا جاء عن النبيِّ – ﷺ – .

وبرهانٌ ضروريّ (٥) : وهو أنه قد صحَّ الإجماعُ المتيقنُ على أن رسول الله ، ﷺ ، إذْ حَنَّ إليه الجذعُ (٦) ، وأنبع الماء من القَدْحِ منْ بينِ أصابعه (٧) ، واخترعَ الطعامَ الكثيرَ من صاع شعيرٍ (٨) ، لم يتحدَّ بذلك أحداً ، ولا كان بحضرته إلا كلُّ مَنْ سلف إيمانُه ، وصَحَّ يقينُه .

(فإنْ قيل : إنَّ المعجزةَ إذا ظهرت من رجلٍ فاضلٍ فإنَّما هي للنبيِّ ، ﷺ ، كالتي ظهرت في حياته ، عليه السلام . قلنا : ليس كذلك ،

---

(١) سورة طه : ٦٩
(٢) سورة طه : ٦٦ .
(٣) سقطت من «ب» .
(٤) من «ب» وفي « أ » : إن .
(٥) أي : الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه ، وهو يفيد العلم اليقيني .
(٦) أنظر : تخريج الحديث ص (١٨٩) حاشية (٢) .
(٧) أنظر : تخريج الحديث ص (١٨٩) حاشية (١) .
(٨) أنظر : تخريج الحديث ص (١٨٨) حاشية (١) .

لأنه [لا يكون] (١) الفاضلُ أحقَّ بها من الفاسق من المسلمين . وهذا لا يقولُه (٢) .

فإن قالوا : هي أيضاً دلالةٌ على فضل الفاضل . قلنا : هذا باطلٌ (٣) ، لأنَّ الفاضل لا يحل له أن يدعي لنفسه الفضل (٤) ، ولو فعل لكان فاسقاً . قال الله – تعالى – : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ﴾ (٥) . فليس هٰهنا شيءٌ يحتاج فيه إلى دلالة على صحته ، ولو كان ذلك لكان كلُّ مدعٍ ، أو مُدَّعى عليه بحقٍّ أحوجَ إلى المعجزة لتصحيح دعواه . وهذا لا يقولُهُ أحدٌ ، فبطل أن يكون معجزةً لغير نبيٍّ ، مُحَقِّقٍ بها دعواه في النبوة فقط) (٦) .

ولو جاز أن يأتي الصالحُ ، أو الساحِرُ بمعجزةٍ (لأنه) (٧) لا يتحدَّىٰ بها أحَدَاً لأمكن الآن مَنْ يدّعي / نبوةَ عليٍّ – رضي الله عنه – ونبوةَ المغيرةِ (٨) ، ب١٠٤أ

---

(١) في المخطوطة – نسخة ب – (لو كان) ولا يستقيم المعنى بذلك وقد صوبنا النص بما أثبتناه .

(٢) أنظر : في هذا المعني الفصل : ٥ : ٩ ، ١٠ .

(٣) بل هي دلالة على فضل الفاضل ، يظهرها الله على يد الرجل الصالح المتمسك بتعاليم الشارع ، فهي تأييد لصحة سلوكه ، التابع فيه لنبيه ، ﷺ . وقد يظهر على يد الفاسق أمرٌ خارق للعادة ، لكنه ليس كرامة ، بل هو من قبيل الاستدراج .

(٤) الحكم هنا ليس فيه دقة . قال الله تعالى فيما حكى عن يوسف ، عليه السلام : ﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض إني حفيظ عليم ﴾ [سورة يوسف : ٥٥]

(٥) سورة النجم : الآية ٣٢ .

(٦) ما بين القوسين ، من قوله : « فإن قيل : إن المعجزة ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « لأنها » .

(٨) هو المغيرة بن سعيد العجلي على اختلاف في اسم أبيه ، ونسبه بين علماء =

[ويزيغ] [١] ، ومنصور الكِسْفِ [٢] أن يتحدى بما يجوز لعليٍّ من الكرامة ، وللمغيرة ، [وبزيغ] [١] ، والحلاج [٣] ، من السحر . فهذا الداء باقٍ (إلى) [٤] الأبدِ .

= الفرق . وإليه تنسب المغيرية من فرق الشيعة الغالية (الخارجة عن الإسلام) وادعى المغيرة النبوة ، واستحل المحارم . قتله عبد الله القسرى حرقاً . أنظر : مقالات الإسلاميين ١/٦٩ - ٧٤ . والفرق بين الفرق ٢٣٨ - ٢٤٢ ، والتبصير في الدين ص ١٢٥ ، والفصل ٢ : ٢٧٢ ، والملل والنحل : ١/١٧٦ - ١٧٨ .

(١) في نسختي المخطوطة (أ،ب) : « بزيع » ، والصواب ما أثبتناه من الكتب المذكورة بعد الترجمة . وهو بزيغ بن موسى الحائك من أتباع الخطاب الأسدي ، له أتباع ينتسبون إليه ، وهم من الفرق الخارجة عن الإسلام ، يزعمون أن جعفراً كان إلٰهاً ، ولم يكن هو من يراه الناس ، بل كان يظهر للناس بتلك الصورة ، ويزعمون أن كل مؤمن يوحي إليه من الله . وقد سمىّ الإسفرائيني هذه الفرقة الربيعية ، والظاهر أن ذلك تصحيف . أنظر : مقالات الإسلاميين ١/٧٨ ، ٧٩ ، والفرق بين الفرق ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والتبصير في الدين ص ١٢٧ ، والملل والنحل ١ : ١٨٠ .

(٢) هو أبو منصور المستنير العجلي ، زعيم فرقة من فرق الشيعة الغالية ، يعدها علماء الكلام من الفرق الخارجة عن الإسلام ، وقد زعم أن الإمامة انتقلت إليه من الباقر ، ويزعم أنه رفع إلى السماء ، وأن الله مسح على رأسه ، وأنزله إلى الأرض ، وأنه الكسف المذكور ف قوله تعالى : ﴿ وإن يَرَوْا كِسْفًا من السماء ساقطاً يقولوا سحابٌ مركومٌ ﴾ [الطور : ٤٤] وينكرون القيامة والجنة والنار ، وكان يمين أصحابه : لا والكلمة ، ويزعمون أن عيسى - عليه السلام - أول من خلق الله من خلقه ، ثم عليّ ، وقد استحلوا خنق مخالفيهم . وقد صلبه يوسف ابن عمر الثقفي وإلى العراق في زمانه . أنظر : مقالات الإسلاميين : ١/٧٤ ، ٧٥ . والفرق بين الفرق ٢٤٣ - ٢٤٥ ، والتبصير في الدين ١٢٥ ، ١٢٦ ، والملل والنحل : ١/١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣) هو أبو مغيث الحسين بن منصور الحلاج ، من أهل البيضاء ، بلد بفارس ، ونشأ بالعراق ، وصحب أبا القاسم الجنيد في بداية أمره . تعلم السحر ، وأظهر المخاريق للناس ، يقول بالحلول . وقُتِل بفتوى العلماء على الزندقة سنة (٣٠٩ هـ) . أنظر : الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٦٠ - ٢٦٤ ، وتاريخ بغداد : ٨ : ١١٢ - ١٤١ ، والتبصير في الدين ١٣٢ - ١٣٤ ، ووفيات الأعيان : ٢ : ١٤٠ - ١٤٥ ، ميزان الاعتدال للذهبي : ١ : ٥٤٨ .

(٤) من نسخة «ب» ، وسقطت من نسخة « أ » .

ويكفي مِن هذا كله أن اشتراط التحدي لم يأت به اللهُ – تعالى – في شروط الإعجاز ، ولا رسولهُ ، ﷺ ، ولا أجمع المسلمون عليه فهو باطِلٌ بيقين ، بل ما أحالَ الطبيعة (فهو) (١) معجزةٌ ، قد يتحدى بها النبيّ (٢) (ﷺ) (٣) ، وقد لا يتحدَّى (٤) ، كما قلنا في حنين الجذع ، ونَبَعانِ الماء ، وإشباعِ النَّفرِ الكثير العشرات (والمئين) (٥) / من صاع شعير ، ونحو ذلك . أ٥٣ب

وقد قلنا إنَّ طبائعَ الأشياءِ ، الذاتية لها ، التي منها تقوم الحدود ، فلا سبيلَ لأحد إلى إحالتها ، لا بصناعةٍ ، ولا بغير صناعة ، فلا يجوز أن يُحيلَها إلَّا الذي اخترعها وَحْدَه ، لا شريك له ، للأنبياء ، عليهم السلام ، فقط (٦) . وإنما (٧) الساحر من نوع العجائبيين فقط .

---

(١) من «ب» . وفي « أ » : فهي .

(٢) كما في آيات التحدي لفصحاء العرب . أنظر : الآيات ص ١٨١ حاشية (٤) ،

(٣) ما بين القوسين من نسخة « ب » وسقط من نسخة « أ » .

(٤) كما في آيات الرسول – ﷺ – التي ذكرها الله في القرآن وليس فيها تحدٍ ، قال تعالى : ﴿ اقتربت الساعةُ وانشق القمر * وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ﴾ [سورة القمر : ١ ، ٢] . وقال تعالى : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير ﴾ [سورة الإسراء : ١]

(٥) من « أ » وفي «ب» : والمائين .

(٦) عدم استطاعة الخلق إحالة طبائع الأشياء حق لا ريب فيه ، والله تعالى وحده هو القادر على ذلك ، ولا يلزم من ذلك نفي الكرامة ، فهي تكون خارقة للمعتاد ، وليس فيها إحالة طبيعة من جنس كثير مما يظهر على أيدي الأنبياء .

وأما السحر فهو معتاد عند السحرة ينال بالتعلم وما يلزمه

(٧) وفي «ب» زيادة : « قلنا » بعد « وإنما » ولا ضرورة لها .

« فصلٌ » : وأنَّ عيسى عبدٌ مخلوقٌ ، (وهو) [(١)] (نبيٌّ) [(٢)] كسائر الأنبياء ، عليهم السلام ، (ذو) [(٣)] طبيعةٍ واحدةٍ ، إنسانيةٍ فقط ؛ خلقه الله – عز وجل – في بطن أمِّه مريمَ من غير ذَكرٍ ، كما خلق آدم ، وامرأته (حواء) [(٤)] ، عليهما السلام ، من تراب [(٥)] من غير ذكر ، ولا أنثى ، مَنْ قال غيرَ هذا كفر .

وأَنَّ عيسى – عليه السلامُ – سمَّاه الله « روح الله » [(٦)] ، و « كلمته » [(٧)] إكراماً له ، إضافةَ ملك .

وأنه توفاه الله ورفعه [(٨)] إليه ، لم يقتل ، ولا صُلبَ ، ومَنْ قالَ إنّه قُتِلَ أو صُلِبَ فقد كفر .

---

(١) زيادة من نسخة «ب» .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) من « أ » وفي «ب» : و .

(٤) من «ب» وحذفت من « أ » .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ، ثم قال له كن فيكون ﴾ [آل عمران : ٥٩] . ثم خلق سبحانه وتعالى حواء من آدم كما في قوله تعالى : ﴿ ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالًا كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ [النساء ١] وقوله تعالى : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها ﴾ [الأعراف : ١٨٩] .

(٦،٧) قال تعالى : ﴿ ياأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيحُ عيسى ابن مريم رسولُ الله وكلمتهُ ألقاها إلى مريم وروحٌ منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهوا خيراً لكم إنما الله إلٰهٌ واحدٌ سبحانه أن يكون له ولد له مافي السمٰوات وما في الأرض وكفى بالله وكيلًا ﴾ [النساء : ١٧١] .

(٨) زاد هنا في «ب» لفظ : « الله » . والصواب حذفها .

برهانُ ذلك : قولُ الله – عز وجل – : ﴿ وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبِّهَ لهم ﴾ [(١)] . وقولُهُ تعالى : ﴿ ياعيسى إني مُتَوَفِّيك ورَافِعُكَ إليَّ ومُطَهِّرُكَ مِنَ الذين كفروا ﴾ [(٢)] . وقولُه تعالى حاكياً عن عيسى – عليه السلام – أنه يقول : ﴿وكُنْتُ عليهم شهيداً ما دمتُ منهم فلمّا توفيتنى كنت أنت الرقيبَ عليهم (وأنت على كل شيء شهيد) [(٣)] .

والوفاةُ قسمَان : موتٌ ، ونومٌ فقط . قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتوفَّىٰ الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِها والتي لم تَمُتْ في / مَنَامِها فيُمسك التي قضَى عليها الموتَ ويُرْسِلُ الأُخْرَىٰ إلى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ [(٤)] . ب١٠٤أ

وإنما يخبر عيسى – عليه السلام – عن الوفاة التي كانت إثرَ كونِهِ شهيداً على أمته التي كان فيها ، وبيقين (ندري) [(٥)] أنه لم يَعْنِ النَّوْمَ ، لأنه قال : ﴿ وكنتُ عليهم شهيداً ما دمتُ فيهم ﴾ [(٦)] ، فَصَحَّ أنه كان شهيداً عليهم في يقظاتِه التي نومُه في خلالِها ، وقد صَحَّ النصُّ [(٧)] ، وإجماعُ القائلين بنزوله – وهم أهلُ الحق – أنه إذا نزل لم يبق نصرانيٌّ أصلًا إلا أسلموا ، فصح أنه عنى / تلك الوفاة التي كانت مع رفعه – عليه السلام – [(٨)] أ٥٤أ

---

(١) تتمة الآية ﴿ وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه مالهم به من علم إلا اتباعَ الظن وما قتلوه يقيناً * بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً ﴾ [سورة النساء : ١٥٧ ، ١٥٨] .

(٢) سورة آل عمران : ٥٥ .

(٣) ما بين القوسين زيادة من «ب» . والآية من سورة المائدة : ١١٧ .

(٤) سورة الزمر : ٤٢ .

(٥) من « أ » . وفي «ب» : يدري .

(٦) سورة المائدة : ١١٧ .

(٧) أنظر الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام تعليق رقم (١) ص (١٨٠) .

(٨) القول بأن عيسى ، عليه السلام ، رفع ميتاً هو مما حكي عن ابن عباس ، ومحمد ابن اسحق . والراجح لدى كثير من العلماء أنه رفع حيًا ، بدنًا ، وروحاً ، حيث نفى الله =

(وكفر)[(١)] بعدها النصارى بدعواهم (ربوبيته)[(٢)] .

« فصلٌ » : وأنَّ دينَ الإسلام (الذي جاء به محمدٌ رسولُ الله ﷺ)[(٣)] فرضٌ على كلِّ مَنْ بلغه من جنٍّ وإنسٍ ، قال تعالى : ﴿ لِأُنْذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾[(٤)] . وقال تعالى : ﴿ وما خلقتُ الجِنَّ والإِنْسَ إلا ليعبدون (ما أريد منهم من رزقٍ وما أُريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوةِ المتين) ﴾[(٥)] . وقال تعالى : ﴿ قل أوحي إليَّ أنه استمع نفرٌ من الجِنِّ فقالوا : إنا سمعنا قرآناً عَجَباً . يهدي إلى الرشد فآمنا به (ولن نشرك بربنا أحداً) ﴾[(٦)] ... إلى قوله تعالى : ﴿ وأَنا مِنَّا المسلمون ومنّا القاسطون فمن أسلم فأولئك تَحرَّوْا رَشَداً . وأَمَّا القاسطون فكانوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً ﴾[(٧)] . ولم يبعث الله عز وجل قبلَ محمدٍ ، عليه السلام . نبياً إلا إلى قومه خاصة . هكذا صحَّ عنه – عليه السلام – أنّه قال : « كان النبيّ[(٨)] من (قبلى)[(٩)]

= تعالى عنه القتل ، وأثبت له الرفع ، ثم الخبر أنه ينزل ، وهذا يعني البدن والروح ، وليس هناك إشارة إلى البعث له ، أو الإحياء . والنزول مما يؤيد ما ذهب إليه الكثيرون من كونه – عليه السلام – رفع حياً .

أنظر : التفسير الكبير للرازي ٦٧/٨ ، ٦٨ ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٢٢/٤ ، ٣٢٣ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٢ : ٣٨ ، وفتح القدير للشوكاني ١ : ٣٤٤ .

(١) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : « كفى » .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « لربوبيته » . وهو خطأ .

(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» ، وحذف من نسخة « أ » .

(٤) سورة الأنعام : ١٩ .

(٥) ما بين القوسين زيادة من نسخة « ب » ، والآية من سورة الذاريات : ٥٦ .

(٦) ما بين القوسين زيادة من نسخة « ب » ، وحذف من نسخة « أ » ، والآية من سورة الجن : ١ .

(٧) انظر الآيات ١ – ١٥ من سورة الجن .

(٨) زاد في « ب » : ﷺ . ولم ترد في روايات الحديث .

(٩) من « أ » . وفي « ب » : « قبل أن أبعث إنما » .

يُبعث إلى قومه خاصة ، وبُعثت إلى الأحمر والأسود » [١] . (والله أعلم) [٢]

---

(١) الحديث أخرجه مسلمٌ في صحيحه ١/٣٧٠ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : قال رسول - ﷺ - : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى كل أحمر وأسود ، وأحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً ، فأيما رجل أدركته الصلاةُ صلى حيث كان ، ونُصِرْتُ بالرعب بين يدي مسيرة شهر ، وأُعطيتُ الشفاعة » .
وأخرجه بسنده آخر عن جابر مختصراً وأحال على الرواية الأولى ١/٣٧١ .
ومن حديث أبي ذر أخرجه الدارمي في سننه ٢/٢٢٤ في باب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا من كتاب السير ، وأحمد بسند صحيح في مسنده ٥/١٤٥ ، ١٤٨ وفيه : « بعثت إلى الأحمر والأسود » . وفي رواية لأحمد بسند صحيح في المسند ٥/١٦٢ بلفظ ١١ بعثت إلى كل أحمر وأسود » . وانظر إرواء الغليل ١/٣١٧ .
ومن حديث ابن عباس وأبي موسى من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أخرجه أحمد في المسند ١/٢٥٠ ، ٣٠١ ، ٤/٤١٦ بأسانيد حسان في الشواهد كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/٤٣٦ ، وانظر إرواء الغليل ١ : ٣١٧ .
ومن حديث جابر بن عبد الله أيضاً أخرجه البخاري في صحيحه في الباب السابع من كتاب التيمم من طريقتين ، وفي باب قول النبي ، ﷺ ، جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً من كتاب الصلاة ، ومسلم في صحيحه ١/٣٧٠ ، وأبو عوانة ١/٣٩٥ والنسائى ١/٧٣ ، ٤/١٢٠ والدارمي في سننه ٢/٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والبيهقي ١/٢١٢ . وفيه : « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة » .
ومن حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في صحيحه ١/٣٧١ وأبو عوانة ١/٣٩٥ والترمذي ١/٢٩٣ وقال : حديث حسن صحيح ، وأحمد ٢/٤١٢ . ولفظ مسلم : « وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون » .
ومن حديث ابن عمرو أخرجه الإمام أحدم بسند حسن في المسند ٢/٢٢٢ . وفيه : « أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامةً ، وكان من قبلي إنما يُرسل إلى قومه ... » الحديث .
ومن حديث أبي أمامة أخرجه البيهقي في السنن الكبري ١/٢١٢ بلفظ « وأرسلت إلى الناس كافة » وإسناده صحيح . وانظر إرواء الغليل ١/٣١٦ .
وبالجملة فالحديث متواتر معنوياً عن رسول الله - ﷺ - .
أنظر : قطف الأزهار للسيوطي حديث رقم (٤) من كتاب المناقب .
ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ص ١٣٢ رقم (٢٥٧)
(٢) زيادة من «ب» وحذفت من « أ » .

« فصلٌ » : وأن دين الإسلام لازمٌ للكفار كلزومه للمسلمين . وكل دين سواه (فهو باطل) (١) ، حرامٌ على كل أحدٍ العملُ به . قال عز وجل : « وَمَن يَبْتَغِ غيرَ الإسلامِ ديناً فَلن يُقبلَ منه » (٢) . وقال تعالى : ﴿ ما سَلَكَكُم فى سَقَر . قالوا لم نك من المصلين . ولم نكُ نُطعم المسكين . وكُنَّا / نخوض مع الخائضين . وكنا نكذب بيوم الدين . حتى (أتانا اليقين) (٣) ﴾ فنص (الله) (٤) - تعالى - على أن الكفار يعذبون على تركهم الصلاةَ ، والصدقةَ ، وشرائعَ الإسلام .

ب١٠٥أ

« فصلٌ » : وأنَّ محمداً - عليه السلام - رسولُ الله إلى اليوم ، وإلى أَبَدِ الأَبَدِ . روحُه عند الله (تعالى) (٥) ، (حيٌّ) (٦) ، عالمٌ ، معظَّمٌ ، وكذلك سائرُ النبيين ، ومن قال غيرَ هذا فقد انسلخ عن إجماع أهلِ الإسلام .

برهانُ ذلك : إجماعُ أهلِ الإسلام كلِّهم على إعلان الأذان في كل مسجدٍ في الدنيا (٧) « أشهد أنَّ محمداً رسولُ الله » (٨) ، وعلى القولِ في كل (صلاةٍ) (٩) فرض ، أو تطوع « السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ،

---

(١) ما بَينَ القوسين زيادة من «ب» وفي « أ » : « فباطل » .
(٢) سورة آل عمران : ٨٥ .
(٣) ما بين القوسين سقط من « ب » والآيات من سورة المدثر : ٤٢ - ٤٧ .
(٤) من « ب » وحذفت من « أ » .
(٥) من « أ » وفي «ب» « عز وجل » .
(٦) من « أ » وفي ب : « حق » .
(٧) زاد في ب : « على إعلان الأذان بأشهد أن لا إله إلا الله و » ولا حاجة لذلك .
(٨) كما صحَّ في الحديث في تعليم الرسول - ﷺ - أبا محذورة الأذان . أنظر : صحيح مسلم : ٢٨٧/١ . كتاب الصلاة . باب صفة الأذان حديث رقم (٦) .
(٩) زيادة من «ب» .

أشهد أن لا إلٰه إلا الله (و) [١] أشهد أن محمداً رسول الله » [٢] وإجماعُ الأمة أوَّلِها عن آخرها على دعاء أهلِ / الكُفر إلى القول : « (لا) [٣] إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » . وقولُهُ تعالى : ﴿ فردوه إلى الله والرسول ﴾ [٤] . فسمّاه الله رسولًا له بعد موته وإلى يوم القيامة ، فلو لم يكن روحُه قائماً حياً عند الله – تعالى – لكان الأذان كذباً ، (والشهادة) [٥] هدراً وتسليماً على معدوم ، وعلى لا شيء ، (ولكان) [٦] دعاؤنا أهلَ الكفر إلى قولٍ بالباطل ، ولكان الصوابُ أن يقالَ في كل ذلك أشهد أن محمداً كان رسولَ الله . (وقد اجتمعت الأمة) [٧] على إنكار هذا القول ،

٥٤أ ب

---

(١) زيادة من «ب» .

(٢) حديث التشهد أخرجه البخاري في صحيحه في باب التشهد في الآخرة . وفي باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد من كتاب الأذان : وفي باب من سمّى قوماً ... الخ من كتاب العمل في الصلاة . وفي باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ، وفي باب الأخذ باليدين من كتاب الاستئذان . وفى باب الدعاء في الصلاة من كتاب الدعوات ، وفي باب قول الله تعالى « السلام المؤمن » من كتاب التوحيد عن عبد الله بن مسعود . وكذلك مسلم في صحيحه ١٤/٢ وأحمد في مسنده ٤١٤/١ بسند صحيح ، وابن أبي شيبة في المصنف ١١٤/١ كلهم عن أبي نعيم شيخ البخاري به . وأخرجه كذلك أبو عوانة ٢٢٨/٢ – ٢٢٩ والبيهقي ١٣٨/٢ من طرق عن أبي نعيم به . وأنظر إرواء الغليل ٢٦/٢ . والحديث متواتر . انظر نظم المتناثر ص ٦٤ حديث رقم (٧٦) ، وقطف الأزهار للسيوطي حديث رقم (١٤) من كتاب الصلاة .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بلا » .

(٤) سورة النساء : ٥٩ ، والآية ﴿ يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلًا ﴾ .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « التشهد » .

(٦) من نسخة «أ» وفي نسخة «ب» : « ولو كان » .

(٧) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « وهذا إجماع من الأمة » .

وتضليلِ قائله ، وإخراجه من جُملتهم . وقد صحَّ عنه - ﷺ - أنه قال : « إن (لله ملائكة) [١] يبلغونه منا السلام » [٢] . فمنّا على روحِهِ المقدس المقربِ في الجنة الآن عند ربِّه الحيِّ العالِمِ أطيبُ السلام وأكثَرُهُ ، عددَ ما خَلَقَ ربُّنا ، ويخلق إلى يوم القيامة . وهكذا القولُ في كل نبيٍّ ورسولٍ ، قال تعالى : ﴿ تلك الرسلُ فضّلنا بعضَهم على بعضٍ (منهم من كلَّهم اللهُ وَرَفَع بَعضَهم درجاتٍ ﴾) [٣] . وقال تعالى : ﴿ وخاتم النّبيين ﴾ [٤] فسمَّاهم رسلًا ، ونبيِّين بعد موتهم . وبالله - تعالى - نتأيَّد ، وما قال أحدٌ قطُّ من أهل الإسلام هذا / القولَ ، وإنما وقع فيه مَنْ (ضَلَّ) [٥] لقولٍ لهم فاسدٍ ، وهو أنّ الروح عرض لا يبقى وقتين [٦] ، بل يفنى ويضمحل ، وأنَّ النفسَ

١٠٥ب

---

(١) من « أ » وفي ب : « الله وملائكته » .

(٢) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ٤٢١/٢ في تفسير سورة الأحزاب من كتاب التفسير عن ابن مسعود ، رضي الله عنه ، عن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « إنَّ لله ملائكةً سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام » . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وأقره الذهبي . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند ٣٨٧/١ ، ٤٤١ ، ٤٥٢ ، والنسائي في سننه ٤٣/٣ في باب السلام على النبي - ﷺ - من كتاب السهو ، والدارمي في سننه ٣١٧/٢ في باب فضل الصلاة على النبي - ﷺ - من كتاب الرقاق .

(٣) ما بين القوسين زيادة من «ب» وسقط من « أ » . والآية من سورة البقرة : ٢٥٣ .

(٤) سورة الأحزاب : ٤٠ .

(٥) من « أ » وسقطت من «ب» .

(٦) الظاهر أن هذا القول ليس دقيقاً ؛ فالإمام أبو الحسن الأشعري وهو المعاصر لأبي الهذيل يقول : « إن أبا الهذيل يرى أن النفس معنى غير الروح ، والروح غير الحياة ، والحياة عرض ، وليست الأعراض عنده تفنى ، بل منها مايبقى ، ومنها ما لا يبقى . ويزعم أن البقاء هو قول الله عز وجل للشيء : ابقه . وكذلك في بقاء الجسم ، وفي بقاء كل ما يبقى من الأعراض . أنظر : مقالات الإسلاميين للأشعري ٢ : ٣٠ ، ٤٧ . وأصول الدين للبغدادي ص ٥٠ ، ٥١ .

ليست شيئاً غيرَ الهواءِ الداخِل والخارجِ (بالتنفس) [١] ، وما قال هذا القول أحدٌ ممن ينتمي إلى الإسلام إلا أبو الهُذيل العلافُ المعتزليّ [٢] ، وهي إحدى شُنَعِهِ (المخرجةِ) [٣] له عن الإسلام . (ثم اتبعه على ذلك الطائفة المنتمية إلى الأشعري) [٤] .

« فصلٌ » : وأنَّ مَنِ ادعى (إلٰهية) [٥] إنسانٍ ، أو ادّعى نبوةً لأحدٍ بعدَ رسول الله (محمد) [٦] ، ﷺ ، – حاشا عيسى

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بالتنفيس » .

(٢) هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، أبو الهذيل العلاف ، مولى عبد القيس . شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها . أخذ عن عثمان ابن خالد الطويل ، عن واصل بن عطاء ، وانفرد بعشر مسائل ، فزعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها ، وزعم أن علم الله هو الله ، وكذلك قدرته ، له مقالات في الاعتزال ، وله كتاب يعرف بـ « ميلاس » . ولد سنة ١٣٥ هـ وتوفي سنة ٢٣٥ هـ ، وقيل غير ذلك . أنظر مقالات الإسلاميين للأشعري ١ : ٣٣٨ . تاريخ بغداد ٣ : ٣٦٦ – ٣٧٠ . الفرق بين الفرق ص ١٢١ والملل والنحل ٤٩/١ – ٥٣ . وفيات الأعيان ٤ : ٢٦٥ – ٢٦٧ . هدية العارفين ٢ : ١١ . شذرات الذهب : ٢ : ٨٥ .

(٣) من « أ » وفي ب « المخرجية » .

(٤) ما بين القوسين زيادة من «ب» وسقط من « أ » .

يرى الأشاعرة أن الحياة عرض ، ويحكمون باستحالة بقاء الأعراض . أنظر أصول الدين للبغدادي ص ٥٠ – ٥٢ .

ومعنى كون الرسالة تنتفى عن الرسل بعد موتهم على هذا هو أن الرسالة صفة من الصفات ، التي تُعْتَبرُ الحياةُ شرطاً فيها كسائر صفات الرسول من العلم والقدرة والسمع والبصر ، فإذا انتفت عنه الحياة التي هي عرض قائم به انتفى كل مشروط بها من الصفات ، وصار في حكم العدم ، الذي لا وجود له ، وبذلك يمتنع أن يُوصَف ، وهو في القبر بأنه رسول . أنظر الكافية الشافية لابن القيم مع شرحها للهراس ٢ : ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٥) التصويب حسب قواعد الإملاء ، وفي نسخة « أ » : « إلاهية » ، وفي نسخة « ب» : « إلاهيته » .

(٦) حذفت من نسخة «ب» .

ابن مريم – [١] فهو كافر ، لا خلاف في ذلك من أحد من أهل الإسلام ، وذلك لخلافه القرآنَ [٢] ، والثابتَ عن رسول الله [٣] ، ﷺ ، / .

« فصلٌ » : وأنّ الملائكة حقٌّ ، والجنُّ حقٌّ ، قال (الله) [٤] تعالى : ﴿ جاعِلِ الملائكةِ رُسُلًا (أولي أجنحة) [٥] ﴾ . وقال تعالى : ﴿ والجانَّ خلقناه مِنْ قَبْلُ مِنْ نارِ السَّمُومِ ﴾ [٦] .

« فصلٌ » : وأنَّ البعثَ حَقٌّ ، و [٧] الحسابَ حقٌّ ، والجنةَ حقٌّ ، والنارَ حقٌّ ، داران مخلوقتان (بعد) [٨] ، مخلدتان [٩]

---

(١) حيث سينزل عيسى عليه السلام كما روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، يكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد » أنظر تخريج الحديث فيما سبق ص (١٨٠) حاشية (١) .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم ولكنْ رسولَ الله وخاتَمَ النبيين وكان الله بكل شيءٍ عليماً ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] .

(٣) وذلك في الأحاديث التي تنص على أنه ، ﷺ ، خاتم النبيين ولا نبي بعده . وقد مضى تخريجها أنظر حاشية رقم (٧) ص (١٧٩) .

(٤) من «ب» وحذفت من « أ » .

(٥) ما بين القوسين من نسخة «ب» والآية من سورة فاطر : ١ .

(٦) سورة الحجر : ٢٧ .

(٧) في ب « وأن » .

(٨) من « أ » وسقطت من «ب»

(٩) قول الإمام ابن حزم « مخلوقتان بعد » . أي : أنهما قد خلقتا ، لا أنهما ستخلقان أنظر رأيه مدللًا في كتابه الأصول والفروع : جـ ١ : ١٧٢ – ١٧٦ .

وقد فصل الصنعاني القول في ذلك في كتابه رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار . قال الكتاني فى نظم المتناثر ص ١٤٨ ، ١٤٩ : « ذكر في إرشاد الساري أن كون النار مخلوقة الآن ، أي : وكذا الجنة مما تواترت به الأخبار تواتراً معنوياً . وقال ابن كثير =

(هما) [١] ومن فيهما بلا نهاية ، يجمع الله – تعالى – يومَ القيامةِ بين الأرواح والأجساد ، كل هذا إجماعٌ من جميع أهل الإسلام ، مَنْ خَرج عنه خرج عن الإسلام . قال تعالى : ﴿ ثمَّ إنكم يومَ القيامةِ تبعثون ﴾ [٢] . وقال (تعالى) [٣] : ﴿ مالِهذا الكتابِ لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يَظلمُ ربُّك أحداً ﴾ [٤] . وقال تعالى : ﴿ فمن يعملْ مثقالَ ذرةٍ خيراً يَره ، ومن يعملْ مثقالَ ذرةٍ شرًّا يره ﴾ [٥] . وقال تعالى : ﴿ ومن يُطعِ الله ورسولَهُ يُدْخِلْهُ جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ خالدين فيها وذلك الفوز العظيم * ومن يعصِ اللهَ ورسولَهُ ويتعَدَّ حدودَه يُدْخِلْهُ ناراً خالداً فيها ﴾ [٦] .

فإن قيل : قد قال الله – عز وجل – : « خالدين فيها مادَامتِ السمٰواتُ

= فى تفسير لدى قول : « أعدت للكافرين » ما نصه : وقد استدل كثير من أئمة السنة بهذه الآية على أن النار موجودة الآن ، لقوله تعالى : « أعدت » أى : أرصدت ، وهيئت ، وقد وردت أحاديث كثيرة في ذلك ، منها : « تحاجت الجنة والنار » . ومنها « استأذنت النار ربها ، فقالت : ربّ أكل بعضي بعضاً ، فأذن لها بنفسين ، نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف » . وحديث ابن مسعود : « سمعنا وجبة » ، فقلنا : ما هذه ؟ فقال رسول الله ، ﷺ : « هذا حجر ألقى من شفير جهنم منذ سبعين سنة الآن وصل إلى قعرها » وهو عند مسلم . وحديث صلاة الكسوف ، وليلة الإسراء ، وغير ذلك من الأحاديث المتواترة في هذا المعنى . وقد خالفت المعتزلة بجهلهم هذا المعنى ، ووافقهم القاضي منذر بن سعيد البلوطي : قاضي الأندلس » . اهـ .

(١) من نسخة «ب» ، وسقطت من نسخة « أ » .

(٢) سورة المؤمنون : ٦ .

(٣) من نسخة « أ » وحذفت من «ب» .

(٤) سورة الكهف : ٤٩ .

(٥) سورة الزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٦) سورة النساء : ١٣ ، ١٤ .

ب١٠٦أ والأرضُ إلا ما شاء / (ربُّك) [(١)] ﴾ . (قلنا) [(٢)] : هذا صحيح ، وهذا الاستثناء إنّما هو للمدد التي كانت الأرواح فيها في الدنيا (و) [(٣)] في البرزخ ، لا في جنةٍ ، ولا في نار . وهذا استثناء مشاهد بالحواس ، فهو حق [(٤)] ، ولا يجوز أن يُستثنى من عموم الخلود (بدعوى) [(٥)]لا برهان على (صحتها) [(٦)] .

وقال تعالى : ﴿ وكنتم أمواتا فأحياكم (ثم يميتكم) [(٧)] ثم يحييكم ﴾ [(٨)] .

---

(١) من « أ » وسقطت من «ب» ، والآية من سورة هود : ١٠٨ .

(٢) زيادة من «ب» وسقطت من « أ » .

(٣) سقطت من «ب» .

(٤) رأى ابن حزم موافق لمذهب الجمهور ، وهو الراجح . أنظر شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٨٠ - ٤٨٣) . وفتح القدير للشوكانى ٥٢٥/٢ ، ٥٢٦ .

وقد ذهب آخرون إلى أن الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ إلا ما شاء ربك ﴾ عائد إلى العصاة من أهل التوحيد ممن يخرجهم الله من النار بشفاعة الشافعين ، وبرحمة رب العالمين . وقيل : إنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ . أنظر تفسير ابن كثير ٢٨١/٤ .

وفهم البعض من هذا الاستثناء عدم دوام العذاب ، وقالوا : بفناء النار ، ورووا في هذا حديثاً وهو ضعيف .

وقد نقل شارح العقيدة الطحاوية أقوال السلف واختلافهم في هذا الاستثناء ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن ، وأخبر أنهم ﴿ لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى ﴾ [الدخان : ٥٦] وهذا الاستثناء منقطع ، وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله تعالى : « إلا ما شاء ربك » [هود : ١٠٨] يتبين أن المراد من الآيتين استثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت ، فهذه موته تقدمت على حياتهم الأبدية ، وذلك مفارقة تقدمت على خلودهم فيها » اهـ . ص ٤٨٢ .

(٥) من « أ » وفي ب « يدعى » .

(٦) من « أ » وفي ب « صحتنا » وهو خطأ .

(٧) ما بين القوسين سقط من ب .

(٨) سورة البقرة : ٢٨ .

قال تعالى : ﴿ أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾[١] ، فصحَّ بالقرآن أنهما موتتان وحياتان فقط ، فالموتةُ الأولى هي (افتراق) [٢] الأرواحُ عن الأجساد أوَّلَ خلقِ اللهِ ، عز وجل ، إذ أخَذَ العَهْدَ عليها . قال (الله) [٣] عز وجل : ﴿ وَإذ أخذ ربُّك من بني آدمَ مِنْ ظهورهم ذرياتهم [٤] وأشهدهم على أنفسهم / ألستُ بربكم ؟ قالوا (بلى) [٥] شهدنا أن تقولوا يومَ القيامةِ إنا كنا عن هذا غافلين [٦] ﴾ . فصحَّ يقينًا أن الأرواح (كلَّها) [٧] كانت من حينئذٍ مخلوقةً ، أجساماً ، موجودةً ، حيةً ، عاقلةً ، عالمةً ، مميزةً ، ملزمةً عهد الله ، عز وجل ، والإيمان به ، ثم كانت الحياةُ الأولى ، وهي (جمع) [٨] الأرواح والأجساد في الدنيا ، ثم كانت الموتةُ الثانيةُ التي لابد منها ،

أ٥٥ب

---

(١) سورة غافر : ١١ .

(٢) سقطت من «ب»

(٣) حذفت من «ب» .

(٤) قرأ الكوفيون وابنُ كثير « ذريتهم » بالتوحيد وهي تقع على الواحد والجمع ، وقرأ الباقون « ذرياتهم » بالجمع وكسر التاء . أنظر فتح القدير ٢٦٣/٢ . وكتاب الإقناع في القراءات السبع ٢١ : ٦٥١ .

قال أبو زرعة : قرأ نافع وابن عامرٍ وأبو عمرو ﴿ من ظهورهم ذرياتهم ﴾ بالألف وكسر التاء . وحجتهم أن الذريات الأعقاب المتناسلة ، وأنها إذا كانت كذلك كانت أكثر من الذرية . وقرأ أهل مكة والكوفة : « ذريتهم » وحجتهم أن الذرية لما في الحجور ، وما يتناسل بعد . والدلالة على ذلك قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ﴾ فلا شيء أكثر من ذرية آدم ، وقد أجمعوا هنا على ذرية ، فكان ردُّ ما اختلفوا إلى ما أجمعوا عليه أولى بالصواب ، اهـ . كتاب حجة القراءات لأبي زرعة ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بل » .

(٦) سورة الأعراف : ١٧٢ .

(٧) زيادة من «ب» وسقطت من « أ » .

(٨) من « أ » وفي ب « جميع » .

وترجع الأرواحُ إلى حيثُ رآها رسول الله ، ﷺ ، ليلةَ الإسراء عند سماءِ الدنيا [١] ؛ أرواحُ أهل السعادة عن يمين آدم ، عليه السلام ، وأرواحُ أهلِ (الشقاوة) [٢] عن يساره ، (وأرواح) [٣] الأنبياء ، والشهداء في الجنة حيث رآها رسولُ الله – ﷺ – ليلة الإسراء في (السموات) [٤] ، سماءٍ سماءٍ . وقال الله – تعالى – : ﴿ ولا تقولوا لمن يُقتل في سبيل الله أمواتٌ بل أحياءٌ ولكن لا تشعرون ﴾ [٥] وقال تعالى : ﴿ ولا تحسبن الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم يُرْزَقُون . فرِحين بما آتاهمُ الله من فضله ، (ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) ﴾ [٦] .

---

(١) حديث الإسراء أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : فأخرجه في باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء ؟ من كتاب الصلاة من حديث أنس بن مالك ، وفيه : « ثم أخذ بيدي فعرج بي إلى السماء الدنيا فلما جئت إلى السماء الدنيا ، قال جبريل لخازن السماء : افتح ، قال : مَنْ هذا ؟ قال : هذا جبريل . قال : وهل معك أحد ؟ قال : نعم ، معي محمد ، ﷺ ، فقال : أرسل إليه ؟ قال : نعم . فلما فتح علونا السماء الدنيا ، فإذا رجلٌ قاعد على يمينه أسودة ، وعلى يساره أسودة ، إذا نظر قبل يمينه ضحك ، وإذا نظر قِبَل يساره بكى ، فقال : مرحباً بالنبي الصالح ، والابن الصالح ، قلت لجبريل : مَنْ هذا ؟ قال : هذا آدم ، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله نسم بنيه ، فأهل اليمين منهم أهل الجنة ، والأسودة التي عن شماله أهل النار ، فإذا نظر عن يمينه ضحك ، وإذا نضر قِبَل شماله بكى حتى عرج بي إلى السماء الثانية فقال لخازنها : افتح ... » الحديث . وفيه فرض الصلوات الخمس .

وأخرجه كذلك في باب ذكر إدريس عليه السلام من كتاب الأنبياء . وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه ١٤٨/١ في باب الإسراء من كتاب الإيمان من طرق من حديث أنس بن مالك وأخرجه الإمام أحمد في المسند ١٤٨/٣، ١٤٩ .

(٢) من « أ » وفي ب « الشقاء » .

(٣) من « أ » وفي ب « والأرواح » .

(٤) سقطت من «ب» .

(٥) سورة البقرة : ١٥٤

(٦) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» . والآيتان من سورة آل عمران : ١٦٩ ، ١٧٠ .

ثم يكون الإحياء الثاني ، وهو (جمع) [(١)] الأرواح والأجساد ثانيةً يوم القيامة ، ثم خلودٌ لا موت فيه (أبدَ) [(٢)] الأبد / بلا نهاية ، إلا عيسى - عليه ب١٠٦ب السلام - [(٣)] ، ومَنْ أحياهُ الله - تعالى - علامةً لنبوةِ نبيّ [(٤)] ، أو آية [(٥)] ، ثم أماتهم [(٦)] ، فإنَّ هؤلاء خُصوا بِنَصِّ القرآن بحياةٍ ثالثةٍ ، وموتةٍ ثالثةٍ فقط .

فمن أنكر هذا ، وأنكر قولَ الله - عز وجل - : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صوّرناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴾ [(٧)] . وقال : إن الأرواحَ أعراضٌ

---

(١) من « أ » وفي ب : جميع .

(٢) من « أ » وفي ب « أبداً » .

(٣) هذا على ما يراه المؤلف أن عيسى عليه السلام قد رفع ميتاً ، وقد سبق قريباً .

(٤) كقوله تعالى : ﴿ وإذ قلتم ياموسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون * ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون ﴾ سورة البقرة : الآيتان ٥٥ ، ٥٦ .

وقوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ﴾ . [سورة البقرة : ٢٤٣] .

وقوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومَه سبعين رجلًا لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة قال : إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدى من تشاء أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الراحمين ﴾ سورة الأعراف : ١٥٥ .

(٥) وذلك في قول الله تعالى : ﴿ وإذا قتلتم نفساً فادارأتم فيها والله مخرج ماكنتم تكتمون * فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون ﴾ . [سورة البقرة : الآيتان ٧٢ ، ٧٣] .

وكقوله تعالى : ﴿ أو كالذى مر على قرية وهي خاوية على عروشها : قال : أنّٰى يحى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه ، قال : كم لبثت ؟ قال : لبثت يوماً أو بعض يوم . قال : بل لبثت مائة عام فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك ولنجعلك آية للناس وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحماً فلما تبين له قال : أعلم أن الله على كل شيء قدير ﴾ . [سورة البقرة : ٢٥٩] .

(٦) زاد في نسخة «ب» : « الله » ولا حاجة لها .

(٧) سورة الأعراف : ١١ .

(فانيةٌ)(١)، أو قال: إنها تنتقل إلى أجسامٍ أخر، فهو منسلخ من إجماع (أهلِ)(٢) الإسلام، لخلافه القرآن(٣) والسننَ الثابتة عن (النبي)(٤) ﷺ(٥)

---

(١) من نسخة «ب»، وسقطت من نسخة «أ».

(٢) سقطت من نسخة «ب».

(٣) انظر الآيات المتعلقة بآل فرعون [سورة غافر: ٤٥، ٤٦] وبالشهداء ص ٢١٠.

(٤) من نسخة «أ»، وفي نسخة «ب»: «رسول الله».

(٥) أي: الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها. وقد تواترت الأخبار عن رسول الله، ﷺ، في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلًا، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به. [شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٥٠] والأخبار المتواترة:-

- منها حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا النبيُّ، ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، كأنَّ على رؤوسنا الطير، وهو يُلحد له، فقال: «أعوذ بالله من عذاب القبر» ثلاث مرات... الحديث. وفيه: «فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: مَنْ ربُّك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدرى.. الحديث بطوله. أخرجه أبو داود في سننه: ٤: ٣٨٣ في باب في المسألة في القبر وعذاب القبر من كتاب السنة حديث رقم (٤٥٨٦). قال الخطابي: وأخرجه النسائي وابن ماجه مختصراً. [مختصر سنن أبي داود: ٧: ١٤٢]. وقال شارح العقيدة الطحاوية ص ٤٤٩: رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وروى النسائي وابن ماجه أوله، ورواه الحاكم، وأبو عوانة الإسفراييني في صحيحيهما، وابن حبان» اهـ.

وله شواهد من الصحيح: أخرج البخاري في صحيحه: في باب الميت يسمع خفق النعال (٦٧) حديث رقم (١٣٣٨) وفي باب ما جاء في عذاب القبر (٨٦) حديث رقم (١٣٧٤)، كلا البابين من كتاب الجنائز (٢٣). والإمام مسلم في صحيحه: ٤: ٢٢٠٠ فى كتاب الجنة (٥١) حديث رقم ٧٠، ٧١، ٧٢، وأبو داود في سننه: ٤: ٣٨٢ في باب المسألة في القبر (٢٤) من كتاب السنة، حديث رقم (٤٥٨٥). والنسائي في سننه في باب رقم ١٠٨، ١١٠، ١١١ من كتاب الجنائز، والإمام أحمد في مسنده: ٣: ١٢٦، ٢٣٣ كلهم من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.. أن رسول الله، ﷺ، قال: «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه - وإنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان، فيقعدانه، فيقولان: ما كنت تقول... الحديث بطوله.

- ومنها حديث ابن عمر رضي الله عنهما، الذي أخرجه البخاري في صحيحه: في باب ما جاء في عذاب القبر... الخ (٨٦) من كتاب الجنائز (٢٣) حديث رقم (١٣٦٩) =

....

= ولفظه : « إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ، ثم شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله فذلك قوله : ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٧]

– ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ايضاً أخرج البخاري في صحيحه في باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي (٨٩) من كتاب الجنائز (٢٣) حديث رقم (١٣٨٩) ، وفي باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوفة (٨) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٤٠) ، وفي باب سكرات الموت (٤٢) من كتاب الرقاق (٨١) حديث رقم (٦٥١٥) ومسلم في صحيحه ٤ : ٢١٩٩ في كتاب الجنة حديث رقم ٦٥ ، ٦٦ ، والنسائي في سننه فى كتاب الجنائز / باب ١١٦ . وابن ماجه في سننه : في باب ذكر القبر (٣٢) من كتاب الزهد ، حديث رقم (٤٢٧٠) . والإمام مالك في الموطأ ١ : ٢٣٩ في كتاب الجنائز ، حديث رقم (٤٧) . والإمام أحمد فى المسند : ٢/٥١ ، ١١٢ ، ١٢٣ . ولفظه : « إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة » .

– وفي أصحاب القليب ؛ أخرج الإمام البخاري في صحيحه ؛ في باب ما جاء في عذاب القبر (٨٦) من كتاب الجنائز (٢٣) حديث رقم (١٣٧١) ، وفي باب قتل أبي جهل (٨) من كتاب المغازي (٦٤) حديث رقم (٣٩٧٩) ، والإمام أحمد في المسند ٢٧٦/٦ كلهم من حديث عائشة ، قالت : وذلك مثل قوله : إن رسول الله ﷺ ، قام على القليب ، وفيه قتلى بدر من المشركين ، فقال لهم ما قال : إنهم ليسمعون ما أقول ، إنما قال : إنهم الآن ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق ، ثم قرأت : ﴿ إنك لا تسمع الموتى ، وما أنت بمسمع من في القبور ﴾ [النمل : ٨٠] .

ومن حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما ، أخرجه البخاري في باب قتل أبي جهل (٨) من كتاب المغازي (٦٤) حديث رقم (٣٩٨ ، ٣٩٨١) والإمام مسلم في كتاب الجنائز حديث رقم (٢٦) .

– وحديث صاحبي القبرين اللذين يعذبان : أخرجه البخاري في صحيحه : في باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (٥٥) حديث رقم (٢١٦) . وفي باب ما جاء في غسل البول (٥٦) حديث رقم (٢١٨) من كتاب الوضوء (٤) . وفي باب الجريدة على القبر (٨١) حديث رقم (١٣٦١) ، وفي باب عذاب القبر من الغيبة والبول (٨٨) حديث رقم (١٣٧٨) من كتاب الجنائز . وفي باب الغيبة .. الخ (٤٦) حديث رقم (٦٠٥٢) وباب النميمة من الكبائر (٤٩) حديث رقم (٦٠٥٥) من كتاب الأدب (٧٨) .

وأخرجه مسلم في صحيحه : ١ : ٢٤٠ في كتاب الطهارة (٢) حديث رقم (١١١) . =

. . . .

= كلاهما من حديث ابن عباس ، قال : مرّ النبي ، ﷺ ، بقبرين ، فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما ، فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » .. الحديث .

– وكذلك أحاديث أرواح الشهداء وأنها في جوف طير خضر :

– منها ما أخرجه مسلم في صحيحه ٣ : ١٥٠٢ في باب أن أرواح الشهداء فى الجنة .. الخ (٣٣) من كتاب الإمارة (٣٣) حديث رقم (١٢١) ، والترمذي فى سننه : ٥ : ٢٣١ في باب ومن سورة آل عمران من كتاب التفسير حديث رقم (٣٠١١) . وابن ماجه فى سننه ٩٣٦/٢ في باب فضل الشهادة .. (١٦) من كتاب الجهاد (٢٤) حديث رقم (٢٨٠١) . والدارمي في سننه : ٢٠٦/٢ في باب أرواح الشهداء من كِتَاب الجهاد ، كلهم عن مسروق قال : سألنا عبد الله (هو ابن مسعود) عن هذه الآية : ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾ [آل عمران : ١٦٩] ، قال : أما إنا قد سألنا عن ذلك ، فقال : أرواحهم فى جوف طير خضر ، لها قناديل معلقة بالعرش ، تسرح من الجنة حيث شاءت ، ثم تأوي إلى تلك القناديل ، فاطلع إليهم ربهم اطّلاعة ، فقال : هل تشتهون شيئاً ؟ قالوا : أي شيء نشتهي ، ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا ، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات ، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا ، قالوا : يارب نريد أن ترد أرواحنا فى أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى ، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا » (لفظ مسلم) . وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه أيضاً الترمذي من طريق أبي عبيدة ، عن ابن مسعود مثله ، وزاد فيه : « وتقرئ نبينا السلام ، وتخبره عنا ، أنا قد رضينا ، ورضي عنا » . وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

وأخرج الإمام أحمد في مسنده ٣٨٦/٦ من طريق ابن كعب بن مالك عن أبيه ، يبلغ به النبي ، ﷺ ، يعني أن أرواح الشهداء في طائر خضر تعلق من ثمر الجنة ، وقرىء على سفيان نسمة تعلق في ثمرة أو شجرة الجنة » .

وأخرج أبو داود في سننه : في باب في فضل الشهادة (٢٧) من كتاب الجهاد (٩١) حديث رقم (٢٥٢٠) من حديث ابن عباس ، قال : قال رسول الله ، ﷺ ؛ « لما أصيب إخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة ، تأكل من ثمارها ، وتأوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش ... » الحديث .

وأخرج ابن ماجه في سننه : ٤٦٦/١ في باب ما جاء فيما يقال عند المريض ... (٤٠) من كتاب الجنائز (٦) حديث رقم (١٤٤٩) عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه قال : « لما حضرت كعباً الوفاة أتته أم بشر بنت البراء بن معرور ، فقالت :

والإجماع [١] ، وما قال أحدٌ ممن يدعي الإسلام : إن الأرواحَ أعراضٌ قبل أبي الهذيل ، ومن اتبعه / .

وأمَّا القولُ بنقلِ الأرواح إلى أجسامٍ أخر ، فهو قول أهل التناسخ [٢] ، وهو كفرٌ بلا خلاف ، وكذلك من أنكر إحياءَ العظامِ والأجساد يومِ القيامة ، (أو) [٣] أنكر البعث فخارجٌ عن دين الإسلام بلا خلافٍ من أحدٍ من الأمة .

وأمَّا البرهانُ على خلق الجنَّةِ والنارِ (فقول الله) [٤] تعالى : ﴿ ويآآدَمُ آسكنْ أنت وزوجُكَ الجنَةَ ﴾ [٥] ، (ثم قال تعالى) [٦] : « (قلنا) [٧]

= يا أبا عبد الرحمن ! إن لقيت فلاناً فاقرأ عليه السلام ، قال : غفر الله لك يا أم بشر ، نحن أشغل من ذلك ، قالت : يا أبا عبد الرحمن ! أما سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « إن أرواح المؤمنين في طير خضر تعلَّقُ بشجر الجنة ؟ قال : بلى ، قالت : فهو ذاك .

فهذه طائفة من الأحاديث وبقي كثير منها تفيد بأن الأرواح إما معذبة ، وإما منعمة ، وهذا يستلزم أنها لا تنتقل إلى أجسام أخر .

(١) أنظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٥٠ - ٤٥٢ .

(٢) هو عبارة عن تعلق الروح بالبدن بعد المفارقة من بدن آخر من غير تخلل زمان بين التعلقين للتعشق الذاتي بين الروح والجسد . أنظر التعريفات للجرجاني ص ٣٦ .

وأهل التناسخ كثيرون ؛ منهم أحمد بن خابط ، وكان من أتباع النظام في الاعتزال ، وزاد عليه بالقول بالتناسخ ، ومنهم أحمد بن أيوب بن بانُوش . وهو تلميذ أحمد بن خابط ، ومنهم عبد الكريم بن أبي العوجاء .

ويرى أصحاب التناسخ أن ما يلقى الإنسان من الراحة والتعب والدعة والنَّصَب فمرتب على ما أسلفه من قبل وهو في بدن آخر جزاء على ذلك ، والإنسان أبداً في أحد أمرين : إما فعل ، وإما جزاء . انظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٧٣ ، والملل والنحل للشهرستاني حـ ٢ ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) من « أ » وفي ب : « و » .

(٤) من « أ » وفي «ب» : فقوله .

(٥) سورة الأعراف : ١٩ .

(٦) من « أ » وفي «ب» : فقال .

(٧) سقطت من نسخة «ب» .

اهبطوا منها (جميعاً) ﴾ [١] . وقال تعالى : ﴿ ولكم في الأرضِ مستقرٌّ (ومتاعٌ إلى حين) ﴾ [٢] . (فعرفها) [٣] (الله - تعالى -) [٤] بالألف واللام اَللذين للتعريف ، ولا يَعْرِفُ الناسُ الجنةَ في غير الأرض إلا الجنةَ التي هي دارُ الجزاء ، والنار كذلك وهما بنص القرآن في غير الأرض مع قول رسول الله - ﷺ - : « إنَّ الحمَّى من فيح جهنم وإنَّ أشد مانَجد من الحر والبرد من نفس جهنم » [٥] فصَح أنها مخلوقة أيضاً .

---

(١) سقطت من « أ » . والآية من سورة البقرة : آية ٣٨ .

(٢) مابين القوسين زيادة من «ب» والآية من سورة البقرة : آية ٣٦ .

(٣) من « أ » وفي «ب» : « فذكرها » .

(٤) ما بين القوسين من نسخة «ب» وحذف من نسخة « أ » .

(٥) هذا الحديث أخرجه الأئمة الحفاظ من حديث عائشة ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وأبي ذر ، ورافع بن خديج ، وأبي موسى ، والمغيرة بن شعبة ، وغيرهم ، رضي الله عنهم .

فمن حديث عائشة ، رضي الله عنها ، أخرجه البخاري في صحيحه : في باب صفة النار ... (١٠) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٦٣) . وفي باب الحمَّى من فيح جهنم (٢٨) من كتاب الطب (٧٦) حديث رقم (٥٧٢٥) ، وابن خزيمة في صحيحه : ١ : ١٧٠ حديث رقم (٣٣١) . ولفظ البخاري : « الحمَّى من فيح جهنم فأبردوها بالماء » .

ومن حديث أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ؛ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه : في باب الإبراد بالظهر ... (٩) من كتاب مواقيت الصلاة (٩) حديث رقم (٥٣٨) . وفي باب صفة النار .. (١٠) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٥٩) وابن حبان في صحيحه . حديث رقم (٦٧٩) . ولفظ البخارى قال النبي ﷺ : « أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه ؛ أخرجه البخاري في صحيحه : في باب الإبراد بالظهر .. (٩) من كتاب مواقيت الصلاة (٩) حديث رقم (٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧) ، وفي باب صفة النار .. (١٠) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٦٠) . ومسلم في صحيحه ١ : ٤٣٠ في كتاب المساجد حديث رقم (١٨٠) ، وأبو داود في سننه ١ : ١٦ في باب وقت صلاة الظهر حديث رقم (٤٠٢) ، والترمذى في سننه ١ : ١٩٦ حديث رقم (١٥٧) ، والنسائي في سننه ١ : ٢٤٨ في باب الإبراد بالظهر ... من كتاب المواقيت .. والإمام مالك في الموطأ : ١ : ١٥ في كتاب وقوت الصلاة رقم (٢٨ ، =

« فصلٌ » : والروح والنفس شيء واحدٌ ، قال رسول الله – ﷺ – ليلةَ

= ٢٩) وابن خزيمه في صحيحه ١ : ٧٠ حديث رقم (٣٢٩) وابن حبان في صحيحه حديث رقم (٦٧٧ ، ٦٧٨) والإمام الشافعي في المسند ص ٣٤٣ . ولفظ البخاري : قال رسول الله ، ﷺ : « اشتكت النار إلى ربها ، فقالت : ربِّ أكل بعضي بعضاً ، فأذن لها بنفسين ، نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف ، فأشد ما تجدون من الحر ، وأشد ما تجدون من الزمهرير » .

ومن حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما ؛ أخرجه البخاري في صحيحه : في باب صفة النار .. (١٠) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٥٨) ، وفي باب الحمى من فيح جهنم (٢٨) من كتاب الطب (٧٦) حديث رقم (٥٧٢٣) ، وابن خزيمة في صحيحه ١ : ١٧٠ حديث رقم (٣٣٠) ، وابن حبان في صحيحه حديث رقم (٦٨١) . ولفظ البخاري : « الحمَّىٰ من فيح جهنم فأطفئوها بالماء » .

ومن حديث أبي ذر ، رضي الله عنه ؛ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه : في باب الإبراد بالظهر (١٠) من كتاب مواقيب الصلاة (٩) حديث رقم (٥٣٩) وفي باب الأذان للمسافر .. (١٨) من كتاب الأذان (١٠) حديث رقم (٦٢٩) ، وفي باب صفة النار .. (١٠) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٥٨) . ومسلم في صحيحه ١ : ٤٣١ في كتاب المساجد (٥) حديث رقم (١٨٤) وأبو داود في سننه ١ : ١٦ في باب وقت الصلاة رقم (٤٠١) ، والترمذي في سننه ١ : ١٩٦ حديث رقم (١٥٨) ، وابن خزيمة في صحيحه ١ : ١٧٠ حديث رقم (٣٢٨) ولفظ البخارى « كان النبى ، ﷺ ، في سفر ، فقال : أبرد ، ثم قال : أبرد حتى فاء الفيء – يعني : لِلتُّلولّ ، ثم قال : بردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

ومن حديث رافع بن خديج ؛ أخرجه البخاري في صحيحه : في باب صفة النار ... (١٠) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٥٨) . ومسلم في صحيحه ١ : ٤٣١ في (٧) حديث رقم (٥٧٢٦) .

ومن حديث أبي موسى : أخرجه النسائي في سننه ١ : ٢٤٩ في باب الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر من كتاب المواقيت .

ومن حديث المغيرة بن شعبة ؛ أخرجه ابن ماجه في سننه ١ : ٢٢٣ في باب الإبراد بالظهر ، من كتاب الصلاة حديث رقم (٦٧٠) . وفي الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات . وابن حبان فى صحيحه رقم (٦٨٠) .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في مواضع كثيرة من مسنده .

وفي الجملة فالحديث متواتر ، أورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة حديث رقم (٤) من كتاب الصلاة ، وذكره الكتاني في نظم المتناثر ص ٥٦ رقم (٦٢) .

ناموا عن الصلاة : « إنَّ أرواحنا كانت بيد الله (عز وجل) [١] فردها إذْ شاء » [٢] ، أو كما قال – عليه السلام – . وقال له بلال في ذلك الحين : أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك يارسول الله [٣] ، فلم ينكر ذلك عليه النبيُّ (ﷺ) [٤] .

ب١٠٧أ « فصلٌ » : / وأنّ يوم القيامة يومٌ يكون مقداره خمسين ألف سنة ، قال (الله) [٥] تعالى : ﴿ تعرجِ الملائكة والروح إليه في يومٍ كان مقدارُه خمسين ألف سنة . فاصبر صبراً جميلًا . إنهم يرونه بعيداً . ونراه قريباً . يوم تكون السماءُ كالمُهل وتكون الجبالُ كالعهن . ولا يَسْأَلُ حميمٌ حميماً . يُبَصَّرونهم يود المجرم لو يفتدي من عذاب يومئِذٍ ببنيه . وصاحبته وأخيه . وفصيلته التي تؤويه . ومَنْ في الأرضِ جميعاً ثم يُنْجيه (كلَّا) [٦] ﴾ . فصحَّ أنه يوم القيامة بلا شك .

أ٥٦ب « فصلٌ » : وأن القرآنَ المقروءَ المكتوبَ في / المصاحف (حقٌّ) [٧] ، نزل به جبريلُ على قلب محمد ، ﷺ ، وأنَّه كلامُ الله ،

---

(١) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « تعالى » .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في صحيحه في باب الأذان بعد الوقت من حديث قتادة ، قال : « سرنا مع النبي ﷺ ليلة فقال بعض القوم : لو عرست بنا يارسول الله ... وفيه : » فقال : « يابلال ، أين ما قلت ؟ » قال : ما ألقيت على نومة مثلها قط ، قال : « الله قبض أرواحكم حين شاء وردها عليكم حين شاء ، يا بلال ! قم ، فأذن الناس بالصلاة ... الخ » .

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه ١٤٤/١ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ حين قفل من غزوة خيبر ، فسار ليلة حتى إذا أدركنا الكرى عرس ... وفيه : « ففزع رسول الله ﷺ فقال : يابلال ! فقال : أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك يارسول الله ، بأبي أنت وأمي ، فاقتادوا رواحلهم شيئاً .. » الحديث .

(٤) من « أ » وفي «ب» : عليه السلام .

(٥) زيادة من «ب» .

(٦) حذفت من نسخة « أ » والآيات من سورة المعارج ٤ – ١٥ .

(٧) من « أ » وفي «ب» : حين .

عز وجل ، (حقًّا) (١) لا مجازاً ، وهو علم الله ، تعالى (٢) ، وأنه محفوظ لم يُغَيَّرّ منه شيءٌ ولا حرفٌ ، ولا زِيدَ فيه حرفٌ فما فَوقَهُ ، ولا نَقصَ منه حرفٌ فما فوقه ، قال الله – عز وجل – : ﴿ نزل به الرُّوحُ الأمين على قلبك ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ بل هو آياتٌ (بيناتٌ) (٤) في صدورِ الذين أوتوا العلم ﴾ (٥) . وقال تعالى : ﴿ فأجره حتى يَسمعَ كلامَ الله ثم أبلغه مأمنه ﴾ (٦) . « ونهى رسولُ الله – ﷺ – عن أن يُسافر بالقرآنِ إلى أرض العدو » (٧) . وقال تعالى :

---

(١) سقطت من «ب» .

(٢) لاشك أن القرآن الكريم من علم الله ، كما أخبر الله عن ذلك ، بقوله : ﴿ ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك وما أنت بتابع قبلتهم وما بعضهم بتابع قبلة بعض ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين ﴾ . [سورة البقرة : ١٤٥] وقوله : ﴿ فمن حاجّك فيه من بعد ما جاءك من العلم ﴾ [سورة آل عمران : ٦١] ففي الآيات دليل على أن الذي جاء به رسول الله ، ﷺ ، من العلم هو القرآن المنزل من عند الله تبارك وتعالى . أنظر كتاب السنة لأحمد بن حنبل ص ٤ ، ١٩ والإبانة للأشعري ص ٢٦ ، والشريعة للآجري ص ٧٥ .

(٣) سورة الشعراء : ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) من «ب» ، وسقطت من « أ » .

(٥) سورة العنكبوت : ٤٩ .

(٦) سورة التوبة : ٦٥ .

(٧) أخرج الحديث البخاري في صحيحه في باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدد (١٢٩) من كتاب الجهاد (٥٦) حديث رقم (٢٩٩٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو » . ومسلم في صحيحه ١٢٩/٣ في كتاب الإمارة من طرق عنه (٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤) وأبو داود في سننه ٣٦/٣ في كتاب الجهاد . وابن ماجه في سننه ٢٠٦/٢ في كتاب الجهاد .

والإمام مالك في الموطأ ٤٤٦/٢ في كتاب الجهاد ، حديث رقم (٧) ، والإمام أحمد في المسند ٦/٢ ، ٧ ، ١٠ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ١٢٨ كلهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مثل حديث البخاري ، وزادوا « مخافة أن يناله العدو » غير أن أبا داود جعلها مدرجة من قول مالك ، وكذلك رواية الموطأ . وابن ماجه ، وأحمد جعلاها . =

﴿ إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسُّه إلا المطهرون . تنزيلٌ من ربِّ العالمين ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ إنا نحن نزّلنا الذكر وإنَّا له لحافظون ﴾ (٢) . فمن قال : إن القرآن نقص منه (٣) بعد موت رسول الله ، ﷺ ، حرفٌ ، أو زِيدَ فيه حرفٌ ، أو بُدِّل منه حرفٌ ، أو أَنَّ هذا المسموعَ ، أو المحفوظَ ، أو المكتوبَ ، أو المنزلَ ليس هو القرآن ، وإنما هو حكاية القرآن (٤) ، وغيرِ القرآن ، أو قالَ : إن القرآنَ لم يَنْزِلْ به جبريل ، ﷺ ، على قلبِ محمدٍ ، ﷺ ، أو أَنَّه ليس (هو) (٥) كلامَ ، الله - تعالى - فهو (كافر) (٦) ، خارجٌ عن دين الإسلام ، لأنه خالفَ كلامَ الله ، عز وجل (٧) ، وسُنَنَ

= من تمام الحديث وهو الصواب الذي صححه الحافظ ابن حجر في فتح البارى ٦ : ١٣٤ وانظر : إرواء الغليل للشيخ الألباني ٥ : ١٣٨ ، ١٣٩ .

(١) سورة الواقعة : ٧٧ .

(٢) سورة الحجر : ٩٠ .

(٣) زاد في ب « شيء ولا ضرورة لها » .

(٤) القول بأن القرآن حكاية هو مما ذهب إليه جعفر بن حرب الثقفي ، وجعفر بن مبشر الهمداني المعتزليان ، وهو مذهب أبي هاشم ، وبه يقول أبو جعفر الإسكافى ، والقاضي عبد الجبار على اختلاف بينهم في أن الحكاية مثل المحكي ، أو هي المحكي ؟ أنظر الملل والنحل ١ : ٧٠ والمغني للقاضي عبد الجبار ٧ : ٦٠ ، ٦١ ، ١٨٧ ، ١٩١ .

ومما يبطل ما ذهبوا إليه . أن الله سبحانه وتعالى تحدى البشر أن يأتوا بمثل القرآن ، إذ لا يعقل أن يتحداهم بالإتيان بمثل شيء لم يسمعوه ، ولم يُتْل عليهم وإنما سمعوا حكايته .

(٥) من «ب» .

(٦) من «ب» .

(٧) من الآيات الدالة على أن القرآن كلام الله ، قول الله تعالى : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وقوله : ﴿ ولما جاء موسى لميقاتنا وكله ربه ﴾ . [الأعراف : ١٤٣] ، وقوله : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ [التوبة : ٦] . وما فى القرآن من ذكر مناداته ، كما في قوله تعالى : « فَلَمَّا ذَاقَا الشجرةَ بَدَتْ =

رسولِ الله / ﷺ (١) ، وإجماعَ أهلِ الإسلام .　ب١٠٧ب

« فصلٌ » : وأنّ كلَّ ما في القرآن من خَبَرٍ عن نبيٍّ (غيرِه) (٢) ، أو عن المعادِ ، أو عن أُمَّةٍ من الأُمم ، أو عن المسخ فعلى ظاهره ، لا رمز في شيءٍ من ذلك ، ولا باطن ولا سِرّ ، وكذلك كل ما فيه من أُمور الجنةِ من أكل ، وشرب ، وجماع ، والحور العين ، والولدان المخلدين ، ولباس ، وعذاب في النار بالزقوم ، والحميم ، والأغلال ، وغير ذلك ، فكلُّه حقٌّ ، إلاأنه لا (ذبح) (٣) هناك ، ولا موت ، ولا / إيلامَ في الجنةِ ، ولا طبخ (في الجنةِ) (٤) بنار ، ولا شيءَ من ذلك على مثل ما هو في الدنيا ، فمن خالف شيئاً من هذا فقد خرج عن الإسلام ، لخلافه القرآنَ ،　أ٥٧أ

= لهما سَوْءَاتُهما وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما مِن وَرَقِ الجنة وناداهما ربُّهما أَلَمْ أنهكما عن تلكما الشجرة وأَقل لكما إنّ الشيطانَ لكما عدوٌّ مبين ﴾ [الأعراف : ٢٢] . وما في القرآن أيضاً من ذكر إنبائه تعالى كما في قوله : ﴿ قد نبأنا الله من أخباركم ﴾ [التوبة : ٩٤] . وما فيه من ذكر حديثه كما في قوله تعالى : ﴿ ومن أصدق من الله حديثاً ﴾ [النساء : ٨٧] .

(١) من الأحاديث الدالة على كلام الله تعالى : ما روى البخاري في باب قول الله تعالى : ﴿ ولا تنفع الشافعة عنده إلا بإذنه ﴾ (٣٢) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٤٨٣) بسنده عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، قال : قال النبي ﷺ : « يقول الله : ياآدم فيقول : لبيك وسعديك ، فَيُنَادَىٰ بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار ﴾ وما رواه البخارى أيضاً في باب كلام الرب مع جبريل ونداء الملائكة رقم (٣٣) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٤٨٥) - بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تبارك وتعالى إذا أَحَب عبداً نادىٰ جبريل إن الله قد أحب فلاناً فأحبه فيحبه جبريل ، ثم ينادي جبريل في السماء : إن الله قد أحب فلاناً فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، ويوضع له القبول في الأرض » . وانظر صحيح مسلم ٤/٢٠٣٠ .

(٢) سقطت من «ب» .

(٣) من « أ » وفي «ب» « قبح » .

(٤) ما بين القوسين سقط من «ب» .

والسنن (١) ، والإجماعَ وبالله - تعالى - التوفيق (والمستعان) (٢) .

« فصلٌ » : وأن الدين (قد تمَّ) (٣) ، ولا يحل لأحد أن يشرع بعد رسول الله - ﷺ - شرعاً ، لم يشرعه عليه السلام ، قال عز وجل : ﴿ اليومَ أكملتُ لكم دينَكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكمُ الإسلامَ ديناً ﴾ (٤) . وقال تعالى : ﴿ شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ (٥) . فمن أجاز إحداثَ دين لم يَشْرَعْه اللهُ - تعالى - على لسان رسول الله ، ﷺ ، أو أجاز إسقاطَ شيءٍ من الدين الذي جاء به رسولُ الله ، ﷺ ، فهو خارج عن الإسلام بإجماع الأُمَّةِ كُلِّها . قال تعالى : « ومن يتعدَّ حدودَ الله فأولئك هُمُ الظالمون ﴾ (٦) .

« فصلٌ » : وأنَّ الملائكةَ كلهم أفضل من كل خلق الله ، عز وجل (٧) ، لأنهم كلهم رُسُلُ الله ، تعالى ، قال تعالى : ﴿ جاعلِ الملائكة

---

(١) الآيات القرآنية والأحاديث النبوية كثيرة جداً في الأمور الغيبة من نعيم الجنة وعذاب النار ، وغير ذلك .

(٢) زيادة من «ب» .

(٣) من « أ » وفي «ب» : قديم .

(٤) سورة المائدة : ٣ .

(٥) سورة الشورى : ٢١ .

(٦) سورة البقرة : ٢٢٩ .

(٧) ذهب أهل السنة إلى تفضيل صالح البشر والأنبياء فقط على الملائكة ، ويرى المعتزلةُ تفضيل الملائكة . وأتباع الأشعري مختلفون في ذلك . والصواب - والله أعلم - أن صالح البشر والأنبياء أفضل للأدلة الكثيرة الدالة على هذا ؛ منها : أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم . ومنها : قول إبليس : ﴿ أرأيتك هذا الذي كرمت علي ﴾ [الإسراء : ٦٢] ومنها : قول إبليس : ﴿ أرأيتك هذا الذي كرمت علي ﴾ [الإسراء : ٦٢] ومنها : أن الله تعالى خلق آدم بيده ، وخلق الملائكة بكلمته ، وغير ذلك كثير مما هو مذكور في مواطنه .

وقد بين الإمام ابن تيمية التحقيق في ذلك ، بجعله تفضيل صالح بنى آدم على =

رسلًا (أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) » [١] . فإن قيلَ : قد قال الله – عز وجل – : ﴿ الله يصطفى من الملائكة رسلًا ومن الناس ﴾ [٢] قلنا : (نعم) [٣] الملائكة كلهم رسل الله – تعالى – ، كما قال (الله) [٣] – عز وجل – ؛ ثم منهم رسلٌ هم صفوةُ أولئك الرسل ، كما قال (الله) [٤] – عز وجل – : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعضٍ منهم من كلم الله / ورفع بعضهم درجات ﴾ [٥] ب١٠٨أ فإن قيل : (قد) [٦] قال رسول الله – ﷺ – : ﴿ لا تفاضلوا بين الأنبياء ﴾ [٧]

= الملائكة ، باعتبار كمال النهاية ، وتفضيل الملائكة باعتبار البداية ، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى ، منزهون عما يلابسه بنو آدم ، مستغرقون في عبادة الرب ، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكملُ من أحوال البشر ؛ وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة ، فتصير حال صالح البشر أكمل من حال الملائكة . مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩٩/١٠ ، ٣٠٠ .

(١) ما بين القوسين من «ب» والآية من سورة فاطر ١ .

(٢) سورة الحج : ٧٥ .

(٣) حذفت من «ب» .

(٤) من نسخة «ب» وحذفت من « أ » .

(٥) سورة البقرة : ٢٥٣ .

(٦) سقطت من «ب» .

(٧) أخرج البخاري في صحيحه في باب قول الله تعالى : ﴿ وإن يونس لمن المرسلين ﴾ من كتاب الأنبياء حديث رقم (٣٤١٤) من حديث أبي هريرة . رضي الله عنه فى لطم وجه اليهودى . وفيه : فغضب النبي ، ﷺ ، حتى رؤي في وجهه ، ثم قال : « لا تفضلوا بين أولياء الله ، فإنه ينفخ في الصور .. الحديث » وأخرجه مسلم فى باب فضائل موسى ﷺ من كتاب الفضائل رقم (١٥٩) من حديثه أيضاً بلفظ : « لا تفضلوا بين أنبياء الله » .

ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي من كتاب الخصومات رقم (٢٤١٢) بلفظ : « لا تخيروا بين الأنبياء » . وفي باب « ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه .. » من كتاب التفسير (٤٦٣٨) بلفظ « لا تخيروني من بين الأنبياء ، فإن الناس يصعقون .. الحديث » . وفي باب إذا لطم المسلم يهوديًا عند الغضب من كتاب الديات .. رقم (٦٩١٦) بلفظ . « لا تخيروا بين الأنبياء » . وحديث رقم ٦٩١٧ بلفظ : لا تخيروني من بين الأنبياء » .

« ولا تفضلوني على يونس بن متى » [١] . قلنا : نعم ، قال ذلك – عليه السلام – قبل أن يوحى إليه بأن الله – تعالى – فضل بعضهم على بعض [٢] ،

= وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه ١٨٤٥/٤ في باب من فضائل موسى ﷺ رقم (١٦٣) من كتاب الفضائل بلفظ : « لا تخيروا بين الأنبياء » .

وأبو داود فى سننه ٢١٧/٤ في باب التخيير بين الأنبياء عليهم – الصلاة والسلام – من كتاب السنة رقم (٤٦١٨) والإمام أحمد في مسنده ٣١/٣ ، ٣٣ .

(١) أخرج البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود في مواضع : في باب قول الله تعالى : ﴿ وإن يونس لمن المرسلين ﴾ من كتاب الأنبياء بلفظ : « لا يقولن أحدكم إنى خير من يونس » وزاد مُسَدَّدٌ : يونس بن متى . وفي باب ﴿ إنا أوحينا إليك ﴾ من كتاب التفسير بلفظ : « ما ينبغى لأحد أن يقول : أنا خير عن يونس بن متى » . وفي تفسير سورة الصافات بلفظ : « ما ينبغي لأحد أن يكون خيراً من ابن متى » .

ومن حديثِ أبي هريرة ، رضي الله عنه ؛ أخرجه البخاري في باب قول الله تعالى : ﴿ وإن يونس لمن المرسلين ﴾ من كتاب الأنبياء بلفظ « لا ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى » . وفي باب : (إنا أوحينا إليك ..) من كتاب التفسير بلفظ : « من قال : أنا خير من يونس بن متى فقد كذَب » . وفى تفسير سورة الصافات .

ومسلم في صحيحه ١٨٤٥/٤ فى باب فضائل موسى ﷺ من كتاب الفضائل ، عن النبى ﷺ أنه قال : يعني الله تبارك وتعالى : لا ينبغي لعبد لي ، وقال ابن المثنى : لعبدي – أن يقول : أنا خير من يونس بن متى عليه السلام .

ومن حديث ابن عباس أخرجه البخاري في صحيحه في باب ﴿ وإن يونس لِمَن المرسلين ﴾ من كتاب الأنبياء ، بلفظ حديث ابن مسعود .

ومسلم في صحيحه ١٨٤٥/٤ فى باب فضائل موسى ﷺ من كتاب الفضائل . وابو داود في سننه ٢١٧/٤ فى باب فى التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من كتاب السنة حديث رقم (٤٦٦٩) . وأخرجه أيضاً من حديث عبد الله بن جعفر رقم (٤٦٧٠) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : قال العلماء : إنما قال ﷺ ذلك تواضعاً إن كان قاله بعد أن أعلم أنه أفضل الخلق ، وإن كان قَبْل علمه بذلك فلا إشكال .

وقيل : خَص يونس بالذكر لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له ، فبالغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة اهـ فتح الباري ٤٥٢/٦ .

(وأنه سيد وله آدم [١] ، وهذا هو الحق أَنْ لا يُفَضَّلُ أَحَدٌ على أحدٍ إلّا بِنَصٍّ ، ومِنَ الباطِلِ المُحال أنه يخبره اللهُ – تعالى – بأنه فضل بعضهم على بعض) [٢] ، ثم يَنْهى هو ، عليه السلام ، عن المفاضلة / بينهم ، فيخالف ربه ، تعالى . هذا ما لا يظنه [٣] مسلم [٤] . أ٥٧ب

---

(١) أخرج مسلم في صحيحه ١٧٨٢/٤ ، في كتاب الفضائل حديث رقم (٣) من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ، ﷺ : « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ، وأول من ينشق عنه القبر ، وأول شافع وأول مشفع » .

وأبو داود فى سننه ٢١٨/٤ في كتاب السنة حديث رقم (٤٦٧٣) والإمام أحمد فى مسنده ٥٤٠/٢ .

ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه في سننه ١٤٤٠/٢ في باب ذكر الشفاعة من كتاب الزهد من طريقين ، والإمام أحمد فى مسنده ٢/٣ .

ومن حديثِ أنس أخرَجه الدارمي في سننه ٢٧/١ ، ٢٨ ، في المقدمة من حديث طويل وفيه : « وأنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر » .

ومن حديث ابن عباس أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٢٨١/١ ، ٢٩٥ من حديث طويل ، وفيه : « وأنا سيّدُ ولد آدم يوم القيامة ولا فخر ، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر » .

ومن حديث حذيفة أخرجه الإمام أحمد فى المسند ٣٨٨/٥ من طريقين بلفظ : « سيد ولد آدم يوم القيامة محمد ﷺ » .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) زاد فى نسخة «ب» تعالى ، وهو خطأ .

(٤) قد جمع العلماء بين ما ورد في النهي عن التفضيل ، وما ورد في المفاضلة بقولهم : إنَّ المذموم التفضيل على وجه الفخر ، أو على وجه الانتقاص بالمفضول . ويقال أيضاً : إنَّ معنى النهي في المفاضلةِ هو ما كان على وجه الخصوص ، أي : لا يُفَضّل بعض الرسل على بعضٍ بعينه ، بخلاف قوله : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » فإنه تفضيلٌ عام ، فلا يُمنع منه . وهذا كما لو قيل : فلانٌ أفضلُ أهل البلد ، لا ينصب على أفرادهم ، بخلاف ما لو قيل لأحدهم : فلان أفضل منْك . أنظر شرح العقيدة الطحاوية ص ١٧٠ – ١٧٢ ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ٢ : ٢٩٨ – ٣٠٠ .

وأخبر تعالى عن نبيِّه المقدسِ ، آمِراً له أَنْ يقولَ : ﴿ قُلْ لا أقولُ لكم عندى خزائنُ اللهِ ولا أعلمُ الغَيْبَ ولا أَقولُ لكم إنّي مَلَكٌ إنْ أَتَّبعُ إلَّا ما يُوحَىٰ إلَيَّ ﴾ (١) .

وقال تعالى ، حاكياً عن آدَمَ ، عليه السلامُ ، : إنه إنَّما أَكَلَ (مِنَ الشَّجَرَةِ طَامِعًا) (٢) في الانتقال إلى أعلي مِنْ حاله ، إذْ يقولُ له إبليسُ : ﴿ ما نَهاكُما رَبُّكُما عن هذهِ الشَّجَرَةِ إلّا أَنْ تَكونا مَلَكَيْنِ أو تكونا مِنَ الخَالدين ﴾ (٣) .

(و) (٤) قال تعالى عن جميع الملائِكَة : ﴿ بل عِبادٌ مُكْرَمونَ * لا يَسْبِقُونَه بالقولِ وهم بِأَمْرِهِ يَعْمَلونَ ﴾ (٥) فأَخْبَرَ – تعالى – أن جميعَ الملائكةِ ليس فيهم عاصٍ أَصلًا .

وأَخبر ، عليه السلام ، أَنَّهم خُلِقُوا كُلُّهُم مِنْ نورٍ (٦) . وكانَ إسجادُهم لآدَمَ ، عليه السلامُ (٧) ، إكراماً لآدم بذلك ، لا تفضيلًا له

---

(١) سورة الأنعام : الآية ٥٠ .

(٢) من « أ » ، وفي «ب» : (لشجرة إلا أن يكونا طائعاً) ولا يستقيم معها المعنى .

(٣) سورة الأعراف : الآية ٢٠ .

(٤) سقطت من «ب» .

(٥) سورة الأنبياء : الآيتان ٢٦ ، ٢٧ .

(٦) أخرج مسلمٌ في صحيحه ٤/٢٢٩٤ في كتاب الزهد حديث رقم ٦٠ (٢٩٩٦) عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله ، ﷺ : « خُلِقَتِ الملائكةُ من نور ، وخُلِقَ الجان من مارجٍ من نارٍ ، وخُلِقَ آدَمُ مما وُصِفَ لكم » . الجان : الجن . والمارج : اللهب المختلط بسواد النار . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند ٦/١٥٨ ، ١٦٨ من طريقين عنها بنفس اللفظ .

(٧) وردت أحاديث كثيرة في إسجاد الملائكة لآدَم عليه السلام ، منها : ما أخرجه البخاري في مواضع من كتابه ، في تفسير سورة البقرة من كتاب التفسير =

عليهم [١] ، وبالله – تعالى – التوفيق .

« فصلٌ » : [٢] ثم أفضلُ الخلقِ بعدَهُمُ الرُّسُلُ ، ثُمَّ الأنبياءُ (عليهم السلامُ) [٣] ، ثُمَّ أَصحابُ الأنبياءِ ، عليهمُ السلامُ ، وعلى أصحابِهُمُ الرِّضوانُ ، ثُمَّ الصَّالِحون من الإنسِ والجِنِّ ، وهذا لا خلافَ فيه [٤] .

قال اللهُ – تعالى – : ﴿ إنَّ الذين آمَنوا وعَمِلُوا الصالحاتِ أولئك هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ ﴾ [٥] .

= رقم (٤٤٧٦) عن أنس رضى الله عنه ، عن النبيِّ ، ﷺ ، قال : « يجتمع المؤمنون يومَ القيامة ، فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا ، فيأتون آدَمَ ، فيقولون : أنت أبو الناس ، خلقك الله بيده ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماءَ كلِّ شيءٍ ، فاشفع لنا » الحديث .

وفي باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقتُ بيدي ﴾ حديث رقم (٧٤١٠) . وفي باب ما جاء في قوله ، عز وجل : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ رقم (٧٥١٦) من كتاب التوحيد ، كلاهما عن أنس . وكذلك أخرجه ابن ماجه في سننه ١٤٤٢/٢ في باب ذكر الشفاعة من كتاب الزهد حديث الشفاعة الطويل رقم (٤٣١٢) . وفيه : « أنت آدم أبو الناس ، خلقك الله بيده ، وأسجد لك ملائكته ، فاشفع لنا عند ربك يرحنا من مكاننا .. الخ » .

والإمام أحمد في مسنده ١١٦/٣ .

ومن حديث أبي هريرة أيضاً أخرجه مسلم في صحيحه ٢٠٤٣/٤ في باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام من كتاب القدر حديث رقم (١٥) . والإمام أحمد في مسنده ٣٩٢/٢ .

ومن حديث ابن عباس أيضاً أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٨١/١ ، قال خطبنا ابن عباس على منبر البصرة ، فقال : ... الحديث بطوله .

(١) زاد في نسخة «ب» لفظه : « السلام » وهو خطأ .

(٢) سرنا على ترتيب نسخة «ب» . وقد ذكر هذا الفصل في نسخة « أ » بعد الفصلين التاليين . أنظر نسخة ب / ق ١٠٨ ب / وما بعدها ، وقارن بنسخة أ / ق ٥٨ أ / .

(٣) ما بين القوسين سقط من «ب» .

(٤) إن كانت الإشارةُ إلى كُلِّ مَنْ سبق ، فالخلاف موجودٌ ، كما أشرنا عند كلامه على تفضيل الملائكة ، وإن كان لما أشار إليهم بالدليل من المؤمنين والصحابة فعلى ما قال .

(٥) سورة البيّنة : الآية (٧).

وقال رسولُ اللهِ ، ﷺ ، : « دعوا لي أَصحابي ، فلو كان لِأَحَدِكم مِثلُ أُحُد ذَهَباً ، فَأَنْفَقَهُ مابَلَغَ مُدَّ (أَحَدِهم) (١) ، ولا نَصِيفَه » (٢) / . ١٥٨أ

« فصلٌ » : وأَنّه لا يعصي (مَلَكٌ) (٣) مِنَ الملائِكَةِ أصلًا ، لا بخطأ ، ولانسيانٍ . قال تعالى : ﴿ لا يَسأمون ﴾ (٤) . وقال تعالى : ﴿ لايَفْتُرُون ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ لا يَعْصُونَ اللّهَ ما أَمَرَهُم ويَفْعَلُون مايُؤْمَرُون ﴾ (٦) .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي «ب» : « أحد » . والصواب ما أثبتناه . أنظر تخريج الحديث فيما يلي .

(٢) لم يقع لنا الحديث بهذا اللفظ « دعوا لي أصحابي » ، والذي أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضل أبي بكر ، بعد النبي ، ﷺ ، من كتاب فضائل الصحابة عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، قال النبيُّ ، ﷺ : « لا تسبوا أصحابي ، فلو أَنَّ أَحَدَكم أنفق مِثلَ أُحُدٍ ذَهَباً ، مابَلَغَ مُدَّ أَحَدِهم ، ولا نصيفه » . وكذلك أخرجه مسلمٌ فى صحيحه ١٩٦٨/٤ في باب تحريم سبِّ الصحابة ، رضي الله عنهم من كتاب فضائل الصحابة رقم (٢٢٢) . والترمذي في سننه ٦٩٥/٥ في كتاب المناقب رقم (٣٨٦١) . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأبو داود في سننه ٢١٤/٤ في كتاب السنة رقم (٤٦٥٨) . والإمام أحمد في مسنده ١١/٣ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٤ كلهم عن أبي سعيد الخدري .

ومن حديث أبي هريرة . أخرجه مسلمٌ في صحيحه ١٠٦٧/٤ في باب سَبِّ الصحابة ، رضي الله عنهم ، من كتاب فضائل الصحابة رقم (٢٢١) . وابن ماجه في سننه ٥٧/١ في فضل أهل بدر من المقدمة حديث رقم ١٦١ . وفي الزوائد : إسناده صحيح .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أحد » .

(٤) فصلت : ٣٨ . يعني : الملائكة لا يملون .

(٥) الأنبياء : ٢٠ ﴿ يسبحون الليل والنهار لايفترون ﴾ : فهم دائبون في العمل ليلًا ونهاراً ، مطيعون قصدا وعملًا ، قادرون عليه ، كما قال تعالى : ﴿ لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يُؤْمرون ﴾ [سورة التحريم : آية ٦] . تفسير ابن كثير ٣٢٩/٥ (ط الشعب) .

(٦) سورة التحريم : الآية ٦ .

« فصلٌ » : وأَنَّ الأنبياءَ ، (عليهِمُ / السلام) [١] ، لا يعصون الله ب١٠٨ب – تعالى – ، لا بكبيرة ، ولا صغيرةٍ على سبيلِ العمدِ ، لِأَنَّهم مَعْصُومون ، (والنَّاسُ مأمورون) [٢] بالاقتداءِ بهم ، ولا يجوزُ الأمْرُ بالاقتداءِ بمَنْ يعصى .

« فصلٌ » : وأَنَّ الله – تعالى – لا يُشبِهُهُ شيءٌ مِنْ خَلْقِهِ ، في شيءٍ مِنَ الأشياءِ جُمْلَةً .

(قال تعالى : ﴿ ليس كمثلِهِ شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ ﴾ [٣]) [٤] وقال [٥] تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ ولم يُولَد . ولم يكن له كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [٦] .

« فصلٌ » : وأَنَّ اللهَ – تعالى – ليس في مكانٍ ، ولا (في) [٧] زمانٍ [٨] .

قال تعالى : ﴿ هو الأَوَّلُ والآخِرُ والظاهِرُ والباطِنُ ﴾ [٩] .

وقال تعالى : ﴿ ما يكونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثلاثةٍ إلّا هو رَابِعُهُم ولا خمسةٍ إلّا هو سَادِسُهُم ولا أَدْنَىٰ مِنْ ذٰلكَ ولا أكثرَ إلا هو معهم أينما كانوا ﴾ [١٠] .

---

(١) ما بين القوسين من «ب» .
(٢) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : (ومأمور الناس) .
(٣) سورة الشورى : الآية ١١ .
(٤) ما بين القوسين سقط من «ب» .
(٥) زاد في نسخة «ب» : « الله » .
(٦) سورة الإخلاص : الآيتان ٣ ، ٤ .
(٧) سقطت من «ب»
(٨) نَفْيُ المكانيةِ والزمانيةِ عن الله ، تعالى ، لِأَن الأمكنة والأزمنة مخلوقة لله ، تعالى ، وهي ظروف للمخلوقات ، والله تعالى ليس في شيءٍ من خلقه ، بل هو بائن منهم ، مستوٍ على عرشه ، فوق سمواته ، وهذا ما دَلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماعُ سَلَفِ هذه الأُمَّةِ . أنظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢ : ٢٩٧ .
(٩) سورة الحديد : الآية ٣ .
(١٠) سورة المجادلة : الآية ٧ .

فإنَّما أضاف تعالى الأَيْنِيَّة المكانية إليهم ، لا إليه ، بنص الآية . ولو كان تعالى في مكان ، لكان متحداً بذلك المكان ، تعالى الله عن ذلك . ولو كانَ ، عَزَّ وجَل ، في مكان لم يكنِ في آخر ، وهذه الآيةُ موجِبَةٌ (نَصَّ) (١) ما قلنا ، وهو – تعالى – خالقُ الأمكنَةِ والأَزمِنَةِ كلّها ، فقد صَحَّ (٢) أَنَّهُ لا في مكانٍ ، ولا في زمانٍ . ولو كانَ في زمانٍ لكانَ ذا مبدإٍ ، ولو كانَ ذا مَبْدَإٍ لَكَانَ مُحْدَثاً ، والمُحْدَثُ يقتضى مُحْدِثاً ، تعالى الله عن ذلك .

وقال تعالى : ﴿ الرَّحمٰنُ على العَرْش آسْتوى ﴾ (٣) ؛ بمعنى انتهى خَلْقُهُ (إلى) (٤) العرش ، والعرشُ مخلوقٌ . قال تعالى : ﴿ ثُمَّ آسْتَوَىٰ (٥) إلى

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « بِنَصِّ » .

(٢) أي : عند ابن حزم كما بين ذلك في الفصل الأول .

(٣) سورة طه : الآية (٥) .

(٤) في نسخة «ب» : على . وقد أثبتنا ما في « أ » لأنه الذي ذهب إليه ابن حزم في تفسيره الاستواء في كتابه الفصل ٢ : ١٢٥ .

(٥) الاستواء على العرش الوارد في النص جاء مقيداً بحرف الجر « على » ، وإذا عُدِّيَ بها فلا يحتمل إلا العلو ، والارتفاع ، والاعتدال ، ونحو هذا ، ولا يكون بمعنى الانتهاء إلا إذا جاء مطلقاً ، ولقد فصل هذا الإمام ابنُ القيم ، فقال : « إنَّ لفظ الاستواءِ في كلام العرب ، الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم ، وأنزل بها كلامه نوعان : مطلق ومقيد ، فالمطلق مالم يوصل معناه بحرف ، مثل قوله : ﴿ ولمّا بلغ أشده واستوى ﴾ [القصص : ١٤] وهذا معناه كَمُلَ وتَمّ . يقال : استوى النبات ، واستوى الطعام .

وأَمَّا المقيدُ فثلاثةُ أضرب : أحدها : مقيدٌ بـ « إلى » . كقوله : « ثم استوى إلى السماء ﴾ [البقرة : ٢٩] . واستوى فلانٌ إلى السطح ، وإلى الغرفة . وقد ذكر سبحانه هذا المعدى بـ « إلى » في موضعين من كتابه ؛ الأول : في البقرة ، في قوله تعالى : ﴿ وهو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء ﴾ . [البقرة : ٢٩] . والثاني : في سورة السجدة : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان ﴾ [فصلت : ١١] ، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف . =

السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سمٰواتٍ ﴾ (١) . أي : انتهى خَلْقُهُ إلى السماء فَسَوَّاهُنَّ .

وقَدْ عَارَضَنا بعضُ مَنْ يريدُ إيقاعَ العَدَدِ على الباري - تعالى - بهذه الآيةِ ، وأنَّه رابعٌ لكُلِّ ثلاثةٍ .

وَجَوَابُنا - وباللهِ - تعالى - التوفيق - أَنَّ قولَهُ تعالى : ﴿ رَابِعُهُم ﴾ (٢) و ﴿ سَادِسُهم ﴾ (٣) إنَّما هو بناءُ فاعِلٍ من « فَعَلَ يَفْعَلُ » ، مِنْ : (رَبَعَهُم) (٤) يَرْبَعُهُمْ ، فهو رابِعَهم . (وَسَدَسَهُم يَسْدِسُهم فهو سادِسُهم .

فقال المخالِفُ : إنَّهُ رَبَعَهُم بِذَاتِه ، فهو رابعٌ لهم بذَاته) (٥) .

وَسَدَسَهُم ، / فهو سَادِسُهم بذاتِه . أ٥٨ب

وقلنا نحن : رَبَعَهُم (٦) فهو رَابعٌ لهم ، برقيبٍ عليهم ، وبشهادَتِه

= والثاني : مقيد بـ « على » كقوله : ﴿ لتستووا على ظهوره ﴾ [الزخرف ١٣] وقوله : ﴿ واستوت على الجوديِّ ﴾ [هود : ٤٤] وقوله : ﴿ فاستوى على سوقه ﴾ [سورة الفتح : ٢٩] ، وهذا أيضاً معناه العلو ، والارتفاع ، والاعتدال بإجماع أهل اللغة .

الثالث : المقرون بـ ﴿ وأومع ﴾ التي تعدي الفعل إلى المفعول معه ، نحو : « استوى الماء والخشبة » بمعنى : ساواها .

وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم . اهـ . مختصر الصواعق المرسلة ٢:٣٢٠ وانظر الأجوبة الأصولية لابن سلمان ص ١٦١ .

وعلى هذا فلا يصح لغة حمل استواء الله على العرش الوارد في كتابه تعالى على الانتهاء حيث جاء مقيداً بـ « على » ، بل المقصود العلو والارتفاع ، كما سلف .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٩ .

(٢،٣) سورة المجادلة : الآية ٧ . وهي قول الله تعالى : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة ... ﴾ الآية .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي «ب» : يربعهم ، وهو خطأ .

(٥) ما بين القوسين سقط من «ب» .

(٦) على هامش نسخة أ . ق ٥٩ أ : رابعهم ، وسادسهم مِنْ إحاطةِ علمه بهم ، فصار علمه بهم كالرابع ، مشابهة بالعدد ، لا باتصال الجسد ، لأنه متعالٍ عن الشبيه سبحانه اهـ .

تعالى (عليهم) [١] . وَسَدَسهم فهو سادِسُهم ، برقيبٍ عتيدٍ عليهم ، وبإحاطتِهِ بهم ، فلابُدَّ مِنْ حَذْفٍ عندهم وعندنا [٢] .

ونحنُ نبرهنُ على صحةِ قولِنا ؛ بأنَّه ، تعالى ، لَوْ وقعَ عليه عَدَدٌ بإضافتِه إلى المعدودين ، لَخَرَجَ القائلُ / بذلك إلى الكُفْر ، إذا سُئِلَ عن هذا القولِ في الحيوانِ ، وفي الفُسَّاقِ ، وهذا لا يجوزُ . وقولُنا نحن صحيحٌ ، مُتَّفَقٌ مِن جميعِ أهلِ الإسلامِ على صِحَّةِ معناه ، وباللهِ – تعالى – التوفيق . ١٠٩أ ب

« فَصْلٌ » : (وأَنَّ اللهَ) [٣] – تعالى – ينزلُ كُلَّ ليلةٍ إلى السَّمَاءِ ، كما قال رسول الله – ﷺ – [٤] ، وهو فِعلٌ عَزَّ وَجَلَّ في ذلك الوقتِ لقبولِ الدُّعاء .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « لهم » .

(٢) المعية المذكورة في الآية للاطلاع ، والعلم بسرهم ، وعلانيتهم . ذكر الإمام ابنُ كثير : أَنَّ الإجماعَ حُكِيَ عن غير واحدٍ على أنَّ المَعِيَّةَ المرادَةَ بهذه الآيةِ معيةُ العلم ، وسمعُهُ مع علمِهِ ، وبصرُهُ نافذٌ فيهم ، فهو سبحانه وتعالى مطلع على خلقه ، لا يغيبُ عنه من أمورهم شيءٌ » . أنظر تفسير القرآن العظيم له ٤ : ٣٢٢ . ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠٣/٥ ، ١٠٤ .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « وأَنَّهُ » .

(٤) أخرج البخاري حديث النزول في مواضع من صحيحه : في باب الدعاء والصلاة من آخر الليل من كتاب التهجد رقم (١١٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « ينزل ربنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول : مَنْ يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له » . وفي باب قول الله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ ، من كتاب التوحيد حديثِ رقم (٧٤٩٤) ، وفي باب الدعاء نصف الليل من كتاب الدعوات رقم (٦٣٢١) .

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه في باب صلاة الليل والوتر من كتاب المسافرين رقم ١٦٨ ومالك في الموطأ ٢١٤/١ كتاب القرآن رقم (٣٠) ، وأبو داود في سننه ٢٣٤/٤ في باب الرد على الجهمية من كتاب السنة رقم (٤٧٣٣) . والترمذي في سننه ٥٢٦/٥ في كتاب الدعوات رقم (٣٤٩٨) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأبو عبد الله الأعز اسمه سلمان . قال : وفي الباب عن عليّ ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي سعيد ، وجبير =

وأنَّه – تعالى – يأتي يومَ القيامةِ فى ظُلَلٍ مِنَ الغمامِ (١) ، وأنه – تَعالى – يجيء يوم القيامةِ (٢) ، وكل ذلك أفعالٌ يفعلُها (الله) (٣) – عَزَّ وَجَلَّ – في الليلِ ، وفي ذلك اليوم ، كسائر أفعاله ، ليس شيء من ذلك نُقْلةً ، ولا حركةً ، تعالى اللهُ عن ذلك ، ليس كمثله شيءٌ ، وبالله (تعالى) (٤) التوفيق (٥) .

= ابن مطعم ، ورفاعة الجهني ، وأبي الدرداء ، وعثمان بن أبي العاصي اهـ . وأحمد في المسند ٢٦٤/٢ ، ٢٦٧ ، ٤٨٧ والدارمي في سننه ٣٤٧/١ في باب ينزل الله إلى السماء الدنيا من كتاب الصلاة .

وأخرجه مسلم في باب صلاةَ الليل والوتر من كتاب المسافرين حديث رقم (١٦٩) عن أبي هريرة ، قال : « ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول ، فيقول : أنا الملك ، أنا الملك ، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له ... » الحديث . وأخرجه أيضاً أبو عوانة ٢٨٩/٢ ، والإمام أحمد ٢٨٢/٢ ، ٤١٩ . والترمذي في سننه ٣٠٧/٢ – ٣٠٨ في باب ما جاء في نزول الرب عز وجل إلى السماء الدنيا من كتاب الصلاة ، وقال : حديث حسن صحيح . وقد روي من أوجه كثيرة عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، وروي عنه أنه قال : « ينزل الله عز وجل حين يبقى ثلث الليل الآخر » وهو أصحُّ الروايات . اهـ .

وقد أطال الحافظ ابن حجر فى الفتح ٣١/٣ الاستدلال على ترجيح ما رجحه الترمذي . وقد وردت روايات في نزول الله – تعالى – مطلقة عن ذكر الوقت . نقول : والحديث متواتر – ذكره الكتاني في نظم المتناثر ص ١١٤ رقم (٢٠٦) : وقد قال صاحب عمدة القاري : ثم نقل عن أبي الشيخ ابن حيان في كتاب السنة ، عن أبي زرعة ، قال : هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله ، ﷺ ، وهي عندنا صحاح قوية اهـ . وعن السخاوي في فتح المغيث أن بعضهم عده في المتواتر . وفي الصارم المنكي مانصه : « وحديث النزول متواتر عن رسول الله ، ﷺ ، قال عثمان بن سعيد الدارمي : « هو أغيظ حديث للجهمية . وقال أبو عمر بن عبد البر : هو حديث ثابت من جهة النقل ، صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث في صحته » اهـ . نظم المتناثر ص ١١٥ .

(١) قال تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا أَنْ يأْتِيَهُمْ اللهُ في ظُلَلٍ من الغَمامِ والملائكةُ وقُضِيَ الأمر وإلى الله تُرْجَعُ الأُمور ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

(٢) قال تعالى : ﴿ وجاء ربُّك والملكُ صفاً صفاً ﴾ [الفجر : ٢٢] .

(٣) من نسخة «ب» . وحذفت من « أ » .

(٤) من « أ » ، وحذفت من «ب» .

(٥) قولُ ابنِ حزمٍ : إن النزولَ فعلٌ يفعلُه اللهُ ، عز وجل ، في ذلك الوقت ، =

« فصلٌ » : وأنه – تعالى – يراه المؤمنون خاصةً ، يومَ القيامةِ ، بخلافِ الرؤيةِ المعهودةِ ، لكن كما تُرَى الشمسُ والقمرُ ، لا نُضَامُ في رؤيته . قال تعالى : ﴿ وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ * إلى رَبِّها ناظرةٌ ﴾ (١) . وقال تعالى (عن) (٢) الكفار : ﴿ كَلَّا إنَّهم عن ربِّهم يومَئِذٍ لمحجوبون ﴾ (٣) . وقال رسول اللهِ ، ﷺ ، (كلاماً معناه) (٤) : ترون ربكم كما ترون القمر ، (لا تضامون في رؤيته (٥) ،

= لقبول الدعاء ، وكذلك إتيانُه يوم القيامة في ظلل من الغمام ، ومجيئه ، وأنه ليس شيءٌ من ذلك نقلة ، أو حركة ؛ هذا المسلك يخالف فيه ابنُ حزم ظاهريته المعروفة ، حيثُ إنَّ جَعْلَ النزولِ ، والإتيان ، والمجيء ليس على معناه المفهوم ، بحسب الموصوف ، تأويلٌ يخالف الظاهر ، والمتبادر من اللفظ ، ولا يفهم من ذلك إذا أضيف إلى الله تعالى ؛ أن يلزم عليه ما يلزم من نزول المخلوقات ، وإتيانِهم ومجيئِهم ، فَنَفْيُ حقيقة ما وصف الله به نفسه ، والقَوْلُ بأنه يلزمُ منه ما يلزمُ الخلقَ عند نزولهم ، ومجيئهم ، وإتيانهم ، خطأٌ بَيِّنٌ ، وتحكّمٌ لا معنى له . يقول ابنُ القيم : « إنَّ الصفةَ يلزمها لوازم لنفسها وذاتها ، فلا يجوز نفيُ هذه اللوازم عنها ، لا في حق الرَّبِّ ، ولا في حقِّ العبد ، ويلزمها لوازم من جهة اختصاصها بالعبد ، فلا يجوز إثباتُ تلك الوازم للربِّ ، ويلزمها لوازم من حيثُ اختصاصُها بالرَّبِّ ، فلا يجوز سَلْبُها عنه ، ولا إثباتُها للعبد » اهـ . مختصر الصواعق المرسلة ٢ : ٤٠٤ .

(١) سورة القيامة : الآيتان : ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) في نسخة «ب» : في .

(٣) سورة المطففين : الآية ١٥ .

(٤) مابين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٥) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في باب فضل صلاة العصر (١٦) حديث (٥٥٤) ، وفي باب فضل صلاة الفجر (٢٦) حديث (٥٧٣) من كتاب المواقيت . وفي تفسير سورة ق من كتاب التفسير (٦٥) حديث (٤٨٥١) . وفي باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ (٢٤) من كتاب التوحيد حديث (٧٤٣٤) ورقم (٧٤٣٥) مختصراً ، ورقم (٧٤٣٦) مختصراً . وأبو داود في سننه ٤ : ٢٣٣ باب في الرؤية من كتاب السنة حديث (٤٧٢٩) ، والترمذي في سننه ٤ : ٦٨٧ في باب ماجاء في رؤية الرب تبارك وتعالى من كتاب صفة الجنة حديث (٢٥٥١) . وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه في سننه ١ : ٦٣ في باب فيما أنكرت الجهمية (١٣) من =

وقال نحو ذلك في الشمس (١) .

= المقدمة حديث (١٧٧) كلهم من رواية جرير بن عبد الله ، رضي الله عنه . باختلاف يسير في بعض الألفاظ ، والمعنى واحد .

ولفظ البخاري : « قال : كنا عند النبي ، ﷺ ، فنظر إلى القمر ليلة – يعني البدر – فقال : إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته – فإن استطعتم أن لا تُغْلَبُوا على صلاةٍ ، قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها فافعلوا ، ثم قرأ : « وَسَبِّح بِحَمدِ رَبِّكَ قبلَ طلوعِ الشَّمسِ وقَبْلَ الغروب » . [ق : ٣٩] .

ومن رواية أبي هريرة ، رضي الله عنه : أخرجه الترمذي في سننه ٤ : ٦٩١ ، ٦٩٢ فى باب ماجاء في خلود أهل الجنة وأهل النار من كتاب صفة الجنة حديث رقم (٢٥٥٧) بلفظ « أن رسول الله ، ﷺ ، قال : يجمع الله الناس ، يوم القيامة في صعيدٍ واحد ، ثم يطلع عليهم الرب ... الحديث . وفيه : « ... قالوا : وهل نراه يارسول الله ؟ قال : وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا ... » الحديث . قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن صحيح . وقد روي عن النبي ، ﷺ ، روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية « أن الناس يرون ربهم ، وذكر القدم ، وما أشبه هذه الأشياء » .

والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة ، مثل : سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، ووكيع وغيرهم أنهم رَوَوْا هذه الأشياء ، ثم قالوا : تُرْوَىٰ هذه الأحاديث ، ونؤمن بها ، ولا يقال كيف ؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ، ويؤمن بها ، ولا تفسر ، ولا تتوهم ، ولا يقال : كيف ، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه ، وذهبوا إليه . اهـ .

وأخرجه مسلم في صحيحه ١ : ١٦٣ في باب معرفة طريق الرؤية (٨١) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٢٩٩) ، (٣٠٠) وفيه : « هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ ... هل تضارون فى الشمس ليس دونها سحاب ... الخ . وانظر تخريج الحديث الآتى :

وأخرجه ابن ماجه فى سننه ١ : ٦٣ فى باب فيما أنكرت الجهمية (١٣) من المقدمة حديث رقم (١٧٨) بلفظ « قال رسول الله ، ﷺ ، : تضامون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا . قال : فكذلك لا تضارون في رؤية ربكم يوم القيامة » .

ومن رواية أبي رزين ، أخرجه ابنُ ماجه في سننه ١ : ٦٣ في الباب المذكور آنفاً حديث (١٨٠) ، والإمام أحمد في مسنده : ٤ : ١١ من طريقين عنه ، ٤ : ١٢ ، ولفظ ابن ماجه : « قلتُ : يارسول الله ، أنرى اللهَ يومَ القيامة ؟ وما آية ذلك في خلقه ؟ قال : « يا أبا رزين ، أليس كلكم يرى القمر مُخْلِياً به ؟ » قال : قلت : بلَى . قال : « فالله أعظم ، وذلك آية في خلقه » . وكذا نص أحمد ولم يذكر العبارة الأخيرة .

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في باب فضل السجود (١٢٩) من كتاب الأذان (١٠) حديث (٨٠٦) ، وفي باب الصراط جسر جهنم (٥٢) من كتاب الرقاق (٥٢) حديث (٦٥٧٣) وفي باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها =

....

= ناظرة ﴾ (٢٤) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث (٧٤٣٧) . ومسلم في صحيحه ١ : ١٦٣ - ١٦٧ في باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم من كتاب الإيمان (١) حديث (٢٩٩ ، ٣٠٠) . وأبو داود في سننه ٤ : ٤٣٣ في باب في الرؤية من كتاب السنة حديث (٤٧٣٠) والترمذى فى سننه ٤ : ٦٨٨ فى باب (١٧) من كتاب صفة لجنة حديث (٢٥٥٤) كلهم من حديث أبي هريرة :

ولفظ البخاري « أن الناس قالوا : يارسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا ، يارسول الله ، قال : فهل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا ، قال : فإنكم ترونه كذلك ، يُحشر الناسُ يوم القيامة ، فيقول : من كان يعبد شيئاً فَلْيَتَّبعه ، فمنهم من يتبعُ الشمس ، ومنهم من يتبع القمر ، ومنهم من يتبع الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، . الحديث بطوله . ورواية مسلم نحوها غير أنه قال : « هل تضارون ... ؟ »

ولفظ الترمذي : « قال : قال رسول الله ، ﷺ ، » تضامون في رؤية القمر ، ليلة البدر ، وتضامون في رؤية الشمس ؟ قالوا : لا . قال : فإنكم سترون ربكم كما ترون القمر ، ليلة البدر ، لا تضامون في رؤيته » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب . وهكذا روى يحيى بن عيسى الرَّمْليُّ ، وغير واحد عن الأعمش ، وعن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، وروى عبد الله إدريس ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد ، عن النبي ، ﷺ ، وحديث ابن إدريس عن الأعمش غير محفوظ . وحديث أبي صالح عن أبي هريرة ، عن النَّبي ، ﷺ ، أَصَحُّ . وهكذا رواه سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، وقد رُوِيَ عن أبي سعيد ، عن النبي ، ﷺ ، من غير هذا الوجه مِثلَ هذا الحديث ، وهو حديث صحيح » اهـ . ٦٨٩/٤ .

وأخرجه الترمذى أيضاً في باب في ما جاء في سوق الجنة ، حديث (٢٥٤٩) عن سعيد بن المسيب وفيه ، فقال أبو هريرة : أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة ، فقال سعيد : أفيها سوق ؟ قال : نعم ، أخبرني رسول الله ، ﷺ ... الحديث ، وفيه : « قال أبو هريرة : قلت : يارسول الله ، وهل نرى ربنا ؟ قال : « نعم » ، قال : « هل تمارون في رؤية الشمس والقمر ليلة البدر ؟ قلت : لا . قال كذلك لا تمارون في رؤية ربكم ، ولا يبقى في ذلك المجلس رجلٌ إلا حاضره الله محاضرةً ... » الحديث . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقد روى سويد بن عمرو ، عن الأوزاعي شيئاً من هذا الحديث . اهـ . قال التوربشتِي ، رحمه الله : الكلمتان بالحاء المهملة والضاد المعجمة ، والمراد من ذلك كشف الحجاب ، والمقاولة مع العبد من غير حجاب ، ولا ترجمان ، وبينه الحديث : « ما من أحد إلا ويكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ... » الحديث . =

قال أبو محمدٍ) [١] فالنظر في القرآن مضافٌ إلى الوجه ، وبيقين ندري أنَّ العين من جملةِ الوجه ، فهو - تعالى - مرئيٌ بالعين ، وبجميع الوجه ، ولا / يجوزُ أَنْ يُخَصَّ بذلك بعضُ الوجه دونَ بعضٍ [٢] . وباللهِ - تعالى - التوفيق .

أ١٥٩

= والمعنى : خاطبة مخاطبة ، وحاوره محاورة . اهـ . تحفه الأحوذى ٢١١/٧ .

ومن رواية أبي سعيد الخدري ، أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ... ﴾ (٢٤) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٤٣٩) . ومسلم في صحيحه : ١ : ١٦٧ في باب إثبات رؤية المؤمنين ... من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٣٠٢) . وابن ماجه في سننه ١ : ٦٣ باب فيما أنكرت الجهمية (١٣) من المقدمة ، حديث (١٧٩) . والإمام أحمد في مسنده : ٣ : ١٦ ، ١٧ .

ولفظ مسلم : « أن ناساً في زمن رسول الله ، ﷺ ، قالوا : يارسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال رسول الله ، ﷺ : « نعم » قال : « هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة صحواً ، ليس معها سحاب ؟ وهل تضارون في رؤية القمر ، ليلة البدر ، صحواً ليس فيها سحاب ؟ قالوا : لا يارسول الله ، قال : « ما تضارون في رؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما ... الحديث بطوله » .

وفي الجملة حديث الرؤية متواتر . أورده الكتاني في نظم المتناثر ص ١٥٣ رقم (٣٠٧) .

(١) ما بين القوسين من قوله : « لا تضامون ... إلى هنا زيادة من نسخة «ب» .

(٢) قولُ الإمامِ ابن حزمٍ : إن الله سبحانه وتعالى مرئيٌ بجميع الوجه ، وعدم تخصيص العين بذلك هو من الجمود الظاهري المدعى ، حيث خالفه في الفصل السابق عند كلامه عن النزول والإتيان والمجيء فأول ذلكَ ، وقد كان له كلامٌ جيِّدٌ في كتابه الفصل عند كلامه عن الرؤية ، حيث قال : « فإن قال قائلٌ : إنَّ ما أخبر الله تعالى بالرؤيةِ عن الوجه . قيل - وبالله التوفيق - : معروف في اللغة التي بها خوطبنا أن تنسب الرؤية إلى الوجه ، والمراد بها العين » اهـ . [الفصل ٣ : ٤]

وما ذهب إليه ابنُ حزمٍ قديماً هو الصواب ، الذي عليه جماهير العلماء ، المثبتين للرؤية . يقول الإمامُ أبو الحسن الأشعري : « إنَّ النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه ، فمعناه : نظر العينين اللتين في الوجه » اهـ [الإبانة : ص ١٢ ، ١٣] . ويقول الباقلاني : « وإذا قُرن النظر بذكر الوجه ، وعُدِّيَ بحرف الجر ، ولم يضِف الوجهَ إلى قبيلةٍ وعشيرةٍ كانَ الوجهُ الجارحةَ ، التي توصف بالنضارة التي تختص بالوجه ، الذي فيه العينان ، فمعناه : رؤية الأبصار » اهـ . [التمهيد ص ٢٧٤] .

« فصلٌ » : وأنَّ الله – تعالى – كلَّمَ موسى ، عليه السلام ، واتّخذَ إبراهيم [١] ، ومحمداً ، (صلى الله عليهما وسلم) [٢] خليلين . وقال رسول الله ، ﷺ ، « أبرأُ إلى كُلِّ ذي خُلَّةٍ [٣] مِنْ خُلَّتِهِ ، فإن صاحبَكم خليلُ الله » [٤] . يعني : نَفْسَهُ .

---

(١) زاد في نسخة «ب» : « خليلًا » ولا حاجة لها .

(٢) ما بين القوسين زيادة من «ب» ، وسقط من « أ » .

(٣) الخُلَّةُ : الصداقةُ المختصةُ التي ليس فيها خَلَلٌ . تكون في عَفَافِ الحب وَدَعَارَتِهِ وَجَمْعُها خِلال ، مثل : قُلَّة ، وقِلال كما ذكر الجوهري ،

والخِلُّ : الوُدُّ والصَّدِيقُ . والخُلَّةُ – في هذا الحديث – بالضم : الصداقةُ والمحبةُ التي تخلَّلتِ القلب ، فصارت خِلالَه ، أي : في باطنه .

والخليل : الصديق ، فَعِيلٌ بمعنى مُفَاعِلٌ ، وقد يكونُ بمعنى مفعول . قال : وإنما قال ذلك لأنَّ خُلَّتَهُ كانت مقصورةً على حُبِّ الله تعالى ، فليس فيها لغيره مُتَّسعٌ ، ولا شَرِكَةٌ من مَحَابِّ الدنيا والآخرة ، وهذه حال شريفةٌ ، لا ينالُها أحدٌ بكسبٍ ولا اجتهادٍ ، فإنَّ الطباع غالِبَةٌ ، وإنما يَخُصُّ الله بها من يشاءُ من عباده ، مثلَ سيد المرسلين ، صلوات الله وسلامُهُ عليهم أجمعين ، ومن جعل الخليلَ مشتقاً من الخَلَّةِ ، وهي الحاجة والفقر ، أراد : إنَّنى أبرأُ مَن الاعتماد والافتقار إلى أحدٍ غير الله ، عز وجل . وفي رواية : « أبرأ إلى كُلِّ خِلٍّ مِنْ خَلَّتِهِ – بفتح الخاء وكسرها – وهما بمعنى الخُلَّة والخَليل . ومنه الحديث : « لو كنت متخذاً خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا » والحديث الآخر : « المرء بخليله – أو قال – « على دين خليلة فلينظر المرء من يخالل » ..

والخُلَّةُ . الصديق . الذكر والأُنثى ، والواحد والجمع في ذلك سواء ، لأنه في الأصل قولك : خليلٌ بَيِّنُ الخُلَّةَ والخُلُولَةِ . وقال أوفى بن مطر المازني :

ألا أَبلِغَا خُلَّتِي جابراً بأن خليلك لم يُقْتَلِ . لسان العرب باختصار ١٣/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

وأنظر الصحاح : ١٦٨٧/٤ ، ١٦٨٨ .

(٤) الحديث أخرجه مسلمٌ في صحيحه ١٨٥٦/٤ في فضائل أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه من كتاب فضائل الصحابة رقم (٧) عن عبد الله بن مسعودٍ ، قال : قال رسول الله ، ﷺ ، : « ألا إني أبرأ إلى كُلِّ خِلٍّ مِنْ خِلِّهِ ، ولو كنت متخذاً خليلًا لاتخذتُ أبا بكر خليلًا ، إن صاحبكم خليل الله » . وأخرجه ابن ماجه في سننه ٣٦/١ في باب فضائل أصحاب رسول الله ، ﷺ من المقدمة رقم (٩٣) . والترمذي في سننه ٦٠٦/٥ =

وتلك رُؤيةٌ ، وسمعٌ يُعْلَمُ بهما ما ليس لوناً ، ولا صوتاً ، ولا ملوناً ، ولا مُصَوَّتاً ، لكن كما شاء – عز وجل – ، وبالله – تعالى – التوفيق (١) .

« فصلٌ » : وأنَّ لله – تعالى – تسعةً وتسعين اسماً ، مائةً غيرَ واحدٍ ، كما صَحَّ عن رسول / الله ، ﷺ (٢) . قال تعالى : ﴿ ولِلهِ الأسماءُ الحُسنى ب١٠٩ب

= في باب مناقب أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه من كتاب المناقب رقم (٣٦٥٥) . وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، وابن الزبير ، وابن عباس اهـ .

والإمام أحمد من طريق أبي الأحوص ، عن عبد الله في المسند ٣٧٧/١ ، ٣٨٩ ، ٤٠٩ ، ٤٣٠ .

(١) إن في قول ابنِ حزم : « وتلك رؤية وسمع يُعْلَمُ بهما ، ما ليس لوناً ، ولا صوتاً ، ولا ملوناً ، ولا مصوتاً ، لكن كما شاء عز وجل » اهـ . تناقضاً . عجيباً مع ظاهريته ، حيث يقتضى الأخذ بالظاهر إثبات ما يدل عليه اللفظ ، وما ذكره ابنُ حزمٍ تأويلٌ للنصِّ ، وإحالةٌ للرؤية وللكلام إلى معرفة لما لا يتحقق في الخارج ، وإنما هو معنى مجرد . وهذا يؤول إلى النفي المحض ، وجعل المرئي والمسموع ليس مرئياً حقيقةً ، ولا متكلماً حقيقةً ، حيثُ نفى ما يصحح تلك التعلقات . والنفي بالنسبة لما يتعلق بالله تعالى كالإثبات ، يحتاج إلي دليل . وبيقين ندري أنَّ الله تعالى مخالفٌ لجميع خلقه ، ولا يُحمل شيءٌ مما ثبت له على المماثلة ، وقد صوَّر الرسول ، ﷺ ، الرؤية لأصحابه حين سألوه عنها بأنها كرؤية القمر ، ليس دونه سحاب ، فلا يحتمل قوله ﷺ – كما ترون – إلا تشبيه الرؤية بالرؤية . وهذا يخالف ما صوّر به ابن حزمٍ الرؤية ، وقول الله تعالى بالنسبة لأنواع كلامه لخلقه : ﴿ وما كان لبشر أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلَّا وحياً أَوْ من وراءِ حجابٍ أو يُرسلَ رسولًا فيوحي بإذنه ما يشاءُ إنَّه عَليٌّ حكيم ﴾ [الشورى : ٥١] وما ذكره ابن حزم في معنى كلام الله لرسولٍ من رسله ، وهو النوع الثاني مما ذكره الله في الآية ، لا يختلف عن النوع الأول ، المعبر عنه بقوله : « وحياً » . وهذه الإشارة كافية في الرد على ابن حزم عند تدبرها .

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه : في باب لله مائة اسم غير واحد (٦٨) من كتاب الدعوات (٨) حديث رقم (٦٤١٠) . وفي باب إن لله مائة اسم إلا واحداً (١٢) كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٣٩٢) . والإمام مسلم في صحيحه : في كتاب الذكر حديث رقم (٥ ، ٦) والترمذي في سننه ٥٣٠/٥ في كتاب الدعوات حديث رقم (٣٥٠٦) ، (٣٥٠٨) وقال : وهذا حديث حسن صحيح . رواه أبو اليمان ، عن شعيب =

فٱدعوه بها وذروا الذين يُلحِدون في أسمائه ﴾ [(١)] . وقال تعالى : (﴿ هو اللهُ الذي لا إلٰه إلا هو عالمُ الغيبِ والشهادةِ هو الرحمٰنُ الرحيمُ ﴾) [(٢)] *

= ابن أبي حمزة ، عن أبي الزناد ، ولم يذكر فيه الأسماء » اهـ . وفي باب (٨٦) من نفس الكتاب حديث رقم (٣٥٧٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى من غير وجه أبي هريرة ، عن النّبي ، ﷺ .

وابن ماجه في سننه · في باب أسماء الله عز وجل (١٠) من كتاب الدعاء (٣٤) حديث رقم (٣٨٦٠) ، الإمام أحمد في مسنده : ٢ : ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٣١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ . باختلاف يسير في ألفاظٍ ، والمعنى واحد . ولفظ البخاري : أن رسول الله ، ﷺ قال : « إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة » أحصاها : حفظها . وفي رواية : « لا يحفظها الا دخل الجنة . وهو وتر يحب الوتر » .

والوتر : الفرد ، ومعناه في حق الله تعالى : الواحد الذي لا شريك له ، ولا نظير . (من أحصاها) : معناه : من حفظها ، وهذا هو الأظهر ، لأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى « من حفظها » . شرح النووي على مسلم ٦/١٧ .

والحديث أخرجه الترمذي في سننه ٥ : ٥٣٠ في نفس الكتاب والباب المذكورين سابِقاً حديث رقم (٣٥٠٧) نحو حديث البخاري ، غير أنه ذكر فيه الأسماء .

وقال : هذا حديثِ غريب ، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح ، وهو ثقة عند أهل الحديث .

وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، ولا نعلم في كثير شيء من الروايات ، له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث .

وقد روى آدم بن أبي إياسٍ هذا الحديث بإسنادٍ غير هذا ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، وذكر فيه الأسماء ، وليس له إسناد « صحيح » اهـ (السنن ٥٣٢/٥) وكذلك أخرجه بذكر الأسماء ابن ماجه في سننه في نفس الكتاب والباب المذكورين آنفاً حديث رقم (٣٨٦١) . وفي الزوائد : لم يخرج أحد من أئمة السنة عدد أسماء الله الحسنى من هذا الوجه ، ولا من غيره غير ابن ماجه والترمذي ، على تقديم وتأخير ، وطريق الترمذي أصحُّ شيء في الباب . قال : وإسنادُ طريق ابن ماجه ضعيف لضعف عبد الملك بن محمد .

(١) سورة الأعراف : ٨٠ .

(٢) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

هو الله الذي لا إلٰه إلّا هو المَلِكُ القدوسُ السلامُ المؤمنُ المهيمنُ العزيزُ الجبَّارُ المتكبرُ سبحانَ الله عمَّا يُشرِكون * هو اللهُ الخالقُ البارئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأسماءُ الحسنى ﴾ (١) .

فأخبرَ (عز وجل) (٢) أَنَّ هذه الأسماء هي أسماؤُه ، فمن قال : ليست أَسماءَه ، (و) (٣) لكنها تسميةٌ له ، فقد أَلحد (٤) في أسماءِ اللهِ ، عزّ وَجَلَّ ، وفي الدين ، وفي القرآن ، وخرجَ عن إجماعِ أَهْلِ الإسلام ، لِخِلافِهِ

---

(١) سورة الحشر : ٢٢ – ٢٤ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : تعالى .

(٣) الواو حذفت من نسخة «ب» .

(٤) الإلحاد : الميل عن القصد ، ويسمى موضع الميت فى جانب القبر لحدا ، لأنه أُمِيلَ عن وسطه . والْحَد في دين الله ، أى : حاد عنه وعدل . أنظر : الصحاح للجوهري (لحد) ٥٣٤/٢ . والمفردات فى غريب القرآن للأصفهاني ص ٤٤٨ . واللسان ٣٩٣/٤ ، ٣٩٤ .

والإلحاد فى اسم الله تعالى يكون على أوجه :

الأول : إطلاق أسمائه المقدسة الطاهرة على غيره ، كتسمية المشركين أصنامهم اللات ، والعزى ، ومناة ، من الإلٰه ، والعزيز ، والمَنان .

الثاني : تسمية الله بما لايجوز أن يُسَمَّىٰ به ، كتسمية النصارى له بالأب ، أو بغير ذلك مما لم يرد ، ولم يصح .

الثالث : أن يضيف المتكلم إليه لفظاً ، لا يعرف معناه ، ولا يتصور مسماه ، لأنه ربما يكون مما لا يليق بالله .

الرابع : أن يتاول أوصافه على ما لا يليق به ، أو أن يُعَطِّل معاني أسمائه . وصفاته فيجعلها ألفاظاً ، فارغةً عن المعاني . انظر التفسير الكبير للرازي ٧١/١٥ ، والمفردات فى غريب القرآن للأصفهاني ص ٤٤٨ . وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥١٧/٣ ، وذكر : أن من معاني الإلحاد أيضا ؛ الشرك والتكذيب إذن ؛ فتفسير ابن حزم الإلحاد بالزيادة على التسعة والتسعين مخالف لتفسير الجمهور وللنصوص المقتضية الزيادة ، وقد سبق ذكرها .

اللهِ – تعالى – في القرآنِ ، وخلافِهِ النبيَّ ، ﷺ ، في إِخباره أَنَّ لِرَبِّهِ – تعالى – مائةَ اسمٍ غَيْرَ واحدٍ [(١)] ، وخِلافِهِ إجماعَ الأُمةِ كُلِّها . ولا فرق بين مَنْ قال هذا القولَ ، وبين مَنْ قال : إِنَّ اللهَ – تعالى – لا يخلقُ الموتَ ولا الحياةَ ، وإِنَّما خَلَقَ الإماتَةَ والإِحياءَ ، لِأَنَّ هذا أيضاً رَدٌّ للقرآنِ في قولِ اللهِ – تعالى – : ﴿ خلقَ المَوْتَ والحياةَ (ليبلوَكم) [(٢)] ﴾ [(٣)] .

(نعوذ) [(٤)] باللهِ من الضلالةِ بعد الهدى [(٥)] .

ولا يجوز أن يقال : إِنَّ للهِ (تعالى) [(٦)] أسماءً غيرَها [(٧)] ، لِأَنَّهُ قولُ

---

(١) سبق تخريج الحديث قريبا .

(٢) من نسخة « أ » ، وسقطت من نسخة «ب» .

(٣) سورة الملك آية ٢ .

(٤) فى نسخة «ب» « ونعوذ » بالواو .

(٥) يقصد بذلك من قال : إن المراد بأسماء الله – تعالى – تسميته وحمل النصوص على ذلك ، وقد عزا ابن حزم هذا القول فى الفصل ٣٢/٥ إلى الباقلاني وابن فورك ، وقد رد على أصحاب هذا الرأي بطريقته المعروفة ، وأوضح الفرق بين كل من الاسم والمسمي والتسمية . انظر الفصل ٣٢/٥ – ٣٤ .

(٦) سقطت من نسخة «ب» .

(٧) قول ابن حزم هذا مخالف لما اتفق عليه العلماء . قال النووي : « واتفق العلماء على أنَّ الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى ، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، وإِنَّما مقصود الحديث أنَّ هذه التسعة والتسعين مَنْ أحصاها دخل الجنَّة ، فالمراد الإِخبار عن دخول الجنَّةِ بإحصائها ، لا الإِخبار بحصر الأسماء ، ولهذا جاء في الحديث الآخر : « أسأَلُكَ بكل اسم سميتَ به نفسك ، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك » اهـ . شرح النووي على مسلم ٥/١٧ .

وقال ابن حجر : « ويؤيده قوله ، ﷺ ، في حديث ابن مسعود – الذى أخرجه أحمد [في المسند ٣٩١/١ ، ٤٥٢ وقال أحمد شاكر في شرح المسند ٢٦٠/٥ ، ٢٦٨ ، ١٥٣/٦ : إسناده صحيح ، والحاكم في المستدرك ٥٠٩/١ ، ٥١٠ ، وقال : هذا حديث على شرط مسلم إنْ سلم من إرسالِ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، فإنه مختلف في سماعه من =

على الله - عز وجل - بغير عِلم ، ولقولِ رسولِ اللهِ ، ﷺ : « مائةً غيرَ واحد » (١) فنفي - عليه السلام - الزيادةَ في ذلك (بِنَفْيِهِ) (٢) الواحدَ المُتَمَّمَ للمائة ، فلا يجوز إثباتُه ألبَتَّةَ ، / ولا إثباتُ زيادة على ذلك (٣) ، أ٥٩ب

= أبيه ،والصحيح ثبوتُ سماعه ، كما رجح ذلك البخاري في تاريخه الصغير ٧٤/١ ، وكما ذكر في التاريخ الكبير ٢٩٩/٥ ، ٣٠٠ ، وانظر : تهذيب التهذيب ٢١٥/٦ ، ٢١٦ ، والحديث أيضاً في مجمع الزوائد ١٣٦/١ ، ١٣٧] وصححه ابن حبان : « أسألك بكل اسم هو لك سميتَ به نفسك ، أو أنزلتَهُ في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك » . وعند مالك ، عن كعب الأحبار في دعاءٍ : « وأسألك بأسمائك الحسنى ، ما علمتُ منها ومالم أعلم » وأورد الطبري عن قتادة نحوَه ، ومن حديث عائشة أنها دعت بحضرةِ النبي ، ﷺ بنحو ذلك » .

وقال الخطابي : « في هذا الحديث إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد ، وليس فيه منع ما عداها من الزيادة ، وإنما التخصيص لكونها أكثرَ الأسماء ، وأبينَها معاني . وخبر المبتدأ في الحديث هو قوله : « من أحصاها » لا قوله : « لله » وهو كقولك : لزيدٍ ألف درهم أعدَّها للصدقة ، أو لعمرو مائةُ ثوبٍ من زاره ألبسه إياها » . اهـ فتح الباري ٢٢٠/١١ .

(١) قال أبو زرعة العراقي : « قوله : مائة إلا واحداً » مجرد تأكيد لقوله : « تسعة وتسعين » ولم يُفد شيئاً زائداً على ماتقدم حتى يقول : إن هذا اللفظ فيه نفي الزيادة وإبطالُها ، وقد تقدم أن المقصود الإخبار بأن مَن أحصاها دخل الجنة ، وما قبله موطىء له والله أعلم » اهـ طرح التثريب ١٤٩/٧ ، ١٥٠ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بنفسه » وهو خطأ .

(٣) قال ابن حجر : « وهذا الذى قاله ليس بحجة على ما تقدم ، لأن الحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها ، فمن ادعى على أن الوعد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك أخطأ ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هنالك اسم زائد » . اهـ . فتح الباري ٢٢١/١١ .
وقيل : وأيضاً ، الوعد لمن حفظها ، أو تعبّد الله بها . ودليل آخر في قوله ، ﷺ ، في حديث الشفاعة : « فأقوم فآتي تحتَ العرش ، فأقع ساجِداً لربي ، عز وجل ، ثم يَفتَحُ الله عليّ ، ويلهمني من محامده ، وحسنِ الثناءِ عليه ما لم يَفتَحْهُ على أحدٍ قبلي ... الحديث » [أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه ؛ في باب قول الله ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ [سورة البقرة : ٣١] وفيه : « فأحمده بتحميد يعلمنيه ، ثم أشفع] . وفي باب (١٩) قول الله « لما خلقت بيدي » من كتاب التوحيد (٩٧) وفيه : « فَأَحْمَدُ ربي بمحامد علمنيها » وفي باب (٣٧) =

ولا يجوز لِأَحَدٍ أن يُسمّيَ اللّهَ (تعالى) [١] بغيرِ نَصٍّ من (قُرآنٍ) [٢] ، أو سُنَّةٍ ثابتةٍ ، فمن فعل فهو من الذين يُلحِدُون في أسمائه .

(وقال قومٌ : إنَّ الاسم هو المسمّى ، وهذا خطأ ، لأَنّ اللّهَ – تعالى – ، يقول : ﴿ وِللهِ الأسماءُ الحُسنَىٰ فَٱدْعُوه بِها ﴾ [٣] . وقال : ﴿ برسولٍ يأتي مِنْ بَعْدِي اسمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [٤] . وقال تعالى : ﴿ بِغُلام اسْمُهُ يَحْيَىٰ ﴾ [٥] . وقال تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها ثمَّ عَرَضَهم على الملائكةِ فَقَال :

= ماجاء في قوله عز وجل : « وكلم الله موسى تكليما » مختصراً جداً . وأخرجه مسلم في صحيحه ١/١٨٤ – ١٨٦ ، والترمذي في سننه : ٤/٦٢٢ ، ٦٢٤ (تحقيق أحمد شاكر) المكتب الإسلامي] .

وقوله ، ﷺ : « استأثرت به في علم الغيب عندك » وقوله في الحديث الثاني : « ثم يفتحُ اللّهُ عليَّ ، ويلهمُني من محامده ، وحسنِ الثناءِ عليه ما لم يفتحه على أحد قبلي » دليل على أنَّ أسماء الله وصفاتِه غير محصورة ، فيما وردت به الروايات المشهورة ، لأن الذي استأثر الله به في علم الغيب عنده ، غَيْرُ هذا الوارد المعروف ، وحَمْد الله والثناءُ عليه بأسمائه وصفاته المعروفة يجري على ألسنة أنبيائه ، ورسله ، وعباده المؤمنين ، وما يفتح الله على محمد ، ﷺ ، من الدعاء بذكر المحامد عند الشفاعة غير هذا ، لأنه ، ﷺ ، قال : « مالم يفتحه على أحدٍ قبلي » ولا يكون الدعاء بغير أسماء الله ، وصفاته ، فهي زائدة على التسعة والتسعين ، ولا يجوز حصرها ، لأنها محامده ، ومدائحه ، وفضائله وهي غير متناهية . والحديث الوارد في ذكر التسعة والتسعين يشتمل على قضية واحدةٍ لا على قضيتين . وهذا كقول القائل : إن لزيدٍ ألفَ درهم مثلًا أعدها للصدقة ، وهذا لايدل على أنه ليس عنده من الدراهم أكثر من ألف درهم ، وإنّما دلالته أن الذي أعدّه من الدراهم للصدقة ألف درهم .

أنظر : المقصد الأسنى شرح الأسماء الحسنى للغزالي ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، وطرح التثريب ٧ : ١٤٩ ، ١٥٠ . وفتح الباري ١١/٢٢٠ .

(١) في نسخة «ب» : عز وجل .

(٢) في نسخة «ب» : القرآن .

(٣) الأعراف : ١٨٠ .

(٤) سورة الصف : ٦ .

(٥) سورة مريم : ٧ .

أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هٰؤُلَاءِ إِنْ كنتم صادقين ﴾ (١) . وقال رسول الله ، ﷺ : « إنَّ لله تَسعةً [وتسعين] (٢) اسماً » (٣) . فلو كان الاسم / المُسَمَّىٰ ب١١٠أ لكان الله – تعالى – تسعة وتسعين ، لا واحداً ، ومعاذ الله مِنْ هذا . وقد رأتِ الملائكةُ الأشخاصَ ، وعرفَتْها ، وإنما جَهِلَتِ الأسماءَ فقط ، [فهذا من طريق القرآن والسنة] (٤) .

وأمَّا من طريق الإجماعِ ؛ [فإنه] (٥) لا خلاف بين أَحَدٍ في أن يُقال له : ما سميتَ ابنَك ؟ فيقول : [محمداً أو] (٦) أحمدَ . وما اسمكَ ؟ فيقولُ : زيدٌ أو خالدٌ (٧) . ولا يختلفون أَن السؤال صحيحٌ ، والجوابَ صحيحٌ .

وأَمَّا مِنَ اللغةِ ، وإجماعِ جميع النحو على أنَّ الكلامَ [عَرَبيّه وعَجَمِيَّه] (٨) ثلاثة أقسام : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ؛ فجعلوا الاسم كلاماً ، وليس المسمَّىٰ كلاماً ، بلا خلاف . فإنْ شَنَّعُوا بقولِ الله – تعالى – : ﴿ سَبِّحِ اسمَ رَبِّك الأعلى ﴾ (٩) . مثل لهم : هذا وقوله : ﴿ فسبح باسم

---

(١) سورة البقرة : ٣١ .
(٢) في المخطوطة : « وتسعون » وهو خطأ لغوي واضح .
(٣) سبق تخريج الحديث قريباً .
(٤) زيادة من الفصل ٥/٣٤ ، ٣٥ اقتضاها السياق .
(٥) تصويب اقتضاه السياق ، وفي المخطوطة : وإنه .
(٦) التصويب اقتضاه السياق ، لأن التقدير : سميته محمداً ... الخ . وفي المخطوطة : « محمد ، و » .
(٧) أنظر : الفصل ٥/٣٤ .
(٨) في المخطوطة : « عربية ، وعجمية » والصواب ما أثبتناه .
(٩) سورة الأعلى : ١ .

رَبِّكَ العظيمِ ﴾ (١) سواء ، إذ كنا لا [نقدر] (٢) على تسبيح المسمَّىٰ ، عَزَّ وَجَلَّ ، إلا بذكر اسمه فقط (٣) . والتسميةُ إنما هي فِعلُ المسمِّي فقط ،

---

(١) سورة الواقعة : ٩٦ .

(٢) فى المخطوطة : ب « يقدر » ولا يستقيم بها المعنى .

(٣) يذهب الإمام ابن حزم إلى القول بأن الاسم غير المسمى . وقد خَطّأَ من قال : المراد بالاسم التسمية ومن قال : إن الاسم هو المسمى ، ورد على أصحاب هذه الأقوال . ومذهب ابن حزم موافق فى ظاهره مذهب القائلين بأن أسماء الله تعالى مخلوقة ، وإذا كانت مخلوقة فهي غيره ، وهم الجهمية ، والمعتزلة ، ومن تبعهم من الأشاعرة ، ولكن ابن حزم لا يقول بأن أسماء الله – تعالى – مخلوقة . لكنه التزم فى الاسم والمسمى القسمة العقلية الثابتة فى الذوات الموجودة فى العالم ، وهى أن الشيء إذا لم يكن كذا كان غيره ، وهو فى تقريره الاسم والمسمى غفل عن ظاهريته التى توجب أن يأخذ باللفظ الوارد فى قوله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى ﴾ وفى قوله ﷺ « إن لله تسعة وتسعين اسماً » إذ ليس فيها أن الاسم غير المسمى . فالظاهر يقتضى عدم التفسير بالغيرية أو عدمها . والوقوف مع النص . ولكن فى تقرير ابن حزم لرأيه أن أسماء الله تعالى غيره ما يدل على مخالفته للقائلين بمثل قوله من الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الأشاعرة ؛ حيث بيّن أن اللفظ الذى هو الاسم ليس هو الذات ، وإنما الذات لها أسماء ، وأن المنادى بالاسم هو الذات ليس غيرها ، وأن الذات هى المدعوة بأسمائها ، وأن الله تعالى له الأسماء الحسنى . وأسماؤه غير مخلوقة وكل ذلك حق لا مرية فيه ، أنظر تقرير ذلك فى الفصل ٥/٣٤ – ٣٦ . والأصول والفروع ١/٢٦٦ . أما الإطلاق نفياً وإثباتاً ، بأن الاسم هو المسمى ، أو غيره ، فليس صواباً . وقد أجمع الفقهاء على أن الحالف باسم الله كالحالف بالله . وكذلك إذا قيل : ما اسم معبودكم ؟ نقول : الله . وإذا قيل : ما معبودكم ؟ نقول : الله – والجواب حق بلا خلاف والأدلة على هذا كثيرة ، ولا مجال لذكرها هنا . والتحقيق فى المسألة :– أن الاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه تارة أخرى ، فإذا قلت : الله ربي . فالمراد به المُسَمَّىٰ نفسه . وإذا قلت : الله . أو الرحمن . اسم عربي ، فالاسم ههنا هو المراد ، لا المسمّى ، ولا يقال غيره لما فى لفظ الغيرية من الإجمال ، فإن أريد بأنَّ اللفظ غير المعنى فحق ، وإن أُريد كان ولا اسم له ، ثم خلق لنفسه أسماء ، أو حتى سمَّاه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال ، والإلحاد فى أسمائه » أهـ . أنظر مجموع الفتاوى ٦/١٨٥ – ٢١٢ وشرح العقيدة الطحاوية ص ١٣١ . وطرح التثريب ٧/١٥١ – ١٥٣ ، وفتح الباري : ١١١ ، ٢٢١ – ٢٢٣ .

وبالله – تعالى – التوفيق . وواجب تنزيه اسم الله – تعالى – بظاهر الآية فقط ، والله أعلمُ بالصواب ، وإليه المَرْجِعُ والمآلُ) [١] .

« فصلٌ » : ولا يجوز أن يُسمّى الله – تعالى – قديماً [٢] ، لأنّه – تعالى – لم يُسَمِّ نَفْسَهُ بذلك ، وهو أيضاً (من) [٣] صفات المخلوقين . قال

---

(١) ما بين القوسين من قوله : « وقال قوم إن الاسم – إلى قوله – وإليه المرجع والمآل » سقط من نسخة « أ » .

(٢) أسماء الله الحسنى هي التي سمَّى الله بها نفسه ، وهي المقتضية للمدح والثناء بنفسها ، وقد أمر الله تعالى بدعائه بها ، فلا يُدْعى إلا بأسمائه الحسنى ، وصفاته العليا التي دلت عليها هذه الأسماء ، لِأَنَّ الدعاءَ عبادة ، فلا يتعبد إلا بما شرع .

وأما التسميةُ ، من باب الإخبارِ فليست كالدعاء ، فلا يُمْنَع من الإخبار عن الله – تعالى – بما ثبت له معناه ، وقد وقع الاتفاق على إطلاقِ أسماء على الله ، ليست من الأسماء الحسنى ، لكن معناها حَقٌّ كالموجود ، والذات ، والأزلي ، والأَبَدِي ، وغيرها ، على معنى : أنه يصح الإخبار بأسماء ترجع إلى الوصف الثابت لله تعالى ، بما سمَّىٰ به نفسه . أما التسمية بما لم يرد معناه ، لا في القرآن ، ولا في السنةِ ، فلا يصح لا وصفاً ، ولا تسمية .

والقديم من الأسماء التي لم يرد أنها من الأسماء الحسنى ، وقد سمَّى الله – تعالى – بها المتكلمون ، وغيرُهم من السلف ، وليس في تسميةِ الله به مانع ، لأنَّ معناه حَقٌّ ، ويوافق في اللغة معنى الأول ؛ والأول من أسماء الله الحسنى الواردة بالنَّصِّ ، وهما ، أي : الأول والقديم يردان في اللغةِ لأربعة معاني :

فالأول في اللغة يستعمل استعمالات القديم ، وهي التقدم النسبي بين الأشياء ، والتقدم في المنزلة والشرف ، وفي الزمان ، وفيما لايصح وجود غيره إلا به . والقدم ضد الحدوث ، كما أن الأول ضد الآخر ، وتسمية الله بالقديم ترجع إلى الوصف ، المطابق لما جاء في النص ، ويراد به ما لا أول لوجوده ، عند كل من وصف الله بالقديم » اهـ . يراجع في هذا : المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص ٦٢ ، مجموع الفتاوي لابن تيمية ١٤٢/٦ . درء تعارض العقل مع النقل ١١١/١ ، ١٢٢ ، ١٨/٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ . وشرح العقيدة الطحاوية ص ١١٤ ، ١١٥ ، المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٩٧ ، مختار الصحاح ص ٥٢٥ ، ٧٠٥ .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

عز وجل : ﴿ والقمرَ قَدَّرْناه منازلَ حتَّىٰ عاد كالعُرْجونِ القديم ﴾ [١] .

« فصلٌ » : وأَنَّ لله – تعالى – عِلْمًا ، وكلاماً ، وقدرةً ، وقوةً ، وعزةً ، وجلالًا ، وإكراماً ، ويداً ، ويدين ، وأيدي ، [٢] وعيناً ، (وأعيناً) [٣] ،

---

(١) سورة يس : ٣٩ .

(٢) إثبات الأيدي بلفظ الجمع ، هو من الظاهرية الجامدة ، التي خالفها صاحبها في قوله : « وكل ذلك ليس هو غير الله تعالى » – وسنبين هذا عند الكلام عليه إن شاء الله – أمَّا في إثبات الأيدي بلفظ الجمع فلا يثبت على معنى الصفة ، وإن كان من أدلة إثباتها ، بل الله موصوف بأن له يدين ، وأما الجمع والإفراد فمحمولٌ على التثنية ، لأنَّ الله تعالى لمّا ذكر اليد مثناةً ، أضاف الفعلَ إلى نَفْسِهِ ، بضمير الإفراد ، وعَدَّاه بالباء إليهما ، فقال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [سورة ص : ٧٥] مما يدل على إرادة الصفة ، ولما ذكرها مجموعةً أضاف الفعل إليها ، ولم يُعَدِّ الفِعلَ بالباء ، فقال : ﴿ عملت أيدينا ﴾ [سورة يس : ٧١] فلا يَحْتَمِلُ « خلقتُ بِيَدَيَّ » من المجاز ما يحتمله « عملت أيدينا » كما يقال : إن الإجماع حاصلٌ على إبطال قولٍ من أثبت لله يداً واحدةً ، أو أَيْدٍ كثيرة ، فيكون ما ذكر الله – تعالى – من اليد والأيدي يُرَاد به التثنية ، لأَنَّ القرآنَ على ظاهره ، ولا يُعدل عنه إلا بحجة ، وحجةُ العدُولِ عن إثبات الأيدي ، واليد الواحدة الإجماع ، فيجب الأخذُ بالظاهرِ الآخر الذي لم يأتِ ما يزيله عن ظاهره ، وهو إثباتُ اليدين لله – تعالى – حقيقةً . ثم إنَّ ما يصنع بالاثنين قد ينسب إلى الواحد ، كما تقول : سمعتُ بأُذُني ، ورأيتُ بِعَيْني . والمراد : أذناي ، وعيناي وكذلك الجمع يأتي أحياناً بمعنى المثنى ، كقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أَيْدِيَهُما ﴾ [سورة المائدة : ٣٨] والمراد : يداهما . أنظر : الإبانة للأشعري ص ٣٧ ، ٣٨ ومختصر الصواعق المرسلة ١/٢٦ ، وشرح العقيدة الواسطية للهراس ص ٥٦ .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

ورد في القرآن الكريم إثباتُ العين لله ، تعالى ، بلفظ الإفراد ، وبلفظ الجمع ، ورَأْيُ السَّلَفِ إثباتُ العينين لله تعالى صفةً حقيقيةً ، يرى بهما المرئيات على ما يليق بجلاله ، ليستا جارحتين ، ولا مركبتين مما تتركب منه الأعين المخلوقة ، بل عينان لا كالأعين .

ودليل حمل ما جاء في القرآن على التثنية هو ما ثبت في الصحيح من قولِ الرسول ، ﷺ : « ما من نبي إلا وقد حَذَّر أُمَّتَه الأعور الكذاب ، أَلَا إنه أعور ، وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه : (ك ف ر) » . ووجه الدلالة من الحديث أنه ﷺ ، نفى أن يكون الله – سبحانه وتعالى – أعور ، ويلزم منه إثبات الكمال لله سبحانه وتعالى ، وهو أن له =

ووجهاً ، وذاتاً ، ونفساً . كلُّ ذلك حَقٌّ ، لا (مجازاً) [١] ، وكل ذلك لم يزل غير مخلوقٍ ، وكل ذلك ليس هو غير الله – تعالى – ، ولا يرجع من كُلٍّ ذلك إلى شيءٍ آخر سوى الله – عَزَّ وَجَلَّ – [٢] . قال تعالى : ﴿ أنزله بعلمه ﴾ [٣] . وقال – تعالى – : ﴿ حتى يسمعَ كلامَ اللهِ ﴾ [٤] . وقال تعالى : ﴿ [هم] [٥] أَشَدَّ منهم قوةً ﴾ .

= عينين ؛ فحُمِلَ ما ورد في القرآن من المفرد على المثنى ، وكذلك الجمع لصحة ذلك في اللغة . أنظر : مختصر الصواعق المرسلة : ١ : ٣٢ ، شرح الواسطية للهراس : ص ٥٦ ، ٥٧ ؛ والأسئلة والأجوبة الأصولية ص ١٣٣ .

(١) من نسخة «ب» ، وفى نسخة « أ » : « مجاز » بالرفع .

(٢) هذا القول قول مَنْ ينفي قِيامَ الصفات بالذات ، خوفاً من تعدد القديم ، وهم المعتزلة : أنظر : نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٠١ ، ولمع الأدلة للجويني ص ٨٧ .

وليس في إثبات الصفات إثبات قديم مع الله ، تعالى ، غيره ، والمثبتون للصفات لا ينكرون قِدَمَها ، فهي قديمة بقديم ، ولا يقولون : إنها غيره ، ولا أنها ليست غَيْرَهُ ، لما في ذلك من الإجمال ، فيجب التفصيل في ذلك ؛ فإن أُريد بالغيريةِ غيريةً منفصلة ، فهذا غير صحيح ، لأن صفاتِ الله لا تنفك عنه ، وليست غيراً بهذا الاعتبار ، وإن كان المرادُ بها أَنَّ هناك ذاتاً ، وصفات يمكن الشعورُ بالذات دونها ، أو العلم بها ، دون العلم بالصفات ، أو ببعضها ، فليس هذا غيراً في الحقيقة ، وإنّما مباينة في الذهن ، وهو لا ينفي اللازم في نفس الأمر ، لأنه ليس هناك ذات مجردة عن جميع الصفات إلا في الذهن ، ولا يمكن وجود ذات إلا بما تكون به من الصفات ، ولا وجود صفات إلا بما تصير به من الذات .

وتناقضُ ابنِ حزمٍ ظاهرٌ ، فهو في الاسم والمسمَّى ذهب إلى أن الاسم غير المسمَّىٰ ، والاسم مثل : قادر ، وعليم ، وعالم .. الخ . وقال هنا عن العلم ، والقدرة ، والقوة ، والعزة ، والجلال ... الخ : إنها ليست غَيْرَ الله تعالى ، ومن تَأَمَّلَ هذا أدرك التناقضَ . أنظر : مجموع الفتاوى ٦ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ١٢٩ ، ١٣٠ . وفي الإشارة إلى مذهب المعتزلة ، أنظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٨٢ وما بعدها .

(٣) سورة النساء : ١٦٦ .

(٤) سورة التوبة : ٦ .

(٥) فى نسخة المخطوطة : « هو » والتصويب من القرآن الكريم . والآية من سورة غافر : ٢١ .

وأجمعت الأمةُ على القولِ بِقُدْرة الله – عز وجل – .

وجاء في الحديث الثابت عن النبيِّ ، صلى الله عليه وسلم : (« أستقدرك بقدرتك » [(١)] . وفي الحديث الثابت عنه ، صلى الله عليه وسلم ،) [(٢)] في خلقِ / الجنة والنار ، وأنَّ جبريل ، صلى الله عليه وسلم ، حَلَفَ وَعِزَّتِكَ [(٣)] . وهو – عليه السلام –

ب١١٠ب

---

(١) هذا اللفظ من حديث الاستخارة ، وقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه ؛ في باب [٢٥] ما جاء في التطوع مثنى مثنى من كتاب التهجد [١٩] من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما [١١٦٢] ، قال : « كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا هَمَّ أحدُكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم لِيَقُلْ : اللهم إني أستخيرُك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنّك تقدر ولا أقدرُ ، وتعلمُ ولا أعلمُ ، وأنت علّامُ الغيوب . اللهم إنْ كنت تعلمُ أنَّ هذا الأمْرَ خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري – أو قال : عاجل أمري وآجله – فاقدُره لي ، ويَسِّره لي ، ثم بارك لي فيه . وإنْ كنتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمرَ شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري – أو قال : في عاجل أمري وآجله – فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدُرْ لي الخير حيث كان ، ثم أرضني . قال : ويسمّى حاجتَهُ » وأخرجه أيضاً عنه في باب الدعاء عند الاستخارة [٤٨] من كتاب الدعوات [٨٠] حديث رقم [٦٣٨٢] ، وفي باب [١٠] قول الله تعالى : ﴿ قل هو القادر ﴾ من كتاب التوحيد [٩٧] حديث رقم (٧٣٩٠) . وأخرجه عن جابرٍ أيضاً : أبو داود في سننه ٨٩/٢ ، ٩٠ في باب في الاستخارة من كتاب الصلاة (الوتر) رقم (١٥٣٨) ، والترمذي في سننه ٣٤٥/٢ ، ٣٤٦ في باب ما جاء في صلاة الاستخارة من كتاب الوتر ، ثم قال : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وأبي أيوب . قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن ابن أبي الموالي ، وهو شيخ مدني ثقة ، روى عنه سفيان حديثاً ، وقد روى عن عبد الرحمن غير واحد من الأئمة ، وهو عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموالي . قال أحمد شاكر : وحديثه هذا حديث صحيح (٣٤٦/٢) والنسائي في سننه ٦٦/٦ في باب كيف . الاستخارة من كتاب النكاح ، وابن ماجه في سننه ٤٤٠/١ في باب ماجاء في صلاة الاستخارة من كتاب الإقامة رقم (١٣٨٣) والإمام أحمد في المسند ٣٤٤/٣ .

(٢) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٤ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ . باب في خلق الجنة والنار =

لا يحلف بغير الله – تعالى – . وقال (عز وجل) [١] : ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ [٢] .

وأخبر – عليه السلامُ – « أن لله (تعالى) [٣] كبرياء [٤] ،

= من كتاب السنة ، حديث رقم (٤٧٤٤) ، والترمذي في سننه : ٤ : ٦٩٣ ، ٦٩٤ في باب ما جاء « حفت الجنة بالمكاره ... » حديث رقم (٢٥٦٠) وقال : حديث حسن صحيح . والنسائي في سننه ٧ : ٣ ، ٤ باب الحلف بعزة الله تعالى ، من كتاب الأيمان والنذور . والإمام أحمد في مسنده : ٢ : ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٥٤ ، ٣٧٣ . كلهم من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه باختلاف يسير في بعض الألفاظ ، والمعنى واحد .

ولفظ أبي داود : « أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « لما خلق الله الجنة ، قال لجبريل : اذهب فانظر إليها ، فذهب فنظر إليها ، ثم جاء ، فقال : أَيْ ربِّ ، وعِزَّتِكَ ، لا يسمعُ بها أحدٌ إلا دَخَلها ، ثم حَفَّها بالمكاره ، ثم قال : يا جبريلُ ، اذهب ، فانظرْ إليها ، فذهب ، فنظرَ إليها ، ثم جاء فقال : أَيْ ربِّ ، وعِزَّتِكَ ، لقد خشيتُ أن لا يدخلها أحدٌ . قال : فلما خلق اللهُ النارَ ، قال : يا جبريلُ ، إذهبْ ، فانظر إليها ، فذهب ، فنظر إليها ، ثم جاء فقال : أَيْ ربِّ وعِزَّتِكَ ، لا يسمع بها أحدٌ فيدخلها ، فحفها بالشهوات ، ثم قال : ياجبريلُ ، اذهبْ ، فانظر إليها ، فذهب ، فنظر إليها ، ثم جاء ، فقال : أَيْ رَبِّ ، وعِزَّتِكَ ، لقد خشيتُ أن لا يبقى أحدٌ إلا دخلها » اهـ .

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٢) سورة الرحمن آية «٢٧» .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) أخرج الأئمة الحفاظ آحاديث ، فيها أنه سبحانه وتعالى ذو الكبرياء :

منها ما أخرجه أبو داود فى سننه ٤ : ١٠٢ فى باب ما جاء فى الكبر من كتاب اللباس ، حديث رقم (٣٩٣٢) عن أبى هريرة – رضى الله عنه قال – قال رسول الله ﷺ : « قال الله عز وجل » : « الكبرياء ردائي ، والعظمة إزاري ، فمن نازعني واحداً منهما قذفته في النار » وأخرجه أيضا الإمام أحمد في المسند ٤٢٧/٢ .

ومنها ما أخرجه أبو داود في سننه ٢٣٠/١ في باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده من كتاب الصلاة حديث رقم (٨٧٣) من طريق عاصم بن حميد ، عن عوف =

وعِزاً [١] (وكرما) [٢] .

= ابن مالك الأشجعي ، قال : قمت مع رسول الله ، ﷺ ، ليلةً ، فقام ، فقرأ سورة البقرة ، لا يمر بآية رحمةٍ إلا وقف ، فسأل ، ولا يمر بآية عذابٍ إلا وقف ، فتعوّذ ، قال : ثم ركع بقدر قيامه ، يقول في ركوعه : سبحانه ذو الجبروت ، والملكوت ، والكبرياء ، والعظمة ، ثم سجد بقدر قيامه ، ثم قال في سجوده مثل ذلك ، ثم قام ، فقرأ بآل عمران ، ثم قرأ سورة ، سورة » اهـ . والإمام أحمد في مسنده ٢٤/٦ من طريق أبي داود نحوه .

ومن رواية حذيفة أخرجه أبو داود في الباب والكتاب السابقين حديث رقم (٨٧٤) والإمام أحمد في مسنده ٣٨٨/٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(١) أخرج مسلمٌ في صحيحه ٢٠٢٣/٤ فى كتاب البر والصلة والآداب (٤٥) باب تحريم الكبر (٣٨) حديث رقم (١٣٦) عن أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ، ﷺ : « العز إزاره ، والكبرياء رداؤه ، فمن ينازعني عذبته » . قال النووي فى شرح مسلم ١٦ : ١٧٣ : هكذا هو في جميع النسخ ، فالضمير في « إزاره ورداؤه » يعود إلى الله تعالى للعلم به ، وفيه محذوف تقديره ، قال الله تعالى : « ومن ينازعني ذلك أعذبه » ، ومعنى ذلك : يتخلق بذلك فيصير في معنى المشارك .. » اهـ .

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده ٢ : ٢٤٨ عن أبي هريرة ، قال : قال الله ؛ عز وجل : « الكبرياء ردائي ، والعزة أزاري ، فمن نازعني واحداً منهما ألقيته فى النار » .

وفي المسند ١٩/٦ من حديث فضالة بن عبيد ، عن رسول الله ، ﷺ ، أنه قال : « ثلاثة لا تسأل عنهم ... : رجل نازع الله عز وجل رداءه ، فإن رداءه الكبرياء ، وإزاره العزة ، ورجل شك في أمر الله ... الحديث » .

وأخرج أيضاً في المسند ٧٢/٢ من طريق عبيد الله بن مقسم ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ، ﷺ ، قرأ هذه الآية ، ذات يوم ، على المنبر ﴿ وما قدروا الله حق قدره ، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسمٰوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ ورسول الله ﷺ يقول : « هكذا بيده ، ويحركها ، ويقبل بها ، ويدبر ، يمجد الرب نفسه ، أنا الجبار ، أنا المتكبر ، أنا الملك ، أنا العزيز ، أنا الكريم ، فرجف برسول الله ، ﷺ ، المنبر حتى قلنا : ليخرنَّ به » اهـ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : وكبراً . والصواب ما أثبتناه ، حيث مرّ ذكر الكبرياء ، فما في نسخة «ب» تكرار لا فائدة منه .

وأخرج الأئمة الحفاظ أحاديث كثيرة نصت على أن الله كريم : =

وقال تعالى : ﴿ يَدُ اللهِ فَوْقَ أيديهم ﴾ [١] (وقال تعالى) [٢] : ﴿ بل يداه ، مبسوطتان ﴾ [٣] (وقال) [٤] : ﴿ مما عملت أيدينا (أنعاماً) [٥] .

= منها ما أخرجه أبو داود في سننه ٢/٧٨ في باب الدعاء من كتاب الوتر ، حديث رقم (١٤٨٨) عن سلمان ، عن النبي ، ﷺ ، قال : « إن ربكم تبارك وتعالى حيي ، كريم ، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » . وأخرجه ابن ماجه في سننه ٢/١٢٧١ في باب رفع اليدين في الدعاء ، من كتاب الدعاء ، حديث رقم (٣٨٦٥) نحوه . وأخرج الإمام مالك في الموطأ ١/٣٨٠ في كتاب الحج حديثاً موقوفاً على عروة – رقم ١٤٧ – أنه كان يقول لبنيه : يابني ... فذكر نحوه » .

ومنها ما أخرجه مسلم في صحيحه : ٤ / ٢٠٩٢ في كتاب الذكر (٤٨) حديث رقم (٨٣) من طريق أبي العالية ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن نبي الله ، ﷺ ، كان يقول عند الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السموات ، ورب الأرض ورب العرش الكريم » .

وأخرجه عنه أيضاً الترمذي في سننه ٥/٤٩٥ في باب ما جاء ما يقول عند الكرب (٤٠) من كتاب الدعوات (٤٩) حديث رقم (٣٤٣٥) مثله . وقال : وفي الباب عن علي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه في سننه ٢/١٢٧٨ في باب الدعاء عند الكرب (١٧) من كتاب الدعاء (٣٤) حديث رقم (٣٨٨٣) مثله ، وفي باب ما جاء في صلاة الحاجة (١٨٩) من كتاب إقامة الصلاة (٥) حديث رقم (١٣٨٤) من حديث طويل وذكر فيه نحو طريق مسلم .

ومن حديث عليٍّ ، رضي الله عنه ، أخرجه الترمذي في سننه ٥/٥٢٩ في باب (٨١) من كتاب الدعوات (٤٩) حديث رقم (٣٥٠٤) نحو حديث ابن عباس السابق ، ثم قال : هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي إسحاق ، عن الحارث : عن علي . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده : ١/٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ .

(١) سورة الفتح : ١٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) المائدة : ٦٤ .

(٤) سقطت من نسخة «ب» .

(٥) من نسخة «ب» ، وسقطت من نسخة « أ » . والآية من سورة يٰس : ٧١ .

وقال – عليه السلام – : « على منابِرَ من نور عن يمين الرحمٰن ، وكلتا يديه يمين » [١] وقال تعالى : ﴿ ولِتُصنَعَ على عيني ﴾ [٢] . (وقال تعالى) [٣] : ﴿ (فإنك) [٤] بأعيننا ﴾ [٥] . وقال تعالى : ﴿ ذلك خيرٌ للذين يُريدونَ وَجْهَ اللهِ ﴾ [٦] . وقال تعالى : ﴿ ويُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ ﴾ [٧] .

وأَمَّا الذاتُ فهي آنِيَّةُ [٨] الشيءِ ، وهُوِيَّتُهُ ، سواءً سواءً ، فلا بُدَّ

---

(١) هذا طرف من حديث أخرجه مسلمٌ في صحيحه : ١٤٥٨/٣ في باب فضيلة الإمام العادل ، من كتاب الإمارة ، حديث رقم ١٨ – (١٨٢٧) عن عبد الله بن عمرو ، قال ابن نمير وأبو بكر يبلغ به النبيَّ ، ﷺ ، وفي حديث زهير ، قال : قال رسول الله ، ﷺ : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور ، عن يمين الرحمٰن ، عز وجل ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون فى حكمهم ، وأهليهم ، وما وَلُوا » أي : كانت لهم عليه ولاية . والإمام أحمد في مسنده ١٦٠/٢ . نحوه . والنسائي في سنن ١٩٥/٨ في باب فضل الحاكم العادل في حكمه ، من كتاب آداب القضاة عن عبد الله بن عمرو بلفظ : « إن المقسطين عند الله – تعالى – على منابر من نور ، على يمين الرحمٰن ، الذين يعدلون . ف حكمهم ، وأهليهم ، وماوَلُوا » . قال محمدٌ في حديثه : وكلتا يديه يمين » اهـ .

(٢) سورة طه : ٣٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة «ب» وهى كذلك في القرآن الكريم ، وفي نسخة « أ » : « إنك » .

(٥) سورة الطور : ٤٨ .

(٦) سورة الروم : ٣٨ .

(٧) سورة آل عمران : ٢٨ .

(٨) قال الراغب : أَنِيَّةُ الشيء ، وأَنِيَّتُهُ ، كما يقال : ذاته . وذلك إشارة إلى وجود الشيء . وهو لفظ محدث ، ليس من كلام العرب » اهـ . المفردات في غريب القرآن ص ٢٩ .

وفي التعريفات للجُرجاني ص ٢١ : « الآنِيَّةُ تَحَقُّقُ الوجود العيني من حيثُ مرتبتُه الذاتيةُ » اهـ .

لكل موجودٍ (حَقٍّ) [١] مِن أن يُعبَّر عنه بذاتِهِ ، أي : [بأنِيَّته] [٢] ، ولا خلاف في ذلك بين شريعيٍّ ، ولا لُغَوِيٍّ ، وبالله التوفيق ، (وهو أعلم بالصواب) [٣] .

« فَصْلٌ » : والقرآنُ كلامُ اللهِ ، (عز وجل) [٤] ، وهو علم الله تعالى [٥] ، غيرُ مخلوق ، / ويُعَبَّر بالقُرآنِ ، وبكلامِ اللهِ – تعالى – عن خمسةِ مُسَمَّيات : يُعَبَّر بذلك عن علم اللهِ ، عز وجل ، وعن المسموع في المحاريب . قال تعالى : ﴿ حتى يسمعَ كلامَ اللهِ ﴾ [٦] . وعن المحفوظ في الصدور ، قال [٧] تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ آياتٌ بيِّناتٌ في صُدور الذين أُوتُوا العلم ﴾ [٨] . وعن المكتوب في المصحف ، قال ، تعالى ، : ﴿ (بَلْ هُوَ)[٩] قرآنٌ مجيدٌ * في لوحٍ محفوظ ﴾ [١٠] . وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ شاءَ ذَكَرَهُ * في صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ * بِأَيدي سَفَرَةٍ كرامٍ بَرَرةٍ ﴾ [١١] .

٦٠أ

---

(١) سقطت من نسخة «ب» .

(٢) التصويب من الفصل ١٧٤/٢ وفي نسخة « أ » : « بِأَنَّه » . وفي نسخة «ب» : « بايه » .

(٣) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٥) راجع حاشية رقم (٢) ص (٢١٩) ، وانظر ص (٢١٨) .

(٦) زاد فى نسخة « أ » : « عز وجل » ولا موضع لها . والآية من سورة التوبة : ٦ .

(٧) زاد في نسخة «ب» : « الله » فآثرنا عدم إثباتها لأن ما تقدمها وتأخر عنها جاء بلفظ « قال تعالى » .

(٨) سورة العنكبوت : ٤٩ .

(٩) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

(١٠) سورة البروج : ٢١ ، ٢٢ .

(١١) سورة عبس : ١٢ – ١٦ .

ونهى – عليه السلام – « أَنْ يُسافرَ بالقُرآن إلى أرضِ الحرب » (١) . وعن المعاني المفهومَةِ من التلاوة . فكُلُّ هذه الأربعة إذا أُفْرِدت ، وَعُبِّرَ عنها بالصوتِ ، والخط (وعِلْمِنا) (٢) ، والمسمّيات – حاشى الله (تعالى) – (٣) فكُلُّ ذلك مخلوقٌ ، وإذا عُبِّر به عن عِلْمِ الله ، عَزَّ وجَلَّ ، فهو غيرُ مخلوقٍ ، وإذا أُطلِقَ جُمْلَةً فهو غيرُ مخلوقٍ ، لِأَنَّهُ يُعَبَّر به عن عِلم اللهِ ، عَزَّ وجَلَّ ، الذي ليس هو غَيْرَ الله ، عزَّ وجَلَّ (٤) .

ب١١١أ ومن البرهان على أنَّ القرآنَ / ، هو علم اللهِ ، تعالى ، وأَنَّهُ غيرُ مخلوقٍ ، قولُ اللهِ – تعالى –: ﴿ وتَمَّتْ كلماتُ (٥) رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلًا ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ ولولا كلمةٌ سبقت من ربِّك لقُضِيَ بينهم ﴾ (٧) . فَصَحَّ يقيناً أَنَّهُ – تعالى – أَرادَ علمَهُ السابِقَ ، فعِلمُهُ هو كلامُهُ ، وهو غيرُ

---

(١) راجع تخريج الحديث ص (٢١٩) حاشية رقم (٧) .

(٢) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : « وَعُلِمتا » .

(٣) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : « عز وجل » .

(٤) أنظر التعليق رقم (٢) ص (٢١٩) ، وانظر ص (٢١٨) .

(٥) قرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿ وتمت كلمة رُبك ﴾ على التوحيد . وحجتهم إجماع الجميع على التوحيد في قوله : ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى على بنى إسرائيل ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٧] ﴿ وتمت كلمةُ رَبِّك لأمْلأن جَهَنَّم ﴾ [هود : ١١٩] فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه ، وقرأ الباقون : « كلمات ربك » على الجمع . وحجتهم في ذلك أنها مكتوبة بالتاء ، فدل ذلك على الجمع ، وعلى أن الألف التي قبل التاء اختصرت في المصحف . وأخرى أن الكلمات جاءت بعدها بلفظ الجمع ، فقال : ﴿ لا مبدل لكلماته ﴾ [الأنعام : ١١٥] وفيها إجماع فكان الجمع في الأول أشبه بالصواب للتوفيق بينهما إذ كانا بمعنى واحد . الحجة في القراءات ص ٢٦٨ ، وانظر في ذلك : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ١ : ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

(٦) سورة الأنعام : ١١٥ .

(٧) سورة يونس : ١٩ .

مخلوقٍ ، والقرآنُ كلامُ اللهِ ، تعالى ، فهو غير مخلوق ، لأنَّهُ عِلْمُ اللهِ ، تعالى . وَمَنْ قالَ : إنَّ شيئاً مما ذكرنا مخلوق ، فقد خرج عن الإسلام ، لِأَنه جعل اللهَ - تعالى - دونَ عِلم ، أو جَعَلَ مَعَ اللهِ تعالى شيئاً آخر لم يزل .

(وقال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِماتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلًا لا مُبَدِّلَ لكلماته ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ ولو أنَّ مافي الأرضِ من شجرة أقلامٌ والبحرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِه سبعةُ أبحرٍ مانَفِدَتْ كلماتُ [اللهِ] (٢) ﴾ فصَحَّ يقيناً أن الكلماتِ التى أخبر ، عز وجل (٣) ، أَنها تَمَّتْ غيرُ الكلمات التي أخبر تعالى أنها لا تَنْفَدُ . هذا مالا يشك فيه مسلمٌ . فالكلماتُ التي لا تنفد هي عِلمه ، والكلمات التي قد تَمَّتْ ، هي تَرتيبُهُ لمقادير ما خَلَقَ ، ويخلُقُ أبداً ، أو ما قضى بكونه ، ولا مزيد ، وبالله - تعالى - التوفيق) (٤) .

« فَصْلٌ » : وَحَدُّ تغايُرِ الغيرين - ومعنى قولنا ، هذا (غير هذا) (٥) - ([ما] (٦) جاز أَنْ يُخْبَرَ عن أحدهما بما لا يُخبرُ به عن الآخر . وأما مَنْ قال : إنَّ [حَدَّ] (٧) الغيرين) (٨) هو ما جاز انفراد أحدهما على الآخر ، فهو مخطئٌ ، لأنه يلزمُهُ أن لا تكون الجواهِرُ غيرَ الأعراضِ ،

---

(١) سورة الأنعام : ١١٥ .

(٢) التصويب من القرآن الكريم ، سورة لقمان : آية ٢٧ . وفي المخطوطة : « ربك » .

(٣) زاد هنا : « أن الكلمات » ، ولا معنى لها فحذفناها .

(٤) ما بين القوسين من قوله : « وقال تعالى : وتمت كلمات .. إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٦) في نسخة «ب» : « وما » . والتصويب اقتضاه المعنى .

(٧) فى نسخة «ب» : « أحد » ، والتصويب اقتضاه السياق والمعنى وهو خطأ بيّن .

(٨) ما بين القوسين زياة من نسخة «ب» .

لأنه لا (يجوز ألبتة) (١) أَنْ يُوجَدَ أحدُهما دونَ الآخر أبداً ، ولا يُتَوَهَّمُ ذلك ، ولا يمكن أَنْ (يَتشَكَّلَ) (٢) وجودُ ذلك ، ولِزمَهُ أيضاً أَنَّ الخلقَ ليس هو غَيْرَ الخالق ، لِأَنَّه لا / يجوز (البتَّةَ) (٣) أَنْ يوجَدَ الخلقُ دونَ الخالقِ – تعالى – . أ٦٠ب

« فَصْلٌ » (٤) : وأَمَّا الصوتُ والخطُّ إذا لم يُعَبَّرْ عنهما باسم القرآن ، ولا باسم كلام الله (عز وجل) (٥) فهما مخلوقان ، بلا شَكٍّ ، كما أَنَّ « الحقَّ » لا يَحلُّ أَنْ يُقال : إنَّهُ مخلوقٌ ، لأَنَّهُ يقعُ في الأسماءِ ، المخبرِ بها / (عن) (٦) الله – تعالى – ، فإذا (أفردته) (٧) مما دونه – تعالى – فهو مخلوق . ب١١١ب

« فَصْلٌ » : (٨) ولا يجوز أن يُقالَ : اللفظُ بالقرآن ، لِأَنَّ هذا القولَ يُوهِمُ أَنَّ اللفظ هو غيرُ القرآن ، وهذا خطأٌ ، بلِ المسموعُ نفسُه هو كلامُ اللهِ ، عَزَّ وَجَلَّ (وهو) (٩) القرآنُ نفسُهُ ، كما أَنَّ كاتباً لو كتب « الله » ، أو نطق به ، وقال : (مخلوقٌ) (١٠) هذا ؟ (تكفرون بهذا) (١١) ؟ لكانَ مَنْ قال : هو مخلوقٌ كافراً ؛ ولكان مَنْ قالَ : « أنا أَكْفُرُ به » كافراً ، بلا شك (١٢) . فلو سَأَلَنا عن الصَّوْتِ ، والخَطِّ ، وحروفِ الهِجاءِ ، لَقُلْنا : كُلُّ ذلك مخلوقٌ ، بلا شك .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» . « تجوز النية » .
(٢) من نسخة «أ» ، وفي نسخة «ب» : « يتشاكل » .
(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « النية » .
(٤) حذفت من نسخة «ب» .
(٥) مابين القوسين زيادة من نسخة «ب» ، وحذفت من نسخة « أ » .
(٦) من نسخة «ب» وفى نسخة « أ » : « من » .
(٧) من نسخة «ب» ، أي : أفردت الحق . وفي نسخة « أ » : « أفردتها » .
(٨) حذفت من نسخة «ب» .
(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وهذا » .
(١٠) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : « أمخلوق » .
(١١) مابين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « أتكفرون بها » ؟ .
(١٢) حيث إن من قال : « مخلوق هذا ؟ » فالقول متوجه إلى المكتوب ، أو المنطوق ، لا إلى الكتابة والنطق اللذين هما فعل العبد ، وكذلك من قال : أكفر بهذا » .

« فَصْلٌ » (١) : وأمَّا القولُ فهو غيرُ الكلام ، لكن معنى قولِ اللهِ – تعالى – : إنَّما هو أَحَدُ أربعةِ أشياء : إمَّا (التكليم) (٢) ، وإمَّا التكوين ، وإمَّا الخطاب ، وإمَّا الأمْرُ .

بُرهانُ ذلك : قولُ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، قال : ﴿ ألقها يا موسى (فألقاها) ﴾ (٣) فهذا قولٌ معناه التكليمُ ، والتكليمُ فِعْلٌ من اللهِ – تعالى – مُحْدَثٌ ، وقال تعالى : ﴿ إنَّما أَمْرُهُ إذا أَرادَ شَيْئاً أَن يقولَ لَهُ كُنْ فيكون ﴾ (٤) . فهذا هو التكوين . ولو كان قولُه تعالى للأشياء ﴿ كُنْ ﴾ لم يزل ، لكانتِ الأشياءُ لم تزل ، وهذا كفْرٌ ، لِأَنه – تعالى – أخبر أنّه إذا أراد قال ، وإذا قال كان المراد . وقال تعالى : ﴿ (قال) (٥) اخسئوا فيها ولا تكلمون ﴾ (٥) . فهذا خطابٌ لأهلِ النار ، لم يَقُلْهُ تعالى لهم بَعْدُ ، ولابُدَّ (من) (٦) أن سيقوله لهم ، أعاذنا الله (تعالى) (٧) منها .

وأمَّا الأمْرُ ؛ فقولُه تعالى : ﴿ وَلَقد خَلَقْنَاكم ثُمَّ صَوَّرْناكم ثُمَّ قلنا للملائكةِ اسجدوا لِآدَمَ ﴾ (٨) ، فَصَحَّ بِنَصٍّ / القرآنِ (أَنَّ) (٩) قولَهُ تعالى : ﴿ اسجدوا ﴾ (١٠) إنّما كان بعد أَنْ خَلَقَ أنفُسَنَا ، وَصَوَّرَنا

٦١أ

---

(١) حذف من نسخة «ب » .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « التكلم » .
(٣) زيادة من نسخة «ب» . والآية من سورة طه : ١٩ .
(٤) سورة يس : ٨٢ .
(٥) زيادة من نسخة : «ب» . والآية من سورة المؤمنون : ١٠٨ .
(٦) سقطت من نسخة «ب» .
(٧) من نسخة «ب» ، وحذفت من « أ » .
(٨) سورة الأعراف : ١١ .
(٩) سقطت من نسخة «ب» .
(١٠) سورة الأعراف : ١١ .

بلفظِهِ ، تَمَّ وبالله (تعالى) (١) التوفيق .

(قال أبو محمد : والبرهانُ على أنَّ القولَ غيرُ [التكليم] (٢) ، وغير الكلام ، وهو أَنَّ التكليم فضيلةٌ ، ومدحٌ ، ورفعةٌ ، ولابُدَّ ، قال تعالى : ﴿ تلك الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهم على بعضٍ منهم مَنْ كَلَّمَ اللهُ ورَفَع بَعضَهم درجاتٍ ﴾ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ وكَلَّمَ اللهُ موسى تكليماً ﴾ (٤) والقولُ قد يكون فضيلةً ، ويكون / رذيلة للمقول ، وسخطاً عليه . قال تعالى : ﴿ أخرجْ مِنْها مَذْؤُوماً مَدْحُوراً ﴾ (٥) وقال : ﴿ اخسئوا فيها ولا تكلمون ﴾ (٦) ، ولا خلاف بين أَحَدٍ من الأُمَّةِ في أَنَّه لا يَحلُّ أَنْ يُقالَ : إبليس كليمُ اللهِ (٧) . [ولا أَنَّ] (٨) اللهَ – تعالى – كَلَّمَ إبليسَ [ولا أَنَّه] (٨) – تعالى – كَلَّمَ أهلَ النَّارِ . [وكُلُّهم] (٩) مُجْمِعٌ مع النَّصِّ ، على النَّصِّ على القولِ بأَنَّ اللهَ – تعالى – قال لإبليس (١٠) . وقال لأهلِ النَّارِ (١١) ، فَصَحَّ أَنَّ القولَ غيرُ التكليم ، ومِنَ

ب١١٢أ

---

(١) حذفت من نسخة «ب» .

(٢) التصويب من كتاب الفصل ٣ : ١٩ ، ٢٠ ، وفي المخطوطة : « المتكلم » .

(٣) سورة البقرة : ٢٥٣ .

(٤) سورة النساء : ١٦٤ .

(٥) سورة الأعراف : ١٨ .

(٦) سورة المؤمنون : ١٠٨ .

(٧) أنظر : الفصل : ٣ : ١٩ .

(٨) في المخطوطة : « ولأنه » والصواب ما أثبتناه .

(٩) في المخطوطة : « وكلمهم » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(١٠) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ ما منعك أن تَسْجُدَ لما خلقتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] .

(١١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قال اخسئوا فيها ولا تكلمون ﴾ [المؤمنون : ١٠٨] .

اللهُ – تعالى – بعد ، وسيقولُه ، كقوله لِأَهلِ النَّارِ [(١)] ، وغير ذلك . وأمَّا الكلامُ فلم يَزَلْ بخلاف القولِ ، وهذا بيّنٌ ، وباللهِ – تعالى – التوفيق ، وبه المستعان) [(٢)]

« فَصْلٌ » : وإرادةُ اللهِ – تعالى – هي خَلْقُهُ [(٣)] ، وهو – تعالى – يُرِيدُ فيكون مُرَادُهُ ، ولا يُرِيدُ فلا يكون (مالا يُريد) [(٤)] . قال – تعالى – : ﴿ إذا أرادَ شيئاً أَنْ يقولَ له كُنْ فيكون ﴾ [(٥)] . وقال – تعالى – : ﴿ يُرِيدُ اللهُ بكمُ اليُسْرَ ولا يُرِيدُ بكمُ العُسْرَ ﴾ [(٦)] . وقال – تعالى –: ﴿ أولئك الذين لم يُرِدِ اللهُ أن يُطَهِّرَ قلوبهم ﴾ [(٧)] .

(وقال – تعالى – : ﴿ إِنَّما أَمْرُهُ إذا أَرادَ شيئاً أَنْ يقولَ لَهُ كُنْ فيكون ﴾ [(٨)] . فَصَحَّ بهذه الآيَةِ أَنَّ أَمْرَ اللهِ – تعالى – ، وإرادَتَهُ قولُهُ للشيء : ﴿ كُنْ ﴾ كُلُّ ذلك هو تكوينُه بما كونَ فقط) [(٩)] .

« فَصْلٌ » : ولا يجوز أَنْ يُقالَ : إنَّ اللهَ – تعالى – فَرْدٌ ، ولا جَوَادٌ لِأَنَّهُ لم يأتِ بهذا نصٌّ أصلًا .

---

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قال اخسئوا فيها ولا تكلمون ﴾ [المؤمنون : ١٠٨] .

(٢) ما بين القوسين من قوله : « قال أبو محمد .. إلى هنا » من نسخة «ب» ، وسقطت من نسخة « أ » .

(٣) جعل الإرادة هي الخلق نفي للصفة القائمة بالذات ، وهذا – بلا شك – خطأ . فالإرادة صفة من صفات الذات المقدسة ، وهي قديمة النوع متجددة الآحاد . أنظر : مجموع الفتاوى ٣٠٣/٦ .

(٤) ما بين : القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٥) سورة يٰس : ٨٢ .

(٦) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٧) سورة المائدة : ٤٨ .

(٨) سورة يٰس : ٨٢ .

(٩) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

فإن قيل : فأيُّ فرقٍ بينَ جوادٍ وفردٍ ، وبين كريمٍ وواحدٍ ؟ (وأيُّ فرقٍ بين متكبِّر وواحدٍ) (١) ؟

قلنا : وأيُّ فرقٍ بين متكبرٍ ومستكبرٍ ؟ (وبين) (٢) جَبَّارٍ ، وزاهٍ (مُتَجَبِّرٍ) (٣) ؟ وبين قَوِيٍّ وجَلْدٍ ؟ وبين عاقِلٍ وحكيمٍ ؟ هل هٰهنا إلا الوقوف عند النَّصِّ ؟ ولا مزيد (٤) ، وبالله - تعالى - التوفيق .

« فَصْلٌ » ولا يجوز أن يُسَمَّىٰ شيءٌ مما قَدَّمْنَا من العلم والقرآن ، وغير ذلك صفةً ولا صفاتٍ ، لِأَنَّ الله ، عز وجل ، لم يخبرنا بأَنَّ له صفةً ، ولا صفاتٍ ، ولا رسولُه ، ﷺ ، لا في القرآن ، ولا في خبر يصح ، ولا صَحَّ أيضاً عن أحدٍ من الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، وما كان هكذا فهو (محدث) (٥) مُبْتَدَعٌ ، بل / قد قال (الله) (٦) ، عز وجل : ﴿ سبحانَ رَبِّك ربِّ العِزَّةِ عمَّا يصِفون ﴾ (٧) . [١١٢ب]

وإن قيل : قد جاء الخبر بأَنَّ ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (٨) . صفة الرحمٰن (٩) .

---

(١) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « ومتجبر » .

(٤) قول الإمام ابن حزم هنا ليس على عمومه ، فأسماء الله الحسنى الثابتة له تعالى بخبر عنه ؛ تثبت له مع ما تدل عليه من معنى بخلاف ما يضاف إلى الله من فعل أو وصف مما ليس هو من الأسماء الحسنى .

(٥،٦) زيادة من نسخة «ب» .

(٧) سورة الصافات : ١٨٠ .

(٨) سورة الصمد : ١ . وأراد بهذا الإطلاق سورة الصمد كاملة .

(٩) أخرج البخاري في صحيحه في باب [١] ما جاء في دعاء النبيِّ ، ﷺ ، إلى توحيد الله تبارك وتعالى من كتاب التوحيد [٩٧] من طريق سعيد بن أبي هلال أنَّ =

قلنا وبالله التوفيق : لو صَحَّ هذا اللفظُ [١] ، ولم ينفرد به سعيدُ بن أبي هلالٍ [٢] لَقُلْنَا به ، وَلَكَانَ ذلك في ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [٣] خاصةً ، كما في ذلك الخبر ، لا يتعدى (بها) [٤] إلى غيرها [٥] » .

وأيضاً ، فإِنَّ اللهَ ، عَزَّ وَجَلَّ ، يقول : ﴿ إنْ هي إِلَّا أسماءٌ سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وآباؤكُم ما أُنزل اللهُ بِها مِنْ سلطان ﴾ [٦] .

فَصَحَّ أنَّ الأَسماءَ لِلهِ – تعالى – ، وفي الدين لا يجوز أنْ تُؤْخَذَ إِلَّا مِن

= أبا الرِّجال محمد بن عبد الرحمن ، حدثه عن أمِّه عمرةَ بنتِ عبد الرحمن – وكانت في حَجْرِ عائشة ، زوج النبي – ﷺ – عن عائشة أن النبي ، ﷺ ، بعث رجلًا على سرية ، وكان يقرأُ لِأَصحابه في صلاته ، فيختم بـ ﴿ قُلْ هُوَ الله أحدٌ ﴾ فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبيِّ ، ﷺ ، فقال : « سلوه لأَيِّ شيءٍ يصنعُ ذلك ؟ » فسألوه ، فقال : لِأَنها صفة الرحمٰن ، وأنا أُحِبُّ أن أقرأ بها ، فقال النبيُّ ، ﷺ ، « أخبروه أَنَّ الله يُحبُّه » . وأخرجه بلفظه من طريق سعيد بن أبي هلال أيضا مسلم في صحيحه ١/٥٥٧ في باب فضل قراءة قل هو الله أحد من كتاب صلاة المسافرين حديث رقم (٢٦٣) ، والنسائي في سننه ٢/١٣٢ في باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد من كتاب الافتتاح .

(١) نقول : قد صح الخبر ، وكفى أنه مما اتفق عليه البخاري ومسلم .

(٢) سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم ، أبو العلاء المصري ، قيل : مدني الأصل ، وقال ابن يونس : بل نشأ بها ، صدوق قال ابن حجر : لم أرَ لابن حزمٍ في تضعيفه سلفاً ، إلّا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط ، من السادسة . مات بعد الثلاثين . وقيل : قبلها ، وقيل : قبل الخمسين بسنة ، أخرج له الستة . تقريب التهذيب ١/٣٠٧ وانظر : تهذيب التهذيب ٤/٩٤ ، ٩٥ .

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٢/٣٥٧ : « وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت إليه – أي ابن حزم – في تضعيفه » اهـ .

(٣) سورة الصمد : ١ .

(٤) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » . « بهذا » .

(٥) نقول : لا وجه للتخصيص ، لأنه قد صح الخبر ، فهو دليل يبنى عليه .

(٦) سورة النجم : ٢٣ .

القرآن ، أو عن رسولِ اللهِ ، ﷺ ، مِنْ نَقْلٍ صحيحٍ ، مُسْنَدٍ [١] ، وما عدا هذا فباطل ، ولم يُسَمِّ اللهُ – تعالى – قَطُّ / ، ولا رسولُهُ ، ﷺ ، ولا أَحَدٌ مِنَ الصحابَةِ ، رضى اللهُ عنهم ، عِلْمَ اللهِ صفةً له ، ولا القرآنَ صفةً له ، تعالى ، ولا شيئاً مما (ذكرناه) [٢] .

أ٦١ب

والصِّفَةُ في لغةِ العربِ لا تقعُ البَتَّةَ إلا على عَرَضٍ مُركَّبٍ في جسمٍ [٣] وهذا مُبْعَدٌ عن اللهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، (وبه نَتَأَيَّدُ) [٤] .

ويلزمُ مَنْ أَطْلَقَ أنَّ للهِ صِفَةً ، وصِفَاتٍ أن يُطْلِقَ – ولابُدَّ – أنَّ له نعتًا ونُعوتاً ، وسِمَةً وسِمَاتٍ ، لِأَنَّهُ لا فرقَ بين نَعْتٍ ، وصِفَةٍ ، وَسِمَةٍ في لُغةِ العربِ أصلًا [٥] ، و (إذا) [٦] لم يَأْتِ (بلفظ) [٧] الصِّفَةِ نَصٌّ [٨] ، ولا إجماعٌ مُتيَقَّنٌ ، فيجب الوقوفُ عنده ، دون ما كان في معناه ، وإنَّما قالوا : إنَّ لَهُ – تعالى – صِفَةً استدلالًا ، وهذا يوجِبُ عليهم

---

(١) قول ابن حزم هذا حق لا يختلف فيه اثنان ، فلا يسمى الله باسم . إلا بما ثبت بالنص من القرآن والسنة . وقد صح النقل في حديث « قل هو الله أحد » بإثبات الصفة ، وردت في القرآن مضافة إلى الله تعالى ، كما في قوله : ﴿ أنزله بعلمه ﴾ [النساء : ١٦٦] ، وقوله : ﴿ ذو القوة المتين ﴾ [الذاريات : ٥٨] وهذه صفات .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ذكرنا » .

(٣) لا يقال إن لوازم الصفات فى حق المخلوقات ، تلزم لها في حق الخالق ومن قال هذا شبه الله تعالى بخلقه .

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٥) نقول : لا يرد ما ذكر من اللوازم مع ثبوت النص بإطلاق الصفة كما وَيُرَدُّ جَدَلًا على ابن حزم بما رَدَّ هو في الفصل السابق لهذا على من قال : « أي فرق بين جواد وفرد ؛ وبين كريم وواحد ، بأنه الوقوف عند النص .

(٦) سقطت من نسخة «ب» .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بلفظة » .

(٨) لا ، بل قد ورد النص بذلك ، أنظر الحديث ص (٢٦٢) تعليق (٩) .

ضرورةً أنَّ له - تعالى - نُعُوتاً، وسِمَاتٍ، ولا فرق [١]، (وبه نتأيَّدُ) [٢].

« فَصْلٌ » : ولا يجوز أن يُزادَ فيما يُخبَرُ به عن اللهِ، (عز وجل) [٣] شيءٌ ألبتَّةَ، مما لم يأتِ به قرآنٌ، ولا سنَّةٌ صحيحةٌ . فالواجبُ أَنْ يُقالَ : إنَّ الله سميعٌ، بصيرٌ، حيٌّ، قيُّومٌ، كما قال (الله) [٤]، عز وجل . (كُلُّ ذلك أسماءٌ له - تعالى - حقيقةً، لا مجازاً) [٥] / . ونقولُ : كلام اللهِ ب١١٣أ (تعالى) [٦] - كما قال تعالى - (حقيقةٌ، لا مجازٌ . ومَنْ قال : إنَّهُ مَجازٌ في شيءٍ مِنْ ذلك، فقد خَرَجَ عن الإسلام) [٧] .

ولا يجوز أن يُزاد على ذلك، فيقال : (إن) [٨] لهُ سمعاً، وبَصَراً، أو حياةً، أو أنه متكلم، لِأَنَّ اللهَ، عَزَّ وَجَلَّ، لم يَقُلْ شيئاً من ذلك، ولا رسولُه، ﷺ، ولا أَحَدٌ من الصحابةِ، رضي الله عنهم،

---

(١) هذا كله غير وارد بعد ما ذكرنا من التعليق، وصحة النص، وحيث جاء النص بإطلاق الصفة، كما أثبت الله تعالى لنفسه من العلم، والقوة، وسمَّىٰ نفسه عالماً، وعليماً، وقوياً . والصفة هي النعت، لأن المراد بالصفة والنّعت المعنى القائم بالذات، وحيث أثبتنا لله تعالى الأسماءَ الحسنى . ولا معنى للحسنى إذا كانت مجرد ألفاظ غير دالة على معاني . وإذا ثبت المعنى، فيقال عنه : صفة، أو نعت، أو سمة، ولا حرج، لأنَّ ذلك خبر عن الله تعالى، والإخبار بما كان صدقاً ليس ممتنعاً، وقد قال الرسولَ ﷺ، في حديث الشفاعة الطويل : « فيفتح الله عليَّ، ويلهمني من محامده، وحسن الثناء عليه ما لم يفتح على أحد قبلي » . والمحامد والثناء ليس إلا الصفات، والنعوت، فليفهم .

(٢) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب»، وسقط من نسخة « أ » .

(٣) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « تعالى » .

(٤) زيادة من نسخة «ب» .

(٥) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب»، وسقط من نسخة « أ » .

(٦) زيادة من نسخة «ب» .

(٧) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب»، وسقط من نسخة « أ » .

(٨) سقطت من نسخة «ب» .

وما كان هكذا ، فهو قولٌ مرغوبٌ عنه [١] .

(وكذلك نقولُ : إنَّهُ حكيمٌ ، قويٌّ ، لطيفٌ ، كريمٌ ، عليمٌ ، ولا نقولُ : عاقِلٌ ، شجاعٌ ، ولا جلد ، ولا رقيق ، ولا سخي ، ولا عارف . ونقولُ : لا تأخذه سِنَةٌ ولا نومٌ ، لا نقول : يقظان ، ولا منتبه) [٢] .

فإنْ قالوا : (لا) [٣] يُقالَ سميعٌ إلا لذي سَمْعٍ : ولا بَصيرٌ إلّا لذى بَصَرٍ ، ولا حَيٌّ إلّا لذي حياةٍ ، ولا كلامٌ إلا لمتكلم .

قيل لهم : يلزمُكم على هذا أن تقولوا : (إنَّه) [٤] لا يُعقَلُ سمعٌ إلَّا لذي أُذُنٍ سليمةٍ ، ولا بَصرٌ إلَّا لذي حَدَقَةٍ صحيحةٍ ، ولا حَيٌّ إلا حساسٌ متحرك بإرادةٍ ، أَوْ مُجْتَمِع النفسِ مع الجسد ، ولا متكلمٌ إلا بلسانٍ ، وصوتٍ .

---

(١) هذا الكلام ليس علي إطلاقه . فالإمام ابن حزم لم يفرق بين التسمية والإخبار ، بل جعلهما في حكم واحد ، والحق التفريق في ذلك ، لأن التسمية فعل المسمّى ابتداءً ، وليس لأحدٍ أن يسمّي الله تعالى بما لم يأت النص بما يدل عليه .

وأما الإخبار عنه بما يرجع إلى الوصف ، مما ثبت له معناه في اللغة ، ودلَّ العقل والتوقيف عليه فذلك غير ممتنع ، لأنَّ ما يرجع للوصف خبر عن أمرٍ ، والخبر ينقسم . إلى صدق وكذب ، والشرع قد دلّ على تحريم الكذب في الأصل ، فهو حرام إلا بعارض ، ودل على إباحة الصدق فهو حلال إلا بعارض .

ولا يجوز أن نصف الله تعالى بما يوهم النقص ألبتة ، فأما ما لا يوهم نقصاً ، أو يدل على مدح فذلك مطلق ومباح بالدليل الذي أباح الصدق . وقد وقع الاتفاق على الإخبار عن الله تعالى بأنه : ذاتٌ ، ومريدٌ ، وموجودٌ ، ومتكلمٌ ، وشيءٌ ، وأزليٌّ ، ونحو ذلك ، وهي لم ترد بألفاظها ، وإنما ورد ما يدل عليها ، وقد سبق بيان هذا .

أنظر : شرح الأصفهانية ص ٥ ، ومجموع الفتاوى ١٤٢/٦ ، والمقصد الأسنى شرح الأسماء الحسنى للغزالي ص ١٥٨ ، ١٦٦ .

(٢) مابين القوسين من قوله : « وكذلك – إلى – ولا منتبه » زيادة من نسخة «ب» ، وهذا لا يقوله أيضاً مثبت الصفات ، بل يقولون : حكيم بحكمة ، وقوي بقوة ، وكريم بكرم ، وعليم بعلم . والفرق ظاهر .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ألا » .

(٤) زيادة من نسخة «ب» .

ومَنْ نَسَبَ هذا إلى اللهِ – تعالى – فقد أَلْحَدَ في الدين ، وفي أسماءِ اللهِ ، تعالى ، وليس ههنا إلا الزيادة [١] على ما جاء به النَّصُّ فقط ، كمن زاد السمعَ ، والبصرَ ، والحياةَ ، ولا فرقَ [٢] ، (واللهُ أعلمُ) [٣].

فإنْ قالوا : لَم / يُسَمَّ السميعُ سميعاً ، لِأَنَّهُ ذو أُذُنٍ ، ولا يُسَمَّىٰ البصيرُ بصيراً ، لِأَنَّهُ ذو حَدَقَةٍ ، ولا المتكلمُ (متكلماً) [٤] ، لأنه ذو لسان ، لكن ، لِأَنه يَسْمَعُ ، ويُبْصِرُ ، ويتكلمُ . ٦٢أ

قِيلَ لهم : فما تقولون لِمَنْ قال لكم : ولا (يُسَمَّىٰ) [٥] السميعُ سميعاً ، لأَنَّهُ ذو سمعٍ ، ولا البصيرُ بصيراً ، لِأَنَّهُ ذو بَصَرٍ ، ولا ذو الكلامِ متكلماً ، لِأَنَّهُ ذو كلام ، ولا الحيُّ حيًّا ، لِأَنَّهُ ذو حياةٍ ، لكن لِأَنه يسمعُ ، ويَرَى ، (ويتكلم) [٦] .

فإنْ قالوا : مَنْ قال هذا كابَرَ العَيانَ .

قيل لهم : ومَنْ قال ما قلتم من (أنَّ) [٧] السميعَ لم يُسَمَّ سميعاً (إلّا) [٨] لِأَنَّه ذو أُذُنٍ سليمة ، والبصيرُ لم يُسَمَّ بصيراً (إلّا) [٨] لِأَنَّه

---

(١) زاد في نسخة «ب» حرف « و » قبل «على» ، وهو خطأ .

(٢) ليس إثبات المعنى إلحاد في الدين ، بل هو الكمال الواجب ، والإلحاد هو وصف الله بما لا يجوز عليه مما لاتدل عليه أسماؤه الحسنى ، أما ما دلت عليه أسماؤه الحسنى فهو الكمال الواجب .

(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « متكلم » ، وهو خطأ .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « سمى » .

(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : ويكلم .

(٧) زيادة من نسخة «ب» .

(٨) سقطت من نسخة «ب» .

١١٣ب ذو حَدَقةٍ سليمةٍ ، فقد كابَرَ العَيانَ ، / بلا شكٍّ ، ولا فرق إذْ لم يوجَدْ في العَالَم (قطُّ) (١) سميعٌ إلا بأُذُنٍ سليمةٍ ، ولا بصيرٌ إلا بِحدقَةٍ سليمةٍ ، ولا متكلمٌ إلَّا بلسانٍ ، وصوتٍ ، ولا حَيٌّ إلا متحركٌ حسَّاسٌ ، أو مُجْتَمع النَّفسِ مع الجَسَدِ .

فإنْ قالوا : إنَّما هذا فى العَالَمِ ، لا فى اللهِ - تعالى - .

قلنا لهم : وكذلك تسميةُ السميعِ بأنَّهُ ذو سَمْعٍ ، والبصيرِ بأنَّهُ ذو بَصَرٍ ، والحَيِّ بأنَّهُ ذو حياةٍ ، [وذي] (٢) الكلام بأنه متكلمٌ ، إنَّمَا هو في العالَمِ فقط ، لا في اللهِ ، عز وجل ، ولا فرقَ . وهذا ما لا انفكاك منه (٣)

---

(١) ذكرت في نسخة « أ » بعد قوله « لم يوجد » . وفي نسخة «ب» كما أثبتناها .

(٢) في نسخ المخطوطة « وذو » وهو خطأ لُغَوي . إذ العطف في الكل على « السميع » وهي مضاف إليه .

(٣) نقول لابن حزم هنا : إنَّ اللّهَ تبارك وتعالى قال عن القرآن : « إنَّهُ مبين » في مواضع كثيرة ، ولا معنى ، للبيان إلا بدلالة اللفظ على المعنى ، وإذا لم نفهم من أسماء اللهِ تعالى - التي جاءت في القرآن ، وأخبر عنها بأنها حسنى - معنًى قائماً بالذات ، فأين يكون البيان ؟! وما معنى كونها حسنى ؟! .

والحق أن الله تبارك وتعالى أخبرنا بما هو الواجب علينا تجاه ما يتعلق بذاته تبارك وتقدس من الإثبات والنفي . فإثباتُ ما أثبته الله لنفسه ، أو ما أثبته له رسوله ، ﷺ ، واجب على نحو ما أخبر الله عن نفسه ، بقوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشوري : ١١] وقوله : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ [الإخلاص : ٤] ، قوله : ﴿ هل تعلم له سميا ﴾ [مريم : ٦٥] وقوله : « فلا تضربوا لله الأمثال » [النحل : ٧٤] ، ونحو ذلك . وهذا كما يقتضي نفي المشابهة والمماثلة بين شيء من ذات الله وصفاته وبين شيء من ذوات الخلق وصفاتهم يقتضى الإثبات اللائق ، وإلا فلا معنى لنفي المشابهة إذا لم يكن المعنى ثابتاً ، فالاشتراك لا يكون إلا في الإطلاق الكلي ، أما عند الإضافة فلا اشتراك ، ويتخصص اللفظ .. فإن أضيف إلى الله تعالى وجب حمله على الكمال المطلق الوجودي ، أمَّا إذا أضيف إلى الخلق فيحمل على ما يدرك من أحوالهم ، لِأن بعضَ المخلوقات محسوسة ، مُدْرَكة ، ويجمع ماهو من صفات المخلوقات العجز والافتقار .

يقول الإمام ابن تيمية : « فإنَّ الصفات كالذات ، كما أنَّ ذات الله ثابتة حقيقة من =

ويُقالُ لهم : يلزمُكم [١] (أَنْ تقولوا : إنَّ له – تعالى – [كِبْراً] [٢] ، واستكباراً ، وتكبيراً ، لِأَنَّهُ – تعالى – المتكَبِّرُ ، ذو الكبرياءِ . ولا فرقَ بين هذا ، وبين قولِكُم : إنَّ له حياةً لِأَنَّهُ حَيٌّ ، وَإِنَّ له سمعاً وبصراً ، لِأَنّه سمِيعٌ بصيرٌ .

ويلزمُكم – إذا أخبرتُم عن الله – تعالى – [بقولكم] [٣] ما ذكرنا – أن تقولوا : إنَّ لِلهِ – تعالى – زَهْواً ، وتيهاً ، وَنَخْوةً ، وأَنَّهُ زاهٍ ، مُنْتَخٍ ، تيّاهٍ ، فلا [فرق] [٤] في اللغةِ ، والمعنى بين الكبرياء ، والجبَّارِ ، والمتكبر ، وبين الزهو ، والنخو ، والتّيه ، والتّياه ، والزاهي ، والمنتخي .

وإذا قلنا : إنَّ لِلهِ – تعالى – كيداً ، ومكراً ، وأَنَّه يستهزىء بالكفار كما قال الله – تعالى – كل ذلك ، فقولوا : إنَّ له خُبثاً ، ودهاءً ، وتحيّلًا ، فلا فرقَ في اللغة والمعنى بين شيء من ذلك ، ومَنْ بَلَغَ ههنا فقد كَفَرَ ، وتناقَضَ قَوْلُهُ ، وتفاسَدَ دليلُه .

= غير أن تكون من جنس المخلوقات ، فصفاته ثابتةٌ حقيقةً من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات .

فمن قال : لا أعقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين . قيل له : فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين ؛ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته ، وتلائم حقيقته ؛ فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ، ودينه » اهـ . الفتاوى ١١٤/٥ .

(١) قوله هذا غير لازم ، لأن الاشتقاق الذي يُقال به إنّما هو من الأسماء الحسنى التي تقتضي المدح والثناء بنفسها . أما الأفعال التى جاءت على طريق الجزاء مما ذكر كالكيد والمكر والاستهزاء ، فهي أفعال جاءت على طريق الجزاء ، وهى ليست مشتقة ولا يُدعى الله بها ، ثم إن ما يشتق منها مما يحيله العقل على الله تعالى ، لكونه موهماً للنقص ، والله له الكمال المطلق .

(٢) في المخطوطة (ب) : كبيراً ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٣) في المخطوطة : « بعقولكم » وهو خطأ ، والسياق يقتضى ما أثبتناه .

(٤) فى المخطوطة : فوق وهو خطأ والسياق يقتضى ما أثبتناه .

و) (١) وأن تقولوا : إنَّهُ – تعالى – (٢) كيَّادٌ ، ومستهزئٌ ، وماكِرٌ ربنا ، و (معلمٌ) (٣) ، لِأَنَّهُ – تعالى – ، قال : ﴿ وأكيدُ كَيْداً ﴾ (٤) . وقال – تعالى – : ﴿ ومَكَرُوا ﴾ (٥) ومَكَرَ اللهُ واللهُ خَيْرُ الماكرين ﴾ (٦) . وقال : ﴿ [فـلله] (٧) المكْرُ جميعاً ﴾ (٨) . وقال – تعالى – : ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلّا القومُ الخَاسِرُون ﴾(٩) . وقال – تعالى – : ﴿ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بهم ﴾ (١٠) . (وقال : ﴿ [كما علمكم] (١١) ما لَمْ تكونوا تَعْلَمُون ﴾ (١٢) . وقال : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كلّها ﴾ (١٣) وقال : ﴿ والسماءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وإِنَّا لموسعون ﴾ (١٤)) (١٥) .

---

(١) ما بين القوسين من قوله : « أن تقولوا ... إلى قوله : وتفاسد دليله » زيادة من نسخة «ب» .

(٢) زاد في نسخة «ب» بعد لفظة « تعالى » « إنه » . ولا معنى لذلك .

(٣) زيادة من نسخة «ب» .

(٤) سورة الطارق : ١٦ .

(٥) سقطت من نسخة «ب» .

(٦) سورة آل عمران : ٥٤ .

(٧) التصويب من القرآن الكريم ، وفي المخطوطتين أ ، ب « لله » .

(٨) سورة الرعد : ٤٢ .

(٩) سورة الأعراف : ٩٩ .

(١٠) سورة البقرة : ١٥ .

(١١) التصويب من القرآن الكريم ، سورة البقرة : ٢٣٩ ، وفي نسخة «ب» . « وعلمكم » .

(١٢) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(١٣) سورة البقرة : ٣١ .

(١٤) سورة الذاريات : ٤٧ .

(١٥) ما بين القوسين من قوله : « وقال : كما علمكم ما لم .. إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

فقولوا : لا يوجَدُ مكرٌ إلا لماكِرٍ ، ولا يستهزِئُ إلا مستهزِئٌ ، (ولا يبنى إلا بناءٌ) [١] ، ولا يكيدُ إلا (كيَّادٌ) [٢] ، (ولا يُعَلِّمُ إلا مُعَلِّمٌ [٣]) ، كما قلتم في (السميع ، والبصير) [٤] ، [الحيِّ] [٥] / ، ولا فرق [٦] . ب١١٤أ

فإنْ قالوا : إنّما قُلنا : يستهزِئُ ، / ويكيد ، وَمَكَرَ اللهُ على معنى : أنه – تعالى – يُجازيهم بذلك . أ٦٢ب

قلنا لهم : نعم ، فقولوا : مستهزِئٌ ، وكيادٌ ، وماكرٌ ، بمعنى : أنه – تعالى – يجازيهم بذلك ، ولا فرق .

فإنْ قالوا : لا نَفعَلُ ، لِأَنَّ اللهَ – تعالى – لم يَنُصَّ على ذلك ، ولا قاله .

قلنا : صدقتم ، فلا تقولوا أيضاً : إنَّ للهِ (تعالى) [٧] سمعاً ، ولا بصراً ، ولا حياةً ، ولا أنه متكلم ، لأن الله – تعالى – لم يَنُصَّ على ذلك ، ولا قاله . وهذا في غاية البيان ، ولله – تعالى – الحمد .

(وأمَّا نحن ، فنقول : إنَّ اللهَ – تعالى – حكيمٌ ، قَوِيٌّ ، لطيفٌ ، كريمٌ ، عليمٌ . ولا نقول : عاقل ، ولا شجاع ، ولا جَلْدٌ ، ولا رقيقٌ ، ولا سَخِيٌّ ، ولا عارف . ونقول : لا تأخذه سنةٌ ولا نوم ، ولا نقول : يقظان ، ولا متنبه) [٨] .

---

(١) مابين القوسين زيادة من نسخة «ب» .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « كياداً » وهو خطأ .
(٣) مابين القوسين زيادة من نسخة «ب» .
(٤) مابين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : (السمع والبصر) .
(٥) التصويب ليناسب السياق ، وفي المخطوطة نسخة أ ، ب : « الحياة » .
(٦) بل الفرق ثابت ، لأنه يريد أن يقيس الأفعال التى جاءت على طريق الجزاء على ما اقتضى المدح والثناء من أسمائه الحسنى ، وهذا لا يصح . وانظر التعليق مر قريباً على قوله : « ويلزمكم » .
(٧) سقطت من نسخة «ب» .
(٨) ما بين القوسين من قوله : « وأما نحن ... إلى قوله : ولا متنبه » زيادة من نسخة «ب» . وانظر التعليق رقم (٢) ص (٢٦٦) .

فإن ذكروا الحديثَ الذي رُويَ عن عائشة ، رضي الله عنها ، : « الحمد لله الذي وسِعَ سمعُهُ الأصوات » (١) . والحديث الذي من طريق الأعمش ، عن عمرو بن مُرَّةَ ، عن أبي عُبيدة ، عن أبي موسى ، عن النبيِّ ، ﷺ : « حجابُه النار » . ورُوِيَ : « النور » . لو كشفه (لأَحْرَقت) (٢) سُبُحاتُ وَجْهِهِ ما انتهى إليه بصرُهُ من خَلْقِهِ » (٣) .

---

(١) أخرجه النسائي في سننه ١٣٧/٦ في باب الظهار من كتاب الطلاق . من طريق الأعمش ، عن تميم بن سلمة ، عن عروة ، عن عائشة أنها قالت : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، لقد جاءت خولة ... الحديث ، وأخرجه ابن ماجه في سننه ٦٧/١ في باب فيما أنكرت الجهمية من المقدمة حديث رقم (١٨٨) والإمام أحمد في مسنده ٤٦/٦ . كلاهما من طريق الأعمش بالسند السابق مثله . وأخرجه ابن ماجه فى سننه ٦٦٦/١ في باب الظهار ، من كتاب الطلاق حديث رقم (٢٠٦٣) من طريق الأعمش .. بلفظ : « تبارك الذي وسع سمعه كل شيء ... الحديث » .

(٢) من نسخة « أ » وهو الصواب ، وفي نسخة «ب» : « لأحرقه » .

(٣) الحديث من طريق الأعمش المذكور أخرجه مسلم في صحيحه ١٦١/١ في باب قوله عليه السلام : إن الله لا ينام .. (٧٩) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٢٩٣) وابن ماجه في سننه ٧٠/١ في باب فيما أنكرت الجهمية من المقدمة حديث رقم (١٩٥) كلاهما عن أبي موسى ، قال : قام فينا رسول الله ، ﷺ ، بخمس كلماتٍ ، فقال : « إنَّ الله ، عزَّ وجَلَّ ، لا ينام ، ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يُرفع له عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل ، حجابُهُ النور (وفي رواية أبي بكر : النار) ، لو كشفه لأَحْرقت سُبُحاتُ وجهه ما انتهى إليه بصرُه من خلقه » . وحديث رقم (٢٩٤) عن الأعمش بهذا السند أيضاً ، قال : قام فينا رسول الله ﷺ ، بأربع كلمات .. ولم يذكر : « مِن خَلْقه » وقال : « حجابُهُ النور » وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٠٥/٤ من طريق المسعودي ، عن عمرو بن مرة ... بسند مسلم مثل حديث مسلم . وأخرجه أيضاً في المسند ٤٠١/٤ من طريق المسعودي ... وابن ماجه في سننه ٧١/١ في باب فيما أنكرت الجهمية (١٣) من المقدمة حديث رقم (١٩٦) بلفظ « إن الله ، عز وجل ، لا ينام ، ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، حجابه النار لو كشفها لأحرقت سبحاتُ وجهه كل شيء أدركه بصره ، ثم قرأ أبو عبيدة ﴿ نودي أن بورك مَنْ في النار ومن حولها – وسبحان الله رب العالمين ﴾ [سورة النمل : ٨] .

=

فإنَّ هذا إنَّما هو (عن) (١) فعل اللهِ - تعالى - في سَمْعِهِ الأَصواتَ ، وهي محدثةٌ بلا خلاف ، فهو سَمْعُهُ لها ، بلا شك . وسمعُهُ - تعالى - للصوتِ المحدَث فعل ، ولا خلاف (بينهم) (٢) في أنَّه - تعالى - لم يسمع الصوتَ قبلَ أن يَخْلُقَه (على قولهم) (٣) .

ولو كان لم يزل يسمعُ الأصوات (لكانت) (٤) الأصواتُ لم تزل ، وهذا لا يقوله مسلمٌ ، (إلَّا على معنى أنَّ السمعَ والبصرَ بمعنى العلم (٥) ،

= السُبُحَات جمع سُبحة ، قال صاحب العين والهروي وجميع الشارحين للحديث من اللغويين والمحدثين : معنى : « سبحات وجهه » : نوره وجلاله وبهاؤه . أما الحجاب فأصله في اللغة : المنع والستر ، وحقيقة الحجاب إنما تكون للأجسام المحدودة ، والله تعالى منزه عن الجسم والحد ، والمراد هنا : المانع من رؤيته ، وسمّى ذلك المانع نوراً أو ناراً ، لأنهما يمنعان من الإدراك في العادة لشعاعهما . والمراد بالوجه الذات ، والمراد بما انتهى إليه بصره من خلقه : جميع المخلوقات ، لأن بصره سبحانه وتعالى محيط بجميع الكائنات ، ولفظة « من » لبيان الجنس ، لا للتبعيض . والتقدير : لو أزال المانع من رؤيته ، وهو الحجاب المسمّى نوراً أو ناراً ، وتجلى لخلقه لأحرق جلال ذاته جميع مخلوقاته أ.هـ. أنظر شرح النووى على صحيح مسلم ١٣/٣ ، ١٤ .

(١) من نسخة «ب» . وفي نسخة « أ » : على .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : لكان .

(٥) هذا ليس صحيحاً ، والأدلة على التفريق بين السمع ، والبصر ، والعلمِ ، كثيرةٌ جداً ، منها :

قوله تعالى : ﴿ إنني معكما أسمعُ وأرى ﴾ [طه : ٤٦] . وفيها التفريق بين السمع والرؤية ؛ « لاقتضاء العطف المغايره » ولو كانا بمعنى العلم لما كان لهذا العطف فائدة ، إذ يكون معنى الآية : « إنني معكما أعلم وأعلم » ، وهذا لا يليق بالقرآن الكريم .

ومنها ؛ قولُهُ تعالى : ﴿ وهو الذي يَراكَ حين تقومُ * وتَقَلُّبَكَ في الساجدين * إنَّهُ هُو السَّمِيعُ العليم ﴾ [الشعراء : ٢١٨ - ٢٢٠] . والتفريق في الآية ظاهر .

والعلم أعمُّ من السمع والبصر ، فيتعلق بكل شيءٍ ، أي : بالواجب ، =

فإذا جاز هذا جاز القولُ بأنَّه تعالى لم يزل يسمعُ كُلَّ شيءٍ ، ويرى كُلَّ شيءٍ بمعنى : يَعْلَمُ) [١] .

وهكذا القولُ في قول رسول الله ، ﷺ : « ما انتهى إليه بَصَرُهُ من خَلْقه » فإنّما هو على (إبصاره) [٢] لخلقه الذين خلقهم .

(و) [٣] برهانُ ذلك : قولُهُ ، عليه السلامُ : « (ما) [٤] انتهى إليه بصره » . والمنتهى (محدودٌ) [٥] ، (مُحْدَثٌ) [٦] ، وأمَّا ما لم يزل فلا انتهاء له ، بلا خلاف ، وإنّما معنى هذا : سمعُهُ للصوتِ ، وإبصارُه للخلق . (أي : / شهادتُهُ لذلك كُلِّه) [٧] . ١١٤ب

« فَصْلٌ » : وأسماءُ اللهِ – تعالى – (كلها) [٨] ليست مشتقةً [٩] .

= والممكن ، والمستحيل ، لِأَنَّ كل ذلك يصلح أن يكون معلوماً . أما السمعُ والبصرِ فيتعلقان بالمسموعات ، والمُبْصَرات ، وليس كلُّ معلومٍ مسموعاً وَمُبْصَراً . أنظر : الإبانة ص ٤٢ ، والإنصاف للباقلاني ص ٣٧ ، والاعتقاد للبيهقي ص ٢٦، وشرح العقيدة الأصفهانية ص ٧٤

(١) مابين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : إبصار .

(٣) من نسخة «ب» ، وسقطت من نسخة « أ » .

(٤) سقطت من نسخة «ب» .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بحدود » .

(٦) من نسخة « أ » وسقطت من نسخة «ب» .

(٧) مابين القوسين زيادة من نسخة «ب» وسقط من نسخة « أ » .
يقصد بقوله : « شهادته لذلك كله » أي : فعل الله سبحانه وتعالى ، لا كون السمع والبصر صفات ذات .

(٨) زيادة من نسخة «ب» وسقطت من نسخة « أ » .

(٩) إن مسألة الاشتقاق من أسماء الله تعالى أو عدمه مرتبطة بإثبات الصفات ونفيها . فمن لا يرى الاشتقاق من أسماء الله ينفي الصفات ، وأبو محمد بن حزم على هذا الرأي التزاماً بظاهريته المزعومة في الصفات والأسماء . =

....

= فيقول هنا : « وأسماء الله تعالى ليست مشتقة » . وقال مثل ذلك فى ص (٢٦٢) : « ولا يجوز أن يسمى شيء مما قدمنا من العلم والقرآن ، وغير ذلك صفة ، ولا صفات » اهـ .

وأمَّا نفيه إطلاق الصفة ، فقد احتج له بعدم ورود ذلك نصا من الله تعالى ، أو من رسوله ، ﷺ ، وقد استدل على مذهبه بقوله تعالى : ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ [الصافات : ١٨٠] وادعى عدم صحة الحديث الوارد وهو أن « قل هو الله أحد صفة الرحمن » . وقد سبق بيان صحة الحديث فبطلت الدعوى .

أما الآية فلا تدل على ما ذهب إليه ، وليس فيها نفي الصفات عن الله تعالى مطلقاً إنَّما تنزه الله عمّا لا يليق به من الصفات ، وهذا لاخلافَ فيه . وفيها أيضاً دليلُ الإثبات ، فقوله « رب العزة » وصْفُهُ بكل ما يليق بإلٰهيته ؛ فالربوبية تفيد كمَالَ الخلقِ والحكمةِ والرحمةِ ، والعزة تُشير إلى كمالِ القدرة ، وإذا كان كذلك ، فالكمالِ في الصفاتِ لايكونُ إلَّا له . وهم قد قالوا : إن الملائكةَ بناتُ الله ، وقالوا : ولد الله فأخبر سبحانه بتنزيه نفسه عمَّا أضافوه إليه ، فهو رب العزة ، صاحب الكمال المطلق . [انظر التفسير الكبير للرازي ١٧٣/٢٦ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٨٠/٧] .

وهذا واضحٌ في الآية ، وقد بيَّنَ تعالى بكل نفي ينفيه عن نفسه ما يدل على ماهو ثابت له ؛ ففي نفيه المماثلة والمشابهة بينه وبين الخلق ذكر ما يدل على الإثبات كما في قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى ١١] ، وقوله في سورة الإخلاص : ﴿ قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد ﴾ فذكر الإثبات قبل النفي ، ونحو هذا كثير .

ثم إن نفي الصفات عن الله تعالى نفي لحقيقة الأسماء ، ومعلوم اضطراراً الفرق بين الحي والعليم ، والملك والقدوس ، والعزيز والحكيم ، والجبار والمتكبر ، والرؤوف والرحيم ، ونحو ذلك .

فمن طلب المغفرة بقوله : « رب اغفر لي ياجبار ، يامتكبر » عُدَّ مسيئا في مناجاته على العكس من قوله : « رب اغفرلي ياغفور ، يارحيم ، ياذا الجلال والإكرام » . وما هذا إلا لدلالة الأسماء على المعاني التي هي الصفات ، فالاسم إذا سلبت عنه الصفة أصبح لفظاً فارغاً ، ولا معنى للكثرة والتعدد ، والحالة هذه . ومما يؤكد خلاف ما ذهب إليه ابن حزم قول الله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ . وقول الرسول ﷺ : ﴿ إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدا ، من أحصاها دخل الجنة ﴾ . فطلب الدعاء بالأسماء الحسنى . =

٦٣أ/ برهانُ ذلك : قولُ اللهِ – تعالى – : ﴿ هل تعلمُ / له سَمِيًّا ﴾ [١] فلو كانت أسماؤه مشتقةً من صفاتٍ فيه ، لكان كل [٢] مَنِ اشْتُقَّ له اسمٌ من صفةٍ فيه أيضاً – من الرحمةِ ، والعلمِ ، والحياةِ ، وغير ذلك – سَمِيًّا لِلهِ – تعالى – ، وهذا خلافُ القرآنِ ، والقولُ به انسلاخٌ من إجماع أهل الإسلام [٣] .

= والدعاء عبادة ، حيث إن متعلقات تلك الأسماء هي أنواع العبادة لله تعالى . وقوله في الحديث : « من أحصاها دخل الجنة » لو لم يكن لكل منها دلالة ومتعلق لما كان لهذا معنى ، إذ عليه يكفي واحد منها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : لا فرق بين الاسم الحسن والاسم السيء ، إذا لم يكنِ الاسمُ دالًّا على معنى . والعقلاء يدركون هذا ، ويستحسنون اسماً دون اسمٍ ، وليس ذلك لِلَفْظِه قطعاً ، ولكن لمدلوله ، ومعناه .

ويُمْنَعُ تسميةُ الله تعالى بالميت والعاجز والجاهل بدل الحي والقادر والعالم ، وما ذلك إلا لكونه تعالى حياً ، قادراً ، عالماً ، ولانتفاء نقيض ذلك عنه .

ومما هو ناقض لمذهب ابن حزمٍ أيضاً أن الله تعالى ذكر بعض الصفات مضافة إلى نفسه ، كما في قوله : ﴿ أنزله بعلمه ﴾ [النساء : ١٦٦] ، وقوله : ﴿ ذو القوة المتين ﴾ [الذاريات : ٥٨] ، ونحو ذلك . وقد اضطربَ حول هذا كثيراً ، ولكنّه ملزم له فذلك نص في إضافة صفة العلم ، والقوة إلى الله تعالى .

وأيضاً فالعقلُ يحيل وجود ذات غير متصفة بالصفات ، فحين يثبت الوجود يلزمه إثبات الصفات قطعاً ، إذ لا يوجد ذات مجردة عن الصفات إلا فى الذهن ، أما واقعاً وحقيقة فلا . أنظر : ردا الإمام عثمان بن سعيد على بشر المريسى ص ٢٢ ، ٢٣ ، والاعتقاد للبيهقي ص ٢٦ ، ورسالة تفصيل الإجمال لابن تيمية ضمن الرسائل والمسائل ٥١/٥ ، ٥٢ ، ومجموع الفتاوى ٩٨/٦ ، ٩٩ ، شرح العقيدة الأصفهانية ص ٨١ .

(١) سورة طه : ٦٥ .

(٢) زاد في نسخة «ب» : « ذلك » . وهو خطأ .

(٣) برهان ابن حزم على أنَّ أسماءَ اللهِ تعالى ليست مشتقة بقوله تعالى : ﴿ هل تعلمُ له سمياً ﴾ على معنى : أن من يقول أسماءُ اللهِ مشتقة من صفاتٍ فيه يكون قد جعل لِلهِ مثيلًا ، أو شبيهاً غير مسلم ؛ إذْ لو كان مجرد الاشتراك فى الأسماء ، والمعاني في المسميات يقتضى المشابهة لاختلطت كثير من الحقائق ، ولكن الإضافات هي التي تحدد الألفاظ ، ولو اقتضى أن يكون كل من اشْتُقَّ له اسمٌ من صفةٍ فيه سَمِيًّا لله تعالى لَلَزِمَ ذلك في حالة الاشتراك في الاسم ، =

وأيضاً فإنَّ الاشتقاق فِعلُ المشتق ، وأخذ (الاسم) (١) من الصفة ، فلو كانت مشتقةً لكانت محدثةً بعد أن لم تكن (٢) ، وهذا خلاف قولهم .

فإنْ قالوا : لم تزل مشتقةً ، فقد أوجبوا قِدَمَ الأفعال ، وأَزَلِيَّتها ، تعالى اللهُ عن ذلك .

(...) (٣) فإنْ قالوا : إنّما سَّمْينَاه حياً لنفي المواتية عنه ، تعالى ، وسميعاً لنفي الصَّمم عنه ، تعالى ، (وبصيراً) (٤) لنفي العَمَىٰ ، ومتكلماً لنفي الخرس .

قيل لهم : هذا هو الباطل لوجوه :

أحدها : أنَّ الخرسَ المعهودَ الذي أَرَادُوا نَفْيَهُ عن الباري ، تعالى ، لا ينتفي بالكلام الذي وصفوا بِهِ اللهَ ، تعالى ، وإنَّما ينتفي (بالصوت) (٥) وبالنطق بالحروف من مخارجها وبتأليفها .

= غيْرِ المشتق كالأعلام ، كما نسمي « رشيد » و « ناصر » و « هادى » ونحو ذلك لأشخاص ، فتكون سَمِيَّةً لله على قول من يجعلُ أسماءَ اللهِ غَيْرَ مشتقة ، ولا فرق .

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : للاسم .

(٢) لا يلزم من كونها مشتقة أن تكون محدثة مطلقاً ، لأن المعنى القائم بالذات حكمُه حكم الاسم الذي سُمّيَت به الذات ، فَمَنْ يَجِدُّ له معنى ، أو يكون حادثاً فما ثبت له من معنى ، وما سُمِّيَ به حادث ، ومَنْ كانت معاني الكمال ثابتة له أَزَلًا وأبداً ، وأخبر عباده بما يدل على صفاته من الأسماء بدعائه ، وطلبه بها ، فلا يلزم من ذلك حدوث .

لهذا فلم يصح أن يُسمّىٰ ، ولا أن يُوصفَ بما لم يخبر به عن نفسه ، وما أخبر به فهو ثابت أزلي .

(٣) في نسخة « أ » كتب : « فصل » ، وحذف من نسخة «ب» وهو الحق لأنه ليس فصلًا على الحقيقة لوروده بصيغة الاعتراض .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : بصير ، وهو خطأ بيّن .

(٥) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : بالضوء ، وهو خطأ بيّن .

وأَمَّا العَمَىٰ المعهودُ الذي ذكروا أنَّهم نفوه عن الباري ، تعالى ، فلا ينتفي (بالبصر) [١] الذي أضافوه إلى الله (تعالى) [٢] ، وإنّما ينتفي بالإدراك بالحدقة والناظر .

وأمَّا الصممُ المعهودُ الذي أَرَادُوا نَفْيَهُ عن الله ، تعالى ، فإنه لا ينتفي بالسمع الذي وصفوا به الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، ولا ينتفي إلا (باتصالِ الأصوات) [٣] بالصماخ من (الأذن) [٤] .

وأمَّا المواتيةُ المعهودةُ التي أَرادوا نَفْيَها عن الله ، تعالى ، فلا (تنتفي) [٥] بالحياة التي أضافوها إلى الله ، تعالى ، وإنّما (تنتفى) [٦] بالحِسِّ والحركةِ الإراديةِ ، (أو) [٧] باجتماع النَّفْسِ مع الجَسَدِ . هذا هو المشاهَدُ الذي لا يُعقِل غَيْرُهُ . وكل هذه / الصفات وأضدادها منفي - كل ذلك - عن الله ، عز وجل ، فبطل ما مَوَّهوا به .

٦٣أب

ووجهٌ (آخر وهو) [٨] أنه يلزمُهُم إنْ كانوا سمَّوْه : سميعاً ، بصيراً ، متكلماً ، حيًّا لنَفْيِ ما (ذكروه) [٩] عنه ، تعالى ، فيلزمهُم أن يُسَمّوه يقظان ، لنفي السِّنَةِ / (والنوم عنه) [١٠] ، وسالماً وسليماً لنفي الآفات عنه ، وكاملًا وتاماً لنفي النقص عنه ، وسوياً لنفي الاضطراب

ب١١٥أ

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : بالنص .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : عز وجل .
(٣) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : بالأصوات المتصلة .
(٤) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : الآذان .
(٥-٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : ينتفي .
(٧) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : و .
(٨) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : إجراء .
(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : ذكرنا .
(١٠) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

عنه ، وشجاعاً لنفي الجُبْنِ عنه ، وشمّاماً لنفي الخَشَمِ [١] عنه ، وذائقاً لِنَفْي ضِدِّ هذه الصفةِ عنه ، وعاقلًا لنفي الجنونِ عنه ، وصحيحاً لنفي المرضِ عنه ، ومتحركاً لنفي السكونِ عنه . وكُلُّ هذا لا يحل لمسلم أن يَقُولَهُ ، فَبَطَلَ ما موَّهوا به بيقين ، لا إشكالَ فيه ، وصَحَّ أَنَّه [٢] لا يحل أَنْ يُسَمَّىٰ - تعالى - إِلَّا بنصٍ واردٍ من عنده في القرآن ، أو في السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عن رسولِ اللهِ ، ﷺ ، وأن لا يخبر عنه - تعالى - بشيءٍ غير ما أخبر به عن نفسه في النصِّ .

وصَحَّ أنَّ أسماءَهُ - تعالى - أسماءُ أَعْلامٍ ، ليست أوصافاً ، ولا مشتقةً أصلًا . ولا خلاف في أَنَّ ما آشْتُقَّ للمرء من صفةٍ فيه فإنَّما هو وصفٌ له ، وليس هو اسماً له . وهذه أسماءٌ بالنَّصِّ ، فصَحَّ أنها غير مشتقةٍ [٣] . وباللهِ - تعالى - التوفيق .

« فَصْلٌ » [٤] : وأَمَّا الأَمْرُ فمخلوقٌ [٥] . قال

---

(١) الخشم بالتحريك داء يعتري الأنف . مختار الصحاح ص ١٧٦ (خشم) .

(٢) زاد في نسخة « أ » لفظ : « تعالى » ولا معنى لها .

(٣) أنظر التعليق على مسألة الاشتقاق من أسماء الله في أول هذا الفصل ص ٢٧٤ حاشية رقم (٩) .

(٤) سقطت من نسخة «ب» .

(٥) إنَّ ما ذكره ابنُ حزمٍ من جَعْلِهِ الأمرَ مخلوقاً أَمرٌ يحتاج إلى تفصيل . فأَمَّا الأمر الذي أخبر الله عنه ، بأنه مفعولٌ ، بقوله : ﴿ وكان أمرُ الله مفعولا ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، وقوله : ﴿ قل الروحُ من أمرِ رَبّي ﴾ [الإسراء : ٨٥] على معنى : أن المراد بالمصدر اسم المفعول ، فهو مخلوق ، بلا شك ، ولا ننازع ابن حزم في هذا .

وأمَّا ما جاء الخبر عنه بقوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الخلق والأمرُ ﴾ [الأعراف : ٥٤] وقوله : ﴿ ومِنْ آياتِه أَنْ تقومَ السماءُ والأرضُ بأمْرِه ﴾ [الروم : ٢٥] فهذا بخلاف ما سبق ، والأمر هنا ليس مخلوقاً ، حيث قد فَصَلَ سبحانه وتعالى بين الخلق والأمر في الآية الأولى بالواو . ولو كانَ الأمر مخلوقاً ، لكان كأنه قال : أَلَا له الخلق والخلق . وهذا =

(اللهُ) [١] – عزَّ وجَلَّ –: ﴿ وكانَ أَمْرُ اللهِ مفعولًا ﴾ . [٢]والمفعول مخلوقٌ بلا خلاف .

فإنْ قيل : قال – عَزَّ وجَلَّ – : ﴿ أَلَا لَهُ الخلقُ والأَمْرُ ﴾ [٣] . ففرَّق بين الخلقِ والأمر .

قيل لهم : وهكذا قال (اللهُ) [٤] ، عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشاءُ ويختارُ ﴾ [٥] . فَفَرَّقَ بين الخلقِ والاختيارِ في اللفظة ، وأَمْرُ اللهِ – تعالى – هو / خلقُه نفسُه ، وكذلك اختيارُه (عَزَّ وجَلَّ ، هو أيضاً فِعلُه ، لِأَنَّ المسلمين كُلَّهم) [٦] (يقولون) [٧] : محمدُ ، (ﷺ) [٨] خِيَرَةُ اللهِ مِنَ الناسِ ، ونقولُ – إذا رأينا أمراً قد نزل مِنْ مَوْتٍ ، أَوْ عِلَّةٍ –: هذا أَمْرُ اللهِ . هذا أَمْرٌ لا يختلف في تجويزه أَحَدٌ . (وليس) [٩] التفريقُ بين

١٦٤أ

= تكرار لا فائدة فيه ، وينزه القرآن عنه ، فينبغى حملهُ على فائدة جديدة ، وفي الآية الثانية لا يصحُّ القولُ بأنَّ السماءَ والأرضَ تقوم بمخلوق ، بل بالخالق ، وبقوله الذي هو صفته ، وما ذكره ابن حزم في آخر الفصل من عطف الخاص على العام استدلالًا على رأيه ، فالعطف صحيح لغةً ، ولكن ليس كل عطف يكون كذلك ، بل كل مقام بحسبه . أنظر : الإبانة للأشعري ص ١٩ ، ٢٦ ، المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص ٨٧ ، شرح الطحاوية ص ٤٤٢ .

(١) من نسخة «ب» وحذفت من نسخة « أ » .
(٢) سورة الأحزاب : ٣٧ .
(٣) سورة الأعراف : ٥٤ .
(٤) من نسخة «ب» وحذفت من نسخة « أ » .
(٥) سورة القصص : ٦٨ .
(٦) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وسقط من نسخة « أ » .
(٧) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : نقول .
(٨) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وسقط من نسخة « أ » .
(٩) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : من .

اللفظين بموجب على كُلِّ حَالٍ تغايُرَهما إذا وَرَدَ دليلٌ بأَنَّهما غيرُ متغايرين . فقد قال : ﴿ وإذْ أخذنا من النَّبيِّينَ ميثاقَهُم (ومنك ومِنْ نوحٍ ﴾ [١] وهما – عليهما السلامُ – مِنَ النَّبيِّين) [٢] . وقال تعالى : ﴿ مَنْ كانَ عَدُوًّا لِلهِ وملائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجِبْريلَ (ومِيكالَ) [٣] .

« فَصْلٌ » [٤] : والرحمةُ مخلوقة [٥] . صَحَّ عن رسول اللهِ ، ﷺ ، (« أنَّ اللهَ خَلَقَ) [٦] مائة رحمةٍ ، فَبَثَّ واحدةً في عبادِه ، (فيها) [٧]

---

(١) سورة الأحزاب : ٧ .

(٢) ما بين القوسين من قوله « ومنك ... إلى قوله : من النبيين من نسخة « أ » وسقط من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » وميكئيل . والآية من سورة البقرة : ٩٨ .

(٤) من نسخة « أ » ، وسقط من نسخة «ب» .

(٥) كلام ابن حزم ليس على إطلاقه ، فالرحمة رحمتان : رحمة صفة الذات ، وهي لا تتعدد ، وليست هي المشار إليها في الحديث الآتي لكونها لا تكون تامةً إلا يوم القيامة . وعليه فليست الرحمة الواردة في الحديث صفةَ الله قطعاً لتجزئها .

ورحمة من صفات الفعل ، وهي المشار إليها في الحديث الآتى ، فالتي في الأرض مع ما أبقى في السماء مائة ، وهي متعددة بالنسبة للخلق . قال القرطبي : مقتضى هذا الحديث – الآتي – أن الله علم أنَّ أنواع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع ، فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد ، انتظمت به مصالِحهُم ، وحصلت به مرافقهم ، فإذا كان يوم القيامة كمَّل لعباده المؤمنين ما بقي فبلغت مائة ، وكلها للمؤمنين وإليه الإشارة بقوله تعالى :- ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾ فإن « رحيماً » من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها . ويفهم من هذا أن الكفار لم يبق لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمات الدنيا ، ولا من غيرها إذا كمل كل ما كان في علم الله من الرحمات للمؤمنين . وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ فسأكتبها للذين يتقون ﴾ الآية . اهـ . أنظر فتح الباري ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٦) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « أنه قال : خلق الله تعالى » .

(٧) من نسخة « أ » ، وسقطت من نسخة «ب» .

١١٥ب يتراحمون ، أو كما قال (ﷺ) [١] ، / وأمسك تسعاً وتسعين عنده ، يرحمُ بها عبادَه ، يومَ القِيامَةِ ، أو كما قال – عليه السلام – [٢] .

« فَصْلٌ » : وأَنَّ عذابَ القبرِ حَقٌّ ، تلقاه الأرواحُ بعد فراقها للأجساد ، وهي المسؤولة المجيبة [٣] ، لِأَنها – كما ذكرنا – عاقلةٌ ، حساسةٌ ، مميزةٌ ، مُنَعَّمةٌ ، أو مُعَذَّبَةٌ – حيث رآها رسول الله ، ﷺ [٤] – إلى يوم تُرَدُّ في الأجسادِ ، يومَ القيامة . ولا يجوز أَنْ يُرَدَّ الروحُ إلى الجسد قبل يوم القيامة [٥] ،

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « عليه السلام » .

(٢) أخرج البخاري في صحيحه ، في باب (١٩) جعل الله الرحمة مائة جزء ، من كتاب الأدب (٧٨) بسنده عن أبي هريرة ، قال : سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : جعل الله الرحمة مائة جزء ، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءاً ، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً ، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها ، خشية أن تصيبه وأخرجه كذلك في باب الرجاء مع الخوف [١٩] من كتاب الرقاق عنه أيضاً .

وأخرجه مسلم في صحيحه ٢١٨/٤ ، ٢١٩ في كتاب التوبة حديث رقم ١٧ ، ١٨ ، ١٩ . والترمذي في سننه ٥٤٩/٥ في كتاب الدعوات باب رقم (٩٩) . وقال : وفي الباب عن ابن سلمان ، وجندب بن عبد الله بن سفيان البجلي . وهذا حديث حسن صحيح وابن ماجه في سننه ٥٧٥/٢ ، ٥٧٦ في كتاب الزهد باب رقم (٢٥) .

وأخرجه ابن ماجه أيضاً من حديث أبي سعيد .

ومن حديث عثمان ، عن سلمان أخرجه مسلم في صحيحه ٢١٨/٤ ، ٢١٩ في كتاب التوبة حديث رقم (٢١) ، والإمام أحمد في مسنده ٤٣٩/٥ .

(٣) ليس السؤال في القبر للرُّوح وحدها ، كما قال ابنُ حزمٍ وغيرُه ، وأفسد منه قول من قال : « إنَّه للبدن بلا روح ، والأحاديث الصحيحة تردُّ القولين ، وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن عذاب القبر يكون للنفسُ والبدن جميعاً ، تنعم النفس ، وتعذب مفردة عن البدن ، ومتصلة به » . شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٥١ .

(٤) أنظر الحديث في ذلك ص ٢١٠ تعليقَ رقم (١) .

(٥) يحسن بنا في هذا المقام أن نذكر تعلقات الروح بالبدن ، فنقول : إن لها خمسة أنواع من التعلق ، متغايرة الأحكام :

أحدها : تعلقها به في بطن الأم جنيناً .

=

لأنه كان يكون موتٌ ثالث (١) ، وحياةٌ ثالثة ، وهذا باطِل بنص القرآن الذي ذكرنا قبلُ (٢) من قوله – تعالى –: ﴿ أَمَتَّنَا اثْنَتَين وأَحْيَيْتَنا اثْنَتين ﴾ (٣) (إلا ما خَصَّهُ النصُّ فِيه ، بأنَّه أَحياه الله – تعالى – بعد موته آيةً لنبيٍّ (٤) ، أو لبعضِ ما شاءَ اللهُ – تعالى – (٤) ، فهذا مات ثلاث مَرَّاتٍ بنصِّ القرآن (٥) ، والسنن الثابتةِ (٦) وبقي سائرُ الخلق كلِّه عِلى ما جاء به النصُّ فيهم) (٧) .

= الثاني : تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض .

الثالث : تعلقها به في حال النوم ؛ فلها به تعلق من وجه ، ومفارقة من وجه .

الرابع : تعلقها به في البرزخ ، فإنها وإن فارقته ، وتجردت عنه ، فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها إليه التفاتٌ ألبتة ، فإنَّه وَرَدَ رَدُّها إليه وقت سلام المُسَلِّم ، وورد أنه يسمع خفقَ نعالِهم حين يولون عنه ، وهذا الرد إعادة خاصة ، لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة .

الخامس : تعلقها يوم بعث الأجساد ، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن ، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه ، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتاً ، ولا نوماً ، ولا فساداً ، فالنوم أخو الموت ، فتأمَّل هذا يزح عنك إشكالاتٍ كثيرةً . اهـ .

أنظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٥١ .

(١) يقصد : أنها لوردت الروح إلى الجسد يكون موت ثالث .

(٢) أنظر ص ٢٠٨ – ٢١١ .

(٣) غافر : ١١ .

(٤) أنظر التعليق رقم (٤ ، ٥) ص ٢١١ .

(٥) أنظر الآيات في ذلك ص ٢١١ حاشية رقم (٤ ، ٥) .

(٦) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه فى باب لا يدخل الدجال المدينة (٢٧) من كتاب الفتن (٩٤) حديث رقم (٧١٣٢) بسنده أن أبا سعيد قال : « حدثنا رسول الله ، ﷺ ، يوماً حديثاً طويلًا عن الدجال ، فكان فيما يحدثنا به أنه قال : يأتي الدجال – وهو محرَّم عليه أن يدخل نقابَ المدينة – فينزل بعض السباخ التي تلي المدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجلٌ هو خير الناس – أو من خيار الناس فيقول : أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ، ﷺ ، حديثه ، فيقول الدجال : أرأيتم إن قتلتُ هذا ، ثم أحييته ، هل تشكون في الأمر ؟ فيقولون : لا َ، فيقتله ، ثم يحييه ، فيقول : والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم ، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه » اهـ .

(٧) ما بين القوسين من قوله : إلا ما خصه ... إلى قوله : النص فيهم) من نسخة « ب » .

ويأتي الروحَ مَلَكان أسودان ، فيسألانه كما صَحَّ عن رسول الله ، ﷺ (١) ، والجسدُ مواتٌ ، والنَّفسُ حيَّةٌ ، كما جاء في القرآن والسنن الثابته ، وعن (الصحابة) (٢) ، رضى الله عنهم ، .

أ٦٤ب قال (الله) (٣) – عز وجل – : ﴿ اللّٰهُ يتوفّى الأَنْفُسَ حينَ موتِها / والتي لم تمت في منامِها فيُمْسِكُ التي قَضَىٰ عليها الموتَ ويُرسلُ الأخرى إلى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (٤) .

فَصَحَّ أَنَّ الأَنْفُسَ المتوفاة حَيَّةٌ عند الله ، تعالى ، ما أُرسَلَ منها ، وما أمسك (منها) (٥) إلى الأَجَلِ المُسَمَّىٰ ، ولا يُمْسَكُ عَدَمٌ ،

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٢٢٣/٦ في باب (٧٠) ما جاء في عذاب القبر من كتاب الجنائز حديث رقم (١٠٧١) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، إذا قبر الميت (أو قال : أحدكم) أتاه ملكان أسودان أزرقان ، يقال لأحدهما المنكر ، والآخر النكير ، فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ، فيقول – ما كان يقول : هو عبد الله ورسوله ؛ أشهد أن لا إلٰه إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله ، فيقولان : قد كنا نعلم أنّك تقول هذا . ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعاً ، في سبعين ، ثم ينور له فيه ، ثم يقال له : نَمْ ، فيقول : أرجع إلى أهلي فأخبرهم ، فيقولان : نم كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك ، وإن كان منافقاً ، قال : سمعت الناس يقولون ، فقلت مثله لا أدرى ، فيقولان : قد كنا نعلم أنك تقول ذلك . فيقال للأرض : التئمي عليه ، فتلتئم عليه ، فتختلف فيها أضلاعه ، فلا يزال فيها معذباً حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك » . وقال : حديث حسن غريب . وقد حَسَّن الألباني سنده وأخرجه في الصحيحة له رقم (١٣٩١) .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أصحابه » .

(٣) من نسخة «ب» .

(٤) سورة الزمر : ٤٢ .

(٥) زيادة من نسخة «ب» .

ولا ما ليس بشيءٍ . وإذ هي مُمْسَكَةٌ فقد تبيَّن أنها لا تُرَدُّ إلى الجسد (إلا) [١] يوم القيامة بالنَّصِّ ، إذ لو رجعت لكانت مُرْسلةً بعدُ ، ولم تكن ميتةً .

(و) [٢] قال رسول الله ، ﷺ ، : « الأرواح جنودٌ مُجَنَّدةٌ فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » [٣] . فأخبر – ﷺ – أنَّ الأرواحَ حساسةٌ ، عارفةٌ ، منكرة .

وقال (الله) [٤] – عز وجل – : ﴿ أَخْرِجوا أنْفُسكم اليومَ تُجْزَوْن عذابَ الهُون ﴾ [٥] .

وقال – تعالى – مخبراً عن آل فِرعون / : ﴿ النَّارُ يعرضون عليها غُدُوًّا وَعَشِيًّاً ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فِرعونَ أشدَّ العذاب ﴾ [٦] . ب١١٦أ

---

(١) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : إلى .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) الحديث بلفظه أخرجه مسلم في صحيحه ٢٠٣١/٤ في باب « الأرواح جنود مجندة » (٤٩) من كتاب البر (٤٥) حديث رقم (١٥٩) ، (١٥٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأبو داود في سننه ٥٥٩/٢ . في باب من يؤمر أن يجالس من كتاب الأدب ، والإمام أحمد في مسنده : ٢ : ٢٩٥ ، ٥٢٧ .

وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً في باب « الأرواح جنود مجنده » (٢) من كتاب الأنبياء (٦٠) حديث رقم (٣٣٣٦) عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : « سمعت النبي ، ﷺ ، يقول : « الأرواح جنود ... الحديث » .

ووصله المصنف في الأدب المفرد ٣٤٤/٢ في باب الأرواح جنود مجندة (٤٠١) حديث رقم (٩٠٠) . وانظر تخريج « المعلق » ، ومن وصله في تعليق التعليق لابن حجر ٥/٤ – ٧ .

(٤) من نسخة «ب»

(٥) سورة الأنعام : ٩٣ .

(٦) سورة غافر : ٤٦ .

فَصَحَّ أنَّ أرواحَهم موجودةٌ عاقِلةٌ مميزةٌ ، تعرضُ كُلَّ غَدْوَةٍ ، وكُلَّ (عَشِيَّةٍ) [(١)] (على) [(٢)] النار إلى يوم القيامة .

وقال – تعالى – : ﴿ ولا تقولوا لمن يُقْتَلُ في سبيلِ اللهِ أمواتٌ بل أحياءٌ (ولكن لا تشعرون) ﴾ [(٣)] ﴾ .

(وقال – تعالى – : ﴿ ولا تحسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سبيلِ اللهِ أمواتاً بل أحياءٌ) [(٤)] عند رَبِّهم يُرزقون * فَرِحين بما آتاهُمُ اللهُ من فَضْلِه ويستبشرون بالذين لم يَلْحَقُوا بهم من خلفهم (ألّا خوفٌ عليهم ولا هم يَحْزَنُون) ﴾[(٥)] .

فَصَحَّ أَنَّ أرواحَهم في الجنَّةِ بنَصِّ القُرآن حيَّةٌ ، مرزوقةٌ ، – (وإنَّما خَصَّ الشهداء ، دون غيرهم ، بالرزق على حديث ابن مسعود [(٦)] أنَّها

---

(١) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « عاشية » .

(٢) من نسخة «ب» . وفي نسخة « أ » : إلى .

(٣) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة البقرة : «١٥٤» .

(٤،٥) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآيتان من سورة آل عمران : «١٦٩ ، ١٧٠» .

(٦) أخرجه مسلمٌ فى صحيحه ٣ / ١٥٠٢ في باب بيان أن أرواح الشهداء فى الجنة من كتاب الجهاد رقم ١٢١ – (١٨٨٧) من طرق عن مسروق . قال : سألت عبد الله (هو ابن مسعود) عن هذه الآية: ﴿ ولا تحسبن الذين قُتِلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾ [آل عمران : ١٦٩] ، قال : أما إنا قد سألنا عن ذلك ، فقال : أرواحهم فى جوف طير خضر ، لها قناديل معلقة بالعرش ، تسرح فى الجنَّة حيث شاءت ، ثم تأوي إلى تلك القناديل ، فاطلع إليهم ربهم اطلاعة ، فقال : هل تشتهون شيئاً ؟ قالوا : أيّ شيءٍ نشتهى ونحن نسرح فى الجنة حيث شئنا ، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات . فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يُسألوا ، قالوا : يارب ؛ نريد أن ترد أرواحنا حتى نقتل فى سبيلك مرة أخرى ، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا » .

=

تسرح في ثمار الجنَّةِ أرواح الشهداء خاصة . وأما الحياة فلكل نفسٍ) (١) – فَرِحَةٌ ، مستبشرةٌ ، غيرُ ميتةٍ . والأرواحُ هي الأنفسِ على ما قدّمْنَا قبلُ (٢) ، والحمدُ لله ربِّ العالمين .

وصَحَّ أنَّ هذا كُلَّهُ خبرٌ عنها ، لا عن الأجساد ، لأن الأجسادَ قد عادت تراباً ، وأكلتها السِّباعُ ، والطيرُ ، بالعيانِ ، الذي لاشكَّ فيه ، إلى أن يردَّها اللهُ – تعالى – بإعيانها ، يومَ القيامة / مع أرواحها كما كانت (٣) . ١٦٥أ

« فَصْلٌ » : وأنَّ الموازين حَقٌّ ، نؤمنُ بها ، ولا ندري كيف هي ، ولا نزيد ، (لكن) (٤) كما قال الله – عز وجل – : ﴿ ونَضَعُ الموازينَ القسط ليوم القيامة فلا تُظْلَمُ نفسٌ شيئاً ﴾ (٥) . وقال – تعالى – : ﴿ والوزنُ يومَئِذٍ الحقُّ ﴾ (٦) ﴿ فأمَّا من ثَقُلَتْ موازينُه * فهو في عيشة راضية . وأمَّا مَن خَفَّت موازينه * فأُمُّهُ هاوية * (وما أدراك ماهيه * نارٌ حامية) ﴾ (٧) .

= وأخرجه أيضاً الترمذى في سننه ٥ / ٢٣١ في تفسير سورة آل عمران من كتاب التفسير رقم (٣٠١١) ، ثم قال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه في سننه ٢ / ٩٣٦ في باب فضل الشهادة في سبيل الله (١٦) من كتاب الجهاد حديث رقم (٢٨٠١) ، والدارمي في سننه ٢/ ٢٠٦ في باب (١٨) أرواح الشهداء من كتاب الجهاد كلهم من حديث مسروق عن عبد الله ابن مسعود .

(١) ما بين القوسين من قوله : « وإنما خص الشهداء .. إلى هنا سقط من نسخة «ب» .

(٢) أنظر ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) سبق أن ذكرنا تعلقات الروح بالبدن ، وأحكامها فى الدور الثلاث . قريبا .

(٤) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : ولكن .

(٥) سورة الأنبياء : ٤٧ .

(٦) سورة الأعراف : ٨ وتتمة الآية : ﴿ فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ﴾ .

(٧) ما بين القوسين من نسْخة «ب» والآيات من سورة القارعة : ٦ – ١١ .

إِلَّا أَنَّنا نوقن (بأَنَّها) (١) بخلاف موازين الدنيا ، لِأَنَّ موازينَ الدنيا ، لا يوزَنُ فيها إِلَّا الأجسامُ ، و (أَمَّا) (٢) الأعراضُ فلا . وموازين الآخرةِ لا يُوزَنُ فيها إلا الأفعالُ والأقوالُ ، ونياتُ (النَّفوس) (٣) ، (ونوقن) (٣) أنَّ وزنَ الصدقةِ بالياقوتةِ فيها أعظمُ من وزن الصَّدَقَةِ بالكَذَّانة ، (٤) وليس كذلك ميزان الدنيا . وباللهِ – تعالى – التوفيق .

« فَصْلٌ » وأَنَّ الحَفَظَة الكرامَ حَقٌّ . قال (الله) (٥) ، عز وجل ، : ﴿ إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشّمالِ / قعيد . ما يلفظُ مِنْ قولٍ إلَّا لديه رقيب عتيد ﴾ (٦) .

ب١١٦ب

وقال – تعالى – : ﴿ [وإنَّ] (٧) عليكم لحافظين . كِرَاماً كاتِبين ﴾ (٨) .

وقال رسولُ الله ، ﷺ ، : « (يتعاقبون) (٩) فيكم ملائكةٌ بالليل والنهار » (١٠) .

---

(١) فى نسخة «ب» : أنها .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة «ب» وفى نسخة « أ » : النفس . وقول الإمام ابن حزم هنا فى عدم وزن الأجساد فى موازين الآخرة غير مسلم ، حيث قد جاءت النصوص بما يدل على ذلك .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب » : ويوقن .

(٤) « الكذّان : بالفتح والتثقيل : الحجر الرخو ، كأنه مدر ، وربما كان نخراً ، الواحدة كَذَّانة . ومنهم من يجعل النون أصلية ، وضعف هذا القولُ بالتصريف ، فإنَّهُ يُقال : أكذَّ القوم أكذاذاً : إذا صاروا في كذَّانٍ من الأرض . ولو كانت النون أصلية لظهرت في الفعل » . المصباح المنير (كذن) ص ٢ / ١٨٩ .

(٥) من نسخة «ب» .

(٦) سورة ق : « ١٧ ، ١٨ » .

(٧) التصويب من القرآن الكريم ، وفي النسختين : « إن » .

(٨) سورة الانفطار : ٩ ، ١٠ .

(٩) في نسخة «ب» : « يتعاقب » .

(١٠) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع : في باب [١٦] =

« فَصْلٌ » : وأَنَّ إيتاءَ (الكُتُبِ) [١] المنسوخ فيها الأعمال حق .

قال – تعالى – : ﴿ وكُلَّ إنسانٍ ألزمناهُ طائِرَهُ في عُنُقِهِ ونُخرج له يومَ القيامة كتاباً يلقاهُ منشوراً * اقرأ كتابَكَ كفي بِنَفْسِكَ اليومَ عليك حسيباً ﴾ [٢] .

وقال – تعالى – : ﴿ إنَّا كُنَّا نستَنْسِخُ ما كُنْتُمْ تعملون ﴾ [٣] .

وأَنَّ كُتُبَ أهلِ الفوزِ والسعادة يُعْطَوْنَها بِأَيْمانهم ؛ وأَنَّ كُتُبَ الكُفَّارِ يُعْطَوْنَها بأشمُلِهم ، وأَنَّ كُتُبَ أهلِ الإيمانِ المعذبين بذنوبهم يُعْطَوْنَها مِنْ وراءِ ظهورِهم .

قال اللهُ – عز وجَلَّ – : ﴿ فأمَّا مَنْ أُوتِي كِتَابَهُ بيمينه * فيقول هآؤم

= فضل صلاة العصر من كتاب مواقيت الصلاة (٩) رقم (٥٥٥) ، وفي باب ذكر الملائكة (٦) من كتاب بدء الخلق (٥٩) حديث رقم (٣٢٢٣) ، وفي باب [٢٣] قول الله تعالى : ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه ﴾ حديث رقم (٧٤٢٩) وفي باب [٣٣] كلام الرب مع جبريل ونداء الملائكة حديث رقم (٧٤٨٦) من كتاب التوحيد [٩٧] من حديث أبي هريرة أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة الفجر ، وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم – وهو أعلم بهم – كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون » .

وأخرجه أيضاً مسلمٌ في صحيحه ١ / ٤٣٩ في باب فضلِ صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما من كتاب المساجد حديث رقم (٢١٠) . النسائي في سننه ١ : ١٩٤ في باب فضل صلاة الجماعة من كتاب الصلاة . ومالك في الموطأ ١ : ١٧٠ في كتاب قصر الصلاة في السفر حديث رقم (٨٢) ، كلهم من حديث أبي هريرة مثل حديث البخارى . والإمام أحمد في مسنده ٢ / ٢٥٧ عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ : إنَّ لله ملائكة يتعاقبون ملائكة الليل ، وملائكة النهار ... الحديث ، وفي المسند أيضاً ٢ / ٣١٢ بلفظ « الملائكة يتعاقبون فيكم ... الحديث » ٢ / ٤٨٦ مثل حديث البخاري .

(١) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : الكتاب .

(٢) سورة الإسراء : ١٣ ، ١٤ .

(٣) سورة الجاثية : ٢٩ .

٦٥أ ب اقرءُوا كِتابِية * إني ظننتُ أنّي مُلاقٍ حسابِيَه * فهو في عيشةٍ / راضية * في جَنَّةٍ عالِيَةٍ ﴾ [(١)] .

(وقال – تعالى – : ﴿ وأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فيقول ياليتني لم أُوتَ كتابِيَه * ولم أدْرِ ما حِسَابِيَه * ياليْتَها كانَتِ القاضِيَة * ما أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلطانِيَه * خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعون ذِراعاً فاسلكوه * إِنَّه كانَ لايُؤْمِنُ باللهِ العظيم * ولا يَحُضُّ على طَعَامِ المِسْكِينِ ﴾) [(٢)] .

وقال – تعالى – : ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وراءَ ظَهْرِهِ * فسوف يدعو ثُبُورا * (ويَصْلَىٰ سعيرا *إِنَّهُ كانَ في أَهْلِهِ مسرورا * إِنَّهُ ظَنَّ) [(٣)] أَنْ لن يَحُورَ ﴾ [(٤)] .

فَنصَّ – تعالى – على أَنَّهُ لابُدَّ لِكُلِّ إنسانٍ مِنْ كتابٍ يُؤْتَاهُ ، ونَصَّ على أَنَّ أَصحابَ اليمين يُحاسَبُونَ حِسَاباً يَسيراً ، وينْقَلبون إلى أَهْلِيهم مسرورين ، وهذه صِفَةُ مَنْ لا يُعَذَّبُ أَلبَتَّةَ بلاشَكٍّ ؛ فَصَحَّ أَنَّ أهلَ الكبائِرِ المعذَّبين ليسوا مِنْ هؤلاء أصْلًا ؛ ونَصَّ (تَعالى) [(٥)] على أَنَّ الكفارَ يُعْطَوْنَ كُتُبَهُم بأَشَملهم ، وليس (أصحابُ) [(٦)] الكبائِرِ من المسلمين من هؤلاء بلاشَكٍّ ، ولابُدَّ لهُم مِنْ كُتُبٍ بنصِّ القُرآن . ولا مرتبةَ في إعطاءِ الكُتُبِ إِلَّا ثلاثٌ :

---

(١) الحاقة : ١٩ – ٢٢ .
(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» والآيات من سورة الحاقة : ٢٥ – ٣٤ .
(٣) ما بين القوسين أحال إليه في نسخة «ب» بقوله : إلى قوله .
(٤) سورة الانشقاق : ١٠ – ١٤ .
(٥) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : « تعالوا » وهو خطأ بيِّن .
(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : أهل .

اليمين ، وليسوا مِنْ أَهْلِها ، (إنَّما هي للفائزين دون عَذَاب ، قال اللّٰه – تعالى – : ﴿ أَمْ حَسِبَ الذين اجترحوا السيئات) [١] أَنْ نَجْعَلَهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ سواءٌ محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ﴾ [٢] فلا سبيل (إلى) [٣] أَنْ (يكونوا) [٤] مِثلَهُم .

والشمال ، وليسوا مِن أهْلِهَا ، إنَّما هِيَ للكُفَّارِ ، قال – تعالى – : ﴿ أَفَنَجْعَلُ المسلمين كالمجرمين *ما لكم كيْفَ تحكمون ﴾ [٥] . فلا سبيلَ إلى أَنْ يكونوا مِثْلَهم .

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وراءُ الظهر ، (فهي لهم ، بلا شَكٍّ ، وليسوا مِنْ أَهْلِ اليمين ، ولا مِنْ أَهْلِ الشّمالِ ، وليس وراءُ الظَّهرِ) [٦] لأَهْلِ اليمين ، ولا لِأَهْلِ الشّمالِ ، وصَحَّ بهذا أَنَّ معنىٰ قولِهِ – تعالى – : ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ / (يَحورَ) ﴾ / [٧] أي : ظَنَّ أَنْ لَنْ يَهْلِكَ ، وَرَجَا في رحمةِ اللّٰهِ ، ولم يعمل [٨] ، أ٦٦أ ب١١٧أ

---

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .
(٢) سورة الجاثية : ٢١ .
(٣) زيادة من نسخة «ب» .
(٤) من نسخة « ا » ، وفى نسخة «ب» : « تكونوا » وهو خطأ .
(٥) سورة القلم : ٣٥ ، ٣٦ .
(٦) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .
(٧) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : « يحورا » ، والآية من سورة الانشقاق : ١٤ .

(٨) انفرد ابن حزم – كما ترى – بهذا التصنيف ، وبجعل إيتاء الكتب من وراء الظهر لأصحاب الكبائر ، وجُمهور المفسرين على خلاف ذلك ، فذهبوا في تفسير إعطاء الكتاب من وراء الظهر إلى وجوه :
أولًا : أن يده تكون خلف ظهره .
ثانياً : أنه يتحول وجهه في قفاه فيقرأ كتابه كذلك .
ثالثاً : أنه يؤتى كتابه بشماله من وراء ظهره .
رابعاً : أن شمالَه تدخلِ من صدره حتى تخرج من وراء ظهره ، فيأخذ كتابه . =

(والحَوْرُ : الرجوع) (١) ، كما قيل : الحور بعد الكور ، بمعنى : الهلاك (٢) ، وبالله ، تعالى ،التوفيق .

« فَصْلٌ » : والحوضُ حَقٌّ ؛ مَنْ شَرِبَ منه لم يَظْمَأْ أَبَداً ، كما صَحَّ عَنِ النبيِّ ، ﷺ ، (٣) .

= وحملوا إعطاء الكتب من وراء الظهر على ما ورد في قوله تعالى : « وأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كتابه بشماله ... » الآيات ، على حالة واحدة بمقابل حالة إعطاء الكتب باليمين ، ولم نر مَنْ أشار إلى كيفية إعطاء أهل المعاصي كتبهم إلا ابن حيان ، حيث قال : قال ابن عطية : « وأما من ينفذ عليه الوعيد من عصاتهم ، يعني : عصاة المؤمنين ، فإنَّه يُعطى كتابه عند خروجه من النار . وقد جوّز قوم أن يُعطاه أولًا قبل دخوله النار ، وهذه الآية ترد على هذا القول » اهـ .

والظاهر من الآية أن بنى الإنسان انقسموا إلى هذين القسمين ، ولم يتعرض للعصاة الذين يدخلهم الله النار . اهـ . تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٤٤٦/٨ ، ٤٤٧ . وانظر تفسير الرازي ١٠٦/٣١ ، وتفسير القرطبي ٢٧٢/١٩ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٩/٨ ، وأضواء البيان للشنقيطى ٤٦٦/٣ ، ٤٦٧ .

وأما ابن حزم فإنه جعل إعطاءَ الكتاب باليمين حالة ، وإعطاءه بالشمال حالة ، وإعطاءه من وراء الظهر حالة ثالثة ، جعلها للعصاة . وهذا الرأي – وإن كان مستنده الظاهر من غير حمل لبعض الآيات على بعض – فإن العقل لا يراه مسلماً ، لأن إتيان الكتب من الخلف حالة أسوأ من إتيانه من الأمام بالشمال ، لأن الإعطاء من الدبر انتكاس ، ولاشك أن حالة الكفار أشنع من حالة العصاة ، فليلاحظ .

ونرى ترجيح ما ذهب إليه الجمهور من حمل ما وَرد في الآيات على حالتين ، كما ذكرنا ، لأن حالتهم لا تقتضى محاسبة ، فمجرد إعطاء الكتاب باليمين أو بالشمال ، فالحال متعينه ، المؤمن يقرأ ويستبشر ، والكافر يدعو بالويل والثبور ، وأما العصاة فتنتشر صحفهم ، ويقرروا بها ، وتوزن أعمالهم ، ويحاسبون من غير أن يعطوا كتبهم ، والله أعلم .

(١) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٢) الحور : التردد ، إمَّا بالذات ، وإمَّا بالفكر ، وقوله عز وجل : ﴿ إنه ظنَّ أن لن يحور ﴾ أي : أن لن يبعث ، وذلك نحو قوله : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ﴾ [التغابن : ٧] . المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع : منها في باب [٥٣] =

....

= في الحوض من كتاب الرقاق [٨١] حديث رقم (٦٥٧٩) من طريق ابن أبي مليكة قال : قال عبد الله بن عمرو ، قال النبي ، ﷺ : « حوضي مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منه فلا يظمأ أبداً » .
وأخرجه من طريقه مسلم في صحيحه ٤ / ١٧٩٢ في كتاب الفضائل / باب إثبات حوض نبينا ، ﷺ ، وصفاته (٩) حديث رقم ٢٧ ، وأحمد في مسنده ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٩٩ من طريق جبير بن نفير ، عن عبد الله بن عمرو ، ومن حديث سهل بن سعد أخرجه البخارى في باب [٥٣] فى الحوض من كتاب الرقاق (٨١) وفي الباب الأول من كتاب الفتن رقم (٧٠٥٠) . والإمام مسلم في صحيحه ٤ / ١٧٩٢ في كتاب الفضائل / باب إثبات حوض نبينا ، ﷺ ، وصفاته (٩) حديث رقم (٢٦) ، والإمام أحمد في المسند ٥ / ٣٣٣ ، ٣٣٩ بلفظ : « إنى فرطكم على الحوض ، من مرَّ عليَّ شَرِبَ ، ومن شرب لم يظمأ أبداً ، ليردَنَّ علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ، ثم يحال بيني وبينهم » .

ومن حديث أبي ذر ، رضي الله عنه ، أخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ١٧٩٨ في الكتاب والباب المذكورين قريباً حديث رقم (٣٦) والترمذي في سننه ٤ / ٦٣٠ في كتاب صفة القيامة في باب ما جاء في وصف أواني الحوض حديث رقم (٢٤٤٥) وفيه : « من شرب منها شربة لم يظمأ آخر ما عليه » ثم قال : « هذا حديث حسن صحيح غريب . وفي الباب عن حذيفة بن اليمان ، وعبد الله بن عمرو ، وأبي برزة الأسلمي ، وابن عمر ، وحارثة ابن وهب ، والمستورد بن شداد ، وروي عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : حوضي غايته الكوفة إلى الحجر الأسود » اهـ والإمام أحمد في المسند ٥ / ١٤٩ .

ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه البخارى في الباب الأول من كتاب الفتن حديث رقم (٧٠٥١) .

ومن حديث ثوبان أخرجه الترمذي في سننه ٤ : ٦٢٩ في الباب والكتاب المذكورين قريباً ، حديث رقم (٢٤٤٤) . وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه . وقد روي هذا الحديث عن معدان بن أبي طلحة ، عن ثوبان ، عن النبي ، ﷺ . وأبو سلام الحبشي اسمه منصور ، وهو شامي ثقة . وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده ٥ : ٢٧٥ .

ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه أحمد فى المسند ٣٨٤/٣ ، ومن حديث أبي أمامة أخرجه أحمد في المسند ٢٥٠/٥ ، ٢٥١ ، ومن حديث حذيفة أيضاً في المسند ٣٩٠/٥ ، ٣٩٤ .

ومن حديث ابن عمر أيضاً في المسند ١٣٢/٢ ، ١٣٤ ، ومن حديث أبي برزة أيضاً فى المسند ٤٢٤/٤ .

وأحاديث الحوض متواترة أوردها السيوطى في الأزهار المتناثرة في كتاب البعث حديث (٤) والزبيدي في لقط اللآلىء المتناثرة ص ٢٥١ رقم (٧٠) والكتاني في نظم المتناثر رقم (٣٠٥) .

« فَصْلٌ » : والشفاعةُ حَقٌّ ، يُخرِجُ اللهُ ، (عز وجل) [١] ، بها مِنَ النَّارِ مَنْ فاضَتْ سَيِّئاتُهُ ، (و) [٢] كبائِرُهُ على حسناتِه ، كما صَحَّ عن النبيِّ ، ﷺ [٣] ، وهي مَرْتَبَةٌ خَصَّ اللهُ بها عبدَه ، ورسولَهُ ، محمداً ،

---

(١) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : تعالى .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) حديث الشفاعة الطويل أخرجه الأئمة الحفاظ عن أنس ، وأبي هريرة ، وحذيفة ، وجابر وأبي بكر ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وعن غيرهم .

– فمن حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخارى في مواضع من صحيحه : في كتاب التفسير سورة البقرة : ﴿ باب قول الله وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ حديث رقم ٤٤٧٦ ، وفي كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار (٥١) حديث رقم (٦٥٦٥) ، وفي كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ (١٩) حديث رقم (٧٤١٠) مطولًا ، وفي باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ . حديث رقم (٧٤٤٠) ، وفي باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٣٦) حديث رقم (٧٥١٠) . وفيه تردد الناس على الأنبياء .

وأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه : ١ / ١٨٠ ، ١٨١ في كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) حديث رقم ٣٢٢ مطولًا ، وحديث رقم (٣٢٣) مختصراً . وحديث رقم (٣٢٦) مطولًا .

وابن ماجه في سننه ١٤٤٢/٢ في كتاب الزهد (٣٧) باب ذكر الشفاعة (٣٧) حديث رقم (٤٣١٢) .

والدارمي في سننه : ٢٧/١ ، ٢٨ في المقدمة .

والإمام أحمد في مسنده : ١١٦/٣ ، ١٤٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ . وابن حبان في صحيحه ١٢٨/٨ في كتاب التاريخ باب الحوض والشفاعة حديث رقم (٦٤٣٠) .

– ومن حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في كتاب الأنبياء / باب قول الله عز وجل (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه) [هود : ٢٥] (٣) حديث رقم (٣٣٤٠) مطولًا ، وفي باب يزفون ... (٩) حديث رقم (٣٣٦١) مختصراً . وفي كتاب التفسير ، تفسير سورة بني إسرائيل / باب (ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً) (٥) حديث رقم (٤٧١٢) مطولًا

وأخرجه مسلم في صحيحه ١٨٤/١ في كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٨٤) حديث رقم (٣٢٧) مطولًا ،

والترمذي في سننه ٧ : ١٤٧ كتاب صفة القيامة / باب ما جاء في الشفاعة =

ﷺ ، كما جاء عنه ، عليه السلام : « أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دعوةً ، وأنه (عليه السلام) (١) اختبأ دعوتَهُ شَفاعَةً لِأُمَّتِهِ (٢)» . وقد صَحَّ

= حديث رقم (٥٤٣٦) . وقال : وفي الباب عن أبي بكر الصديق ، وأنس ، وعقبة بن عامر ، وأبي سعيد ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

والإمام أحمد في مسنده : ٤٣٦/٢ .

والحاكم في مستدركه : ٥٨٨/٤ في كتاب الأهوال / رجوع الناس للشفاعة إلى الأنبياء عليهم السلام ، وابن حبان فى صحيحه ١٢٩/٨ في كتاب التاريخ / باب الحوض والشفاعة حديث رقم (٦٤٣١) .

– ومن حديث حذيفة ، رضي الله عنه ؛ أخرجه مسلم في صحيحه : ١٨٤/١ في كتاب الإيمان . حديث رقم ٣٢٩ ، والحاكم في مستدركه : ٥٨٨/٤ في كتاب الأهوال . رجوع الناس للشفاعة إلى الأنبياء عليهم السلام .

– ومن حديث جابر ، رضي الله عنه ؛ أخرجه مسلم في صحيحه ١ : ١٧٧ في كتاب الإيمان . حديث رقم (٣١٦) .

– ومن حديث أبي بكرة ، رضي الله عنه ، أخرجه الإمام أحمد فى مسنده : ٥،٤/١ .

– ومن حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أخرجه الإمام أحمد فى مسنده : ٢٨١/١ ، ٢٩٥ .

– ومن حديث عقبة بن عامر ، رضي الله عنه ، أخرجه الدارمي في سننه : ٣٢٧/٢ في كتاب الرقاق / باب فى الشفاعة حديث رقم (١) .

والحديث متواتر ، ذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة ص ١٥٦ (خ) في كتاب البعث . حديث رقم (٤) ، ومحمد مرتضى الحسينى الزبيدي في لقط اللآلِيء المتناثرة ص ٧٥ – ٧٨ حديث رقم (٢٢) ونص على أنه قد رواه اثنا عشر صحابياً . والكتاني في نظم المتناثر ص ٣٢٢ حديث رقم (٣٠١) .

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : ﷺ .

(٢) هذا حديث صحيح ؛ أخرجه الأئمة الحفاظ من حديث أبي هريرة ، وأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وأبي ذر ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم أجمعين .

فمن حديث أبي هريرة ؛ أخرجه البخارى في صحيحه : في باب لكل نبي دعوة مستجابة (١) كتاب الدعوات حديث (٦٣٠٤) وفي باب المشيئة والإرادة (٣١) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث (٧٤٧٤) . ومسلمٌ في صحيحه : ١ : ١٨٨ في باب اختباء النبيِّ ، ﷺ ، دعوة الشفاعة لأمته . من كتاب الإيمان (١) حديث (٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، =

....

= ٣٣٨ ، ٣٣٩) . والترمذي في سننه ٥ : ٥٨٠ في باب فضل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » (٣١) من كتاب الدعوات (٤٩) حديث (٣٦٠٢) . وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وابن ماجه في سننه ٢ : ١٤٤٠ في باب ذكر الشفاعة (٣٧) من كتاب الزهد (٣٧) حديث (٤٣٠٧) مثل رواية مسلم . والإمام مالك في الموطأ ١ : ٢١٢ في باب ما جاء في الدعاء (٨) من كتاب القرآن (١٥) حديث (٢) والدارمي في سننه ٢ : ٣٢٨ في باب إن لكل نبي دعوة . من كتاب الرقاق ، من طريقين عنه ، والإمام أحمد فى مسنده من طرق عنه : ٢ : ٢٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٩٦ ، ٤٢٦ . وابن مندة في كتاب الإيمان الجزء الثالث من حديث رقم (٨٩٢ – ٩١٣) من طرق عنه ، وباختلاف في بعض الألفاظ ، والمعنى واحد .

ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ أخرجه البخاري في باب لكل نبي دعوة مستجابة (١) من كتاب الدعوات (٨١) حديث (٦٣٠٥) ومسلم فى صحيحه ١ : ١٩٠ في الباب والكتاب المذكورين من طرق عنه من حديث رقم (٣٤١–٣٤٤) . والإمام أحمد في المسند من طرق عنه : ٢ : ١٣٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٧٦ ، ٢٩٢ . وابن مندة في كتاب الإيمان الجزء الثالث من طرق عنه ، من حديث (٩١٤–٩١٨) باختلاف في بعض الألفاظ والمعنى واحد .

ومن حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنه ؛ أخرجه مسلم في صحيحه ١ : ١٩٠ في نفس الباب والكتاب المذكورين سابقاً حديث رقم (٣٤٥) ، والإمام أحمد في المسند من طريقين عنه ، من طريق أبي الزبير ، عنه ٣ : ٣٨٤ ، ومن طريق الحسن عنه ٣ : ٣٩٦ . نحوه .

ومن حديث أبي ذر ، رضي الله عنه ؛ أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريقين عنه : ٥ : ١٤٥ ، ١٤٨ بلفظ « قال رسول الله ﷺ : « أوتيت خمساً لم يؤتهن ... » وفيه : « وبعثت إلى الأحمر والأسود ، وقيل لي : سل تعطه ، فاخْتَبَأْتُها شفاعة لأمتي ، وهي نائلة منكم – إن شاء الله – من لقي الله ، عز وجل ، لا يشركُ به شيئاً » .

ومن حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما ، من رواية أبي نضرة عنه ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ١ : ٢٨١ ، ٢٩٥ ، قال : « خطبنا ابن عباس على منبر البصرة ، فقال : قال رسول الله ، ﷺ : « إنه لم يكن نبي إلا له دعوة ، قد تنجزها في الدنيا ، وإني قد اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي ، وأنا سيد ولد آدم يوم القيامة ... ثم ذكر حديث الشفاعة الطويل .

ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣ : ٢٠ بلفظ « قد أعطي كل نبي عطية ، فكل قد تعجلها ، وإني أخرت عطيتى شفاعة لأمتى ... الحديث » اهـ . والحديث متواتر أورده الكتاني في نظم المتناثر ص ١٤٩ رقم (٣٠٠) .

أيضاً (١) عنه عليه السلام « أن للنَّبيّين والصالحين شفاعةً خاصة (٢) ، إلا أنَّ الشفاعةَ العامة له ﷺ فقط » (٣) .

---

(١) ذكرت في نسخة « أ » بعد قوله : « عنه » .

(٢) روى الأئمة الحفاظ أحاديث كثيرة في شفاعة الملائكة والنبيين والصالحين : منها حديث أبي سعيد الخدري الطويل في الرؤية ؛ أخرجه البخارى في صحيحه : في باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ من كتاب التوحيد (٩٧) حديث (٧٤٣٩) ، والإمام مسلم في صحيحه ١ : ١٦٧ - ١٧١ في باب معرفة طريق الرؤية (٨١) من كتاب الإيمان (١) حديث (٣٠٢) . ولفظ البخاري : « ... فما أنتم بأشد لي مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبار ، وإذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم ، يقولون : ربنا إخواننا الذين كانوا يصلون معنا ، ويصومون معنا ، ويعملون معنا ، فيقول الله تعالى : « اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه .... قال أبو سعيد : « فإن لم تصدقوني فاقرءوا : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ﴾ . فيشفع النبيون والملائكةُ والمؤمنون ، فيقول الجبار : بقيت شفاعتي فيقبض قبضة من النار ... الحديث » .

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في المسند ٣ : ٩٤ عنه ، قال ؛ قال رسول الله ، ﷺ : « إذا خلص المؤمنون من النار يوم القيامة ، وأمنوا ، فما مجادلة أحدكم لصاحبه ، فذكر نحو حديث البخاري ، غير أنه لم يذكر رؤية الرب يوم القيامة .

ومن حديث أبي بكرة ، رضي الله عنه ، في حمل الناس على الصراط يوم القيامة ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥ : ٤٣ . وفيه : « .... قال : فينجي الله تبارك وتعالي برحمته من يشاء . قال : ثم يؤذن للملائكة والنبيين والشهداء أن يشفعوا فيشفعون ، ويخرجون ، ويشفعون ، ويخرجون ويشفعون ، ويخرجون ويشفعون .... الحديث .

ومن حديث آخر لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٣ : ٢٠ من طريقين عنه في ٣ : ٦٣ : وفيه : إن الرجل من أمتي ليشفع للفئام من الناس فيدخُلُون الجنة بشفاعته ، وإن الرجل ليشفع للقبيلة من الناس ، فيدخلون الجنة بشفاعته ، وإن الرجل ليشفع للرجل ، وأهل بيته ، فيدخلون الجنة بشفاعته » .

ومن حديث أبي برزة رضي الله عنه : أخرج الإمام أحمد في مسنده ٤ : ٢١٢ بلفظ « قال : سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : إن من أمتي من يشفع لأكثر من ربيعة ومضر » ... الحديث .

وعن أبي برزة أيضاً « أن النبي ، ﷺ ، قال : « ما من مسلمين يموت لهما أربعة أفراط إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته ، قالوا : يارسول الله ، وثلاثة ، قال : وثلاثة ، قالوا : واثنان ، قال . واثنان . وإن من أمتي لمن يدخل الجنة بشفاعته مثل مضر » .

(٣) أنظر حديث الشفاعة ، سبق تخريجه قريباً .

وأمَّا أهلُ بيتِهِ ، ﷺ ، من بني هاشم ، فما صَحَّ قطُّ أَنَّ لِكُلِّ امرئٍ منهم شفاعة ، بل فيهم مِنَ (الخلعاء) (١) ، والظلمةِ ، (والمُفْتَرِين) (٢) ، والمفسدين في الأرض من هُمْ أحوجُ النَّاسِ إلى الشفاعة ، وإنّما هو وسواسٌ تطلقه الرافضة (٣) . (وفيهم من لا تناله الشفاعةُ لأنَّه يخلد في النَّار أبداً كأبويه ، عليه السلام ، وعمه أبي لهبٍ ، ومن كان من [الحَسَنِيّين والحُسَيْنِيِّينَ] (٤) غالياً فى الرفض) (٥) .

« فصْلٌ » : وأَنَّ القَدَرُ حَقٌّ ، ما أخطأنا لم يكن لِيُصِيبَنَا ، وما أصابنا لم يكن لِيُخطِئَنا ، كما قال (عَزَّ وجل) (٦) : ﴿ ما أَصابَ من مُصيبَةٍ

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : الخلفاء .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) الرافضة : هم الذين يجيزون الطعن في الشيخين ؛ أبي بكر ، وعمر ، رضي الله عنهما ، ويجمعون على أنَّ النبيَّ ، ﷺ ، نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ، ﷺ ، ومما أجمعوا عليه أيضاً أَنَّ الإمامَةَ لا تكون إلا بنص وتوقيف . وأنها قرابة . وأيضاً أبطلوا الاجتهاد في الأحكام ، وغير ذلك ، وهم فرَقٌ كثيرةٌ جداً ، تجمعهم ثلاث فرقٍ ، هي الزيدية ، والكيسانية ، والإمامية ، وأصل لقب الروافض من زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين خرج على هشام بن عبد الملك ، فطعن عسكره في أبي بكر وعمر ، فمنعهم من ذلك فرفضوه ، ولم يبق معه إلَّا القليل ، فقال لهم زيد : رفضتموني ، فَسُمُّوا بذلك . راجع : مقالات الإسلاميين ١ / ٦٥ - ١٦٦ ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٩ - ٧٢ والتبصير في الدين الإسلامي ص ٢٧ - ٤٣ .

(٤) في المخطوطة - نسخة «ب» - كتبت بهذا الشكل : « الحسين الحسين » ، ونعتقد أنه خطأ من فعل النساخ ، والصواب ما أثبتناه لدلالته على المعنى المراد من السياق والمراد بذلك : من كان من سلالة الحسن والحسين ، رضي الله عنهما ، ممن غلا في رفض الشيخين .

(٥) ما بين القوسين من قوله : « وفيهم ... إلى قوله : في الرفض » زيادة من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تعالى » .

في الأرضِ ولا في أنفسكم إلا في كتابٍ مِنْ قبلِ أنْ نَبْرأها ﴾ (١) .

« فَصْلٌ » : وَأَنَّ الآجالَ مُوَقَّتةٌ . المقتولُ والميتُ حتفَ أنفه سواءٌ في ذلك ، لا يتجاوزُ (أَحَدٌ) (٢) أَجَلَهُ .

قال (الله) (٣) ، عز وجل : ﴿ وما كان لِنَفْسٍ أَنْ تموتَ إِلَّا بإذنِ اللهِ كتاباً مؤجلًا ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ لو كُنتم في بيوتِكم لَبَرزَ الذين كُتِبَ عَلَيْهِمُ القتلُ إلى مضاجِعِهم ﴾ (٥) .

وقال تعالى : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموتُ ولو كنتم في بروج مشيّدةٍ ﴾ (٦) / . ب١١٧ب

وقال تعالى : ﴿ فإذا جاءَ أَجَلُهُم لا يَسْتَأْخِرونَ ساعَةً ولا يَسْتَقْدِمون ﴾ (٧) .

« فَصْلٌ » : وأَنَّ أفعالَ العبادِ كُلَّها ، من طَاعةٍ ومعصيةٍ ، / من قولٍ ، أو عَمَلٍ ، أو عقدٍ بالقلب ، فكلُّها خلقُ الله ، تعالى ، الحركةُ والسكونُ سواءٌ ، لا خالِقَ غيرُ الله ، تعالى ؛ وإنَّما الفرقُ بيننا وبين الجمادات هو أنَّ اللهَ ، (عز وجل) (٨) ، خَلَقَ فينا اختياراً ، وتمييزاً وإرادةً ، ولم يَخْلُقْ أ٦٦ب

---

(١) سورة الحديد : ٢٢ .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أحداً » . على أن الفاعل : « أجله » .
(٣) زيادة من نسخة «ب» .
(٤) سورة آل عمران : ١٤٥ .
(٥) سورة آل عمران : ١٥٤ .
(٦) سورة النساء : ٧٧ .
(٧) سورة النحل : ٦١ .
(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : تعالى.

في الجمادات شيئاً من ذلك . (وكُلّ) [١] حركةٍ وسكونٍ لِحَيٍّ ، أو غيرِ حَيٍّ ، فكُلُّ ذلك مخلوقٌ لِله ، تعالى .

قال (الله) [٢] – عز وجل – : ﴿ (و) [٣] خَلَقَ كُلَّ شيءٍ فَقَدَّره تقديراً ﴾ [٤] .

وقال تعالى : ﴿ خَلَقَ السمٰواتِ والأرضَ وما بينهما ﴾ [٥] .

وقال تعالى : ﴿ (واللهُ) [٦] خلقكم وما تعملون ﴾ [٧] .

وأعمالُنا بين السماءِ والأرضِ ، بلا شك ، وهي أشياءٌ ، بلا شك ، فهي مخلوقةٌ ، بلا شك .

وقال تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ [٨] .

(وقال تعالى : ﴿ والَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دونِ اللهِ لايَخْلُقُونَ شيئاً وَهُمْ يُخْلَقُون ﴾ [٩]) [١٠] .

ولو كانت الحركاتُ مخلوقةً لِغَيْرِ اللهِ ، لكان ذلكِ الغيرُ قادراً على أَنْ يأتِيَ بها على غير ما هي عليه ، (ولكان) [١١] إلى العُلُوِّ أكثر

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : فكل .
(٢) زيادة من نسخة «ب» .
(٣) سقطت من نسخة « أ » .
(٤) سورة الفرقان : ٣ .
(٥) سورة الفرقان : ٥٩ .
(٦) من نسخة « أ » .
(٧) سورة الصافات : ٩٦ .
(٨) سورة فاطر : ٣ .
(٩) سورة النحل : ٢٠ .
(١٠) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .
(١١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » ، « لكن » .

(ما) [١] يتحرك (أو في) [٢] السفل كذلك [٣] .

ولو كانت غيرَ مخلوقَةٍ لكانَ بعضُ العالَمِ غيرَ مخلوقٍ ؛ وهذا كُفْرٌ مجردٌ . والحركات مِنّا هي بعضُ نوعٍ (حركاتِ) [٤] الحَيوانِ كُلِّه ، فمن الباطِل أَنْ يكونَ بعضُ النوع مخلوقاً له (تَعالى) [٥] ، وبعضُه غَير مخلوقٍ له - تعالى - .

فإنْ ذكروا قولَ اللهِ ، عَزَّ وجَلَّ ، : ﴿ فتبارَكَ اللهُ أَحسنُ الخالقين ﴾ [٦] وقولُه : ﴿ وتَخْلُقُونَ إفْكاً ﴾ [٧] . فهذا لا حُجَّةَ لهم فيه ، لأَنَّ قولَهُ - تعالى - : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ [٨] يُبْطِلُ (هذا) [٩] الظَّنَّ منهم ، وليس في القرآن تخالف : وقال (الله) [١٠] - تعالى - : ﴿ ولو كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختلافاً كثيراً ﴾ [١١] . فَصَحَّ أَنَّ معنى قَوْلِهِ - تعالى - : ﴿ أَحْسَنُ الخالقين ﴾ [١٢] إنَّما هو كقولِهِ - تعالى - : ﴿ [نادوا] [١٣] شُرَكَائِيَ

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « مما » .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « إن في » .
(٣) أي : تكون طبيعة حركته واحدة ؛ إما إلى العلو ، أو إلى السفل . والله أعلم .
(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وحركات » .
(٥) سقطت من نسخة «ب» .
(٦) سورة المؤمنون : ١٤ .
(٧) سورة العنكبوت : ١٧ .
(٨) سورة فاطر : ٣ .
(٩) سقطت من نسخة «ب» .
(١٠) سقطت من نسخة «ب» .
(١١) سورة النساء : ٨٢ .
(١٢) سورة المؤمنون : ١٤ .
(١٣) من القرآن الكريم ، سورة الكهف : ٥٢ . وفي النسختين أ ، ب : « أدعوا » .

الذين زَعَمْتُم ﴾ (١) . وكقوله – تَعَالى – : ﴿ هَذا خلقُ اللهِ (٢) فَأَرُوني ماذا خَلَقَ / الذين مِنْ دُونِهِ ﴾(٣) إنَّما هو على ما ادَّعَوْهُ من خالِقِينَ آخرينَ ، وشركاءَ آخرين ، لا على تحقيقِ خالِقِينَ سواه ، ولا شركاءَ لَهُ .

٦٧أ

وقولُهُ / – تعالى – : ﴿ (و) (٤) تخلقون إفكاً ﴾ (٥) إنَّما على ما كانت عليه العربُ تقولُه فى مَنْ اخترعَ كَذِباً ، (بيَّن) (٦) ذلك نفيه (تعالى)(٧) أن يكونَ خالِقٌ غيرَه . (وبَيَّنَهُ أيضاً قولُهُ ، عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وٱتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وهم يُخْلَقُون ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ﴾ (٨) وقد عَلِمُوا أَنَّ في الآلِهَةِ الذين ٱتَّخَذُوا المسيحَ ، عليه السلامَ ، والجنَّ . قال الله – تعالى – : ﴿ بَلْ كَانُوا يَعْبُدونَ الجِنَّ أَكثَرُهُم بهم مُؤْمِنُونَ ﴾ (٩) (١٠) ، وأحبارَهُم ، ورُهَبانهم قال اللهُ – تعالى – : ﴿ ٱتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُم [أرباباً من دون الله] (١١) والمسيحَ ابن مريم (١٢) ﴾ (١٣) فَنَفَىٰ عَزَّ وجَلَّ عن كُلِّ مَنْ ذكرنا أَنْ يَخْلُقَ

١١٨ب

---

(١) سورة الكهف : ٥٢ .
(٢) زاد في نسخة «ب» هنا « تعالى هذا قول الله » وهو خطأ .
(٣) سورة لقمان : ١١ .
(٤) سقطت من نسخة « أ » .
(٥) سورة العنكبوت : ١٧ .
(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : يبيّن .
(٧) زيادة من نسخة «ب» .
(٨) سورة الفرقان : ٣ .
(٩) سورة سبأ : ٤١ .
(١٠) كتب فى نسخة «ب» « الآية » مع أن الآية قد انتهت . فهو سبق قلم .
(١١) ما بين حاصرتين من القرآن الكريم
(١٢) سورة التوبة : ٣ .
(١٣) كتب في نسخة «ب» ههنا :« والملائكة » وليست من الآية كما تلاحظ فحذفناها .

شيئاً أو أنْ يملِكَ لِنفسه ضرًّا ، أَوْ نَفْعاً . وهٰذا غايةُ البيانِ مع قَوْلِهِ – تعالى – : ﴿ وَخَلقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْديرا ﴾ (١) ، وقولِهِ – تعالى – : ﴿ إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢)) (٣).

ولا يختلفون في أَنَّهُ – تعالى – خلقَ الأصنامَ ، والخمرَ ، والميسرَ (٤) ، والأنصابَ (٥) ، والأزلام (٦) ، والخنازيرَ ، وكُلُّ ذلك رِجْسٌ وشَرٌّ . وأنَّهُ – تعالى – خلقَ إبليسَ والشياطينَ المُغْوِيَةَ ، وهُمْ شَرٌّ مَحْضٌ (٧) . فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يقولُ : إنَّ اللّٰه خلقَ كُلَّ هذا ، ولم يَخْلُقِ الأفعالَ الصالحةَ ، ولا حَرَكاتِ العبادِ ؟! .

فإنْ قِيلَ : أَلَيْسَ مَنْ خَلَقَ الشَّرَّ يُسَمَّىٰ شِرِّيراً ؟ وَمَنْ خَلَقَ الظُّلْمَ يُسَمَّىٰ ظالِماً ؟ وَمَنْ خَلَقَ الجَوْرَ يُسَمَّىٰ جائراً ؟

---

(١) سورة الفرقان : ٣ .

(٢) سورة القمر : ٤٨ .

(٣) ما بين القوسين من قوله : « وبيَّنه أيضاً قولُه ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٤) الميسر هو قمار العرب بالأزلام . مختار الصحاح ٧٤٣ . والمصباح المنير ٢ / ٣٥٨ .

(٥) الأنصاب : جمع نَصِيب . وهى الحجارة تنصب على الشيء وكان للعرب حجارة تعبدها وتذبح إليها . المفردات للراغب ٤٩٤ .

(٦) الأزلام : هى السهام التى كان أهل الجاهلية يستقسمون بها . أنظر مختار الصحاح ٢٧٤ . والمصباح المنير ١ / ٢٧٣ .

(٧) إنَّ أفعالَ الله تعالى – مِن حيث هي فِعلُه – خيرٌ محضٌ . وصدورُ الأفعال عن الله تعالى ليس فيه شرٌّ بوجه من الوجوه ، فهو – سبحانه وتعالى – لم يخلق شراً محضاً ، لأنَّ الحكمةَ تنافي ذلك ، إذ لا مصلحةَ في خلق الشرِّ على هذا الوجه ، فهو – سبحانه – بيده الخير ، والشرُّ ليس إليه ، كما قال ﷺ : « والخيرُ كلُّهُ في يديك ، والشرُّ ليس إليك » [رواه مسلم ١ / ٥٣٥ كتاب صلاة المسافرين / باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه رقم ٢٠١] .
وما كان من الشرور موجوداً فهو لا يرجع إلى الذات ، فلا يضاف إلى الله تعالى ، =

قُلنا : إنَّ التسميةَ ليست إلينا ، إنّما هي إلى اللهِ – تعالى – فلا يُسَمَّى ظالماً وجائراً وشرّيراً (١) إلّا مَنْ فَعَلَ

= فهو ليس إليه ، وإنّما هو راجع إلى مفعولاته ، ومفعولاتهُ لا تضاف إليه ، وإنما الذي يضاف إليه هو ما كان من صفات ذاته ، أو من أفعاله ، وذلك فيه الكمال المطلق .

لهذا فليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر ، وإنَّما يذكر الشر في مفعولاته ، كقوله تعالى : ﴿ نبىء عبادى أني أنا الغفورُ الرحيمُ * وأنَّ عذابي هو العذاب الأليم ﴾ [الحجر : ٤٩ ، ٥٠] وقوله : ﴿ إنَّ ربك لسريعُ العقاب وإنَّهُ لغفورٌ رحيمٌ ﴾ [الأعراف : ١٦٧] وقوله : ﴿ إنَّ بَطْشَ ربّك لشديدٌ * إنه هو يُبدىء ويعيد . وهو الغفور الودود ﴾ [البروج : ١٢ – ١٤] .

أمَّا الشرورُ التي هي ضمنُ خلقِهِ لكُلّ شيءٍ فهي ليست شراً من حيثُ هي خلق ؛ يوضحُ هذا أنَّ أسبابَ الخيرِ ثلاثَةٌ : الإيجادُ ، والإعدادُ ، والإمدادُ . فالإيجادُ لكُلّ موجودٍ ، وهو خيرٌ ، وهو إلى اللهِ تعالى . والإعدادُ والإمدادُ من اللهِ تعالى ، وهما خير ، فإذا لم يحصلِ الإعدادُ والإمدادُ حَصَلَ الشَّرُّ بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل ، وإنّما إليه ضده ، وإذا عَلِمَ العبدُ أنَّ لله فيما خلقه وأَمَرَ به حكمةً عظيمة لم يلتبس عليه هذا الأمر ، وأيقن أن خلق المتضادات المتقابلات تظهر فيها الحكمة التي لأجلها خَلَقَ الخَلْقِ ، وخُلُوُّ الوجودِ من بعضها تعطيلٌ للحكمةِ ، وكمالِ التصرف ، وممَّا يقربُ هذا أنَّ الشَّرَّ كُلَّهُ يرجع إلى عدم الخير وأسبابه المفضية إليه ، وهو من هذه الجهة شرٌّ . وأمَّا مِن جهة وجوده المحض فلا شَرَّ فيه ، والله أعلم . أنظر : الفتاوى ٩٦/٨ ، ٩٧ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٧٩ – ٢٩١ .

(١) إنَّ في جواب ابن حزم على هذا الاعتراض ما يدل على عدم التفريق عنده بين الفعل والمفعول ؛ فالذي يضاف إلى الفاعل ويُنسب إليه فعلُه الذي هو متعلقٌ به ، وليس مفعوله الراجع إلى خلقه ، والجور والشر والظلم لا يُضاف إلى الله ، وإن كان غير خارج عن مفعولات .

ثم إنَّه أيضاً ذكر في جوابه : « فلا يُسمى ظالماً ، ولا جائراً ، ولا شريراً إلا ما فعل ما نُهِي عنه ، وحُرِّمَ عليه » وهذا يعني أنَّ الأفعالَ عنده جنسٌ واحدٌ ، ليس منها حسن ولا قبيح ، فهو على هذا من نفاة الحسن والقبح العقليين ، الذين يقولون : إن الله تعالى أمر بأحد المتماثلين دون الآخر لمحض الإرادة ، لا لحكمةٍ ، ولا لرعاية مصلحة في الخلق ، والأمر . وهذا القول ضعيف مخالف للمنصوص والمعقول ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الله لا يأمرُ بالفحشاء ﴾ [الأعراف : ٢٨] وحيث نفى تعالى عن نفسه الأمر بالفحشاء دل على كونها =

(مِن) [١] ذلك ما نُهِيَ عنه ، وَحُرِّمَ عليه .

وأَمَّا مَنْ فَعَلَ مالَهُ فِعْلُهُ فليس ظالماً ، ولا شريراً ، ولا جائراً . وقَدْ أخبر (الله) [٢] – تعالى – أن السماءَ بناها ، ولا يُسَمَّىٰ بناءً ، وأَنَّهُ – تعالى – يكيدُ كيداً ، ولا يُسَمَّىٰ كَيَّاداً ، ويَسْتَهْزِئُ ، ولا يُسَمَّىٰ مستهزئاً ، بلا خلافٍ مِنْ أَهْلِ الإسلامِ ، فَبَطل ما (قالوه) [٣] ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

(« فَصْلٌ » : والفعلُ قسمان : فعلُ إبداعٍ ، وفِعْلُ إضافَةٍ ، لا ثالثَ لهما .

فَفِعْلُ الإبداعِ هو الخلقُ والاختراع ، وليس إلَّا [للهِ] [٤] – تعالى – فقط ، لِأَنَّهُ – عَزَّ وَجَلَّ – خالقُ الأشياءِ كُلِّها دونه ، ومُبْتَدِعُها في الوجود / ب١١٨ب بعد أن لم تكن .

وأَمَّا فِعْلُ الإضافَة فهو كُلُّ ما خلَقَ اللهُ – تعالى – في شيءٍ من خلْقِهِ ، فابتداؤه في ذلك الشيء أَوَّلُهُ ، أَوْ منه ، أو أضيفَ إلى ما خلقه – تعالى – فيه ،

= ووجودها ، ولكن الله لا يأمر بها ، وهذا لا يتم على زعم أولئك ، كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر ، فقال : ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ﴾ [الجاثية ٢١] وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على أن من الأعمال ما هو حسن ، ومنها ما هو قبيح في ذاته ، والله تعالى عليم حكيم . أمر ونهى لعلمه بما في الأمر والنهي ، والمأمور والمحظور من مصالح العباد . ومفاسدهم . وهو أثبت حكم الفعل ، وأما صفته فقد تكون ثابتة بدون الخطاب . وبأمر الشارع ونهيه يترتب الثواب والعقاب . أنظر : الفتاوى ٨ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، مدارج السالكين لابن القيم ١ / ٢٣١ .

(١) سقطت من نسخة «ب» .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « قالوا » .

(٤) في الأصل : الله . والسياق يقتضي ما أثبتناه .

أَوَّلُهُ ، أو منه ، كملك الملك للشيءِ ، تقولُ : مَلَكَ فلانٌ هٰذا الشيءَ ، وكناية : ظَهَرَ من النارِ ، أو من الحرِّ ، أَوْ مِن الجُحْرِ ، وكحركة ، أو سكونٍ ظهر من حَيٍّ ناطقٍ ، أَوْ حَيٍّ غَيْرِ ناطِقٍ ، أَوْ مِنْ جَمادٍ غَيْرِ حَيٍّ ، فَكُلُّ ذلك مُطْلَقٌ عليه في القرآن ، والسنن ، وإجماع أهل الإِسلام .

[وإطباقُ] (١) أَهْلِ اللّغَةِ العربيةِ ، وأهلِ كُلِّ لُغَةٍ على أَنَّهُ فِعْلٌ مضافٌ إلى ما ظهر منه ، تقولُ : صَهَلَ الفَرسُ ، وَرَغَا الجملُ ، ونهق الحمارُ ، وتكلَّمَ الرجلُ ، وسَقَطَ الحائطُ ، ونَبَعَ الماءُ ، وأَحْرَقَتِ النَّارُ ، وَبَرَّدَ الثلجُ ، وأَسْكَرَتِ الخمرُ ، واشتَدَّ البردُ ، وآذانا الحَرُّ ، وغلا السعرُ ، واستَقَرَّ الأَمْرُ . وهٰذا كثيرٌ جداً ، وبالله – تعالى – التوفيق .

فإنْ قيلَ : أَيَكُونُ الفِعْلُ مِنْ غيرِ قادِرٍ عليه ؟!

فإنْ قلتم : نعم ، [أَحَلْتُمَ] (٢) .

وإنْ قلتم : لا ، لزمكم إثباتُ القدرةِ للجمادات ، والأعراض .

قلنا ، وبالله – تعالى – التوفيق : إنْ كنتُم تريدون بالقُدْرَةِ ، والاستطاعة ، والطاقةِ ، والقوةِ إمكانَ ظهورِ الفعلِ المذكورِ ، ممَّا ظَهَرَ منه . فقولنا : إنَّ الجمادَ ، والأعراضَ فيها قُدْرَةٌ وقوةٌ ، وطاقةٌ ، واستطاعةٌ ، على ما ظهر منها ، [ونفينا] (٣) عن كل ذلك العجز عمَّا ظَهَرَ منه .

وبرهانُنَا على ذلك [إطباقُ] (٣) أَهْلِ اللغةِ ، بل كل لغةٍ على القولِ

---

(١) في الأصل : وإصفاق . والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) في الأصل : « أحلتهم » ولا معنى واضح لها ههنا . وما أثبتناه الصواب والمعنى : أتيتم محالًا . والله أعلم .

(٣) في الأصل : « وتَيقَّنَّا » والمعنى غير واضح بها . وما أثبتناه يقتضيه المعنى .

(٣) في الأصل : « إصفاق » . والسياق يقتضي ما أثبتناه .

بأنَّ لِهذا الحجرِ قُوَّةً شديدةً ، وللسيل قوَّةً ، وللريح قُوَّةً ، وللحَرِّ قوّةً ، وللبردِ قوّة ، وهكذا في كُلِّ شيءٍ ، ولا فرقَ بين القوةِ ، وبين القُدْرَةِ والاستطاعة ، وبين الطاقَةِ ، لا في شريعةٍ ، ولا في عَقْلٍ ، ولا في لغةٍ .

وإنْ كنتم تريدون بالقُدرةِ القَصْدَ إلى الفِعْلِ ، أو تَركَه ، فإنّ الجمادَ والعَرَضَ لا قَصْدَ لهما ، ولا اختيارَ ، والفعل يقع – كما قلنا – من غير قاصِدٍ ، ولا مختارٍ ، ولا حَيٍّ ، ولا عالِمٍ) [١] .

فَصْلٌ : وأنَّهُ لا يؤمنُ أَحَدٌ ، إلَّا مَنْ خَلَقَ اللّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فيه الإيمانَ ، ولا يكفرُ أَحَدٌ إلَّا مَنْ خلَقَ الله ، (عَزَّ وجَلَّ) [٢] ، فيه الكُفْرَ ، ولا يعصي / (أَحَدٌ) [٣] إلّا مَنْ خَلَقَ اللّهُ ، (عَزَّ وَجَلَّ) [٤] ، فيه المعصية . ب١١٩أ

قال عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وما كانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إلَّا بإذْنِ اللهِ ﴾ [٥] .

وقال تعالى : ﴿ أُولئكَ الَّذينَ لَمْ يُرِدِ اللّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمُ ﴾ [٦]

وقال تعالى : ﴿ فلو [٧] شَاءَ لَهَدَاكُم أجْمَعِين ﴾ [٧] / . أ٦٧ب

وقال تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدِ اللّهُ فِتْنَتَهُ فلن تَمْلِكَ له من اللهِ شيئا ﴾ [٨] .

---

(١) ما بين القوسين من بداية الفصل إلى هنا زيادة من نسخة «ب» .
(٢) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : تعالى .
(٣) سقطت من نسخة «ب» .
(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : تعالى .
(٥) سورة آل عمران : ١٤٥ .
(٦) سورة المائدة : ٤١ .
(٧) من نسخة « أ » . والآية من سورة الأنعام : ١٤٩ وفي نسخة «ب» : « ولو » بدل : « فلو » وهي آية « ٩ » من سورة النحل .
(٨) سورة المائدة : ٤١ .

وقال تعالى مخبراً أَنَّ كليمه موسى (بن عمران) [١] ، عليه السلام ، قال : ﴿ إِنْ هي إلا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بها مَنْ تشاءُ وتهْدِي مَنْ تشاءُ ﴾ [٢] .

وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنا عَلَىٰ قُلوبِهم أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوه ﴾ [٣] .

وقال تعالى : ﴿ يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويَهْدِي مَنْ يشاءُ ﴾ [٤] .

(وقال تعالى : ﴿ وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولا أَنْ هَدَانا اللهُ ﴾ [٥] .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللهُ فهو المهتدي ومن يُضلل [فلن تجد له وليّاً مرشداً] ﴾ [٦] .

ولا يُسَمَّىٰ شيءٌ مِنْ) [٧] هذا إِجباراً ، ولا إكراهاً ، ولا اضطراراً ، لِأَنَّ النَّصَّ لم يَرِدْ بِشيءٍ مِنْ ذلك ، وَلِأَنَّ هذه الأسماءَ (لا) [٨] تقع في اللُّغَةِ إِلَّا عَلَىٰ ما يأتيه المرءُ ، وهو كارِهٌ لَهُ ، لا لِمَا يأتيه المرءُ ، وقد خلق اللهُ ، (عز وجل) [٩] ، فيه اختياراً له ، ومحبةً فيه .

---

(١) زيادة من نسخة «ب» .

(٢) سورة الأعراف : ١٥٥ .

(٣) سورة الأنعام : ٢٥ .

(٤) سورة فاطر : ٨ .

(٥) سورة الأعراف : ٤٣ .

(٦) جاء في نسخة المخطوطة ختم الآية بـ (فلا هادى له) وصححناها بأقرب الآيات إلى المعنى . سورة الكهف ١٧ .

(٧) ما بين القوسين من قوله : « وقال تعالى : وما كنا لنهتدي ... إلى هنا من نسخة « أ » وسقط من نسخة «ب» وكتب بدله في نسخة «ب» : « ليس هذا .. الخ » .

(٨) سقطت من نسخة «ب» .

(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تعالى » .

« فَصْلٌ » : وَأَنَّهُ لا يَقُومُ بشيءٍ من هذا كُلِّه حُجَّةٌ لِأَحَدٍ على اللهِ ، تعالى ، لا في إسقاطِ المَلامَةِ في الدنيا والآخرة ، ولا في إسقاطِ العقوبة في الدنيا والآخرة .

قال (اللهُ) [١] – عَزَّ وَجَلَّ – : ﴿ لا يُسْأَلُ عمّا يفعلُ وهم يُسْأَلون ﴾ [٢].

وقال تعالى : ﴿ (قُلْ) [٣] فَللهِ الحجَّةُ البالِغَةُ فلو شاءَ لهداكم أجمعين ﴾ [٤] .

« فَصْلٌ » : وأَنَّ كُلَّ ما فَعَلَهُ اللهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فهو العدلُ والحكمةُ ، وأَنَّ كُلَّ ما لم يَفْعَلْهُ (اللهُ) [٥] – تعالى – فهو الجَوْرُ والعَبَثُ ، لِأَنَّهُ – عَزَّ وَجَلَّ – ليس عليه أَمْرٌ ، ولا عليه طاعةٌ لِأَحَدٍ ، ولا تجري أَفعالُهُ على مِثالٍ ، إنْ عاج [٦] (عنه) [٧] جارَ ، حاش لله – تعالى – من هٰذا .

وهو – تعالى – خَلَقَ الحِكمةَ ، والعدلَ ، والعقلَ ، (ومرتبُ) [٨] كُلِّ شيءٍ كما شاءَ ، لا مرتبَ (فوقه ، ولا) [٩] جَوْرَ في العالَم إلَّا ما (سَمَّاهُ ، عز وجَلَّ) [١٠] ، جوراً ، ولا ظُلْمَ إلَّا

---

(١) زيادة من نسخة «ب» .
(٢) سورة الأنبياء : ٢٣ .
(٣) سقطت من نسخة «ب» .
(٤) سورة الأنعام : ١٤٩ .
(٥) زيادة من نسخة «ب» .
(٦) هو الميل والانعطاف ، تقول : عاج فلان فرسه ؛ إذا عطف رأسه . لسان العرب ٣ / ١٥٨ (ع و ج) .
(٧) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : عنها .
(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وترتيب » .
(٩) ما بين القوسين من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « فيه فلا » .
(١٠) ما بين القوسين من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « شاء الله تعالى » ولا يستقيم معها المعنى .

ما (سمَّاه) [١] (الله) [٢] – تعالى – ظلماً ، ولا عَدْلَ إلَّا ما (سَمَّاه) [٣] (الله)[٤] – تعالى – عَدْلًا ، ولا عَبَثَ إلَّا ما (سَمَّاه) [٥] الله – تعالى – عبثاً ، ولا حكمة إلّا ما (سَمّاه) [٦] اللهُ – تعالى – حكمةً . وإنَّما العبثُ والظلمُ مضافان إلينا ، لا إليه ، عز وجل ، / (كما أَنَّ الولدَ ، والزوجةَ ، والموتَ ، والصحةَ ، والسَّقَمَ مضافٌ كُلُّ ذلك إلينا ، لا إليه – تعالى – وكل ذلك خَلْقٌ من خَلْقِهِ – تعالى –) [٧] / .

أ٦٨ ب١١٩

ولا يُسَمَّى ، عز وجل ، ولا يُخبَرُ عنه بشيءٍ من الصفاتِ التي في خَلْقِهِ ، إلَّا بما أمرنا أن نُسَمِّيَهُ به ، وأنَّ نُخْبِرَ به عنه .

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ ، عز وجل ، يجبُ عليه أَنْ يفعلَ ما يفعلُ على رُتْبَةٍ ، ويلزمُهُ لِخَلْقِهِ لوازمُ فقد كَفَرَ ، وَجَعَلَ الخالقَ – تعالى – محكوماً عليه ، وجَعَلَ العقلَ حاكماً على اللهِ ، تعالى ، لا يُجَوِّزُ أَنْ يخرجَ ، (عز وجل) [٨] ، عَمَّا (ألزمته) [٩] عقولُ عبادِهِ التي خلق فيهم ؛ وهذا كفرٌ صريحٌ .

وَمَنْ زَعَمَ أنَّ الله – تعالى – لم يخلقْ أعمالَنا فقد أَلْحَدَ ، إذْ رَدَّ قَوْلَ اللهِ ، عز وجلَّ ؛ ﴿ خَلَقَ كُلَّ شيءٍ ﴾ [١٠] . فزعَمَ (هذا) [١١] أَنَّ أشياءَ كثيرةً لم يخلُقْها اللهُ ، عز وجل ، وهذا تكذيبٌ للقرآن .

(١،٣،٥،٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : شاء .
(٢،٤) زيادة من نسخة «ب» .
(٧) ما بين القوسين من قوله : « كما أن الولد ...... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .
(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : تعالى .
(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « التزمته » .
(١٠) سورة الفرقان : ٢ .
(١١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : هو .

وَمَنْ قال : إِنَّهُ ليس (عند) [١] اللهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، أَصْلَحُ مِمَّا عَمِلَ بنا ، لِأَنَّهُ لو كان عنده أصلحُ مما فعل بنا ، ولم (يعطنا) [٢] إياه لكانَ بخيلًا ، محابياً ، فهو كافِرٌ من وجهين :

أحدهما : أَنَّه عَجَّزَ رَبَّهُ ، تعالى ، فجعله عاجزاً ، مطبوعاً ، لا يقدرُ إلَّا على ما (في قوته) [٣] (أن يأتي به) [٤] فقط ، وهذه صفةُ منقوصٍ البنية ، متناهي القوة ، ذي طبيعةٍ ، (– تعالى – اللهُ عن ذلك علواً كبيراً) [٥] .

والوجه الآخر : تكذيبُه القرآنَ فيما (أوردناه ، ومع) [٦] ذلك فهو مكابرٌ ، لِأَنَّهُ لا يشك ذو مُسْكَةِ عقلٍ في أنَّه – تعالى – كان قادراً على أن يَخْلُقَنا ملائكةً ، (أو) [٧] أَنْبياءَ كلَّنا ، أو في الجنَّة ، كما خلق آدم ، عليه السلام ، ولا يكلفنا (شَيْئاً) [٨] ، أو أنْ لا يَخْلُقَ مَنْ يَدْري أَنّه يَكْفُرُ به ، أَوْ يعصِيه ، أو أَن يميتهما [٩] قبلَ البلوغ ، كما أماتَ سائِرَ الصِّبيان .

فإن قالوا : لو فعل (ذلك) [١٠] لَكَفَرَ آخَرُون .

قيل لهم : هذه دعوى بَيِّنَةُ الفَسادِ ، لِأَنَّها بلا دليلٍ . ثم لو صَحَّتْ

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « عز » .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يعطينا » .
(٣) ما بين القوسين من « أ » وفي نسخة «ب» : « فوقه » .
(٤) ما بين القوسين من نسخة «ب» .
(٥) زيادة من نسخة «ب» .
(٦) ما بين القوسين من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « أورد ما وقع » .
(٧) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « وَ » .
(٨) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : « أشياء » .
(٩) أي : يميت من يكفر به أو يعصيه .
(١٠) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « هذا » .

أ٦٨ب لكم لَحَصَلَ – على أُصُولِكم – على الجَوْرِ ، والعَبَثِ ، والمحاباةِ . لِأَنَّه لا / عبثَ أكثَرَ مِنْ تركِ إنسانٍ واحد يَكْفُرُ ، فَيَهْلِكُ مِنْ أجلِ صَلَاحِ العالَمِ كُلِّهِ . وهذا هو العبثُ ، والظلمُ ، والمحاباة حقاً .

وإنَّما قلنا لكم : أن لا يخلقَ مِن يدري أنَّه يَكْفُرُ ، أو يَعْصي جملةً ، فأَيُّ عَدْلٍ في خَلْقِ مَنْ لا يُؤْمِنُ إِلَّا بأَنْ يَكْفُرَ آخَرُ ، فيضِلّ ، ويَهْلِك ؟! وهذا أعظمُ ما يكونُ من الجور .

ب١٢٠أ فإِنْ قالوا : إِنَّ للهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، في هذا سِرًّاً ، لا نَعلَمُهُ ، خرجوا / عن المعقولِ ، إذْ ليس في العقلِ وَجْهٌ يمكنُ غير ما قلنا ، (ويلزمهم) [١] القولُ بالرؤيةِ ، وبِكُلِّ ما أَنكَرُوا ، وأَنْ يقولوا : للهِ في كُلِّ ذلِكَ سِرٌّ ، لا نَعْلَمُهُ ، ولا فرقَ . (وهم) [٢] كلُّهم مُقِرُّون بأَنَّ اللّهَ ، عَزَّ وجل ، أطلق أيدي الكُفَّارِ على قَتْلِ أنبيائِهِ ، عليهم السلام ، وتركهم (وهم) [٣] يكفرون . وهذا هو العبثُ فيما (بَيْنَنَا) [٤] بعينه ؛ فقد كانَ تعالى قادراً على أَنْ يوصِلَ إلى المقتولين من الأنبياءِ ظلماً (من النَّعيم ما يشاءُ) [٥] ، دونَ أَنْ يُمَكِّنَ مِنْ ظُلْمِهم ، وبأَنَّهُ – تَعالى – يُقَطِّعُ أَجسادُ الأطفالِ بالجُدَرِي ، والأَوجاعِ ، والقروحِ ، ويُطلِقُ بعضَ الحيوانِ على بعضٍ ، وأباحَ ذَبْحَ بعضِها .

ولا تختلف العقولُ في أَنَّ مَنْ عَذَّبَ إنساناً لِيُثيبَهُ بعد ذلك بإحسانٍ ، – وهو قادرٌ على أن يُثِيبَهُ بذلك الثوابِ ، دونَ أن يُعَذِّبَهُ بذلك العذاب – فإِنَّه أَعبثُ العابثين عندنا وعندهم ؛ وهم يُضيفون هذه الصِّفَةَ (الرَّذِلَةَ) [٦] إلى اللهِ ، عَزَّ وجَلَّ .

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « ولزمهم » .
(٢) سقطت من نسخة «ب» .
(٣) من نسخة «ب» .
(٤) من نسخة « أ » وفى نسخة «ب» « بينا » .
(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ما يشاء من النعيم » .
(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الرزيلة » .

وأيضاً ، فإنَّا نَجِدُ المحاباةَ حسنةً فيما (بيننا) [١] ؛ فإنَّ الإنسانَ يجعلُ أحدَ عَبيدِهِ من صِبَاه (رائضاً لدوابه) [٢] ، وناقلًا للزبل إلى بُسْتَانه ، ويجعلُ آخرَ يتعلَّم العلومَ ، ويُصَيِّرُهُ أَميناً في داره ، ومَالِهِ ، / وكذلك يجعلُ إحدىٰ إمائِهِ لسريرِه ، ويتزوجها ، وأُخْرى مِنهُنَّ تَخْدُمُ هذه ، ولا يُنكر هذا أحدٌ منهم ، ولا مِنّا ، فيقالُ لهم : إذا حسنتِ المحاباةُ بوجه (منا) [٣] فلا تنكروها على اللهِ ، تعالى ، كما قلتم ، ولا فرقَ .

أ١٦٩

« فَصْلٌ » : وأَنَّ الاستطاعةَ قسمان :

قسمٌ قبلَ الفِعل ، وهو صحةُ الجوارح ، (مع ارتفاع الموانع فيما يتوهم كونه من العبد) [٤] . قال اللهُ ، (عَزَّ وجَلَّ) [٥] : ﴿ وللهِ على النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ ٱسْتَطاعَ إليه سبيلا ﴾ [٦] . وقال تعالى : ﴿ فاتَّقُوا اللهَ ما اسْتَطَعْتُم ﴾ [٧] .

(ولا يختلفُ أَحَدٌ في أنَّ سالِمَ الجَوَارِحِ ، مُرتفعَ الموانِع ، لو قال فيما كلَّفَهُ اللهُ ، تعالى ، أَوْ كلَّفَهُ الإمامُ ، أَوْ سَيِّدُه : لا أستطيع ، لقيل له : كذبت ، وهذه ضرورة ، لا محيدَ عنها) [٨] / .

ب١٢٠ب

= والرَّذِيلة من رَذَله فهو مرذول ، ورُذَلُ كلِّ شيءٍ رديئُهُ . مختار الصحاح ص ٢٤٠ .

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بينا » .

(٢) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وأيضاً لدوامه » ، وهو خطأ بيّن . ورائض من راضَ المُهْر يروضه رياضاً ورياضة ، فهو مروضٌ . مختار الصحاح ص ٢٦٣ .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « ما » .

(٤) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : تعالى .

(٦) سورة آل عمران : ٩٧ .

(٧) سورة التغابن : ١٦ .

(٨) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

والقسم الثاني : التوفيقُ في الطاعة ، والخِذلانُ في المَعْصِيَةِ ، والعونُ فيما عداهما ، وهو مع الفِعل [١] ، وهو خَلْقُ اللهِ –تعالى– (للفِعلِ) [٢] في الفاعل ، وهو ظهورُ الفِعلِ مِنَ الفاعلِ . وهذا هو القسم الذي قال تعالى فيه : ﴿ وكانوا لا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعاً ﴾ [٣] ، وهو الذي قالَ فيه نبِيُّ اللهِ ، ﷺ : ﴿ إنَّكَ لن تستطيعَ مَعِيَ صَبْراً ﴾ [٤] .

وبيقين نَدْرِي أَنَّ الاستطاعَةَ التي أثبتَ اللهُ ، (عز وجل) [٥] ، قبلَ الفِعْلِ هي غيرُ التي نَفَىٰ مع عَدَمِ الفِعلِ ، بلا شك ، وباللهِ – تعالى – التوفيق .

« فَصْلٌ » : وَأَنَّ اللهَ – تعالى – لو عَذَّب الملائِكةَ ، والأَنبياءَ ، عليهم السلامُ ، ونَعَّمَ الكُفَّارَ ، لكانَ عَدْلًا من فعله ، ولكنَّهُ لا يفعلُ ذلك ألبتَّةَ ، إذْ قَدْ أخبرنا أنَّهُ (تعالى) [٦] لا يَفْعَلُهُ [٧] . وقد قال رسولُ اللهِ ،

---

(١) هذا ما يعبر عنه بالاستطاعة المقارنة ، ولا توجد إلا في حَقِّ مَنْ فَعَلَ ، والفاعل لابد أن يريد الفعل إرادة جازمة ، وأن يكون قادراً عليه ، فإذا وجد ذلك في حقه وجب وجودُ الفِعْل . أنظر : مجموع الفتاوى ٨ / ٤٤١ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٨ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « في الفعل » .

(٣) سورة الكهف : ١٠١ .

(٤) سورة الكهف : ٦٧ .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : تعالى .

(٦) زيادة من نسخة «ب» .

(٧) هذا مبنيّ على نفي الحسن والقبح العقليين ، أي : أن الأفعال ليست في نفسها حسنة أو قبيحة ، ولا نافعة ، ولا ضارة ، بل هي جنس واحد ، وليس لها صفات هي أحكام ، ولا صفات هي علل الأحكام ، بل القادِرُ المتصرف أَمَرَ بمجرد الإرادة ، لا لصفة للمأمور به ، فلا حكمة فيما أمر به ، ولا مصلحة . وهذا بلا شك مسلكٌ ضعيف ، وقد سبقت إليه الإشارة قريباً [في فصل – أن أفعال العباد خلق الله] مما يشير إلى التفريق بين المؤمنين والمفسدين وبين المؤمنين والمجرمين ، فالأنبياء والملائكة ليست ذواتهم كالكافرين من باب أولى .
=

ﷺ : « إنَّ أَحَداً لا يُنْجيهِ عَمَلُهُ ، أو لا يُدْخِلُه الجَنَّةَ عَمَلُهُ » ، قيل : ولا أَنْتَ يا رسولَ اللهِ ، قال : « ولا أنا ، إلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَني اللهُ (منه بِرَحْمَةٍ) [(١)] » ، أو كما قال - عليه السلام - .

= ونضيف هنا : أن من الأفعال ما يشتمل على مصلحةٍ أو مفسدة ، ولو لم يرد الشرعُ بذلك ، كالعدل ، والظلم ، والحسن ، والقُبح . ومثلُ هذا يُعلم بالعقل . ووردُ الشرع بتقبيح الظلم ، وتحسين العدل ليس فيه إثباتُ صِفَةٍ للفعل لم تكن من قبلُ ، فهنا : حسن وقبح ، وتحسين وتقبيح : فالقبحُ والحسنُ صفةُ الفعل ، والتقبيحُ والتحسين كلامُ الله وخِطابُهُ ، والله هو العليمُ ، أَمَرَ لعلمه بما في إتيان المأمور به من الحسن ، ونهى لعلمه بما في الابتعاد عن المنهي من القبح . أنظر : قاعدة في المعجزات لابن تيمية ضمن الرسائل والمسائل ٥ / ٣٠ ، ومجموع الفتاوى : ٨ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(١) من نسخة « أ » ، وفي «ب» : « برحمته » ، وبهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢ / ٤٥١ ، ٤٥٢ من حديث أبي هريرة :

أ - تخريج الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه في باب القصد والمداومة على العمل (١٨) من كتاب الرقاق (٨١) حديث رقم (٦٤٦٧) من حديث عائشة ، لفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة » . وكذلك مسلم في صحيحه ٢ / ٢١٧١ في باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ... (١٧) من كتاب صفات المنافقين (٥٠) حديث رقم ٧٨ بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله منه برحمة .... » .

ومن حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري في صحيحه في باب تمني المريض الموت (١٩) من كتاب المرضى (٧٥) حديث رقم (٥٦٧٣) بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة ... » .

و مسلم في صحيحه ٤ / ٢٦٩ في باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ... ١٧) حديث رقم (٧١) بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله منه برحمته ... » . وحديث رقم (٧٢) بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله منه برحمه ... » وفي رواية : « ... برحمة منه وفضل » ولم يذكر : ولكن سددوا .

وحديث رقم (٧٣) ٤ / ٢١٧٠ بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله منه بمغفرة ورحمة » وحديث (٧٤) بلفظ : « ... إلا أن يتداركني الله منه برحمة » وحديث (٧٥) بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله منه بفضل ورحمة » . ونحوه حديث رقم (٧٦) .

وابنُ ماجه في سننه ٢ / ١٤٠٥ في باب التوقي على العمل (٢٠) من كتاب =

....

= الزهد (٣٧) حديث رقم (٤٢٠١) نحو حديث البخاري . وفي الزوائد . هذا إسناد حسن . وشريك فيه مقال .

والإمام أحمد في مسنده ٢ / ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٣١٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٧٣ ، ٤٨٢ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٢ ، ٥٢٤ وفيها بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله منه برحمة وفضل » أو نحوه وفي المسند أيضاً ٢ / ٣٤٤ ، ٣٩٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٦٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٣٧ بلفظ : « إلا أن يتغمدني الله منه برحمة » .

ومن حديث جابر ، رضي الله عنه ؛ أخرجه مسلم في باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ... (١٧) من كتاب صفات المنافقين (٥٠) حديث رقم (٧٧) بلفظ : « ... ولا أنا إلا برحمة منه » والدارمي في سننه ٢ / ٣٠٥ في باب لا ينجي أحدكم عمله (٢٤) من كتاب الرقاق حديث رقم (١) بلفظ : « ... إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل » .

والحديث متواتر ذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة في كتاب الأدب حديث رقم (٢٥) . والكتاني في نظم المتناثر ص ٦٨ رقم (٨٢).

ب – بهذا ينفي ابن حزم صفة الفعل المأمور به ، وهي الأعمال التي يعملها المطيعون من أن يكون لها تأثير في حصول الثواب بما استدل به من الحديث . وهو في مسلكه هذا موافق لمذهب الجبرية الذين فهموا من هذا الحديث أن الجزاء غير مرتب على الأعمال ، فدل على أنه لا صنع للعبد ، وفي المقابل ذهبت القدرية إلى أن الجزاء مرتب على العمل ترتب العوض على المعوض . فعليه يكون العبد هو الفاعل لأفعاله من غير أن يكون الله خالقاً لها . ومما استدلوا به ايضاً قوله تعالى : ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ [السجدة : ١٧ ، الأحقاف : ١٤ ، الواقعة ٢٤] وقوله تعالى : ﴿ وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون ﴾ [الأعراف : ٤٢] ونحو ذلك .

ومذهب سلف الأمة وأئمتها وجمهور أهل السنة المثبتة للقدر من جميع الطوائف ، يقولون : إن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وأن له قدرة حقيقة ، واستطاعة حقيقة ، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم ، ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية بل يقرون بما دل عليه الشرع والعقل .

والخلاصة : أن ترتب الجزاء على الأعمال ضلت فيه الجبرية والقدرية ، وهدى الله أهل السنة ، وله الحمد والمنة ، فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات ، فالمنفي في قوله ﷺ : « لن يدخل الجنة أحد بعمله » باء العوض ، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل الجنة ، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحق دخول الجنة على ربه بعمله ! بل =

« فَصْلٌ » : وأنَّ اللهَ (سبحانه وَ) [١] - تعالى - قادِرٌ على كُلِّ ما يَسْأَلُ عنه السائلون مِن (جَوْرٍ) [٢] ، وكَذِبٍ ، وظُلمٍ ، ومُحال ، وغير ذلك ، إلّا (أَنَّ) [٣] مِنْ جُمْلَةِ ذلك مالا يُسْتَحَلُّ سماعُهُ ، وَلا أَنْ يُصِيخَ [٤] إلى كلام / السائل عنه ، وهو كُلُّ ما عادَ على اللهِ ، عَزَّ وجَلَّ ، ممّا لا يجوزُ القولُ به عليه ، أو على رسوله ، ﷺ ، أو (على) [٥] أنبيائه ، (أَو) [٦] ملائكته ، على جميعهم ، الصلاةُ والسلامُ ، أو على أحدٍ يلزَمُنا توقيرُهُ مِنَ الصالحين ، ممّا فيه استخفافٌ بحقِّ أَحدٍ مِمَّنْ ذكرنا : إلا أننا نُجملُ القولَ ، فنقول : إنَّ اللهَ - تعالى - قادِرٌ على كُلِّ مايَسْأَلُ عنه (سائلٌ) [٧] ، أوْ يخطُرُ في خاطِرٍ ، لا نحاشي (من كل ذلك شيئاً أصلًا) [٨] .

أ٦٩ب

برهانُ ذلك : قولُ اللهِ - عز وجَلَّ - : ﴿ فَعَّالٌ لما [يُريدُ] ﴾ ، [٩]

= ذلك برحمة الله وفضله . والباء التي في قوله تعالى : ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ [ألم ، السجدة : ١٧] وغيرها ، باء السبب ، أي بسبب عملكم ، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات ، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته » أنظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ص ٣١٢ .

(١) ما بين القوسين حذف من نسخة «ب» .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « جود » وهو خطأبيّن .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) أصاخَ له : استمع له . مختار الصحاح ص ٢٧٣ (ص و خ) .

(٥) زيادة من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « و » .

(٧) سقطت من نسخة «ب» .

(٨) ما بين القوسين من نسخة « أ » . وفي نسخة «ب» : « شيئاً من كل ذلك إنساناً أصلًا » وعبارة نسخة « أ » أوضح .

(٩) من القرآن الكريم ، وفي كلا النسختين : « فعال لما يشاء » وهو خطأ . والآية من سورة البروج : ١٦ ، وكذلك من سورة هود : ١٠٧ : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شَاءَ ربُّك إن ربَّك فعّالٌ لما يُريد ﴾ .

وقولُه – تعالى – : ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [١] . (وقال – تعالى – : ﴿ عِنْدَ مَليكٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ [٢] وقال – تعالى – : ﴿ [و] [٣] هو العليمُ القَدِيرُ ﴾ [٤] . وقال تعالى : ﴿ [إنَّه كانَ] [٥] عَليماً قَدِيراً ﴾ [٦] / . ب١٢١أ

فأطلق القدرة كما أطلق القولَ بأَنَّهُ عليم ، ولا فرق ، فلا مسئول عنه ، تَقْصُرُ عنه قدرتُه – تعالى – ﴾ [٧] .

وقد أخبرنا – تعالى – عن الكفارِ أنَّهم قالوا : ﴿ يَدُ اللهِ مغلولَةٌ ﴾ [٨] والله فقير ونحن أغنياء [٩] ، والله ثالث ثلاثة [١٠]، و ﴿ إنَّ [١١] اللهَ هو المسيح ابنُ مريم ﴾ [١٢] وَ ﴿ عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ ﴾ [١٣] ، و ﴿ المسيحُ

---

(١) سورة القصص : ٦٨ ﴿ وربُّك يَخْلُقُ ما يَشَاءُ ويختارُ ﴾ .
(٢) سورة القمر : ٥٥ .
(٣) من القرآن الكريم .
(٤) سورة الروم : ٥٤ .
(٥) التصويب من القرآن الكريم ، وفي المخطوطة ، نسخة «ب» : « وكان الله عليماً قديراً » .
(٦) سورة فاطر : ٤٤ .
(٧) ما بين القوسين ، من قوله : وقال تعالى : « عند مليك مقتدر ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .
(٨) سورة المائدة : ٦٤ .
(٩) وذلك في قوله تعالى : ﴿ لقد سَمِعَ اللهُ قولَ الذين قالوا إنَّ اللهَ فقيرٌ ونحنُ أغنياءٌ سنكتُب ما قالوا وقَتْلَهُمُ الأنبياءَ بغير حَقٍّ وَنقولُ ذُوقوا عذابَ الحريق ﴾ آل عمران : ٨١ .
(١٠) وذلك في قوله تعالى : – ﴿ لَقَد كفر الذين قالوا إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثَةٍ ... الآية ﴾ المائدة : ٧٣ .
(١١) سقطت من نسخة «ب» .
(١٢) سورة المائدة : ١٧ ، ٧٢ . والآية ﴿ لقد كَفَر الذين قالوا إنَّ اللهَ هو المسيحُ ابنُ مَرْيَمَ ﴾ .
(١٣) سورة التوبة : ٣٠ . والآية : ﴿ وقالتِ اليهودُ : عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ ﴾ .

ابنُ اللهِ ﴾ (١) ، ﴿ وما يُهلكنا إلا الدهر ﴾ (٢) وأَنَّ له – تعالى – شركاء (٣) .

ومِنَ المُحالِ الضعيفِ أَنْ يحكيَ – تعالى – ذلك (عنهم) (٤) ، ويعجز (عن) (٥) أَنْ (يقولَهُ) (٦) ، غيرَ حاكٍ له لو شاء . هذا مالا يقبله عقلُ مَنْ لَهُ مُسْكَةُ (عَقْلٍ) (٧) .

ومَنِ آدَّعى أَنَّ الله – عزَّ وجَلَّ – ، لا يُوصَفُ بِالقُدْرةِ (على) (٨) المحال ، ولا على (الظلم) (٩) ، ولا على غير ما عَلِمَ أَنَّه يكون فقد أَلْحَدَ ، (١٠)

---

(١) سورة التوبة : ٣٠ . والآية ﴿ وقالت النَّصَارَىٰ المسيحُ ابنُ اللهِ ﴾ .

(٢) سورة الجاثية : ٢٤ . والآية ﴿ وقالوا ماهِيَ إِلَّا حياتُنا الدُّنْيا نَمُوتُ ونَحْيَا وما يُهلكنا إلا الدَّهْرُ وما لهم بذلك مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يظُنّونَ ﴾ .

(٣) وردت آيات كثيرة بهذا المعنى ، نذكر منها قولَهُ تعالى : ﴿ وجَعَلُوا لله شُرَكاءَ الجِنَّ وخلقهم وخرقوا له بنين وبناتٍ بغَيْرِ علم سبحانَهُ وتعالى عَمَّا يصفون ﴾ [الأنعام : ١٠٠] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السمواتِ والأرضِ قُلِ اللهُ قُلْ أَفَاتخذتُم مِنْ دونِهِ أولياءَ لايملكون لِأَنْفُسِهِم نفعاً ولا ضرًّا قُلْ هَلْ يستوي الأَعْمَىٰ والبصير أَمْ هَلْ تستوي الظلماتُ والنُّورُ أَمْ جعلوا للهِ شُرَكَاءَ خلقوا كخلقِهِ فتشابَهَ الخَلْقُ عليهم قُلِ اللهُ خالِقُ كل شيءٍ وهو الواحِدُ القهَّارُ ﴾ ، [الرعد : ١٦] ، وقولَهُ تعالى : ﴿ ... وجعلوا للهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهم ... ﴾ [الرعد : ٣٣] .

(٤،٥) سقطت من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يقول » .

(٧) زيادة من نسخة «ب» .

مراده أنه لما كانت تلك الأقوال متفقاً على أنّها محالة بالنسبة لله ، لكونها تقتضي تغييراً على الذات الإلٰهية ، وقد حكاها تعالى عَمَّن قالوها ، فلا يصح أن نصف الله تعالى بعدم قولها ، غير حاكٍ لها لو شاء ذلك ، ولهذا يرى أن لا يقال بأن الله غير قادر عليها . والكلامُ فيه نظر .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وعلى » وهو خطأ .

(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « العلم » .

(١٠) قولُه هنا غير مسلم به على إطلاقه ، فالمحال المطلق ، والمحال لذاته ؛ هذه أمور غير داخلة تحت القدرة ، أمَّا ماعدا ذلك من كُلِّ شيءٍ فاللهُ قادِرٌ عليه ، ولا يعجزه شيءٌ =

لِأَنَّهُ خالف القرآنَ ، وَإجماعَ الأُمَّةِ ، ووصفَ ربَّهُ بالعجز ، وبأنَّه لا يَقْدِرُ على تحريكِ (تِبْنَةٍ) [١] عن مكانها قبلَ الوقتِ الذي عَلِمَ أَنَّهُ لا يُحَرِّكُها قَبْلَهُ . ووصفَ الله – تعالى – بأَنَّهُ لا يقدرُ على إماتَةِ حَيٍّ ، قبلَ الوقتِ الذي عَلِمَ أَنَّهُ لا يُميتُه قَبْلَهُ ، وهذه صفةُ أعجز العجَّازَ ، والمطبوع بطبيعةٍ محدودةٍ ، والناقصِ القُوَّةِ ، والمتناهي / القدرةِ ، تعالى ، اللهُ عن ذلك (علواً كبيراً) [٢] .

أ٧٠

وبالضرورة يدري كُلُّ ذي عَقْلٍ أَنَّهُ لا يُعْقَلُ [٣] (إلا قادراً) [٤] ، أو (عاجزاً) [٥] ، وإذا لم يكن قادِراً – على ماذكرنا – عندهم – فهو

= في الأرض ولا في السماءِ ، وكل ما تعلقت به المشيئة تعلقت به القدرة ، سواء أكان مما شاءَهُ اللهُ فَوُجِدَ ، أو مما لم يَشَأْهُ ، لكنه شيء في العلم ، بمعنى أنه قابلٌ لِأَنْ يُشَاءَ ، فهو داخلٌ تحت عموم كُلِّ شيءٍ .

أمَّا الممتنعُ لذاتِهِ كالجمع بين النقيضين ، فهذا لا حقيقةَ له ، ولا يمكن تحققه في الخارج ، ولا يتصوره الذهن ، ثابتاً فيه ، إلَّا على وجه التمثيل .

فهو إذن ليس بشيءٍ ، وما كان كذلك فهو غير داخل تحت القدرة ، لِأَنَّها الصفة التي يتأتى بها الإيجاد والإعدام ، والمصحح لذلك هو الإمكان ، لِأَن الوجوبَ والامتناعَ الذاتيين يحيلان المقدورية .

وعلى ما ذكرنا يجبُ حملُ كُلِّ ما قاله ابنُ حزم هنا ؛ لِأَنه جمع صواباً وخطأً .

أنظر : شرح المواقف : الموقف الخامس ص ٩٤ – ٩٨ . مجموع الفتاوى ٨/٨ ، ٩ ، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ٧٦ ، ٨٣ .

(١) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» « نبته » وماأثبتناه أليق بالمقام

(٢) ما بين القوسين ، زيادة من نسخة «ب» .

(٣) هكذا مضبوطة في نسخة « أ » وهو الصواب ، وضُبطت في نسخة «ب» : « يَعْقِلُ » .

(٤) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٥) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « عاجز » .

عاجزٌ عندهم ، بلا شكٍّ ، ولا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أنَّ مَنْ وصف الله – تعالى – بالعجز ، أو جَوَّز عليه العجز (أنَّه) (١) كافِرٌ ، حتى جاءَ عليٌّ الأسواريّ (٢) ، ومَنِ اتبعه ، ونعوذ باللهِ من الخذلان .

(وقال الله – تعالى – : ﴿ وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ ﴾ (٣) بعِلْمِهِ ، تعالى ، ولم يَخُصَّ ، فمن خَصَّصَ قُدْرَةَ اللهِ – تعالى – بشيءٍ ، مما يَسْأَلُ عنه السائِلُ ، فقد كَذَّبَ اللهَ – تعالى – . فهذا لمن ثبت عليه كفرٌ ، وشركٌ صَرِيح .

فإِنْ قِيلَ : إنَّ لفظة شيءٍ لا تقع إلا على موجودٍ ، وليس المعلومُ شيئاً .

قلنا : لو كان هذا ، لَكانَ اللهُ ، عَزَّ وجَلَّ ، غَيْرَ قادِرٍ على إحداث شيءٍ بعد عَدَمِهِ أَصْلًا ، وهو – عندنا وعندكم – مُحْدِثُ كُلِّ موجودٍ بَعْدَ عَدَمِهِ (٤) ، فَصَحَّ / أَنَّ معنى قولِهِ – تعالى – : ﴿ على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ ﴾ ب١٢١ب بيقينٍ ، لا شك فيه ، ضرورة ، ولا يكن [غيره] (٥) . قدير على فعلِ

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « فإنه » .

(٢) كتب على هامش نسخة « أ » . « الأسواراي خ » وفوقها حرف « خ » كما تلاحظ . وكَأَنَّ الناسخ أراد أن يُنبه إلى أن الأصل الذي نقل منه « الأسواري » فصححها في نسخته كما أثبتنا . أعلاه ، وكتب ما كان فى الأصل على الهامش للتنبيه عليه مع وضع الحرف «خ» فوق الكلمة ، ربما للدلالة على أنه خطأ ، والله أعلم .

وعلي الأسواري من أصحاب أبي الهذيل وأعلمهم ثم انتقل إلى مذهب النظام وزاد عليه فى الضلالة بأن قال : إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى » أنظر الفرق بين الفرق : ١٥١ والتبصير في الدين : ٧٣ .

(٣) سورة هود : ٤ ، سورة الروم : ٥٠ ، سورة الشورى : ٩ ، سورة التغابن : ١ :/سورة الملك : ١ .

(٤) هذا غير وارد ، لأنَّ ما يقبل الوجود داخلٌ تحت القدرة ، شاءَهُ اللهُ فَوُجِدَ ، أو لم يَشَأْهُ فلم يوجَد ، أَوْ أوجده ، ثم أعدمه ، فهو شيءٌ ، إمَّا في الخارج ، أو في العلم .

(٥) التصويب اقتضاه المعنى ، وفي المخطوطة ، نسخة «ب» : غيْرها .

كُلِّ شيءٍ ، وعلى أن يَجْعَلَهُ شيئاً بعد أن لم يكن ، إذ لو لم يكن معنى هذه الآية ما قلنا ، لما كانَ - تعالى - قادراً إلّا على الموجودات ، بعد وُجُودِها ، لا على إيجادِ شيءٍ لم يكن ، وهذا في غاية الفسادِ يقيناً . وبالله - تعالى - التوفيق) (١) .

وقد ثبت أنَّ الله - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ العالَمَ ، وابتدأهُ ، واخترعَهُ ، ووضعَ بُنْيَتَهُ كما هي ، فالبضرورة ندري (أنه) (٢) - تعالى - لو شاءَ أن يبتَدِئَهُ على خلاف هذه الرُّتْبَة ، وأَنْ يَجْعَلَ المُحالَ واجباً ، والواجبَ مُحالًا لَقَدِرَ على ذلك ، ولما عَجَزَ عنه ، ولا كانَ له مانعٌ من ذلك ، فَصَحَّ أنَّهُ ليس شيءٌ (محالٌ) (٣) مُمْتَنِعاً في قُدرةِ اللهِ ، تعالى ، ولا واجباً عليه ، لكن كُلُّ شيءٍ فهو ممكنٌ في قُدرةِ اللهِ ، تعالى ، إلّا أَنَّهُ ليس كُلُّ ما يقدرُ عليه (الله تعالى) (٤) يفعله ، بَلْ لا يفعلُ إلّا ماقد عَلِمَ أَنَّهُ يفعلُه ، ولا يفعلُ ما (قد) (٥) أَمَّنَنَا مِنْ أَنَّهُ لا يَفْعَلُه ، (لأَنَّهُ - تعالى - ابتدأ خَلْقَ العقلِ ، ورَتَّبَ فيه أَنَّ هذا كُلَّهُ محالٌ كونُه ، ولا يفْعَلُه ، عَزَّ وجَلَّ ، أَبَداً . وبهذه الضرورةِ عَلِمنا أنَّ الشيءَ لايكونُ قائماً قاعِداً ، موجوداً ، معدوماً مَعاً . وبها علمنا أَنَّه - تعالى - لا يفعلُ ذلك ، كما علمنا كُلَّ ما نحنُ مضطرين إلى معرفتِهِ ، ولا فرق .

وبرهانُ صِحَّةِ هذه الضرورةِ فينا : إجماعُ كُلِّ مُقِرٍّ باللهِ - تعالى - على

---

(١) ما بين القوسين ، من قوله وقال الله تعالى : ﴿ وهو على كل شيء قدير ﴾ ... إلى هنا زيادة من نسخة «ب» .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « محالًا » وهو خطأ .

(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٥) سقطت من نسخة «ب» .

ذلك ، وبهذه الضرورةِ عَلِمْنَا أَنَّ أشجارَ التين لا تحمِلُ في هذه السنة إلّا تيناً ، لا عنَباً ، ولا تمراً ، وأَنَّ نارَ بلدِ السودان حارةٌ ، وأَنَّ حميرهم لا تلِدُ في هذه السنة جمالًا ، ولا فرق .

وفي الناسِ مَنْ يُنازعُ في كُلِّ هذا ، ويدّعي أَنَّهُ ليس مضطراً إلى المعرفةِ بِشَيءٍ من ذلك ، ولا يُصَدِّقُ خبرَ الكافةِ ، إلا أنها [١] لا [تقدح] [٢] هذه المكابرةُ ، والمجاهرةُ في صحةِ الضرورة .

وأيضاً / فإنَّ قولنا : إنَّهُ – تعالى – لا يعجز عن مسئولٍ عنه ، ليس من صفات المخلوقين أصلًا [٣] ، إذ كُلُّ مخلوقٍ قطعاً فهو لا بُدَّ يعجز عن أشياءَ كثيرةٍ [٤] . ب١٢٢أ

وكذلك قولنا : إنَّهُ – تعالى – [٥] لا يجهل [٦] ؛ ليس أيضاً من صفةِ

---

(١) فى نسخة «ب» « إلا أنهم » والصواب الذى يقتضيه السياق ما أثبتناه .

(٢) في نسخة «ب» : يكدح ، والصواب ما أثبتناه ، والله أعلم .

(٣) نفي عجز الله تعالى عن كُلّ ما يَسْأَلُ عنه السائلُ ، بدعوى أنه ليس من صفات المخلوقين ليس هو المُصَحِّح لإثباتِ ذلك ، بلِ النصوص ، وقد جاءت بإثبات قدرة الله تعالى على كلِ شيءٍ ، فلا يوصف بعدم القدرة عن كل ما هو شيءٍ ، ولكن ابن حزم لم يثبت قدرةً هي صفةٌ لله تعالى ، بل جعلها ليست غيرَ العلم ، ولا العلمَ غيرَ القدرة ، كما ذكر ذلك في مواضع من كتبه . منها ما في الفصل ١٣٩/٧ ، ١٤٢ ، ١٧٢ ، فعلقها بما يتعلق به العلم ، وهذا لا يصح ، فالعلم يتعلق بالواجب ، والممكن ، والمستحيل ، دون القدرة ، فلا تعلق لها بالمحال المطلق . ولا بالمحال لذاته ، فكل صفة لها متعلق .

(٤) نعم ، المخلوق يعجز عن أشياء كثيرة جداً مما هي قابلة للوجود ، ومما هي موجودة ، وممكنة بذاتها ، وبهذا يظهر العجز .

(٥) كرر هنا « أنه » ولا معنى لها .

(٦) نفي الجهل عن الله تعالى لا يلزم منه إثباتُ العلم ، والنفيُ المحضُ ليس في إثباته إثبات كمال ، إلّا إذا تضمن أمراً وجودياً ، ولكن إثبات العلم يلزم منه نفي الجهل .

مخلوق ، إذْ كُلُّ مخلوقٍ فهو يجهلُ أشياءَ كثيرةً ، فَصَحَّ أنّهما للباري ، تعالى ، لأنّه ليس كمثله شيءٌ (١) .

وأمّا قولُنا : لا يقدر على مسئول ما ، ولا يعلم أمراً ما ؛ فهما من صفاتِ المخلوقين ، ولا يجوز أن يكون - تعالى - يوصف بشيءٍ يوصف به مخلوقٌ أصلًا (٢) . إذْ ذلك يوجبُ أن يكونَ مثله شيء ، وهذا خلافُ النَّصِّ والعقلِ) (٣) . والحمدُ لِلهِ رَبِّ العالمين كثيراً ، وإنّما المحالُ مِنّا ، والواجبُ علينا فقط . وبالله - تعالى - التوفيق .

---

(١) الآية كما أنها دليل على نفي المماثلة هي دليل على إثبات الصفات - التي يوصف الخلق بمثلها - عند الإطلاق ؛ فالله سميعٌ بصيرٌ مع كونه ليس كمثله شيء والاشتراك في اللفظ عند الإطلاق الكلي ليس فيه مماثلة ، ولا مشابهة . فالصفةُ إذا أضيفت تحددت ، أما من حيث هي فيتصف بها جميع الحيوانات ، والإشارة في الآية واضحة بأنْ ينفي الخلقُ عن الله تعالى صفةَ سمعه وبصره على أساس ليس كمثله شيء ، فلكل ما يليق به .

(٢) هنا الكلام فيه إجمال ، وقد بيَّنا كثيراً من أطرافه ، ولا ننازع ابن حزم بأنَّ النقص في القدرة والعلم من صفات المخلوقين ، وإنما ننازعه في مفهوم القدرة - وقد سبق قريباً - وفي نفي أن يوصف الله تعالى بشيءٍ يوصَفُ به مخلوق ، لِأنَّ الله تعالى وصف نفسه بصفاتٍ وصف بها بعض المخلوقين ، كما في قوله تعالى : ﴿ إن الله على كل شيءٍ قدير ﴾ [النحل : ٧٧ ، النور : ٤٥ ، العنكبوت : ٢٠ ، الطلاق ١٢] ، وكذلك وصف بعض المخلوقين بالقدرة ، فقال : ﴿ إلّا الذين تابوا من قبل أن تقدِرُوا عليهم ﴾ [المائدة : ٣٤] .

وقال : ﴿ اللهُ لا إلهَ إلّا هو الحيُّ القَيّومُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] . وكذلك وصف بعض المخلوقين بالحياة ، فقال : ﴿ يُخرجُ الحَيَّ من الميت ويخرجُ الميِّتَ من الحيِّ ﴾ [الروم : ١٩] ، وقال : ﴿ والله بكل شيءٍ عليم ﴾ [البقرة : ٢٨٢ ، النساء : ١٧٦ ، النور : ٣٥ ، ٦٤ ، الحجرات : ١٦ ، التغابن : ١١] وكذلك وصف بعض المخلوقين بالعلم ، فقال : ﴿ إنا نبشرك بغلامٍ عليمٍ ﴾ [الحجر : ٥٣] ونحو ذلك .

فلله قدرةٌ ، وحياةٌ ، وعلمٌ ، كما أثبت لنفسه ، تناسب كمالُهُ المقدس ، وللمخلوقين قدرةٌ ، وحياةٌ ، وعلمٌ ، تناسبُ أحوالهم من العجز ، والافتقار . انظر : منهج ودراسة لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي ص ٥ - ٨ .

(٣) ما بين القوسين ؛ من قوله « لأنه تعالى ابتدأ خلق العقل ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(وما لِمَنْ صَنَعَ مِنْ هذا حُجةً إِلّا أَنْ قالوا : لو قَدِرَ اللهُ على الجورِ ، والكذبِ ، والمحالِ لَمَا أَمِنَّا أَنْ يكون قد فَعَلَهُ .

قال أبو محمدٍ : فقُلنا لهم : ومِنْ أين أَمِنْتُم أن يكونَ قد فَعَلَ ذلك ؟ فلو لم يكن لهم حجةٌ إِلَّا أن قالوا : أَمِنَّا ذلك ؛ لِأَنَّهُ لا يوصَفُ بالقُدرةِ عليه ، فلم يحصلْ لهم احتجاجٌ علي [اقترافهم] (١) أنّ الله – تعالى – لا يوصف بالقُدرة على ذلك . إلّا أنَّه لا يوصَفُ بالقدرة على ذلك فقط (٢) ، وحصلوا على الدعوى المخزية . والله أعلم .

وأيضاً ، فإنَّنا نسأَلُهم : أَيَقْدِرُ اللهُ على خلق مالا يَتَنَاهَىٰ عَدَدُهُ ؟ فَإِنْ مَنَعوا من ذلك قَطَعُوا أَنَّ قدرتَه – تعالى – متناهيةٌ ، ولحِقُوا بأبي الهذيل في قَوْلِه : إِنَّ [لِما] يقدرِ اللهُ – تعالى – عليه كُلًّا لو خَرَجَ إلى الفِعْلِ لم يوصفِ اللهُ – تعالى – بعده بالقُدْرة على إحداثِ عَرَضٍ ، ولا جوهرٍ أصلًا .

وإِنْ أجازوا ذلك تركوا قولَهُمُ الفاسِدَ (٤) ، وَرَجَعُوا إلى الحقِّ ، وإلى قُدرتِهِ – تعالى – على المحال ، لِأَنَّ إيجادَ ما لا نهايةَ له محالٌ عندنا ، ممكنٌ لِلهِ – تعالى – .

فإِنْ قالوا : إِنَّه تعالى يقدرُ عليه شيئاً بعد شيءٍ ، لا يقدرُ عليه

---

(١) التصويب اقتضاه المعنى ، وفي المخطوطة نسخة «ب» : اقترابهم .

(٢) بالنسبة للجور والكذب ليس كالمحال المطلق ، ولا المحال لذاته ، ولا يوصف الباري بالجور ، ولا بالكذب ، ليس لاستحالة ذلك من حيث هو ، وإنّما لكون ذلك من النقص الذي لا يليق بالكامل . والله تعالى منزهٌ عن كُلِّ نقصٍ ، وهو أولى بكل كمال ، فليلاحظ ذلك .

(٣) التصويب اقتضاه المعنى ، وفى نسخة «ب» : «لم» . وهو خطأ . أنظر : الفصل ٢ : ١٩٣ .

(٤) لا يلزم من جواز ذلك ترك القول بعدم دخول المُحالِ المطلق ، والمحال لذاته تحت القدرة ، لِأَنَّ إيجادَ مالا يتناهى هو مما ليس محالًا مطلقاً ، ولا مُحالًا لذاته ؛ بل هو مما تتعلق به القدرة ، والمشيئة مما هو جائز عليه تعالى ، وإِنْ قَصُرَتْ العقولُ عن تَصوُّرِهِ واقعاً جُملةً .

١٢٢ب جُمْلَةً ، أحالوا ، ولَأَتَوْا بدعوى / لا دليلَ عليها ، وجعلوا قُدْرَتَهُ متناهيةً ، وهذا كفرٌ مجردٌ .

ويُقالُ لهم : أَتَقُولُونَ : إنَّ اللهَ – تعالى – لم يَزَلْ قادِراً على أن يَخْلُقَ ، أم لا ؟ فإنْ قالوا : لا ، كفروا بلا خلاف ، وتركوا قَوْلهم : إنَّ قدرتَهُ – تعالى – لم تزل .

فإنْ قالوا : نعم .

قلنا لهم : فَمَا يُؤَمِّنكم من أَنَّهُ قد كان ذلك ، وأَنَّهُ لم يزلْ يخلق ؟ [١] .

فَإنْ قالوا : لِأَنَّ هذا محالٌ [٢] .

قيل لهم : فقد أَجَزْتُم القدرةَ على المحال ، وباللهِ – تعالى – التوفيق) [٣] .

« فصلٌ » : وأنَّ الإيمانَ عَقْدٌ بالقلبِ ، وقولٌ باللسانِ ، وعملٌ بالجوارح ، ينقصُ بالمعصية ، ويزيد بالطاعة ، وكُلُّ طاعةٍ للهِ – تعالى – فهي إيمانٌ .

فمن نقصته الأفعال المفترضة [٤] فهو فاسقٌ ، مؤمنٌ ، ناقِصُ الإيمانِ ، ومَن اعتقدَ الإيمانَ بقَلْبِهِ ، ولم ينطق به بلسانه – وهو في دار الإسلام – فهو كافِرٌ باللهِ ، تعالى ، عند الله (تعالى) [٥] ، وعند أهل الإسلام . ومَنْ نطق بالإيمان ، ولم يعتقدْهُ بقلبه فهو كافِرٌ عند الله (تعالى) [٦] ، وعند أهل الإسلام .

---

(١) هذا لا يُعَدُّ ملزماً إلَّا لمن يمنعُ تسلسل الحوادث في الأزل . أمَّا مَنْ يرى إمكان ذلك ، ويرى أنه الكمال اللائق بالحيِّ الفعال فليس بناقضٍ لمذهبه .

(٢) هذا على رأي جمهور المتكلمين . أمَّا على رأي أئمةِ أهلِ الحديث فهو ممكن ، وهو مقتضى الكمال الواجب ، ولا يلزم عليه محذور ، كما يزعم من يخالف هذا . وقد قال به غيرُ واحد من السلف . أنظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) ما بين قوسين من قوله : (وما لمن صنع من هذا حجة ... إلى قوله : وبالله تعالى التوفيق) . زيادة من نسخة «ب» .

(٤) افترض : أوجب ، والاسم الفريضة . مختار الصحاح ص ٤٩٩ (ف ر ض) .

(٥،٦) سقطت من نسخة «ب» .

برهانُ ذلك / : قولُ اللهِ ، عز وجل ، : ﴿ إذَا جَاءَكَ المنافقونَ قالوا نَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ واللهُ يعلمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ (واللهُ يشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون * اتَّخذُوا أيمانَهم جُنَّةً فصَدُّوا عن سبيلِ اللهِ إنَّهم سَاءَ مَا كانوا يَعملون * ذَلكَ بِأنَّهم آمَنُوا ثُمَّ كفَرُوا فَطُبِعَ على قلوبهم فهم لا يَفْقَهون ﴾ [١]) [٢] . أ٧٠ب

فَنَصَّ – تعالى – على أنهم يشهدون بالإيمان ، (وَ) [٣] شَهِدَ عز وجل بأنَّهم (كفَّارٌ) [٤] ، إذْ لم يعتقدوا ذلك بقلوبهم .

وقال – تعالى – مخبراً عن اليهودِ والنصارى في أمر رسولِ اللهِ ، ﷺ : ﴿ يَجِدونَهُ مكتوبًا عِنْدَهم في التَّوْراة والإنجيلِ ﴾ [٥] ، وأنَّهم يعرفونه كما يعرفون أبناءَهم [٦] .

وقال – تعالى – (مُخبراً) [٧] عن فِرعونَ – وهو أَكْفَرُ الكافرين – ، وعن آل فِرعونَ في أمرِ آياتِ موسى ، عليه السلام ، : ﴿ وجَحَدُوا بها واستَيْقَنَتْها أنْفُسُهُم ظُلماً وَعُلُوّاً ﴾ [٨] .

وقال – تعالى – عن إبليسَ – وهو عنصرُ الكفر –: ﴿ إلَّا إبليسَ

---

(١) سورة المنافقون : ١ – ٣ .

(٢) ما بين القوسين من قوله : (والله يشهد ... إلى هنا) حذف من نسخة «ب» ، واكتفى بالإحالة إليه ، بقوله : « إلى قوله : « فهم لا يفقهون » .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» « كفاراً » وهو خطأ واضح .

(٥) سورة الأعراف : ١٥٧ .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ الذين آتيناهم الكتابَ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ [البقرة : ١٤٦ ، الأنعام : ٢٠] .

(٧) سقطت من نسخة «ب» .

(٨) سورة النمل : ١٤ .

(أبي واستكبر وَ) [١] كانَ من الكافرين ﴾ [٢] . فشهد الله عليه بالكفر ، إذْ أعلن بالاستخفاف بنبيِّ اللهِ آدَمَ ، عليه السلام . وهو – في حال كفره – معترفٌ بأنَّ الله – تعالى – خلقه / من نار ، وخَلق آدَمَ من طين ، وأنَّهُ كرَّمَهُ عليه ، وأنَّ الله – تعالى – أغواه ، وسأل ربَّهُ – تعالى – أنْ يُنْظِرَهُ إلى يومِ البعث .

ب١٢٣أ

قال – تعالى – مخبراً عنه أنَّهُ قال : ﴿ خَلَقْتَنِى مِنْ نَارٍ وخَلَقْتَهُ مِنْ طين ﴾ [٣] وقال : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لئن [أَخَّرْتَنِ] [٤] إلى يَوْمِ القيامةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إلا قليلًا ﴾ [٥] . وقال : ﴿ رَبِّ بما أَغْوَيْتَني لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ في الأَرْضِ ﴾ [٦] . وقال : ﴿ [فأنظرني] [٧] إلى يومِ يُبْعَثُون ﴾ [٨] / وقال (تعالى) [٩] (لآدَم) [١٠] : ﴿ مانهاكما (رَبُّكُما) [١١] عن هَذِهِ الشَّجَرةِ إلّا أنْ تكونا مَلكَيْنِ أَوْ تكونا مِن الخالدين ﴾ [١٢] .

أ٧١أ

فَأَيُّ معرفةٍ ، (و) [١٣] أَيُّ تصديقٍ يفوقُ معرفةَ إبليس باللهِ ،

---

(١) ما بين القوسين من نسخة «ب» .
(٢) سورة البقرة : ٣٤ .
(٣) سورة ص : ٧٦ .
(٤) التصويب من القرآن الكريم [الإسراء : ٦٢] وفي المخطوطة : أخرتني .
(٥) سورة الإسراء : ٦٢ .
(٦) سورة الحجر : ٣٩ .
(٧) التصويب من القرآن الكريم ، وفي المخطوطة : « أنظرني » .
(٨) سورة الحجر : ٣٦ .
(٩) سقطت من نسخة «ب» .
(١٠) زيادة من نسخة «ب» .
(١١) من نسخة « أ » ، وسقطت من نسخة «ب» .
(١٢) سورة الأعراف : ٢٠ .
(١٣) من نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : أو .

عز وجل ، وتصديقَه بأنَّهُ خالِقُهُ ، وبالجَنَّةِ والنار ، وبالقيامةِ والبعث ، وبتكريم آدمَ عليه ، وسُؤَالَهُ النَّظِرَةَ ، وإقرارَهُ بالإغواءِ ، والقُدرةِ . واللهُ - تعالى - (يخاطبه) (١) ويُراجعُه القولَ ، وَيَسمعُ ربَّه ، ويرى الجَنَّةَ ، ويشاهدُ ابتداءَ الخلق . فهل خلقَ اللهُ - تعالى - في خلقِهِ أعظمَ مُجاهرةً ، وأَقبحَ بدعةً ، وأَشدَّ مخالفةً للقُرآن ممن يُكَذِّبُ الله ، عز وجلَّ ، في هذا كُلِّهِ ؟ ويقولُ : إنَّ إبليسَ مذ كفر بترك السجودِ لم يعرف (٢) قطُّ أنّ الله - تعالى - حقٌّ ، (ولا أنَّ الله - تعالى - خَلَقَهُ) (٣) ، ولا أَنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ ، ولا أَنَّهُ مُغَوًى ، ولا أَنَّ آدَمَ مُكَرَّمٌ عليه ، ولا أنَّ يومَ القيامةِ حقٌّ ، ولا أَنَّ البعثَ حقٌّ . هذا أمرٌ لولا أنّنا شاهدناه (٤) ما صدقنا أَنَّ في العالَمِ (أَحداً) (٥) يقر بالقرآنِ ، ويبلغُ هذا المبلغ (٦) ، ونعوذ باللهِ من الخذلان .

(وما قال أحدٌ مِنْ أَهلِ الإِسلامِ : إنَّ الإِيمانَ عقدٌ بالقلبِ ، دون نطقٍ باللسانِ ، إلَّا طائفةٌ من أهلِ البِدَع ، والشذوذ (٧) ، كجهم بن صفوان (٨)

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : يكلمه .

(٢) هكذا في نسختي المخطوطة (أ ، ب) ، وكتب فوق كلمة « يعرف » في نسخة « أ » يعترف ، ولا تصح بحسب المراد .

(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» ، وسقط من نسخة « أ » .

(٤) ممن قال : إنَّ الإيمان عقدٌ بالقلب دون نطق باللسان .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أحد » وهو خطأ بيّن .

(٦) أي : من الاعتقاد .

(٧) أنظر : الإنصاف للباقلاني ص ٥٥ - ٥٨ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٨) هو أبو محرز جهم بن صفوان السمرقندي ، من موالي بني راسب ، زعيم فرقة الجهمية ، وهو تلميذ الجعد بن درهم . وقد وافق المعتزلة بنفي الصفات ، وزاد عليهم بأشياء . منها : القول بفناء الجنة والنار ، وأن حركات أهل الخلدين تنقطع ، وأن من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده ، لأن ذلك لا يزول . وقد قتله سَلم بن أحوز المازني في آخر خلافة بني أمية بمرو سنة ١٢٨ هـ .

وأَتْبَاعِه ، وابنِ الباقلاني (١) ، وابنِ فُورك (٢) ، ومَنْ وافقهم . وانفردَ هذان وأَتْبَاعُهما عن جَهْم بما ذكرنا من أَنَّ إبليسَ لم يعرف قطُّ مذ كفر بترك السجود أَن الله - تعالى - حَقٌّ ، ولا أَنَّهُ خَلقَهُ من نارٍ) (٣) .

فهؤلاء إبليسُ واليهودُ والنَّصَارى قد شهد الله - تعالى - (أنهم) (٤) كفارٌ ، وهم عارفون / بالله ، تعالى ، (وبأَنَّه ﴿ أَلَا لَهُ الخلقُ والأَمْر ﴾ (٥)) (٦) . وبأَنَّهُ الإلَهُ الخالقُ لِمَا دُونَه ، وبالبعثِ ، والجنةِ والنارِ ، ولم يكونوا مستحقين لاسم الإيمان .

١٢٣ب

فَصَحَّ أَنَّ الإيمانَ إنَّما هو العقدُ بالقلب مع القولِ باللسان ، مع العملِ بالجوارح ، وقد أخبر رسول الله ، ﷺ ، من روايةِ الكافَّةِ (٧)

= أنظر : ميزان الاعتدال : ٤٢٦/١ ، وفي تفصيل مذهبه التبصير في الدين ص ١٠٧ ، ١٠٨ . والملل والنحل : ٨٦/١ - ٨٨ .

(١) هو أبو بكر القاضي محمد بن الطيب بن جعفر ، من كبار علماء الكلام ، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة . له مصنفات كثيرة في علوم مختلفة . منها : إعجاز القرآن ، والإنصاف ، ودقائق الكلام ، والتمهيد ، وغيرها . ولد في البصرة سنة ٣٣٨ هـ . وسكن بغداد ، وتوفي بها في سنة ٤٠٣ هـ . أنظر : تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ - ٣٨٣ وتبيين كذب المفتري ص ٢١٧ - ٢٢٦ ، ووفيات الأعيان : ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني ، من فقهاء الشافعية له كتب كثيرة في أصول الدين ، والفقه ، وعلوم القرآن ، منها : غريب القرآن . ومشكل الحديث وغريبه ، والحدود . وحل الآيات المتشابهات ، ورسالة في علم التوحيد ، وغير ذلك ، توفي سنة ٤٠٦ هـ . أنظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ووفيات الأعيان ٢٧٢/٤ .

(٣) ما بين القوسين من قوله : « وما قال أحدٌ ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بأنهم » .

(٥) سورة الأعراف : ٥٤ .

(٦) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٧) أي : من رواية من يكون الخبر بنقلهم متواتراً ، فالمراد : وقد أخبر ﷺ في الخبر المتواتر .

(الذين هم) (١) أكثر من الذين رَوَوْا عنه ، ﷺ ، الرؤية ، والمسحَ على الخفين ، والدَّجال ؛ أنَّ الإيمانَ والإسلامَ هما الصلاة ، والزكاةُ ، والحجُّ ، والصيامُ ، وسائرُ / أعمالِ البِرِّ (٢) . والإجماعُ قد تقدَّم على هذا وإنَّما أ٧١ب

---

(١) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « التي هي » .

(٢) يشير المصنف ههنا إلى حديث سؤال جبريل عليه السلام ، النبي ، ﷺ ، عن الإيمان والإسلام والإحسان ، وعن حديث وفد عبد القيس ، حيث بيّن ، ﷺ ، أن الإيمان هو الإسلام ، حيث فسره في قصتهم بما فسر به الإسلام هنا ... فاقتضى ذلك أن الإسلام والإيمان أمر واحد . اهـ . باختصار . فتح الباري ١ : ١١٤ .

والحديث الأول متواتر ، أورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة ، كتاب الإيمان . حديث رقم (٦) ، والكتاني في نظم المتناثر ص ٣٠ ، ٣١ رقم (١٣) .

– فمن حديث أبي هريرة ؛ أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في باب سؤال جبريل النبي ، ﷺ ، عن الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ... الخ من كتاب الإيمان . (٢) حديث رقم (٥٠) ، وفي باب « إن الله عنده علم الساعة » (٢٠) من سورة لقمان كتاب التفسير حديث رقم (٤٧٧٧) .

وأخرجه مسلم في صحيحه ١ : ٣٩ في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٥) ، (٧) . وابن ماجه في سننه ١ : ٢٥ في باب الإيمان من المقدمة ، حديث رقم (٦٤) . والنسائي في سننه ١٠١/٨ في باب صفة الإيمان والإسلام من كتاب الإيمان ، عن أبي هريرة وأبي ذر .

ومن حديث عمر ؛ أخرجه مسلم في صحيحه ١ : ٣٦ في كتاب الإيمان حديث رقم (١) وأبو داود في سننه ٢٢٣/٤ في باب في القدر من كتاب السنة ، حديث رقم (٤٦٩٥) . والترمذي في سننه . في باب ماجاء في وصف جبريل للنبي ، ﷺ ، الإسلام والإيمان ... من كتاب الإيمان ، حديث رقم (٢٦١٣) . وقال عَقِبَهُ : هذا حديث حسن صحيح .

وابن ماجه في سننه ١ : ٢٤ في باب الإيمان من المقدمة حديث رقم (٦٣) والنسائي في سننه ٩٧/٨ في باب نعت الإسلام من الإيمان .

ولفظ البخاري : عن أبي هريرة ، قال : « كان النبي ، ﷺ ، بارزاً يوماً للناس ، فأتاه رجل ، فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله ، وتؤمن بالبعث . قال : ما الإسلام ؟ قال : « الإسلام أن تعبد الله ، ولا تشرك به ، وتقيم الصلاة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : ما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال : متى الساعة ؟ قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل ... » الحديث . =

خالف ذلك جهمٌ ، ومن آتَّبَعه ، ومحمدُ بنُ كرام (١) ، ومن آتَّبَعَهُ .

= والحديث الثاني : حديث وفد عبد القيس ؛ أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في باب أداء الخمس من الإيمان (٤٠) من كتاب الإيمان (٢) حديث رقم (٥٣) . وفي باب تحريض النبي ، ﷺ ، وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ... الخ (٢٥) من كتاب العلم (٣) حديث رقم (٨٧) ، وفى باب « منيبين إليه واتقوه .. (٢) من كتاب مواقيت الصلاة (٩) حديث رقم (٣) . وفي باب وجوب الزكاة (١) من كتاب الزكاة (٢٤) حديث رقم (١٣٩٨) . وفى باب وفد عبد القيس (٦٩) من كتاب المغازي (٦٤) . حديث رقم (٤٣٦٨) . وفي باب قول الرجل : مرحباً ... (٩٨) من كتاب الأدب (٧٨) حديث رقم (٦١٧٦) ، وفي باب وصاة النبى ، ﷺ ، وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم (٥) من كتاب أخبار الآحاد (٩٥) حديث رقم (٧٢٦٦) وفى باب قول الله تعالى : « والله خلقكم وما تعملون » (٥٦) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٥٥٦) .

وأخرجه مسلم فى صحيحه ١ : ٤٦ في باب الأمر بالإيمان من كتاب الإيمان حديث رقم (٢٣ ، ٢٤) . وأبو داود في سننه ٣ : ٣٣٠ فى باب في الأوعية (٧) من كتاب الأشربة ، حديث رقم (٣٦٩٢) ، والترمذى في سننه : فى باب ما جاء فى إضافة الفرائض إلى الإيمان ٥ : ٨ من كتاب الإيمان ، حديث رقم ٢٦١١ والإمام أحمد في مسنده ٢ : ٣٠٥ .

ولفظ البخاري : « عن أبي جمرة ، قال : كنت أقعد مع ابن عباس ، يجلسني على سريره ، فقال : أقم عندي حتى أجعل لك سهماً من مالي ، فأقمت معه شهرين ثم قال : إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ، ﷺ ، قال : من القوم – أو من الوفد ؟ – قالوا : ربيعة ، قال : « مرحباً بالقوم – أو بالوفد – غير خزايا – ولاندامى ، فقالوا : يارسول الله ! إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا فى الشهر الحرام ، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر ، فمرنا بأمرٍ فصْلٍ نخبر به من وراءنا ، وندخل به الجنة ، وسألوه عن الأشربة ، فأمرهم بأربع ، ونهاهم عن أربع : أمرهم بالإيمان بالله وحده ، قال : « أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ » . قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وأن تعطوا من المغنم الخمس ، ونهاهم ... الحديث » .

ملحوظة : الحديث عن الإسلام والإيمان والتفريق بينهما سيأتي في فصل مستقل . أنظر : ص ٣٥٩ – ٣٦١ .

(١) هو محمد بن كرام السجستاني ، شيخ الكرامية . يقول الذهبي : قال ابن حبان : خذل حتى التقط من المذاهب أرداها ، ومن الأحاديث أوهاها . من مذهبه أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن الله تعالى جسم لا كالأجسام . سجن بنيسابور لأجل بدعته ثمانية أعوام . ثم خرج ، وسار إلى بيت المقدس . ومات بالشام سنة ٢٥٥ هـ .

أنظر : ميزان الاعتدال : ٤ : ٢١ ، ٢٢ ، وفي تفصيل مذهبه الفرق بين الفرق ٢١٥ – ٢٢٥ ، والتبصير في الدين ١١١ – ١١٧ .

وأمَّا احتجاجُ (كلتا) [١] الطائفتين بأَنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ في اللغةِ ، فقد أخطأوا (لوجهين) [٢] :

أحدهما : أَنَّ التصديقَ لا يُطلقُ ألبَتَّةَ في اللُّغَةِ على مُصَدِّق بلسانه ، دونَ قلبه إلا (بالإضافة) [٣] . فيقال : مُصَدِّقٌ بلسانه ، مُكَذِّبٌ بقَلْبِهِ .

ولا يطلقُ (ألبتةَ) [٤] أيضاً في اللغةِ على مُصَدِّقٍ بقلبه ، دونَ لسانِه ، إلَّا (بالإضافة) [٥] ، فيقال : مُصَدِّقٌ بقَلْبه ، (مكَذِّبٌ) [٦] بلسانه . حتى إذا جمع الأمرين سُمِّيَ حينئذٍ مُصَدِّقاً بالإطلاق .

والوجه الثاني : أَنَّ الإيمانَ اللُّغَوِيَّ ، الذي هو التصديقُ الذي ذكرنا ، لا يختلف اثنان من الأُمَّةِ في أَنَّه ليس (هو) [٧] في الشريعة على ماهو في اللغةِ ، لِأَنَّ الإيمانَ في اللغةِ ، واقعٌ على كلِّ تصديقٍ ، كما ذكرنا ، وليس هو فى الديانةِ كذلك ، بل هو واقعٌ على عقودٍ مخصوصة ، وأقوالٍ يُعَبَّرُ بها عن تلك العقود ، وأعمالٍ محدودةٍ ، متى تُعُدِّي شيءٌ من ذلك لم يكن إيماناً ؛ لِأَنه لا يختلف اثنان في أَنَّ النصرانيَّ مُصَدِّقٌ بالِهِيَّةِ المسيح ، ولا يجوز أن يُطلقَ عليه - (في الشريعةِ) [٨] - اسمُ مؤمن ، ولا أَنْ يُوصَفَ بالإيمانِ المُطْلَقِ ، بل بالكُفْرِ ، والشرك . وكذلك المسلمون كفارٌ بِإلْهِيّةِ / المسيح ، ولا يجوزُ أَنْ يُطْلَقَ عليهم - فى الشريعة - اسمُ كفار ، ولا يوصفون بالكُفْرِ المطلق ، بل بالإيمانِ والإسلام ، فبطل تعلُّقهم باللغة جُملةً ، وبالله - تعالى - التوفيق . ب١٢٤أ

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « كلتي » وهو خطأ .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الوجهين » وهو خطأ .
(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « بإضافة فيه » .
(٤) جاءت في نسخة « أ » بعد « في اللغة » .
(٥) من نسخة «ب» ؛ وفي نسخة « أ » : « بإضافة » .
(٦) في نسخة «ب» : « ومكذب » .
(٧) سقطت من نسخة «ب» .
(٨) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

وبرهانٌ آخر : وهو أنَّ الكُفْرَ عندهم هو الجَحدُ المضادُ للتصديق فقط / . ٧٢أ

فيقال لهم : أخبرونا عَمَّن صَدَّق باللهِ ، تعالى ، مؤمناً به بِلِسَانِهِ ، وكفر به ، جاحداً بقلبه ، وعمَّن صَدَّق باللهِ ، تعالى ، مؤمناً به بقلبه ، وكفر به تعالى ، جاحداً بلسانه . إنَّما اجتمع في كل واحدٍ من هذين الإنسانين جَحْدٌ وتصديقٌ (بالعضوين) [١] المذكورين . فلابُدَّ من ؛ نعم .

فيقال لهم : من أين استحق عندكم – مَعْشَرَ الطائفتين – أَنْ يُطلقَ عليهما اسمُ الإيمانُ بتصديقهما ، دونَ أن يُطلقَ (عليهما) [٢] اسمُ الكُفرِ بِجَحْدِهما ، وهذا ما لا مَخْلص (لهم منه) [٣] .

(وبرهانٌ آخرُ ؛ وهو أنَّ كُلَّ كافر في الدُّنيا ، فإنَّه يومَ القِيامَةِ مُصَدِّقٌ بِقَلْبِهِ ولسانه باللهِ ، تعالى ، وبالنُّبُوَّةِ ، والبَعْثِ ، والجَزاءِ ، وبالإسلام كُلِّهِ ، مُوقِنٌ بذلك كُلِّه ، فَيُسْأَلُ مَنْ قال : إنَّ الإيمانَ هو التصديقُ بالقلبِ ، أو باللسانِ عن الكفَّارِ المخلدين في النَّارِ ، أَكُفَّارٌ هم مع تصديقهم لِكُلِّ ذلك ؟ أَمْ مؤمنون بتَصْدِيقهِمُ المذكور ؟

فإن قالوا : هم كفارٌ ، تركوا مَذْهَبَهُمُ الملعون .

وإنْ قالوا : بل هم مؤمنون ، كفروا باللهِ ، تعالى ، إذْ كذَّبوه في قوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ الذين كَفَرُوا أَنَّهم كَانُوا كَاذِبين ﴾ [٤] ، وسائرِ آياتِ القرآنِ في طلبهِمُ الرجعة ، ونَدامتهم ، وإقرارِهِم بِكُفْرِهم ، واعترافِهم بالإيمانِ ، ولزِمَهم أَنَّ جَهنَّمَ أُعِدَّت للكافرين ، وأَنَّها دارُ المؤمنين .

وإنْ قالوا : إنَّهم [عارفون] [٥] باللهِ ، كذبوا القرآنَ أيضاً ، وعاندوا .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بالعضدين » .
(٢) سقطت من نسخة «ب» .
(٣) فى نسخة « أ » : « منه لهم » .
(٤) سورة النحل : ٣٩ .
(٥) في المخطوطة (نسخة ب) : « عارفين » وهو خطأ لغوي بيّن .

وأمَّا نحن ، فإنَّما نُسَمّي كلَّ أحدٍ بما سمَّاه الله – تعالى – به فقط ، لا نلتفتُ إلى تصديقهِ ، ولا إلى غيرِ ذلك . وقال تعالى : ﴿ إنَّما النَّسِيءُ زيادةٌ في الكُفْرِ ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ [و] (٢) الذينَ اتخذوا مسجداً ضِراراً وكُفْراً ﴾ (٣) . فَصَحَّ في النص ؛ أنَّ العملَ يكونُ كُفْراً ، وهو النَّسِيءُ ، واتخاذُ / ذلك المسجد) (٤) ؛ (فَبَطَلَ) (٥) المذهبان المهلكان جُملةً ، والحمدُ لله رب العالمين . ب١٢٤ب

(و) (٦) صَحَّ أَنَّ مَنْ قال : إنَّ الإيمانَ إنَّما هو بالقلبِ خاصَّةً ، دونَ اللسانِ ، أو باللسانِ خاصَّةً ، دونَ القلب ، فهو مخالفٌ لإجماعِ أَهْلِ الإسلامِ ، بخلافه نصَّ القرآنِ ، والسُّنَنَ ، وإجماعَ الأُمَّةِ .

وما اختلفَ قطُّ اثنان ، لا مِنَ المؤمنين ، ولا مِنَ الكُفَّارِ في أَنَّ رسولَ الله ، ﷺ ، ثم جميعَ الصحابةِ ، أَوَّلَهم عن آخِرِهم ، ثمَّ جميعَ أهلِ الإسلام ، قرناً بعد قرنٍ ، إلى يومِنا هذا ، شهدوا ويشهدون بالكُفْرِ على كُلِّ مَنِ امتنعَ مِنَ الإعلانِ بشهادةِ الإسلام بلسانِه ، وعلى أَنَّ له وعليهِ جميعَ أحكامِ الكُفرِ ، عند الله ، تعالى ، بلا خلاف ، ما استثنى قطُّ أَحدٌ مِنَ الأئمةِ أَن يكونَ باطِنُهم في ذلك خلافَ ظاهرهم في مَنْ لم يكن في تَقِيَّةٍ (٧) .

---

(١) سورة التوبة : ٣٧ .
(٢) من القرآن الكريم .
(٣) سورة التوبة : ١٠٧ .
(٤) ما بين القوسين من قوله : « وبرهانٌ آخر ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .
(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فبطلت » .
(٦) سقط من نسخة «ب» .
(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كفر بالله مِنْ بعد إيمانه إلا مَنْ أُكره وقلبُه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضبٌ من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ [النحل : ١٠٦]
فقوله « إلَّا من أكره ... » استثناء من فكر بلسانه ، ووافق المشركين بلفظه مكرهاً ، لما ناله من ضربٍ وأذى ، وقلبُه يأبي ما يقول ، وهو مطمئن بالإيمان بالله ورسوله . وقد روي عن ابن عباسٍ ، رضي الله عنهما : « أن هذه الآية نزلت في عمَّار بن ياسرٍ حين عذَّبه المشركون حتى يكفر بمحمد ، ﷺ ، فوافقهم على ذلك مكرهاً ، وجاء معتذراً إلى النَّبي ، ﷺ ، فأنزل الله هذه الآية » . =

وبذلك جاء أَمرُ الله ، عز وجل ، في القَتْلِ ، والبراءة ، والسَّبْي ، والجزيةِ ، والحربِ ، فَصَحَّ خلافُهم [١] للإجماع ، المقطوعِ بِصِحَّتِهِ ، بل قد نَصَّ اللهُ ، عَزَّ وجَلَّ ، على أنَّ الكفر ، ومفارقةَ الإيمانِ واجبان لِمَنْ آمَنَ ، إلّا أَنَّه لم يُهاجر ، وهو قادِرٌ على الهجرةِ ، (قبَلَ) [٢] فتح مكةَ .

قال تعالى : ﴿ (و) [٣] المؤْمِنُونَ والمؤمِناتُ بَعْضُهم أولياءُ بَعْضٍ ﴾ [٤] .

وقال تعالى : ﴿ والذين آمنوا ولم يُهاجِرُوا / مالكم مِنْ وَلَايَتِهم مِنْ شَيْءٍ حتّى يُهاجروا ﴾ [٥] [٦] . أ٧٢ب

فقطع تعالى الولاية بيننا وبينهم ، وأَبْطَلَ إيمانَهم ، وقد اعتقدوه ، وصرَّحوا به ، إذْ لم يُهاجِروا . ونسأل الله (تعالى) [٧] العافية من البدع والضلالة .

وبُرهانٌ آخرُ ؛ وهو قولُ اللهِ ، تعالى ، : ﴿ وَمَنْ يكفُرْ بالإيمانِ (فقد حَبِطَ عَمَلُه وهو في الآخرةِ مِنَ الخَاسرين ﴾ [٨] . فالآيات) [٩] بالألف

= وقال ابن جرير : أخذ المشركون عمار بن ياسر ، فعذبوه ، حتى قاربهم في بعض ما أرادوا فشكا ذلك إلى النبيِّ ، ﷺ ، فقال النبي ، ﷺ : « كيف تجد قلبك ؟ » قال : مطمئناً بالإيمان . قال النبيُّ ، ﷺ : « إن عادوا فعد » . وفيه أنه سبَّ النبي ، ﷺ وذكر آلهتهم بخير ، فشكا ذلك إلى النبي ، ﷺ ، فقال : « كيف تجد قلبك ؟ » قال : مطمئناً بالإيمان ، فقال : « إن عادوا فعد » . أنظر : تفسير ابن كثير ٢/٢٤١ .

(١) أى : الذين قالوا : الإيمان تصديق بالقلب دون نطق باللسان .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وقبل » .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) سورة التوبة : ٧١ .

(٥) سورة الأنفال : ٧٢ .

(٦) زاد في نسخة «ب» : « في سبيل الله » . وهو سبق قلم من الناسخ ، لأن تتْمة الآيةِ ﴿ وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم ... ﴾ الآية ٧٢ من سورة الأنفال .

(٧) زيادة من نسخة «ب» .

(٨) سورة المائدة : ٥ .

(٩) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» . وقوله « فالآيات » يشير إلى الآيات التي ورد فيها ذكر الإيمان معرفاً بالألف واللام . والله أعلم .

واللام ، إمَّا للعهدِ ، وإمَّا لاستغراقِ الجنسِ ، فإنْ (كانتا) [١] للعهد ، فقد أشار لهم تعالى إلى ما عملوه أنَّهُ هو الإيمان ، وإنْ (كانتا) [٢] لاستغراقِ الجنس ، فهي لفظةٌ واقعةٌ على كُلِّ ما هو عند الله (تعالى) [٣] إيمان .
(وأيُّ) [٤] هٰذين الوجهين كانَ ، فواجبٌ بهذه الآية أنَّ / كلَّ شيءٍ ١٢٥ب أ كَفَرَ جاحِدُهُ ، وَحَبِطَ عملُه فهو إيمانٌ .

ولا خِلافَ بين اثنينِ مِنَ الأُمَّةِ كُلِّها في أَنَّ مَنْ كَفَرَ بالصَّلاةِ ، أَوْ بالزكاةِ ، أَوْ بالحج ، أَوْ بالعُمْرةِ ، أَوْ بشيءٍ مما أُجْمعَ المسلمونَ عليه ، (على أنَّ الله – تعالى – بيَّنَهُ على لسانِ رسولِهِ ، ﷺ ، ونَصَّ عليه) [٥] – من أعمالِ الشريعةِ ، فإنَّهُ كافِرٌ ، حابطٌ العملَ ، فَصَحَّ بنَصٍّ هذه الآيةِ أَنَّ كُلَّ ذلك قد سمّاه [٦] ، عز وجل ، إيماناً ، فكُلُّ ذلك إيمانٌ ، بلاشك .

وأَمَّا مَنْ قال : إنَّ الإيمانَ عَقدٌ بالقلبِ ، وقولٌ باللسانِ ، دونَ الأعمالِ ، فَبدْعَةُ سوءٍ ، إلّا أَنَّ قائِلَها لا يَكْفُرُ بذلك (عند كثيرٍ من الناسِ) [٧] ؛ لِأَنَّ الأُمَّةَ لم تُجْمِعْ على تكفيرِهِ ، وباللهِ – تعالى – التوفيق .

وإنَّما لم يَكْفُرْ مَنْ تَرَكَ العَمَلَ ، وَكَفَرَ مَنْ تَرَكَ القولَ ، لِأَنَّ رسول الله ، ﷺ ، حَكَمَ بالكُفْر على مَنْ أَبىٰ من القَوْلِ ، وإن كانَ عالماً بصحةِ

(١،٢) من نسخة «ب» ، وفى نسخة « أ » . « كانت » .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « فأي » .

(٥) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٦) زاد هنا فى نسخة «ب» لفظة « تعالى » وأثبتنا ما اتفقت عليه النسختين « عز وجل » .

(٧) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

الإيمانِ بقلبه ، (١) وحَكَمَ بالخروجِ مِنَ النَّارِ لمن عَلِمَ بقَلبِه ، وقال بِلِسَانِهِ ، وإنْ لم يعملْ خيراً قَطُّ .

(فإنْ قالوا في قولِ الله - تعالى - : ﴿ فَزادَتْهُمْ إيمانًا ﴾ (٢) إنَّما معناه : زادتهم تصدِيقاً بها ، فهو قولٌ فاسِدٌ ، لِأَنَّهُ لاشك عند أحدٍ مِنَ الأُمَّةِ في أَنَّ كُلَّ مَنْ آمَنَ بالنَّبيِّ ، ﷺ ، وصَحْبِه ، فقد عقدوا / نياتِهم على تصديقِه في كُلِّ ما يُخْبِرُ به أنّه يَنْزِلُ عليه مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ - تعالى - مابَقِيَ .

٧٣أ

فالتصديقُ بِحَسَبِهِ لا يزيدُ أصلًا ؛ فَصَحَّ أَنَّ الإيمانَ الذي زادتهم السورةُ النَّازِلَةُ إنَّما هو الخشوعُ ، والتلاوةُ ، والعملُ بما فيها فقط) (٣) .

ومن البرهان الواضح في هذا ؛ قولُ اللهِ - عَزَّ وجَلَّ - : ﴿ فلا وَرَبِّكِ لا يؤمِنون حتى يُحكّمُوكَ فيما شَجَرَ بَيْنَهُم ثُمَّ لا يَجِدُوا في أَنْفُسِهِم حَرَجاً مما قَضَيْتَ ويُسَلِّمُوا تَسْليماً ﴾ (٤) .

فسمّىٰ اللهُ - تعالى - تحكيمَ النَّبيِّ ، ﷺ ، إيماناً ، وأَخْبَرَ الله - تعالى - أَنَّهُ لا إيمانَ إِلَّا ذلك ، مع أَنْ لا يُوجَدَ في الصَّدْرِ حَرَجٌ مما قضىٰ ، فَصَحَّ يقيناً أَنَّ الإيمانَ عَمَلٌ ، (وعَقْدٌ) (٥) ، وَقَوْلٌ ، لِأَنَّ التحكيم عَمَلٌ ، (و) (٦) لا يكونُ إِلَّا مع القولِ ، ومع عَدَمِ الحرجِ من الصَّدْرِ ، وهو (٧) عَقْدٌ ، وهذا نَصُّ قولِنا ، ولِلهِ الحمدُ .

---

(١) زاد هنا في نسخة «ب» : « وخرج » ولا معنى لها .
(٢) سورة التوبة : ١٢٤ . وآية الأنفال : ٢ : « زادتهم إيماناً » .
(٣) ما بين القوسين ؛ من قوله : « فإن قالوا في قول الله تعالى ... إلى هنا » من نسخة « أ » وسقط من نسخة «ب» .
(٤) سورة النساء : ٦٥ .
(٥) سقطت من نسخة «ب» .
(٦) سقط من نسخة «ب» .
(٧) زاد ههُنا فى نسخة «ب» : « قول الله تعالى : « ولقد قالوا » ولا معنى لها .

وبرهانٌ آخَرُ ؛ وهو قولُ اللهِ – تعالى – : ﴿ وَلَقَدْ قالوا كَلِمَةَ الكُفْرِ وكَفَرُوا بَعْدَ إسلامهم ﴾ (١) . فَصَحَّ بِنَصِّ القُرآن أَنَّ مَنْ قالَ كِلمَةَ الكُفْرِ ، دونَ تَقِيَّةٍ ، فقد كَفَرَ بَعْدَ إسْلَامه ، فَصَحَّ أَنَّ مَنِ اعتقدَ الإيمانَ ، وَلَفظ بالكُفْرِ فهو عند اللهِ (تعالى) (٢) كافِرٌ بِنَصِّ القُرآنِ . (والحمدُ لله) (٣) /. ب١٢٥ب

« فَصْلٌ » : والتصديقُ بالقَلْبِ لا يتفاضلُ ألبَتَّةَ (٤) ، لِأَنَّهُ متى (قَدَح) (٥) فيه شيءٌ خرج إلى الشك ، وَبَطَلَ جُملةً ، لِأَنَّ اليقينَ والشَّكَّ

---

(١) سورة التوبة : ٧٤ .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٤) لا ، بل التحقيق في هذه المسألة أن الإيمان يتفاضل ، وهو مذهب السلف . قال الشيخ محي الدين النووي : والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ، ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصّدّيق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة ، ويؤيده أنَّ كُلَّ أحدٍ يعلم أنَّ مافي قلبه يتفاضل ، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمانُ أعظم يقيناً ، وإخلاصاً ، وتوكلًا منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . اهـ . فتح الباري ١ : ٤٦ .

وحديث أنس الذي أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه ، عن النبى ، ﷺ ، قال : « يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفي قلبه وزنُ شعيرةٍ من خير ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرةٍ من خير ، ويخرج من النار من قال لا إلٰه إلا الله وفي قلبه وزنُ ذَرَّةٍ من خير » قال أبو عبد الله : قال أبان حدثنا قتادة ، حدثنا أنس ، عن النبيّ ، ﷺ « من إيمان » مكانَ « من خير » [البخاري : كتاب الإيمان (٢) باب زيادة الإيمان ونقصانه (٣٣) حديث رقم (٤٤)] فيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذَّرة ، قال ابن بطال : التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل ، فمن قَلَّ علمُه كان تصديقه مثلًا بمقدار ذَرّةٍ ، والذي فوقه في العلم تصديقُه بمقدار بُرَّةٍ أو شعيرة ، إلا أن أصل التصديق . الحاصل في قلب كل أحد منهم ، لا يجوز عليه النقصان ، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . اهـ فتح الباري ١٠٣/١ . وانظر : الإيمان لابن تيمية ص ٤٦٨ ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ١ : ٤٣١ .

(٥) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « كدح » .

في شيءٍ واحدٍ لا يجتمعان ، والشَّكُّ في الدين (كُفْرٌ) [١] ، بلا خلافٍ ، وبالله – تعالى – التوفيق .

« فَصْلٌ » : وأَنَّ مَنْ لَقِيَ اللهَ ، عَز وجل ، مسلماً ، فلابُدَّ له من الجَنَّةِ يوماً ما ، ولابُدَّ (له) [٢] من المُوازَنَةِ ، كما قال (اللهُ) [٣] ، عز وجل . فَمَنْ رجحت حسناتُه فهو في الجَنَّةِ ، دونَ عذابٍ ، لا خلافَ في ذلك بين أهلِ السُّنَّةِ ، مَعَ مَا في ذلك مِنْ نَصِّ القرآنِ في مَنْ ثَقُلَتْ موازينُه [٤] ، ومَن استوتْ حسناتُهُ وسيئاتُهُ ، فأولئك أصحاب الأعراف [٥] ، لا يدخلون النارَ ، / ولابُدَّ لهم من الجَنَّةِ بِفَضْلِ اللهِ ، تعالى ، ومَنِ آجْتَنَبَ الكبائرَ غُفِرَتْ له سيئاتُه ، بلا شك ، بالغةً مَا بَلَغَتْ . قال – عَزَّ وجلَّ – : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كبائِرَ ما تُنْهَوْنَ عنه نُكَفِّر عنكم سَيِّئاتِكم ونُدْخِلْكُم مُدْخَلًا كَرِيماً ﴾ [٦] . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الحسناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ ﴾ [٧] . (ومِنَ) [٨] المُحالِ المُمْتَنِع أَنْ يُجيرَنا تعالى

أ٧٣ب

(١) من نسخة « أ » وفى نسخة «ب» : « كفروا » .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ فأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ موازِينُهُ . فهو في عيشة راضية ﴾ [القارعة : ٦ ، ٧] .

(٥) كما في قوله تعالى : ﴿ وعلى الأعراف رِجالٌ يَعْرِفون كُلًّا بسيماهم ونادَوْا أصحابَ الجَنَّةِ أَنْ سلامٌ عليكم لم يَدْخلوها وهم يَطْمَعُون * وإذا صُرِفَتْ أبصارُهُم تِلقاء أصحابِ النَّارِ قالوا رَبَّنا لا تَجْعلنا مع القومِ الظالمين * ونادَىٰ أصحابُ الأعرافِ رجالًا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون * أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالُهُمُ اللهُ برحمةٍ ادخلوا الجَنَّةَ لا خوفٌ عليكم ولا أنتم تَحزنون ﴾ [الأعراف : ٤٦ – ٤٩] .

(٦) سورة النساء : ٣١ .

(٧) سورة هود : ١١٤ .

(٨) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « وممن » .

(بأَنَّهُ) (١) باجتناب الكبائرِ يكفر عَنَّا السَّيِّئات ، وهو لم يُبَيِّنْ ما الكبائِرُ التي نهانا عنها مِنْ جُملةِ السيئات المغفورةِ لنا باجتناب الكبائرِ ، فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ ما تَوَعَّدَ اللهُ ، عَزّ وجل ، (عليه) (٢) بالنارِ ، أَوْ تَوَعَّدَ على ذلك بالنارِ رسولُه ، ﷺ ، فهو مِنَ الكبائرِ ، وَكُلُّ ما جاءَ به النَّصُّ بِأَنَّهُ كبيرٌ فهو من الكبائر ، وما عدا ذلك فهو من السّيئاتِ المغفورة باجتنابِ الكبائرِ .

ومَنْ رَجحتْ كبائِرُهُ وسيئاتُهُ على حَسَنَاتِهِ فهم الذين يَخْرُجُونَ مِنَ النّارِ بالشَّفَاعةِ . (قد أَيْقَنَّا أَنَّ مَنْ أخبر اللهُ – تعالى – بأَنَّهُ يُدْخِلُهُ النَّارَ ، وأَنَّ أُمَّه هاويه ، فإِنَّ الله – تعالى – لم يَشَأْ أن يَغْفِرَ لَهُ ، بلاشك) (٣) .

كما صَحَّ عن رسولِ اللهِ ، ﷺ ، مِنْ أَنَّهُ (يُخْرِجُ) (٤) الله (عَزَّ وجَلَّ) (٥) بشفاعته مِنَ النارِ مَنْ فى قلبه مقدارُ شعيرةٍ مِنْ إيمانٍ (٦) ، ثُمَّ من

---

(١) سقطت من نسخة «ب» .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « باسمه نصاً » .

(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يخرجه » .

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٦) قد ورد في حديث الشفاعة الطويل برواياته المختلفة هذه المقادير التي أشار إليها المصنف ، وقد سبق تخريج الحديث ص (٢٩٤) حاشية (٣) فليرجع إليه ونذكر ههٰنا من متن الحديث الجانب الذي يتعلق بهذه المسألة مع ذكر راوي الحديث والإشارة إلى من أخرجه إجمالًا حيث مرّ تفصيل ذلك كما أشرنا آنفاً .

فمن حديث أنس ، أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب قول الله : « لما خلقت بيدي » من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٤١٠) . ومسلم فى صحيحه ١/١٩٠ في باب أدني أهل الجنة منزلة من كتاب الإيمان حديث رقم (١٩٣) وابن ماجه في سننه ٢/١٤٤٢ فى باب ذكر الشفاعة ، من كتاب الزهد ، رقم (٤٣١٢) وفيه : « ثم أشفع ، فيحد لي حداً فيدخلهم الجنّة ، ثم أعود الرابعة فأقول : يارَبِّ مابقي في النار إلا من حبسه القرآن ، ثم بين ، ﷺ : أنه يخرج من النار

في قَلبِهِ مقدارُ بُرَّةٍ مِنْ إيمانٍ [١] ، إلى مقدار خَرْدَلَةٍ [٢] ، ثم أدنى (أدنى) [٣]

= من قال : لا إلٰه إلا الله ، وكان فى قلبه من الخير ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال : لا إلٰه إلا الله ، وكان في قلبه من الخير ما يزن بُرَّةً ، ثم يخرج من النار من قال : لا إلٰه إلا الله وكان في قلبه مايزن من الخير ذَرَّةً .

والبخاري في باب قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٥٠٩) عن أنس قال : سمعت النبى ، ﷺ ، يقول : « إذا كان يوم القيامة شُفعت ، فقلت : يارَبّ أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون » ثم أقول : « أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء » ، فقال أنس : كأني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ .

وأخرج البخاري في صحيحه في باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٣٦) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٥١٠) ومسلم في صحيحه ١٨٢/١ - ١٨٤ في باب أدنى أهل الجنة منزلة (٨٤) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٣٢٦) ، والدارمي في سننه ٢٧/١ ، ٢٨ في المقدمة ، والإمام أحمد في المسند ١٤٤/٣ وفيه : « ... ولكن عليكم بمحمد ، ﷺ ، فيأتوني ، فأقول : أنا لها ، فأستأذن على ربي ، فيؤذن لي ، ويلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن ، فأحمده بتلك المحامدة وأخرّ له ساجداً ، فيقال : يامحمد ، ارفع رأسك ، وقل يُسمع لك ، وسل تُعط ، واشفع تُشفع ، فأقول : يارب ! أمتي ، أمتي ! فيقال : انطلق ، فأخرج منها من كان في قلبه مثقالُ شعيرة من إيمان ، فأنطلق ، فأفعل ، ثم أعود ، فأحمده بتلك المحامد ، ثم أَخِرُّ له ساجداً ، فيقال : يامحمد ، ارفع رأسك ، وقل يُسمع لك ، سل تُعْط ، واشفع تشفع ، فأقول : يارب ، أمتي ، فيقال : انطلق ، فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذَرَّةٍ ، أو خردلة من إيمان ، فأنطلق ، فأفعل ، ثم أعود ، فأحمده بتلك المحامد ، ثم أخر له ساجداً ، فيقال : يامحمد ، ارفع رأسك ، وقل يسمع لك وسل تُعط ، واشفع تشفع ، فأقول : يارب ، أمتي ، أمتي ! فيقول : انطلق ، فأخرج من كان فى قلبه أدنى أدنى مثقال حبة خرْدل من إيمان ، فأخرجه من النار ، من النار ، من النار ، فأنطلق ، فأفعل ... » (لفظ البخاري) ، وفي رواية مسلم : « ... فمن كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرَجه ... فمن كان في قلبه أدنى أدنى أدني من مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه من النار فأنطلق فأفعل ... » .

(١،٢) أنظر تخريج الحديث في التعليق السابق .

(٣) من نسخة « أ » ، وسقطت من نسخة «ب» .

من مقدار ذلك ، ومقدار ذَرَّةٍ [١] ، ثُمَّ / يُخْرِجُ اللهُ – تعالى – برحمته مَنْ لم يَبْتَئِرْ [٢] خيراً قَطُّ إلى الجنَّةِ ، ولا يبقى في النَّارِ إلا أهلُ الكُفْر الذين حَبَسَهُمُ القُرآنُ ، ووجَبَ عليهمُ الخلودُ [٣] ، فمن خالف هذا النَّصَّ فقد ابتدع ، ومَنْ زَعَمَ أَنَّ كبيرةً واحدةً ماتَ المسلمُ مُصِرًّا عليها ، تُحْبِطُ جميعَ حسناتِهِ ، فيُخَلَّدُ في النَّارِ ، فقد كَذَبَ على الله ، تعالى ، وخَالَفَ القرآنَ ، ورَدَّ قولَهُ – تعالى – : ﴿ إِنَّ الحسناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئات ﴾ [٤] ، فقالوا هم : « إِنَّ السَّيِّئاتِ يُذْهِبْنَ الحَسَنَاتِ » ، بَلْ سَيِّئَةٌ / واحدة تُبْطِلُ حسناتِ الدَّهْرِ .

ب١٢٦أ — أ٧٤أ

فَإِنْ قالوا : إِنَّ المؤمنَ وليُّ اللهِ ، تعالى ، وممدوحٌ ؛ والعاصي مُخَالِفٌ (الله) [٥] ، تعالى ، مذمومٌ ، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ مذموماً محموداً معاً ، وَلِيًّا ِللهِ ، تعالى ، عَدُوًّا له معاً .

---

(١) أنظر : تخريج الحديث آنفا .

(٢) بارَ الشيء يبارُهُ بأْراً ، وابتاره ، كلاهما : خبَّأه وادّخَرَهُ . ومنه قيل للحفرة : البؤرة والبورة ، والبئرة والبئيرة على فعيله : ما خُبِّيءَ وادُّخِرَ . وفي الحديث : « أن رجلًا آتاه الله مالًا فلم يَبْتَئِرْ خيراً » أي : لم يقدم لنفسه خبيئة خيرٍ ، ولم يَدَّخِر . وابتارَ الخير ،وباره : قدَّمه ، وقيل : عمله مستوراً اهـ . لسان العرب ٥/٩٨ ..

والحديث في صحيح البخاري : في باب الخوف من الله (٢٥) من كتاب الرقاق (٨١) حديث رقم (٦٤٨١) ... وفيه : « قال : فإنه لم يبتئر عند الله خيراً » فَسَّرها قتادة : لم يدّخر ... وانظر : فتح البارى ١١ : ٣٣٤ . وفى باب قول الله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدلوا كلامَ الله ... ﴾ (٣٥) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٥٠٨) ، وفي صحيح مسلم ، في كتاب التوبة ، حديث رقم ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) في حديث الشفاعة الطويل الذى أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه – كما مَرَّ آنفاً – عن أنس ، فيه : « ... وذكر في الرابعة : فأقول : يارب ، ما بقي في النار إلّا من حبسه القرآن ، أي : وجب عليه الخُلود » .

(٤) سورة هود : ١١٤ .

(٥) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « لله » .

قُلنا (لَهُ) [١] ، وباللّٰهِ – تعالى – التوفيق : هما فعلان منه متغايران :
أَحَدُهما : طاعةٌ ، هو بها وَليُّ اللّٰهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، (محمودٌ) [٢] .
والآخَرُ : مَعْصِيَةٌ ، هو بها عَدُوُّ (اللّٰهِ) [٣] – تعالى – مذمومٌ [٤] ،
ولا ننكر الإساءَةَ مِنْ وَجْهٍ ، (و) [٥] المقارضَةِ عليها ، والإحسانَ مِنْ وَجْهٍ آخر ، والمقارضَةَ (عليه) [٦] ، وإنَّما يُنْكَرُ ذلك من وَجْهٍ واحدٍ في شيءٍ واحدٍ .

(ويُقالُ لمن قال : إنَّ هَٰهُنَا [كفراً] [٧] ، ليس شركاً . ونفاقاً ليس [كفراً] [٧] ولا شركاً ، ولا إيماناً . وإنَّ هنا فسقاً ليس إيماناً ، ولا كُفراً ؛ وإنَّ كُلَّ ذلك موجبٌ للخلود في النّارِ .

أَلَمْ يَقُلِ اللهُ – تعالى – : ﴿ إنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ مَا دُونَ ذلك لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [٨] فلابُدَّ من ؛ نعم .

فيقالُ لهم : فجائزٌ عندكم غفرانُ الكُفْرِ ، والنِّفَاقِ ، والفُسوقِ ، وإلَّا فقد كَذَّبْتُمُ الله ، عَزَّ وَجَلَّ .

فَإِنْ قالوا : يُغْفَرُ كُلُّ ذلك بالتوبةِ .

قلنا لهم : والشِّرْكُ ، أيضاً ، مغفورٌ بالتَّوْبَةِ ، ولا فرق ، وهذا بُرهانٌ

---

(١) سقطت من نسخة «ب» .
(٢) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « محمودة » .
(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « لله » .
(٤) أنظر : الفصل ٣ : ٢٢٩ – ٢٤٧ .
(٥) سقطت من نسخة «ب» .
(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « عليها » .
(٧) في المخطوطة (نسخة ب) : « كفرٌ » وهو خطأ لغوي بيّن .
(٨) سورة النساء : ٤٨ .

لا محيدَ عنه ، فَوَجَبَ أَنَّ كُلَّ كُفْرٍ ، ونفاقٍ فيهما شرك [١] بلاشك ، وليس إِلَّا إِيمانٌ ، أَوْ شِرْكٌ ، وأَنَّ في الإِيمان إِحْسَاناً . وفِسْقاً مع الإِيمان . وأيضاً ، فإِنَّ النَّصَّ جاءَ بأَنَّهُ لا يَحِلُّ نكاح المؤمن إِلَّا مؤمنةً ، أو كتابية ، ولا يَحِلُّ نكاحُ المؤْمنةِ إِلَّا مؤمناً [٢] ، فلو خرج / عن الإِيمان بذنبٍ لحرم نكاحُ كُلِّ مذنبٍ ومذنبةٍ ، وهذا خلاف الإِجماع) [٣] . ب١٢٦ب

والتوبَةُ مقبولَةٌ من كُلِّ ذنبٍ ، وإِنْ (أَصَرَّ) [٤] التَّائبُ على ذَنْبٍ آخَرَ .

هذا نَصُّ القُرْآنِ ، وإِجماعُ الأُمَّةِ ؛ ويلزمُ مَنْ قال : إِنَّ التَّوْبَةَ لا تُقْبَلُ

---

(١) الشرك في الدين ضربان :

أحدهما : الشرك العظيم ، وهو إثباتُ شريكٍ لله تعالى ، وهو كفر . قال الله تعالى : ﴿ إنَّ الله لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغْفِرُ ما دونَ ذلك لمن يشاءُ ﴾ [النساء : ٤٨] وقال : ﴿ ومَن يُشرِكْ باللهِ فقد ضَلَّ ضَلَالًا بَعيداً ﴾ [النساء : ١١٦] ، وغير ذلك من الآيات .

الثاني : الشرك الصغير ، وهو مراعاةُ غيرِ اللهِ معه في بعضِ الأمور كالرياء ، والنفاق .

والشركُ لفظ مشترك يطلق على الضربين ، فقوله : ﴿ ولا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّه أَحَداً ﴾ [الكهف : ١١٠] محمولٌ عليه ، كما يقال : الشرك : الكفر .

والكفر في الدين جحودُ الوحدانية ، أو الشريعة ، أو النّبوة . والكافر على الإطلاق هو جاحدُ هذه الثلاثة ، أو أحَدِها ، وهو ضد الإيمان .

فالظاهر أن كل شرك كفر ولا عكس ، فالكفر أعم .

أنظر : المفردات للراغب ص ٢٠٦ ، ٤٣٤ ، ومختار الصحاح ص ٣٣٦ ، ٥٧٣ .

(٢) النص الذى ورد فى ذلك قوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يُؤْمِنَّ ولأمةٌ مؤمنة خيرٌ من مشركة ولو أعجبتكم ولا تُنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيْرٌ من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١] .

(٣) ما بين القوسين من قوله : « ويقال لمن قال : إن ههنا كفراً ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « صرَّ » .

مِنْ (كُلِّ) (١) ذَنْبٍ - ما دامَ مُصِرًّا على ذَنْبٍ آخَرَ - (أَنْ) (٢) لا تجوزَ صلاةُ مُصِرٍّ على الزنا (٣) ، ولا قَبُولُ الصَّوْمِ منه ، ولا قَبُولُ زكاته ، (لِأَنَّ) (٤) مَنْ صَلَّى ، وَصَامَ ، وزَكَّى ، فقد تابَ مِنْ تَرْكِ كُلِّ ذلك ، فيلزمهم أَنْ لا يُقْبَلَ ذلك منه حتى يَتُوبَ من جميعِ الذُّنُوبِ . وهذا خلاف النَّصِّ ، والإجماعِ .

(وكذلك ، أَلّا يلزمُهم أَلَّا يقبلوا مِنْ كافِرٍ إسلامَهُ إلَّا حتى يَتُوبَ من جميع الذنوبِ مَعَ تَوْبَتِهِ من الكُفْرِ ، ولابُدَّ ؟) (٥) .

فإنْ ذَكَرُوا قولَ اللهِ ، عزَّ وجَلَّ ، : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّداً فجزاؤُهُ جهنَّمُ خالداً فيها (وغَضِبَ اللهُ عليه ولَعَنَهُ) ﴾ (٦) ، وقولَ رسولِ اللهِ ، ﷺ ، : « إِنَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسهُ بشيءٍ فهو يَفْعَلُ ذلك بنفسِهِ في جَهَنَّمَ ، خالداً فيها أَبَدَاً » (٧) .

(١،٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) كتب في نسخة « أ » فوق هذه الكلمة « الذنب » . ولها وجه .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « لأنه » .

(٥) ما بين القوسين من قوله : « وكذلك ... إلى « ولابد » زيادة من نسخة «ب» .

(٦) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» . والآية من سورة النساء : ٩٣ .

(٧) أ - تخريج الحديث :

من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في صحيحه في باب شرب السُّمّ والدواء به ... (٦٥) من كتاب الطب (٧٦) حديث رقم (٥٧٧٨) . ومسلم في صحيحه ١٠٣/١ في باب غلظ تحريم قتل الإنسان صبراً ... (٤٧) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (١٧٥) . وأبو داود في سننه ٧/٤ في باب الأدوية المكروهة من كتاب الطب حديث رقم (٣٨٧٢) . والترمذي في سننه ٣٨٦/٤ في باب ماجاء فيمن قتل نفسه بسُمٍّ أو غيره (٧) من كتاب الطب ، حديث رقم (٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤) والنسائي في سننه ٤ : ٥٣ ، ٥٤ ، في باب ترك الصلاة على من قتل نفسه من كتاب الجنائز . والدارمي في سننه ٢ : ١٩١ في باب التشديد على من قتل نفسه من كتاب الديات . والإمام أحمد =

....

= في مسنده ٢/٢٥٤ ، ٤٧٨ (بتقديم وتأخير) ، ٤٨٨ (ولم يذكر السمَّ) باختلاف يسير في بعض الألفاظ . ولفظ البخاري : « عن النبي ، ﷺ ، قال : « مَن تردَّى من جبلٍ فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردَّى فيه ، خالداً مخلداً فيها أبداً . ومَنْ تحَسَّىٰ سُمًّا ، فقتل نفسه ، فسُمُّهُ في يده يتحسَّاه في نار جهنَّم ، خالداً مخلداً فيها أبداً . ومن قتل نفسه بحديدةٍ ، فحديدتُه في يده يَجَأُ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » . (يجأ أي : يطعن بها ، ومن تحسَّى : أي تجرع) فتح الباري ١٠/٢٤٨ .

قال الترمذى : هذا حديث صحيح ، وهو أصحُّ من الحديث الأول (٢٠٤٣) . هكذا روى غير واحد هذا الحديث ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ .

وروى محمد بن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، قال : « من قتل نفسه بسُمٍّ عُذّب في نار جهنم » ولم يذكر فيه « خالداً مخلداً فيها أبدا » . وهكذا رواه أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ، ﷺ ، وهذا أصح لأن الروايات إنَّما تجيء بأنَّ أهل التوحيد يعذبون في النار ، ثم يخرجون منها ، ولم يذكر أنهم يخلدون فيها .

ومن حديث ثابت بن الضحاك – وكان من أصحاب الشجرة – أخرجه البخارى أيضاً في صحيحه في باب ما يُنهى عن السباب واللعن (٤٤) من كتاب الأدب (٧٨) حديث رقم (٦٠٤٧) وفيه : « ... ومن قتل نفسه بشيءٍ عذب به يوم القيامة ... » وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه ١/١٠٣ ، ١٠٤ من طرق عنه ، وفيها مثل لفظ البخارى .

أخرجه أيضاً البخاري في باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (٧٣) من كتاب الأدب حديث رقم (٦١٠٥) غير أنه قال : « ... عذب به في نار جهنم ... » . وفي رواية لمسلم : « ... ومن ذبح نفسه بشيءٍ ذبح به يوم القيامة » .

= ب – ظاهر الأحاديث يؤيد ما ذهب إليه ابن حزم ، ولكن يرد على ذلك إشكال وهو هل قتل النفس مكفر مطلقاً ؟ أو يكون بحسبِ حال القاتل ؛ إن كان مستحلًا ، أو كان ذلك لكونه مكذباً بما بعد الموت فأَقْدَمَ على ذلك ؟ أورد النووي فى شرح صحيح الإمام =

قُلنا ، وباللهِ التوفيق : إِنَّ الذي قال ما ذكرتُم هو القائِل : ﴿ إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ ما دُونَ ذلك لمن يَشَاءُ ﴾ (١) .

وهو القائلُ : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّىٰ * لا يَصْلاها إِلَّا الأَشْقَىٰ * الذي كَذَّبَ وتَوَلَّىٰ ﴾ (٢) . ورسولُ اللهِ ، ﷺ ، أخبر « أَنَّه لا يُخَلَّدُ

= مسلم ميل القاضي عياض إلى عدم التخليد في النار ، باحتمال كون من حرَّم الله عليه الجنة ، لكونه مستحلًا لذلك الفعل كما في الحديث « أن رجلًا ممن كان قبلكم خرجت به قرحة فلما آذته انتزع سهماً من كنانته فنكأها ، فلم يرقأ الدم حتى مات . قال ربكم : قد حرمت عليه الجنة » فَحُمِلَ هذا على كونه مستحلًا ذلك الفعل ، أو حرمت عليه الجنة حين يدخلها السابقون والأبرار ، أو بإطالة حسابه ، أو يحبس في الأعراف ، وأضاف النووي باحتمال أن شرع أهل ذلك العصر تكفيرُ أصحاب الكبائر .

ويؤيد ما ذهب إليه ، من لم ير تخليد قاتل نفسه بالنار ، ما رواه مسلم في صحيحه ١/١٠٨ ، ١٠٩ بسنده عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن الطفيلَ بنَ عمروٍ الدَّوْسيَّ أتى النبيَّ ، ﷺ ، فقال : يارسول الله ، هل لك في حصنٍ حصينٍ وَمَنَعَةٍ (قال : حِصْنٌ كان لدوس في الجاهلية) ، فأبى ذلك النبيُّ ، ﷺ ، للذي ذخر اللهُ للأنصار ، فلما هاجر النبي ، ﷺ ، إلى المدينة ، هاجر إليه الطفيلُ بنُ عمرو ، فهاجر معه رجلٌ من قومه فاجْتَوَوْا المدينةَ ، فمرض ، فجزع ، فأخذ مشاقِصَ له ، فقطع بها بَرَاجِمَهُ ، فشَخَبَتْ يداه حتى مات ، فرآه الطفيلُ بنُ عمرو في منامه ، فرآه وهيئتُه حسنةٌ ، ورآه مُغَطِّياً يديه ، فقال له : ما صنع بك ربُّك ؟ فقال : غفر لي بهجرتي إلى نَبِيِّه ، ﷺ ، فقال : مالي أراك مُغطياً يديك ، قال : قيل لي : لن نُصْلِحَ منك ما أفسدتَ ، فَقَصَّها الطفيلُ على رسول الله ، ﷺ ، فقال رسول الله ، ﷺ : « اللهم وليديه فاغفر » . اجتويت البلد : كرهت المقام به وإن كنت في نعمة . قال الخطابي : وأصله من الجوى ، وهو داء يصيب الجوف . والمشاقص : جمع مشقص : سهم فيه نصل عريض ، والبراجم : جمع برجم ، وهي مفاصل الأصابع . أنظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٢/١٢٧ ، ١٣١ ، تفسير ابن كثير ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ والزواجر لابن حجر : ٢ : ٩٥ – ٩٧ .

(١) سورة النساء : ٤٨ .

(٢) سورة الليل : ١٤ – ١٦ .

إلّا الكُفَّارُ » (١) ، فَصَحَّ أَنَّ هذا الخلودَ المذكورَ للقاتِلِ نَفْسَهُ ، أو غَيْرَهُ ، إنّما هو مدةُ ما يُخلَّدُ فيها (٢) ، ثم تخرجه الشفاعةُ برحمةِ الله ، عَزَّ وَجَلَّ (٣) ، هذا مع قوله ، عَزَّ وَجَلَّ ، : ﴿ إنّي لا أُضيعُ عَمَلَ عامِلٍ منكم / من ذكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ (بَعْضُكُم مِنْ بَعْضٍ) (٤) ﴾ . وقال تعالى : ﴿ (و) (٥) مَنْ يَرْتَدِدْ منكم عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وهُوَ كافِرٌ فأُولئِكَ حَبِطَتْ أَعْمالُهُم ﴾ (٦) . فَبَطَلَ بهذا النَّصِّ الصَّادِقِ أَنْ يَضِيعَ عَمَلُ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الإيمانِ ، (أو) (٧) أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ ، وأَنَّهُ لا يَحبَطُ إلّا عَمَلُ مَنْ ماتَ كافِرًا ، وأَنَّ اسمَ الإيمانِ لا يَسْقُطُ إلَّا بالكُفْرِ الذي (يُقْتَلُ) (٨) صاحِبُه .

أ٧٤ب

---

(١) لما روى مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون . ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم ، أو قال بخطاياهم فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحما . أذن بالشفاعة فجيء بهم جنائز ضبائر فنبتوا على أنهار الجنة ، ثم قيل : يا أهل الجنة . أفيضوا عليهم فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل . فقال رجل من القوم : كأن رسول الله ﷺ قد كان بالبادية . ومن طريق عنه إلى قوله فى حميل السيل ولم يذكر ما بعده - ١/١٧٢ ، ١٧٣ فى باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين - من كتاب الإيمان حديث رقم (١٨٥) .

(٢) أنظر حاشية ٧/ب من ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٣) أنظر : تخريج حديث الشفاعة الطويل ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ وانظر ص ٣٤١ - ٣٤٣ وما فيها من ألفاظ مختلفة في أنه بالشفاعة يخرج من في قلبه حبة شعير ... الخ .

(٤) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة آل عمران : ١٩٥ .

(٥) سقطت من نسخة «ب» .

(٦) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « و » .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يعتل » .

وَمَنْ قال : إنَّهُ يسقطُ اسمُ الإيمانِ إلى فِسْقٍ سوى الكُفْر (١) ، فإنّهُ باطِلٌ بيقينٍ ، لإجماعِهِم كُلِّهم على أَنَّهُ لا / يَحِلُّ أَنْ يُقْتَلَ سارقٌ ، ولا شاربُ خَمرٍ في أَوَّلِ شُرْبِهِ لَهَا ، ولا زانٍ غيرُ مُحْصَنٍ ، وأَنَّهُ مباحٌ للشاربِ (وللسَّارق) (٢) نكاحُ المؤمنةِ الفاضلة ، وأَنَّهُ مأمورٌ بأَنْ يُصَلِّيَ مع المسلمين ، وبالصيام ، وتُؤْخَذُ زكاتُه ، ويُؤْمَرُ بالحج ، ويُوارَثُ وتُؤْكَلُ ذبيحتُه ، ولا يتزوج وثنيةً ، ولا يتزوجها – إن كانت امرأةً – نصرانيٌّ ، أو يهوديٌّ ، فَصحَّ يقيناً أنَّ صاحبَ الكبيرةِ مؤمنٌ ، لإجماعِ الأُمَّة كُلِّها على الحكم له بجميعِ أحكامِ أَهْلِ الإيمان . وهذا برهانٌ لا محيد (عنه) (٣) ، وباللهِ – تعالى – التوفيق .

ب١٢٧أ

وقد قلنا : إنَّ الكبائرَ هي كُلُّ ما تَوَعَّدَ اللهُ – تعالى – عليه (٤) بالنَّار ، أو سمَّاه ، عز وجل ، أَوْ رسولُه ، ﷺ ، كبيراً ، (أو سَمَّاه – تعالى – فاحشةً ، أو لَعَنَ عليه ، أو غَضِبَ عليه فيه ، فكلُّ ذلك وعيدٌ وإكبارٌ .

مما يبيِّن أنه ليس إلّا مؤمنٌ أو كافِرٌ قولُ الله ، عز وجل ، : ﴿ ومن يَرْتَدِدْ (٥) منكم عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾ (٦) فصحَّ أَنَّ مَنْ فارق الإسلام كَفَرَ ، ومن فارقَ الكُفْرَ آمَن . وكذلك قولُهُ ، عليه السلام ، :

---

(١) عبارة ابن حزم في الفصل ٣ : ٢٣٣ : « أنه لا يخرجه عن اسم الإيمان إلّا الكفر ، ولا يخرجه عن اسم الكفر إلا الإيمان » اهـ . بهذا يتضح أن الفسق لا يخرج المرء عن الإيمان ، وهو ما قرره ابن حزم ، وهو الحق .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « والسارق » .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « له » .

(٤) زاد في نسخة «ب» هنا : كلمة « باسمه » ولا ضرورة لها .

(٥) في المخطوطة (نسخة ب) : يرتد .

(٦) سورة البقرة : ٢١٧ .

« لايرثُ المسلمُ الكافِرَ ولا الكافِرُ المسلمَ » [١] فَصَحَّ أَنَّه ليس إلا مسلمٌ ، أو كافرٌ) [٢] .

واللَّمَمُ هو ماهم به المؤمنُ مِنَ المعاصي ، ولم يُنَفِّذْهُ ، وهو مغفورٌ كُلُّهُ على كُلِّ حالٍ .

والسيئاتُ هي ما بينَ هذين ، وهي المغفورةُ باجتناب الكبائرِ . والساقطةُ هي (الكبائر) [٣] بما قابلها من الحسناتِ في الموازنة . قال (الله) [٤] – تعالى – : ﴿ الذين يَجْتَنِبُونَ كبائِرَ الإثم والفواحش إلَّا اللَّمَمَ إنَّ رَبَّكَ واسِعُ المغفرة ﴾ [٥] . وأخبر رسولُ الله – ﷺ – : « أن مَنْ هَمَّ بِسَيِّئةٍ فلم

---

(١) هذا حديث صحيح ، أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه ، في باب توريث دور مكة ... (٤٤) من كتاب الحج (٢٥) حديث (١٥٨٨) ، وفي باب أين ركز النبي ﷺ يوم الفتح (٤٨) من كتاب المغازى (٦٢) حديث (٤٢٨٢ ، ٤٢٨٣) . وفي باب لا يرث الكافر المسلم ... (٢٦) من كتاب الفرائض (٨٥) حديث (٦٧٦٤) رواه مسلم في صحيحه ٣ : ١٢٧٣ فى كتاب الفرائض حديث (١) . وأبو داود في سننه ٣ : ١٢٥ في باب هل يرث المسلم الكافر ؟ (١٠) من كتاب الفرائض . حديث رقم (٢٩٠٩) .

والترمذي في سننه ٤ : ٤٢٣ في باب ما جاء في ابطال الميراث بين المسلم والكافر (١٥) من كتاب الفرائض حديث (٢١٠٧) وقال : وفى الباب عن جابر وعبد الله بن عمرو . وهذا حديث حسن صحيح ... الخ .

وابن ماجه في سننه ٢ : ٩١١ في باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (٦) من كتاب الفرائض حديث رقم (٢٧٢٩) والإمام مالك في الموطأ ٢ : ٥١٩ . في باب ميراث أهل الملل (١٣) حديث (١٠) والدارمي في سننه ٢ : ٣٧٠ في باب ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام (٢٩) من كتاب الفرائض . والإمام أحمد في مسنده : ٥ : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ . كلهم من حديث أسامة بن زيد باختلاف يسير في بعض الألفاظ ، والمعنى واحد ، وفي بعض الروايات : ذكرت قول أسامة : يارسول الله . أين تنزل غداً ... الحديث .

(٢) ما بين القوسين من قوله : « أو سماه ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » . « والكبائر » .

(٤) زيادة من نسخة «ب» .

(٥) سورة النجم : ٣٢ .

١٧٥أ يَعْمَلْها لم تُكْتَبْ عليه ، فإنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ حينئِذٍ سيئة » [(١)] / .

---

(١) هذا حديث قدسي صحيح ورد بألفاظ فيها اختلاف وتفاوت من حديث أبي هريرة ، وابن عباسٍ ، وأنس بن مالكٍ رضي الله عنهم .

فمن حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ؛ أخرجه البخاري في صحيحه : في باب قول الله تعالى : ﴿ يريدون ﴾ أن يبدلوا كلام الله ... (٣٥) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث رقم (٧٥٠١) ومسلم في صحيحه ١١٧/١ في باب إذا هم العبد بحسنة ... (٥٩) من كتاب الإيمان (١) من طرق عنه من رقم (٢٠٣ - ٢٠٦) والإمام أحمد في المسند ٢٣٤/٢ ، ٤١١ ، ٤٩٨ .

ولفظ البخاري ﴿ أن رسول الله ، ﷺ قال : يقول الله : « إذا أراد عبدي أن يعمل سيئةً فلا تكتبوها عليه حتى يعملها ، فإن عملها فاكتبوها بمثلها ، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة ، وإذا أراد أن يعمل حسنة ... الحديث »

ولفظ مسلم رقم (٢٠٣) : « قال رسول الله ، ﷺ ، قال الله عز وجل : إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه ، فإن عملها فاكتبوها سيئة ، وإذا هم بحسنة ... » الحديث

ولفظ الإمام أحمد ٢٣٤/٢ : « ... ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه ، فإن عملها كتبت سيئة واحدة » .

ومن حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما : أخرجه البخاري في صحيحه : في باب من هم بحسنة أو سيئة (٣٠) من كتاب الرقاق (٨١) حديث رقم (٦٤٩١) . ومسلم في صحيحه ١١٧/١ في باب إذا هم العبد بحسنة ... (٥٩) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٢٠٧) ، (٢٠٨) ، والدارمي في سننه ٣٢١/٢ في باب من هم بحسنة من كتاب الرقاق والإمام أحمد في مسنده : ١ : ٢٢٧ ، ٢٧٩ ، ٣١٠ ، ٣٦١ .

ولفظ البخاري : « عن النبي ، ﷺ ، فيما يرويه عن ربه ، عز وجل ، قال : قال إن الله كتب الحسنات والسيئات ، ثم بيّن ذلك ، فمن هَمَّ بحسنةٍ فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هَمَّ بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ، ومن هَمَّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هَمَّ بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة » .

ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٤٩/٣ من حديث الإسراء والمعراج الذي فيه فرض الصلاة ... وفيه : « ... ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت حسنة ، فإن عملها كتبت عشراً ، ومن هَمَّ بسيئةٍ فلم يعملها لم تكتب شيئاً فإن عملها كتبت سيئة واحدة ... الحديث » .

(وصَحَّ عنه ، عليه السلامُ ، قال : « إنَّ الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، تجاوز لأُمَّتِي عمَّا حدثت به أنفسها مالم تعمل ، أو تتكلم به » [١]) [٢] .

« فَصْلٌ » : والمُصِرُّ هو من تَقَدَّمَتْ لَهُ المعصيةُ ، لا مَنْ لم تتقدَّمْ له . قال عز وجل : ﴿ وَلَمْ يُصِرُّوا (على ما فَعَلُوا) [٣] وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [٤] . فلم يجعلْ ، عزَّ وجل الإصْرارَ إلَّا ما عَمِلَه المرءُ بَعْدُ .

« فَصْلٌ » : والكافرُ إذا عَمِلَ في كُفْره خيراً ، أو شرًّا ،

---

(١) الحديث من رواية أبي هريرة : أخرجه البخاري في صحيحة ؛ في باب إذا قال لامرأته وهو مكره : هذه أختي فلا شيء عليه ... (١٠) من كتاب الطلاق (٦٨) حديث رقم (٥٢٦٩) والإمام مسلم في صحيحه ١/١١٦ ، ١١٧ في باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب (٥٨) من كتاب الإيمان (١) من طريقين عنه حديث رقم (٢٠١) ، (٢٠٢) . وأبو داود في سننه ٢/٢٦٤ في باب في الوسوسة بالطلاق من كتاب الطلاق حديث رقم (٢٢٠٩) . والترمذي في سننه ٣/٤٨٩ في باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته من كتاب الطلاق حديث رقم (١١٨٣) . ثم قال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم : أن الرجل إذا حدث نفسه بالطلاق لم يكن شيء حتى يتكلم به . والنسائي في سننه ٦/١٢٧ ، ١٢٨ في باب من طلق في نفسه من كتاب الطلاق ، من طريقين عنه . وابن ماجه في سننه ١/٦٥٨ في باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به (١٤) من كتاب الطلاق حديث رقم (٢٠٤٠) . والإمام أحمد في مسنده : ٢ : ٤٢٥ ، ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٩١ . باختلاف يسير بين الروايات والألفاظ متقاربة والمعنى واحد والحديث من روايته أيضاً بلفظ : « إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل أو تكلم » أو نحوه : أخرجه البخاري في باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ... (٦) العتق (٤٩) حديث رقم (٢٥٢٨) ، وفي باب إذا حَنَثَ ناسياً في الأيمان (١٥) من كتاب الأيمان والنذور (٨٣) حديث رقم (٦٦٦٤) . والنسائي في سننه ٦/١٢٨ في باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به (١٤) من كتاب الطلاق . حديث رقم (٢٠٤٤) . وزاد : « .. وما استكرهوا عليه » .

(٢) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب»

(٤) سورة آل عمران : ١٣٥ .

١٢٧ب (خُفِّفَ) (١) من عذابِهِ / بالخيرِ الذي عَمِلَ ، وَجُوزِيَ (بما عَمِلَ) (٢) من الشَّرِّ جزاءاً زائداً . قال (الله) (٣) – تعالى – : ﴿ ما سَلَكَكُم في سَقَر * قالوا لم نَكُ من المُصَلِّين * ولم نَكُ نُطعِمُ المِسكين * وكُنَّا نَخُوضُ مع الخَائِضينَ * وكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴾ (٤) . فَصَدَّقهم (الله) (٥) – عز وجل – في أَنَّ كفرَهم ، وَتَرْكَ الصلاةِ ، وتَركَ الصَّدَقةِ، والخوضَ في الباطِلِ أَوْلَجَهُم في النَّارِ كُلُّ ذلك .

وصَحَّ عنِ النبيِّ ، ﷺ ، : « أَنَّ أبا طالبٍ لِحمايَتِهِ له ، عليه السلام ، أَخَفُّ أَهْلِ النارِ عذاباً » (٦) .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أنقص » .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) زيادة من نسخة «ب» .

(٤) سورة المدثر : ٤٢ – ٤٦ .

(٥) زيادة من نسخة «ب»

(٦) هذا الحديث بهذا النص لم نظفر به . وقد وردت أحاديث في أن أبا طالب أخف أهل النار عذابا من رواية أبي سعيد الخدري ، وابن عباس ، رضي الله عنهم .

فمن رواية أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه : أخرجه البخاري في صحيحه في باب قصة أبي طالب (٤٠) من كتاب مناقب الأنصار . حديث رقم ٣٨٨٥ .

وفي باب صفة الجنة والنار (٥١) من كتاب الرقاق (٨١) حديث رقم (٦٥٦٤) عنه رضي الله عنه أنه سمع رسولَ الله ، ﷺ ، وذكر عنده عمّه أبو طالب ، فقال : « لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة ، فيُجْعَلُ في ضحضاح من النار ، يبلغ كعبيه ، يغلي منه أم دماغه » . وأخرجه مسلم في صحيحه ١/ ١٩٥ في باب أهون أهل النار عذاباً (٩١) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٣٦١) بلفظ : « إن أدنى أهلِ النار عذاباً ينتعل بنعلين من نار ، يغلي دماغه من حرارة نعله » .

ومن حديث ابن عباسٍ ، رضي الله عنهما : أخرجه مسلم في صحيحه في الباب والكتاب المذكورين سابقاً حديث رقم (٣٦٢) . والإمام أحمد في المسند ١ : ٢٩٠ ، ٢٩٥ بلفظ : « أهون أهل النار عذاباً أبو طالبٍ ، وهو منتعل بنعلين ، يغلي منهما دماغه » غير أنه في رواية المسند ١ : ٢٩٥ قال : « في رجليه نعلان من نار » بدل « وهو منتعل بنعلين » =

وقال تعالى : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمُ العذابُ ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ المنافقين فى الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ (٢). وقال تعالى : ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعونَ أَشَدَّ العَذَابِ ﴾ (٣) .

فَصَحَّ بنَصِّ القرآنِ أَنَّ عذابَ (أَهْلِ) (٤) النَّارِ ، بعضُه أَشَدُّ من بَعْضٍ ، وأَنَّ بعضَ تلك الأَدْراك أسفلُ من بعضٍ ، وأَنَّهُ – تعالى – يُضاعِفُ العذابَ لبعضهم أَشَدَّ من بعضٍ ، أعاذنا الله من جميع ذلك .

« فَصْلٌ » : فإنْ أَسْلَمَ الكافرُ كُتِبَ لَهُ فى الإسلام أَجْرُ كُلِّ حَسنَة عَمِلَها في شِركه ، فإنْ تابَ عن سائرِ مَعاصيه ، كما تابَ عَن كُفْرِهِ ، سَقَطت عنه ، وإلَّا فهي باقيةٌ عليه ، يُجازَىٰ بها مَعَ ما عَمِل في الإسلام من المعاصي .

هكذا صَحَّ عن النبيِّ ، ﷺ ، من طريق ابنِ مسعودٍ (٥) ، وحكيم

= ووردت روايات للحديث عن النعمان بن بشير بلفظ : « إن أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة لرجل توضع في أخمص قدميه جمرتان ، يغلي منهما دماغه » أخرجها البخاري في الباب والكتاب السابقين رقم (٦٥٦٢) ومسلم أيضاً في الباب والكتاب السابقين رقم (٣٦٣) . وفي رواية للبخاري رقم (٦٥٦١) بلفظ : « جمرة يغلي منها دماغه » . وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه ٧١٦/٤ : كتاب جهنم . باب (١٢) حديث رقم « ٢٦٠٤ » ، والدارمى فى سننه ٢ : ٣٤٠ في كتاب الرقاق باب أهون أهل النار عذاباً رقم (١٢١) ، والإمام أحمد في المسند ٤٢٢/٢ ، ٤٣٩ . ٣ : ١٣ ، ٩٨ ، ٢١٩ . ٤ : ٢٧١ .

(١) سورة هود : ٢٠ .

(٢) سورة النساء : ١٤٥ .

(٣) سورة المؤمن (غافر) : ٤٦ .

(٤) سقطت من نسخة «ب» .

(٥) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه : في باب إثم مَنْ أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة من كتابه : استتابة المرتدين ... (٨٨) حديث رقم (٦٩٢١) . والإمام مسلم في صحيحه ١١١/١ في باب هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية (٥٣) من كتاب الإيمان =

ابن حِزام [١] ، رضي الله عنهما ، مع عموم قولِ اللهِ ، عَزَّ وجل ، : ﴿ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ منكم (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثى) ﴾ [٢] . ومع قوله ، عز وجل ، : ﴿ فَمَنْ) [٣] يَعْملْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمل مِثقالَ ذرَّةٍ شَراً يَرَهُ ﴾ [٤].

(فإنْ قيل : كيف هَذا ؟ والنَّصُّ قَدْ صَحَّ بأَنَّ عَملَ الكافِرِ من الخير يَحْبَطُ كُلُّهُ ، قال تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إلى مَاعَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ [٥] . وقال : ﴿ فَأُولَئِك حَبطَتْ أَعْمالُهُم ﴾ [٦] ؟!

= (١) حديث رقم ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، وابن ماجه في سننه ١٤١٧/٢ في باب ذكر الذنوب (٢٩) من كتاب الزهد (٣٧) حديث رقم (٤٢٤٢) ، والدارمي في سننه ٣/١ في باب ما كان عليه الناس قبل مبعث النبي ﷺ (١) من المقدّمة . والإمام أحمد في المسند ١ : ٣٧٩ ، ٤٠٩ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٦٢ . والروايات بألفاظ متقاربة والمعنى واحد . ولفظ البخاري : قال : قال رجل : يارسول الله ، أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : « مَنْ أحسن في الإسلام لم يؤاخذْ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساءَ في الإسلام أُخذ بالأول والآخر » .

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه ١١٣/١ ، ١١٤ في باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (٥٥) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ولفظ حديث رقم (١٩٥) أنه قال لرسول الله ، ﷺ : أرأيتَ أموراً كنتُ أتحنث بها في الجاهلية ، هل لي فيها من شيء ، فقال له رسول الله : « أسلمت على ما أسلفت من خير » وزاد في رواية « قلت : فوالله ، لا أدع شيئاً صنعته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله » والتحنث : التعبد . فائدة : قال ابن بطال رحمه الله تعالى بعد ذكره الحديث : ولله تعالى أن يتفضل على عباده بما يشاء ، لا اعتراض لأحد عليه » اهـ . شرح مسلم ١٤٢/٢ .

(٢) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة آل عمران ٨ : ١٩٥ .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ومن » .

(٤) سورة الزلزلة : الآيتان ٧ ، ٨ .

(٥) سورة الفرقان : ٢٣ .

(٦) سورة البقرة : ٢١٧ .

قلنا : لم نَقُلْ إِنَّهُ يُجْزَىٰ بِخَيْرٍ ، ولا قلنا : إِنَّ فى النَّارِ خيراً أَصلًا ، لكن قُلنا : إِنَّهُ لا يُجَازَىٰ إِلَّا بما عمل مِنْ شَرٍّ فقط . فالذي عمل شراً كثيراً من الكُفَّارِ جُوزِيَ على كُلِّ ذلك ، ومَنْ عَمِلَ منهم شرًّا قليلًا / جُوزِيَ جزاءً قليلا ، بِقَدْرِ عَمَلِهِ ؛ والذى عَمِلَ منهم خَيْراً فلا شك في أَنّه لم يعملْ بذلك الخيرِ شراً ، فلم يُجْزَ عليه بعذابٍ ، فَقَلَّ عَذَابُهُ [بـ] (١) الإضافة إلى عذاب غيره . هذا معنى قولِنا ، وهو نصُّ القرآنِ في أَنَّهُ لا يُجْزَىٰ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا بما عَمِلَ . وباللهِ – تَعالى – التوفيق) (٢) .

ب١٢٨أ

فإنْ ذكروا (قولَ اللهِ ، عز وجل : ﴿ قُلْ لِلَّذِين كَفَرُوا) (٣) إِنْ يَنْتَهوا يُغْفَرْ لهم ما قَدْ سَلَفَ ﴾ (٤) .

قلنا : لم يَقُلِ الله – تعالى – / ينتهوا عن الكفر ، لكن أَجْمَلَ الانتهاءَ ، فهو واجبٌ عن كُلِّ سوءٍ فَعَلُوهُ في كُفْرهم .

أ٧٥ب

(روى مسلمٌ (٥) قال : ثنا زهيرُ بنُ حربٍ ، ثنا يعقوبُ بنُ إبراهيم – هو ابن سعد – حدثنى أَبي ، عن ابن شهابٍ ، عن عَطاءِ بنِ يزيدَ الليثيِّ أَنَّ أبا هريرة أخبره ، فذكر حديثاً عن رسولِ الله ، ﷺ ، طويلًا ، وفي آخره : إن الله ، عز وجلٍ ، يقول لِآخرِ أهلِ الجَنَّةِ دُخُوْلًا الجنة : « تَمَنَّهُ ، فَيَسْأَلُ رَبَّه ، وَيَتَمَنَّىٰ ، حتىٰ إنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ مِنْ كذا وكذا حتى إذا انقطعت به الأمانيُّ ، قال اللهُ – عَزَّ وجل – (٦) : ذلكَ لَكَ ومِثْلُهُ مَعَهُ » .

---

(١) زيادة الباء اقتضاها المعنى ، والكلمة ليست دقيقة في المراد ، والمناسب لفظ (بالنسبة) .

(٢) ما بين القوسين من قوله : « فإن قيل ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٤) سورة الأنفال : ٣٨ .

(٥) في صحيحه ١٦٦/١ . في باب معرفة طريق الرؤية (٨١) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٢٩٩) .

(٦) في صحيح مسلم ١ : ١٦٦ : تعالى .

قال عطاءُ بنُ يَزِيدَ : وأبو سعيدٍ الخدريُّ مع أبي هريرة ، لا يَرُدُّ عليه من حديثه شيئاً ، حتى إذا حَدَّثَ أبو هُرَيْرَةَ أنَّ الله قال لذلك الرجل : « ومِثْلُهُ معه » . قال أبو سعيد : « وَعَشَرَةُ أمثالِهِ مَعَهُ ، يا أبا هريرة ! » قال أبو هريرةَ : ما حَفِظْتُ إِلَّا قولَهُ : « ذلك لَكَ ومِثْلُهُ معه » . قال أبو سعيدٍ : أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ من رسولِ اللهِ ، ﷺ ، : [قوله] (١) وعشرة أمثاله .

وروى مسلمٌ (٢) : ثنا إِسْحٰقُ بنُ راهُوية ، عن جريرٍ ، عن منصورٍ ، عن إبراهيمَ ، عن عَبيدةَ ، عن عبدِ الله بن مسعودٍ ، قال : قال رسولُ الله ، ﷺ ، : « إنّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّار خروجاً منها ، وآخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دخولًا الجَنَّةَ ، رجلٌ يخرجُ من النَّارِ حَبْواً » (٣) فذكر حديثاً ، وفيه : « إن الله – تعالى – يقولُ لذلك الرجلِ : « اذهبْ فادْخُل الجَنَّةَ ، فإِنَّ لك مِثلَ الدنيا وعَشَرَةَ أَمثالِهَا ، أَوْ إِنَّ لك عَشَرَةَ أمثالِ الدُّنْيا » وذكر باقي الحديث مثله) (٤) / . ١٧٦أ

« فَصْلٌ » وآخِرُ أَهْلِ الإسلامِ خروجاً من النَّارِ يُعْطَى في الجَنَّةِ مِثلَ الدنيا كُلِّها عَشر مراتٍ (٥) . وأَقَلُّ أَهْلِ الكُفْرِ عذاباً أبو طالبٍ ،

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من صحيح مسلم : ١٠/١٦٧ .

(٢) في صحيحه ١ : ١٧٣ في باب آخر أهل النار خروجاً (٨٣) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٣٠٨) قال مسلم : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، واسحق بن إبراهيم الحنظلي ، كلاهما عن جرير ، قال عثمان : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ... الخ .

(٣) حَبْواً : قال أهل اللغة : الحبو : المشيُ على اليدين والرجلين ، وربما قالوا على اليدين والركبتين ، وربما قالوا : على يديه ومقعدته اهـ . شرح النووى على صحيح مسلم ٣٩/٣ . وانظر : « اللسان ١٨ : ١٧٤ – ١٧٧ والمصباح : ١ : ١٣٠ .

(٤) ما بين القوسين من قوله : « روى مسلم ، قال : ثنا زهير ... إلى هنا » سقط من نسخة «ب» .

(٥) كما ثبت في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في باب صفة الجنة والنار (٥١) من كتاب الرقاق (٨١) حديث (٦٥٧١) ، وفي باب =

يوضَعُ في أخْمصيه جمرتان يغلي منهما دماغُه (١) .

« فَصْلٌ » : والإيمانُ والإسلامُ لفظتان بمعنى واحد (٢) . قال الله ،

= كلام الرب عز وجل ، يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٣٦) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث (٧٥١١) نحو الرواية الأولى مختصراً . ومسلم في صحيحه ١ : ١٧٣ من كتاب الإيمان (١) حديث (٣٠٨) ، وابن ماجه في سننه في باب صفة الجنة (٣٩) من كتاب الزهد (٣٧) حديث (٤٣٣٩) والإمام أحمد فى مسنده : ١ : ٤٦٠ كلهم عن عبد الله بن مسعود .

ولفظ البخاري : « قال النبي ، ﷺ » : إنّي لأعلمُ آخرَ أهلِ النار خروجاً منها ، وآخرَ أهل الجنة دخولًا ؛ رجلٌ يخرج من النار حَبْواً ، فيقول الله : اذهب فادخل الجنة ، فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى ، فيرجع فيقول : ياربّ ، وجدتُها مَلأى ، فيقول : اذهب فادخل الجنة ، فيأتيها ، فيخيل إليه أنها ملأى ، فيرجع ، فيقول : ياربّ ، وجدُتها ملأى ، فيقول : اذهب فادخل الجنة ، فإنَّ لك مثلَ الدنيا وعشرةَ أمثالها أو إن لك مثلَ عشرة أمثال الدنيا ، فيقول : أتسخر مني ، أو تضحك منّي ، وأنت الملك ، فلقد رأيت رسول الله ، ﷺ ، ضحك حتى بدت نواجذه ، وكان يقال : ذلك أدنى أهل الجنة منزلًا » اهـ .

وأخرج البخاري في صحيحه في باب ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ (٢٤) من كتاب التوحيد (٩٧) حديث (٧٤٣٨) من حديث أبي هريرة في الرواية وفي آخره : قال عطاء بن يزيد : وأبو سعيد الخدري مع أبي هريرة ، لا يرد عليه شيئاً حتى إذا حدّث أبو هريرة إن الله تبارك وتعالى قال : ذلك لك ومثله معه ، قال أبو سعيد الخدري : وعشرة أمثاله معه ، يا أبا هريرة . قال أبو هريرة : ما حفظت إلّا قوله : ذلك لك ومثلُهُ معه . قال أبو سعيد الخدري : أشهد أني حفظت من رسول الله ﷺ قوله : ذلك لك وعشرة أمثاله . قال أبو هريرة : فذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولًا الجنة .

(١) سبق تخريج الحديث تعليق (٦) ص ٣٥٤ .

(٢) قال الراغب : « الإسلامُ في الشرع على ضربين :

أحدهما : دون الإيمان ، وهو الاعتراف باللسان ، وبه يُحْقَنُ الدم ، حصل معه الاعتقاد ، أو لم يحصل ، وإياه قصد تعالى بقوله : ﴿ قالتِ الأعرابُ آمَنّا قُلْ لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ﴾ [الحجرات : ١٤] .

والثاني : فوق الإيمان ، وهو أن يكون مع الاعتراف اعتقادٌ بالقلب ، ووفاءٌ بالفعل ، واستسلام للهِ في جميع ما قضى وقدر اهـ . المفردات ص ٢٤٠ . =

- عز وجل - : ﴿ يَمُنُّونَ عليك أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُم بَلِ اللهِ

= ويقول الإمامُ ابن تيمية : « فهذا الإسلام الذي نفى الله عن أهلِهِ دخولَ الإيمان في قلوبهم ، هل هو إسلامٌ يثابون عليه ، أم هو من جنس إسلام المنافقين ؟ . فيه قولان مشهوران للسلف والخلف :

أحدهما : أن الإسلام يثابون عليه ، ويخرجهم من الكفر والنفاق . وهذا مرويٌّ عن الحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، وأبي جعفر الباقر ، وهو قول حماد بن زيد ، وأحمد ابن حنبل ، وسهل بن عبد الله التستري ، وأبي طالب المكي ، وكثير من أهل الحديث ، والسنة ، والحقائق .

وثانيهما : أن هذا الإسلام ، هو الاستسلام خوف السبي والقتل ، مثلِ إسلام المنافقين . قال : وهؤلاء كفارٌ ، فإنَّ الإيمانَ لم يدخل في قلوبهم ، ومَنْ لم يدخل الإيمانُ في قلبه فهو كافر . وهذا اختيار البخاري ، ومحمد بن نصر المروزي . والسلف مختلفون في ذلك » اهـ الإيمان له ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

وآية سورة الحجرات فيها التفريق بين الإسلام والإيمان ، وكذا قول الرسول ، ﷺ ، المخرج في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص ، قال : « أعطى النبي ، ﷺ رهطاً » وفي رواية « قسم قسماً » - وترك فيهم مَنْ لم يُعْطِهِ ، وهو أعجبُهم إليَّ ، فقلتُ : يارسول الله ، مَالَكَ عن فُلانٍ ؟ فوالله ، إني لَأُراهُ مؤمناً ، فقال رسول الله ، ﷺ : « أو مسلماً ؟ » أقولها ثلاثاً ، ويرددها عليَّ رسولُ الله ، ﷺ ، ثلاثاً ، ثم قال : « إني لأعطي الرجلَ ، وغيرُه أحبُّ إليَّ منه مخافة أن يَكُبَّهُ اللهُ في النار » . وفي رواية « فضرب بين عنقي وكتفي ، وقال : أقبل أي : سعد » [البخاري : في باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ... (١٩) من كتاب الإيمان (٢) حديث رقم (٢٧) ، وفي باب قول الله تعالى : ﴿ لا يسألون الناس إلحافًا ﴾ (٥٣) من كتاب الزكاة (٢٤) حديث رقم (١٤٧٨) . ومسلم فى صحيحه ١ : ١٣٢ في باب تألف قلب من يخاف على إيمانه ... من كتاب الإيمان (١) حديث رقم ٢٣٦ ، ٢٣٧ . وأيضاً في صحيحه ٢ :٧٣٢ في كتاب الزكاة باب إعطاء من يخاف على إيمانه ، من كتاب الإيمان حديث (١٣١)] .

فنفيُ الإيمانِ دون الإسلام في الآية والحديث دليلٌ على ثبوت الفرق ، وعلى أن الإيمان أخصُّ من الإسلام ، لأن نفيَ الأخص لا يستلزمُ نفيَ الأعم . يقول صاحب أضواء البيان : « بأن مسمى الإيمان الشرعي الصحيح ، والإسلام الشرعي الصحيح هو استسلام القلب بالاعتقاد ، واللسانِ بالإقرار ، والجوارحِ بالعمل ، فمؤداهما - أى الإسلام والإيمان - واحد . وعلى هذا يرى أن الإيمانَ المنفي في الآية عن هؤلاء هو مسمّاه الشرعي ، والإسلامَ المثبتَ هو اللغويِ الذي هو الاستسلام ، والانقياد بالجوارح ، دون القلب . وساغ هذا =

يَمُنُّ عليكم أَنْ هَدَاكَم لِلإِيمانِ إنْ كُنْتُم صادقين ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فيها مِنَ المؤمنين * فَما وَجَدْنا فيها غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ المسلمينَ ﴾ (٢) .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ قالت الأعرابُ آمَنَّا قُلْ لم تُؤْمِنُوا ولكن قولوا أَسْلَمْنَا ولَما يَدْخُلِ الإيمانُ فى قُلوبِكَم ﴾(٣) . فهذا هو غير الإسلام المحمود ، وإنَّما هو بمعنى الاستسلام (٤) .

فإن قيل : إنَّ الخَبَرَ قد صَحَّ بأن جبريل ، ﷺ ، سأَلَ محمداً ، رسولَ الله ، ﷺ ، عن الإسلامِ ، فأجابه – عليهما (السلامُ) (٥) – بأشياءَ ، ثم سأَلَه عن الإيمان ، فأجابه بأشياء أُخر (٦) .

= مع أنَّ الحقيقة الشرعية مقدمةٌ على اللغوية على الصحيح ، لأن الشرع الكريم جاء باعتبار الظاهر ، وأن تُوكَلَ السرائرُ إلى الله » . [أضواء البيان : ٧ : ٦٣٦ ، ٦٣٧ بتصرف] .

والإسلام والإيمان كلٌّ منهما مرتبةٌ من مراتب الدين ، ومرتبةُ الإيمان أعلى ، وقد يفسر أحدُهما بما يفسر به الآخر في حالة انفرادهما ، وإذا اجتمعا فُسّر الإسلامُ بالأعمال الظاهرة ، والإيمان بالأعمال الظاهرة مع الباطنة . وحديث جبريل صريح في تفسير كل منهما في حال السؤال عنهما مجتمعين ، وما أجاب به الرسول ، ﷺ ، وفد عبد القيس دليلُ على دخول أحدهما في الآخر . وكذلك حديث شعب الإيمان . والله أعلم .

(١) سورة الحجرات : ١٧ .

(٢) سورة الذاريات : ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) سورة الحجرات : ١٤ .

(٤) قد وضحنا ما يتعلق بهذا المعنى في التعليق على قوله : « إن الإيمان والإسلام لفظتان بمعنى واحد » في بداية هذا الفصل .

وقوله تعالى : ﴿ ولكن قولوا أسلمنا ﴾ ، أي : استسلمنا خوف القتل والسبي . قال مجاهد : نزلت في بني أسد بن خزيمة . وقال قتادة : نزلت في قوم امتنوا بإيمانهم على رسول الله ، ﷺ . وهؤلاء الأعراب ليسوا منافقين ، وإنما هم مسلمون ، لم يستحكم الإيمان في قلوبهم ، فادعوا لأنفسهم مقاماً أعلى مما وصلوا إليه ، فأدبوا في ذلك . أنظر : تفسير ابن كثير ٣٦٨/٧.

(٥) زيادة من نسخة «ب» .

(٦) سبق تخريج الحديث . أنظر حاشية (٢) ص (٣٣١) .

قلنا ، وبالله التوفيق : إنَّ الذي صَحَّ عنه هذا الخبر قد صَحَّ عنه (أخبارٌ) [١] أُخَرُ صحاحٌ ، مُبَيِّنَةً أَنَّ تلك الأشياءَ التى أَخْبَر ، عليه السلام ، إنها الإسلامُ ، إنّها أيضاً الإيمانُ بعينها . مِثْلُ (قولِهِ) [٢] : « الإيمانُ بِضعٌ وسبعون شعبةً ، أدناها إماطةُ الأَذَى عن الطريقِ » [٣] ، وغير ذلك . وواجبٌ ضَمُّ الأخبارِ بعضها إلى بَعْضٍ ، وباللهِ – تعالى – التوفيق . (وهُوَ أعلمُ بالصواب) [٤] / . ب١٢٨ب

« فَصْلٌ » والتوبةُ فرضٌ على كُلِّ مذنبٍ . قال (الله) [٥] – تعالى – : ﴿ (ياأَيّها الَّذِين آمَنُوا) [٦] تُوبُوا إلى اللهِ [٧] تَوْبَةً نَصُوحاً ﴾ [٨] (وقال تعالى ﴿ وتُوبوا إلى اللهِ جميعاً أَيُّها المُؤْمِنُونَ ﴾ [٩] . وقال : ﴿ وسارعوا إلى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكم ﴾ [١٠]) [١١] / . أ٧٦ب

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أخبارا » وهو خطأ .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) هذا حديث صحيح ؛ أخرجه مسلمٌ في صحيحه ٦٣/١ في باب بيان عدد شعب الإيمان ... (١٢) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٥٨) . وأبو داود في سننه ٤ : ٢١٩ في باب في ردِّ الإرجاء من كتاب السنة حديث رقم (٤٦٧٦) ، والنسائي في سننه ٨ : ٩٧ في ذكر شعب الإيمان من كتاب الإيمان ، وابن ماجه في سننه ١ : ٢٢ في باب في الإيمان (٩) من المقدمة حديث رقم (٥٧) . كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، باختلاف يسير في بعض الألفاظ والمعنى واحد . ولفظ مسلم : « قال رسول الله ، ﷺ : « الإيمان بضعٌ وسبعون ، أو بضعٌ وستون شعبةً ، فأفضلها قولُ لا إله إلّا الله ، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » . وفي رواية أبي داود : « أدناها إماطة العظم » .

(٤) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٥) سقطت من نسخة «ب» .

(٦) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

(٧) زاد في نسخة « أ » ههنا لفظة : « تعالى » ولا تجوز .

(٨) سورة التحريم : ٨ .

(٩) سورة النور : ٣١ .

(١٠) سورة آل عمران : ١٣٣ .

(١١) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

ولا تكون إلا بِتَرْكِ المُعَاوَدَةِ ، والخروج عن مظالم العبادِ ، لِأَنَّ إِمْسَاكَهَا إِصْرارٌ ، لا توبةٌ .

« فَصْلٌ » وأَفْضَلُ النَّاسِ بعد (الملائكةِ) (١) الأنبياءُ (٢) (عليهم السلام) (٣) ، ثم أَصحابُهم ، وأَفْضَلُ أَصحابِهم أصحابُ محمدٍ ، ﷺ .

بُرهانُ ذلك ؛ قولُ اللهِ – تعالى – : ﴿ كُنْتُم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)(٤) ﴾ (٥) . فَصَحَّ (أننا) (٦) خَيْرُ أُمَّةٍ . فإذ ذلك كذلك ؛ فَخيارُنا خَيْرٌ مِنْ خيارِ غَيْرِنا ، بلا شك .

قال رسولُ اللهِ ، ﷺ ، : « دعوا لي أصحابي فلو أَنْفَقَ أحدُكم مِثلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما بلغ مُدَّ أَحَدِهم ، ولا نَصِيفَهُ » (٧) .

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « الرسل » .

(٢) تفضيل الملائكة على الأنبياءِ أمر اختلفت فيه الآراء . فذهبت المعتزلة إلى تفضيل الملائكةِ . وأتباعُ الإمام الأشعري على قولين في ذلك . ويُروى عن كثير من أهل السنة تفضيل الأنبياءِ ، وصالح البشر على الملائكة .

وقد وَضَّحَ ابن تيمية أن الفضل بالنسبة لصالح البشر باعتبار النّهاية ، أي : بعد دخولهم في الجِنان ، وَرِضَىٰ الرحمن ، وزوال ما فيه نقص وملام ، لا باعتبار البداية ، وهذا ملحظ مهم . وسبق بيان هذا عند كلامه على تفضيل الملائكة ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

وقد استدل من فضل الأنبياءَ وصالحَ البشر بأدِلَّةٍ كثيرة ، قويةٍ ، ليس هذا مجال ذكرها . وقد ذكرها شارح العقيدة الطحاوية ص ٣٣٧ – ٣٤٨ وانظر : مقالات الإسلاميين ٢ : ١٢٦ ، ١٢٧ . ومجموع الفتاوى : ١٠ : ٣٠٠ ، ١١ : ٩٥ .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « صلى الله عليهم أجمعين » .

(٤) ما بين القوسين ، من نسخة «ب» .

(٥) سورة آل عمران : ١١٠ .

(٦) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « أنها » .

(٧) سبق تخريج الحديث . أنظر حاشية رقم (٢) ص (٢٢٨) .

ثم أفضلُ الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، أهلُ المشاهدِ (الأُوَل) [١] من المعذبين في الله ، عز وجل ، (و) [٢] الخارجين (عن) [٣] ديارهم ، وأبنائهم ، وأموالهم ، وأهليهم ، وآبائهم . والعقبيون من الأنصار . ثم البدريون من [كلتا] [٤] الطائفتين . ثم الأُحديون ، ثم الخندقيون ، ثم أهلُ الحديبية ، ومَنْ بعدهم إلى فتح مكة .

فهؤلاء أفضل مِمَّن أسلمَ بعد الفتح . قال الله ، عز وجل ، : ﴿ لا يستوى منكم من أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وقَاتَلَ أولئك أعظمُ درجةً من الذين أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وقاتَلُوا وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسْنَىٰ ﴾ [٥] . وقال عز وجل : ﴿ والسَّابِقونَ السَّابِقون * أُولئِكَ المُقَرَّبُون * في جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ [٦] . وقال رسولُ الله ، ﷺ ، : « لا يدخلُ النارَ أَحدٌ (ممن) [٧] بَايَعَ تحت الشجرة » [٨] .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الأولى » .
(٢) سقطت من نسخة «ب» .
(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « من » .
(٤) في المخطوطة : في النسختين : « كلتي » . وهو خطأ لغوي بيّن .
(٥) سورة الحديد : ١٠ .
(٦) سورة الواقعة : ١٠ – ١٢ .
(٧) سقطت من نسخة «ب» .
(٨) الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٥/٦٩٥ في باب في فضل من بايع تحت الشجرة (٥٠) من كتاب المناقب (٥٠) حديث رقم (٣٨٦٠) عن جابر رضي الله عنه بلفظه . ثم قال : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه أيضاً من طريق آخر [٥/٦٩٦ رقم (٣٨٦٣)] عن جابر ، عن النبيِّ ، ﷺ ، قال : « ليدخلن الجنّة مَنْ بايع تحت الشجرة ، إلا صاحبَ الجملِ الأحمر » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .
وأخرجه مسلم في صحيحه ٤/١٩٤٢ في باب فضائل أصحاب الشجرة ... (٣٧) من كتاب فضائل الصحابة حديث رقم (١٦٣) من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله ، يقول : أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ، ﷺ ، يقول عند حفصة : « لايدخل النار – إن شاء الله – من أصحاب الشجرة أحدٌ ، الذين بايعوا تحتها ، قالت : بلى ، يارسول الله ! =

وقال عَبْدٌ لحاطبٍ : يارسولَ اللهِ ، لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ ، فقال له رسول الله ، ﷺ ، : « إنَّهُ قد شهدَ بدراً والحديبية » (١) .

وقال الله ، عَزَّ وجَلَّ ، : ﴿ لقدِ رَضِيَ اللهُ عن المؤمنين إذْ يُبَايِعُونَكَ تحتَ الشجرةِ فَعَلِمَ مافي قلوبهم فأنزلَ السّكينةَ عليهم / (وأثابَهُم فتحاً قريباً) ﴾ (٢) يقدم . أ٧٧أ

فنص (الله) (٣) - تعالى - على / صفاءِ ضمائرهم ، وأنَّه أَنزل السكينة عليهم ، ورضي (٤) عنهم ، وعلم صحة إيمانهم . ب١٢٩أ

وأفضلُ هؤلاء كلِّهم مَنْ كانَ أعلا (درجةً) (٥) في الجنة . هذا ما لا يختلف فيه اثنان .

وأعلى أهلِ الجنَّةِ درجَةً مَنْ كان مع النبي ، ﷺ ، في سُرُرِهِ (وقُصورِهِ) (٦) ، وليس هذا إلّا لِنِسَائِهِ (٧) ، ﷺ .

= فانتهرها ، فقالت حفصة : ﴿ وإن منكم إلا واردها ﴾ [مريم : ٧١] ، فقال النبي ، ﷺ : قد قال الله عز وجل : ﴿ ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً ﴾ [مريم : ٧٢] .

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : ١٩٤٢/٤ . في باب من فضائل أهل بدر (٣٦) من كتاب فضائل الصحابة (٤٤) حديث رقم (١٦٢) عن جابرٍ : أن عبداً لحاطب جاء رسول الله ﷺ يشكو حاطباً ، فقال : يارسول الله ! ليدخلن حاطبٌ النار . فقال رسول الله ، ﷺ : « كذبت ، لا يدخلها ، فإنه قد شهد بدراً والحديبية » .

وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه ٥ : ٦٩٧ في فضل من بايع تحت الشجرة (٥٠) من كتاب المناقب (٥٠) حديث رقم (٣٨٦٤) عن جابر بلفظ مسلم . ثم قالِ : هذا حديث حسن صحيح .

(٢) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة الفتح : ١٨ .

(٣) زيادة من نسخة «ب» .

(٤) زاد في نسخة «ب» ههنا : « الله » . ولا حاجة لها .

(٥) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « درجته » وهو خطأ بيّن .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» . « تصوره » . وهو خطأ بيّن .

(٧) إن ابن حزم هنا يرى أن نساء النبيِّ ، ﷺ ، أعلى أهلِ الجنَّةِ درجةً ، لكونهن =

(وأفضلُ الصحابةِ بَعْدَهُنَّ أبو بكر ، ثم عمرُ ، لأَنَّ رسولَ الله ، ﷺ ،) (١) سُئِلَ : مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إليك ، يارسول الله ؟! قال : « عائشة » . قيل : فَمِنَ الرجالِ ؟ قال : « أبوها » . قيل : ثم مَنْ ؟ قال : « ثم عُمَرُ » (٢) .

= مع الرسول ، ﷺ ، في سُرِره وقصوره . وهذا يقتضي أيضاً أن يَكُنَّ في درجةٍ واحدة . والتفاصل بينهن ثابت ، كما يقتضي أيضاً كونهن في درجة الرسول ، ﷺ ، وهذا لا يصح ، فلا اعتبار للتفضيل من هذا الطريق ، وهو ملزم لقائله أن لا يفرق في الدرجات في الجنةِ بين الأزواج . والدرجات في الجنة بحسب الإيمان ، وهو متفاوت .

يقول الإمامُ ابن تيمية : « وأمَّا نساءُ النبي ، ﷺ ، فلم يقل : أنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم ، وهو قولٌ شاذٌ ، لم يسبقه إليه أحد ، وأنكره عليه مَنْ بَلَغَهُ من أعيان العلماء . ونصوصُ الكتاب والسنة تُبطل هذا القول .

... وقد ثبت في الصحيح ، عن النبى ، ﷺ ، أنه قال : « فضلُ عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » فإن مَا ذُكِرَ فضلُها على النساء فقط » الفتاوى ٣٩٥/٤ .

وقد جاءت النصوص دالة على أن أبا بكر ، رضي الله عنه ، أفضلُ هذه الأمة بعد نبيها ، وقد بايعه أصحابُ رسول الله ، ﷺ ، خليفةً عليهم ، وقدّموه على أنفسهم ، وأمره الرسول ، ﷺ ، أن يُصليَ بالناس ، كما في الحديث المتفق عليه ، وكما جاء في السنن من قول الرسول ، ﷺ ، لِأَصحابه ، ذات يوم « أيكم رأى رؤيا ؟ » فقال رجلٌ : أنا يارسول الله ، رأيتُ كأن ميزاناً دُلّيَ من السماء ، فوزنت أنتَ بأبي بكر ، فرجحت بأبي بكر ، ثم وزن أبو بكر بعمرَ ، رضي الله عنه ، فرجح أبو بكر بعمر ، ثم وزن عمر بعثمان ، رضي الله عنه ، فرجح عمرُ بعثمان ، رضي الله تعالى عنهم ، ثم رفع الميزان ... الحديث » المسند ٤٤/٥ ، ٥٠ .

وهذا دليل على الفضل والتوالي في المنزلة . وقال رسول الله ، ﷺ : « إنَّ أبا بكر أولُ من يدخلُ الجنة من الباب الذي تدخلُ منه أمتي » رواه الحاكم في المستدرك ٧٥/٣ . وانظر : كتاب الإبانة للعكبرى ص ٢٥٧ ، والفتاوى ٤ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ . ولوامع الأنوار البهية ٣١٠/٢ ، ٣١١ .

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٢) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٨٥٦/٤ في باب من فضائل أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه (١) من كتاب فضائل الصحابة (٤٤) حديث رقم (٨) عن عمرو ابن العاص ، أن رسول الله ، ﷺ ، بعثه على جيشٍ ذات السلاسل ، فأتيتُه ، فقلتُ له : =

ثم لا تَفَاضُلَ بَيْنَ أَحَدٍ بِعَيْنِه (١) على مَنْ سَاواه في درجتِهِ منهم ، لكن كما ذكرنا قبلُ مِن تفاضُلِ أهلِ المشاهد ، إذ لا نَصَّ في غيرِ هذا ، (و) (٢) لا إجماع .

« فَصْلٌ » : وجميعُ الصحابة ، رضي الله عنهم ، (مِمَّنْ) (٣) صَحِبَهُ ولو يوماً ، من غيرِ المنافقين (فهم كلُّهم) (٤) في الجنَّةِ قطعاً ، لا يُعَذَّبُ (منهم) (٥) أَحَدٌ بالنَّار (٦) ، لِأَنَّ الله - تعالى - ذكر مَنْ أَسلمَ قبلَ الفَتحِ

أيُّ الناسِ أَحبُّ إليك ؟ قال : « عائشةُ » . قلت : مِن الرجال ؟ قال « أبوها » قلت : ثم مَنْ ؟ قال : « عمر » فعد رجالًا .

(١) لقد روى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : « كنّا نُخَيِّرُ بين الناسِ في زمن النبي ، ﷺ ، فنُخَيِّرُ أبا بكرٍ ، ثم عُمَرَ بنَ الخطاب ، ثم عثمان ابن عفان ، رضي الله عنهم [في باب فضل أبي بكر (٤) من كتاب فضائل الصحابة (٦٢) حديث رقم (٣٦٥٥)] .

وهذا يدل على تفضيل عثمانَ بن عَفَّانَ بعد الخليفتين ، وكذلك الحديث الذي مَرّ في رؤيا الميزان دالٍ على أن عثمان بن عفان ، رضي الله عنه ، يلي عمرَ رضي الله عنه ، في الفضل . وأهلُ السنةِ عامةً يذكرون عليّاً ، رضي الله عنه ، بعد عثمان ، ويرون ترتيبَ الخلفاءِ في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، ثم بعد هؤلاء باقي العشرة الذين شهد لهم رسول الله ، ﷺ بالجنة ، ومات وهو عنهم راضٍ ، وهم : طلحةُ ، والزبيرُ ، وسعدٌ ، وسعيدٌ ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح ، ثم يصدقُ بعد ذلك ما ذكره ابن حزم . أنظر : مجموع الفتاوى ٣ : ١٥٣ شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، لوامع الأنوار البهية ٢ : ٣٥٤ - ٣٦١ وفتح الباري ١٦/٧ وما بعدها .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أوْلا » .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فمن » .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فكلهم » .

(٥) في نسخة «ب» أُخِّرت وذكرت بعد « أُحَدٌ » .

(٦) إن هذا الجزمَ من الإمام ابن حزم ترد عليه البشارة بالجنة لبعض الصحابة ، دون جميعهم ، وحديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما ، عن النبي ، ﷺ ، قال : « عُرِضَتْ عليَّ الأمم ، فرأيتُ النبيَّ ، ومعه الرهط ، والنبيَّ ومعه الرجل والرجلان ، والنبيَّ وليس معه =

منهم ، وبعدَ الفتحِ ، فقال عَزَّ وجل : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسْنَىٰ ﴾ (١) .
وقال تعالى : ﴿ إنَّ الذين سَبَقَتْ لهم مِنَّا الحُسنى أولئك عنها مُبْعَدُون * لا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وهم فيما اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُم خَالِدون * لا يَحْزُنُهُمْ الفَزَعُ الأكبرُ وتَتَلقَّاهم الملائكةُ هذا يَوْمُكُمُ الذي كُنتمْ تُوعَدُون * (يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلكتابِ (٢) كما بَدَأْنا أولَ خَلْقٍ نُعيدُهُ وَعْداً علينا إنَّا كُنَّا فاعلين) ﴾ (٣) .
فصَحَّ أَنَّهم كلّهم موعودون مِنَ الله - تعالى - بالحُسْنَىٰ ، وقال الله

= أحدٌ ، إذْ رفع لي سوادٌ عظيم ، فظننت أنهم أمتى ، فقيل لي : هذا موسى وقومه ، فنظرتُ فإذا سوادٌ عظيم ، فقيل لي : هذه أُمتُك ، ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حسابٍ ، ولا عذابٍ . ثم نهض ، فدخل منزله ، فخاضَ الناسُ في ذلك ، فقال بعضهم : فلعلهم الذين صحبوا الرسول ، ﷺ ، وقال بعضُهم : فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام ، ولم يشركوا بالله شيئاً ، فذكروا أشياء ، فخرج عليهم رسولُ الله ، ﷺ ، فأخبروه ، فقال : هم الذين لا يسترقون ، ولا يكتوون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون » . فقام عكاشة بن محصن ، فقال : آدعُ الله أن يجعلنى منهم فقال : أنت منهم . ثم قام رجل آخر فقال : أدع الله أن يجعلنى منهم ، فقال سبقك بها عكاشة » [البخارى : الطب / باب من أكتوى ... (١٧) حديث رقم (٥٧٠٤) ومسلم فى الإيمان ١ : ١٩٩ رقم ٢٠٠] .
وهذا يعارض الجزم الذى ذهب إليه ابن حزم ، كما يعارضه أحاديثُ كثيرة ، منها : حديث تعذيب صاحبى القبرين ، وحديث نفيه ، ﷺ ، شهادةَ الناس بالجنة للذي أصابه السهم ، بقوله : « كلا والذي نفسي بيده ، إن الشملةَ التى أخذها يوم خيبر ، لم تصبها المقاسم ، لتشتعل عليه ناراً » [البخاري : الأيمان والنذور باب (٣٣) حديث رقم (٦٧٠٧) ومسلم : إيمان حديث (١٣٨)] .
فالشهادة بالجنة لا تكون لمُعَيّنٍ ، إلا لمن شهد لهم الرسول ، ﷺ ، بذلك ، وهم بلاشك ، خير الأمة ، كما جاءت الأَخبارُ الصحيحه بذلك ، وحُبُّهم : دينٌ ، وإيمانٌ ، وإحسانٌ ، وبُغْضُهم ، أو التَّبري من أَحدٍ منهم : كفرٌ ونفاق ، وطغيان ، كما قال الإمام الطحاوي : أنظر : شرح الطحاوية ص ٥٢٨ - ٥٣٣ .

(١) سورة الحديد : ١٠ .
(٢) هكذا في المخطوطة (نسخة «ب») وهي قراءة ابن كثير ، ونافعٍ ، وأبي عمرو ، وابن عامرٍ ، وعاصمٍ في رواية أبي بكر . وقرأ حمزة والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ : « لِلكُتُبِ » بغير ألف جماعة . كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤٣١ .
(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» . والآيات من سورة الأنبياء : ١٠١ - ١٠٤ .

– تعالى – : ﴿ وَعْدَ اللهِ لا يُخلِفُ اللهُ الميعادُ ﴾ (١) وضمن عز وجل ، (أَنَّ مَنْ سَبَقَتْ له) (٢) منه – تعالى – الحُسْنَىٰ لا يسمعُ حسيسَ النّارِ ، ولا يَحْزُنُه الفَزَعُ الأكبرُ ، وأنَّهُ – فيما اشتهت نَفْسُهُ – (خالدٌ) (٣) . فَصَحَّ ما قلنا نصاً .

ومحبَّةُ (أبي بكر ، وعُمَرَ) (٤) ، وعثمانَ ، وعليٍّ ، وأبي عُبيدة ، وسعدٍ ، وعبد الرحمن (بن عوفٍ) (٥) ، وطلحةَ ، والزبيرِ ، وسعيدٍ ، وبلالٍ ، وابنِ مسعودٍ ، وعَمَّارٍ ، ومُعاويةَ ، (وعمرو) (٦) بن العاص ، والحسنِ ، والحسينِ ، وابنِ عباسٍ ، وابنِ الزبيرِ ، / والنعمانِ بن بَشير وجميع الصحابَةِ ، / رضي الله عنهم ، فرضٌ على كلِّ مسلمٍ ، وصفاءُ القلوبَ لجميعهم . ب١٢٩ب أ٧٧ب

« فَصْلٌ » . وأَمَّا مَنْ بعد الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، فلا نقطعُ لأَحدٍ منهم بنجاةٍ ، ولا بفوزٍ ، ونسألُ اللهَ (تعالى) (٧) العافية .

وكُلُّ ما شَجَرَ بين الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، فَكُلُّ واحدٍ منهم مجتهدٌ ، مأجورٌ . قال رسولُ الله ، ﷺ ، : « إذا اجتهدَ الحاكمُ فأخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وإنِ اجتهدَ فأَصابَ فَلَهُ أجران » (٨) .

---

(١) سورة الزمر : ٢٠ .
(٢) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « لمن » بدل ذلك .
(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « خالداً » وهو خطأ بيّن .
(٤) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .
(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .
(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وعُمَر » .
(٧) زيادة من نسخة «ب» .
(٨) حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه في باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٢١) من كتاب الاعتصام (٩٦) حديثِ رقم (٧٣٥٢) . ومسلمٌ في صحيحه ١٣٤٢/٣ في باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ... (٦) من كتاب الأقضية ، حديث رقم (١٥) من ثلاث طرق ، وأبو داود في سننه ٢٩٩/٣ في باب القاضي يخطىء من كتاب الأقضية رقم (٣٥٧٤) .
=

« فَصْلٌ » وخلافةُ أبي بكر ، رضي الله عنه ، نَصٌّ من رسولِ اللهِ ، ﷺ ، يُبيِّنُ ذلك الحديثُ الثابتُ من قولِهِ ، ﷺ ، لعائشةَ ، رضي الله عنها ، : « ادعي لي أباك وأخاكِ حتى أكتبَ كتاباً ، (أو) [١] أَعْهَدَ عَهْداً لئلا يقولَ قائلٌ ، أو يتمَنَّى (مُتَمَنٍّ) [٢] : أنا أَوْلَى ، ويَأْبَى الله [٣] ، والمؤمنون إلَّا أبا بكرٍ [٤] » .

وإجماعُ الأمةِ كُلِّها على أَنْ سَمَّوْهُ خليفةَ رسولِ الله ، ﷺ ، يَعْنُون بذلك : ولايتَه على الأمورِ ، لأنه لم يختلفْ اثنان في أنَّ أبا بكر لم يستحقَّ

= وابن ماجه في سننه ٧٧٦/٢ في باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق (٣) من كتاب الأحكام رقم (٢٣١٤) . والإمام أحمد في مسنده ٢٠٤/٤ . كلهم من حديث عمرو بن العاص ، ولفظ البخاري : « أنه سمع رسول الله ، ﷺ ، يقول : « إذا حكم الحاكمُ فاجتهد ، ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ فله أجرٌ » . قال : فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن عمرو بن حزم ، فقال : هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة .

والحديث من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ؛ أخرجه الترمذى فى سننه ٣ / ٦١٥ فى باب ما جاء فى القاضي يصيب ويخطىء (٢) من كتاب الأحكام حديث (١٣٢٦) بلفظ البخارى . وقال : وفى الباب عن عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر . وقال أبو عيسى : حديث أبى هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه ، لا نعرفه من حديث سفيان الثورى ، عن يحيى بن سعيد إلا من حديث عبد الرزاق ، عن معمر ، عن سفيان الثورى . والنسائي في سننه ١٩٧/٨ في باب الإصابة في الحكم من كتاب الأقضية نحو رواية عمرٍو وزاد في آخره : « أجر باجتهاده وأجر بإصابته » .

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « و » .

(٢) بن نسخة « أ » ، وفى نسخة «ب» : « متمنى » .

(٣) في نسخة «ب» زيادة بعد لفظ الجلالة « ورسوله » . ولم نجد اللفظة لا في رواية مسلم ، ولا في رواية المسند .

(٤) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : ١٨٥٧/٤ في باب من فضائل أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ، رقم (١) من كتاب فضائل الصحابة (٤٤) حديث (١١) ، عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : قال لي رسول الله ، ﷺ ، في مرضه : « ادعي لي أبا بكر وأخاك ... الحديث ، باختلاف يسير . والإمام أحمد في مسنده ١٠٦/٦ ، ١٤٤ نحوه .

وأخرجه أبو داود في سننه ٤ : ٢١٥ في باب استخلاف أبي بكر ، رضي الله عنه ، من كتاب السنة ، حديث رقم (٤٦٦٠) ، والإمام أحمد في مسنده : ٤ : ٣٢٢ ، ٦ : ٣٤ كلهم عن عبد الله بن زمعة ، قال : لما استُعِزَّ برسول الله ، ﷺ ، وأنا عنده في نفر من المسلمين دعاه بلال إلى الصلاة ، فقال : « مروا من يصلى للناس » . فخرج عبد الله بن زمعة ، =

هذا الاسم من أَجْلِ استخلافه على الصلاة ، إذ لو استحقه بذلك لاستحق هذا الاسمَ في حياةَ رسول الله ، ﷺ . وهذا باطلٌ بلا خلافٍ من أحدٍ ، فصَحَّ ماقلناه ، والحمدُ لله ربِّ العالمين .

ثم الخليفةُ بعده ، رضيَ الله عنه ، عُمَرُ ، ثم عثمانُ ، ثم عليٌّ ، ثم الحسنُ بنُ عَلِيٍّ ، ثم معاويةُ ، رضي الله عنهم ، وابنُ الزبيرِ إمامُ حقٍّ ، رضي الله عن جميعهم .

« فَصْلٌ » : ولا تجوزُ (الخلافةُ إلَّا في الرِّجالِ ، العاقلين ، البالغين من قريشٍ ، من وَلَدِ فِهر بنِ مالك [١] خاصة ، ولا تَحِلُّ) [٢] الخلافةُ لامرأةٍ ، ولا لمن لم يَبْلُغ الحُلُمَ ، ولا لمجنونٍ منهم .

قال رسولُ الله ، ﷺ ، : « لا يزال هذا الأمرُ في قريشٍ ما دام منهم في الناسِ اثنان » [٣] .

= فإذا عمر في الناس ، وكان أبو بكرٍ غائباً ، فقلت : ياعمر ، قم فصلِّ بالناس ، فتقدم ، فكبر ، فلما سمع رسول الله ، ﷺ ، صوته ، وكان عمر رجلًا مُجَهِّراً ، قال : « فأين أبو بكر ؟ يأبي الله ذلك والمسلمون ، يأبي الله ذلك والمسلمون ، فبعث إلى أبي بكر ، فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة ، فصلى بالناس » . لفظ أبي داود . وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٦ : ٤٧ عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : لما ثقل رسول الله ، ﷺ ، قال رسول الله ، ﷺ ، لعبد الرحمن بن أبي بكر : « آئتني بكتف أو لوح حتى أكتب لأبي بكر كتاباً ، لا يختلف عليه » ، فلما ذهب عبد الرحمن ليقوم ، قال : « أبى الله والمؤمنون أن يُختلف عليك ، يا أبا بكر » . والأحاديث الأخيرة تشهد للحديث الذى استدل به ابن حزم .

(١) فهر بن مالك بن النضير بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . وولد فهرهم قريش فلا قريشي إلا منهم وقد ذكرهم ابن حزم في كتابه جمهرة أنساب العرب أنظر ص ١٢ — ١٥ . منه .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه في باب الأمراء من قريش (٢) من كتاب الأحكام (٩٣) حديث رقم (٧١٤٠) . ومسلم في صحيحه ١٤٥٢/٣ في باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش من كتاب الإمارة حديث رقم (٤) من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما . ولفظ البخاري : قال ابن عمر ، قال رسول الله ، ﷺ : « لا يزال هذا الأمر في قريشٍ ما بقي منهم اثنان » .

وأخرج مسلم ١٤٥٢/٣ في باب الناس تبع لقريش ... (١) من كتاب =

وقال رسولُ الله ، ﷺ ، : « لا يُفلحُ قومٌ أسندوا أمرهم (إلى) [١] امرأة » [٢] .

(وقال رسولُ الله ، ﷺ ،) [٣] : « رُفع القلمُ عن ثلاثٍ ، فذكر الصبيَّ حتى (يحتلم) [٤] ، والمجنونَ حتى يُفيقَ » [٥] .

= الإمارة . حديث رقم (٥ - ١٠) من طرق عن جابر بن سَمُرة ، قال :

دخلت مع أبي على النبي ، ﷺ ، فسمعته يقول : « إن هذا الأمر لاينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة » قال : ثم تَكلم بكلام خَفِي عليَّ ، قال : فقلت لأبي : ما قال ؟ قال : « كلهم من قريش » .

وورد الحديث بلفظ : « الأئمة من قريش » وهو صحيح كما نص عليه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢/٢٩٨ - ٣٠١ ، والحديث متواتر ذكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة في كتاب الأحكام رقم (٩) والكتاني في نظم المتناثر ص ١٠٣ حديث رقم ١٧٥ .

(١) زيادة من نسخة «ب» .

(٢) هذا حديث صحيح ؛ أخرجه البخاري في صحيحه في باب كتاب النبي ، ﷺ ، إلى كسرى وقيصر (٨٢) من كتاب المغازي (٦٤) حديث رقم (٤٤٢٥) ، وفي باب (١٨) من كتاب الفتن (٩٢) حديث رقم (٧٠٩٩) . والترمذي في سننه ٤/٥٢٧ في باب (٧٥) من كتاب الفتن ، حديث رقم (٢٢٦٢) . وقال : هذا حديث حسن صحيح . والنسائي في سننه ٨/٢٠٠ في باب النهي عن استعمال النساء في الحكم من كتاب القضاة والحاكم في المستدرك ٣/١١٨ ، ١١٩ والإمام أحمد في المسند ٥/٢٨ ، ٥١ ، ٦/٣٨ ، ٤٧ . كلهم عن أبي بكرة ، رضي الله عنه ، ولفظ البخاري : « قال : لقد نفعني الله بكلمةٍ سمعتُها من رسول الله ، ﷺ ، أيامَ الجمل ، بعد أن كِدْتُ أن ألحق بأصحاب الجمل ، فأقاتلَ معهم ، قال : لما بلغ رسولَ الله ، ﷺ ، أنَّ أهلَ فارس قد مَلَّكُوا عليهم بنتَ كسرى ، قال : « لن يُفلحَ قومٌ وَلَّوْا أمرهم امرأة » . ومتن الحديث باللفظ المذكور في أعلاه أخرجه الإمام أحمد في المسند : ٦/٣٨ ، ٤٧ . وبلفظ « تملكهم امرأة » أخرجه الإمام أحمد أيضاً في المسند : ٥ : ٥١ ، ٦ ، ٤٧ .

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « يبلغ » . ورجحنا مافي نسخة «ب» لأن أكثر الروايات جاءت بهذه اللفظة .

(٥) هذا حديث صحيح . ورد من حديث عائشة ، وعلي بن أبي طالب . وابن عباس ، رضي الله عنهم .

فمن رواية عائشة رضي الله عنها ؛ أخرجه أبو داود في سننه ٤ : ٣٩ في باب في =

....

= المجنون يسرق أو يصيب حداً . من كتاب الحدود (٨٦) حديث (٤٣٩٨) والنسائي في سننه ٦ : ١٢٧ في باب لا يقع طلاق من الأزواج من كتاب الطلاق ، وابن ماجه في سننه ٩ : ٦٥٨ في باب طلاق المعتوه والصغير والنائم (١٥) من كتاب الطلاق (١٠) حديث (٢٠٤١) . والدارمي في سننه ٢ : ١٧١ في باب رفع القلم عن ثلاثة . من كتاب الحدود . والإمام أحمد في مسنده ٦ : ١٠١ بألفاظ فيها اختلاف يسير ، والمعنى واحد . ولفظ النسائي « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل أو يُفيق » . ولفظ أبي داود : « وعن المبتلى حتى يبرأ » .

ومن رواية علي ، رضي الله عنه ؛ أخرجه أبو داود في سننه ٤ : ١٤٠ في الباب والكتاب المذكورين سابقاً حديث (٤٤٠٣) وابن ماجه في سننه ١ : ٦٥٩ في الباب والكتاب المذكورين آنفاً حديث (٢٠٤٢) ، والإمام أحمد فى المسند ١ : ١١٨ ، ١٤٠ نحو لفظ النسائى . ولفظ ابن ماجه : « يُرفع القلم عن الصغير ، وعن المجنون ، وعن النائم » . وفي الزوائد : في إسناده القاسم بن يزيد هذا مجهول ، وأيضاً لم يدرك عليّ بن أبي طالب .

وأخرجه البخاري تعليقاً في باب الطلاق في الإغلاق .. (١١) من كتاب الطلاق ، وفي باب « لا يرجم المجنون والمجنونة (٢٢) من كتاب الحدود .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٩ : ٣٩٣ : « وصله البغوي في الجعديات عن علي بن الجعد عن شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس أن عمر أتي بمجنونة قد زنت ، وهي حبلى فأراد أن يرجمها ، فقال له علي : أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة ، فذكره . وتابعه ابن نمير ووكيع وغير واحد ، عن الأعمش . ورواه جرير بن حازم عن الأعمش ، فصرَّح فيه بالرفع . أخرجه أبو داود ، وابن حبّان من طريقه ، وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان مرفوعاً وموقوفاً ، لكن لم يذكر فيهما ابن عباس ، جعله عن أبي ظبيان عن علي ، ورجح الموقوف على المرفوع » اهـ . « ومع ذلك فهو مرفوع حكماً » اهـ الفتح ١٢/١٢١ وانظر تخريج حديث علي في تغليق التعليق ٤ : ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

ومن حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أخرجه أبو داود في سننه ٤ : ١٤٠ في الباب والكتاب المذكورين سابقاً ، من طرق ، عنه حديث (٤٣٩٩) ، (٤٤٠٠) ، (٤٤٠١) ، قال : « أتي عمر بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها أناساً ، فأمر بها عمر أن ترجم ، فمر بها علي بن أبي طالب ، رضوان الله عليه ، فقال : ما شأن هذه ؟ قالوا : مجنونة بني فلان زنت ، فأمر بها عمر أن ترجم ، قال : فقال : ارجعوا بها ، ثم أتاه فقال : ياأمير المؤمنين ، أما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة ، عن المجنون حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يعقل » قال : بلى ؛ قال : فما بال هذه ترجم ؟ قال : لا شيء . قال : فأرسلها قال : فأرسلها ، قال : فجعل يكبر . =

٧٨أ « فَصْلٌ » ولا يجوز أن يكونَ في الناسِ إمامان ألبتَّةَ / / ، ولا يحل أن ب١٣٠أ يكون فى شرقِ الأرضِ وغربِها إلَّا إمامٌ واحدٌ . هذا إجماعُ الأُمَّهِ . وقال تعالى : ﴿ ولا تَنَازَعوا ﴾ (١) . (وقال تعالى) (٢) : ﴿ ولا تَفَرَّقوا ﴾ (٣) . وقال رسولُ الله ، ﷺ ، : « إذا بُويعَ لخليفتين فاقتلوا الآخَرَ منهما » (٤) .

ولا يَحِلُّ البقاءُ دونَ بيعةِ إمامٍ ألبتَّةَ إلّا ثلاثةَ أيَّام في اختيارِ الإمام ، لإجماع الصحابة ، رضي الله عنهم ، على ذلك . وأما ماعدا ذلك ، فقد قال رسول الله ، ﷺ : « مَنْ باتَ ليلةً ليس فى عُنُقِهِ بيعةٌ مات ميتةً جاهليةً » (٥) .

= وأخرجه أيضاً من طريق أبي ظبيان ، قال : هنادٌ الجنبي ، قال : أُتي عمر بامرأة قد فجرت ، فذكر نحوه .

(١) سورة الأنفال : ٤٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) سورة آل عمران : ١٠٣ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٣ : ١٤٨٠ في باب إذا بويع لخليفتين (١٥) من كتاب الإمارة (٣٣) حديث رقم (١٥) عن أبي سعيد الخدري ، قال رسول الله ، ﷺ : « إذا بويع ... الحديث مثله » .

(٥) هذا الحديث صحيح بلفظ : « من مات وليس ... الخ » . أخرجه مسلمٌ في صحيحه ١٤٧٨/٣ في باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ... (١٣) من كتاب الإمارة (٣٣) حديث رقم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمر ، رضي الله عنهما ، عن نافعٍ ، قال : جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع ، حينَ كان أَمْرُ الحرَّة ما كان ، زمن يزيد بن معاوية ، فقال : اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادةً ، فقال : إني لم آتِك لأَجْلِسَ ، أتيتُك لأحدّثَك حديثاً سمعتُ رسولَ الله ، ﷺ ، يقولُه : سمعتُ رسول الله ، ﷺ ، يقول : « مَنْ خلع يداً من طاعةٍ لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . وساق له أيضاً طريقين عن عبد الله . أنظر : صحيح مسلم ٣ : ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ .

ومن ادَّعى إماماً بِعَيْنِه معصوماً ، فهو مُبْطِلٌ ، قائلٌ بلا دليل ، ولا يَعْجَزُ أحدٌ (عن) [١] أَنْ يدَّعيَ مثلَهُ لمن شاء من النَّاسِ ؛ وهذا في السقوط أبينُ مِنْ كُلِّ بيِّنٍ . والقائلُ بذلك خارجٌ عن إجماعِ أهلِ الإسلام (بيقين) [٢] من أوَّلِ عَصْرِ الصحابَةِ كُلِّهِم إلى حُدوثِ هذه البدعةِ ، المخرجَةِ عن الإسلام .

(« فَصْلٌ ») [٣] : والأَمرُ بالمعروفِ ، والنَّهْيُ عن المنكر فرضٌ على كُلِّ مسلمٍ ، مطيقٍ بيده ، فإن عَجَزَ فبلسانه ، فإنْ عَجَزَ فبقلبه .

قال الله – عز وجل – : ﴿ ولتكن منكم أُمَّةٌ يدعونَ إلى الخيرِ ويأْمُرون بالمعروف وينْهَوْن عن المنكر . وأُولئك هُمُ المُفْلِحُون ﴾ [٤] .

وقال (الله) [٥] – تعالى – : ﴿ وإنْ طَائِفتانِ مِنَ المُؤْمِنينَ اقْتَتَلُوا فأَصْلِحوا بَيْنَهُما فإنْ بَغَتْ إحداهُما على الأُخرىٰ فَقَاتِلُوا التي تَبْغي حتى تَفِيءَ إلى أمرِ اللهِ فإنْ فاءَتْ فأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بالعَدْلِ ﴾ [٦] .

وقال رسولُ الله ، ﷺ : « مَنْ رأى منكم منكراً فَلْيُغَيِّره بيده ، فإنْ لم يستطعْ فبلسانه ، فإن لم يستطعْ فبقلبه ، وذلك أضعفُ الإيمان » [٧] .

(١،٢) من نسخة «ب» ، وسقط من نسخة « أ » .

(٣) من نسخة «ب» وسقط من نسخة « أ » .

(٤) سورة آل عمران : ١٠٤ .

(٥) زيادة من نسخة «ب» .

(٦) سورة الحجرات : ٩ .

(٧) هذا حديث صحيح . أخرجه مسلم في صحيحه ٦٩/١ في باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (٢٠) من كتاب الإيمان (١) حديث رقم (٧٨) ، (٧٩) وأحاله على الأول ، وأبو داود في سننه ١ : ٢٩٦ في باب الخطبة يوم العيد . (٢٤٨) من كتاب الصلاة حديث رقم (١١٤٠) وجـ ٤ : ١٢٣ في باب الأمر والنهي من كتاب الملاحم حديث رقم (٤٣٤٠) . والترمذي في سننه ٤٦٩/٤ في باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان =

وهذا قولُ كُلِّ مَنْ شَهِدَ من الصحابةِ ، رضي الله عنهم ، صِفِّينَ (١) ، والجملَ (٢) ، (والحَرَّةَ) (٣) ، والحسينِ بنِ عليٍّ ، وابنِ الزبيرِ ،

= أو بالقلب (١١) من كتاب الفتن (٣٤) حديث رقم (٢١٧٢) . وقال : هذا حديث حسن صحيح . والنسائي في سننه ٨ : ٩٧ . في باب تفاضل أهل الإيمان من كتاب الإيمان وشرائعه . وابن ماجه في سننه ٤٠٦/١ في باب ما جاء في صلاة العيدين (١٥٥) من كتاب إقامة الصلاة (٥) حديث رقم (١٢٧٥) . وفي سننه أيضاً ١٣٣٠/٢ في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من كتاب الفتن (٣٦) حديث رقم (٤٠١٣) . والإمام أحمد في المسند : ١ : ٥٢ ، ٥٣ . ٣ : ١٠ ، ٢٠ ، ٤٩ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة مروان . ولفظ مسلم : » . « سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : « من رأى منكم منكراً ... الحديث » .

(١) صِفِّين (بكسرتين ، وتشديد الفاء) : موضع بقرب الرقة ، على شاطىء الفرات ، من الجانب الغربي ، بين الرقة وبالس . بها الوقعة التي كانت بين أمير المؤمنين عليٍّ ابن أبي طالبٍ ، رضي الله عنه ، ومعاوية بنِ أبي سفيانَ ، رضي الله عنه سنة ٣٧ هـ . أنظر : معجم البلدان : ٣ : ٤١٤ . والكامل في التاريخ لابن الأثير ٣ : ٢٧٦ - ٣٢٢ . والبداية والنهاية ٧ : ٢٦٨ - ٢٨٨ .

(٢) اسم المعركة التي وقعت بين عليٍّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، ومن معه من أهل المدينة ، وبين طلحة والزبير ، ومعهما أُمُّ المؤمنين عائشةُ ، رضي الله عنهم ، ومَنْ معهم من أهل مكة سنة ٣٦ هـ ، وهي على مقربة من البصرة . أنظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣ : ٢٠٥ - ٢٥٩ ، والبداية والنهاية : ٧ : ٢٤١ - ٢٥٨ .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « والبحرة » وهو خطأ بيّن .

والمقصود بها حَرَّةُ وَاقِم ، إحدى حرتي المدينة ؛ وهي الشرقية التي كانت فيها وقعةُ الحَرَّة المشهورة في أيام يزيد بن معاوية سنة ٦٣ هـ ، بينه وبين أهل المدينة بعد ما خَلَعَهُ كثير منهم ، وَوَلَّوْا على قريشٍ ، عبد الله بنَ مُطيعٍ ، وعلى الأنصار عبدَ الله بنَ أبي عامرٍ ، وأخرجوا عامِلَ يزيدَ من بين أظهرهم ، وأَجْلَوْا بني أُمَيَّةَ من المدينةِ ، فأرسل يزيد جيشاً بقيادة مسلم بن عقبة ، فلما جاء إلى المدينة ، دعاهم إلى الطاعةِ ثلاثةَ أيامٍ ، فَأَبَوْا إلا القتالَ فقاتلهم ، وحصل ما حصل من إراقة الدماء ، وغير ذلك . أنظر : معجم البلدان ٢ : ٢٤٩ ، والكامل في التاريخ ٤ : ١١١ ، والبداية والنهاية ٨ : ٢٢٠ - ٢٢٧ .

رضي الله (عنهم أجمعين) (١) ، وكلّ مَنْ كانَ معهم .

وكُلُّ ما / خالفَ كتابَ الله ، عزَّ وجل ، وسُنَّةَ رسوله ، ﷺ ، (أو) (٢) ما أَجْمَعتْ عليه الأُمَّةُ فهو مُنكرٌ ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ ، ومَنْ عَجَزَ وَسِعَتْهُ التَّقِيَّة (٣) في ذلك . أ٧٨ب

(« فَصْلٌ » (٤) : ولا يجوزُ لِأَحَدٍ من الأنبياءِ ، عليهم السلام ، / تَعَمُّدُ شيءٍ من المعاصي ، لا كبيرةً ، ولا صغيرةً ، لِاسِرًّا ولا جَهْراً (٥) ، ب١٣٠ب

---

(١) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « عن جميعهم » .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « و » .

(٣) التقيةُ لا ترد في إنكار المنكر ، وقولُ ابنِ حزمٍ : « من عَجَزَ وسعته التقية » لايُسَلَّم له ، لأن العجز يحصل في الإنكار باليد واللسان . أما القلب فغير داخلٍ ، لأنه لا مانع إلا الرضي بالمنكر ، ولا معنى للتقية هنا ، لأن المقصود بها أن يظهر الإنسانُ الكفر في حالة الإكراه ، وقلبه مطمئن بالإيمان .

وذكر المفسرون عن ابنِ عباسٍ أن معناها : أن يتكلم بلسانه ، وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولا يقتل ، ولا يأتي مأثماً ، ولا تحل إلا مع الخوف من القتل ، أو القطع ، أو الإيذاء العظيم ، ولا يجوز جعلُ هذا منهجاً متبعاً يسلكه المرءُ في كُلِّ حالٍ ، لِأنه إظهارٌ للكفر ، ورِضًى به ، وبالفسوق ، وبالعصيان ، وهذا برهانُ عدم الإيمان ، وأساسُ النفاق ، أن يقولَ الإنسانُ بلسانِهِ ما ليس في قلبه . وسلوكُ هذا الطريق عنوان الانهزام ، والتخلي عن الإسلام . أنظر : أحكام القرآن للقرطبي ٤ : ٧٥ . تفسير ابن كثير ٢ : ٢٤ . وفتح الباري لابن حجر ١٢ : ٣١٤ .

(٤) هذا الفصل بكامله زيادة من نسخة «ب» .

(٥) مذهب ابن حزمٍ في العصمة غير مسلم به على إطلاقه ، لأن الله تبارك وتعالى قصَّ علينا قصصَ كثيرٍ من أنبيائه ، وأخبرنا بما كان منهم من بعض الأمور التي عاتبهم الله ، تبارك وتعالى ، عليها في القران ، وكما جاء في حديث الشفاعة الطويل من اعتذار آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى عليهم ، الصلاة والسلام ، عن الشفاعة للخلق في الحساب ، ويذكرون تلك الأمور التي حصلت منهم ، ويخافون غضب الله تعالى في ذلك الموقف الشديد ، الذي غضب فيه الرب ، ويتذكرون تلك الأمور ، ويرونها مانعة لهم من ذلك المقام . أما فعلها قصداً وإصراراً فهو على ما يقوله ابن حزم . وهذا غير الوقوع . =

لِأَنَّنا مأمورون بالائتمار لهُم ، مندوبون إلى الائتساءِ بأفعالهم ، فلو جاز منهم شيءٌ من ذلك لكُنَّا مندوبين إلى فِعْلِ المعاصي ؛ وهذا كذبٌ على الله – تعالى – وافتراءٌ عليه ، وإلحادٌ في الدين ، وأيضاً ، فإنّ اسمَ الفُسوقِ واقعٌ على المتعمد للكبيرة ، وعلى المجاهرِ بالصغيرةِ (١) .

ولا يجوز إطلاقُ ذلك على نبيٍّ ، ومَنْ أَطْلَقَ ذلك على نبيٍّ فقد كَفَرَ .

وأما : هل يجوز ذلك عليهم قبلَ النبوَّة ؟

فإنَّ الأنبياءَ قسمان :

قسمٌ نَشَأَ على مِلَّةٍ لَازِمَةٍ لَهُ ، كأنبياءِ بني إسرائيلَ ، المتعبدين بشريعةِ موسى بن عمران ، عليهم السلام ؛ فهؤلاء لا يجوزُ عليهم شيءٌ من ذلك ، قبلَ النبوَّةِ ، ولما ذكرنا من أنَّهم مُصْطَفَوْن . قال الله – تعالى – : ﴿ الله يَصْطَفِي مِنَ المَلائِكَةِ رُسُلًا ومِنَ الناسِ ﴾ (٢) . والمصطفى مَعْصُومٌ .

وقِسْمٌ نشأ في غير دِيانَةٍ ، كنبينا ، ﷺ ، وكإبراهيم ، [عليه] (٣) السلام . وهؤلاء لم يَرِدْهُمْ مِنَ اللهِ – تعالى – أَمْرٌ يَلْزَمُهُم اتباعُه ، ولا نَهْيٌ يلزمُهُم اجتنابُهُ ؛ فما كانَ من الذنوب خسيساً يُؤذَى فاعِلُه بِذِكْرِهِ ، كالسَّرِقَةِ ،

= ونشير هنا إلى التعريف الذى نراه صواباً في مسألة العصمة ، فنقول : إنَّها حفظ الله تعالى لأنبيائه من تغيُّرِ الفطرة ، ومن الخطإ فيما يُبَلِّغون عنه من وحي ، ومن اقتراف الكبائر ، وما يُستقذر .

(١) من يرى من العلماء وقوع بعض صغائر الذنوب من الأنبياء ؛ دليلًا على إثبات بشريتهم لا يرى استمرارهم عليها ، وإنما رأيهم أنها إذا حصلت لا يُقرهم الله عليها ، فيرجعون عنها ، فيتوبون ، ويستغفرون ، ولا يكون هناك مجالٌ للأخذ بها ، ولا تقليد الأنبياء عليها ، فهي في حكم المنسوخ ، فلا يرد ما احتج به ابن حزم ، ومن قال بقوله : راجع : كتاب فتاوى الإمام ابن تيمية ١٠ : ٢٩٣ .

(٢) سورة الحج : ٧٥ .

(٣) في المخطوطة (نسخة «ب») : « عليهما » .

والبِغَاءِ ، والللياطةِ ، والكذبِ ، والقَسْوَةِ ، والنَّميمَةِ ، والغِشِّ ، وما أَشْبَهَ ذلك ، فلا يجوزُ منهم أصلًا ، لِأَنَّ أَذَاهُم [مُحرَّمٌ] (١) ، وفاعلُ هذا يَجبُ أَنْ يُؤْذَىٰ بالذَّمِّ على فِعْلِهِ ؛ وما كان مِنَ الذنوبِ التي لولا الشريعةُ لم يكن فيه عيبٌ ، فهو [غيرُ] (٢) ممتنعٍ منهم قَبْلَ النّبُوَّةِ (٣) .

وقد عَصَمَ الله – تعالى – جميعَ الأنبياءِ مِنْ أَنْ يُخرِجَهُم مِنْ أَبٍ ، يُعابونَ به ، أو أُمٍّ يُعابونَ بها ؛ وأخرج بعضَهم مِنْ أصلاب الكفَّارِ ، وبطونِ الكوافِرِ ، ولا ذنبَ أعظمُ من الكُفر ، ولم يعصم [بَنِيهم] (٤) مِنْ ذلك . فالكُلُّ بنو آدمَ ، وفيهم كُلُّ عَيْبٍ . وحسبنا [الانتهاءُ] (٥) إلى ما جاءت به الشريعةُ ، وتصديقُ ما شُوهِدَ بالحواسِّ . وبالله – تعالى – التوفيق .

وقال الباقلاني (٦) : إنَّ / جميعَ المعاصي جائزةٌ مِن جميع الأنبياء حاشى الكذب في البلاغ فقط . ب١٣١أ

فقُلنا لهم : ومن أَيْنَ منعتُم جوازَ الكذبِ في البَلَاغ عليهم ؟

فقالوا : لِأَنَّهُ لو جاز ذلك عليهم ، لكُنَّا لا نُؤَمِّنُ لعل نبيَّنا كذب فيما بلغناه .

---

(١) في المخطوطة (نسخة «ب») : « محروم » . وهو خطأ .

(٢) زيادة اقتضاها النص والمعنى .

(٣) وقد علّل هذا في الفِصَلِ لكونه غيرَ مُتَعبَّدٍ ، ولا مَأْمُور بما لم يأته أَمْرُ الله تعالى به بعدُ ، فليس عاصياً لله تعالى في شيءٍ يفعله ، أو يتركه ، إلا أَنَّ الله تعالى قد صانَ أنبياءه من كل ما يعابون به ، لأن العيبَ أذى . الفِصَل : ٤ : ٣٠ ، ٣١ .

(٤) في المخطوطة (نسخة «ب») : « بينهم » قد صحفها الناسخ .

(٥) في المخطوطة (نسخة «ب») : « والانتهاء » . والتصويب اقتضاه المعنى .

(٦) أنظر هذه النسبة أيضاً عند ابن حزم فى الفصل ٤ : ٢ ، وانظر : البرهان في أصول الفقه للجوينى : ١/٤٨٣ – ٤٨٦ ، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ١/٢٤٢ ، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٣ .

(٧) من أول الفصل إلى هنا زيادة من نسخة «ب» .

فقُلْنا لهم : قد جَوَّزْتُمْ أَنْ تكونَ أفعالُهُ كُلُّها معاصي ، فما يُدريكم لعلها كذلك ؟ فإنْ جَوَّزُوا هذا كفروا .

فإنْ قالوا : فما يُؤَمِّنُكُم من وقوع المعاصي منهم ؟

قُلنَا لهم : أنتم مُقِرُّون بأَنَّ الله – تعالَى – يُضِلُّ من يشاءُ ، ويُزَيِّنُ للكافِرِ سُوءَ عَمَلِهِ حتى يراه حَسَنًا ؛ فما يُؤَمِّنُكم من أَنَّكم كذلك ؟ فلم يكن عندهم جوابٌ .

ونَسْأَلُ مَنْ ذَهبَ من المعتزلةِ إلى هذا ، فنقول : أليس جائزاً عندكم أَنْ يكونَ الله – تَعالى – سَلَبَ عَقْلَ عَبْدٍ ، وأَوْهَمَهُ أنه عاقلٌ ؟ فَقَوْلُهُم : نعم .

فنقول لهم : فما يُؤَمِّنُكُم أَنَّكُم بهذه الصفةِ .

قال أبو محمدٍ : فأَمَّا نحن ، فجوابُنا في هذا أَنَّ الضرورةَ واقعةٌ بأَمانِ كُلِّ ذلك ، ولا مزيد . وهذا أمرٌ مَنْ أَنكَرَ الضرورة فيه لَزِمَهُ ما أَلْزَمْنَاهم ، وكابَرَ المعقولَ ، ولابُدَّ . وباللهِ – تعالى – التوفيق) [١] .

« فَصْلٌ » : ومعنى النبوَّةِ أَنْ يُنْبِىءَ الله ، عَزَّ وجَلَّ ، مَنْ يشاءُ عبادِهِ ، بِوَحْيٍ يُعْلِمُهُ به ما يكونُ قبلَ أَنْ يكونَ [٢] .

---

(١) من أول الفصل إلى هنا زيادة من نسخة «ب» .

(٢) المعنى الذي ذهب إليه الإمام ابنُ حزمٍ في تعريف النبوة ، يلزمُ عليه أن كل من جاءَه الوحيُ من الله بما يكونُ قبلَ كَوْنِهِ فهو نَبِيٌّ ، من غير شرط . وعليه ؛ فأُمُّ موسى ، وأُمُّ إسحق ، وأُمُّ عيسى ، وغيرُهن نَبِيَّاتٌ . وهو ما يراه بن حزمٍ ، ويدافع عنه ، حيث عقد فَصْلًا في كتابه الفِصَل ٥ : ١٧ – ١٩ بعنوان : « نُبُوَّةُ النّساء » . وتكلم هناك على صحة نبوتهن ، كما زعم ، ولم يُجَوِّزْ أن يكونَ منهن رسلٌ . واستدل لِرَأْيِهِ بأدلةٍ كثيرةٍ ، يمكن الرجوعُ إليها هناك وكُلُّها لا تدل على القطع بذلك ، وتكلم أيضاً على نفس الموضوع بصورةٍ مختصرة في كتابه : « الأصول والفروع » ٢ : ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

كما يلزمُ على تعريفه أيضاً كونُ النَّبِيِّ غيرَ مأمورٍ بالتبليغ ، وهذا غير مسلم . ويلزمُ أيضاً عليه ما لا يصحُّ التزامُه ، وهو القولُ بنبوة النفر الثلاثة من بني إسرائيل ؛ الأقرع ، والأبرص ، والأعمى ، وغيرهم .

=

وتفسير الرسالة : هو أن يُرْسِلَ الله مَنْ يشاءُ مِنْ عِبَادِهِ بما شاءَ إلى مَنْ شاءَ مِنْ خَلْقِهِ .

وقد يكونُ الوحيُ إلهاماً (بِطَبيعَةٍ) [(١)] ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّك إلى النَّحْلِ ﴾ [(٢)] أي : طبعها (طبيعة) [(٣)] صرَّفها بها على ماهي عليه ، ويكون بوسيطةٍ ، كما قال الله ، عز وجل : (﴿ وإذْ أوحيتُ إلى الحواريين أَنْ آمِنُوا بي وبرسولي قالوا آمنا وآشْهدْ بأَنَّنا مسلمون ﴾ [(٤)]) [(٥)] . بمعنى : (أوحيتُ) [(٦)] إلى نبيٍّ أخبرهم بذلك [(٧)] .

= وجماهير العلماء يخالفون هذا ، وينفون القولَ بنبوة النساء ، وقد حكى بعضُهم الإجماعَ على ذلك ، لكن لا إجماع مع هذا الخلاف من ابن حزم ، وغيره ، كما قال : « إنَّه كثر الكلام فى هذا في قرطبة » . وذكر السفاريني عدم اشتراط الذكورة في النبوة عند أبي الحسن الأشعري والقُرْطبي . أنظر : المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص ١٦١ ، ومجموع الفتاوى : ٤ : ٣٩٦ ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ٢/٢٦٦ .

(١) من نسخة «أ» ، وفي نسخة «ب» : « بطبيعته » .

(٢) سورة النحل : ١٨ .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بطبيعة » .

(٤) سورة المائدة : ١١١ .

(٥) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « وأوحينا إلى بني إسرائيل » وليس في القرآن آية بهذا اللفظ .

(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « أوحينا » ليتناسب مع ما ورد فيها على أنه آية .

(٧) إنَّ ما قاله ابنُ حزم هنا تأويلٌ يخالفُ الظاهر الذي هو مذهبه . وإن لم يكن خطأً فليس منهجه ، وفي معاني الوحي اللغوية ما يدل على المراد الظاهر من غير تأويل ، فلو ذهب إليه لكان متمشياً مع مذهبه ، فَـ « أوحى » تأتي بمعنى : كتب ، وبمعنى : أرسل . أنظر : المفردات ٥١٥ ، ٥١٦ ، لسان العرب ٢ : ٢٥٧ ، المصباح المنير : ص ٢/٣٢٧ .

وعلى هذا نقولُ نحن : أَوْحى الله - تعالى - إلينا بِالقُرآنِ ، أَيْ : أَوْحاه إلى نبيِّنا ، فبلَّغنَاهُ (١) ، وبالله - تعالى - التوفيق .

« فَصْلٌ » : ونقولُ : لم يزل الخالقَ ، الرَّزَّاقَ ؛ ولا يجوزُ أَنْ نقولَ : لم يَزَلْ خالقاً ، رزاقاً ، لِأَنَّ خالقاً يقتضى خَلْقاً مع الخالق / والخلقُ مُحْدَثٌ ، وكذلك « رزاقاً » يقتضي رِزْقاً ، ومرزوقاً مع الرَّزَّاق . والرزقُ والمرزوقُ مخلوقان (٢) .

١٣١ب

---

(١) أنظر التعليق السابق .

(٢) إن هذا التفريق من الإمام ابنِ حزم بَيْن « لم يزل الخالق » وبَيْن « لم يزل خالقاً » ونحو ذلك مبنيٌّ على القولِ بابتداء الفعل ، وهذا مذهبُ المتكلمين عموماً ، وإن اختلفوا في تفاصيله . وقد علّل ابنُ حزم هذا المنحى بقوله : « لأَنَّ خالقاً يقتضي خلقاً مع الخالق ، والخلق محدث ... » . وهذا يقتضي أنه ينفي في الأزل أن يكون الله تعالى مسمًّى بما من شأنه أن يكون فاعلًا ، وهذا متعلق بمذهبه أيضاً وهو نفي دلالة الاسم على المعنى ، أي : قوله بالعَلِمَيَّةِ المحضة ، وقد سبقت الإشارةُ مراراً إلى عدم صحة هذا المذهب .

وقد تكرر في القرآن الكريم الخبرُ عن الله تعالى بأنه « خالق » سبع مرات في : [سورة الأنعام : ١٠٢ ، الرعد : ١٦ . الحجر : ٢٨ . فاطر : ٣ . ص : ٧١ . الزمر : ٦٢ . غافر : ٦٢] وجاء أنه سبحانه وتعالى « الخالق » مرة واحدة في سورة الحشر : ٢٤ . كما جاء الخبر ، أيضاً ، عنه في القرآن أنه « الخلاق » مرتين ؛ في قوله تعالى : ﴿ إنَّ ربَّكَ هو الخَلَّاقُ العليمُ ﴾ [الحجر : ٨٦] ، وقوله : ﴿ بلى وهو الخلاق العليم ﴾ [يسٓ : ٨١] .

وفى هذا إثبات أنه خالق ، وأنه الخالق ، وأنه الخلاق . وإن ساغ لابن حزم جعل الخالق ليس فيما لم يزل ، خوفاً من وجود قديم مع الله ، على رأي من ذهب إلى ذلك ، فلا يمكن أن يصح القول بأن الخلاق ، الذى هو مبالغة في الخلق جَدَّتْ بعد ذلك ، ولايصح أن يكون الله تعالى حدثَ له اسمٌ ، أو وصفٌ لم يكن له تعالى .

وهذه المسألة : « مسألة دوام الحوادث وتسلسلها » فيها ثلاثةُ أقوال مشهورة :

الأول : قول من يمنع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل . وهذا قولُ جَهْم بن صفوان ، وأبي الهذيل العلاف ، وهو أضعفُ الأقوال .

الثاني : قولُ مَنْ يجيزُ دوامها في المستقبل ، دون الماضي ، وهو رَأْي كثيرٍ من المتكلمين والفقهاء ، وهو أقوى من سابقه .

=

ونقولُ : لم يزلِ الله – تعالى – سميعاً بصيراً ، (كما جاءَ في القُرآن : ﴿ وكانَ الله سميعاً بصيراً ﴾ [١]) [٢] .

(ويجمعُ هذا كلَّهُ أَنَّ كُلَّ اسمٍ أخبرَ الله – تعالى – أنَّهُ كان كذلك ، فإنَّما نقولُ : لم يزلِ الله – تعالى – كذلك . وكُلُّ اسمٍ لله – تعالى – لم يُخْبِرِ الله – تعالى – أنه كان كذلك ، فلا نقول فيه : لم يزل الله – تعالى – كذلك ، لكن نقوله بالألف واللام فقط [٣]) [٤] .

« فَصْلٌ » : ومَنْ قَال : إنَّ الله – تعالى – إنَّما استحق أَنْ يُعْبَدَ من أَجْلِ صفاتِه فقد أَلحد في الخبر عن الله ، (عز وجل) [٥] ، وإنَّما لزمتنا عبادةُ الله ، (عز وجل) [٦] ، (إذ أمرنا) [٧] عز وجل بها .

= الثالث : وهو قولُ من يجيز دوامها في الماضي والمستقبل ، وهذا قَوْلُ أَئِمَّةِ الحديث ، وهو الأرجح ، لاستلزامه الكمالَ الواجبَ لله تعالى ، ولا يلزم عليه المحذور الذي خافه أصحابُ القولين الأولين ، كما أنه موافق لقول جمهور العلماء من جميع الطوائف ، وهو أنَّ ما سوى الله تعالى مخلوقٌ ، كائنٌ ، بَعد أَنْ لم يكن ، وهو قولُ الرسلِ وأتباعِهم .

وهذه المسألة من المسائل الكبار ، التي طال فيها البحث والتحقيق ، ويمكن الرجوع فيها إلى الكتب التالية : منهاج السنة النبوية ، لابن تيمية ١ : ٣٦ – ٦٣ ، ودرء تعارض العقل والنقل له ٢ : ٢٦١ – ٢٨٨ ، ٣٤٢ – ٣٩٩ ، ٣ : ٩٦ – ١٠٤ ، ٢١٠ – ٢٣٩ ، ٩ : ٢٣٦ – ٢٤٣ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ١٢٧ – ١٣٦ ، وابن تيمية السلفي للهراس ص ١٥٣ – ١٦٤ .

(١) سورة النساء : ١٣٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) ونقول : إذا قلت ذلك فهو ، أيضاً ، دالٌ على معنى الاسم عند الجمهور ، حيث إن أسماء الله تعالى دالة على المعاني .

(٤) ما بين القوسين من قوله : « ويجمع هذا .. إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٥،٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تعالى » .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « إذا أمر » .

ولا يجوز أن تَلزمَ عِبادةٌ قبلَ أنْ يوجَدَ المأمورُ بها ، والأمرُ بها ، ولولا أَنَّ الله – تعالى – أمرنا بعبادتِه مالَزِمَتْنا . قال تعالى : ﴿ لا / يُكَلِّفُ اللهُ نفساً إِلَّا وُسْعَها ﴾ (١) . وليس في وُسْعِنا أنْ ندريَ ما نعبدُه به ، ولا كيفَ نعبدُه ، حتى يُبَيِّنَ الله – تعالى – ذلك لنا ، ويُعْلِمَنا مُرادَهُ منّا . قال تعالى : ﴿ وما كنَّا مُعَذِّبين حتى نبعثَ رسولًا ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ ومَنْ بَلَغَ ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ لا تُقَدِّموا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ ورسولِهِ ﴾ (٤) .

أ٧٩أ

« فَصْلٌ » : وَحَدُّ العلمِ مِنَّا هو معرفةُ الشيءِ على ماهو (به) (٥) عن برهانٍ (٦) ، (باستدلالٍ ، أو اتفاقٍ بتوفيق الله – تعالى – من غير استدلالٍ ،

---

(١) سورة البقرة : ٣٨٦ .
(٢) سورة الإسراء : ١٥ .
(٣) سورة الأنعام : ١٩ .
(٤) سورة الحجرات : ١ .
(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « عليه » .
(٦) ما ذهب إليه ابنُ حزمٍ هو رأيُ كثيرٍ من العلماء ، وهو ما ذهب إليه أبو يعلى في العدة : ١ : ٨ ، ٩ ، والكلوذاني في التمهيد ١ : ٣٦ – ٤١ ، وحصر أقوالَ مخالفيه في ثمانية أقسامٍ ، بيَّنَ قصورَها ، أو بطلانها ، وخلص إلى ترجيح ما ذهب إليه ، وهو كما قال ابن حزم ، إلا أَنَّ ابنَ حزمٍ ، قال : « حَدُّ العلم مِنَّا هو معرفة الشيء ... » ، وصاحب التمهيد قال : « حد العلم معرفة المعلوم ... » لأن المعلوم – على ما يرى – اسم للموجود والمعدوم ، دون الشيء فإنه – على رأيه – اسمٌ للموجود فقط . كما قال .
وليس هذا مسلماً به ، فالشيءُ اسم للموجود ، ولما يقبلُ الوجود ، كما قال تعالى : ﴿ واللهُ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، ولا يُقال : إن القدرة هنا على ماهو موجود فقط .
ونرى أن القولَ بأن العلمَ معرفة المعلومِ – كما ذكر صاحبُ التمهيد – صوابٌ لما ذكره مِنْ حَدِّ العلم من حيث هو ، وإن لزم عليه الدور ، حيث جعل معرفة المحدود – المعَرَّف – متوقفة على معرفة الحد ، لكون العلم يتعلق بالواجب ، والممكن ، والمستحيل ، إذا كان علماً كاملًا .
=

لأَنَّ مَنِ اعتقدَ شيئاً من الحق ، وَتَيقَّنَهُ فمحالٌ أن لا يَعْلَمَهُ ، وإذا لم يَعْلَمْهُ فقد جَهِلَهُ ، وتَيَقُّنُ الحقِّ مضادٌ للجهلِ به ، فهو علم صحيح) [١] .

ولا يدخلُ عِلْمُ اللهِ - تَعَالى - تحتَ حَدٍّ أصلًا ، وإنَّما معناه أنه - تعالى - لا يَخْفَى عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ ، ولا ما كانَ ، ولا ما يكون ، (وما لا يكون ، و) [٢] لو كان كيف كان يكون ، لا نهايةَ لِعلمه ، وما لا نهايةَ له ، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ له حَدٌّ يَحْصُرُهُ .

والعلمُ مِنَّا كُلُّهُ اضطرارٌ متناهٍ [٣] ، لِأَنَّ معنى الاضطرار : هو ماتُيُقِّنَ به ، ولم يكن للشك فيه مجالٌ .

= وما ذكره ابنُ حزم من تقييد العلم بكونه « منا » يناسبُه لفظ الشيء الوارد في تعريفه ، لتعلقه بما هو ممكن سواءٌ أوجد في الخارج ، أم كان شيئاً في الذهن .

أنظر : أصول الدين للبغدادي : ص ٥ ، ٦ ، ومجموع الفتاوى ٨ : ٨ ، ٩ ، ٣٨٣ ، ودرء تعارض العقل والنقل ٩ : ٣٨٤ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٣ ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار ١ : ٦٠ - ٦٦ .

(١) ما بين القوسين ، من قوله « باستدلال ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) وافق ابنَ حزمٍ بأنَّ العلم منا كلُّه ضروري الجوينيُّ في البرهان ١ : ١٢٦ .

وهذا من حيثُ هو علمٌ للعالمين ، أي : على ما فسرهُ ابنُ حزم .

أمَّا من طريق حصوله فهو على ضربين :

الأول : الضروري ، وهو ما يحصلُ للإنسان بلا نظر ، ولا استدلال ، ويقال : إنه ما لا يدخلُ عليه الشك ، ولا الارتياب .

والثاني : المكتسب : وهو ما يحصلُ من طريق النظر والاستدلال ، ويقال : إنَّه ما جاز ورود الشك عليه .

أنظر : التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ١ : ٤٢ ، ٤٣ ، ودرء تعارض العقل والنقل ١ : ٨٨ - ٩٢ . وشرح الكوكب المنير ١ : ٦٦ ، ٦٧ . =

وأمَّا مالم يُتيَقَّنْ كذلك فليس علماً ، وإنَّما هو ظَنٌّ . قال تعالى : ﴿ إِنَّ الظَنَّ لا يُغْني / مِنَ الحَقِّ شيئاً ﴾ [١] .

١٣٢ب أ

وعِلْمُنَا باللهِ ، عز وجل ، وبصحةِ نبوَّةِ محمدٍ ، ﷺ (علمٌ) [٢] (ضروري) [٣] ، وكذلك (بصحةِ كُلِّ) [٤] ما جاءَ في القرآن ، وكُلِّ ما صَحَّ عن النبي ، ﷺ ، كُلُّ ذلك علمُ ضرورةٍ [٥] ، لأَنَّه لو لم يكن كذلك لكُنَّا في شكٍّ من الله ، عز وجل ، ومن النبوةِ ، ومن الدين . وهذا كفرٌ ممن اعتقده .

---

(١) سورة النجم : ٢٨ .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : ضرورةً .

والعلم الضروري هو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه . نزهة النظر ص ٢١ .

(٤) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « بكل » .

(٥) قول ابن حزم هذا ليس على إطلاقه . ويحتاج إلى تفصيل ؛ فقوله : « علمنا بالله ، عز وجل ، وبصحة نبوة محمد ﷺ ، وبصحة كل ما جاء في القرآن علم ضروري » حق لا ينازعه فيه أحد ، ومن خالف ذلك ، كان في شك من الله ، عز وجل ، ومن النبوة ، ومن الدين ، وهذا كفر ممن اعتقده . .

وأما قوله : « وكل ما صحَّ عن النبي ﷺ » فليس على إطلاقه فنقول : الخبر إمَّا أن يكون له طرق بلا عدد معين ، وهو المتواتر المفيد للعلم اليقيني ، ولا خلاف بين جمهور العلماء من السلف والخلف وبين ابن حزم ومن تبعه في إفادته العلم ضرورة ، وفي تكفير من أنكره وإما أن يكون مع حصرٍ بما فوق الاثنين ، أو بهما ، أو بواحد ، وهو خبر الآحاد ، وهو الذي لم يبلغ رواته حدّ التواتر فهذا لا يقتضي العلم ، بل يفيد غلبة الظن ، ويوجب العمل لعدم توقفه على اليقين بيقين ، وهو قول جماهير العلماء من السلف والخلف ، خلافاً لما ذهب إليه ابن حزم ، وأهل الظاهر .

نعم ، خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم النظري الاستدلالى على المختار ، واختار هذا القول ابن برهان ، والرازي ، والآمدي ، وابن الحاجب ، والبيضاوي ، وإمام الحرمين والغزالي : حيث قال في المستصفى : « فإن قيل : فهل يجوز أن يحصل العلم =

....

= بقول واحد ؟ قلنا : حكي عن الكعبي جوازه ، ولا يظن بمعتوه تجويزه مع انتفاء القرائن . أمَّا إذا اجتمعت القرائن فلا يبعد أن تبلغ القرائن مبلغاً لا يبقي بينها وبين إثارة العلم إلا قرينة واحدة ، فيقوم إخبار الواحد ، مقام تلك القرينة ، فهذا مما لا يعرف استحالته ، ولا يقطع بوقوعه » وكلام إمام الحرمين مطابق لكلام الغزالي . أما الباقلاني فيقول باستحالته .

وذهب أهل الحديث إلى أن بعض أخبار الآحاد تفيد العلم النظري – وهو الحاصل عن الاستدلال – إذا احتف بالقرائن . قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ص ٢٦ ، ٢٧ : « والخبر المحتف بالقرائن أنواع :

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما ، مما لم يبلغ حدَّ التواتر ، فإنه احتفت به قرائن ؛ منها : جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقي اعلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا يختص بما لم ينقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين ، ومما لم يقع التجاذب بين مدلوليه ، مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر . وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته .

ومنها المشهور إذا كانت طرقه متباينة ، سالمة من ضعف الرواة والعلل ، وممن صرح بإفادته العلم النظري الأستاذ أبو منصور البغدادي ، والأستاذ أبو بكر بن فورك . وغيرهما .

ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين ، حيث لا يكون غريباً ، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلًا ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس ، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته ، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول مايقوم مقام العدد الكثير من غيرهم . ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أنَّ مالكاً مثلًا لو شافهه بخبر أنَّه صادق فيه . فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة ، وبَعُدَ عما يخشى عليه من السهو ، وهذه الأنواع التي ذكرناها لايحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه ، العارف بأحوال الرواة ، المطلع على العلل . وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفي =

قال تعالى : ﴿ أَفِي اللهِ شَكٌّ ﴾ (١) . وقال تعالى : ﴿ فَلِلّٰهِ الحُجَّةُ البالِغَةُ ﴾ (٢) .

فَصَحَّ أن الحقَّ هو ما تُيقن ، وما تُيُقِّنَ فهو معلومٌ ضرورةً ، إلَّا أَنَّ من المعلوم ما يُدْرَكُ بالحواس ، وهي خمسة :

العينُ لا تُدْرِكُ إلا الألوانَ فقط ، وتعلمُ النفسُ صحةَ وجودِ الملون ، بتوسط البصرِ من العين .

(والأُذُنُ لا تُدْرِكُ إلا الأصواتَ ، والنفسُ تعلمُ المُصَوَّتَ بتوسط السمعِ من الأُذن) (٣) .

أ٧٩ب

والفم لا يُدركُ شيئاً إلا الطعومَ / ، والنفسُ تعلمُ المطعومَ بتوسط الذوق من الفم .

والأَنفُ لا يدركُ شيئاً إلَّا الروائحَ ، والنفس تعلمُ المشمومَ بتوسط الشمِّ من الأنف .

واللمسُ بجميع الجسم لا يُدرِكُ إلا (الملموس) (٤) ، والنفس (تعلمُ) (٥) الملموس بتوسط اللمس من الجارحة .

ومنها ما يُدْرَكُ بأَوَّلِ العقلِ ، والتمييز ، كَعِلْمِنَا بأَنَّ (الثلاثةَ) (٦)

= حصول العلم للمتبحر المذكور » اهـ . وانظر في هذه المسألة : التمهيد للكلوذاني : ٣ : ٧٨ وما بعدها ، والمغني في أصول الفقه للخبازي ص ١٩٤ وما بعدها ، والوصول إلى الأصول لابن برهان البغدادى ٢ : ١٥٠ - ١٥٢ . ومجموع الفتاوى ١٦/١٨ .

(١) سورة إبراهيم : ١٠ .

(٢) سورة الأنعام : ١٤٩ .

(٣) ما بين القوسين أُخِّر فى نسخة «ب» بعد قوله « والفم » وقبل قوله « والأنف » .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الملامس » .

(٥) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « تعرف » .

(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « ثلاثة » .

أكثرُ من (الاثنين) (١) ، وأَنَّ الطويلَ أمَدُّ مسافةً من القصير ، وأن الجسمَ لا يكون فى مكانين في وقتٍ واحدٍ ، وأَنَّ الجسمين لا يكونان في مكانٍ واحدٍ ، وأنَّه لابُدَّ للجسم من مكانٍ وزمانٍ ، وأنَّ ما نقله مَنْ لا يجوزُ عليه التواطُؤ فحقٌّ إذا كان ممَّا يشاهَدُ بالحواس (٢) ، ومثلُ هذا (كثيرٌ) (٣) (جداً) (٤) .

ثُمَّ كُلُّ ما عُلِمَ بيقين فهو راجعٌ إلى هذه الأصول السبعة (٥) مِنْ قُرْبٍ ، أو (مِنْ) (٦) بُعْدٍ ، وإلَّا فليس علماً .

فَعَرَفْنَا الله ، عز وجل ، بالبراهين الراجعةِ إلى أول التمييز ، والحواسِ ، على ماقَدَّمنا في صدرِ هذه الرسالة . وعَرَفنا صحةَ النبوَّةِ بِالنَّقْلِ المذكور ، الراجعِ إلى مُشاهدةِ الحواسِ لمعجزات الأنبياء ، عليهم السلام . ولَزِمَنا بالنقل الثابت ، وبضرورةِ العقلِ ، الموجبِ / لتَجَنُّب العذابِ وجوبُ (الطاعةِ) (٧) (لآخر) (٨) الأنبياءِ ، صلى الله عليه ، (وسَلَّم) (٩) (وعليهم السلام) (١٠) ، بما أَمَرَنا به عن ربنا عز وجل ، وفيما أخبرنا به عنه ، تعالى . ب١٣٢ب

---

(١) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : « اثنين » .

(٢) أي : الخبر المتواتر .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « كثيراً » .

(٤) من نسخة «ب» .

(٥) أي : العلم الضروري ، وما يدرك بالحواس الخمسة ، وما يدرك بأول العقل والتمييز .

(٦) سقطت من نسخة «ب» .

(٧) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « طاعة » .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « لأجر » .

(٩) حذفت من نسخة «ب» .

(١٠) من نسخة «ب» .

« فصلٌ » : وكُلُّ مَنْ بَيَّن له مُبَيِّنٌ – من كتابٍ ، أو إنسانٍ – حُجَجَ اللهِ – تعالى – عليه ، مِن كافرٍ في مِلَّةٍ ، أو مبتدعٍ في نِحْلَةٍ ، أو مخالِفٍ في مذهبٍ ، (ففهمها) [١] فهو مُوقِنٌ بقلبه [٢] صِحَّةَ الإسلامِ ، وصحةَ ما قامت به الحجةُ عليه ، عالِمٌ بذلك ، بلا شك ، ثمَّ هو في أحد قسمين ، ولابُدَّ :

إمَّا قائِلٌ بلسانِه ما يَدْرِي بقلبه خلافَهُ . وإمَّا قد أوهمه اتباعُ هواه أَنَّ هذا الحَقَّ باطِلٌ ، وأَنَّ باطِلَهُ حَقٌّ عِناداً ، ومكابَرَةً ، ومجاهرةً ، / مغلبٌ لظَنِّهِ على يقينِهِ ، لا يجوزُ أَلبَتَّةَ إلا (على) [٣] أحدِ هذين الوجهين ، لِأَنَّه لا يُعارِضُ البرهانَ برهانٌ أصلًا . وكُلُّ (مَنْ) [٤] قال في نفسه : لعلَّ هٰهُنَا برهاناً يُعارِضُ هذا البرهانَ ، فهو مغلِّبٌ لظنِّه على يقينِهِ ، بلا شكٍّ . ٨٠/أ

« فَصْلٌ » : والاستدلالُ في معرفةِ اللهِ ، عَزَّ وجل ، ونُبُوَّةِ رسولِه ، ﷺ ، فِعلٌ حَسَنٌ ، وليسَ فَرضاً ، لِأَنَّ إجماعَ الأُمَم كُلِّها ، كافِرِها ومؤمِنِها قد ثبت بأَنَّ رسولَ اللهِ ، ﷺ ، دعا النَّاسَ إلى الإيمانِ باللهِ ، تعالى ، وبما جاء به ، عليه السلام ، أو السيفِ ، أو الجزيةِ من أهلِ الكتابِ خاصَّةً [٥] ، وأَنَّه ، عليه السلام ، لم يُكَلِّفْهُم فرضَ نظرٍ في ذلك ، ولا استدلالٍ ،

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « ففهمنا » .

(٢) زاد هٰهنا فى نسخة «ب» لفظة : « في » ولا معنى لها .

(٣) من حاشية نسخة « أ » ، ولا توجد في نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ما » .

(٥) وكذا المجوس ، لقول الرسول ، ﷺ ، فيما رواه الإمام مالك في الموطأ ١ : ٢٧٨ في كتاب الزكاة حديث رقم (٤٢) بسنده أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس ، فقال : ما أدرى كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ ، يقول . « سُنّوابهم سنة أهل الكتاب » اهـ .

بَلْ (قَبِلَ ممَّن) (١) آمنَ دونَ أن يُكَلِّفَهُ نظراً أَصْلًا . فلو كانَ النَّظَر فَرْضاً – كما يقولُ أهلُ الخطأ (٢) – لما ضَيَّعَهُ رسولُ اللهِ ، ﷺ ، حتى (يَفْطَنَ) (٣) له مَنْ لا يُعْتَدُّ به ، ثمَّ لم يزلْ أهلُ الإسلام ، قاطبةً ، يحملون أولادهم على الإسلام ، دون تكليفِ نَظَرٍ ، ولا استدلالٍ .

فَصَحَّ أَنَّ مَنِ استدلَّ فَحَسَنٌ ، ومَنْ وفَّقَهُ اللهُ – تعالى – للإسلام بنشأةٍ ، أو [باتباع] (٤) امرىءٍ ، واعْتَقَدَهُ اعتقاداً صحيحاً ، وَنَطَقَ بِه لسانُهُ) (٥) ، فهو مؤمنٌ عند اللهِ ، عز وجل ، لأَنَّهُ قد فعلَ ما أَمَرَهُ اللهُ – تعالى – به ، واتَّبَعَ مَنْ / أَمَرَهُ ، عزَّ وجل ، باتباعه . ب١٣٣أ

(ولا يَحِلُّ له التَّوَقُّفُ ، ولا التردُّدُ ، ولا التَّخَيُّرُ ، ولا الشَّكُّ ، طَرْفَةَ عينٍ ، بَلْ فرضُهُ التَّمادِي على ما هو عليه . ومثلُ هذا [موجودٌ] (٦) في العالم كثيراً ، كقومٍ وَجَدُوا طُرُقاً شَتّى في فَلاتٍ ، فبعضُهم رَكِبَ بِبَحْثِهِ الطريقَ المُؤَدِّيَةَ إلى الأَمْنِ ، ووجودِ المأكلِ والماءِ ، وآخرون ركبوا الطريقَ المؤديةَ إلى المتالف . فحقُّ مَنْ جُعِلَ على طريقِ السلامةِ أَنْ يتمادَى كما هو ، ولا يتردَّدُ ، ولا يَتَثَبَّتُ ، ولا يتخيَّرُ ؛ فإنه إنْ فَعَلَ شيئاً مِنْ ذلك هَلَكَ ، أو تَعرَّضَ – بلا شك – لِلْغَرَرِ والهَلاكِ . وحَقُّ الآخرين التَّثَبُّتُ ، والرجوعُ ، وإلا هلكوا .

---

(١) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» . « وقيل إن من » .

(٢) أي : من قال وإن أول واجب على المكلف هو النظر ؛ من المتكلمين .

(٣) من نسخة « أ » وفي نسخة «ب» : « يعطي » .

(٤) التصويب اقتضاه السياق والمعنى ، وفي نسخة «ب» « باتباعه » ، وفي نسخة « أ » : « بتقليد » . ولا يتمشى ذلك مع مذهب ابن حزم .

(٥) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « بلسانه » .

(٦) التصويب اقتضاه المعنى . وفي نسخة «ب» : « موجد » وهو خطأ .

وكذلك قومٌ جاعُوا ، فوجدوا أشياءَ تُؤْكَلُ ؛ بعضُها يُغَذِّي ، وبعضُها يَقْتُل ، فاتفق لبعضِهم أَكْلُ المغذي بِبحْثِهِ ، واتفق لسائرهم أَكلُ ما يقتل ويُسقِمُ . فحقُّ مَنِ اتفق له ما يغذي أن يتمادى عليه ، ولا يتردَّدُ ، ولا يتركُهُ ، فإنْ فَعَلَ هَلَكَ . وحَقُّ مَنِ اتفقَ له القاتِلُ التَّثبُتُ ، والبحثُ . فإنْ لم يفعل هَلَكَ . ولم نقل هذا قياساً ، ولكن أُرِينا أَنَّ هذه الطريقةَ موجودةٌ في كُلِّ شيءٍ ، وبالله - تعالى - التوفيقُ) [1] .

وإنَّما نَذُمُّ مَنْ قلَّدَ أحداً دونَ رسولِ الله ، ﷺ ، فذلك هو العاصي لِلهِ ، عز وجل ، الملومُ . وسواءٌ فَعَلَ ذلك مُقلِّداً ، أو مستدلًا عند نفسه استدلالًا فاسداً في الحقيقةِ ، لِأَنَّ الله - تعالى - نَهَاهُ عن ذلك ، وحَرَّمه عليه ، وأَمَرَهُ باتباعِ رَسُولِه ، ﷺ .

قال الله (تعالى) [2] : ﴿ وإذا قِيل لَهُمُ اتَّبِعُوا ما أَنْزَلَ الله قالوا : بَلْ نَتَّبعُ ما أَلْفَيْنا عليه آباءَنا أَوَلَوْ كانَ آباؤُهم لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً ولا يَهْتَدُون ﴾ [3] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سادَتَنَا وكُبَرَاءَنا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا ﴾ [4] .

وقال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إليكم مِنْ رَبِّكُم ولا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أولياءَ قليلًا ما تَذَكَّرُونَ ﴾ [5] .

وقال تعالى : ﴿ (واتَّبِعُوه) [6] لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون ﴾ [7] .

---

(١) ما بين القوسين من قوله « ولا يحل له ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .
(٢) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « عز وجل » .
(٣) سورة البقرة : ١٧٠ .
(٤) سورة الأحزاب : ٦٧ .
(٥) سورة الأعراف : ٣ .
(٦) في نسخة «ب» : « فاتبعوه » وهو خطأ .
(٧) سورة الأعراف : ١٥٨ .

فهذا هو الحقُّ المتيَقَّنُ / . أ٨٠ب

وصَحَّ أَنْ كُلَّ (مَنِ) [١] اتَّبعَ رسولَ اللهِ ، صلَّى / (الله عليه وسلم) [٢] ؛ ب١٣٣ب بأيِّ وَجْهٍ اتَّبَعَهُ فَقَدْ فَعَلَ ما أَمَرَهُ الله ، عزَّ وجل ، ومَنْ فعَلَ ما أَمَرَهُ الله به فقد فَازَ . ومَنِ اتَّبعَ أَحَدَاً دونَ رسولِ اللهِ ، ﷺ ، بأيِّ وَجْهٍ اتَّبَعَهُ فقد عَصَىٰ الله ، عَزَّ وجَلَّ ، وخالفَ ما أمَرَهُ (الله - تعالى -) [٣] به ؛ فهو مُسيءٌ هالِكٌ ، ومَنْ خالفَ هذا القولَ ، فإنَّ جمهورَ أهلِ الإسلامِ عنده على غير الإسلام ، ولولا خوفُهم السلطانَ والعامةَ والعلماءَ لأشاعوا مُعْتَقَدَهُمِ في ذلك . وما نَدْرِي كيف يَنْكِحُونَ النساءَ ، أَوْ كيف يأكلون ذَبيحَةَ غَيْرِهِم ، أَوْ كيف (يوارثونَ) [٤] الناسَ ، إلَّا أن يُغَالِطُوا أَنْفُسَهُم ، ويُسَامِحُوها ، ونعوذُ باللهِ من الضلال .

« فَصْل » : والدِّلَالَةُ فِعْلُ (الدَّال) [٥] ، والدليلُ قد يكونُ المُخْبَرَ بالحجةِ ، (و) [٦] هو الدَّالُّ ، وقد يكونُ الحُجَّةَ نَفْسَها . والمُستَدِلُّ هو (طالبُ) [٧] الدّلالة ، وقد يكونُ أيضاً الناطقَ بالدَّلالة . هذا هو حكمُ هذه الألفاظِ في اللغةِ ، وما عَدا هذا فباطِلٌ ، ودعوى بلا برهان .

قال تعالى : ﴿ قُلْ هاتُوا برهانَكم إنْ كُنْتُمْ صادقينَ ﴾ [٨] .

---

(١) زيادة من نسخة «ب» .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين حُذف من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يورثون » .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الدليل » .

(٦) سقطت من نسخة «ب» .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « طالباً » .

(٨) سورة البقرة : ١١٦ .

« فَصْلٌ » : والموجودُ كلُّهُ شيءٌ ، وحَقٌّ ، وَمُثْبَتٌ ، ومعلومٌ ، وموجودٌ . واللّٰه – تعالى – شيءٌ ، لِأَنَّهُ لا خلافَ بينَ أَحَدٍ من الأُمَّةِ كُلِّها ، وأَهلِ اللغةِ في أَنَّ الموجودَ ، والحِقَّ ، والمُثْبَتَ ، والشيءَ بمعنى واحِدٍ ؛ كُلُّهُ قبلَ حدوثِ جَهْمٍ ، والناشيءِ [1] ، اللَّذَيْن قال أحدُهما : لا أُسَمِّي اللّٰه شيئاً ، وقال الآخَرُ : ليس فى العالم شيءٌ إِلَّا اللّٰه – تعالى – .

(قال اللّٰه) [2] – تعالى – : ﴿ قُلْ أَيُّ شيءٍ أَكبَرُ شهادَةً قُلِ اللّٰه شهيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُم ﴾ [3] .

وقال تعالى : ﴿ [بأَنَّ] [4] اللّٰه هو الحقَّ ﴾ .

وباقي ذلك مجمعٌ على صِحَّةِ القولِ به .

والمعدومُ ليسَ شيئاً [5] . قال تعالى : ﴿ وَقَدْ خلقتُك مِنْ قبلُ

---

(١) هو أبو العباس ، عبد اللّٰه بن محمد الناشيء الأنباري ، المعروف بابن شرشير ، وهو الناشيء الأكبَرُ ، أَصلُه من الأنبارِ ، وأقامَ ببغداد ، ثم خرج إلى مصر ، وهو نحويٌّ ، متكلمٌ ، تَبَحَّر في علوم عدة . جاء في تاريخ بغداد « أن أبا العباس الناشيء متهوسٌ ، شديدُ الهوس ، رواية عن المرزباني . توفي بمصر سنة ٢٩٣ هـ ، وحَقَّقَ له يوسف فَانْ إِسْ كتابين ضمهما مجلدٌ واحدٌ ، هما : « مسائل الإمامة ، ومقتطفات من كتاب الأوسط في المقالات جمع الصَّفِّي أبو الفضائل ابن العسَّال النصراني ، أنظر : تاريخ بغداد ١٠ : ٩٢ ، ٩٣ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣ : ٩١ – ٩٣ ، شذرات الذهب ٢ : ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وقال » فقط .

(٣) سورة الأنعام : ١٩ .

(٤) من القرآن الكريم وفي النسختين (و) . ولقد رجعنا إلى الكتاب العزيز فلم نجد إلا الآيات التالية : ﴿ ذلك بأن اللّٰه هو الحق وأنه يحيى الموتى ... ﴾ [الحج : ٦] . ﴿ ذلك بأن اللّٰه هو الحق وأن ما يدعون من دونه ... ﴾ [الحج : ٦٢ ، لقمان : ٣٠] « ويعلمون أن اللّٰه هو الحق » [النور : ٢٥] .

(٥) المعدوم الممكن ليس شيئاً في الخارج ، لا من حيث هو – بخلاف المحال لذاته فليس شيئاً باتفاق العقلاء – ولكن فيما يتعلق به من علم اللّٰه تعالى ، وكتابتِه ، =

ولم تَكُ شيئاً ﴾ [١] ولو كان المعلومُ شيئاً لكانتِ الأشياءُ لم تزلْ مع اللهِ ، تعالى [٢] ، وَلَبَطَلَ تناهيها ، ولكانتْ غيرَ مخلوقَةٍ ، وهذا كفرٌ مجردٌ [٣] . ولا خلاف في أنَّ المعدوم / ليس مخلوقاً ، ولا محدثاً ، (لأنَّ في خلاف هذا) [٤] إيجاب أشياءَ ، لا (يحيطُ) [٥] بها عددٌ ، ولا هي مخلوقةً ، ولا مُحْدثة ، وهذا كُفْرٌ [٦] .

١٨١أ

فإنْ احتجَّ محتجٌّ بِقولِ اللهِ ، عز وجل ، : ﴿إِنَّ زلزلةَ الساعة شيءٌ عظيمٌ ﴾[٧]

= وتكوينِهِ ، وإيجادِهِ في وقْتِهِ فهو شيءٌ في العلمِ والذكر والكتابةِ ، لا في الخارج . قال تعالى : ﴿ إنّما أَمْرُهُ إذا أراد شيئاً أَن يقولَ له كُنْ فيكون ﴾ [يسٓ : ٨٢] . وقال تعالى : ﴿ هل أَتىٰ على الإنسان حينٌ من الدَّهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ [الإنسان : ١] . أنظر : مجموع الفتاوى : ٨ : ٩ ، ١٠ ، ٣٨٣ . وشرح الطحاوية ص ١٤٣ .

(١) سورة مريم : ٩ . أي : لم تكن شيئاً في الخارج ، لا في العلم والكتابة والتقدير ، فذلك سابقٌ لخلق الإنسان . فعلم الله بالأشياء ليس حادثاً ، بل هو قديم بما كان ، وما يكون ، ومالم يكن لو كان كيف يكون . أنظر شرح الطحاوية ص ١٤٣ .

(٢) هذا غير لازم ، لِأَنَّ القول بأنها شيء في علم الله تعالى ، وفي دخولها تحت القدرة ، كما قال تعالى : ﴿ إنّما أمرُه إذا أَرادَ شيئاً أَنْ يقولَ له كُنْ فيكون ﴾ [يس : ٨٢] غير مُدْخِلٍ لها في الأزلية : فعلمُ الله تعالى بكل شيءٍ ، وقدرتُهُ على كُلِّ شيءٍ ، لم تجعل كُلَّ شيءٍ قديماً . فليفهم .

(٣) لو لزم ما قاله الإمام ابن حزم من لزوم إثبات قديم مع الله تعالى غَيْرَهُ ، لَصَحَّ الحكمُ ، ولكنه غيرُ لازم ، فالحكم غير صحيح .

(٤) من نسخة «ب» وفي نسخة « أ » : « وفي هذا » .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « محيط » .

(٦) الآيات القرآنية مصرحةٌ بأنَّ الله على كل شيء قدير ، وبكل شيء عليم ، وإثباتُ القدرة الكاملة ، والعلم الشامل كما صرحت به الآيات يُبطل الاحتمال الذي ذكره الإمام ابن حزم ، كما يبطل حكمه ، والتعليقات السابقة قد بيَّنت هذا .

(٧) سورة الحج : ١ .

١٣٤أ ب فإنَّ هذا (مُتَّصِلٌ) (١) بما (بعده) / (٢) من قولِهِ تعالى : ﴿ يومَ تَرَوْنَها (تَذْهَلُ كلُّ مُرْضِعَةٍ عما أَرْضَعَتْ وتَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها وتَرى الناسَ سُكارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكارَىٰ ولكنَّ عذابَ اللهِ شَديدٌ) ﴾ (٣) . فَصَحَّ أَنَّها إنّما هي شيءٌ عظيمٌ يومَ نراها ، لا قبلَ ذلك . ثم ابتدأ النَّصُّ بِقِصَّةٍ أُخرى . قال تعالى : ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ (٤) .

(و) (٥) برهانٌ آخَرُ ، وهو (قولُ اللهِ) (٦) ، عَزَّ وجَلَّ : ﴿ (وَ) (٧) خَلَقَ كُلَّ شيءٍ فَقَدَّره تقديراً ﴾ (٨) . فلو كان المعدومُ شيئاً لَكانَ مخلوقاً مُقَدَّراً . وهذا ما لا يقولُهُ أحدٌ . فَصَحَّ بيقين أنه ليس شيئاً (٩) .

وقد جَهِلَ قومٌ فادَّعَوْا أَنَّ المعدومَ معلومٌ ، ومُخْبَرٌ عنه ، ومُتَمَنّىٰ ،

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « مستقل » .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بعد » .

(٣) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة الحج : ٢ .

(٤) سورة الحج : ٢ .

وإن ما ذكره الإمام ابن حزم ظاهر المقصد ، والمعنى يقتضيه ، ولكن القول ليس متوقفاً على هذا الدليل فقط .

(٥) سقطت من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» « قوله » .

(٧) سقطت من نسخة «ب» .

(٨) سورة الفرقان : ٢ .

(٩) المعدوم الممكن شيء ، فما وجد فهو شيء ، مخلوقٌ ، مُقَدَّرٌ ، خلقه اللهُ ، وقَدَّرَهُ ، لا غيره ، وما لم يوجد فلا يتعدى إليه « خَلَقَ » . وقولُهُ تَعالى : ﴿ واللهُ على كُلِّ شيءٍ قدير ﴾ [البقرة : ٢٨٤] مُلْزِم لابن حزم على هذا المنطلق أن لا يكون الله قديراً إلا على ما وُجِدَ ، دون مالم يوجد .

ومكروهٌ ، (ومأمورٌ بِهِ ، ومَنْهِيٌّ عنه) [١] ، ومقدورٌ عليه ، ومعجوزٌ عنه ، ومتروكٌ . وهذا خطأٌ (منهم) [٢] لِأَنَّ المُتَمنَّىٰ هو الموجودُ ، والكراهةُ هي الموجودة ، والخبرُ هو الموجود ، والقدرةُ هي الموجودة ، والعجزُ هو الموجودُ ، (والأَمْرُ هو الموجود) [٣] ، والنَّهيُ هو الموجودُ ، والتركُ هو الموجودُ .

(وأَمَّا) [٤] المُتَمَنَّى (به ، وَ) [٥] المكروهُ ، والمأمورُ بِهِ ، والمنهيُّ عنه ، والمقدورُ عليه ، والمعجوزُ عنه ، والمتروكُ فليس شيئاً بَعدُ [٦] . فَإِنْ وُجِدَ (بَعْدَ) [٧] ذلك فحينئذ كان شيئاً ، بلا شَكٍّ . هذا أَمْرٌ يُعلمُ بالمُشاهدةِ والضرورةِ ، وإنما يُخْبَرُ (أنَّ المراد) [٨] بذلك الاسم أنه لا شيءَ ، وأنَّهُ ليس حقيقةً ، ولا موجوداً فقط .

وأَمَّا القولُ بأَنَّهُ معلومٌ فَخَطَأٌ ، لِأَننا نقولُ لمن قال : إِنَّ المعدومَ معلومٌ [٩] ، وأَنَّهُ ليس شيئا [١٠] : أَخبرونا عمَّن ادَّعَىٰ أَنَّه يعلمُ المعدومَ ،

---

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين ، ذكر في نسخة «ب» بعد قوله « والنهي هو الموجود » .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وإنّما » .

(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٦) في الخارج ، نعم ، أمّا مطلقاً فلا . يؤيد هذا قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ [الإنسان : ١] ، فالمنفي عن الإنسان قبل خلقه كونه شيئاً مذكوراً ، لا شيئاً مطلقاً ، حيث إنه شيءٌ في العلم ، والتقدير ، والكتابة .

(٧) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « بعض » .

(٨) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بالمراد » .

(٩) بالنسبة لعلم الخلق هو معلوم الجنس ، لا العين ، خلافاً لرأي ابن حزم .

(١٠) لا يقال : إنه ليس شيئاً ، بل يقال : إنه شيءٌ في العلم بجنسه لا بعينه على ما نرى .

أَيَعْلَمُهُ شيئاً ؟ أم لا يعلمُهُ شيئاً ؟ فَمِنْ قولهم : إنَّهُ لا يعلمه شيئاً ، [١] . فإذا لم يعلمْهُ شيئاً (فبيقين) [٢] يَدْري كُلُّ ذي حِسٍّ أنه لم يعلمْ شيئاً ، وإذا لم يعلمْ شيئاً فهو غيرُ عالمٍ بالمعدوم ، والمعدومُ غيرُ معلوم [٣] ، وإنَّما جهل مَنْ جهل فى ذلك ، لأنّه لمَّا سَمِعَ الاسمَ موضوعاً / موجوداً ، (و) [٤] الكلام عليه موجوداً قَدَّرَ أَنّ مسمَّىٰ ذلك الاسم كذلك . وهذا خطأ [٥] ، بل لا مُسَمَّىٰ له ألبتَّةَ [٦] ، وباللهِ – تعالى – التوفيق .

أ٨١ب

والفرقُ بين أنه لا يجوز أن يُعْلَمَ المعدومُ ، وبين أن يُتَمَنَّىٰ ، (ويخبَرَ) [٧] عنه ، ويُكْرَه ، ويُؤْمَرَ به ، ويُنْهَىٰ عنه ، ويُقْدَرَ عليه ، ويُعْجَز عنه ، ويُتْرَكَ ، هو أن (التَّمَنِّي) [٨] لا يوجبُ تحقيقَ / المُتَمَنَّىٰ ، والخبرُ عنه لا يوجب تحقيقَهُ [٩] . إذْ إنَّما هو إخبارٌ عن المُرادِ بالاسم الموضوع

ب١٣٤ب

---

(١) من يقول : إن المعدوم الممكن شيء فهو معلوم بجنسه عادةً ، لا تحديداً . لأن المعلوم تحديداً مختصٌ بصاحب العلم الكاملِ الذي يعلمُ مالم يكن كيف يكون .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فيقين » .

(٣) قولُه : « والمعدوم غير معلوم » ليس على إطلاقه ، فهو غير معلوم العين والصفة بالنسبة للخلق ، لا بالنسبة للخالق .

(٤) من نسخة «ب» ، وفى نسخة « أ » أو .

(٥) لا ، ليس خطأ ، بل جنس المسمَّىٰ معلوم ، ومُتَصَوَّر في الذهن . وهذا وجود .

(٦) لا مسمَّى له معيناً موجوداً في الخارج ، لكن جنس المسمَّىٰ معلوم في الذهن ، ومتصورٌ ، كما قلنا .

(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ومخبر » .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « المتمنى » .

(٩) نفي العلم بالمعدوم ، والخبر عنه ، والأمر به ، والنهي عنه ، ونحو ذلك ، لا يصح على إطلاقه ، فالذي بكل شيء محيط ، وبكل شيء عليم ، يعلمُ ما يخبر عنه ، وما يأمر به ، وما ينهى عنه ، ونحو ذلك .

أَنَّهُ لا مُسَمًّى له أصلًا ، (وكراهته) (١) لا (توجبُ) (٢) تحقيقه ، وكذلك الأمرُ به ، والنَّهْيُ عنه ، والقدرةُ عليه ، والعجزُ عنه ، والترك له (٣) .

وأمَّا العلمُ بالشيءِ فقد قلنا : إنَّ حَدَّهُ هو معرفةُ الشيءِ على ما هو به (٤) ، (عن برهان) (٥) ، ومعنى هذا : هو أن نعْرِفَهُ على ماهو عليه ، مما يوصَفُ به ، أو يكونُ له من حالٍ ، أو آنِيَّةٍ فقط .

والمعلومُ لا يجوز ألبَتَّةَ أن (تكون) (٦) له صفة ، لِأَنَّ الصِّفَةَ محمولةٌ في الموصوف بها (٧) . ومِنَ المحالِ أن يكونَ المَعْدُومُ الذي ليس هو شيئاً حاملًا لِصِفة ، وكذلك مِنَ المُحالِ أن تكونَ حالٌ محمولةٌ في لا شيءَ ، أَوْ أَنْ (يكون) (٨) (للاشيء) (٩) آنِيَّة ، فَصَحَّ أنَّهُ لا يُعْلَمُ ألبَتَّةَ ، ولا هو

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وكراهية » .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يوجب » .

(٣) إن هذا الحكم يجعل ما يتمنى ، ويخبر عنه ويكره ، ويؤمر به ، وينهى عنه ، ويُقدر عليه ، ويعجز عنه ، ويترك ، لا مسمًّى له أصلًا فلا يكونُ شيئا ، فيه نظر ، فكونه ليس شيئاً واقعاً محدوداً مسلم ، ولكنه شيء يُعْلَمُ تلحقه تلك الإضافات من كونه متمنى ، ومأموراً به .. الخ . وإلَّا لما كان للأمر به معنى ، ولما كان للرغبة فيه ، أو كراهيته متعلق حتى يكون محبوباً أو مكروها .

(٤) ما سبق هو تحديد العلم بكونه « منَّا » ، وهنا مطلق عن القيد ، وقد سبقت الإشارات إلى توضيح الفرق بين المطلق والمقيد تعليقاً .

(٥) ما بين القوسين مسقط من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « يكون » .

(٧) صفةُ الجنس متصورة ذهناً ، وبهذا يظهر خلاف ما يذهب إليه ابن حزم .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تكون » .

(٩) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : اللاشيء .

معلومٌ أصلًا . ونعلمُ أنَّهُ إذا كان ما لا بُدَّ من كونِهِ ، فحينئِذٍ يُعْلَمُ أنَّهُ شيءٌ كائنٌ فقط . وإذْ قد أَقَرُّوا أنَّ (العَالِمَ) (١) بالمعدوم يَعْلَمُ لا شيء ، فبالضرورة ندرى أنَّ قولَ القائل : « لا يعْلَمُ شيئاً » مُلائمٌ لقوله : يعلم لا شيءَ ، (أي) (٢) أن معناهما واحد (٣) . وبالله – تعالى – التوفيقُ .

وبرهانٌ (قاطعٌ) (٤) في ذلك قولُ اللهِ – تعالى – : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللهُ (٥) فيهم خَيْراً لأَسْمَعَهُم (وَلَوْ أَسْمَعهم [لَتوَلَّوْا] (٦) وَهُمْ مُعْرِضُوْنَ) (٧) ﴾ . و « لو » فى لغةِ العرب – التي بها نَزَلَ القرآنُ – حَرْفٌ يَدُلُّ على امتناعَ الشيءِ (لامتناعِ) (٨) . غيره . فَصَحَّ أنَّ اللهَ – تعالى – لم يَعْلَمْ فيهم خَيْراً ، والخيرُ فيهم معدومٌ ، فلم (يَعْلَمْهُ) (٩) اللهُ – تعالى – فيهم (١٠) / . فالمعدومُ غيرُ معلومٍ ، بلا شك ، ولا مِرْية وهذا عينُ الحقيقةِ ، والحمد لله رب العالمين .

أ٨٢أ

---

(١) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « العلم » .

(٢) سقطت من نسخة «ب» .

(٣) لا يخفي ما في الكلامِ مِنَ المغالطاتِ ، ومن فرض الإلزامات التي لا تلزم وبمجمل التعليقات السابقة يظهر عدم صحة ما ذهب إليه ابن حزم .

(٤) من نسخة « أ » ، وكتب في نسخة «ب» مكانها : « ذلك » ، وهو سبق قلم من الناسخ .

(٥) زاد ههنا فى نسخة «ب» لفظ « تعالى » وهو خطأ .

(٦) التصويب من القرآن الكريم ، وفي المخطوطة «ب» « لولوا » وهو خطأ .

(٧) ما بين القوسين من نسخة «ب» والآية من سورة الأنفال «٢٣» .

(٨) في نسخة «ب» : « لا امتناع » وهو خطأ .

(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يعلم » .

(١٠) ولكنه تعالى علم نقيضه ، أي عدم الخير ، وهو معدوم بنسبته إليهم ، لا هو – أي : الخير – وإلا لما صَحَّ نَفْيُ عِلْمِهِ مضافاً إليهم .

فإن شنَّعُوا بأن يقولوا : (إنَّكم) [١] إذا نَفَيْتُمُ العِلْمَ عن المعدومِ فقد نَفَيْتُمُ العِلمَ بالمعلوماتِ عن الباري – تعالى – .

(قلنا : مَعاذَ اللهِ من أنْ نَنْفِيَ أنْ يكونَ الباري – تعالى –) [٢] لَمْ يَزَلْ يعلمُ أَنَّه سيكونُ كُلُّ ما يكونُ على ما يكونُ (بَكَوْنِهِ) [٣] عليه ، وإنَّما نقولُ : إنَّهُ – تعالى – (لم يعْلَمْهُ كائناً إلَّا إذا كانَ [٤] .

ثُمَّ نسأَلُهم ، فنقولُ : أَتَقُولُونَ إنَّهُ لم يَزَلْ يَعْلَمُ اللهُ – تعالى – الأشياءَ ؟ أمْ لم يزلْ لا يعلمُ شيئاً حتى خلقَ الأشياءَ [٥] ؟ .

فَإِنْ قالوا : نقولُ : إنَّهُ) [٦] لم يَزَلْ يعلمُ (اللهُ – تعالى –) [٧] الأَشْيَاءَ ، أَثْبَتُوا أنَّ المعلوماتِ أشياءٌ . وإنْ أجابوا بِجَوابِنا كَفَوْنا السؤالَ (عن) [٨] ذلك .

(بل العلمُ يقعُ على الموجود الذي قد كان ، ويكونُ ، كعلمنا بأنَّ كُلَّ حَيٍّ في الناسِ يموتُ / ، وأنَّ الساعةَ تقومُ ، وأمَّا [ما] [٩] لم يكن ، ولا هو كائن ، ولا يكون أصلًا ، فهذا لا يعلم ، لِأَنَّهُ لا آنِيَّةَ له ، ب١٣٥أ

---

(١) زيادة من نسخة «ب» .

(٢،٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٤) هذا الجواب ليس هو ما يُسْأَل عنه ، فالاعتراض واردٌ على ابن حزم ، وملزم له .

(٥) هذا السؤال واردٌ على مذهب ابن حزم ، وقد أشرنا إليه ، وقلنا : إن المعدوم الممكن شيءٌ مقدورٌ ، ومعلوم ، ونفي كونه شيئاً نفيٌ للقدرةِ الشاملةِ ، وللعلم الشامل ، وهذا لا يصح .

(٦) ما بين القوسين من قوله : « لم يعلمه كائناً إلى هنا » سقط من نسخة «ب» .

(٧) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « في » .

(٩) زيادة اقتضاها السياق والمعنى .

ولا مائيةَ ، ولا كَيْفِيَّةَ ، كحيةِ الأطلسِ ، وولدِ العقيمِ ، وإيمان الكافرِ ، وكفر المؤمن [١]) [٢] . (وبالله – تعالى – التوفيق) [٣] .

« فَصْلٌ » : ولا شيءَ إلَّا الخالقُ ، تعالى ، وخَلْقُهُ فقط ، على ماقدَّمنا . والخَلْقُ ينقسمُ قسمين ، لا ثالِثَ لَهُما :

إمَّا حَامِلٌ يقومُ بنفسه ، ويَحْمِلُ غيرَهُ .

وإمَّا محمولٌ لا يقومُ بنفسه ، لكنه يحملُه غَيْرُه .

فالمحمولُ هو العَرَضُ ، وهي الصفاتُ الجَسَدِيَّةُ والنَّفْسِيَّةُ .

فالجَسَدِيَّةُ : كاللونِ ، والطعمِ ، والمجَسَّةِ ، والرائِحَةِ ، والحركَةِ ، والسكونِ ، ونحو ذلك .

والنَّفْسِيَّةُ : كالشجاعة ، والجُبْنِ ، (والعِلمِ) [٤] ، والجَهْلِ ، والجُودِ ، (والشُّحِّ) [٥] ، والعدلِ ، والجَوْرِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك .

فهذه كُلُّها لا توجَدُ في غير حاملٍ لها ألبتَّة . وكُلُّ هذا ، فمنه سريعُ الزَّوالِ كالحركةِ التى لا تثبتُ وَقْتَيْن ألبتّةَ . ومنه ماهو أبطأُ زوالًا ، كحُمْرَةِ الخَجَلِ ، وَصُفْرَةِ الفَزَعِ ، وكَبْدَةِ الهَمِّ . ومنه ماهو أَبْطَأُ زوالًا كالصِّبَى ، وسوادِ الشعر ، وَنَضْرَةِ اللونِ ، وَمَا أَشْبَهَ (ذلك) [٦] . ومنه ماهو بطيءُ الزوالِ جِدًّا ، فلا يزولُ إلا بفسادِ (حامِله) [٧] / ، كالغَطَشِ [٨] ، ٨٢أ ب

---

(١) وهذا ما عبرنا عنه بالمحال ، ونفينا أن يكون شيئاً .

(٢) ما بين القوسين من قوله : « بل العلم ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٤،٥) سقطت من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « هذا » .

(٧) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « حاله » .

(٨) بفتحتين ، الظلمة .

والزَّرَقِ [١] ، وما أشبه ذلك من الصفات التي هي حدودٌ ، أو غيرُ حدودٍ . وكُلُّها باقٍ مادام موجوداً ، بخلافِ الدَّعْوَىٰ الفاسِدَةِ مِمن يقولُ : إنَّ خُضرةَ البَقْلِ التي (نراها الآن) [٢] هي غير الخضرة التي كانت فيه آنفاً . (وهكذا أبداً) [٣] . وهذا تخليط لا يُعقل ، وكذبٌ لا يَخْفَىٰ .

وأما الحاملُ لغيرِه ، (القائمُ) [٤] بنفسه ، فهو الجوهر ، وهو الجِسْمُ نَفْسُهُ . وكُلُّ جَوْهرٍ جِسْمٌ ، وكُلُّ جِسْمٍ جَوْهرٌ ، وهو الشاغِلُ (لمكانِه) [٥] ، ذو الجهاتِ السِّتِّ ، المحتملُ للتَّجَزُّؤِ ، والانقسامِ أَبداً ، بلا نهايةٍ في قُدرةِ الله – تعالى – على ذلك . ولا يجوزُ – ألبتَّةَ – وجودُ جوهرٍ ليس جسماً ، ولا وجودُ جسمٍ ليس جوهراً ، (وَ) [٦] مُدَّعِي ذلك مُدَّعي باطل ، لا (تَتَشَكَّلُ) [٧] دعواه في النفسِ ، ولا (تُتَوَهَّمُ) [٨] ، ولا يقومُ عليها دليلٌ أبداً .

وكُلُّ جَوْهرٍ – كما قلنا – فإنَّه مُحْتَمِلٌ للانقسام / أَبَدَاً ، في قُدْرَةِ الله – تعالى – على تَجْزِئَتِهِ بلا نهاية ، ولو وقف ذلك في جزء موجودٍ ، لايمكن الباري – تعالى – أن يقسمه (لِدِقَّتِهِ) [٩] لَكَانَ – تعالى – منقوصاً ، مُتَنَاهِيَ ب١٣٥ب

---

(١) بفتحتين ، والمرأة زرقاء ، ويقال للماء الصافي أزرق بيّن الزرق ، أي شديد الصفاء .
(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تراهاالان » .
(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .
(٤) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « فالقائم » .
(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بمكانه » .
(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أو » .
(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يتشكل » .
(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يتوهم » .
(٩) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « له فيه » وهو خطأ بَيِّنٌ .

القُدْرةِ ، عاجزاً ، تعالى الله عن ذلك . وهذا كفرٌ مِمَّنْ أَجازَهُ . وقد كان البارئ – تعالى – قادراً على أن يَخْلُقَ جزءاً لا يتجزأُ [١] ، وأنْ يَخْلُقَ جِسماً واحداً فى أَلِفِ مكانٍ مَعاً ، وأَنْ يَخْلُقَ أَلْفَ أَلْفَ جِسْمٍ في مكانٍ واحِدٍ [٢] ؛ ولكنه ، تعالى ، لم يَخْلُقْ شيئاً مِنْ ذلك في هذا العالَمِ . وقد أَمِنَّا أَنْ يفعلَ (الله) [٣] ، عز وجل ، شيئاً من ذلك في هذا العَالَمِ ، لقولِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّك صِدْقاً وَعَدْلًا لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ (وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ) ﴾ [٤] .

٨٣أ وأمَّا القُدْرَةُ على تَجزِئَةِ كُلِّ جُزْءٍ – وإن دَقَّ – / بلا نهايةٍ ، لِقُدْرَتِهِ (تعالى) [٥] على ذلك فَأَمْرٌ معلومٌ بالضرورةِ ، مُتَيَقَّنٌ لِوُجوبِ نَفْيِ العَجْزِ عن الله – تعالى – .

---

(١) سبق أن عرفنا مذهب ابن حزم في القدرة ، وأنه يُدخل تحتها كُلَّ ما يسأل عنه السائلُ ، وسواءٌ أكانَ محالا لذاته ، أو محالًا مطلقاً ، وبينّا عدمَ صحة هذا في المحالِ لذاته ، وفي المحال المطلق . وقوله هنا : « إنَّ الله قادر على أن يخلق جزءاً لا يتجزَّأُ » هو من المحال لذاته ، الذي لا يمكن تحققه في الخارج ، ولا يتصوره الذهنُ ثابتاً فيه إلّا على وجه التمثيل ، فهو ليس شيئاً ، داخلًا تحت القدرة .

(٢) خلقُ جسمٍ واحدٍ فى أماكنَ متعددة معاً ، أو أجسام متعددة في مكانٍ واحد . هذا من المحال لذاته ، الذي لا يمكن تحققه في الخارج ، ولا يتصوره الذهن ثابتاً فيه ، لأَنَّ مكانَ الجسم هو سطوحُ جِسْمٍ آخر ، ملامسٍ لسطحِ ذلك الجسم الخارجى ، وهذا لا يتعدد في الواقع . وقد يُستجازُ تَعدُّدُ الأجسامِ في مكانٍ واحدٍ إِذَا أخذتْ شكلًا متحداً ، وأصبحتَ متراكمةً ، كالأوراق المرصوصة على بعضها ، فهي متعددةٌ ، ومكانها واحدٌ من حيثُ الشكلُ والمظهرُ ، دونَ الحكمِ والتحقيقِ ، فالحكمُ في خلق جسم واحدٍ في أماكن متعددة معاً ، أو أجسام متعددة في مكان واحد ليس شيئاً داخلًا تحت القدرة ، كما أسلفنا ، وبالله التوفيق .

(٣) حذفت من نسخة «ب» .

(٤) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة الأنعام : ١١٥ .

(٥) سقطت من نسخة «ب» .

« فَصْلٌ » : وأَمَّا المحتجُّ في أَنّ الأَعراضَ لا تبقى وقتين ، لقول الله – تعالى – : ﴿ هَذا عَارِضٌ مُمْطِرُنا ﴾ [(١)] ، وبقولِه تعالى : ﴿ تُريدون عَرَضَ الدُّنيا ﴾ [(٢)] (إِمَّا غايةٌ في الجَهْلِ ، وإِمَّا مُحَرِّفٌ لِكَلامِ اللهِ ، تعالى ، متعمداً لذلك ، لِأَنَّ قولَهُ – تعالى – : ﴿ عارضٌ مُمْطِرُنا ﴾ [(٣)]) [(٤)] إنَّما (عَنَى) [(٥)] السحابَ ، وهي أجسامٌ باقيةٌ أوقاتاً كثيرةٌ ، بلا شكٍ . وكذلك عَرَضُ الدُّنيا إنَّما هو أجسامٌ باقيةٌ أوقاتاً كثيرةً ، (بلا شك) [(٦)] ، كما قال عزَّ وجل : ﴿ زُيِّنِ للنَّاسِ حُبُّ الشَّهواتِ من النِّساءِ والبنينَ والقَناطيرِ ، المُقَنْطَرةِ من الذَّهَبِ والفِضَّةِ والخيلِ المُسَوَّمَةِ والأنعامِ والحرثِ ذلك متاعُ الحياةِ الدُّنْيا واللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ المآبِ ﴾ [(٧)] .

فهذه (هي) [(٨)] عرض الدنيا ، وليس شيءٌ من ذلك العَرَضِ المحمولِ في الجُرْمِ (الذي) [(٩)] يدَّعون (بالمُكَابَرةِ) [(١٠)] أَنَّهُ لَا (يبقى) [(١١)] وقتين .

---

(١) سورة الأحقاف : ٢٤ .
(٢) سورة الأنفال : ٦٧ .
(٣) سورة الأحقاف : ٢٤ .
(٤) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .
(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « هو أعني » .
(٦) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .
(٧) سورة آل عمران : ١٤ .
(٨) سقطت من نسخة «ب» .
(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الذين » .
(١٠) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « في المكابرة » .
(١١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يفنى » .

« فَصْلٌ » : وأَنَّ الدّجالَ الأعورَ (سيخرجُ) [١] ، وهو (ممحوق) [٢] ، يدَّعي الإلٰهيةَ ، وأَنَّ عيسى ابنَ مريمَ ، (عليه السلام) [٣] ، ينزلُ ويقتلُهُ [٤] .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « مستخرج » .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ممحرق » بدون نقط على الحرف الثالث ، وفي المحلى ١ : ٤٩ « وهو كافر أعور ممخْرق ، ذو حيل ... » وكتب في الهامش قال في اللسان : الممخرق : المموه ، وهي المخرقة مأخوذة من مخاريق الصبيان » ولم نقف عليه في اللسان . والذي في اللسان (خَرَق) : « وفي حديث علي عليه السلام ، قال : « البرق مخاريق الملائكة » . وأنشد بيت عمرو بن كلثوم ، وقال : هو جمع مخراق ، وهو في الأصل عند العرب ثوب يُلَفُّ ويَضرب به الصبيان بعضهم بعضاً ، أراد أنها آلة تزجر بها الملائكة السحاب وتسوقه .. الخ كلامه .

وأما لفظة : « ممحوق » التي أثبتناها فهي من المحق : النقصان ، وذهاب البركة ... وقد محق ، وامَّحق ، وامتحق ، ومحقه ، وأمحقه لغة ، وأباها الأصمعي ، قال الأزهري : نقول : محقه الله فامَّحَقَ ، وامتحق ، أي : ذهب خيره وبركته ... وتمحّق الشيء ، وامتحق ، وشيء محيق : ممحوق . أنظر : لسان العرب (مَحَقَ) (بتصرف) .

(٣) مابين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ﷺ » .

(٤) وردت أحاديث كثيرة في نزول عيسى ابن مريم – عليه السلام – وقتله الدجال ، نذكر منها حديث عائشة ، والنواس بن سمعان الكلابي ، وأبي أمامة الباهلي ، وحذيفة بن اليمان ، رضي الله عنهم :

– فمن حديث عائشة ، رضي الله عنها ؛ أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ٦ : ٧٥ ، قالت : دخل عليَّ رسول الله ، ﷺ ، وأنا أبكي ، فقال لي : « مايبكيك ؟ » . قلت : يارسول الله ، ذكرت الدجال ، فبكيت ، فقال : « إن يخرج ، وأنا حيٌّ ، كفيتكموه ، وإن يخرج الدجال بعدي ، فإن ربكم ليس بأعور ، وإنه يخرج في يهودية أصبهان ، حتى يأتي المدينة ، فينزل ناحيتها ، ولها يومئذ سبعة أبواب ، على كل نقبٍ منها ملكان ، فيخرج إليه شرار أهلها حتى الشام ، مدينة بفلسطين بباب لد . وقال أبو داود مرة : « حتى يأتي فلسطين ، باب لد ، فينزل عيسى – عليه السلام – ، فيقتله ، ثم يمكث ، عليه السلام ، في الأرض أربعين سنة ، إماماً عدلًا ، وحكماً مقسطاً » .

وباب لد : قرية قريبة من بيت المقدس .

=

. . . .

= – ومن حديث النواس بن سمعان الكلابي ، رضي الله عنه ؛ أخرجه أبو داود في سننه ٤ : ١١٧ في كتاب الملاحم / باب خروج الدجال ، حديث رقم (٤٣٢١) ، قال : ذكر رسول الله ، ﷺ ، الدجال ، فقال : « إن يخرج وأنا فيكم ... وفيه : « ثم ينزل عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء ، شرقي دمشق ، فيدركه عند باب لد فيقتله » .

وأخرجه ، أيضاً ، ابن ماجه في سننه : ٢ : ١٣٥٦ في كتاب الفتن / باب فتنة الدجال ونزول عيسى (٣٣) حديث رقم (٤٠٧٥) من حديث طويل في ذكر الدجال . وفيه : « إذْ بعث الله عيسى ابن مريم ، فينزل عند المنارة البيضاء ، شرقي دمشق ، بين مهرودتين ، واضع كفيه على أجنحة ملكين ، إذا طأطأ رأسه قطر ، وإذا رفعه ينحدر من جمان كاللؤلؤ ، ولا يحل لكافرٍ يجد ريح نفسه إلا مات ، ونفسِهِ ينتهي حيث ينتهي طرفه ، فينطلق حتى يدركه عند باب لُد ، فيقتله » . ونحوه الإمام أحمد في مسنده : ١٨١/٤ ، ١٨٢ من حديث طويل في ذكر الدجال ، والحاكم في المستدرك ٤ : ٤٩٢ – ٤٩٤ في كتاب الفتن ، من حديث طويل ، وفيه : « فيطلبه حتى يدركه عند باب لد ، فيقتله الله ... الحديث . وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . وأقره الذهبي على ذلك .

– ومن حديث أبي أمامة الباهلي ، رضي الله عنه ؛ أخرجه ابن ماجه في سننه : ٢ : ١٣٥٩ – ١٣٦٢ فى كتاب الفتن / باب فتنة الدجال ونزول عيسى (٣٣) حديث رقم (٤٠٧٧) ، قال : خطبنا رسول الله ، ﷺ ، فكان أكثر خطبته حديثاً حدثناه الدجال ، وحذرناه ... وفيه : « فقالت أم شريك بنت أبي العَكَرِ : يارسول الله ، فأين العرب يومئذ ؟ قال : « هم يومئذ قليل ، وجلهم ببيت المقدس ، وإمامهم رجل صالح ، فبينما إمامهم قد تقدم ليصلي بهم الصبح ، إذ نزل عيسى ، عليه السلام ، ليصلي بالناس ، فيضع عيسى يده بين كتفيه ، ثم يقول له : تقدم فصَلّ ، فإنها لك أقيمت ، فيصلي بهم إمامهم ، فإذا انصرف ، قال عيسى ، عليه السلام : افتحوا الباب ، فيفتح ووراءه الدجال ، معه سبعون ألف يهودي ، كلهم ذو سيف محلى وساج ، فإذا نظر إليه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء ، وينطلق هارباً ، ويقول عيسى ، عليه السلام ، إن لي فيك ضربة لن تستغنى بها ، فيدركه عند باب اللد الشرقي ، فيقتله ، فيهزم الله اليهود ... الحديث .

– ومن حديث حذيفة بن اليمان ، رضي الله عنه ؛ أخرجه الحاكم في المستدرك ٤٩٠/٤ – ٤٩٢ في كتاب الفتن والملاحم من حديث طويل في ذكر الدجال ... وفيه : « قال أبو حازم ، قال أبو هريرة : فيذوب كما تذوب الإهالة في الشمس . وقال عبد الله بن عمرو : كما يذوب الملح في الماء ... الحديث . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وسكت عنه الذهبي .

بُرهانُ ذلك ما قد صَحَّ عن النبيِّ ، ﷺ ، من الإنذارِ به [١] ، وأنه ذو شبهات [٢] .

---

(١) أخرج الأئمة الحفاظ أحاديث إنذار الرسول ، ﷺ ، بالأعور الدجال في مصنفاتهم من رواية عبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، وأبي عبيدة بن الجراح ، رضي الله عنهم .

– فمن حديث عبد الله بن عمر ؛ أخرجه البخاري في صحيحه : في باب ذكر الدجال (٢٦) من كتاب الفتن (٩٢) حديث رقم (٧١٢٧) ، ومسلم في صحيحه : في باب ذكر الدجال من كتاب الفتن ، حديث رقم (١٠٠) من طريقين ، والإمام أحمد في مسنده ٢ : ١٤٩ ، ولفظ البخاري : قام رسول الله ، ﷺ في الناس ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال ، فقال : « إني لأنذركموه ، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه ، ولكن سأقول لكم فيه قولًا لم يقله نبي لقومه : « إنه أعور ، وإن الله ليس بأعور » . وأخرجه الإمام أحمد أيضاً في المسند ١٣٥/٢ عن عبد الله بن عمر بلفظ مختلف والمعنى واحد .

– ومن حديث أنس بن مالك ؛ أخرجه البخاري في صحيحه : في باب قول الله تعالى : ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ . (١٧) حديث رقم (٧٤٠٨) . ومسلم في صحيحه : ٢٢٤٨/٤ في باب ذكر الدجال من كتاب الفتن ، من طرق عنه . حديث رقم (١٠١–١٠٣) ، وأبو داود في سننه ٤ : ١١٦ في كتاب الملاحم في باب خروج الدجال ، حيث رقم (٤٣١٦) ، (٤٣١٨) والإمام أحمد في مسنده : ١٠٣/٣ ، ١٧٣ ، ٢٦٧ . ولفظ البخاري : « عن النبي ، ﷺ ، قال : « ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب ، إنه أعور ، وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه كافر » .

– ومن حديث أبي عبيدة بن الجراح ، قال : سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : « إنه لم يكن نبي بعد نوح إلا قد أنذر الدجال قومه ، وإني أنذركموه » . قال : فوصفه لنا رسول الله ، ﷺ ، قال : لعله ..... الحديث .

(٢) صحت الأخبار بذلك من حديث حذيفة ، وعقبة بن عمرو أبي مسعود الأنصاري وأبي هريرة ، رضي الله عنهم : فأخرج البخاري في باب ذكر الدجال (٢٦) من كتاب الفتن (٩٢) حديث رقم (٧١٣٠) ومسلم ٢٢٤٨/٤ في باب ذكر الدجال من كتاب الفتن حديث رقم (١٠٥ ، ١٠٦ ، من حديث حذيفة ، ولفظ البخاري : عن النبي ﷺ قال في الدجال : « إنَّ معه ماءً وناراً ، فناره ماء بارد ، وماؤه نار » قال أبو مسعود : وأنا سمعته من رسول الله ، ﷺ ، وكذا رواية مسلم ، وزاد : « فلا تهلكوا » . وفي رواية =

وقال / المغيرةُ بنُ شعبةَ : يارسول الله ، أَمَعَ الدجالِ نَهْرٌ مِنْ ماءٍ وخُبزٌ . قال رسولُ الله ، ﷺ ، : « هو أهونُ على الله من ذلك » (١) ب١٣٦أ

= لمسلم ٤/٢٢٥٠ عن حذيفة أيضا رقم (١٠٨) قال رسول الله ، ﷺ : « لأنا أعلمُ بما مع الدجال منه ، معه نهران يجريان ، أحدهما رَأْيَ العين ماءٌ أبيض ، والآخرَ رأيَ العين نار تأجّجُ ، فإما أدركن أحدٌ فليأت النهر الذي يراه ناراً ، وليغمّض ، ثم ليطأطئ رأسَهُ ، فيشرب منه ، فإنه ماء بارد ، وإن الدجال ممسوح العين ، عليها ظَفَرَةٌ غليظةٌ مكتوب بين عينيه كافر ، يقروّه كل مؤمن كاتبٍ ، وغيرِ كاتب » . وفي رواية للبخاري [في باب ذكر بني إسرائيل (٥٠) من كتاب الأنبياء (٦٠) حديث رقم (٣٤٥٠) ولمسلم ٤/٢٢٥٠ . حديث رقم (١٠٧) من طريق ربعي بن حِراشٍ ، قال : قال عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري لحذيفة : ألا تحدثنا ما سمعت من رسول الله ، ﷺ ، قال : إني سمعته يقول : إن مع الدّجال إذا خرج ماءً وناراً ، فأمَّا التي يرى الناس أنها النار فماء بارد ، وأما الذي يرى الناس أنه ماء بارد فنار تحرق ، فمن أدرك منكم فليقع في الذي يرى أنها نار ، فإنه عذب بارد » . لفظ البخاري ، وزاد مسلم : فقال عقبة : « وأنا قد سمعته تصديقاً لحذيفة » وفي رواية لمسلم أيضاً ٤/٢٢٥٠ حديث رقم (١٠٨) « اجتمع حذيفة وأبو مسعود ، فقال حذيفة : وذكر نحوه .

ومن حديث أبي هريرة أخرجه مسلم أيضاً ٤/٢٢٥٠ حديث رقم (١٠٩) ولفظه : « قال رسول الله ، ﷺ : « ألا أخبركم عن الدجال حديثاً ما حدَّثه نبيٌّ قومه ، إنه أعور ، وإنه يجيء معه مثل الجنَّةِ والنار ، فالتي يقول : إنها جنة هي النار ، وإني أنذركم به كما أنذر به نوحٌ قومه » .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : في باب ذكر الدجال (٢٦) من كتاب الفتن (٩٢) حديث رقم (٧١٢٢) . ومسلمٌ في صحيحه ٤ : ٢٢٥٧ ، ٢٢٥٨ في كتاب الفتن (٥٢) حديث رقم (١١٤ ، ١١٥) ، وابنُ ماجه في سننه ٢ : ١٣٥٤ في باب فتنة الدجال وخروج المسيح (٣٣) من كتاب الفتن حديث رقم (٤٠٧٣) ، والإمام أحمد في مسنده : ٤ : ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، كلُّهم من حديث المغيرة بن شعبة ، ولفظ البخاري : « ما سأل أحدٌ النبيَّ ، ﷺ ، عن الدجال ما سألتُه ، وإنَّه قال لي : « ما يضرُّكَ منه ؟ » قلت : لأنهم يقولون : إنَّ معه جَبَلَ خُبزٍ ، ونهرَ ماءٍ . قال : « بل هو أهونُ على الله من ذلك » . ولفظ الباقين : « هو أهون ... الخ » .

وأنَّ أشراط الساعةِ حَقٌّ كما أنذر بها رسولُ الله ، ﷺ ، مِنْ طلوعِ الشَّمْسِ من مَغْرِبِها (١) ، حقيقةً ، لا مَجازاً ، وغيرِ ذلك من الأشراطِ المأثورةِ (٢) .

---

(١) الأحاديث الواردة في أشراط الساعة كثيرة جداً :
– فمن حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه ؛ أخرج البخاري في صحيحه : في باب « قل هلم شهداءكم » (٩) حديث رقم (٤٦٣٥) ، وفي باب « لا ينفع نفساً إيمانها » (١٠) حديث رقم (٤٦٣٦) من كتاب التفسير (٦٥) . وفي باب (٤٠) من كتاب الرقاق (٨١) حديث رقم (٦٥٠٦) (مطولاً) . والترمذي في سننه : ٤ : ١٩٢ في باب أمارات الساعة ، من كتاب الملاحم . حديث رقم (٤١٤٣) . والإمام أحمد في مسنده ٢ : ٢٣١ ، ٣١٣ ، ٣٥٠ ، ٣٧٢ ، ولفظ البخاري : « قال رسول الله ، ﷺ ، لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها . ثم قرأ الآية » .
– وأخرج مسلم في صحيحه : ٤ : ٢٢٦٠ في باب خروج الدجال ... (٢٣) من كتاب الفتن (٥٢) حديث (١١٨) . وأبو داود في سننه : ٤ : ١٩١ في باب أمارات الساعة من كتاب الملاحم . حديث رقم (٤١٤١) كلهم من حديث عبد الله بن عمرو قال : حفظت من رسول الله ، ﷺ ، حديثاً لم أنسه بعد . سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : « إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها ، وخروج الدابة على الناس ضحى ، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على أثرها قريباً » .
– وأخرج مسلمٌ في صحيحه : ٢٢٦٧/٤ في باب في بقية من أحاديث الدجال (٢٥) من كتاب الفتن (٥٢) حديث (١٢٩) . والإمام أحمد في مسنده : ٢ : ٣٧٢ . عن أبي هريرة ، قال : « بادروا بالأعمال ستاً : الدجال ، والدخان ، ودابة الأرض ، وطلوع الشمس من مغربها ، وأمر العامة ، وخويصة أحدكم » . (لفظ مسلم) .
– وأخرج مسلمٌ في صحيحه : ٤ : ٢٢٢٥ في باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (١٣) من كتاب الفتن ، حديث رقم (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١) . وأبو داود في سننه : ٤ : ١٩١ في باب أمارات الساعة من كتاب الملاحم ، حديث رقم (٤١٤٢) . من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري ، قال : « طلع النبي ، ﷺ ، علينا ، ونحن نتذاكر ، فقال : ما تذاكرون ؟ قالوا : نذكر الساعة ، قال : إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات ، فذكر : الدخان ، والدجال ، والدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى ابن مريم ، ﷺ ، ويأجوج ومأجوج ، وثلاثة خسوف : خسف بالمشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم » . (لفظ مسلم) .
والأحاديث في ذلك كثيرة جداً ، نكتفي بهذا القدر .

(٢) قال الطيبي : الآيات : أمارات الساعة ، إما على قربها ، وإما على حصولها . =

« فَصْلٌ » : وأوَّلُ نعمةٍ أنعمها الله على الأحياءِ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ رزقَهُمُ الحِسَّ ، والحركةَ الإراديَّةَ ، وهي الحياة ، ثمَّ ما لا يمكنُ إحصاؤه من نِعَمِهِ ، عز وجل ، قال تعالى : ﴿ وإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوهَا ﴾ (١) .

ونِعمُهُ – تعالى – مختلفةٌ . فأَوَّلُ نِعَمِهِ / على الملائكةِ عِصْمتُهُ لهم مِنْ كُلِّ معصيةٍ ، وإنزالُهُ إياهم رُسُلًا له ، وتَسْكينُهُم (الجنَّاتِ) (٢) ، وتَطْهيرُهم مِنَ الشَّهواتِ ، ومِنَ الأخلاطِ . أ٨٣ب

= فمن الأول : الدجال ، ونزول عيسى ، ويأجوج ومأجوج ، والخسف .

ومن الثاني : الدخان ، وطلوع الشمس من مغربها ، وخروج الدابة ، والنار التي تحشر الناس » اهـ فتح الباري : ١١ : ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

وقد أخرج البخارى في صحيحه : في باب (٢٥) من كتاب الفتن (٩٢) حديثاً طويلًا في أشراط الساعة رقم (٧١٢١) عن أبي هريرة أن رسول الله ، ﷺ ، قال : « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان ، تكون بينهما مقتلة عظيمة ، دعوتهما واحدة ، وحتى يُبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين ، كلهم يزعم أنه رسول الله ، وحتى يقبض العلم ، وتكثر الزلازل ، ويتقارب الزمان ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج – وهو القتل – وحتى يكثر فيكم المال ، فيفيض حتى يُهَمَّ ربَّ المال مَنْ يقبل صدقته ، وحتى يعرضه ، فيقول الذي يعرض عليه : لا أرب لي به ، وحتى يتطاول الناسُ في البنيان ، وحتى يمر الرجل بقبر الرجل ، فيقول : ياليتني مكانه ، وحتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل ، أو كسبت في إيمانها خيراً ، ولتقومن الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ، ولا يطويانه ، ولتقومن الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته فلا يطعمه ، ولتقومُنَّ الساعة وهو يُليطُ حوضه ، فلا يسقي فيه ، ولتقومَنَّ الساعة وقد رفع أكلته إلى فيه فلا يطعمها » اهـ .

وانظر أشراط الساعة في شرح العقيدة الطحاوية : ص ٥٦٤ – ٥٦٦ ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني : ٢ : ٦٥ – ١٥٧ حيث فصّل القول في أشراط الساعة وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها ، وذكر عشر علامات . فليرجع إليه .

(١) سورة إبراهيم : ٣٤ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الجنان » .

وأعظمُ نِعْمَةٍ (أَنْعمها) (١) على الجنِّ والإنسِ أَنْ وَهَبَ لَهُمُ التمييزَ ، وأرْسَلَ إليهم الرُّسُلَ (بما) (٢) فيه نجاتُهم .

وأعظمُ نِعْمَةٍ (أَنعمها) (١) على أَهلِ الإيمانِ منهم توفيقُهُ – تعالى – مَنْ وَفَّق منهم للخير .

« فَصْلٌ » : والدلائلُ لنا على مُراده ، عَزَّ وجل ، مِنَّا ثلاثَةٌ ، لا رابعَ لها ، وهي : القرآنُ ، وما صَحَّ عن (النبي) (٣) ، ﷺ ، إمَّا بنقل الكواف (٤) ، وإمَّا بنقل الثِّقَةِ عن الثقة ، مبلغاً إلى رسول الله ، ﷺ (٥) ، والإجماع (٦) .

« فَصْلٌ » : والإجماعُ (٧) راجعٌ إلى توقيفِ رسولِ الله ، ﷺ ، قال تعالى ذامًّا لمن خرج عن ذلك : ﴿ (أمْ لهم شركاءُ) (٨) شرعوا لهم من الدين ما لم يأْذنْ به الله ﴾ (٩) . فلا يجوز أن يكونَ حَقٌّ في الدين إلّا عن رسول الله ، ﷺ ، عن الله (تعالى) (١٠) .

---

(١) سقطت من نسخة «ب» .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فيما » .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : رسول الله .

(٤) على هامش نسخة « أ » : جمع « كافة » نقول : يقصد بذلك الخبر المتواتر .

(٥) يقصد بذلك الحديث الصحيح ، متصل الإسناد ، بنقل الثقات .

(٦) اقتصر الإمام ابن حزم على هذه الأصول الثلاثة ، ولم يعتبر القياس منها ، ومذهبه هذا ضعيف ، خالف به جماهير العلماء ؛ فأدلة الفقه المتفق عليها عندهم أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس . أنظر : شرح الكوكب المنير لابن النجار : ٢ : ٥ ، ٦ .

(٧) سبق وأن تعرضنا إلى بيان مذاهب العلماء في الإجماع في حاشية رقم « ٨ » ١٧٤ ، وحاشية رقم «١» ص ١٧٥ .

(٨) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

(٩) سورة الشورى : ٢١ .

(١٠) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : عز وجل .

والإجماعُ حَقٌّ ، (ولا) (١) يجوزُ أن يكونَ إلا عن رسول الله ، ﷺ ، عن الله – تعالى – (٢) .

(« فَصْلٌ » (٣) : ولا يجوزُ أَنْ يُكَفَّرَ أَحَدٌ إِلَّا مَنْ بَلَغَه أمرٌ عن رسول الله ، ﷺ ، وصَحَّ عنده ، فاستجازَ مخالفتَهُ أَيَّ شيءٍ كان ، لا نُحاشي شيئاً من عَقْدٍ ، أَوْ فُتْيا ، أَوْ خَبَرٍ .

برهانُ ذلك / قولُ الله – تعالى – : ﴿ فلا وَرَبِّك لا يُؤْمِنُونَ حتى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ بَيْنَهم ثم لا يجدوا في أَنْفُسِهِم حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْليماً ﴾ (٤) . فقطع تعالى أنَّه لا يُؤْمِنُ إِلَّا مَنْ هذه صِفتُه ، فمن خَالَفَها فليس مؤمناً ، وإذا لم يكن مؤمناً فهو كافِرٌ . ب١٣٦ب

« فَصْلٌ » : ولا يجوز أن يُفَسّق أَحَدٌ إِلَّا مَنْ بَلَغَه أمرٌ عن رسول الله ، ﷺ ، وصَحَّ عنده ، ثم خالَفَهُ ، غَيْرَ مُسْتَحِلٍ لِخِلَافِه ، لكِنْ عالماً بقلبِه بأَنَّه عَاصٍ ، معترفاً بلسانه بذلك ، فهو فاسقٌ بلا خلاف .

وأما مَنْ لم يبلُغْهُ الأمرُ عن النبي ، ﷺ ، فليس كافراً باعتقادِهِ أَيَّ شيءٍ اعتقد ، لا نُحاشي شيئاً ، ولا فاسقاً بأَيِّ شيءٍ عَمِلَ ، لا نحاشي شيئاً . قال الله – تعالى – : ﴿ [لِأُنذِرَكُم] (٥) به ومَنْ بَلَغ ﴾ (٦) .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فلا » .

(٢) أنظر ذلك مفصلًا في الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ : ١٢٨ – ١٤٧ .

(٣) هذا الفصل والذي بعده ، زيادة من نسخة «ب» .

(٤) سورة النساء : ٦٥ .

(٥) من القرآن الكريم ، وفي المخطوطة (نسخة «ب») : « لينذركم » .

(٦) سورة الأنعام : ١٩ .

ولا خلاف بين أَحَدٍ في أنَّ مَنْ أخطأَ فبدَّلَ القرآنَ ، غيرَ عالمٍ ، أو صلَّى لغير القبلة كذلك ، فإنَّه لا إثم عليه أصلًا ، فمن مات على ذلك فقد صَحَّ عن النبيِّ ، ﷺ ، أنه تُوقَدُ لَهُ ، يَوْمَ القيامةِ نارٌ ، فيؤمَرُ بدخولها ، فإن دَخَل نَجا ، وأُدْخِلَ الجنَّةَ ، ومن أبي عن دخولها أُدْخِلَ جهنَّمَ » [١] .

ومن بَلَغَهُ الأمْرُ عن رسولِ الله ، ﷺ ، من طريقٍ ثابته ، وهو مسلمٌ ، فتأَوَّلَ في خلافه إياه ، أَوْ في رَدِّ ما بَلَغَهُ بنصٍّ آخر ؛ فما لم تَقُمْ عليه الحجةُ فى خطئه في تركِ ما تَرَكَ ، وفي الأَخْذِ بما أَخذ ، فهو مأجورٌ معذورٌ ، لقصده إلى الحقِّ ، وجَهْله به ، بأَنْ قامت عليه الحجةُ في ذلك ، فعانَدَ ، فكما ذكَرْنا قبلُ من التكفير ، أو التفسيق ، لا تأويل بَعْدَ قيام الحُجَّةِ .

وأَمّا مَنْ خالفَ الإسلامَ إلى دينٍ آخَرَ ، وأَقَرَّ بنبوَّةِ أحدٍ بعد رسول الله ، ﷺ ، فإن كان بعدَ رسول الله ، ﷺ ، [٢] ممن بلغته النَّذارَةُ ، فهو كافِرٌ ، لا يُعْذَرُ بتأويلٍ أَصْلًا ، لأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بأَنَّ مَنْ يَبْتَغ غيرَ الإسلام

---

(١) هذا حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤ : ٢٤ بسنده عن الأسود بن سريع ، أنَّ نبيَّ الله ، ﷺ ، قال : « أربعة يوم القيامة : رجلٌ أصمُّ ، لا يسمعُ شيئاً ، ورجل أحمقُ ، ورجل هَرِمٌ ، ورجل مات في فترة ، فأَمَّا الأَصَمُّ فيقول : رَبِّ لقد جاء الإسلامُ وما أسمعُ شيئاً . وأما الأحمقُ فيقول : ربِّ لقد جاء الإسلامُ ، والصبيانُ يحذفوني بالبعر ، وأَمَّا الهَرِمُ فيقولُ : ربِّ لقد جاء الإسلام ، وما أعقل شيئاً ، وأما الذي مات في الفترة ، فيقول : ربِّ ما أتاني لك رسولٌ ، فيأخذ مواثيقهم لَيُطعِمُنَّه ، فيرسلُ إليهم أَن آدخلوا النار ، قال : فوالذي نفسُ محمدٍ بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً » . وأخرجه أيضاً في المسند ٤ : ٢٤ بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل هذا غير أنه قال في آخره : « فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، ومن لم يدخلها يُسْحَبُ إليها » . وانظر أيضاً الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ : ٦١ أخرج الروايتين بسنده .

(٢) ذكر في نسخة «ب» ههنا : « فإن كان » . ولا حاجة لذلك ، بل المعنى يستقيم

ديناً فلن يُقبل منه (١) ، وبأنه لا نبي بعد محمد ، ﷺ (٢) .

وأمَّا مَنْ لم تبلغه الدعوة ، فلا شيءَ عليه ، لما ذكرنا قَبْلُ ، وإنّما يُؤْخَذُ في كُلِّ ما ذكرنا / بنَصِّ الله ، عز وجل ، عليه ، أو رسولِه ، ﷺ فقط ، لأَن الحكمَ في كُلِّ ذلك له ، تعالى ، لا لمن دونه) (٣) . ب١٣٧أ

« فَصْلٌ » : وكلُّ ما صَحَّ عن النبيِّ ، ﷺ ، فهو عن الله ، عز وجل ، قال (الله) (٤) – تعالى : – ﴿ وما يَنْطِقُ عَنِ الهوى * إنْ هو إلّا وحيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٥) . وكُلُّ هذا مجموعٌ في قول الله ، عز وجل ؛ ﴿ (ياأَيُّها الذين آمَنُوا) (٦) أَطيعوا اللهَ وأَطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكم فَإنْ تنازَعتم في شيءٍ فرُدُّوه إلى اللهِ والرسولِ إنْ كنتم تُؤْمِنُون باللهِ واليومِ الآخِرِ ﴾ (٧) . فهذا حُكْمٌ لا يَحِلُّ (لِأَحدٍ) (٨) الخروجُ عنه (٩) .

---

(١) وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غيرَ الإسلامِ ديناً فلن يُقْبَلَ منه ﴾ . [آل عمران : ٨٥]

(٢) قد تواترت الأخبار عن رسول الله ، ﷺ ، في أنه لا نبي بعده ، أنظر تخريج الحديث ص ١٧٩ حاشية رقم (٧) .

(٣) ما بين القوسين من قوله « فصل : ولا يجوز أن يكفر ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة «ب» وحذفت من نسخة « أ » .

(٥) سورة النجم : ٣ ، ٤ .

(٦) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

(٧) سورة النساء : ٥٩ .

(٨) من نسخة « أ » ، وسقط من نسخة «ب» .

(٩) فصَّل ابن حزم القول في هذه القضية في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ١ : ١١٩ – ١٣٨ تحت عنوان : « فصل في هل يوجَب خبر الواحد العدل العلم مع العمل أو العمل دون العلم » .

ومذهبه أن خبر الواحد العدل يوجب العلم مع العمل ، بينما مذهب الجمهور أنه يوجب العمل دون العلم . وانظر : المستصفى للغزالي : ١ : ١٤٧ ، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبو العينين بدران ص ٩١ .

« فَصْلٌ » : والقياسُ باطِلٌ [١] ، لا يحل الحكمُ به في الدين ، لِقَوْلِ اللهِ ، عزَّ وجل ، : ﴿ واللهُ أَخرجكم مِنْ بطونِ أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ [٢] وقال تعالى : ﴿ [كما] [٣] علمكم مالم تكونوا تعلمون ﴾ . وقال تعالى : ﴿ قُلْ إنَّما حَرَّمَ رَبي الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ والإِثْمَ والبغيَ بغير الحقِّ وأنْ تُشْركوا بالله مالم يُنَزِّلْ / به [٤] سُلطاناً وأَنْ تقولُوا على اللهِ ما لا تعلَمون ﴾ [٥] .

أ٨٤أ

(ولم) [٦] نجد [٧] القياس فيما أمر الله – تعالى – بِهِ ، بل فيما نهى عنه ، لأَنه – عز وجل – أمر [٨] في التَّنازُعِ بالردِّ إلى الله ، عز وجل ، وإلى

---

(١) نقول : إن القياس والتشبيه والتمثيل من لغة العرب الفصيحة التى نزل بها القرآن ، كما في قوله تعالى : ﴿ فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور ﴾ [سورة فاطر : ٩] وقوله : ﴿ وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج ﴾ [سورة ق : ١١] وما كان مثله من ضربه عز وجل الأمثال للاعتبار ، وحكمه للنظير بحكم النظير ، ومثله كثير .

وقال المزني : الفقهاء في عصر رسول الله ، ﷺ ، إلى يومنا ، وهلم جرا استعملوا المقاييس فى الفقه في جميع الأحكام في أمر دينهم . قال : وأجمعوا أن نظير الحق حق ، ونظير الباطل باطل ، قال : فلا يجوز لأحد إنكار القياس ، لأنه التشبيه بالأمور ، والتمثيل عليها . أنظر : بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢ : ٦٦ ، ٦٧ . اهـ .

(٢) سورة النحل : ٧٨ .

(٣) من القرآن الكريم ، وفي المخطوطة (النسختين) : « وعلمكم » . والآية من سورة البقرة : ٢٣٩ وآية أخرى في سورة البقرة : ١٥١ : ﴿ ويعلمكم مالم تكونوا تعلمون ﴾ ولم نر آية باللفظ الذى فى المخطوطة .

(٤) زاد هنا في نسخة «ب» . « عليكم » . وهو خطأ .

(٥) سورة الأعراف : ٣٣ .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فلم » .

(٧) زاد ههنا في نسخة «ب» لفظ « الله » . وهو خطأ .

(٨) في نسخة «ب» قدم لفظ « أمر » فذكره قبل قوله : « عز وجل » .

الرسول فقط ، ولم يَأْمُرْ بالرَّدِّ إلى قياسٍ ، ولا إلى غيرِهِ ، فلم يجز الردُّ إلى شيءٍ غيرِ القرآنِ ، والسُّنَّةِ المأثورةِ عن الرسول ، ﷺ (١) .

والقياس دعوى بلا برهان (٢) ، ولم يَصحَّ قطُّ عن (واحدٍ) (٣) مِنَ الصحابة ، رضي الله عنهم ؛ إباحةُ القولِ بالقياس (٤) ، بل قد جاء

---

(١) لا نسلم لابن حزم فيما ذهب إليه ، لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلًا ﴾ [النساء : ٥٩] ووجه الدلالة أن الله تعالى أمر المؤمنين عند التنازع والاختلاف في شيء أن يردوه إلى الله والرسول ، ومعنى الرد إلى الله والرسول إرجاع المختلف فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فيُلحق النظير بنظيره . وما تنازعته الأشباه فيلحق بأقرب الشبهين ، ولا يتحقق ذلك إلا بالقياس . أصول الفقه الإسلامي / الدكتور بدران أبو العينين بدران ص ١٤٩ .

وانظر : المستصفى للغزالي ٢ : ٢٥٧ : ٢٥٨ .

(٢) لا ، بل القياس ثابت بالأدلة والبراهين من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والإجماع . وقد سبق طرف من الأدلة ، وستأتي إن شاء الله . وانظر في ذلك : المستصفى للغزالي ٢ : ٢٣٤ ومابعدها . التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٣ : ٣٧٩ وما بعدها . والوصول إلى الأصول للبغدادي ٢ : ٢٤٣ وما بعدها . والفتاوي : ٢٨٥/١٩ وأصول الفقه الإسلامي الدكتور بدران أبو العينين بدران ص ١٤٨ ومابعدها .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أحد » . والمعنى واحد .

(٤) لا ، بل صَحَّ ، وَأجمع أصحاب رسول الله ، ﷺ ، على صحة العمل بالقياس ، وقد ثبت بالتواتر وشاع ذلك فيما بينهم من غير ردٍ وإنكار ، مثل ما اشتهر من مناظرتهم في مسألة الجد والأخوة ، ومسألة العول والمشرَّكة ، وميراث ذوي الأرحام وغيرها بالرأي ، واحتجاجهم فيها بالقياس ، ومثل مشاورتهم في أمر الخلافة ، فإن كل واحد تكلم فيه برأيه إلى أن استقر الأمر على ما قاله عمر ، رضي الله عنه ، بطريق المقايسة ، والرأي حيث ، قال : ألا ترضون لأمر دنياكم بمن رضي به رسول الله لأمر دينكم ، فاتفقوا على رأيه . وأمر الخلافة من أهم مايترتب عليه أحكام الشرع ، وقد اتفقوا على جواز العمل فيه بطريق القياس ... وشاوروا في حد شارب الخمر ، فقال علي ، رضي الله عنه : إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، فحدّه حد المفترين ، قاس حد الشرب على حد القاذف ، =

عن عمرَ بنِ الخطاب ، (رضي الله عنه) [(١)] ، وغيرِه منهم ، النَّهْي عنه [(٢)] .

= فأخذوا برأيه ، واتفقوا عليه ، ولما ورث أبو بكر رضي الله عنه ، أم الأم دون أم الأب ، قال له عبد الرحمن بن سهل رجل من الأنصار ، وقد شهد بدراً : لقد ورثت امرأة لو كانت هي الميتة لم يرثها ، وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورثها ، فرجع أبو بكر إلى التشريك بينهما في السدس .... وأمثال هذه الآثار بحيث لا تحصى كثرة ، فلما ثبت عن هؤلاء العمل بالرأي ، ولم يظهر عن غيرهم إنكار عرفنا أنهم كانوا مجمعين على ذلك فيما لا نص فيه ، وكفى بإجماعهم حجة . اهـ . كشف الأسرار للبزدوى (بتصرف) ٣ : ٢٨٠ ، ٢٨١ وأنظر : الوصول إلى الأصول للبغدادى ٢ : ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والتمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٣ : ٣٨٥ - ٣٩٠ وروضة الناظر للمقدسي ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(١) زيادة من نسخة «ب» .

(٢) يشير ابن حزم إلى ما روي عن بعض الصحابة في ذم الرأي ، كقول عمر ، رضي الله عنه : « إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء الدين أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا » . [أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : ٢ : ١٦٢ ، والدارقطنى في سننه ٤ : ١٤٦] وقول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه : « أي أرض تقلني ، وأي سماء تظلنى إذا قلت في كتاب الله برأيي » . [أخرجه ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم وفضله ٢ : ٦٤] وقول عليٍّ ، رضي الله عنه : « لو كان الدين بالرأي ، لكان مسح باطن الخف أولى من ظاهره » وقول ابن عباس ، رضي الله عنهما : لو جُعل لأحدٍ أن يحكم برأيه لجعل ذلك لرسول الله ، ﷺ ، ويقول الله تعالى : ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ [المائدة : ٤٩] إلى غير ذلك من الآثار .

قلنا : قد اشتهر من هؤلاء الذين نقل الإنكار عنهم القول بالرأي والقياس - كما مرَّ قريباً - بحيث لا وجه لإنكاره ، فيحمل ما نقل عنهم من الإنكار - إن ثبت - على ما كان من ذلك صادراً عمّن ليس له رتبة الاجتهاد ، أو ما كان مخالفاً للنص ، أو للقواعد الشرعية ، أو لم يكن له أصل يشهد له بالاعتبار ، أو مستعملًا فيما تعبدنا الله تعالى فيه بالعلم دون الظن ، جمعاً بين النقلين بقدر الإمكان ، ويحمل ماورد في مدح الرأي على الأقيسة الصحيحة المستجمعة لشرائطه ، والتي صدرت عن نظر صحيح ، وممن هو أهل للاجتهاد . =

وأَمَّا احتجاجُ مَنْ قال بالقياسِ ، بقول اللهِ ، عزَّ وجل : ﴿ فاعتبروا ياأُولي الأَبْصَارِ ﴾ (١) فتحريف للآيةِ عن موضعها . ولم تُسَمِّ العربُ قطُّ القياسَ اعتباراً ، وإنَّما الاعتبارُ في اللغة التعجبُ فقط (١) .

= وذكر الغزالي – رحمه الله – في جواب هذا السؤال أنه قد ثبت بالقواطع من جميع الصحابة الاجتهاد والقول بالرأي ، والسكوت عن القائلين به ، وثبت ذلك بالتواتر في وقائع مشهورة كميراث الجد ، والإخوة ، وتعيين الإمام بالبيعة ، وجمع المصحف ، والعهد إلى عمر بالخلافة ، وما لم يتواتر كذلك فقد صحَّ من آحاد الوقائع بروايات صحيحة ، لا ينكرها أحد من الأمّة ، فأورث ذلك علماً ضرورياً بقولهم بالرأي ، كما عرف سخاء حاتم ، وشجاعة علي بمثل هذا الدليل ، وما نقلوه بخلافه فأكثرها مقاطيع ، ومروية من غير ثبت ، وهي بأعيانها معارضة بروايات صحيحة عن صاحبها بنقيضها ، فكيف يترك المعلوم ضرورة بمثلها ، ولو تساوت في الصحة لوجب طرح جميعها بالرجوع إلى ما تواتر من مشاورات الصحابة واجتهاداتهم ، فيحمل ما أنكروه على الرأي المخالف للنص ، أو الرأي الصادر عن الجهل الذي يصدر ممن ليس أهلًا للاجتهاد ... الخ ما ذكرنا . كشف الأسرار ٣ : ٢٨١ ، وانظر : التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٣ : ٣٩٣ – ٣٩٥ ، والمستصفى ٢ : ٢٤٨ ، والوصول إلى الأصول للبغدادي : ٢ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وروضة الناظر للمقدسي ص ١٤٩ ، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبو العينين بدران ص ١٤٧ .

(١) سورة الحشر : ٢ .

(١) ليس الأمر كذلك ، بل معنى الاعتبار أعم من هذا . جاء في اللسان : « والعبرة : العجب ، واعتبر منه تعجّب . وفي التنزيل : « فاعتبروا يا أولي الأبصار » أي : تدبروا ، وانظروا فيما نزل بقريظة والنّضير ، فقايسوا فعالهم ، واتّعظوا بالعذاب الذي نزل بهم ، وفي حديث أبي ذرٍ : « فما كانت صحف موسى ؟ قال : كانت عِبَراً كُلُّها . العِبَرُ : جمع عِبْرة ، وهَي كالموعظة مما يتعظ به الإنسان ويعمل به ، ويعتبر ، ليستدل به على غيره . والعِبرة : الاعتبار مما مضى ، وقيل : العبرة الاسم من الاعتبار ، قال : والعرب تقول : اللهم اجعلنا ممن يَعْبَرُ الدنيا ولا يَعْبُرها ، أي : ممن يعتبر بها ، ولا يموت سريعاً حتى يرضيك بالطاعة » اهـ .

لسان العرب مادة « عبر » (باختصار) .

قال تعالى : ﴿ لقد كان في قَصَصِهم عِبْرةٌ لِأُولي الألباب ﴾ [(١)] .

(وقال تعالى) [(٢)] : ﴿ وإنَّ لكم في الأنعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكم ممَّا في بُطُونِهِ من بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خالصاً (سائغاً للشاربين) ﴾ [(٣)] .

ب١٣٧ب

فكلُّ هذا (مُبْطِلٌ) [(٤)] / للقياسِ ، ولَأَنْ يُحْكَمَ للشيءِ بحكم نظيره ، (ومن يخرجُ معه) [(٥)] ، ومِنْ بين اثنين (وهما) [(٦)] بخلافه .

ولو كانَ معنى : ﴿ فاعتبروا ﴾ [(٧)] : قيسوا ، لَلَزِمَنا تخريبُ بُيوتنا قياساً على ما ذُكِرَ في أَوَّلِ الآيةِ ، وأَمَرَنا تعالى بالاعتبارِ به ، وهذا ضلالٌ ممن قالَهُ [(٨)]

---

(١) سورة يوسف : ١١١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، والآية من سورة النحل : ٦٦ .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تبطيل » .

(٥) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « لهما » .

(٧) سورة الحشر : ٢ .

(٨) هذا التوجيه من ابن حزم عجيب ، لأن الله سبحانه وتعالى بعد أن قص قصتهم ، قال : ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ أي : فاتعظوا بما نزل بهم ، وقيسوا أنفسكم بهم ، واحذروا أن تفعلوا مثل فعلهم ، فيحل عليكم من العقاب مثل ما حلّ بهم ، ومعنى الاعتبار الاتعاظ بما وقع ، فهذه الآية تقرر سنة من سنن الله في خلقه ، وهي أن ما جرى على النظير يجرى على نظيره ، وأنه حيث وجدت المقدمات توجد النتائج ، وحيث تحققت الأسباب تترتب المسببات ، وأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . أنظر : أصول الفقه الدكتور بدران أبو العينين ص ١٤٧ وملبعدها، والتمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٣ : ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والوصول إلى الأصول للبغدادي : ٢ : ٣٤٧ . والمغني في أصول الفقه للخبازي : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

وأمّا احتجاجُهم بقول اللهِ – تعالى – : ﴿ ولو رَدُّوه إلى الرسولِ وإلى أولي الأَمْرِ منهم لَعَلِمَهُ الذين يستنبطونه منهم ﴾ (١) ؛ فإنَّ هذا منعٌ من الاستنباط ، وأَمْرٌ بالرَّدِّ إلى السُّنَّةِ عن رسول الله ، ﷺ ، وإلى الإجماع فقط . لأنَّ « لو » في كلامِ العربِ ، الذي (به نزلَ) (٢) القرآنُ ، حَرْفٌ يَدُلُ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِه ، فلو رَدَّ هؤلاء المستنبطون ما جاءهم إلى الرسولِ ، وإلى أولي الأمر (منهم) (٣) لعلموه فلم يَرُدُّوهُ إليهم فلم يعلموه / . هذا مالا تحتمل الآيةُ غيره ألبتَّةَ (٤) .

أ٨٤ب

وأَمّا احتجاجُهم بحديث معاذ « اجتهد رأيي » فباطلٌ ، والحديث ساقِطٌ ، لأنَّه ليس إلا عن الحارث (٥) بن عمروٍ الهُذلي ، ولا يُدْرَى ماهو ، عن رجالٍ من (أهلِ) (٦) حمص ، لا يَدْرِي أحدٌ مَنْ هم ، ولم يأتِ إلّا من هذه الطريق (٧) .

---

(١) سورة النساء : ٨٣ .

(٢) في نسخة «ب» : « نزل به » .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) توجيه ابن حزم يدل على خلاف مراده فقوله : « فلم يردوه إليهم فلم يعلموه » يدل على أنهم لوردوه حيث لم يكونوا من أهل الاستنباط إلى أهل الاستنباط ؛ لعلموه بوساطتهم .

(٥) الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي ، روى عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ في الاجتهاد ، وعنه أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي ، ولا يعرف إلا بهذا . قال البخاري : روى عنه أبو عون ، ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا ، مرسل ، هكذا قال في التاريخ الكبير وقال في الأوسط في فصل من مات بين المائة إلى عشر ومائة : لا يعرف إلا بهذا ، ولا يصح ، وذكره العقيلي ، وابن الجارود ، وأبو العرب في الضعفاء وقال ابن عدي : هو معروف بهذا الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر : مجهول . من السادسة . مات بعد المائة . أنظر : ميزان الاعتدال ٤٣٩/١ ، وتهذيب التهذيب ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، وتقريب التهذيب ١٤٣/١ .

(٦) سقطت من نسخة «ب» .

(٧) حديث معاذ أخرجه أبو داود في سننه ٣ : ٣٠٣ في باب اجتهاد الرأي =

....

= في القضاء من كتاب الأقضية ، حديث رقم (٣٥٩٢) وحديث رقم (٣٥٩٣) ، والترمذي في سننه ٣ : ٦١٦ في باب ما جاء في القاضي كيف يقضي من كتاب الأحكام ، حديث رقم (١٣٢٧) ، والنسائي في سننه ٨ : ٢٠٣ في باب الحكم باتفاق أهل العلم ، من كتاب القضاة والدارمي في سننه ١ : ٦٠ في باب الفتيا وما فيه من الشدة ، من المقدمة ، والإمام أحمد في المسند من طرق ٥ : ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، والبيهقي في سننه الكبرى ١٠ : ١١٤ في باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي فإنه غير جائز له أن يقلد ، من كتاب آداب القاضي ، وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٧٦ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ١ : ١٨٨ ، ١٨٩ ، وابن حزم في الإحكام ٦ : ٣٦ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ : ٥٦ ، وابن عدي في الكامل ٢ : ٦١٣ في ترجمة الحارث بن عمرو ، والعقيلي في الضعفاء الكبير ١ : ٢١٥ في ترجمة الحارث بن عمرو من طريقين عنه .

كلهم من طريق الحارث بن عمرو ، عن رجال من أهل حمص من أصحاب معاذ ، عن معاذ : « أن رسول الله ، ﷺ ، لما أراد أن يبعثه إلى اليمين ، قال : « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء . قال : أقضي بكتاب الله ، قال : « فإن لم تجد فى كتاب الله » ؟ قال : فبسنة رسول الله – ﷺ – قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ، ﷺ ، ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلوا ، فضرب رسول الله : ﷺ ، صدره ، وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله » . (لفظ أبي داود) . قال الترمذى : لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده عندي بمتصل ، فهو ضعيف .

ونقل الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٤ : ١٨٢ في كتاب القضاة ، حديث (٢٠٧٦) عن عبد الحق ، قال : لا يسند ، ولا يوجد من وجه صحيح . وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية : ٢ : ٢٧٣ : « هذا حديث لا يصح ، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ، ويعتمدون عليه ، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف ، لأن الحارث ابن عمرو مجهول ، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون ، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته » .

ونقل الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : ٤ / ١٨٢ ، ١٨٣ : « قال ابن طاهر في تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث : « أعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار ، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل ، فلم أجد له غير طريقين ؛ أحدهما : طريق شعبة ، والآخر : عن محمد بن جابر ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن رجل من ثقيف ، عن معاذ ، وكلاهما لا يصح » اهـ . =

....

= قال الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه : ١ / ١٨٩ : « إن اعترض المخالف بأن قال : لا يصح هذا الخبر ، لأنه لا يُروى إلا عن أناسٍ من أهل حمص لم يُسَمُّوا ، فهم مجاهيل : فالجواب : أن قول الحارث بن عمرو : « عن أناسٍ من أصحاب معاذ » يدل على شهرة الحديث ، وكثرة رواته ، وقد عُرف فضلُ معاذ وزهده ، والظاهر من حال أصحابه الدّين والفقه والزهد والصلاح ، وقد قيل : إن عبادة بن نُسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد تقبلوه ، واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم » اهـ .

وادّعى بعضهم أن الحديث متواتر ، وقال آخرون : مشهور .

قال ابن عبد البر في جاع بيان العلم : ٢ : ٩٤ : « وحديث معاذ صحيح مشهور ، رواه الأئمة العدول ، وهو أصل في الاجتهاد والقياس على الأصول » اهـ .

وقال صاحب كشف الأسرار : ٣ : ٢٧٨ : « هذا نص صحيح ليس بمرسل ، ولاغريب ، فإن أئمة الحديث أسندوه في كتبهم ، وتلقوه بالقبول ، فيصح الاحتجاج به » اهـ .

وقال الغزالي في المستصفى : ٢/٢٥٤ : « وهذا حديث تلقته الأمة بالقبول ، ولم يظهر أحدٌ فيه طعناً وإنكاراً ، وما كان كذلك فلا يقدح فيه كونه مرسلًا ، بل لا يجب البحث عن إسناده ، وهذا كقوله : « لا وصية لوارث » ، « ولا تنكح المرأة على عمتها » ، « ولايتوارث أهل ملتين » ، وغير ذلك مما عملت به الأمة كافة ، إلا أنه نص في أصل الاجتهاد ، ولعله في تحقيق المناط ، وتعيين المصلحة . فيما علق أصله بالمصلحة فلا يتناول القياس إلا بعمومه » اهـ .

وقال الكلوذاني في التمهيد في أصول الفقه : ٣/٣٨١ في الرّد على من ردّ حديث معاذ : « قلنا : أصحاب معاذ مشهورون باتباعه في دينه وزهده وورعه ، وذلك يثبت صحته ، على أنه قد رواه عبادة بن نُسي ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ : وابن غَنْم ثقة مشهور » اهـ .

وقال ابن قدامة المقدسي في روضة الناظر : ص ١٥٠ ، ١٥١ في الرد على من أنكر الاحتجاج بحديث معاذ : « قلنا : قد رواه عبادة بن نسي ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ ، ثم هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول فلا يضر كونه مرسلًا » اهـ .

وقال الغماري في الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص ٢١١ : « وقد ادعى بعضهم أن الحديث متواتر ، وقال الآخرون : مشهور . وهذا باطل ، فإنهم إن أرادوا الشهرة الاصطلاحية فالحديث كما عرفت بعيد عنها ، وإن أرادوا مطلق الشهرة فذلك لا يفيد في =

ومن الباطِلِ المُحالِ أن يقولَ رسولُ الله ، ﷺ ، لمعاذ : « إنْ لم تَجِدْ في كتابِ الله ، ولا في سنةِ رسول الله ، وهو - عليه السلام - يسمعُ ربَّه - تعالى - يقول : ﴿ ما فَرَّطْنا في الكتابِ من شيءٍ ﴾ [1] و ﴿ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّل إليهم ﴾ [2] .

فلو جازَ أَنْ يُؤخَذَ حكمٌ ، لا يُوجَدُ في القرآنِ ، ولا فيما بيَّنَهُ رسولُ اللهِ ، ﷺ ، لكانَ ذلك الحكمُ قد (فَرَّطَهُ) [3] الله - تعالى - في الكتابِ ، ولم يبيِّنْهُ رسولُ اللهِ ، ﷺ . وهذا كُفْرٌ مِمَّنْ أَجازَهُ .

والصحيح عن معاذٍ (خلافُ) [4] هذا من حكايته عَمَّن ابتدعَ (كلاماً ليس في القرآن ، ولا في السنةِ ، وتحذيرِه من ذلك ، وحكمه بأنَّه بِدعةٌ ، وكذلك الثابتُ) [5] عن النبي ، ﷺ ، من قوله ، عليه السلام : « فاتَّخَذَ الناسُ رؤساء جهالًا ، فأَفْتَوْا بِآرائهم ، (فَضَلُّوا) [6] وأضلوا » [7] .

= قوة الحديث شيئاً ، فكم حديث مشهور عند الخواص والعوام ، وليس له أصل ، أو له أصل لا يحتج به ، وإذا بطل أن يكون مشهوراً فيعلم بطلان تواتره بالأولى ، والله أعلم » اهـ .

أقول : وفي الجملة ، فالحديث حسب قواعد الحديث عند أهله ضعيف .

(١) سورة الأنعام : ٣٨ .

(٢) سورة النحل : ٤٤ .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فرط » .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « غير » .

(٥) ما بين قوسين سقط من نسخة «ب» .

(٦) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « فأضلوا » .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ؛ في باب كيف يقبض العلم ... (٣٣) من كتاب العلم حديث رقم (١٠٠) عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُبْق عالماً اتخذ الناس رءوساً جهالًا ، فسُئِلوا فأفتوا بغير علم ، =

وأمَّا احتجاجُهم بقولِهِ – تعالى – : ﴿ وَضَرَبَ لنا مَثَلًا ونَسِيَ / خَلْقَهُ قال من يُحْيِي العظامَ وهي رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيها الذي أَنشأها أَوَّل مَرَّةٍ وهو بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) . فليس هذا مِنَ القياسِ في (ورد ، و) (٢) لا صدرٍ ، ولا يُفْهَمُ منه تحريمُ بيعِ التين بالتين متفاضلًا ، ومنِ ادَّعى هذا فهو مكابِرٌ لِلْعَيَان ، كاذبٌ على القرآن . مع أنَّ هذه الآيةَ مُبْطِلَةٌ للقياس ، لأنَّ فيها ذِكْر نَشْأَتين . وحُكْمُ النشأتين مختلفٌ بلا خلافٍ من أحدٍ : ب١٣٨أ

إحداهُما : (للاختبار) (٣) ، والفناء .

والأخرى : للجزاء ، والخلود .

فبطل القياس (٤) بلا مرية ، ولله الحمد كثيراً .

= فضلوا وأضلوا » . وأخرجه أيضاً عن حديث عبد الله بن عمرو ؛ مسلم في صحيحه ٢٠٥٨/٤ ، ٢٠٥٩ في كتاب العلم حديث رقم (١٣) مثله ، إلا أنه قال : « فإذا لم يترك عالماً » وحديثِ رقم (١٤) نحوه .

والإمام الترمذي في سننه ٥ : ٣ في باب ما جاء في ذهاب العلم (٥) من كتاب العلم (٤٢) حديث رقم (٢٦٥٢) مثل لفظ مسلم . وقال عقبة : وفي الباب عن عائشة ، وزياد بن لبيد .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث الزهري ، عن عروة ، عن عبد الله بن عمرو . وعن عروة عن عائشة عن النبي ، ﷺ مثل هذا .

وابن ماجه في سننه ١ : ٢٠ في باب اجتناب الرأي والقياس (٨) من المقدمة حديث رقم (٥٢) نحو لفظ البخاري .

والإمام أحمد في مسنده ٢ : ١٦٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٣ باختلاف يسير في ألفاظه والمعنى واحد .

(١) سورة يسۤ : ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ورود » . وهو تحريف .

(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « للاختيار » .

(٤) من مجمل التعليقات السابقة يتضح لنا أن القياس حق ثابت ، وهو أصل في =

« فَصْلٌ » : ويكفي من إبطالِ احتجاجِهم بكل ما شَغَبُوا [١] به مِنْ آيةٍ / ، أو حديثٍ ؛ فيهما تشبيهُ شيءٍ بشيءٍ ، (والحكمُ لِشَيْءٍ بمثلِ الحكمِ في شيءٍ آخَرَ) [٢] ، والحكمُ بشيءٍ مِنْ أَجْلِ شيءٍ آخر ، (أَنَّ) [٣] كُلَّ ما قالَه الله ، (عز وجل) [٤] ، من ذلك . ورسولُه ، ﷺ ، فهو حقٌّ ، وبِهِ نقولُ . وكُلُّ شيءٍ أرادوا أن يَزيدوه في ذلك ، ممّا لم يَقُلْهُ الله ، تعالى ، ولا رسولُه ، ﷺ ، فهو باطلٌ . وفيه نَفْسِهِ نَازَعْنَاهُمْ ، وإِيَّاهُ أنكرنا ، فما زادوا على أَنْ وَصَفُوا لنا مذهبهم الذي (يبدو [٥] لهم) [٦] . (ولا مزيد) [٧] .

أ٨٥

وقولُهم في ذلك إنّما هو أَنَّ الله – تعالى – لمّا شرعَ أمراً كذا ، شرعنا نحن أمراً آخَرَ ، لم يَشْرَعْهُ الله ، تعالى . وهذا هو الباطلُ ، بلا (مرية) [٨] .

« فَصْلٌ » : وأَمَّا حُجَّةُ العُقولِ فحقٌّ ، وليس في العقلِ تحريمٌ ، ولا تحليلٌ ، وإنَّما فيه معرفةُ الأشياءِ على ماهي عليه ، والفهمُ عن اللهِ – تعالى – ، وعن رسولِه ، ﷺ ، والمعرفةُ بوجوب الطاعةِ في ذلك . وبالله – تعالى – التوفيق .

= إثبات الأحكام . قال أبو عمر : « لا خلاف بين فقهاء الأمصار وسائر أهل السنة ، وهم أهل الفقه والحديث في نفي القياس في التوحيد ، وإثباته في الأحكام إلا داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، ثم البغدادي ، ومن قال بقوله ، فإنهم نفوا القياس في التوحيد والأحكام جميعاً » اهـ . بيان العلم وفضله ٧٤/٢ .

(١) كتب تحت الكلمة في نسخة « أ » : « شنعوا » .

(٢) ما بين القوسين ، سقط من نسخة «ب» .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « فإن » .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تعالى » .

(٥) في المخطوطة (نسخة «ب») : « يبد » .

(٦) ما بين القوسين من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « نبطله » .

(٧) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .

(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « مزيد » .

« فصلٌ » : والدينُ لازمٌ أن يَعرفَ كُلُّ أَحَدٍ منه ما يَخُصُّه .
فَعَلَىٰ جميعِ البالغين المميزين معرفةُ الطهارة ، والصلاة ، والصيام ، وما يَحْرُمُ أكلُهُ وشربُهُ ، وما يَحِلُّ من ذلك . وما يَحْرُمُ لباسُهُ ، وما يَحِلُّ .

وعلى أهلِ الأموالِ معرفةُ الزكاةِ .

وعلى مَنْ أطاق الحجَّ معرفةُ الحجِّ .

وعلى مَنْ أراد النساءَ معرفةُ ما يحل من التَّسري ، والنكاح ، وما يحرمُ .

وعلى أهلِ البيع معرفةُ / ما يَحِلُّ من البيوعِ وما يَحْرُمُ . ب١٣٨ب

وعلى أهلِ الإجارات معرفةُ ما يَحِلُّ منها وما يَحْرُمُ .

وعلى الأُمَراءِ والوُلَاةِ معرفةُ الأحكامِ ، وسياسةِ الجيوشِ ، وَحُكْمِ (الغَزْوِ) [١] والمغانم ، وهكذا في كل شيءٍ .

وفرضٌ على كُلِّ أحدٍ أَنْ يَحْفَظَ مِنَ القُرآنِ أُمَّ القرآنِ ، وشيئاً من القرآن مَعَها . (والله أَعلمُ بِالصَّوابِ) [٢] .

« فَصلٌ » : وعلى كُلِّ أحدٍ (مقدارُ) [٣] ما يُطيق من الاجتهادِ في الدينِ . ولا يَحِلُّ لِأَحدٍ أَنْ يُقَلِّدَ أحداً ، لا حَيًّا ، ولا ميتاً ، ولا أَنْ يتبع أحداً دون رسولِ الله ، ﷺ ، لا قديماً ، ولا حديثاً [٤] ، لما ذكرنا من

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الغرر » وهو خطأ .

(٢) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) مذهب الإمام ابن حزم ، رحمه الله ، في إيجاب الاجتهاد على كُلٍّ بحسبه ، ونَبْذِ التقليد بجملته ، فيه نظر :

فالتقليد الذي حرمَّه الله تعالى ، وحَرَّمه رسولُ الله ، ﷺ ، هو اتباعُ غير الرسول ، ﷺ ، فيما خالف فيه الرسول ، ﷺ ، وهذا لا خلاف فيه ، فالخلق متفقون على =

....

= تحريمه ، إذ لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق . وطاعةُ الرسول ، ﷺ ، فرضٌ على كُلّ أحدٍ ، والأدلة على هذا كثيرة جداً ، وكُلُّ من أمر الله تعالى بطاعتهم ، فلأنَّ طاعتهم طاعة لله تعالى ، وإذا أَمَرُوا بخلاف طاعة الله وجبت معصيتهم ، لأن طاعتهم والحالة هذه معصية لله تعالى ، لهذا نُقل الإجماع على أنه لا يجوز للعالم أن يقلد غيره إذا كان قد اجتهد واستدل ، وتبين له الحق الذي جاء به الرسول ، ﷺ ؛ فهنا لا يجوز له تقليد من قال خلاف ذلك ، بلا نزاع . أنظر الفتاوى : ١٩ : ٢٦٠ ، ٢٦١ .

وقد ذكر ابن تيمية خلاصةً عن موضوع الاجتهاد والتقليد في الجواز والمنع نذكرها لأهميتها ، فقال : « والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة ، والتقليد جائز في الجملة . لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد ، ولا يوجبون التقليد على كل أحدٍ ويحرمون الاجتهاد ، وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد ، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد .

فأما القادر على الاجتهاد ، فهل يجوز له التقليد ؟ هذا فيه خلاف : والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد ، إمَّا لتكافؤ الأدلة ، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد ، وإما لعدم ظهور دليل له ؛ فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عَجَزَ عنه ، وانتقل إلى بدله ، وهو التقليد ، كما لو عجز عن الطهارة بالماء .

وكذلك العامي إذا أمكنه الاجتهاد في بعض المسائل جاز له الاجتهاد ، فإن الاجتهاد مَنْصِبٌ يقبلُ التجزي والانقسام . فالعبرة بالقدرة والعجز ، وقد يكون الرجل قادراً في بعضٍ ، عاجزاً في بعض ، لكن القدرة على الاجتهاد لا تكون إلا بحصول علومٍ تفيد معرفة المطلوب ؛ فأما مسألة واحدة من فن فيبعد الاجتهاد فيها ، والله سبحانه أعلم » اهـ الفتاوى : ٢٠ : ٢٠٣ ، ٢٠٤

وموضوع الاجتهاد والتقليد تناوله الأصوليون بالبيان والتوضيح كثيراً ، ويمكن الرجوع في الاجتهاد إلى : البرهان للجويني ٢ : ١٣١٦ وما بعدها . والمستصفى للغزالي ٢ : ١٠١ وما بعدها ، والتمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ٤ : ٣٠٧ وما بعدها . والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤ : ١٦٢ وما بعدها ، وإعلام الموقعين لابن القيم ٤ : ٢١٦ وما بعدها ، وتيسير التحرير لأمير باد شاه ٤ : ١٧٨ وما بعدها ، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٥٠ وما بعدها .

وفي التقليد ، يراجع : البرهان ٢ : ١٣٥٧ وما بعدها ، والمستصفى ٢ : ١٢٣ ومابعدها ، والتمهيد ٤ : ٣٩٥ وما بعدها . والإحكام في أصول الأحكام للآمدي =

قول الله ، عز وجل / ، : ﴿ (ياأيها الذين آمنوا) [١] أَطِيعُوا الله ، وأَطيعُوا الرسولَ، وأُولي الأَمْرِ منكم فإنْ تَنَازَعْتُم في شيءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ والرسولِ إن كنتم تُؤْمِنون باللهِ واليوم الآخِرِ ﴾ [٢] . أ٨٥ب

فأجهلُ الناسِ كالمسيء يُسْلِمُ ، والراعي بالفلاةِ يَعْرِفُ أنه مُسْلِمٌ ، ونحو ذلك ، يَلْزَمُهُ إذا نَزَلَتْ به النازِلَةُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يُقَدِّرُ أَنَّ عنده علماً ، فإذا أَفتاه قالَ له : هكذا أَمَرَ الله ورسولُهُ ؟ فإنْ قال له : نعم ، لَزِمَهُ الانقيادُ ، وإلَّا فَلْيَتْرُكْهُ ، ولا يلتفتْ (إلى) [٣] قولِه ، لِأَنَّ الله – تعالى – لَمْ يَأْمُرْ بطاعةِ أحدٍ من النَّاسِ (في شرعِ شيءٍ من الدين) [٤] ، دون رسولِه ، ﷺ ، وإجماعِ أُولي الأَمْرِ (منهم) [٥] ، لا بَعْضِهم .

(فإنْ كان الذي أخبرهُ به عن رسول الله ، ﷺ ، صحيحاً ، لَزِمَهُ اتباعُهُ ، وإنْ كانَ باطلًا ؛ فالمأمور إنْ عَمِلَ بما أُخبرَ به فهو مجتهدٌ ، مخطيءٌ ، معذورٌ ، مأجورٌ [أجراً] [٦] واحداً ، وإنْ لم يعملْ به فهو إنسانٌ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ ، ولم يَعملْها ، فلا إثْمَ عليه) [٧] .

= ٤ : ٢٢١ ومابعدها ، ومجموع الفتاوي ١٩ : ٢٦٠ وما بعدها ، ٢٠ : ٢٠٢ ومابعدها ، وإعلام الموقعين : ٢ : ١٦٩ ومابعدها ، وتيسير التحرير ٤ : ٢٤٦ ومابعدها . ولوامع الأنوار البهية ٢ : ٤٦٣ ومابعدها ، وإرشاد الفحول : ص ٢٦٥ ومابعدها .

(١) ما بين القوسين من نسخة «ب» .

(٢) سورة النساء : ٥٩ .

(٣) سقطت من نسخة «ب» .

(٤) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٥) من نسخة «ب» .

(٦) التصويب اقتضاه المعنى والسياق ، وفي المخطوطة (نسخة ب) . « أحداً » .

(٧) ما بين القوسين من قوله « فإن كان الذي أخبره ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

ومَنْ التزمَ طاعةَ إنسانٍ بِعَيْنِهِ بَعْدَ رسولِ الله ، ﷺ ، كان قائلًا بالبَاطِلِ ، ومخالفاً لما مَضَىٰ عليه جماعةُ الصحابَةِ كُلِّهم ، رضي الله عنهم ، وجميعُ التابعين ، أوَّلِهم عن آخِرِهم ، وجميعُ تابعي التَّابعين كُلِّهم ، أوَّلِهم عن (آخرهم) [١] ، بلا خلافٍ من أحدٍ منهم .

(فما) [٢] كانَ في الأعصارِ الثلاثَةِ واحِدٌ / فما فوقَهُ ؛ أَخَذَ قَوْلَ إنسانٍ (فما) [٣] فوقه ، فَنَصَرَهُ كُلَّهُ ، واعتقدَه بِأَسْرِهِ ، وانتسبَ إليه . فهذه بدعةٌ خالفَ الإجماعَ التَّامَ صاحِبُها .

ب١٣٩أ

ومَنْ أباحَ اتباعَ كُلِّ قائلٍ – وإن (اختلفت) [٤] الأقوالُ – فقد تلاعب بالدين ، وأَمَرَ بالباطِلِ بيقين . فإنْ نَسَبَ تلك الأقوالَ المختلفةَ كلَّها إلى اللهِ (تعالى) [٥] كان مُكَذِّباً لله – تعالى – في قولِهِ (تعالى) [٦] الصادق : ﴿ ولو كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فيه آختلافاً كثيراً ﴾ [٧] . فإنْ لم يَنْسُبْها إلى الله (تعالى) [٨] كان شارِعاً في الدين مالم يَأْذَنْ بِهِ الله . وهذا لا يَحِلُّ .

فمن زاد على هذا المقدارِ فاحتملَ البحثَ عن (الخبر) [٩] لَزِمَهُ ذلك ، فإنْ زادَ فكذلك حتى يَبْلُغَ دَرَجَةَ المطيق على مَعْرِفَةِ الرواةِ ،

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « آخرتهم » .
(٢) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « كما » .
(٣) زيادة من نسخة «ب» .
(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « اختلف » .
(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « عز وجل » .
(٦) زيادة من نسخة «ب» .
(٧) سورة النساء : ٨٢ .
(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « عز وجل » .
(٩) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الخير » .

والمسندِ (١) (من) (٢) المرسل (٣) ، والمُخْتَلَفِ في ألفاظه (٤) ، والناسخ والمنسوخ (٥) ، وبناء النصوص بعضها على بعضٍ ، ومعرفةِ الإجماع ، لزمه البحثُ عن (كُلِّ) (٦) ذلك ، وطلبُ الحقِّ في هذه الوجوه ، وبالله – تعالى – التوفيق / .

٨٦أ

« فَصْلٌ » : والدينُ هو الجزاءُ في أصول اللُّغَةِ (٧). تقولُ العربُ : كما تَدِينُ تُدَانُ ، وهو في الشريعةِ واقِعٌ على الجزاءِ أيضاً . قال تعالى :

---

(١) هو ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ، ﷺ . التقييد والإيضاح ص ٦٥ ، ونزهة النظر ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « في » .

(٣) هو الحديث الذي رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ ، وصورته أن يقول التابعي سواء أكان كبيراً أو صغيراً . قال رسول الله ، ﷺ ، كذا ، أو فعل بحضرته كذا ، ونحو ذلك ، نزهة النظر ص ٢٣ . وانظر التقييد والإيضاح : ص ٧٠ .

(٤) وهو ما يطلق عليه علماء الحديث علم مختلف الحديث : وهو علم يبحث في الأحاديث التي تبدو متعارضة في ظاهرها ليصار إلى التوفيق بينها إن أمكن ، وإلا فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه ، وإلا عملنا بالراجح ، وإلا التوقف . راجع في ذلك : التقييد والإيضاح ص ٢٨٥ ، ونزهة النظر ص ٢٠ ، وتدريب الراوي ٢ : ١٩٦ – ١٩٨ .

(٥) وهو ما يطلق عليه العلماء « علم ناسخ الحديث ومنسوخه » وهو علم يقوم على البحث عن تلك الأحاديث المتعارضة ، ومعرفة المتقدم منها ليحكم عليه بأنه منسوخ ، ومعرفة المتأخر ليحكم عليه بأنه ناسخ لأن المتأخر ينسخ المتقدم . قال الحافظ ابن حجر : « فإن عرف التاريخ ، وثبت المتأخر به ، أو بأصرح منه فهو الناسخ » والآخر المنسُوخ ، والنسخ : رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه ، والناسخ مادل على الرفع المذكور ، وتسميته ناسخاً مجاز لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى » اهـ . نزهة النظر ص ٢١ .

(٦) سقطت من نسخة «ب» .

(٧) أنظر : المفردات في عريب القرآن للأصفهاني ص ١٧٥ ومختار الصحاح ص ٢١٨ ولسان العرب ١٧ : ٢٤ – ٢٩ .

﴿ مَلِك [١] يومِ الدين ﴾ [٢] أي : يَوْمِ الجَزاءِ . ويقعُ أيضاً على جميعِ الشرائعِ . قال عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإسلامِ ديناً فلن يُقْبَلَ منه (وهو في الآخرةِ من الخاسرين ﴾ [٣] يريد : شريعةً . وقال تعالى : ﴿ إنَّ الدِّينَ عند الله الإسلامُ ﴾ [٤] . وقال تعالى : ﴿ لكم دينُكم وَلِيَ دينٌ ﴾ [٥] .

فَصَحَّ أن الدينَ هو الإسلامُ ، والإسلامُ هو الإيمانُ [٦] ؛ فالدينُ هو الإيمانُ ، وكُلُّ واحدٍ من هذه الأسماء فهو واقِعٌ على كُلِّ عَمَلٍ مِنْ طاعةِ الله ، عز وجل ، فَرْضِهِ وتَطَوُّعِهِ ؛ فكلُّ شيءٍ منها دينٌ (وإسلامٌ) [٧] ، وإيمانٌ بنصِّ القرآنِ ، كما أَوْرَدْنَا .

« فَصْلٌ » : والعهدُ هو العقدُ نَفْسُهُ ، وهو ما أَلْزَمَهُ المرءُ (و) [٨] التزمه ، فما كانَ عهداً لله ، تعالى ، وعَقْداً له فهو لَازِمٌ . قال / تعالى : ﴿ أَوْفُوا بالعقودِ ﴾ [٩] . وقال تعالى : ﴿ وأَوْفُوا بِعَهْدِ الله إذا عاهدتُم ولا تَنْقُضُوا الأَيْمانَ بَعْدَ توكيدِهَا ﴾ [١٠] . فَصَحَّ أَنَّ العهدَ شيءٌ غيرُ اليمين ، إذ قد يكونُ العهدُ بلا يمين ، ولا يجوزُ أن يَظُنَّ أَحَدٌ أَنَّ معنى ﴿ [وَ] [١١]

ب١٣٩

---

(١) قراءة الجمهور بغير ألف ، وقرأ عاصم والكسائي : « مالك يوم الدين » بألف . أنظر حجة القراءات ص ٧٧ . وكتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ص ١٠٤ .
(٢) سورة الفاتحة : ٣ .
(٣) ما بين القوسين من نسخة «ب» . والآية من سورة آل عمران : ٨٥ .
(٤) سورة آل عمران : ١٩ .
(٥) سورة الكافرون : ٦ .
(٦) أنظر ص ٣٥٩ – ٣٦١ .
(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « الإسلام » ولا يناسب السياق والمعنى .
(٨) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « أو » .
(٩) سورة المائدة : ١ .
(١٠) سورة النحل : ٩١ .
(١١) من القرآن الكريم والآية من سورة النحل : ٩١ .

أَوْفوا بِعَهْدِ اللهِ ﴾ أي : (يمين) (١) الله . وإنْ كان عَهْدٌ لم يَأْمُرِ اللهُ – تعالى – به ، فهو باطلٌ ، لا يَلْزَمُ . قال رسولُ الله ، ﷺ . « كُلُّ شرطٍ ليس فى كتاب الله فهو باطلٌ » (٢) .

والشرطُ هو العَهْدُ نفسُهُ ، وهو العَقْدُ نَفْسُهُ .

« فَصْلٌ » : والدينُ كُلُّهُ ثلاثَةُ أقسامٍ ، لا رابعَ لها :

إمَّا فرضٌ يَعْصي مَنْ تَرَكَهُ ، وهو الواجبُ ، (والمأمورُ) (٣) به ، والحَتْمُ واللازِمُ .

---

(١) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « يمين » .

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه : في كتاب الصلاة (٨) في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد (٧٠) حديث (٤٥٦) ، وفي كتاب البيوع (٣٤) في بابين : في باب الشراء والبيع مع النساء (٦٧) حديث (٢١٥٥) ، وفي باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل ، (٧٣) حديث (٢١٦٨) . وفي كتاب المكاتب (٥٠) ، في ثلاثة أبواب : في باب المكاتب ونجومه ، في كل سنة نجم (١) حديث (٢٥٦٠) ، وفي باب مايجوز من شروط المكاتب (٢٠) حديث رقم (٢٥٦١) وفي باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس (٣) حديث (٢٥٦٣) . وفي كتاب الشروط (٥٤) في بابين : في باب الشروط في الولاء . حديث (٢٧٢٩) ، وفي باب المكاتب (١٧) حديث (٢٧٣٥) وأبو داود في سننه ٤ : ٢١ في كتاب العتق ، في باب بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة ، حديث (٣٩٢٩) . والترمذي في سننه ٤ : ٣٦ في كتاب الوصايا (٣١) في باب ما جاء في الرجل يتصدق أو يعتق عند الموت . حديث (٢١٢٤) . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى من غير وجه عن عائشة ، والعمل على هذا عند أهل العلم أن الولاء لمن أعتق . والنسائي في سننه ٣٠٥/٧ في كتاب البيوع ، في بيع المكاتب ، وابن ماجه في سننه ٢ : ٨٤٢ في كتاب العتق ، في باب المكاتب (٣) حديث (٢٥٢١) . والإمام أحمد في مسنده ٦ : ٨١ ، ٨٢ ، كلهم عن عائشة ، أم المؤمنين ، رضي الله عنها ، في قصة بريرة ، باختلاف يسير في ألفاظ ، والمعنى واحد ، وفيه : « فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن اشترط مائة مرة » وفي بعض الروايات : « من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، شرط الله أحق وأوثق » . والروايتان لفظ البخاري .

(٣) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « وإما مأمور » ولا يناسب السياق والمعنى .

وإمَّا حَرَامٌ يَعْصِي مَنْ فَعَلَهُ ، وهو الممنُوعُ ، والمحظورُ ، والمنهيُّ عنه .
وإمَّا مباحٌ لا يَعصي مَنْ فَعَلَهُ ، ولا مَنْ تَرَكَهُ ، وهو يَنْقَسِمُ ثلاثة أقسام :
(إمَّا) [١] مندوبٌ إليه ، يُؤْجَرُ مَنْ فَعَلَهُ ، ولا يَعصي مَنْ تَرَكَهُ .
وإمَّا مكروهٌ ، يُؤْجَرُ مَنْ تَرَكَهُ ، ولا يعصي مَنْ فَعَلَهُ .
وإمَّا مباحٌ مطلقٌ ، لا يَعْصي ، ولا يُؤْجَرُ مَنْ فَعَلَهُ وَمَنْ تَرَكَهُ كَمَنْ تَرَبَّعَ أَوْ مَدَّ رِجْلَهُ ، وما أَشْبَهَ هذا . وقد شرحنا كُلَّ ذلك باباً باباً في غيرِ هذا / الكتابِ [٢] ، والحمد لله ، (ربِّ العالمين) [٣] ٨٦أ ب

« فَصْلٌ » : فهذه جُمَلُ العقودِ المفترضة في الإسلام ، وواجِبٌ أنْ يُعَرَّفَ بها أهلُ الجَهْلِ على حَسَبِ طاقَتِهم ، فما فَهِمُوهُ لَزِمَهُمْ أَنْ يقولوا به ويَعْتَقِدوه ، وما قَصُرَ فَهْمُهُمْ عنه سَقَطَ عَنْهُم . قال تعالى : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نفساً إلَّا وُسْعَها ﴾ [٤] .

ويُجْزِئُ هؤلاء من ذلك العَقْدُ ، والإقرارُ بأَنْ لا إلٰه إلا الله ، وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ ، (ﷺ) [٥] ، وأنَّ كُلَّ ما جاء به (محمد) [٦] حق ، ﷺ . فبهذا تَحْرُمُ دِمَاؤُهم ، (ويكونون) [٧] مسلمين ، ثُمَّ يُعَلَّمُون

---

(١) زيادة من نسخة «ب» .
(٢) في كتاب الإحكام في أصول الأحكام له : ٨ : ١٣ ، وانظر أيضاً ٣ : ٢ وما بعدها .
(٣) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « وحده » .
(٤) سورة البقرة : ٢٨٦ .
(٥) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» .
(٦) سقطت من نسخة «ب» .
(٧) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « ويكونوا » وهو خطأ لغوي بيِّن .

تفسيرَ هذه الجملةِ ، وما يلزمُهُم من الأَعمالِ ، وكما قدَّمنا ، والحمدُ لله رب العالمين .

فالْزَمُوا - رَحِمَكُم الله - القرآنَ ، كلامَ رَبِّكُم ، عز وجل ، وسُنَنَ نَبِيِّكُم ، صلى الله / عليه وسلم ، وما مَضَىٰ عليه الصحابَةُ ، والتابعون ، والفقهاءُ السابقون ، وأَصحابُ الآثار والسنن . ب١٤٠أ

وإياكم والآراء المُحْدَثَة في الدين ، وإيَّاكم والبِدَعَ وأَهْلَها : من القَدَرِيةِ (١) الذين يقولون : لا قَدرَ ، وأَنَّ أفعالَ العبادِ ليست مخلوقةً ، وأَنَّ الله - تعالى - ليس عنده أفضلُ مِمَّا عَمِلَ بنا ، ولا يقدرُ على أَصْلَحَ لنا منه .

(و) (٢) مِنَ المرجئةِ (الجَهْمِيَةِ) (٣) الذين يقولون : إنَّ الإيمانَ عَقْدٌ بالقلبِ ، وإن لم يَنْطِقْ بِهِ اللسانُ ، أو نطق بالكفر مختاراً ، (وإنَّ إبليسَ لم يعرفْ إذْ عَصَىٰ ربَّه ،تعالى ، وَعَنَدَ (٤) عن السجودِ لآدَمَ - عليه

---

(١) القدرية لقبٌ للمعتزلة حيث يقولون : لا قدر ، وكلُّ إنسان يخلق فعل نفسه ، وأصل هذه البدعة حدثت في آخر عصر الصحابة ، رضوان الله عليهم ، وقد تبرءوا من القائلين بها . وأول من قال بها رجل من أهل العراق ، كان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصَّر ، هو أبو يونس سنسويه من الأساورة ، وأخذه عنه معبد الجهني ، وتبناه ودافع عنه غيلان الدمشقي ، ونشره بين المسلمين ، وقتل من أجله .

والقول بالقدر من الأمور التي يتفق عليها المعتزلة كما يتفقون على نفى صفات الله تعالى ، وغير ذلك . أنظر : الفرق بين الفرق للبغدادي ١١٤ وما بعدها : التبصير في الدين للإسفرايينى ٢١ ، ٢٢ ، والملل للشهرستاني ١ : ٤٣ ، ٤٤ ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣ : ٣٦ ، ٣٧ وتاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) سقط من نسخة «ب» .

(٣) زيادة من نسخة «ب» .

(٤) من باب جلس ، أي خالف ورَدَّ الحق ، وهو يعرفه فهو عنيد ، وعاند . أهـ . مختار الصحاح ص ٤٥٧ .

السلامُ - ، وسمّاه الله - تعالى - كافِراً - أنَّ الله - تعالى - خَلَقَهُ مِن نارٍ ، وأَنَّهُ خالقٌ آدمَ من تُرابٍ ، ولا أَقَرّ قطُّ بقلْبِهِ أنَّ سؤالَهُ أن يُنْظِرَهُ الله إلى يوم يُبْعَثُون حقٌّ ، ولا عَرَفَ في كُلِّ ذلك أنَّ الله - تعالى - حق) (١) . وأنَّ اليهودَ والنّصارىٰ لم يعرفوا قطُّ أنَّ رسولَ الله ، ﷺ ، حَقٌّ ، (وهو) (٢) مذكورٌ في التوراةِ والإنجيل .

(أوْ المرجئةِ الكراميةِ) (٣) (الذين) (٤) يقولون : إن الإيمانَ قولٌ باللسانِ ، وإنِ اعتقدَ الكُفْرَ بِقَلْبِهِ .

أوِ القائلين : إنَّه لا يَضُرُّ مع الإيمانِ سيئةٌ ، كما لا يَنْفَعُ مع الشركِ حَسَنَةٌ ، (فأبطلوا) (٥) خروجَ العُصَاةِ من النَّارِ بالشفاعةِ .

---

(١) ما بين القوسين ، من قوله « وأنَّ إبليس لم يعرف ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين سقط من نسخة «ب» . والمرجئة الكرامية ثلاثة أصناف ، كما قال البغدادي في الفرق بين الفرق ص ٢٥ : « جزء منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، وبالقدر على مذهب القدرية ، فهم معدودون في القدرية والمرجئة ، كأبي شمر المرجئ ، ومحمد بن شبيب البصري ، والخالدي ، وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، ومالوا إلى قول جهم في الأعمال والأكساب ؛ فهم من جملة الجهمية والمرجئة . وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قدر وهم خمس فرق : يُونُسِيَّة ، وغَسَّانِيَّة ، وثَوْبَانية ، وتَوْمَنِيَّة ، وَمَريسِيَّة » اهـ

والكرامية هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام ، وهم طوائف تقارب اثنتي عشرة فرقة ، وقد غلت الكراميَّة في الإثبات حتى شبَّهُوا في كثيرٍ من الصفات .

وإرجاؤهم في جعلهم الإيمان قولًا مجرداً ، وليس هو ما يقال الآن من لفظ الشهادة ، ولكنه ما قيل عند أخذ العهد على ذريَّةِ آدم ، فهو باق مالم تحصل ردة عنه ، فالمنافق مؤمن حقاً على زعمهم ، وإيمانه كإيمان الأنبياء . أنظر : الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٥ ، ٢١٥ - ٢٢٥ ، والتبصير في الدين للإسفراييني ص ١١١ - ١١٧ والملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٠٨ - ١١٣ .

(٤) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « والذين » .

(٥) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « بطلوا » .

ومن الخوارج (١) الذين يُكَفِّرون كثيراً من أَصْحابِ رسولِ الله ، ﷺ ، ويقولون : إنَّ سيئةً واحدةً تُبطلُ جميعَ حسناتِ المسلم ، وتُخرِجُه من الإسلام .

ومن الروافض الخارقين لإجماع الصحابةِ / ، رضي الله عنهم ، القائلين : بأنَّ الصحابةَ ارتَدُّوا بعدَ موتِ (رسول الله) (٢) ، ﷺ ، وبَدَّلوا القرآنَ .

١٨٧أ

(وإياكم وأَهْلَ الكُفْرِ الذين يُعَجِّزُونَ ربَّهُمْ ، عز وجل ، وَيَسْتُرونَ بِدْعَتَهُم بأَنْ يَقولُوا : إنَّ الله – تعالى – لا يُوصَفُ بالقُدْرَةِ على الظُّلم ، ولاغير ما علم أَنَّهُ يفعلُهُ .

وإياكم وأَهْلَ الكُفْر والضلالَةِ القائلين / : بأَنَّ الله – تعالى – لا يَفعَلُ إلّا لِعلَّةٍ (٣) . وهذا يَبْطُلُ من وجهين ضروريين :

ب١٤٠ب

---

(١) ظهرت هذه الفرقة في المسلمين بعد طلب التحكيم في معركة صفين . والخوارج هم كل من خرج على الإمام الحق ، الذي اتفقت الجماعة عليه ، والمترجم لهم هم من يسمون الحرورية ، والشراة ، والمارقة ، والمحكمة ، وقد اختلفوا فيما بينهم ، وصاروا عشرين فرقة ، يجمعهم التبري من عثمان وعليّ ، رضي الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ويكفرون أصحاب الكبائر ، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً ، ولهم آراء مخالفة لأهل السنة كثيرة ، ومختلفة فيما بينهم – أنظر : الفرق بين الفرق ص ٢٤ ، ٧٢ – ١١٣ ، والتبصير في الدين : ص ٢٥ – ٦٢ ، والملل والنحل : ١ : ١١٤ ، ١٣٨ ، ومجموع الفتاوى : ٣ : ٣٤٩ وتاريخ الفرق الإسلامية للغرابي : ٢٦٤ – ٢٨٤ . ودراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين للدكتور أحمد محمد جلي : ٣٥ – ٨٦ .

(٢) من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « النبي » .

(٣) حُكْمُ ابن حزم هنا بتكفير القائلين بتعليل أفعال الله تعالى حكمٌ جائر ، فعلى زعم ابن حزمٍ أكثرُ المسلمين كفارٌ ، حيث قد قال بالتعليل كثير من الناس ، من أصحاب =

أحدهما : أنّه لو كان كذلك لكانت تلك العِلَّةُ لا تخلو من أن تكون لم تزلْ مع الله ، تعالى ، أو أنَّه – تعالى – خَلَقَها .

فإنْ قيلِ : لم تَزَلْ مَعَ اللهِ – تعالى – فهذا شِرِكٌ مجرَّدٌ . وأَيضاً ، فإنَّهُ قولٌ يقتضي أنَّ الخلقَ لم يَزَلْ ، لِأَنَّ عِلَّتَهُ لم تَزَلْ ، وهذا كُفْرٌ مجَرَّدٌ .

= الأئمة الأربعة ، وغيرهم من أهل الكلام ، وأكثر أهل الحديث ، والتصوف ، وأهل التفسير ، وأكثر قُدماء الفلاسفة ، وكثيرٌ من متأخريهم ، كما قال ابن تيمية في رسالة [الإرادة والأمر ١ : ٣٣١ ومنهاج السنة ١ : ٣٤ ، ٣٥] . ولم يحكم القائلون بالتعليل بكفر نفاته ، بل عدّوه رأيًا من آراء بعض أهل السنة مرجوحاً . [أنظر : منهاج السنة ١ : ٣٤ ، ٣٥ . ولوامع الأنوار البهية : ١ : ٢٨٥ ، ٢٨٦] .

ونفي تعليل أفعال الله تعالى إن جاز على مذهب المؤولين لبعض النصوص ، فكيف يجوز على مذهب من لا يرى التأويل على ما زعم ، لأن النصوص القرآنية مصرحة بأن الله تعالى فعل كذا لِكذا ، كما في قوله تعالى : ﴿ رُسُلًا مبشرين ومنذرين لئلا يكونَ للنّاسِ على الله حجةٌ بعد الرسل ﴾ [النساء : ١٦٥] . وقوله تعالى : ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرضِ مثلهن يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيءٍ قدير وأن الله قد أحاط بكل شيءٍ علماً ﴾ [الطلاق : ١٢] والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً ، ولا يصح حمل « اللام » هنا على أنها لام العاقبة ، لأن لام العاقبة تأتي في حقٍّ من لا يكون عالماً بعواقب الأمور . أمَّا العالِمُ بكُلِّ شيءٍ فلا يتصوَّرُ منه أن يفعل فعلًا له عاقبة ، لا يعلمها . فاللام الواردة في أفعال الله تعالى وأحكامه لام الحكمة والغاية المطلوبة ، التي وضعها في كونه ، ورتب الأمور عليها ، وسيَّرَها بمقتضاها .

ومن النصوص المعارضة لمذهب ابن حزم قول الله تعالى : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسولِ ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكونَ دولة بين الأغنياء منكم ﴾ [الحشر : ٧] . و « كي » في الآية صريحة في التعليل .

ومن النصوص قوله تعالى : ﴿ اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾ [البقرة : ٢١] وغيرها من الآيات مما وردت فيها « لَعَلَّ » بعد إخبار الله وأمره ، فهي في كلام الله تعالى للتعليل المحض ، والأدلة المثبتة للتعليل في أفعال الله تعالى ، والمعارضة لابن حزم كثيرة جداً من النقل ومن العقل . ويمكن الرجوع في هذا إلى : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨ : ١٨٧ وشفاء العليل لابن القيم ص ٤٠٠ ومابعدها ، ومفتاح دار السعادة له ٢ : ١١ وما بعدها . ومدارج السالكين له ١ : ٢١٥ ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ص ٢٨٠ ومابعدها .

وإنْ كانت مُحْدَثةً ، فلا تخلو أَنْ يكونَ – تعالى – أَحْدَثَ تلك العِلَّةَ لِعِلَّةٍ ، وهكذا أَبَداً ، وهو إيجابُ وجودِ أشياءَ لا نِهايَةَ لها . وهذا كُفْرٌ مَحْضٌ . أو أَنْ يكونَ تعالى أَحْدَثَها لغيرِ عِلَّةٍ ، فما الذي جعل تلك العِلَّةَ أولى بأن يكونَ تعالى أحدثها لغير عِلَّةٍ من سائرِ المخلوقات [١] ؟

والبرهانُ الثاني : أَنَّهُ لو كان ذلك ، لم تَخْلُ العِلَّةُ من أنْ تكونَ لِمَنْفَعَتِهِ ، تعالى ، أَوْ لِمَنْفَعَةِ خَلْقِهِ ، أو لمنفعةِ بعضِ خلقِهِ .

فإنْ قالوا : لِمَنْفَعَتِه ، تعالى ، فهو كُفْرٌ ، وإيجابُ النَّقْصِ عليه تعالى [٢] ؛ وإنْ قالوا : لمنفعةِ خلقِهِ ظَهَرَ كَذِبُهم ، لأَنَّ الضررَ ظاهرٌ فيهم [٣] .

فإنْ قالوا : لمنفعةِ بَعْضِهِم ؛ فما الذي جعل ذلك البعضَ أولى

---

(١) هذا الوجه متعلق بمسألة دوام الحوادث ، وتسلسلها ، وقد أشرنا إلى ذلك عند قول ابن حزم « لم يزل خالقاً » وبينّا هناك عدمَ صحةِ هذا الرأي ، وقد رَدَّ على هذه الشبهة ابن القيم في كتابه شفاء العليل ص ٤٤٢ – ٤٤٧ .

(٢) هذا الاحتمال غير وارد إلا على رأي بعض الحلولية ، أمَّا من يقول من أهل السنة والجماعة ؛ إن الله يفعل لعله بها الحكمة فهو غير واردٍ على قولهم .

(٣) هذا الاحتمال – كما ذكره ابن حزم – غير وارد لظهور الضرر بالنسبة لبعض الخلق ، ولا ينازع في هذا ، بل هو مشاهد ، ولكن حصوله لاينافي الحكمة ، وتعليل الفعل . والله سبحانه وتعالى حكيمٌ عدلٌ يضع الأشياء في مواضعها ، ففعله كله حكمة وعدلٌ وخيرٌ ، والشر ليس إليه ، وإن كان الشر ضمن مفعولاته . يقول الإمام ابن القيم : « الحكمة إنَّما تتعلق في الحدوث ، والوجود ، والكفر والشرور . وأنواعُ المعاصي راجعةٌ إلى مخالفة نهي الله ورسوله ، وترك ما أمر به ، وليس ذلك من متعلق الإيجاد في شيء ، ونحن إنما التزمنا أن ما فعله الله وأوجده فله فيه حكمة وغاية مطلوبة ، وأمَّا ما تركه سبحانه ، ولم يفعله ، فإنه – وإن كان إنما تركه لحكمة في ذلك – فلم يدخل في كلامنا ، فلا يرد علينا ، وقد قيل : إن الشر ليس إليه بوجه ، فإنه عدم الخير ، وأسبابه ، والعدم ليس بشيءٍ كاسمه ، فإذا قلنا : إن أفعالَ الرب واقعة بحكمة وغاية محمودة ، لم يرد علينا تركه » اهـ شفاء العليل ص ٤٥٨ .

بمراعاة نَفْعِهِ مِنْ سائِرِهم ، بغير نصٍّ واردٍ في ذلك [(١)]) [(٢)]

(وكُلُّ مَنِ ابتدعَ من أَهْلِ الإسلام بِدْعَةً فإنَّهُ لا يُكَفَّرُ ، ولا يُفسَّقُ ، مالم تَقُمْ عليه الحجَّةُ بخِلَافِهِ للإجماعِ ، والقرآنِ ، والسنَّةِ ، بل هو معذورٌ مأجورٌ .

---

(١) هذا الاحتمال وإن نفاه ابن حزم ، ورأى أن عدم حصول النفع للجميع مانعٌ من كون الأفعال معللة ، وأن تكون هي المصلحة المطابقة للحكمة في كل فعلٍ وعمل ، ونقول لابن حزم في بيان هذا : إنّ الله تعالى عليم قدير حكيم ، فالعلم المطلق ، والقدرة الشاملة والحكمة البالغة هي من صفات الله تعالى وحده ، فحكم من ليس كذلك غير مسلم على إطلاقه ولم يقل مثبتو الحكمة والتعليل لابد من معرفة كُلِّ حكمة ، كيف وقد قال تعالى للملائكة : ﴿ إنّي أعلمُ ما لا تعلمون ﴾ [البقرة : ٣٠] . ورؤية الخلق للأضرار وغيرها مما يعتقدونه منافياً للحكمة هو ليس كذلك بالنسبة إلى الله تعالى ؛ فالذي خلق الكونَ وأجراه بنظام محكم دقيق وضع الأشياء مواضعها ، ورتب الأمورَ بحسب المصالح الخالصة أو الراجحة وهو العليم الحكيم . والعمل إذا خلا من الهدف والغاية فهو منافٍ للحكمة ، ووجود الأضرار والمفاسد المرجوحة لا يخرج الأفعال عن الحكمة يقول الإمام ابنُ القيم : « ... فرجَّح سبحانه أعلى الحكمتين بتفويت أدناهما ، وهذا غاية الحكمة . فَخَلْقُهُ وأمرُه مبنيٌّ على تحصيل المصالح الخالصة ، أو الراجحة بتفويت المرجوحة التي لا يمكن الجمعُ بينها وبين تلك الراجحة ، وعلى دفع المفاسد الخالصة ، أو الراجحة ، وإن وجدت المفاسد المرجوحة التى لا يمكن الجمع بين عدمها وعدم تلك الراجحة . وخلاف هذا هو خلاف الحكمة والصواب » اهـ . شفاء العليل ص ٤٥٩ .

ويقول في موضع آخر : « إن العقلاء قاطبة متفقون على أنَّ الفاعل إذا فعل فعلًا ظهرت فيه حكمته ، ووقعت على أتم الوجوه ، وأوفقها للمصالح المقصودة بها ، ثم إذا رأوا أفعالهم قد تكررت كذلك ، ثم جاءهم من أفعاله ما لا يعلمون وجه حكمته فيه لم يسعهم غير التسليم لما عرفوا من حكمته ، واستقر في عقولهم منها ، وردوا منها ماجهلوه إلى محكم ماعلموه » اهـ . المرجع السابق : ص ٤٦١ .

(٢) من قوله : « وإياكم وأهل الكفر ... إلى هنا » زيادة من نسخة «ب» .

فإذا قامت عليه الحجَّةُ بذلك ، وتَبَيَّنَتْ لَهُ ، وَعَنَدَ ، فهو في خلافِهِ الإجماعَ المُتَيَقَّنَ كافِرٌ . وفي خِلافِهِ الحَقَّ مما لا إجماعَ فيه فاسق [١] .

وأمَّا مَنْ كانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الإسلام من نصرانيٍّ ، أو يهوديٍّ ، أو مجوسيٍّ ، أو سائرِ المِلَلِ ، أو الباطِنيَّةِ [٢] القائلين بإلٰهية إنسانٍ من الناسِ ، أو بِنُبُوَّةِ أحَدٍ مِنَ الناسِ ، بعدَ رسولِ الله ، ﷺ ، فلا يُعْذَرُون بتأويلٍ أصلًا ، بَلْ هُمْ كفّارٌ ، مُشْرِكون على كُلِّ حالٍ ، وباللهِ - تعالى - التوفيقُ) [٣] .

نسألُ اللهَ - تعالى - أن يجعلنا وإياكم من الدُّعاةِ إلى دينه ، (وأنصْار) [٤] شريعتِه ، والقائمين بِحَقِّهِ ، والمتبعين لنَبيِّهِ ، وعَبْدِهِ ، محمدٍ ، ﷺ . وأَنْ يُعيذَنا وإياكم من الشَّكِّ والرياءِ ، والعُجْب ، والجَحْدِ ، والنِّفاقِ ، ومِنْ كُلِّ

---

(١) حبذا لو كان موقفك مع مخالفيك هو كما قررت هنا ، ولكنك تقسو على مخالفيك ، وقد تكفرهم والصواب معهم ، عفا الله عنا وعنك وعن جميع المسلمين .

(٢) هم من يعتقدون بالظاهر والباطن ، ويؤولون النصوص الظاهرة إلى معانٍ باطنية اختصوا بها ، وزعموا معرفتها ، دون سواهم ، فهي وصف لمن اعتقد هذا الاعتقاد ، ويلقبون بألقاب أخرى سواه ، هي الإسماعيلية ، والسبعية ، والبابكية ، والقرامطة ، والخرمية ، والمحمرة ، والتعليمية . وهذه الألقاب قد تعني فرقة ، وقد تعنى مبدأ من مبادئهم . يقول ابن الجوزى : « إنهم قوم تستروا بالإسلام ، ومالوا إلى الرفض ، وعقائدهم ، وأعمالهم تباين الإسلام » اهـ . فهي من الفرق الخارجة عن الإسلام ، كما ينص على هذا كثير من العلماء . يقول البغدادي في الفرق بين الفرق ص ٢٢ : « وظهرت دعوى الباطنية في أيام المأمون من حمدان قرمط ، ومن عبد الله بن ميمون القداح ، وليست الباطنية من فرق الإسلام » .

أنظر : الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٨١ وما بعدها ، والملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٩١ وما بعدها . وتلبيس إبليس لابن الجوزي ص ١٠٢ وما بعدها ، وإسلام بلا مذاهب لمصطفى الشكعة ص ٢٢٥ وما بعدها ، ودراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين دكتور أحمد جلي ص ١٩٣ وما بعدها .

(٣) ما بين القوسين من قوله : « وكل من ابتدع ... إلى هنا » من نسخة « أ » وسقط من نسخة «ب» .

(٤) من نسخة «ب» ، وفي نسخة « أ » : « ونصر » .

مَعْصِيَةٍ في الدنيا ، ومِنْ عذابِ النارِ ، وهَوْلِ المُطَّلَعِ في الآخِرَةِ ، وأنْ يُميتَنا على الإسلامِ ، والسُنَّةِ آمين ، (آمين ، آمين) (١) .

وصلى الله على (سيِّدنا) (٢) محمدٍ ، رَسُولِه ، وَآلِهِ ، وصَحْبِهِ ، وسلم تسليماً (كثيراً ، والحمد لله رب العالمين ، وحسبُنا الله ونِعْمَ الوكيل) (٣) .

(آخر الكتابِ ، والحمدُ لله ربِّ العالمين . كتبه علي بن أيوب المقدسي ، عفا الله عنه) (٤) / . ٨٧ب أ

* * *

تم الكتاب بحمد الله

---

(١) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٢) زيادة من نسخة «ب» .

(٣) ما بين القوسين زيادة من نسخة «ب» .

(٤) ما بين القوسين من نسخة « أ » ، وفي نسخة «ب» : « تمت الرسالة المسماة بالدُّرَةِ ، والحمد لله رب العالمين كثيراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلِهِ وسلم تسليماً كثيراً / يتلوه – إن شاء الله تعالى – رِسالةُ التوقيف على شارعِ النجاةِ ، والحمدُ لله على إحسانه ، وأشكره على جزيل إنعامه ، وإفضاله . وبالله التوفيق ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . ب١٤١أ

ملحوظة هامة : على هامش نسخة ب ١٤١ أ كتب ما يلي : « الحمد لله ، وبعد : فقد قرأ كاتبه محمد بن علي الحموي الفلوجي الشافعي الواعظ هذه الرسالة في علم الكلام ، المسمّاة الدرة من تأليف ابن حزم ، قراءةَ بحث ، وتحقيق على الشيخ العلامة شهاب الدين الميلي المالكي ، وقرأتُ عليه قبل ذلك كتباً كثيرة ، وسألته – فسح الله في أجله – أن يجيزني بإقرائها ، وإقراء غيرها من كتب الأصول والفروع ، والعربية والتفسير والحديث ، فأجازني بجميع ذلك ، وبكل ما يجوز له ، وعنه روايته ، والله أعلم » اهـ .

فهـــــرس الفهـــارس

أ – فهرس الآيات القرآنية

المائدة

الأنفال

اسم السورة : الآية	رقمها	الصفحة

هود

يوسف

الرّعد

إبراهيم

الحجر

النَّحل

* * *

ب - فهرس الأحاديث النبوية

* * *

جـ - فهرس الفرق والمذاهب

* * *

د - فهرس الأعـــلام

الإســـم	الصفحة

الإسم	الصفحة

الإســـم	الصفحة

« ك »

« ل »

« م »

* * *

هـ - فهرس الأماكن والبلدان

* * *

و – فهرس المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم.

٢ – الإبانة عن أصول الديانة / للإمام أبى الحسن الأشعرى . / مطبوعات الجامعة الإسلامية . بالمدينة المنورة ١٩٧٥ م .

٣ – الإبانة فى تناهي العالم / للكندي . يعقوب بن إسحق / مخطوط فى مكتبة أزميرلي باستانبول رقم ١٦٤٧ – ١٢٧ .

٤ – الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج – لعبد الله بن محمد الغماري / معه منهاج الوصول فى معرفة علم الأصول – لناصر الدين البيضاوي / تعليق وضبط – سمير طه المجذوب / مطبعة عالم الكتب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

٥ – ابن تيمية السلفى / للدكتور محمد خليل هراس / دار الكتب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ

٦ – ابن حزم الأندلسي ، حياته وأدبه / لعبد الكريم خليفة / مطابع معتوق إخوان – بيروت . لبنان

٧ – ابن حزم الأندلسي ، حياته وعصره آراؤه وفقهه / لمحمد أبي زهرة / ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربى .

٨ – ابن حزم الأندلسي / لزكريا إبراهيم / الدار المصرية للتأليف والترجمة – دار مصر للطباعة .

٩ – ابن حزم الأندلسى – ورسالة المفاضلة بين الصحابة / لسعيد الأفغاني / الطبعة الثانية دار الفكر ١٣٨٩ هـ

١٠ – ابن حزم الأندلسي ، وجهود فى البحث التاريخي والحضاري / للدكتور عبد الحليم عويس / دار الاعتصام – دار النصر للطباعة الإسلامية .

١١ – ابن حزم وموقفه من الإلٰهيات ، عرض ونقد / للدكتور أحمد بن ناصر الحمد / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . طبع بشركة العبيكان .

١٢ – الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية / لعبد العزيز بن محمد السلمان / الطبعة الخامسة ١٣٩٤ هـ

١٣ - الأحكام فى أصول الأحكام / لسيف الدين الآمدي / مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .

١٤ - الإحكام فى أصول الأحكام / للإمام ابن حزم الأندلسى / تحقيق : أحمد محمد شاكر / إدارة الطباعة المنيرية . الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ . مطبعة السعادة .

١٥ - الأخلاق والسير فى مداوة النفوس / للإمام ابن حزم / دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٨ .

١٦ - الأدب المفرد / للإمام البخاري / نشره قصي محب الدين الخطيب الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ القاهرة .

١٧ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول / لمحمد بن على الشوكاني / مطبعة البابي الحلبي - القاهرة ١٣٥٦ هـ .

١٨ - إرواء الغليل / للشيخ محمد ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٩ هـ وفق ١٩٧٩ م / الطبعة الأولى .

١٩ - الاستذكار لمذهب فقهاء الأمصار ، وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من الآثار / لابن عبد البر / تحقيق : علي النجدي ناصف / منشورات الجمهورية العربية المتحدة - لجنة إحياء التراث .

٢٠ - إسلام بلا مذاهب / لمصطفى الشكعة / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٩٦ هـ .

٢١ - الإصابة فى تمييز الصحابة / لابن حجر العسقلاني / الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ مكتبة المثنى ببغداد .

٢٢ - أصول الدين / لعبد القاهر بن طاهر البغدادي / الطبعة الأولى استانبول مطبعة الدولة ١٣٤٦ هـ

٢٣ - الأصول والفروع / للإمام ابن حزم / تحقيق : د . محمد عاطف العراقي ورفاقة / الطبعة الأولى ١٩٧٨ م . مطبعة حسان بمصر .

٢٤ - أصول الفقه الإسلامي / لبدران أبي العينين بدران / مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٤ م

٢٥ - أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن / لمحمد الأمين الشنقيطي / طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز ، ١٤٠٣ هـ

٢٦ - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد / لأحمد بن الحسين البيهقى / صححه ونشره لأول مرة : أحمد محمد مرسي ١٣٨٠ هـ

٢٧ - إعجاز القرآن / للباقلاني أبي بكر محمد الطيب / تحقيق : السيد أحمد صقر / الطبعة الثالثة . دار المعارف بمصر

٢٨ - الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين/ لخير الدين الزركلي / دار العلم للملايين - بيروت .

٢٩ - اعلام الموقعين / لابن القيم / تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد / دار الجيل بيروت لبنان ١٩٧٣

٣٠ - الاقتصاد فى الاعتقاد / لأبي حامد الغزالي / تحقيق : محمد مصطفى أبو العلا / يطلب من مكتبة الجندي .

٣١ - الإقناع فى القراءات السبع / لأبي جعفر ابن الباذش / تحقيق : د . عبد المجيد قطامش / نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ .

٣٢ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ، ولا يجوز الجهل به / تحقيق : زاهد الكوثرى / الطبعة الثانية - مؤسسة الخانجى للطباعة والنشر ١٣٨٢ هـ

٣٣ - إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون / لاسماعيل باشا / مكتبة المثنى بيروت .

٣٤ - الإيمان / للإمام ابن تيمية / منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨١ هـ

٣٥ - الإيمان / لابن منده - محمد بن إسحاق / تحقيق : د . على ناصر فقيهى / الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٣٦ - البداية والنهاية / لأبى الفداء ابن كثير / الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧ م - مكتبة المعارف بيروت

٣٧ - البرهان فى أصول الفقه / لإمام الحرمين أبى المعالى / تحقيق : د . عبد العظيم الديب / الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ على نفقة أمير دولة قطر .

٣٨ - بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس / لأحمد بن يحيى الضبي / دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م .

٣٩ - تاريخ الأدب الأندلسي ، عصر سيادة قرطبة / للدكتور - إحسان عباس / دار الثقافة بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٩٧٣ م .

٤٠ - تاريخ الأدب العربى / لكارل بروكلمان / ليدن طبع الأصل سنة ١٩٤٣ م ، والذيل ١٩٣٧ م .

٤١ - تاريخ بغداد / لأبى بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي / المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

٤٢ - تاريخ الحكماء / للقفطي - وهو مختصر الزوزني المسمى بالمنتخبات الملتقطات من أخبار العلماء ، بأخبار الحكماء / مكتبة المثنى ببغداد . ومؤسسة الخانجى بمصر

٤٣ - التاريخ الصغير / للإمام محمد بن إسماعيل البخارى / تحقيق : محمود إبراهيم زايد / الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ

٤٤ - تاريخ الفرق الإسلامية ، ونشأة علم الكلام عند المسلمين / لعلي مصطفى الغرابي / مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده .

٤٥ - التاريخ الكبير / للإمام محمد بن إسماعيل البخارى / دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٤٦ - التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين / لأبي المظفر الاسفرائينى / تحقيق : كمال يوسف الحوت / عالم الكتب - الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ

٤٧ - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرى / لابن عساكر الدمشقي / دار الكتاب العربي بيروت - لبنان . عناية القدسي - ١٣٩٩ هـ

٤٨ - تحفة الأحوذي / لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري / ضبط ومراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان / الناشر : الكتبى - مطبعة الاعتماد - مطبعة الفجالة .

٤٩ - تدريب الراوي فى شرح تقريب النواوي / لجلال الدين السيوطى / تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف / دار الفكر - مطبعة السعادة بمصر .

٥٠ - تذكرة الحفاظ / لشمس الدين محمد الذهبي / الطبعة الثالثة ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن الهند سنة ١٣٧٦ هـ

٥١ - التعريفات / لأبى الحسين علي بن محمد الجرجاني / الدار التونسية سنة ١٩٧١ م .

٥٢ - تغليق التعليق على صحيح البخارى / للإمام ابن حجر / تحقيق : د . سعيد عبد الرحمن القزقي / المكتب الإسلامي - دار عمار - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

٥٣ - تفسير البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / بهامش النهر الماد من البحر للمؤلف / وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفى / الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ . صورة عن طبعة السلطان عبد الحفيظ سنة ١٣٢٨ هـ - دار الفكر للطباعة والنشر

٥٤ - تفسير القرآن العظيم / للحافظ ابن كثير / تحقيق : عبد العزيز غنيم / محمد أحمد عاشور / محمد إبراهيم البنا / « الشعب » .

٥٥ – التفسير الكبير / للفخر الرازي / الطبعة الثانية – دار الكتب العلمية طهران .

٥٦ – تقريب التهذيب / للحافظ ابن حجر العسقلاني / حققه وعلق حواشيه وقدم له عبد الوهاب عبد اللطيف / دار المعرفة للطباعة والنشر / الطبعة الثانية .

٥٧ – التقييد والإيضاح / للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي / حققه عبد الرحمن محمد عثمان / دار الفكر العربي

٥٨ – تلبيس إبليس / لأبي الفرج ابن الجوزي / عنيت بنشره للمرة الثانية – إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٦٨ هـ – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .

٥٩ – تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير / للحافظ ابن حجر العسقلاني / تصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني المدني بالمدينة المنورة – الحجاز ١٣٨٤ هـ وفق ١٩٦٤ م .

٦٠ – التمهيد فى أصول الفقه / لأبي الخطاب الكلوذاني / تحقيق : د . محمد بن على إبراهيم / د – مفيد أبو عمشة / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – دار المدني .

٦١ – كتاب التمهيد / لأبي بكر الباقلاني / تحقيق : الأب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي / المكتبة الشرقية بيروت ١٩٥٧ م .

٦٢ – تهذيب التهذيب / للحافظ ابن حجر العسقلاني / مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميه – الهند – حيدرآباد الدكن ١٣٢٥ هـ الطبعة الأولى .

٦٣ – تيسير التحرير / لمحمد أمين أمير بادشاه / مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٥٠ هـ

٦٤ – تيسير العزيز الحميد – فى شرح كتاب التوحيد / للشيخ سليمان بن عبد الوهاب / الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ المكتب الإسلامي .

٦٥ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله / للحافظ ابن عبد البر القرطبي / إدارة الطباعة المنيرية ١٣٩٨ هـ - دار الكتب العلميه بيروت - لبنان .

٦٦ - الجامع الصحيح / للإمام محمد بن إسماعيل البخارى / دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان

٦٧ - الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبد الله - محمد الأنصاري القرطبي / الطبعة الثانية .

٦٨ - جذوة المقتبس فى ذكر ولاة الأندلس / لأبي نصر الحميدى / الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .

٦٩ - جمهرة أنساب العرب / للإمام ابن حزم / تحقيق : عبد السلام هارون / الطبعة الرابعة - دار المعارف بمصر .

٧٠ - حجة القراءات / لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة / تحقيق : سعيد الأفغاني / الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - مؤسسة الرسالة .

٧١ - حجة الوداع / للإمام ابن حزم / تحقيق : د . محمود حقي / الطبعة الثانية ١٣٩٦ هـ - دار اليقظة العربية - بيروت .

٧٢ - درء تعارض العقل والنقل / للإمام ابن تيمية / تحقيق : د . محمد رشاد سالم / طبع جامعة الإمام - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ

٧٣ - دراسات عن ابن حزم وكتابه « طوق الحمامة » / للدكتور الطاهر مكي / الطبعة الثانية ١٩٧٧ م - مكتبة وهبة .

٧٤ - دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين - الخوارج والشيعة / تأليف : د . أحمد محمد جلي / الطبعة الأولى ١٤٠٦ - شركة الطباعة العربية الرياض .

٧٥ - الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة / لابن بسام الشنتريني / تحقيق : د . إحسان عباس / دار الثقافة بيروت ١٣٩٩ هـ .

٧٦ – رد الإمام الدارمي على بشر المرسى / لعثمان بن سعيد الدارمي / تحقيق : محمد حامد الفقى / الطبعة الأولى – مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٥٨ هـ

٧٧ – الرد على ابن النغريلة اليهودى / للإمام ابن حزم / ضمن مجموعة رسائل ابن حزم جـ ٣ – المنشورة بتحقيق : د . إحسان عباس / الطبعة الأولى . ١٩٨١ م – المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت .

٧٨ – رسالة الإرادة والأمر / للإمام ابن تيمية / ضمن مجموعة الرسائل الكبرى – دار إحياء التراث العربي بيروت .

٧٩ – رسالة تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال / للإمام ابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل والمسائل – تخريج : محمد رشيد رضا / لجنة التراث العربي

٨٠ – رسالة فى فضل أهل الأندلس وذكر رجالها / للإمام ابن حزم / ضمن مجموعة رسائل ابن حزم المنشورة بتحقيق . د – إحسان عباس / جـ ٢ – الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

٨١ – روضة الناظر وجُنَّةُ المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد / للإمام ابن قدامة المقدسي / دار الفكر العربي ببيروت .

٨٢ – الزواجر عن اقتراف الكبائر / للإمام ابن حجر / الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

٨٣ – السبع فى القراءات / لابن مجاهد / تحقيق الدكتور شوقي ضيف / دار المعارف / الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

٨٤ – سلسلة الأحاديث الصحيحة / لمحمد ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي . الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ

٨٥ – سنن ابن ماجة / للحافظ أبي عبد الله / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / المكتبة العلمية – بيروت – لبنان .

٨٦ – سنن أبي داود / لسليمان بن الأشعث / مراجعة : محمد محي الدين عبد الحميد / دار إحياء التراث العربي

٨٧ – سنن الترمذي (الجامع الصحيح) / لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة / بتحقيق : أحمد محمد شاكر / دار إحياء التراث العربي .

٨٨ – سنن الدارمي / لأبي محمد عبد الله بن بهرام الدارمي / دار الفكر القاهرة ١٣٩٨ هـ

٨٩ – السنن الكبرى / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقى / دار الفكر بيروت .

٩٠ – سنن النسائى . للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب / عناية : عبد الفتاح أبو غدة / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ

٩١ – السنة للإمام أبى عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل / تحقيق : د . محمد سعيد القحطاني / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ دار ابن القيم . المملكة العربية السعودية .

٩٢ – سير أعلام النبلاء / لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي / تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ورفاقة / الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ مؤسسة الرسالة .

٩٣ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي / منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت – لبنان .

٩٤ – شرح الأصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار بن أحمد / تحقيق : د . عبد الكريم عثمان / الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ . مطبعة الاستقلال الكبرى .

٩٥ – شرح العقيدة الأصفهانية / للإمام ابن تيمية / تحقيق : حسنين محمد مخلوف / دار الكتب الحديثة .

٩٦ – شرح العقيدة الطحاوية / لابن أبى العز الحنفى / تحقيق : جماعة من العلماء / وخرج أحاديثه – الألبانى / المقدم بالتوضيح لزهير الشاويش / المكتب الإسلامي . الطبعة السادسة ١٤٠٠ هـ

٩٧ - شرح العقيدة الواسطية / للدكتور محمد خليل هراس / مراجعة : الشيخ عبد الرزاق عفيفى / .

٩٨ - الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة / للإمام عبيد الله العكبرى / تحقيق : د . رضا نعسان معطي / .
مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

٩٩ - شرح الكافية الشافية / للدكتور محمد خليل هراس / مطبعة الإمام - الطبعة الأولى .

١٠٠ - شرح الكوكب المنير ، المسمى بمختصر التحرير / فى أصول الفقه لمحمد بن أحمد المعروف بابن النجار / تحقيق : د - محمد الزحيلي / د . نزيه حماد / مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ

١٠١ - شرح المواقف فى علم الكلام / للسيد الشريف الجرجانى - الموقف الخامس فى الإلهيات / تحقيق : د . أحمد المهدي / مكتبة الأزهر .

١٠٢ - شرح النووي على صحيح الإمام مسلم / للحافظ أبى زكريا يحيى ابن شرف / دار الفكر .

١٠٣ - الشريعة / لأبي بكر محمد بن الحسين الآجرى / تحقيق . محمد حامد الفقي / الطبعة الأولى - مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩ هـ

١٠٤ - الصحاح / لإسمايل بن حمَّاد الجوهري / تحقيق أحمد عبد الغفور عطار طبعة ثانية ١٤٠٢ هـ وفق ١٩٨٢ م .

١٠٥ - صحيح ابن خزيمة / لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابورى / حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له الدكتور محمد مصطفى الأعظمي / شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة / الرياض . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م

١٠٦ - صحيح أبى عوانة / لأبي عوانة الاسفرابيني / نشر دار المعرفة بيورت عن الطبعة الهندية

١٠٧ – صحيح مسلم / لمسلم بن الحجاج القشيري / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .

١٠٨ – الصلة / لابن بشكوال / الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م . مطابع سجل العرب .

١٠٩ – الضعفاء الكبير / للعقيلي / حققه ووثقه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى .

١١٠ – طرح التثريب / للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ولولده الحافظ الفقيه أبي زرعة العراقي / دار إحياء التراث العربي / بيروت – لبنان .

١١١ – طوق الحمامة فى الألفة والألاف / للإمام ابن حزم / تحقيق وتقديم : فاروق سعيد / منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت لبنان .

١١٢ – العبر فى ديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر / لعبد الرحمن بن خلدون / يطلب من المكتبة التجارية .

١١٣ – العقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية / لإمام الحرمين الجويني / تقديم وتحقيق : د . أحمد حجازى السقا / الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة

١١٤ – العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية / لابن الجوزي / حققه وعلق عليه الأستاذ إرشاد الحق الأثري / الناشر إدارة العلوم الأثرية / فيصل آباد . باكستان الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ وفق ١٩٨١ م

١١٥ – فتح الباري شرح صحيح البخاري / للحافظ ابن حجر / ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي / تصحيح سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز / دار الفكر . توزيع المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

١١٦ – فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / لمحمد ابن على الشوكاني / الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ مصطفى البابي الحلبي وشركاه

١١٧ – افرق بين الفرق / لعبد القادر بن طاهر البغدادى / تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد / الناشر مكتبة محمد على صبيح وأولاده بميدان الأزهر . مطبعة المدني .

١١٨ – الفصل فى الملل والأهواء والنحل / للإمام ابن حزم / بهامشه الملل والنحل للشهرستانى / الطبعة الثانية . أعادت طبعه بالأفست عام ١٣٩٥ هـ – دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .

١١٩ – الفقيه والمتفقه / للخطيب البغدادي / نشر دار السنة النبوية سنة ١٣٩٥ هـ وفق ١٩٧٥ م .

١٢٠ – الفهرست / لابن النديم / دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .

١٢١ – فهرست ما رواه عن شيوخه / لمحمد بن خير بن عمر بن خليفة / وقف عليه نسخها فرنسشكة – الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ .

١٢٢ – قاعدة فى المعجزات والكرامات / للإمام ابن تيمية / ضمن مجموعة الرسائل والمسائل / تخريج : محمد رشيد رضا / لجنة التراث العربي

١٢٣ – قطف الأزهار المتناثرة / للإمام السيوطي ، مخطوط . تحقيق الدكتور / سعيد ابن عبد الرحمن القزقي .

١٢٤ – الكامل فى التاريخ / لابن الأثير . أبي الحسن على بن محمد / طبعة دار صادر بيروت ١٩٦٥ م

١٢٥ – الكامل فى ضعفاء الرجال / للإمام عبد الله بن عدي الجراجانى / الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ دار الفكر .

١٢٦ – كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام / لعبد العزيز البخاري البزدوي / دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤ هـ

١٢٧ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون / لمصطفى بن عبد الله – كاتب جلبي / أعادت طبعه بالأوفست – مكتبة المثنى – بغداد .

١٢٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع / لمكي بن أبي طالب / تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان / مؤسسة الرسالة / الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ وفق ١٩٨٤ م .

١٢٩ - الكواكب السائره بأعيان المائة العاشرة - لنجم الدين الغزي / تحقيق : د . جبرائيل سليمان جبور / الطبعة الثانية ١٩٧٩ م - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .

١٣٠ - لسان العرب / لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور / طبعة مصورة عن بولاق . مطابع كوستاتس ماس وشركاه

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر .

١٣١ - لسان الميزان / للإمام ابن حجر العسقلاني / الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - منشورات الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

١٣٢ - لمع الأدلة فى عقائد أهل السنة والجماعة / لإمام الحرمين الجوينى / تحقيق : د . فوقيه حسين محمود / الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٣٣ - لوامع الأنوار البهية ، وسواطع الأسرار الأثرية / لمحمد بن أحمد السفاريني / الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - مؤسسة الخافقين - دمشق .

١٣٤ - مجلة معهد المخطوطات العربية / المجلد العشرون / الجزء الأول / تقرير عن المخطوطات الليبية / بقلم : الخولي محمد مرسي /

١٣٥ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / لعلي بن أبى بكر الهيثمى / بتحرير الحافظين : العراقي / وابن حجر / مكتبة القدس القاهرة ١٣٥٢ هـ

١٣٦ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام / ابن تيمية / جمع وترتيب - عبد الرحمن ابن قاسم / ومساعدة ابنه محمد / الطبعة الأولى مطابع الرياض ١٣٨٢ هـ

١٣٧ – المحلى – للإمام ابن حزم / طبعة جديدة بإشراف : زيدان أبو المكارم حسن / الناشر مكتبة الجمهورية – دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ

١٣٨ – مختار الصحاح / لأبي بكر عبد القادر الرازي / الطبعة الأولى ١٩٦٧ م دار الكتاب العربي بيروت .

١٣٩ – مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري / ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي / وتهذيب الإمام ابن القيم / بتحقيق : محمد حامد الفقي / مكتبة السنة المحمدية

١٤٠ – مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة / لابن الموصلي محمد / تصحيح : زكريا علي يوسف / مطبعة الإمام بمصر .

١٤١ – مدارج السالكين / للإمام ابن القيم / تحقيق : محمد حامد الفقي / دار الفكر العربي

١٤٢ – المستدرك على الصحيحين فى الحديث / للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله / المذيل بتلخيص المستدرك للذهبي / دار الكتب العلمية .

١٤٣ – المستصفى من علم الأصول / لأبي حامد الغزالي / الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة ١٣٢٢ هـ

١٤٤ – مسند داود الطيالسي / مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية .

١٤٥ – مسند الإمام أحمد بن حنبل / بهامشه منتخب كنز العمال / الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ – المكتب الإسلامي – للطباعة والنشر بيروت .

١٤٦ – مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي / دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ

١٤٧ – مصنف ابن أبي شيبه / لأبي بكر بن أبي شيبة / حققه وصححه الأستاذ عامر العمري الأعظمي / الدار السلفية / بومباى – الهند

١٤٨ – المعتمد في أصول الدين / لأبي يعلي محمد بن الحسين بن خلف الحنبلى / تحقيق : د . وديع زيدان حداد / دار المشرق بيروت لبنان .

١٤٩ – معجم الأدباء / لياقوت الحموي / الطبعة الأخيرة – دار المأمون .

١٥٠ – معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر ، دار بيروت .

١٥١ – معجم المخطوطات المطبوعة بين سنتى ١٩٥٤ – ١٩٦٠ م / لصلاح الدين المنجد / دار الكتاب الجديد – بيروت .

١٥٢ – المغنى فى أصول الفقه / لأبي محمد عمر بن محمد الخبازي / تحقيق : د . محمد مظهر بقا / الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – مركز البحث العلمي – بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

١٥٣ – مفتاح دار السعادة ، ومنشور ولاية العلم والإرادة / للإمام أبى عبد الله شمس الدين ابن القيم / مكتبة الرياض الحديثة

١٥٤ – المفردات فى غريب القرآن / للراغب الأصفهاني / تحقيق : محمد سيد كيلاني / دار المعرفة بيروت .

١٥٥ – المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام / للدكتور : جواد علي / الطبعة الأولى ١٩٦٨ م – دار العلم للملايين بيروت / مكتبة النهضة ، بغداد

١٥٦ – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين / لأبي الحسن على بن إسماعيل الأشعري / تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ – مكتبة النهضة المصرية .

١٥٧ – مقدمة مجموعة رسائل ابن حزم / للدكتور – إحسان عباس / الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت .

١٥٨ – المقصد الأسنى . شرح أسماء الله الحسنى / لأبي حامد الغزالي / خرج أحاديثه : محمد مصطفى أبو العلا / شركة الطباعة الفنية بمصر .

١٥٩ – الملل والنحل / لمحمد بن عبد الكريم الشهرستانى / تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل / دار الاتحاد العربي للطباعة ١٣٨٧ هـ

١٦٠ – منهاج السنة النبوية : فى نقض كلام الشيعة والقدرية / لشيخ الإسلام ابن تيمية / بهامشه موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول / تحقيق : محمد

محي الدين عبد الحميد / ومحمد حامد الفقي / مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠ هـ .

١٦١ – منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات / لمحمد الأمين الشنقيطي / طبع بمطابع شركة المدينة للطباعة والنشر جده المملكة العربية السعودية .

١٦٢ – الموطأ / للإمام مالك بن أنس / تصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث العربي

١٦٣ – ميزان الاعتدال فى نقد الرجال / لشمس الدين الذهبي / تحقيق : على محمد البجاوى / الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ – دار المعرفة للطباعة والنشر .

١٦٤ – نتائج الأفكار فى تخريج أحاديث الأذكار / للحافظ ابن حجر / تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي / مكتبة المثني ببغداد ١٤٠٦ هـ وفق ١٩٨٦ م .

١٦٥ – نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر / للحافظ ابن حجر العسقلاني / المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة .

١٦٦ – نظم المتناثر من الحديث المتواتر / لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني / الطبعة الثانية – دار الكتب السلفية بمصر .

١٦٧ – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب / لمحمد المقري التلمساني / تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد / الناشر : دار الكتاب العربي بيروت – لبنان .

١٦٨ – نهاية الإقدام فى علم الكلام / لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني / حرره وصححه : الفرد خيوم / .

١٦٩ – هدية العارفين / لاسماعيل باشا البغدادي / أعادت طبعه بالأفست – مكتبة المثنى – بغداد .

١٧٠ – الوابل الصيب من الكلم الطيب / لشمس الدين ابن القيم / المطبعة السلفية القاهرة ١٣٧٦ هـ .

١٧١ – الوسيط فى أصول الفقه / للدكتور وهبه الزحيلى / مطبعة دار الكتاب بدمشق سنة ١٣٩٧ هـ .

١٧٢ – الوصول إلى الأصول / لابن برهان البغدادي / تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد / مكتبة المعارف / الرياض ١٤٠٣ هـ وفق ١٩٨٣ م .

١٧٣ – وفيات الأعيان وأبناء وأبناء الزمان / لأبي بكر أحمد بن محمد بن خلكان / تحقيق : د . إحسان عباس / دار صادر بيروت .

* * *

ز – فهرس الموضوعات

الموضـــوع		الصفحة

الموضـــــوع		الصفحة

		الموضـــوع	الصفحة
فصل	:	فى عدم قيام الحجة لأحد على الله – تعالى –	٣٠٩
فصل	:	فى أن فعل الله – تعالى – هو العدل والحكمة	٣٠٩
فصل	:	فى أقسام الاستطاعة	٣١٣
		القســـم الأول .	٣١٣
		القســـم الثاني .	٣١٤
فصل	:	فى أن كل ما يفعله الله – تعالى – عدل حتى لو عذب الملائكة والأنبياء ، ونعم الكفار	٣١٤
فصل	:	فى عموم قدرة الله – تعالى – على كل ما يسأل عنه	٣١٧
فصل	:	فى معنى الإيمان	٣٢٦
فصل	:	فى تصديق القلب	٣٣٩
فصل	:	فى حال من لقي الله – تعالى – مسلما	٣٤٠
فصل	:	فى أن المصر من تقدمت له المعصية	٣٥٣
فصل	:	فى أعمال الكفار	٣٥٣
فصل	:	فى حسنات الكافر حال كفره إذا أسلم	٣٥٥
فصل	:	فى آخر أهل الإسلام خروجا من النار	٣٥٨
فصل	:	فى معنى الإسلام والإيمان	٣٥٩
فصل	:	فى التوبة	٣٦٢
فصل	:	فى أفضل الناس	٣٦٣
فصل	:	فى أن الصحابة فى الجنة جميعا	٣٦٧
فصل	:	في عدم القطع لأحد بعد الصحابة بالجنة أو بالنار	٣٦٩

	الموضــــوع	الصفحة